

٨٧٤

الأجوبة الفقهية

٢

ابن تيمية

٢١٧,٥
٢٠٤

الأجوبة الأصولية والأجوبة . . . ، تأليف أحمد بن عبد
الحليم . . . سنة ١٣١٣ هـ (البطاقة رقم ٢)

١- المذهب الحنبلي ٢- أصول الدين أ- ابن
تيمية ، أحمد بن عبد الحليم (٦٦١-٧٢٨ هـ) ب-
الناسخ ج- تاريخ النسخ د- فتاوى ابن تيمية .

٨٧٤

الأجوبة الأصولية والأجوبة الفقهية ، (فتاوى ابن تيمية) ،
تأليف أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن
أبي القاسم ، الخضر النميري الحراني الدمشقي الحنبلي ،
أبو العباس تقي الدين (٦٦١-٧٢٨ هـ) . بخط محمد
ابن حسن بن أحمد بن حسن المرزوقي الحنبلي ١٣١٣ هـ .
٢ ج (٢٣١ ، ٢٦٨ ق) ، مختلف المسطرة ، مختلف
الحجم .

٢١٧
ت

٨٧٤

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، مطبوع .

١٤٠

الاعلام ١ :

(التكملة في البطاقة الثانية)

الرقم العام ٨٧٤

بمراجعة بيانات هذه البسطة وصفاً رتبه بما ورد بالنسبة
الارضية من ٦ بنه اسم رقم العام ٨٧٤

لجنة تاسيد ما صالح الحج

١٢٩٦ / ٦١٤١ هـ

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب
الرقم ٨٧٤
اسم المؤلف
تاريخ النسخ
عدد الاوراق
ملاحظات
١٧٠٥
C.P

١٢٩٦ / ٦١٤١ هـ

في رايض من نجد
في اماره الامير محمد بن
مكشاه بن سفيان
وفدنا بـ ١٣٤٤ في اماره
عليه عز وجل
عبد الله بن
عبد الله بن

الجلد الثاني من الأجوبة الفقهاء لشيخ
الاسلام وعلم الاعلام والجد القمام
الحمد الاجل الشيخ احمد بن عبد الحكيم
بن عبد السلام بن تيمية
الحناي الحنبلي
رحمه الله
الجلد الثاني من الأجوبة الفقهاء لشيخ
الاسلام وعلم الاعلام والجد القمام
الحمد الاجل الشيخ احمد بن عبد الحكيم
بن عبد السلام بن تيمية
الحناي الحنبلي
رحمه الله

في ملك
الفقيه الى الله
الأحد الصمد عبد
محمد بن حسن بن احمد
بن حسن المزني في شيا
والحنبل مذهبنا
ومعتقدنا
يا ربنا



فصل في الاجوبة بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة هل يصح ان اهل المذهب المتنازعون يصلي بعضهم خلف بعض
ومن اخل بشرط او ركن هل الماموم ان يصلي خلفه **مسألة** في رجل ساكن
في بستان على مسيرة ساعة من الحمام رقبته الخنايه وفي عينه ضعف رضى صبا الماء
ولو كان حارا **مسألة** في كسوة الصبيان في الاعيان وغيرها **مسألة** هل يجوز نقل ركاة
يخوز لوكي التيم ان يلبسه احمر ام لا **مسألة** هل يجوز نقل ركاة
الى فوق مسافة القص لا اجل اقارب **مسألة** في العينة والمثلثة
والتوزق هل يجوز شئ من ذلك **مسألة** فمن له زوجة
لا يصح له حب عليه ان يامر بها بالصلاة واذ لم تفعل هل حب عليه مفارقتها
مسألة في الإماقة هل فعلها افضل ام تركها **مسألة** فمن
اعتق عبدا وهو محتاج وعليه ديون وبما له حقه فهل يجوز له بيعه
مسألة في رجل خلف لولده انه ان فعل منكرا ان يقيم عليه الحد
فاقر لوالده **مسألة** فمن خلف على ولده لا يدخل الدار حتى
يعطيني النساء الذي اخذه ثم تبين له انه لم يأخذ فهل حب عليه اذا دخله حنت
مسألة فمن دفع مالا على سبيل النظاره ثم ظهر بعد ذلك عليه دين
بما ربح متقدما فهل يجوز له ان يوفي من المال بشئ ام لا واذا ادعى انه لم يقبض

مسألة ٨ فمن له دين وعنده رهن هل يبيعه املا **مسألة ٨**
 ممن دفع ما لا على شئيل المضاربة ثم ظهر يوم رزقه لغيره ان يوفى من امار شيئا
 في رجل له على رجل دعوى ولم يعثر والغريم يشي ويخرج المدعي على
 انه يقيم بينه واغتفل المدعي عليه ولم يقيم بينه بعد اربعة ايام وخمسة قتل
 يجوز تطاول المدعي في البينة امر تكون هذه البينة الى مدع معلوم **مسألة ٨**
 فمن زنا بامرء وحملت منه فانتت بانثى فهل له ان يتزوج البنت
مسألة ٩ في امرأة احضرت بالوفاء واشهدت عدلا وجماعة
 نسوة انها اسرات زوجها من الصديق فهل يصح ذلك املا **مسألة ٩**
مسألة ٩ فيمن تزوج امرأة ولها جهاز فاقام معها مدت
 فادار جهازا فادعوا ان ياخذ جهازها فمنعه الزوج فهل له ذلك
مسألة ١٠ فيمن تزوج بتممة صغيرة وعقد عقد هاشا فعي
 المذهب ولم تدرك الا بعد شهرين فهل هذا العقد جائز املا افيدونا
مسألة ١١ في جان المؤمنين هل هم مخاطبون بفروع الاسلام كالصوم
 والصلاة وغير ذلك او بالتصديق فقط **مسألة ١٢** فيمن يتجرع الاقياع
 وما يجري مجراه من اكرار الصائمات وهل يجوز بيعه للجند والخصيان اذا كانوا
 دون الملوك او على اليهود والنصارى **مسألة ١٣** في لبس الفضة للرجال
 من خاتم وكلايب وحياضته وغير ذلك **مسألة ١٤** هل يجوز للجند
 ان يلبسوا حرير وخم في وقت القتال وخوفه املا **مسألة ١٥**
 في الحج عن الغد لان يوفي دينه ها يجوز املا **مسألة ١٦**
 افطر في رمضان متعمدا ثم جاء مع فهل يلزمه القضاء والكفارة ام
 الكفارة وحدها **مسألة ١٧** فيمن يؤخر صلاة الليل الى النهار
 لا شغلا لهم من حر او حصد من ربح او خد من استاذ او غير ذلك
 فهل يجوز لهم ذلك املا افيدونا رحمكم الله تعالى

مسألة ١٨ في جماعة نازلين بالجامع مقامين ليلا ونهارا وكلهم واثانهم جميع
 معهم في الجامع ويمنعون من شئ اعينهم من غير جنسهم **مسألة ١٩**
 في الحاقن ايا افضل له يصلي بوضوء محتقنا او ان يحدث ثم يتيمم افيدونا
مسألة ٢٠ في رجل يقرأ القرآن فقرأ سجدة فقام على قدميه وسجد **مسألة ٢١**
مسألة ٢٢ في رجل يؤخر صلاة فقرأه من الانبياء مثل محمد صلى الله عليه وسلم
 فهل يجوز له في سفره ان يقصر الصلاة وهل هذه الزيادة شرعية املا **مسألة ٢٣**
مسألة ٢٤ هل كبح بين الصلاتين في السفر افضل ام القصر **مسألة ٢٥**
 في صلاة المسافر هل لها سنة **مسألة ٢٦** في رجل يقرأ في السنة وقد انكر ان عمره على مائة
 بعد الفريضة **مسألة ٢٧** في رجل يقرأ في صلاة العيدين او في صلاة الجمعة
 فقال اخذها بيمينه يصلي العيدين ولا يصلي الجمعة **مسألة ٢٨** في رجل سافر
 الى بلد ومقصوده ان يقيم مدة شهر او اكثر فهل يصح الصلاة ام لا **مسألة ٢٩**
 في رجل يسئ الى صلاة الجمعة متعمدا فانكر عليه وقال قال الله يا ايها الذين امنوا
 اذا تدبروا للصلاة فاسعوا الى ذكر الله **مسألة ٣٠** في رجل
 يصلي اخر لا يعطىها ولم يحضر صلاة الجمعة وذكر ان عدم حضوره لها ربح في جوفه
مسألة ٣١ في صلاة الجمعة في الاسواق وفي الدكاكين والطرفات هل يصح املا
مسألة ٣٢ في رجل مؤذن يقول عند دخوله الخطيب الى الجامع ان الله وملائكته
 يصلون على النبي فقال الرجل هذا بدعة فما يجب عليه **مسألة ٣٣** في قتل الصبيان
 في المسجد **مسألة ٣٤** في النوازل في الجامع هل هو حلال او مباح او مكروه
مسألة ٣٥ هل لا يشان اذا دخل المسجد والناس في الصلاة ان يجهر بالسلام
مسألة ٣٦ في كواشي الجوامع والجامع **مسألة ٣٧** في صلاة الجمعة
 في جامع القلعة هل هي جائزة مع ان في البلد خطبة اخرى **مسألة ٣٨**
 في خطيب قد حضر صلاة الجمعة فامتنعوا من الصلاة خلفه لاجل بدعة فيه
مسألة ٣٩ في خطبة بين صلاتين كلاهما فرضا لو قضاها **مسألة ٤٠**
 في رجل قال اذا جاء يوم الجمعة يوم العيد ان اراد ان يصلي الجمعة والا فلا
مسألة ٤١ في ستة العصر هل هي مستحبة **مسألة ٤٢** في صلاة نصف
 شعبان **مسألة ٤٣** في رجل يقرأ في صلاة الفجر ويحضر الفجر والشباب
 والآخرة عالم فاربها اولى بالامامة **مسألة ٤٤** في الحديث عن يزيد بن الاسود
 قال شئت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة وطيت مع صلاة الصبح في مسجد

في صلاة الجمعة
 في صلاة الجمعة
 في صلاة الجمعة



فمن سنة الاحوية التي محمد بالي عليه السلام ايضا

فصل لما ذهب على البريد كذا نجمع بين الصلوات **فصل ٢٥**

وجد بنا السير وقد انقضت مدة المسح **مسألة ٢٥** في غل القدمين في الوضوء

مسألة ٢٦ عن رجل فاته صلاة العصر وجاء الى المسجد فوجد المغرب قد اقيمت

مسألة ٢٧ في الصلاة على رجل ركع وهو ما يصلي كان **مسألة ٢٨** هل تفصل الإقامة في الشام على غيره

مسألة ٢٩ من البلاد وهو رذفيه نص **مسألة ٣٠** في امام يلد وهو ليس من اهل البلاد

وفي البلد رجل يكره الصلاة خلفه واذا لم يصل خلفه ما حكمه **مسألة ٣١** وعن رجل دعا دعاء

ملحونا وقيل له ما قيل الله دعاء ملحونا وعن يهودي قال هو لا يسلية الكلاب ابناء

الكلاب وعن رجل شفع عنده في رجل وقال لو كنت من بني عبد الله فيه ما قبلت

والرجل اذا سافر في رمضان في الافضل له الصيام لم يطر **مسألة ٣٢** في الشهادتين على العاصي

والصبي اذا مات هل تحت بعد موته **مسألة ٣٣** في زيارة

حد البدعة التي بعد صاحبها من اهل الاهوى **مسألة ٣٤** في زيارة

القدس وقبر الخليل وفي كل الخبز والعدين من البركة ونقله من بلد

الى بلد للبركة وما في ذلك من الكسنة والبدعة **مسألة ٣٥**

فيمن يغتسل وعند اناء ويظهر الرشاش في الاناء هل يكون مستعلا

واجنب اذا وضع يده في الاناء هل يكون مستعلا **مسألة ٣٦** في اناء الذي لا يكون

مستعلا وعن الرطاسة التي تخط في ارض الحرام واماء المستعلا جاز عليها

ثم يغتفر فيها من الاناء من غير ان يغتسل **مسألة ٣٧**

عما يفعله الناس في يوم عاشوراء من الكحل والاغتسال

والحناء والمصاحفة وطبخ الا الحبوب واظهار السرور

وعن ذلك فهل ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك حديث

صحيح ام لا واذا لم يرد في ذلك حديث صحيح فهل فعله

بدعة افيدونا انما بكم الله تعالى **مسألة ٣٨** في الصلاة خلف

المرزوقه وذكر يدعهم ويردع غيرهم مسئلة
المرزوقه من رناها بعد التوجه الى رتبها
الشيخ علي

ملك وسد الفضل والمنه
مدرسة اخيه الكاشاني
في الرياض في الدار النجدي
وصلى الله عليه وعلى آله

الحمد الثاني من الاجوبة الفقهية
الشيخ الاسلام احمد بن عبد الحكيم بن
عبد السلام ابن تيمية الحراني
من الحسيني رحمه الله تعالى
وبسم الله تعالى
قال الشيخ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله من رغبنا في راحة به بنور الحق واليقين ومن فرق خلص اوليائه لنا بغير شريعة
فخر المسلمين وامام النعمان الذي جعل لهذا الدين من العلماء عظماء انهم تزدور
عنه شبه المناولين وزيغ ذموا للشبه والتجسيم والمطالعين وارشاد ذلك النبي
الكريم الاواه في قول لا تزال طائفة مني طاهرين في اجماع لا يفرقهم من خذلهم حتى ياتي
امر الله احسن على ما شرع لنا في اكمال الحرام وبين ما يجب على
كل مكلف من الاحكام واشكاه على ان جعلنا من جناتنا اخيرا للناس وقار
اليوم اكلناكم ومنكم واثم عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً وليس فيه
التسليم والهداية والكرام على محمد النبي القدس به الجلال من حضرة الشكر
والافتقار المحمود ومن لهم فرائض وشا فاستغفام عليها كان في اشرف العبيد
والاموال عن الزمدين ونصرتهم ولم تستلبا كثيرا الى يوم الدين اما بعد فيقول
افلا العباد واحقرهم في كل ناد محمد بن الحسيني كان الله له عزنا وروا
انما ريت انباء هذا الزمان حيارى في شبه العبي ومن اهدت منا هذا الخلق والعرفان

قد غاضت فاضر بكل من الوارد من الظن وعوضت العيون عن استطلاع شمس العلم من
 بروج سماها ويبيت نياح الفنون واملح نحر ما بها فترى اقلية منهم قد عضوا
 بالنواجر على العصية الباردة والعامنة عن الهدى النبوي كما لا بد للشا ردة
 اخذت في الغيرة الدينية والراطة الاسلامية بان ابد الحجد في تحصيل
 كتاب يشيد باتقان اركان العقائد الامامية وينور شمس عرفانه رجاء
 العبادات البدنية في حراستها وبعث ذلك المشي المطلوب والامر
 الموعود في فتاوى شيخ الاسلام وخاتمة الاعلام والمجاهدين الامام الذي
 لنصرة الدين الحنيفي جبر قائم والضغام الذي لم ياخته في اسلومة لا شمر
 تقى الدين ابي العباس احمد بن عبد الحكيم بن عبد السلام بن تيمية الحنفي الحنبلي
 اهل طلس على قبر صاحب عيون وغفر له وجزاره عن نصي الامه بمجاورته
 في دار امانه وجمعت هذه الفتاوى الاعتقادية والفقهية من الخزانة النجدية
 فيا لها فتاوى جمعت بين الاعتقادات والعبادات وازالت غموض
 الامور المعضلات وهي وان كانت بالنسبة لفتاوى مولفها شذرة
 من عقدن وقرعة قاموس جي الا انها شقة العليل وروث الغليل
 والله لعل وباسمائكم الحسنى توصل ان يؤيد بها الدين وينفع بها جميع المسلمين
 انه جواد كريم روف رحيم

* كان هذا في القيمة وصنفها بالكمية والكيفية رحمه الله وذكر فتاواه فاجزى الذي اضمح عليها دائم الطواف
 بلغ الذي الفاه منها عدة الايام من شهر ربيع الاول
 سفر يقابل كل يوم والذبح قد فاتي منها بل احسان

علة هل يصح ان يصلي اهل الكوفة المتأخرين خلف بعضكم لا وهل
 قال هذه السلف لا يصح ذلك وفيما خلا شرط او كان اهل الاموم ان يصلي خلفه ام لا
الجواب احكم بدرب العلوية نعم يجوز صلاة بعضهم خلف بعض كان
 الرضى لية والتابعون لهم باحسان ومن بعدهم من الائمة الاربعة وغيرهم فيصلي بعضهم
 خلف بعض مع تنازعهم في هذه المسائل المذكورة وغيرها وكما لا يخفى من سلف انه
 لا يصلي بعضهم خلف بعض ومن ذلك انهم يمتنع من خلف ائمتهم في الصلاة والكتاب والسنة
 واجاز سلف الامه وامتها وقد كان الصحابة والتابعون ومن بعدهم يمتنع من
 السجدة ومنهم من لا يقر بها ومنهم من يجهر بها ومنهم من لا يجهر وكان منهم من يقتنع
 في الفجر ومنهم من لا يقتنع في الفجر ومنهم من يتوضأ من سجدة والرعاف والقي
 ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم من يتوضأ من الذكر ومن النساء لشبهوه
 ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم من يتوضأ من القعدة في الصلاة ومنهم من
 لا يتوضأ من ذلك ومنهم من يتوضأ من مسة النار ومنهم من لم يتوضأ من ذلك
 ومنهم من يتوضأ من كل ركعة ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومع هذا كان
 بعضهم يصلي خلف بعض من كان ابو حنيفة واصحابه والشافعي وغيرهم يصلون
 خلف ائمة اهل المدينة من المالكية وهم كانوا لا يقرؤون بالبسملة لاسي ولا يقر
 وصلى ابو يوسف خلف الرشيد وقد اختلف واقتناه مالك بانه لا يتوضأ فصلي خلفه
 ابو يوسف ولم يعيد وكان الامام احمد بن حنبل يري الوضوء من الرعاف والحجامة
 فقل له وان كان امامي قد خرج منه الدم ولم يتوضأ فقال صل خلفه كيف
 لا يصلي خلف عبيد بن المسيب ومالك في الجملة ففقد المسائل لها صورتان
 احد هما ان لا يعرف المأموم ان امامه فعل بيطل الصلاة فهذا يصلي خلفه
 المأموم باتفاق السلف والائمة الاربعة وغيرهم وليس في هذا خلاف
 متقدم اما خالف بعض المتعصبين من المتأخرين وزعم ان الصلاة خلفه
 لا يصح وان اتي بالواجبات قال لانه اداها وهو لا يعتكف وجوبها وقائل
 هذا القول الى ان يستتاب كاستتاب اهل البدع اخرج منه الى ان يعتد
 بخلافه فانه ما زال المسلمون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه يصلي
 بعضهم خلف بعض واكثر الائمة لا يجيزون بين المفروض والمسنون الا ان

بالصلوات الصلاة المشروعة ولو كان العلم بهذا واجبا لطلبت صلاة الكثر المسلمين
 ولم يكن الاحتياط فان كثيرا من ذلك فيه نزاع وادلة ذلك خفية واكثرها يمكن المتدين
 ان يحتاط فانه يخرج في الخلاف وهو لا يخرج باحد القولين فان كان يخرج باحدهما
 واحدا فالكثير لا يخلو لا يمكنهم الجزم بذلك فلهذا قلنا بل ليس بعد الا تقليد بعض
 الفقهاء ولو طولب بادلة شرعية تدل على صحة قول امام من دون غيره لعجز عن ذلك
 وهذا لا يعتد بخلاف مثل هذا فانه ليس من اهل الاجتهاد الصورة الثانية ان
 يتيقن المأموم ان الامام فعل لا يصح عنده مثل ان من ذكره او النساء المشهور
 او يحيى او فضيل او يتيقن ان يصلي بلا وضوء فهذا الصورة فيها نزاع مشهور
 فاحد القولين لا يصح صلاة المأموم لانه يعتقد بطلان صلاة امامه كما قال ذلك
 من قال من اصحاب ابي حنيفة والشافعي واحمد والفقهاء الثاني يصح صلاة المأموم
 وهو من ذهب جمهور السلف وهو قول مالك وهو القول الاخر في مذهب الشافعي واهله
 بل والشافعية واكثر منصوصهم على هذا وهذا هو الصواب لما ثبت في الصحيح
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوا على ما يوافيكم وان اخطاوا فلكم وعليهم
 فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم ان خطأ الامام لا يشعري المأموم ولو ان المأموم
 يعتقد ان ما فعله الامام مسأئله وان لا اثم عليه فيما فعل وانما مجتهد او مقلد
 لم يجتهد وهو يعلم ان هذا قد عذر الله له خطاه فهو يعتقد صحة صلاته وان لا
 ما تم ازاله بعد ذلك بل لو جاز هذا لم يخرج له نقص حكمه بل لو كان ينفذ واذ كان
 الامام قد فعلها جهلا به فلا يكلف نفسه الاوسعها والمأموم قد فعل
 ما وجب عليه كانه صلاة كل منهما صحيحة وكان كل منهما قد روي ما وجب عليه
 وقد حصل موافقة الامام في الافعال الظاهرة وقول القائل ان المأموم
 يعتقد بطلان صلاة الامام خطأ منه فان المأموم يعتقد ان الامام فعل
 ما وجب عليه وان الله قد عذره ما اخطا فيه وان لا يتطل صلاة لاجل ذلك
 ولو اخطا الامام والمأموم فسلم الامام خطأ واعتقد المأموم جواز
 متابعتهم فكما سلم المتكلمون خلف النبي صلى الله عليه وسلم من الشيعتين
 سهوا مع علمهم بانه انما صلوا ركعتين وكما لو صلى خمسا سهوا فصلوا خلفه
 خمسا كما فعل الصحابة خلف النبي صلى الله عليه وسلم لما صلوا خمسا تابعوا مع

له
عليه السلام

مؤديا

علمهم بانه صلى خمسا لا اعتقادهم بخلافه فانه نعم صلاة المأموم في هذه
 الحال فكيف اذا كان الخطأ هو الامانة وحده وقد اتفقوا كلهم على ان الامام
 لو سلم خطأ لم يتطل صلاة المأموم اذا لم يتابعه ولو صلى خلفا لم يتطل صلاة
 المأموم اذا لم يتابعه قلنا ذلك على ان ما فعله الامام خطأ لا يلزم منه بطلان
 صلاة المأموم والله اعلم **مسألة** في رجل ساكن في بستان على
 مسيرة ساعة عن الحجاز من قسطنطينية وفي عتبه صنف من صنف حب الماء ولو كان
 حارا وان ذهب الى الحجاز فاقامته الوقت وان سري ببلد ضربا هله **الجواب**
 الحمد لله تعالى اذا طلع الفجر وتقدم عليه استعمال الماء لبعده وخوفه من
 استعماله كما ذكر بحيث لو طلع خرج الوقت قبل فراغه من الصلاة او كما جازاه
 الى مقامه عندهم وخوفه عليهم اذا ذهب فانه يتم ويصلي ولا يفوت الصلاة
 ولا يفريها هله ولا يجب عليه ان يذهب لطلب الماء قبل طلوع الفجر فان الله انما
 امر بالطهارة اذا قام الى الصلاة بعد دخول الوقت كما قال تعالى يا ايها الذين
 اذنبتم الى الصلاة فاعلموا وجوبهكم وايدكم الى المرافقة وامسحوا برؤوسكم
 وارجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى او على سفر
 او جاء احد منكم من الغائط او لامس النساء فلم يجدوا ماء ففتيموا صعيدا
 طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم ان الله كان عفوا غفورا **مسألة** في رجل
 قد دخل الوقت لا وضوء ولا يتم فاذا دخل الوقت فهو مأمور بالطهارة
 والصلاة امر موسع فاذا عذر ما كتمه او خاف الضربة استعماله حتى يخرج
 الوقت لم يكن له ان يفوت الصلاة ولم يكن عليه ان يدخل في الضربة الذي
 هو عجز قد دفعه الله عن المؤمنين بقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم
 في الدين من حرج والله سبحانه وتعالى اعلم **مسألة** في كسوة الصبيان
 في الاعتقاد وغيرها يحرم رجل يجوز لولي اليتيم ان يلبس كراما لا و اذا فعل ذلك
 هل ياتم امره لا وفي تمويه اقباع الصبيان بالذهب هل يجوز ام لا **الجواب**
 الحمد لله ليس لولي الصبي لباسا يحرم في اظهر قوى العلم ان ليس له اسقاءه اخر
 واطعامه الميتة فما حرم على الرجال الياء لعن فعلى الولي ان يحسنه الصبيان
 وقد فرق عمدا بخطاب رضى عنه عن زياره على ابن الزبير وقال لهم لا تلبسوههم

مسألة في رجل ساكن في بستان على مسيرة ساعة عن الحجاز من قسطنطينية وفي عتبه صنف من صنف حب الماء ولو كان حارا وان ذهب الى الحجاز فاقامته الوقت وان سري ببلد ضربا هله الجواب الحمد لله تعالى اذا طلع الفجر وتقدم عليه استعمال الماء لبعده وخوفه من استعماله كما ذكر بحيث لو طلع خرج الوقت قبل فراغه من الصلاة او كما جازاه الى مقامه عندهم وخوفه عليهم اذا ذهب فانه يتم ويصلي ولا يفوت الصلاة ولا يفريها هله ولا يجب عليه ان يذهب لطلب الماء قبل طلوع الفجر فان الله انما امر بالطهارة اذا قام الى الصلاة بعد دخول الوقت كما قال تعالى يا ايها الذين اذنبتم الى الصلاة فاعلموا وجوبهكم وايدكم الى المرافقة وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لامس النساء فلم يجدوا ماء ففتيموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم ان الله كان عفوا غفورا

مسألة في رجل قد دخل الوقت لا وضوء ولا يتم فاذا دخل الوقت فهو مأمور بالطهارة والصلاة امر موسع فاذا عذر ما كتمه او خاف الضربة استعماله حتى يخرج الوقت لم يكن له ان يفوت الصلاة ولم يكن عليه ان يدخل في الضربة الذي هو عجز قد دفعه الله عن المؤمنين بقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج والله سبحانه وتعالى اعلم

مسألة في كسوة الصبيان في الاعتقاد وغيرها يحرم رجل يجوز لولي اليتيم ان يلبس كراما لا و اذا فعل ذلك هل ياتم امره لا وفي تمويه اقباع الصبيان بالذهب هل يجوز ام لا الجواب الحمد لله ليس لولي الصبي لباسا يحرم في اظهر قوى العلم ان ليس له اسقاءه اخر واطعامه الميتة فما حرم على الرجال الياء لعن فعلى الولي ان يحسنه الصبيان وقد فرق عمدا بخطاب رضى عنه عن زياره على ابن الزبير وقال لهم لا تلبسوههم

احمر وكذلك ما يحرم على الرطاب من الذهب واما نسبة الولي الى الجمل فيندفع
 ذلك بان يسوء في المباح ما يحصل به التجار الاعيان وغيرها كما في المقام
 الاسكنه رايي وغيرها مما يحصل به كما في الزينة ودفع الجمل من غير تحريم
 وضع له كماله فليس له ان يعدل عنه الى ما سواه ولا يجوز على احد ان يبيع غير
 الرسول صلى الله عليه وسلم كل ما يامره وينهى عنه ويحمله ويحرمه واسر اعلم
مسألة هل يجوز نقل تركاة الى قوة مسافة القصر لاجل القاربه
الجواب اذا كانت محتاجين مستحقين للتركة ولم يحصل لهم كفايتهم
 من جهة غير فانه يعطيهم من التركة ولو كانوا في بلد بعيد واسر اعلم
مسألة في العينة والثقله والتورق هل يجوز شي من ذلك ام لا
 وهل يجوز لاحد ان يقد من يفتي بجواز ذلك ام لا **الجواب** احمر الله
 اما اذا كان قصد الطالب اخذ دراهم باكثر منها الى اجل والمعطى يقصد اعطاه
 ذلك فذلك ربا لا ريب في تحريمه وان تحملا على ذلك باي طريق كان فانما الاعمال
 بالنية وانما لكل امرئ ما نوى فان هذبة قصد الربا الذي انزل الله في تحريمه
 القرآن وهو الربا الذي انزل الله قوله يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وذرُوا ما بقى
 من الربا ان كنتم في منازعة فان لم تفعلوا فاذنوا بحسن من الله ورسوله وان تبتم
 فلكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون وان كان ذوا عسر فظفر الى مسيرهم فكان
 الرجل في اجماله يكون له على الرجل ربي فبانتية عند محل الدين فيقول له اما ان
 تقضي واما ان تربي فان قضاء والا زلة المدين في المال وزادة الغنى في الاجل
 فيكون قد باع المالا باكثر منه الى اجل فامرهم الله اذا كانوا لا يربطوا بالاسرار **مسألة**
 واهل الجمل يقصدون ما يقصد اجماله لكنهم يجادلون ولهم طرق **أجلها**
 ان يبيعه السلعة الى اجل ليشاعها باقل من ذلك نقد كما قاله وليد بن
 الرقيم نعم ان يشي اني بعته من زينة غلاما الى العطاء ثمان مئة وابتيعته بثمان مئة
 فقال له لها عائشة بلسوا شريتي وبيسوا شريتي اخبرني زيد انه قد ابطل
 جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان يوب احد من رواه جماعة من الائمة وهو
 مشهور وقيل لابن عباس جمل باع حرره الى اجل ثم ابتاعها باقل من ذلك فمال
 دراهم بدها ثم دخلت بينهما حرره وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال هذا
 ما حرم الله ورسوله وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من باع بيعتين

من صورها
 ٤
 العينة

لم يبع بعتين

كان يبيع

في بيعته فله او كسبها او الربا وهو لا بد باعوا بيعتين في بيعه وكذلك
 اذا اتفق على المعاملة الربوية ثم انبأ الى صاحبها نوت يطلبان منه مئاعا
 نقد الما لا فاشتره المعطى ثم باعه لآخر الى اجل ثم اعاده الى صاحبها نوت
 باقل من ذلك وصاحبها نوت واسطه بينهما يجعل فهذا ايضا من الربا الذي
 لا ريب فيه وكذلك اذا ضما الى القرض مجاباة في بيع او اجارة او غيره للمثل
 ان يقرضه مائة ويبيعه سلعة تساوي مائة او يقرضه مائة او يقرضه مائة
 بخمسين فهذا ايضا من الربا وفي الترمذي وغيره عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال لا يحل سلف وبيع ولا شريان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا يبيع
 ما ليس عندك قال الترمذي حديث صحيح فقد حرم النبي صلى الله عليه وسلم السلف
 وهو القرض مع البيع **والاصل في هذا الباب** ان الشرط على ثلاثة اقسام احدها
 ان يشتري السلعة من يقصد الانتفاع بها كالاكل والشرب واللباس والطيب
 والسكنى وتؤخذ لك ففقد هو البيع الذي احل الله تعالى ان يشتريها من يقصد
 ان يبيعه فيها اما في ذلك المبلد واما في غيره فله في التجارة التي اباحها الله تعالى
 والمالك ان لا يكون مع صورة لاهذا ولا هذا بل مقصوده دراهم لما جنة اليها
 وقد تعد عليه ان يستسلف قرضا او سلفا فيشتري سلعة ليبيها وياخذ
 ثمنها فهذا هو التورق وهو مكره في اظهر قول العلماء وهو احدى الروايتين
 عن احمد كما قال عمر بن عبد العزيز التورق اخيه وقال ابن عباس استتمت
 بتقد ثم بيعت بتقد فلا بأس وازا استتمت بتقد ثم بيعت بنسيئة فذلك
 دراهم بدها ثم ومعنى كلامه رض اذا استتمت اذا قومت لغوي اذا قومت السلعة
 بتقد وان تعنتها الى اجل فانما مقصودك دراهم بدها وهذا التورق
 تقوم السلعة في الحال ثم يشتريها الى اجل فالكلام في ذلك وقد يقول لصاحبه
 اريد ان تعطيني ألف درهم فلم يرجح فيقول ما لي ابي او اخو ذلك فيقول
 عندي هذا لما ارسلت الى الف درهم فيجوز ان من يقومه بالف درهم
 ثم يبيعه باكثر منه الى اجل فهذا ما ينهى عنه علي الصبي وما اكسبه الرجل
 من هذه الاموال بالمعاملات المختلفة فيها وكان متا ولا في ذلك فمعتقد

كان يبيع
 في الطاعة
 الصبي وانيما

في التورق

التورق

جواز لا اجتهاد او تقليد او تشبيه ببعض اهل العلم اولاه افتاء بذلك
بعضهم ونحو ذلك فهذه الاموال ليس عليهم اخراجها وليسوا اسوها لاما
التسليم الكفار بها وبل اطلاقهم اذا ثابوا عواظرا واختريرا وهم يعتقدون
جواز ذلك وتقابضوا من الطرفين او تعاينوا برصاصهم يعتقدون جواز
وتقابضوا من الطرفين ثم

في طلبه
في طلبه
في طلبه

مسألة في رجل عليه دين يحتاج الى بضاعة او حيوان
ينتفع به او يتاجر فيه فيطلب منه انسان دينيا فلم يكن عنده هال لم يطلب
منه ان يستره ثم يدنيه له يمين الى اجل وهداه ان يوكله في شراعه ثم يبيعه
له بعد ذلك بريح التفتا عليه **اجواب** من كان عليه دين
فان كان مقصرا وجب عليه ان يوفيه وان كان معسرا وجب انظاره
ولا يجوز قليه عليه بما لا يفي ولا غيرها واما البيع الى اجل ابتداء فان كان
مقصود المشتري الانتفاع بالسلفه والتجارة فيها خاذا كان
على الوجه المباح واما اذا كان مقصوده الدرهم فيشترها بمائه
مؤجلا فيبيعهما في السوق فيسعين حالة فذلك منه موقوف منه عنه
في اظهر قولي العلماء وهذا يسمى التورق قال عمر بن الخطاب التورق
اخية الربا والله اعلم

مسألة فيمن لم زوجة لا يصليها يجب عليه ان يامرها بالصلاة واذا لم
تفعل هل يجب عليه ان يفارقها املا **اجواب** نعم عليه ان يامرها بالصلاة ويجب
عليه ذلك بل يجب عليه ان يامر بذلك كل من يقدر عليها مكره او لم يقدر
بذلك وقد قالوا وامر اهلها بالصلاة واصطبر عليها الآية وقارنا بالامام
الذين امنوا قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة الآية وقالوا
عليهم وادبهم وينبغي مع الامر بذلك ان يحضرها على ذلك بالرغم كما يحضرها
على ما يحتاج اليها فان اضرت على رك الصلاة فعليه ان يطلقها وذلك واجب على
الصحيح واما رك الصلاة مستحق للعقوبة حتى يصلي باتفاق المسلمين على
لم يصلي يقتل وهل يقتل كافرا او جديلا قولين مشهورين والله سبحانه وتعالى اعلم
مسألة في الامانة هل فعلها افضل ام تركها **اجواب** بل يصلي بجمع
وله اجرين لك كما جاء في الحديث ثلاثة على كتمان المسك يوم القيمة جلالته
قوما وهم له راضون احديث والله اعلم **مسألة** فيمن اعتق عبدا عليه
دين وما له جنة فهل يجوز له ان يبيعه ويوفي به دينه **اجواب**
ان كان حين اعتقه مؤسرا ليس عليه دين او عليه دين له وفاء غير العبد فقد
عتق ولا رجوع فيه وان كان حين اعتقه عليه دين يخط بماله ففي صحة
عتقه نزاع بين العلماء والله اعلم **مسألة** في رجل حلف لولد ان لا يقر
بفعل منكر ان يقيم عليه احد فاقر لولد فضر به مائة جلد وبقى عزيز
عام فهل يجوز في تعزيبه الغام كفاره املا **اجواب** انه اذا غربه
في الحبس ولو في دار الابل برقي يمينه وان كان فطما غير مقيد في
موضع معين فانه لا يجب العقيد ولا جعله في مكان فظلم والله اعلم
مسألة فيمن حلف على ولد لا يدخل الدار حتى يعطيني الكساء
الذي اخذه ثم تبين له انه لم ياخذه فهل يحل اذا دخل عليه جنت **اجواب**
اذا دخل منزله فلا جنة عليه اذ كان نية اكله ما ذكره لكون المحلوف عليه
مستعاضا لانه كما لو حلف ليشرب الماء الذي في القدر ولا ماء فيه فيصح
للقولين ولانه انما حلف لا اعتقاده ان ابنه اخذه وتبين بخلاف ذلك
ومثل هذا ايضا فيه نزاع والصحيح انه لا جنة فيه فصارت له غير جانت من

هذه الوجهين والمثل المشهوره اذا حلف على شيء يعتقد كما حلف عليه
فتبين بخلافه فان هذا جعل بالحلف عليه بنفسه وذلك جعل صفة الجواب
عليه والله اعلم **مسألة** فيمن دفع مالا على سبيل المضاربة ثم ظهر بعد ذلك
عليه دين يتأخر من تقدمه فيلجوز ان يوفي من المال شيئا املا واذا ادعى
انه لم يقبض المالا او عدمه او وقع فيه تعلق بغير سبب ظاهر فهل يقبل قوله
املا **الجواب** لا يجوز ان يوفي من مال المقرض من الدين الذي يكون على
العامل الا ان يتخاربت المالك وان ادعى ما يخالف العادة لم يقبل ذلك بحمد
قوله والله اعلم **مسألة** فيمن له دين وعنده رهن هل يبيع ام لا
الجواب اذا كان قد اذن له في بيعه جاز ولا يباع احكام ان امكن
ووافقا حقه منه ومن العلماء من يقول اذا ائذنه ذلك دفعه الى نفسه **مسألة**
وتحتاج بالاشهاد على ذلك واستوفى حقه منه والله اعلم **مسألة**
في رجل ادعى على رجل عاوي ولم يعترف الغريم بشيء وخرج المدعي على انه يقيم
بينه واعتقل المدعي عليه ولم يقبض بينه بعد ايام او خمسة فهل يجوز تطاول
المدعي في البيعة ام تكون هذه البيعة الى مدة معلومة **الجواب** لا يجوز
هذا حبس كما ذكره بعض ائمة المذاهب الاربعه انه لا يجوز مثله هذا حبس
انما تنازعوا هل يطالب من المدعي كقيل الى ثلاثة ايام ونحوها اذا قال المدعي
لي بيعة حاضرة وتنازعوا فيما اذا اقام حجة شرعية ولها شرط مثل ان يقيم
بيعة ولم يتركها فيطلب حبس الخصم حتى ياتي بشرطها على قولين فيذهب
احدهما والساق في غيرهما فانما هذا حبس فلا يجوز باتفاق العلماء فيما اعلم
والله اعلم **مسألة** فيمن زنا بامرأة وحملت منه فانت يا تشي فهل لها
ان تزوج البنت **الجواب** لا جلا ذلك عند جاهل العلماء ولم يحل ذلك احد من الصحابة
والثاني يعين لم باحسان ولهذا لم يعرف احد حبيل وغيره فاما مع كثرة اطلاعهم
في ذلك تراعى السلف فافتي احمد حبيل ان فعل ذلك قتل فيقول له ان حكمي
فلان في ذلك خلافا عما مالك فقال بالبنت فلان وذكر ان ولدا زنا يلحق بابيه
الزاني اذا استلحقه عند طائفة من العلماء وان عمى الخطاب الاطاي الحفا
اولاد ابا هلية بابائهم والبيبي صل الله عليهم قال الولد للفراش وللعاهر الحجر
هذا

هذا اذا كان للمرأة زوج واما البغي التي لا زوج لها ففي استلحاق الزاني ولد منها
نزاع ونبت الملاءمة لا يتاح للملاءمة عند عامة العلماء وليس فيه الا نزاع شاذ
مع ان نسبها ينقطع فابيهما ولكن لو استلحقها المحققة وهما لا يتوارثان **مسألة**
باتفاق الامة وهذا لان النسب يتبع من احكامه فقد يكون للرجل البنا في
بعض الاحكام مردون بعض فابن الملاءمة ليس بابن يرث ولا يرث وهو ابن
في باب النكاح تحرم بنت الملاءمة على الاب وامه سحابة وكذا حرم من الرضا
ما يحرم من النسب فلا يحل للرجل ان يتزوج بنته من الرضا ولا اخته مع انه
لا يثبت في حقها من احكام النسب لا ارث ولا عقل ولا ولاية ولا نفقة ولا غير ذلك
انما يثبت في حقها جرمه النكاح والحريم وامهات البنات امهات في احكام
فقط لان الحريمية فاذا كانت البنت التي ارضعتها امرأته يلبس ذرايو طه
تحرم عليه وان لم تكن منسوبة اليه في الميراث وغيره فليس بمن خلقت من
نطفته فان هذه اشبه بالمصلاية من تلك وقوله في القران حرمت عليكم
امهاتكم وبناتكم الا به يتنازلن عن اسم بنت حتى تحرم عليه بنت بنته وبنت
ابنته بخلاف قوله في القران ان يوصيكم الله في اولادكم فان هذا انما يتناول
ولد ولد ابنته لا يتناول ولد بنته ولهذا الما كان لفظ الاب والبنات يتناول
ما يسمى بذلك مطلقا قال الله تعالى وحلائل امهاتكم الذين من اصلا بكم ليتحبر
عن الابن المتبني كزبد الذي يولد على زيد بن كره فان هذا كابنوا سيمونه ابنا
فلو طلق اللفظ لظن انه داخل فيه فقال بعض الذين من اصلا بكم ليتحبر
ذلك وايضا للمسلمين ان يتزوج الرجل امرأة من يتنازل يقول لها فلما
قضى زيد منها وطرا زوجها لئلا يكون على المؤمنين حرج في اروج
ادعيائهم اذا قضوا منهن وطرا فان كان لفظ الاب والبنات يتناول
كل من ينسب الى الشخص حتى قد حرم الله بنته من الرضا فبنته
من الزنا تسمى بنته فها ولي بالتي شرعا واولي ان يدخلوها في
ايه التحريم وهذا مذهب ابي حنيفة واصحابه ومالك واصحابه واحمد
بن حنبل واصحابه وبما هي ائمة المسلمين لكن النزاع المشهور بين
الصحابة والثاني يعين ومن بعدهم في الزنا ينشر حرمه المصاهرة فاذا

يدعي

هل

فإذا اراد ان يتزوج بامها ويتبناها غير ذلك فبها نزاع قديم بين
 السلف وقد ذهب الى كل قول كثير من اهل العلم كالشافعي ومالك في أحد
 الروايتين عنه يجوز ذلك والوحيني واحد ومالك في الرواية الأخرى
 يحرم ذلك فبذلك أقول الانسان فيها أحد القولين جاز ذلك والله اعلم
مسألة في امرأة احضرت الوفاة واشهدت عدلا وجماعة يستوف
 انها ابرأت زوجها من الضد في هذا الموضع **الجواب**
 ان كان الصداق ثابتا عليه الى ان مرضت مرض الموت لم يفسخ ذلك الا باجازه
 بقة الورث واما ان كانت ابرأت في الصحة جاز ذلك ويثبت بشاهادين
 عند مالك والشافعي واحد ويثبت ايضا بشهادة امرأتين ومن عند مالك
 وقول من ذهبوا الى انه في مرضها ابرأت في الصحة لم يقبل هذا الاقرار
 عند الحنفية والشافعية وغيرهما ويقبل عند الشافعي وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
 كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وليس للمريض ان يخفى الوارث بالشرع اعطاه الله
 واسد اعلم **مسألة** في تزوج امرأة وتجاهها زفافا معها مدق فبارد
 فراقها فادعى ان ياخذ جهنمها فبها نزاع في هذا الموضع **الجواب**
 انها التي حررت به وصار يدها ملك لها وليس للامان تاخذ منه شيئا
 بل ولا لابي ان يرجع فيها جهنمها في صح قول العتمة وليس لواحد من الوتر
 عليها طاعة بل الطاعة عليها زوجها في امر ما ترضى وزوجها راض عنها
 دخلت الجنة واذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فلم تجد لغيره الذي في نفسها
 حتى تصبح وليس على الزوج ان يسكن حيث اراد ولا نفقة عليها ولا عليه
 ان يدخل احد منهما منزله بل ان دخل احد على وجه الزنا به بالعرف فلا ينبغي
 منعها فاما الاقامه عنده وانفاقه عليها فلا يمتنع ومقت منعها بنفسها
 وخرجت من منزله بلا اذن ولا نفقة لها واسد اعلم **مسألة** فيمن تزوج
 بغيره وعقد عقد لها شافعي لمذهب ولم يملك ولا ينفق من قبل
 هذا العقد جاز املا **الجواب** النية التي لم تبلغ فبها نزاع جاز
 غير الاب واحد كالإخ والعلم والسلف الذي هو حاكم ونواب الحكم في العقول
 للفقه في ذلك ثلاثة أقوال **أحدها** لا يجوز وهو قول مالك والشافعي

واحد

واحد في رواية والثاني يجوز النكاح بلا اذنها ولها الخيار اذا بلغت وهو مذهب
 الحنفية ورواية عن أحمد والثالث انها تزوج باذنها ولا خيار لها اذا بلغت
 وهذا مذهب أحمد المشهور عنه فبذلك أقول يجوز نكاحها في مذهب أبي حنيفة
 واحد وغيرهما ولو زوجها حاكم يرى ذلك قبل يكون تزويجه حكما لا معنى لنقصه
 او نقير الى حكم من غيره يصحبه على وجه في مذهب الشافعي واحد وغيرهما
 اصحها الاول لان الحكم المزوج هنا شافعي فان كان يملك قول من يصح
 هذا النكاح وراعي شروطه وكان ممن له ذلك جاز وان أقدم على ما يعتقد
 تخريمه كان فعلا غير جائز وان كان قد ظنها بالغة فزوجها بغير اذن
 بالخط لم يكن في الحقيقة تزويجا فلا يكون النكاح صحيحا واسد اعلم
مسألة في خير المؤمنين هل هم مخاطبون بفروع الاسلام كالصوم
 والصلاة وغير ذلك او يقتصر على فقط **الجواب**
 لا ريب انهم مخاطبون بما عاونوا من أعمالهم على الصلوة ومنهون عن أعمال
 غير الصلوة فم مخاطبون بالأصول والفروع بحسبهم فانهم ليسوا بأمم الا ان
 في الجسد والحقيقة فلا يكون ما امروا به وما نهوا عنه مسبا وبالماع على الناس
 في كبد الكفر مشاكون الا انهم في جنس التكليف بالامر والنهي والتحليل
 والتحريم وهذا مما لا اعلم فيه شرعا بين علماء المسلمين ولذلك كان اهل الكفر والمنسوق
 والعصيان منهم مستحقون لعذاب النار كما يدخلها من يدخلها من الادميين
 ولكن تنارغوا في اهل الايمان منهم فذهب جمهور من اصحاب مالك والشافعي
 واحمد والبيهقي وغيرهم الى انهم يدخلون الجنة وروى في حديث روى الطبراني
 انهم يكونون في رضى الجنة سراج الا انهم من حيث لا يدرون وذهب طائفة
 منهم ابو حنيفة فيما نقل عنه الى ان المطيعين منهم يصيرون ترابا كاللهايم
 ثم يكون ثوابهم النجاة ثم النار وهل فهم رسل ام ليس فهمهم الا نذر على قول
 قيل منهم رسل لقوله تعالى يا معشر احبي والانس انكم رسل الاله وقيل
 الرسل من الانس خاصته واجبي فهم النذر وهذا اشتهر فانه اخبر عنهم باتباع
 دين محمد صلى الله عليه وسلم وانهم ولو الى قومهم منذرين قالوا يا قومنا انا سمعنا
 كتابا انزل من بعد موسى يحثي الى الحق والى طريق مستقيم قالوا وقوله

رسلكم كقولهم خيخ منها اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج في الملح وكقولهم نكح وجعل
 القمر فيهن نورا والشمس رجا والقمر في واحدة **واما** التكليف بالامر والنهي
 والتحليل والتحريم فلا بد من كثرة كل ما في صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود
 عن النبي صلى الله عليه وسلم اني رأيت في الجنة فترات عليهم القرآن فاد
 نطقوا وانما الله وانما نزلهم وولوه الزاد فقال لهم كل عظم ذكر اسم الله
 عليه يقع في ايديكم او فمكم يكون وكل عرق علف لدايكم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا تستنجوا بها ولا تستفاضوا عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالعفر
 والبروث وذلك لئلا يفسد عليهم طعامهم وعلفهم وهذا مبني انما اناجكم
 من ذلك ما ذكر اسم الله عليه دون ما لم يذكر اسم الله عليه وايضا فقد قال تعالى
 واذن منكم الشيطان انما لم يزل يضلهم الى قوله اني اخاف الله والله شديد العقاب فاجبر
 عن الشيطان انه يخاف الله والعقوبة انما يكون على ترك ما مورا وفعل محذور
 وليس هو هذا التصديق وايضا فان ابليس الذي هو الباطل لم تكن معصيته
 تكذبا فان الله امره بالسجود وقد علم ان الله امره ولم يكن بينه وبين الله
 رسول يكذبه ولما امتنع عن السجود لآدم عاقبه الله العقوبة البليغة وهذا
 قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد ابن آدم اعترز الشيطان يلكي الحديث وقد قال الله
 في قصص سليمان وسليمان الروح غدوها شجر وراعهها شجر الى قوله عذاب السعير
 وقد جعل ذلك ما امرهم به من طاعة سليمان وقد قال الله تعالى عن ابليس انه
 عصي ولم يقل انه كذب وقد قال الله عز وجل يا قومنا اناسمنا كما يا انزل
 من بعد موسى مصداقا لما بين يدي الى قوله ومن لا يجيب داعي الله الية فامروا
 باجابه داعي الله الذي هو رول والاجابة والاستجابة هي طاعة الامر والنهي
 وهي العبادة التي خلق لها الثقلان كما قال تعالى وما خلقت الجن والانس الا
 ليعبدون والية ومن قال ان العبادة هي المعرفة الفطرية الموجودة فيها
 وان ذلك هو الايمان وهو داخل في الثقلين فقد غلط فان ذلك لو كان
 كذلك لم يكن في الثقلين كافر والله اخبر بكفر ابليس وغيره من الجن والانس
 وقد قال تعالى لا ملان جهنم منك ومن يتبعك منهم اجمعين واخبر انه ملاه
 منه ومن اتبعه فلهذا يبين انه لا يدخلها الا من اتبعه فعلم ان من يتبعها
 من الكفار

والله

من الكفار والفساق **ثم** اتباع ابليس ومعاونته ان الكفار ليسوا بمؤمنين ولا عارفين الله
 معرفة يكونون بها مؤمنين ولكن اللام يكون لبيان الحجة الشرعية المتعلقة بالارادة
 الشرعية كما في قوله تعالى لا يدرككم الله ولا يدرككم العسر وقوله لا يدرككم الله ليس
 لكم الية وتكون لبيان العاقبة كما في قوله تعالى ان يدرككم الله ان يدرككم الله
 للاسلام الية وهذه القول ولا تزلون مختلفين انما رحم ربك ولذلك خلقهم
 اي خلق قوما للاختلاف وقوما للرحمة ولقد ذكرنا ان الجن والانس
 الية فاللام في قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون وان كانت
 هي لام هذه الية فان مدلول الامر وادارة الفاعل
 ومقصوده وهذا ينقسم في كتاب الله الى ارادة دينية وادارة كونية كما
 ينقسم الى هذين القسمين في كتاب الله الكلمات والامر واحكم والقضاء
 والتحريم والاذن وغير ذلك وايضا فقوله تعالى يا معشر الجن والانس اني انزل
 رسلكم بقصص عليكم اياتي الية التي قوله وشهدوا على انفسهم انهم كانوا قائلين
 فبين ان الثقلين جميعا نلت عليهم الرسل ايات الله وهذا لما قرأوا سورة الاحقاف
 سورة الرحمن على الصخاية قال الجن كانوا الحديث دعاهم الى طاعة الله بما فيه
 الامر والنهي لا الى مجرد حديث لا طاعة معه فان مثل هذا التصديق كان
 مع ابليس فلم يغنى عنه من الله شيئا والدلائل الدالة على هذا الاصل وفاء الحديث
 والافان من كون الجن يحبون ويصليون ويحاهدون وانهم يعاقبون على
 الذنب كثيرة جدا وقد قال الله فيما اخبر عنهم وانا من الصالحون ومناري
 دون ذلك كذا طرأ في قوله قد اذنا لومنا هب شيئا مسلمين ويهود ونصارى
 وشيعه ومنه فاجروا ان منهم الصالحين ومنهم دون الصالحين فيكون
 اما مطيعا في ذلك فيكون مؤمنا واما عاصيا في ذلك فيكون كافرا
 ولا ينقسم قوما منهم الى صالح وغير صالح انما يقصد صلاحهم بترك الطاعات
 فالصالح هو القائم بما وجب عليه ودون الصالح لا بد ان يكون عاصيا
 في بعض ما امر به فليس غير الكافر فان الكافر لا يوصف بمثل ذلك وهذا
 يبين ان فيهم من يترك بعض الواجب والله سبحانه وتعالى اعلم

احسن ربه
 مسلم الحديث

(١٤) **مسألة** فيمن يتخلف في الاقناع هل يجوز له بيع القبع المروزي وشبهه والاكشاشه
وما يجزى من غيره من اكله للصمت او يحرم عليه لكون القبع ليس بالرجال دون النساء وهل
يجوز بيعه للجنود والقيان اذا كانوا دون البلوغ والمهور والنصارى ام لا غير ذلك
من المسائل **الجواب** اما الاقباع المحرم في بيعه على الرجال لانها حرام
وليس يحرم على الرجال بيئته رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع العلماء وان كان مبطنا
يقطع او كيان وامام على النساء فلا في الاقناع في لباس الرجال وقد ائتمت النبي صلى الله عليه وسلم
المتشبهات في النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء وامامنا سحره
للقيان الذين لم يبلغوا فيه فلو كان مشهورا للعلماء لكان اظهرها انه لا يجوز فان ما
حرم على الرجل فعليه حرم عليه ان يلبس منه الصغير فانه يامر به بالبر لا بالبيع
سنة ورضيه عليها اذا بلغ عشر اكيل فيلزم ان يلبس المحرمات وقد روي عن
اخطاب رضي الله عنه في الزبير ثوبان حرم مرقه وقال لا تلبسوهما احمر وكذا ما
معهود مرق ثوب حرام كان على ابنه وما حرم لبيس لم يحل حمله ولا بيعه
لمن يلبس من اهل البيت ولا فرق في ذلك بين الجنود وغيرهم فلا يحل للرجال ان
يلبسوا بان يخطوا في رمل حرم عليه لبيس فان ذلك اعانة على الاثم والعدوان
وهو مثل الاعانة على الفواحش وخوها وكذلك لا يبيع احمر لرجل يلبسه من
اهل البيت وما يبيع احمر للنساء فيجوز وكذلك اذا بيع لكاقر فان عمر بن الخطاب
ارسل محمدا اعطاه اياه النبي صلى الله عليه وسلم علم المحل مشترك واما الغنم فلا يجوز ان
ان يبيع المسترسل الا بالسعر الذي يبيع فيه غيره لا يجوز لاحد سترسل اليه ان
يعين في البيع غنيا يخرج عن العادة وقد قلنا ذلك لبعض العلماء بالثلث
وبعضهم بالسبدس واخرون قالوا يرجع في ذلك العادة الناس فاجرت به
عادة من ذلك الرجوع على المالكين يرجعون على المسترسل والمسترسل فسرانية
الذي لا يملك بل يقول خذنا عطيني وبانه اجاهل بقيمة المبيع فلا يعين
غنيا فاحشا لا هذا ولا هذا في الحديث عنه المسترسل ربا ومن علم منه
انه يعينهم فانه يبيح العقوبة بل يمنع من الجاوس في سوق المسلمين
حتى يلتزم طاعة الله ورسوله والمؤمنين ان يفسخ البيع فدر عليه السلعة
وياخذ الثمن واذا تاب هذا الغايب الظالم ولم يمكنه ان يرد الى المظالمين
حقوقهم

اللام مع علما
اي علم
ذهب
منه

حقوقهم فليصدق بمقدار ما ظلمهم وغنيم لمرادهم من ذلك وبيع المساومة
اذا كان مع اهل الخبرة بالاسعار التي يشترون بها السلع في غلب الاوقات فانه يباع
غيرهم كما يباعون فلا يرح على الترسيل الثمن عنه وكذلك المضطر الذي لا يجد
الايجاد حاجته الا عند هذا الشخص ينبغي ان يرخ عليه كل ما يرخ على غيره
المضطر ولو كانت الضرورة لمالايد منه مثل ان يضطر الناس الى ما عنده
من الطعام واللباس فانه يجب عليه ان لا يبيعهم الا بالقيمة المعروفة
ولهم ان ياخذوا ذلك منه بالقيمة المعروفة بغير اختياره ولا يعطوه زيادة
على ذلك والله اعلم **مسألة** في لباس الفضة للرجال من خاتم العالمين
وكلايب وحياسة وغير ذلك هل يجوز ام لا **الجواب** احمر الله العالمين
اما خاتم الفضة فيباح باقتناع الامة فانه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم
واصحابه اتخا ذلك بخلاف خاتم الذهب فانه حرام باتفاق الامة الاربع
فانه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه علم انه نهي عن ذلك ولبيس ثياب تجلسه
بليس الفضة فان شيف النبي صلى الله عليه وسلم علم كان فيه فضة وكذلك يبيس الذهب
على الصبي واما الحياصة اذا كان فيها فضة فيسره فانها تباح على
اصح القولين واما الكلايب التي تمسك بها العامة وتحتاج اليها اذا كانت بزنة
الخواتم كالمكافاة وخوة في اولى بالابطاح من الخاتم فان الخاتم يتخذ
للزينة وهذا المحاجة وهذه متصل بالسير ليست مفردة كاخاتم ويسير الفضة
التابع لغيره اذا كان يحتاج الى شعير المسلمين وحلقة الاناء يباح في الاثنية
وان كرهه مباشرة بالاستعمال وباب اللباس اوسع من باب الاثنية فان
اثنية الذهب والفضة يباح للنساء تحريم الرجال والنساء بالاتفاق
ويباح للرجال محتاج اليه من ذلك ويباح بيسير الفضة للزينة وكذلك
يسير الذهب التابع لغيره كالنزع وخوة في اصح القولين فانه حرام وعنه
فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الذهب الا مقطعا فاذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
الباح بيسير الفضة للزينة مفردا ومضافا الى غير كحلية السيف وغيره فكيف
يحرم بيسير الفضة للمحاجة وهذا كله لو كان عن النبي صلى الله عليه وسلم لقطاع
بمحرم لبيس الفضة كما جاء عنه بلقطاع محرم ببيع لبيس الذهب واحمر على
الرجال حيث قال هذا حرام على ذكور امي حل لا نأثها وكما جاء عنه
لقطاع محرم ببيع اثنية الذهب والفضة فلما كانت الفاظه صلوات الله وسلامه
عامة في اثنية الذهب والفضة وفي لباس الذهب والفضة يستثنى من ذلك

ان السبي
انه في فضة
مجلود احمر

مسألة فممن افطر في رمضان متعمدا ثم جامع فهل يلزمه القضاء والكفارة
 أم القضاء وحده **أجواب** عليه القضاء وأما الكفارة فتجوز مذهب
 مالك وإبي حنيفة وأحمد ولا يجزئ عند الشافعي والله أعلم **مسألة**
فممن يؤخر صلاة الليل إلى النهار لا يشتغل من عرق أو حصد من ع
أو خدمة استأذ أو غيره ذلك فهل يجوز ذلك أم لا أفيدونا رحمكم الله
أجواب لا يجوز لأحد يؤخر صلاة النهار إلى الليل لشغل من
 الاشتغال بالحركة ولا لصناعة ولا بخوف ولا لحاجة ولا لجماعة ولا لصدق ولا للهو
 ولا للعب ولا لخدمة استأذ ولا غير ذلك بل المسلمون كلهم متفقون على أن عليه
 أن يصلي الظهر والعصر بالنهار ويصلي الفجر قبل طلوع الشمس ولا ترك ذلك لصناعة
 ولا للهو ولا غير ذلك من الاشتغال وليس للمالك أن يمنع مملوكه ولا المشرك أن يمنع
 الأجير من الصلاة في وقتها ولا المرحل أن يمنع امرأته من الصلاة في وقتها ومتى
 أخرها لصناعة أو صيد أو خدمة أو خدمة استأذ أو غير ذلك حتى تغيب الشمس
 وجبت عقوبته بل يجب قتله عند جمهور العلماء بعد أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل
 أن يصلي في الوقت حسب استطاعته غير الزم ذلك وإن قال الأصحاب **لا يجوز**
الأبعد عرق الشمس لا يشتغل بالصناعة والصيد وغير ذلك فإنه يقتل وقد
ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من ترك صلاة العصر فكأنما ور
أهل وماله وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من ترك صلاة العصر فقد
حبط عمله وفي وصية أبي بكر الصديق لعمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال إن الله
حقا بالليل لا يقبله إلا بالنهار وحقا بالنهار لا يقبله إلا بالليل والنبي صلى الله عليه وسلم
كان أخر صلاة العصر لا يشتغل جهاد الكفار ثم صلاها بعد المغرب فأنزل الله
حاقطوا على الصلوة والصلاة الوسطى وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال الصلاة الوسطى صلاة العصر وهذا قول جمهور العلماء أن ذلك الحديث منسوخ
بما رواه الأئمة فلم يجوزوا تأخير الصلاة حال القتال بل وجب عليه الصلاة في
الوقت حال القتال وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه وعنه
رواية أخرى أنه يجوز حال القتال من الصلاة وبين التأخير ومذهب إبي
حنيفة يشغل بالقتال ويصلي بعد الوقت وأما تأخير الصلاة لغير الجهاد لصناعة
أو زراعة أو صيد أو عمل من الأعمال ونحو ذلك فلا يجوز أحد من العلماء
 بل قال الله تعالى

التأخير

بلى الله تعالى فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون قال طائفة من مرف
 هم الذين يؤخرون نهارا وفيها وقال بعضهم هم الذين لا يؤدونها على الوجه المأمور به
 وأن صلاتها في الوقت باتفاق العلماء فالعلماء متفقون على أن تأخير صلاة الليل
 إلى النهار وتأخير صلاة النهار إلى الليل من ترك تأخير صلاتها إلى وقتها
 قال أصح الظهور والعصر بالليل فهو باتفاق العلماء بمنزلة من قال أفطر شهر رمضان
 وأصوم شوال وإنما يعذر بالتأخير التام والناسي كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من
 تأخر عن صلاة أو شيئا فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها لا كفارة له
 إلا ذلك فلا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها لحاجة ولا حدث ولا نجاسة ولا غير ذلك
 بل يصلي في الوقت بحسب حاله فإن كان محتاجا قد عجز الماء أو خاف الضرر
 باستعماله يتم ويصلي وكذلك الحبيب يتم ويصلي وإذا عجز الماء أو خاف
 الضرر يتم له المرض أو غيره وكذلك إذا كان عليه نجاسة لا يقدر أن يزيلها
 يصلي في الوقت عريانا ولا يؤخر الصلاة حتى يصلي بعد الوقت في ثيابه
 وهكذا المريض يصلي على حسب حاله في الوقت كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران
 بن حصيصل صل قائما فإن لم تستطع فعا عدا فإن لم تستطع فعلى جنب
 فالمرضي باتفاق العلماء يصلي في الوقت قاعدا أو على جنب إذا كان القيام
 يربك في مرضه ولا يصلي بعد خروج الوقت قائما وهذا كله لأن فعل الصلاة
 في وقتها فرض والوقت أوله قبل ركعة الصلاة كما أن صيام شهر رمضان
 واجب في وقته ليس لأحد أن يؤخر عن وقته ولكن يجوز الجمع بين الظهر
 والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بمنزلة باتفاق العلماء وكذلك
 يجوز الجمع بين صلاة في المغرب والعشاء وبين الظهر والعصر عند كثير من
 العلماء للمسافر والمريض ونحو ذلك في الإعذار وأما تأخير صلاة النهار إلى
 الليل وتأخير صلاة الليل إلى النهار فلا يجوز إلا لسفر أو مرض ولا لشغل من
 الاشتغال ولا لصناعة باتفاق العلماء بل قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه بين
 الصلاتين من غير عذر من الكبار تركي للمسافر أن يصلي ركعتين وليس
 عليه أن يصلي أربعين ركعتين فيخرج للمسافر من قصره بقصر باتفاق العلماء
 ومن قال أنه يجب على كل مسلم أن يصلي أربعين ركعة فهو بمنزلة من قال
 أنه يجب على المسافر أن يصوم شهر رمضان وكلاهما ضلال مخالف لإجماع

المسلم يستتاب قال فان تاب ولا قتلت شرعا والمسلمون متفقون على ان المسلم
 اذا صلى الرباعية ركعتين والفجر ركعتين والمغرب ركعتين ولا اوافطر شهر رمضان وقضاها
 احضاره ذلك وامالوصاه في سفر شهر رمضان او صلى اربعاً ففهم نزاع مشهور
 بين العلماء منهم من قال لا يجزئ ذلك قالوا بل هو ان يؤخر الصوم باتفاق
 فمسلم ولم يوليه ان يؤخر الصلاة باتفاق المسلمين وهذا مما يبين ان الحق فظة
 على الصلاة في وقتها اولئك من الصوم في وقتها قالوا فمختلف في خلاف
 ضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون عقابا قال طائفة من السلف
 اضاعوا وقتها في وقتها ولو تركوها كما نوا كقار وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 يكون بعدى امرأته يؤخر عن الصلاة عن وقتها وصلوا الصلاة لوقتها
 اجعلوا صلاةكم معكم نافعاً رواه مسلم عن ابي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كيف انت اذ كان عليك امرؤ يؤخر عن الصلاة عن وقتها او ليسوا
 الصلاة عن وقتها قلت فما اذا امرني قال صلى الصلاة لوقتها فان ادرتها
 معهم فصلها قالوا عن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى
 عليكم امرؤ تشغلهم شيئا عن الصلاة لوقتها حتى يذهب وقتها فصلوا
 الصلاة لوقتها وقال رجل صلى معكم قال نعم ان شئت واجعلوها نطقاً
 رواه احمد وابودود ورواه عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بكم اذ كان عليكم امرؤ يصلون الصلاة لغير وقتها قلت فما اذا امرني ان
 ادرتها ذلك رسول الله قال صلى الصلاة لوقتها واجعل صلاةكم معكم نافلة
وحدثنا اتفق العلماء على ان الرجل اذا كان عرياناً فانه يصلي في الوقت
 عرياناً وان كان يعلم انه يجد ثياباً بعد الوقت فانه يصلي في الوقت عرياناً
 والمساكين اذا عذر الماء صلى بالنيم في الوقت باتفاق العلماء وان كان
 يجد الماء بعد الوقت وكذلك الحبيب المسافر اذا عذر الماء نيم وصلى
 ولا اعادة عليه باتفاق العلماء الاثمة الاربعة وغيرهم وكذلك اذا كان البني
 شديد فخاف ان اغتسل ان يمض فانه يتييم ويصلي في الوقت ولا يؤخر
 الصلاة حتى يصلي بعد الوقت باغتسال قال النبي صلى الله عليه وسلم علم الصبي
 الطيب طهورا لم ولو لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجد الماء فامسه
 بشركه فان ذلك خير وكلما يباح بالماء يباح بالتييم فاذا اتيتم للصلاة
 وقرأ القرآن داخل الصلاة وخارجها جاز وان كان جنباً ومنع
 عن الصلاة بالتييم فانه من جنس اليهود والنصارى فان التيمم انما يبيح
 لا مرة

تقول ان لا يؤخر الصلاة في وقتها
 في وقتها اولئك من الصوم في وقتها
 ضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات
 فسوف يلقون عقابا قال طائفة من السلف
 اضاعوا وقتها في وقتها ولو تركوها
 كما نوا كقار وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 يكون بعدى امرأته يؤخر عن الصلاة
 عن وقتها وصلوا الصلاة لوقتها
 اجعلوا صلاةكم معكم نافعاً رواه مسلم
 عن ابي ذر رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كيف انت اذ كان
 عليك امرؤ يؤخر عن الصلاة عن وقتها
 او ليسوا الصلاة عن وقتها قلت فما اذا
 امرني قال صلى الصلاة لوقتها فان ادرتها
 معهم فصلها قالوا عن عباد بن الصامت
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى
 عليكم امرؤ تشغلهم شيئا عن الصلاة
 لوقتها حتى يذهب وقتها فصلوا الصلاة
 لوقتها وقال رجل صلى معكم قال نعم
 ان شئت واجعلوها نطقاً رواه احمد
 وابودود ورواه عبد الله بن مسعود
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بكم اذ كان عليكم امرؤ يصلون الصلاة
 لغير وقتها قلت فما اذا امرني ان ادرتها
 ذلك رسول الله قال صلى الصلاة لوقتها
 واجعل صلاةكم معكم نافلة

يشتون

تقول ان لا يؤخر الصلاة في وقتها
 في وقتها اولئك من الصوم في وقتها
 ضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات
 فسوف يلقون عقابا قال طائفة من السلف
 اضاعوا وقتها في وقتها ولو تركوها
 كما نوا كقار وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 يكون بعدى امرأته يؤخر عن الصلاة
 عن وقتها وصلوا الصلاة لوقتها
 اجعلوا صلاةكم معكم نافعاً رواه مسلم
 عن ابي ذر رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كيف انت اذ كان
 عليك امرؤ يؤخر عن الصلاة عن وقتها
 او ليسوا الصلاة عن وقتها قلت فما اذا
 امرني قال صلى الصلاة لوقتها فان ادرتها
 معهم فصلها قالوا عن عباد بن الصامت
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى
 عليكم امرؤ تشغلهم شيئا عن الصلاة
 لوقتها حتى يذهب وقتها فصلوا الصلاة
 لوقتها وقال رجل صلى معكم قال نعم
 ان شئت واجعلوها نطقاً رواه احمد
 وابودود ورواه عبد الله بن مسعود
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بكم اذ كان عليكم امرؤ يصلون الصلاة
 لغير وقتها قلت فما اذا امرني ان ادرتها
 ذلك رسول الله قال صلى الصلاة لوقتها
 واجعل صلاةكم معكم نافلة

لا مرة محمد صلى الله عليه وسلم خاصة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح فضلتنا
 على الناس ثلثاً جعلت صنفونا كصنفوا الملائكة وجعلت في الارض مسجد
 وجعلت تربتها طهوراً وحملت في الغنائم ولم تحل احد قبلي وفي لفظ
 جعلت في الارض مسجد وطهوراً فاعيا رجل من امتي ادركته الصلاة فغند مسجد
 وطهوره وقد تنازع العلماء هل يقيم قبل الوقت وهل يقيم لكل صلاة او يبطل
 يخرج الوقت او يصلي ما شاء كما يصلي بالماء ولا ينقضه الا بما ينقض الوضوء
 او القدرة على استعمال الماء وهذا مذهب ابي حنيفة واحداً الاقوال فمنه هذا
 وغيره فان النبي صلى الله عليه وسلم قال الصبي الطيب طهورا لم ولو لم يجد الماء
 عشر سنين فاذا وجدت الماء فامسه بشركه فان ذلك خير قال الرمزى
 حدثني عن صحيحه وان كان عليه نجاسة وليس عندك ما يزيلها به صلى
 في الوقت وعليه النجاسة كما صلى عمر بن الخطاب في وجهه يثعب دماً ولم
 يؤخر الصلاة حتى يخرج الوقت ومن لم يجد الا ثوباً نجساً فليلصق به ما يزيله
 وقيل فيه ويعيد وقيل يصلي فيه لا يعيد وهو اصح اقوال العلماء فان الله
 لم يأمر العبد بالصلاة فربيع الا اذا لم يفعل الواجب الذي يقدر عليه في المرة الاولى (كما قال صلى الله عليه وسلم)
 مثل ان يصلي بلا طهارة فعليه ان يعيد الصلاة لا قال الرجوع وصل فانك لم تصل
 وكذلك من شغل الطهارة فصلى بلا وضوء فعليه ان يعيد كما امر النبي صلى الله عليه وسلم
 من توفى وترك لمعة في قدمه لم يمسها الماء ان يعيد الوضوء والصلاة
 فاما من فعل ما امر بحسن قدمه فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ما استطعت
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم ومن كان مستيقظاً في اول الوقت فاما
 في الوقت فانه يصلي في الوقت باتفاق العلماء وكذلك اذا كان البرد
 شديد يضر الماء البارد ولا يمكنه الذهاب الى الحمام او يتخذه
 الماء حتى يخرج الوقت فانه يصلي في الوقت بالتييم والمرة الحائض
 والرجل في ذلك سواء فاذا كانا جنبيين ولم يمكنهما الاغتسال حتى خرج
 الوقت فانما يصليان في الوقت بالتييم والمرة الحائض اذا انقطع
 دمها في الوقت ولم يمكنها الاغتسال الا بعد خروجه تيمم وصلى
 في الوقت ومن ظن ان الصلاة بعد خروج الوقت بالماخيرين

تقول ان لا يؤخر الصلاة في وقتها
 في وقتها اولئك من الصوم في وقتها
 ضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات
 فسوف يلقون عقابا قال طائفة من السلف
 اضاعوا وقتها في وقتها ولو تركوها
 كما نوا كقار وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 يكون بعدى امرأته يؤخر عن الصلاة
 عن وقتها وصلوا الصلاة لوقتها
 اجعلوا صلاةكم معكم نافعاً رواه مسلم
 عن ابي ذر رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كيف انت اذ كان
 عليك امرؤ يؤخر عن الصلاة عن وقتها
 او ليسوا الصلاة عن وقتها قلت فما اذا
 امرني قال صلى الصلاة لوقتها فان ادرتها
 معهم فصلها قالوا عن عباد بن الصامت
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى
 عليكم امرؤ تشغلهم شيئا عن الصلاة
 لوقتها حتى يذهب وقتها فصلوا الصلاة
 لوقتها وقال رجل صلى معكم قال نعم
 ان شئت واجعلوها نطقاً رواه احمد
 وابودود ورواه عبد الله بن مسعود
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بكم اذ كان عليكم امرؤ يصلون الصلاة
 لغير وقتها قلت فما اذا امرني ان ادرتها
 ذلك رسول الله قال صلى الصلاة لوقتها
 واجعل صلاةكم معكم نافلة

في الوقت الصلاة بالتيتم فانه ضال جاهل فاذا استيقظ اخرج وقت الفجر فاذا ا
 غنسل طلعت الشمس فجمعوا العلماء هنا يقولون لغسل ويصلي بعد
 طلوع الشمس وهذا مذهب الى حنيفة والشافعي واحدهما القولان في
 مذهب مالك وقال في القول الاخر بالتيتم ويصلي قبل طلوع الشمس كما
 تقدم في تلك المسألة لان الصلاة في الوقت بالتيتم خير من الصلاة بعدها
 الغسل والصحيح هنا قول الجمهور لان الوقت في حق البناء هو من حين
 يستيقظ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها فليصلها
 اذا ذكرها فان ذلك وقتها فالوقت في حق البناء هو من حين يستيقظ
 وما قبل ذلك لم يكن وقتا في حقه واذا كان كذلك فاذا استيقظ
 قبل طلوع الشمس فلم يمكنه الاغتسال والصلاة الا بعد طلوع
 الشمس فقد صلى الصلاة في وقتها ولم يفرقها عن وقتها في حقه بخلاف
 من استيقظ اول الوقت فان الوقت في حقه قبل طلوع الشمس فليس له
 ان يفوت الصلاة وكذلك من نسي الصلاة فذكرها فانه يغتسل حينئذ
 ويصلي في اي وقت كان وهذا هو الوقت في حقه واذا لم يستيقظ الا بعد
 طلوع الشمس كما استيقظ اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نأوا عن الصلاة
 علم حينئذ فانه يصلي بالظهر الكامل وان اخرها الى حين الزوال فاذا
 قلنا انه حنيف فانه يدخل الحمام ويغتسل وان اخرها الى قريب الزوال
 ولا يصلي هنا بالتيتم ويستحب له ان ينتقل عن المكان الذي فيه كما انتقل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه عن المكان الذي ناموا فيه وقال هذا
 مكان حضرة فقه شيطان وقد فرغ على ذلك احد وغيره وان صلى فيه
 جازت صلاته فان قيل هذا يسمى قضاء او اذا قيل الفرق بين اللفظين
 هو فرق اصطلاح لا اصل له في كلام الله ورسوله فان الله سمي فعل
 العباد في وقتها قضاء كما قال في الجمع فاذا قضيت الصلاة فانتشروا
 في الارض وقال في الحج فاذا قضيت مناسككم فاذكروا الله كذا ذكره اياكم
 واشد ذكر مع ان هذين لا يقعان الا في الوقت والقضاء في لغة
 العرب هو كل الشئ وانما ما قال في قضاء هو سبع سموات في
 يومين اي ايامهن واكملهن في فعل العبادة كاملة فقد قضاهن وان
 فعلها

يقولها

فان صلى قبل
الجم ٢٣

فعلها في وقتها وقد اتفق العلماء فيما علم على انه لو اعتقد بقا وقت الصلاة
 فنواها اداء ثم تبين له انه صلى بعد خروج الوقت صحى صلاته ولو اعتقد
 خروج الوقت فنواها قضاء ثم تبين له بقاء الوقت اجزائه صلاته مكمل من
 فعل العباد في الوقت الذي امر به اجزائه صلاته سواء نواها اداء او قضاء
 اذا اراد القضاء المذكور في القرآن والبناء والناسي اذا صليا وقت الذكر
 والانتباه فقد صليا في الوقت الذي امر به الصلاة فيه وان كانا قد صليا
 بعد خروج الوقت المشرع لغرضهم في سمي ذلك قضا باعتبار هذا المعنى
 وكان من الغنة ان القضاء فعل العباد بعد خروج الوقت المقدر شرعا للعموم
 فهذه التسمية لا تفرق ولا تنفع وبالجمله فليس لاحد شغل يسقط عنه فعل الصلاة
 في وقتها بحيث صلاة النهار الى الليل وصلاة الليل الى النهار بل لا بد من فعلها
 في الوقت الذي يجب حاله فما قدر عليه من فراغها فعله وما عجز عنه سقط
 عنه لكن يجوز الجمع للمعذور بين صلاتي النهار وبين صلاتي الليل عند ذلك
 العلماء فيجوز للمسافر اذا جدد به السيرة مالك والشافعي واحدهما في احدي
 الروايتين عنه ولا يجوز في الرواية الاخرى عنه وهو قول مالك والشافعي حنيفة
 وفعل الصلاة في وقتها اولى من الجمع اذ لم يكن عليه حرج بخلاف القصر فان
 صلاة الركن افضل من صلاة الاربع عند جماهير العلماء فلو صلى المأقر
 الرباع هل تجزئه صلاته على قولين والنبي صلى الله عليه وسلم كان في جميع اسفاره
 يصلي ركعتين ولم يصل في السفر قط اربعاً ولا ابوبكر ولا عمر وام
 اجمع فانما كان يجمع بعض الاوقات اذا جدد به السيرة او كان له عذر
 شرعي كما جمع بعرفة ومزدلفة وكان يجمع في غزوة تبوك احياها اذا
 التحل قبل ان تزول الشمس اخر الظهر الى العصر ثم صلاهما جميعا
 وهذا ثابت في الصحيح واما اذا التحل بعد الزوال فقد روي
 انه كان يصلي الظهر والعصر جميعا كما جمع بينهما بعرفة وهذا
 معروف في سنتي هذا اذا كان لا ينزل الى المغرب كما كان يعرفه
 لا يفيض حتى تغرب الشمس واما ان كان ينزل وقت العصر

فانه يصلحها في وقتها فليس القصر كاجمع بل القصر سنة رابعة واجمع
 رخصة عارضة ومن سوى من العامة بين القصر واجمع فهو جاهل
 بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي فرقت بينهما والعلماء اتفقوا على ان
 احداها سنة واختلفوا في وجوبه وتنازعوا في جوازها الاخر
 واي هذان هذا ووسع المذهب واجمع بين الصلوات مذهب الامام احمد
 فانه يفرض ان يجوز اجمع للمحرم والمشتغل الحديث الذي روي في ذلك قال
 القاضي ابو يعلى وغيره من اصحابنا يعني اذا كان هناك شغل يمنع له ترك
 الجمعة واجماعه جازل اجمع ويجوز عنده وعند مالك وطائفة من اصحاب
 الشافعي اجمع للمريض ويجوز عند الثلاثة اجمع للمطربين المغرب والعشاء
 وفي صلواتها نزاع بينهم ويجوز في ظاهر مذهب احمد ومالك اجمع للرجل
 والرجل الشديد المارده ويخوذلك ويجوز للمريض ان يجمع اذا كان
 يشق عليها غسل الثوب في وقت كل صلاة رضي عليه احمد وتنازع
 العلماء في القصر واجمع هل يفتقر الى نية على قولين احدهما لا يفتقر
 وهذا مذهب مالك والشافعية واحدا القولين في مذهب احمد وعليه
 تدل نصوص الامام احمد واصوله وقال الشافعي وطائفة من اصحاب
 احمد يفتقر الى نية وقول الجمهور وهو الذي تدل عليه سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قد بسطت هذه المسائل في موضعها
 والله سبحانه وتعالى اعلم **فصل** قال رحمه الله واحفظ قلبك في
 الصلاة وكن حاضر فيها بنية على ان اذا وقفت في الصلاة فاعلم بنية
 من انك واقف واذا قرأت في الصلاة فاعلم انك تناجي بالقرآن مولانا
 فاحفظ قلبك في الصلاة من الواسوس كما كان قائم بين يدي سلطان
 قاهر عظيم ذي عظمة وجبروت فافهم ما تقول ومع من تقول واذا ركعت
 فاعلم ان ركوعك تواضع لعظمة الله تعالى وكن لك سجودك فكن لقلبك
 مع جسدتك راكعا وساجدا واحفظ قلبك من الغفلة في الصلاة
 فاما استطعت ترق يدك للنور والاقبال من الله عز وجل الى الله تعالى
 واحفظ هذه الوصايا واعمل على القيام بها واجعلها اصولك عليها تؤسس
 معاهلتك مع مولانا كالحج ابد لك خير ما روي في الدنيا والاخرة

واحوال العلماء
 المسلمين فان
 سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 صح

قوله
 الادان لا يخرج
 امته

والجمهور
 لا يفتقر الى نية

بسم الله الرحمن الرحيم وباسمك نستعين وعليك نتوكل
مسئلة في جماعة نازلين بالجامع مقبدين ليلاد فقالوا كلهم وشربهم ونومهم
 وقاشهم وانما اجمع في الجامع ويمنع من ينزل عندهم من غير جنسهم وحكموا
 بالجامع ثم ان جماعة دخلوا بعض المقاصير يقرأون القرآن احتسابا فنعمهم بعض المجا
 وين في المسجد وقالوا هذا موضعنا فهل يجوز ذلك ام لا **الجواب** الحمد
 ليس لاحد من الناس ان يختص بشيء من المسجد بحيث ان يمنع غيره منه دائما بل
 قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ايطان كايطان البعير قال العلماء معناه ان يتخذ
 الرجل مكانا من المسجد لا يصلي الا فيه فاذا كان ليس له ملازمة مكان بعينه للصلاة
 فليس بمن يتخذ بقعة دائما هذا لو كان انما يفعل فيها ما بني له المسجد من الصلاة
 الذكر ويخوذلك فكيف اذا اتخذ المسجد بمنزلة البيوت فيها كدور شربة ونوم
 وسائر احواله التي تشمل على ما لم تكن المساجد له دائما فان هذا يمنع منه بانفاق
 المسلمين وانما وقعت الرخصة في بعض ذلك لذوي الحاجة مثل مكان اهل الصفه
 كان الرجل ياتي بها جارا الى المدينة ليس له مكان ياوي اليه فيقيم بالصفه الى ان
 ينسحب له اهل او مكان ياوي اليه ثم يتنقل ومنزل المسكنة التي كانت تاوي الى
 المسجد وكانت قبة ومنزل مكان ابن عمر بلوي بيت في المسجد وهو عزب لانه
 لم يكن له بيت ياوي اليه حتى تزوج ومنه هذا الباب على ابن ابي طالب لما قال
 هو فاطمة ذهب الى المسجد فنام فيه فيجب الفرق بين الامر ليس بنوم وركب
 الحاجة وبين ما يصير عادة ويكثر وما يكون بغيرة ذوي الحاجة ولهذا قال
 ابن عباس لا تتخذوا المسجد مبيتا ومقبلا هذا ولم يفعل فيه الا النوم فكيف
 ما ذكر من الامور والعلماء قد تنازعوا في المعتكف هل ينبغي له ان ياكل في المسجد
 او في بيته مع انه يامر بملازمة المسجد وان لا يخرج منه الا الحاجة والائمة كوهل
 اتخاذ المقاصير في المسجد لما احدثها بعض الملوك لاجل صلاة خاصة واولئك
 الذين هم جمعهم فقال الله عز

فصل في احوال العلماء
 لما ذهبت على السيد كذا
 بنا الصلاة او لا لان عند
 القرب وانا الصائم تامل
 فرجعت النفس الى علم
 لما وقع لي جمع لم يوزن الثوب
 في فريضة بل اخر والتاذين
 حتى نزل ففوت افعول ذلك
 لانه في الجمع صار وقت الثاني
 وقتا لهما والاذان لعلامة
 في وقت الصلاة والجمعة
 تلك يوزن للفاتحة
 كما انك تلاها ناموا عن
 صلاة الجماعة وقتها والاذن
 للوقت الذي تقف فيه
 لا الوقت الذي رجعت
 فيه **فصل**
 وحديثنا السيد وقد
 التفتت عدة منسج
 على النزعة والوضوء
 الابا لا نقطه والرفعة
 او حسمها وجهه يهرون
 بالوقوف فقلت
 فليعد من التوقيت
 عند حاجه فقلت
 اجيبه وتزلت حد
 عن قوله العتبة
 اصبر الى ان تقف الرفعة
 بان الاثر ثم رآته مصحح
 في معانيه عار لانه قد
 ذهبت الى السيد كذا ذهبت
 لما فحمت مشق
 شرا بالفتح من يوم جمع
 الا يوم الجمعة فقال الله عز

منه يوم لم تنزع ٥ انما كانوا يصلون فيها خاصة واما اتخاذها للسكنى والمبيت وحفظ القماش
 خفيته فان شئت لم تنزع ٥ والمتاع فيها فاعلمت مسلمة برخص في ذلك فان هذا يجعل المسجد بمنزلة المعتاد الذي
 فالأصحح في الموضع والمكان في المسجد ولا بد ان يكون مشتركاً بين المسلمين لا يختص احد
 وهذا هو الحق لا يجوز ان يكون لاصحابه خاصة ولا يجوز ان يكون لغيرهم خاصة
 لا يصح ان يكون له خاصة ولا يجوز ان يكون لغيره خاصة
 يتضرر بغيره كحضره
 بمنزلة الجيرة في القور
 الاخذ بها اذا خاف الضرر
 بالنزاع بينهم ولم يسم
 وهذا لا خلاف في ان
 اذا كان حرجه بآثاره
 مسجد بالماء وعنده
 فيما يخصه او يملكه
 روايتهم والحق
 لان طهارة المسجد
 او كمن طهارة المسجد
 بالانوار ولا تداخل المسجد
 على حائطه فليس عليه
 او لان طهارة المسجد
 اخفى طهارة اختيار
 وطهارة الجيرة طهارة
 اضطرار فانه اخفى
 كان متمكناً من القسوة
 وامسح وقتله
 وباب الجيرة لما كان
 المستحق لم يوقت وجاز
 في البرى فاحتمل ان يضر
 نزع حديق وضرة
 شيئا اما يكون في تاج
 عظيم اذا نزع بياضه
 ضار او يكون الماء بارداً
 لا يمكن معه تسليماً فان نزعها
 تيمم فحسبها خيراً في التيمم
 او يكون خافاً اذا نزعها
 وتوضأ من بعد وضوءه
 او انقطاع عن الرفقة

انما كانوا يصلون فيها خاصة واما اتخاذها للسكنى والمبيت وحفظ القماش
 خفيته فان شئت لم تنزع ٥ والمتاع فيها فاعلمت مسلمة برخص في ذلك فان هذا يجعل المسجد بمنزلة المعتاد الذي
 فالأصحح في الموضع والمكان في المسجد ولا بد ان يكون مشتركاً بين المسلمين لا يختص احد
 وهذا هو الحق لا يجوز ان يكون لاصحابه خاصة ولا يجوز ان يكون لغيرهم خاصة
 لا يصح ان يكون له خاصة ولا يجوز ان يكون لغيره خاصة
 يتضرر بغيره كحضره
 بمنزلة الجيرة في القور
 الاخذ بها اذا خاف الضرر
 بالنزاع بينهم ولم يسم
 وهذا لا خلاف في ان
 اذا كان حرجه بآثاره
 مسجد بالماء وعنده
 فيما يخصه او يملكه
 روايتهم والحق
 لان طهارة المسجد
 او كمن طهارة المسجد
 بالانوار ولا تداخل المسجد
 على حائطه فليس عليه
 او لان طهارة المسجد
 اخفى طهارة اختيار
 وطهارة الجيرة طهارة
 اضطرار فانه اخفى
 كان متمكناً من القسوة
 وامسح وقتله
 وباب الجيرة لما كان
 المستحق لم يوقت وجاز
 في البرى فاحتمل ان يضر
 نزع حديق وضرة
 شيئا اما يكون في تاج
 عظيم اذا نزع بياضه
 ضار او يكون الماء بارداً
 لا يمكن معه تسليماً فان نزعها
 تيمم فحسبها خيراً في التيمم
 او يكون خافاً اذا نزعها
 وتوضأ من بعد وضوءه
 او انقطاع عن الرفقة

لما وقف ان يغوي دين الله وليس بمجرّد وقفه يصير لاهل الوقف في المسجد حق
 لم يكن لهم قبل ذلك ولهذا الوارد الوقف ان يحجر بقعة من المسجد لاجل
 وقفه بحيث يمنع غيره منها لم يكن له ولو عين بقعة من المسجد لما امر به من قراءة
 وتعليم ونحو ذلك لم تنع من تلك البقعة وكان له ان يصلي ويعتكف في سائر بقاع
 المسجد عند عامة اهل العلم لكنه هل عليه كفارة عين على وجهين في مذهب
 اهل واما ائمة الثلاثة فلا يوجبون عليه كفارة وهذا لانه لا يجب بالندرا لاما
 كان طاعة بدو النذر والاقبال لندرا لا يجعل ما ليس بعبادة عبادة والناذر ليس
 له ان يفعل لاما كان طاعة له كمال النبي صلى الله عليه وسلم لم يندرا ان يطيع
 الله فليطعه ومما نذر ان يعصي الله فلا يعصيه وهذا لو نذر حراما او مكروها
 او مباحا مستوي الطرفين لم يكن عليه الوفا به وفي الكفارة قولان اوجبها احد
 في الشهور عنه ولم يوجبها الثلاثة وكذلك شرط الوقف والبايع وغيرها كما
 قال النبي صلى الله عليه وسلم ما نال رجل يشترطون شروطا ليست في كتاب الله
 من اشترط شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط كتاب الله
 احق وشرط الله وشروطه هذا كله ليس لاحد ان يغيّر شرع الله التي بعث بها
 رسوله ولا يتبدع في دين الله ما لم ياذن الله به ولا يغير احكام المساجد عن
 حكمها التي شرع الله ورسوله وانه علم **مسئلة** في الحاقن اياها افضل
 يصلي بوضوء محققا وان حدث ثم يتييم **الجواب** صلاته بالتيمم
 بالا حثا ان افضل من صلاته بالوضوء مع الاحتقان فان الصلاة مع الاحتقان
 مكروهة منه في صحته واثباته واما صلاة التيمم فصحة لا كراهة
 فيها بالاتفاق والله اعلم **مسئلة** في رجل يتلو الكتاب العزيز بين جماعة
 فقرأ سجدة فقام على قدميه وسجد فصل قيامه افضل من سجوده وهو قاعد ام لا
 وهل فعله ذلك رياء وسمعة **الجواب** بل سجود الثلاثة قايما افضل منه
 لو كان لا يمكنه ان يصلي بوضوء محققا وان حدث ثم يتييم **الجواب** صلاته بالتيمم
 بالا حثا ان افضل من صلاته بالوضوء مع الاحتقان فان الصلاة مع الاحتقان
 مكروهة منه في صحته واثباته واما صلاة التيمم فصحة لا كراهة
 فيها بالاتفاق والله اعلم **مسئلة** في رجل يتلو الكتاب العزيز بين جماعة
 فقرأ سجدة فقام على قدميه وسجد فصل قيامه افضل من سجوده وهو قاعد ام لا
 وهل فعله ذلك رياء وسمعة **الجواب** بل سجود الثلاثة قايما افضل منه

لما وقف ان يغوي دين الله وليس بمجرّد وقفه يصير لاهل الوقف في المسجد حق
 لم يكن لهم قبل ذلك ولهذا الوارد الوقف ان يحجر بقعة من المسجد لاجل
 وقفه بحيث يمنع غيره منها لم يكن له ولو عين بقعة من المسجد لما امر به من قراءة
 وتعليم ونحو ذلك لم تنع من تلك البقعة وكان له ان يصلي ويعتكف في سائر بقاع
 المسجد عند عامة اهل العلم لكنه هل عليه كفارة عين على وجهين في مذهب
 اهل واما ائمة الثلاثة فلا يوجبون عليه كفارة وهذا لانه لا يجب بالندرا لاما
 كان طاعة بدو النذر والاقبال لندرا لا يجعل ما ليس بعبادة عبادة والناذر ليس
 له ان يفعل لاما كان طاعة له كمال النبي صلى الله عليه وسلم لم يندرا ان يطيع
 الله فليطعه ومما نذر ان يعصي الله فلا يعصيه وهذا لو نذر حراما او مكروها
 او مباحا مستوي الطرفين لم يكن عليه الوفا به وفي الكفارة قولان اوجبها احد
 في الشهور عنه ولم يوجبها الثلاثة وكذلك شرط الوقف والبايع وغيرها كما
 قال النبي صلى الله عليه وسلم ما نال رجل يشترطون شروطا ليست في كتاب الله
 من اشترط شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط كتاب الله
 احق وشرط الله وشروطه هذا كله ليس لاحد ان يغيّر شرع الله التي بعث بها
 رسوله ولا يتبدع في دين الله ما لم ياذن الله به ولا يغير احكام المساجد عن
 حكمها التي شرع الله ورسوله وانه علم **مسئلة** في الحاقن اياها افضل
 يصلي بوضوء محققا وان حدث ثم يتييم **الجواب** صلاته بالتيمم
 بالا حثا ان افضل من صلاته بالوضوء مع الاحتقان فان الصلاة مع الاحتقان
 مكروهة منه في صحته واثباته واما صلاة التيمم فصحة لا كراهة
 فيها بالاتفاق والله اعلم **مسئلة** في رجل يتلو الكتاب العزيز بين جماعة
 فقرأ سجدة فقام على قدميه وسجد فصل قيامه افضل من سجوده وهو قاعد ام لا
 وهل فعله ذلك رياء وسمعة **الجواب** بل سجود الثلاثة قايما افضل منه

ثم ليس بها كمالا اذ لم تتم
 قاعدا كما ذكر ذلك من ذكره من العلماء اصحاب الشافعي واحمد وغيرهما وكان نقل عن
 عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع سجدة في سجود الشكر كان له ابوداود في سنة عبد النبي صلى الله عليه وسلم
 مع سجوده للشكر قايما وهذا ظاهر في الاعتبار فان صلاة القيام افضل من صلاة
 القاعد وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان احيانا يصلي قاعدا في ركعتين من
 الركوع فانه يركع ويسجد وهو قائم وحيانا يركع ويسجد وهو قاعد فلهذا يكون للعد
 او للجواز اما يجزيه مع بقوده ان يقوم لم يركع ويسجد وهو قائم فذلك على انه افضل
 اذ هو اكل واعظم خشوعا لما فيه من هبوط راسه واعضائه الساجدة عنه عن
 القيام ومن كان له ورد مشروع من صلاة الفجر او قيام ليل او غير ذلك فانه يصلي به
 حيث كان ولا ينبغي له ان يدع ورده المشروع لاجل كونه بين الناس اذ اعلم
 الله من قلبه انه يفعل ما سئل به مع اجتهاده في سلافة مع الله الربا وفسدات الا
 خلاص ولهذا قال الفضيل بن عياض ترك العمل لاجل الناس ربا والعمل لاجل الله
 شرك وفعله في مكانه الذي يكون فيه معيشته والمشغل قلبه بسبب ذلك قال
الشيخ يعني بها على عبادة الله خير له من ان يفعله حيث يتعطل معيشته والمشغل
 قلبه بسبب ذلك فان الصلاة كل مكانا جامع للقلب وابعد من الوسواس كان
 اكل ومنه نهي عن امر مشروع بمجرد نهي عن اكل ذلك ربا فنهيه مردود عليه من وجوب
 احدها ان الاعمال المشروعة لا ينهي عنها خوفا من الربا بل يؤمر بها وبالاخلاص
 فيها ونحو ذلك انما يفعله اقر ربه وان جزمنا انه يفعلها ربا والمنافقون
 الذين قال الله فيهم ان المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم واذا قاموا
 الى الصلاة قاموا كسالا يراون الناس ولا يذكرون الله الا قليلا فقولنا كان
 النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون يقرؤهم على ما يظهر ونه من الدنيا وان كانوا
 مرثيين ولا ينهونهم عن الظاهر لان الفساد في ترك اظهار المشروع اعظم من الفساد
 في اظهار ربا كما ان فساد ترك اظهار الايمان والصلوات اعظم من الفساد بها

الظهار

على الفساد اظهارة ذلك لا ينكر الظاهر لانكار ما يقع صح
 اظهار ذلك ربا ولا لان انكار ما يقع على ما الكثرة الشرعية وقد قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لم اؤمر ان انقب عن قلوب الناس ولا ان
 اسقي بطونهم وقد قال عمر بن الخطاب من اظهر لنا خيرا احبناه ووالينا فهو
 عليه وان كانت سريرة بخلاف ذلك ومنه اظهر لنا سلا ابقضناه عليه
 وان زعم ان سريرة صالح الثالث ان تسويغ مثل هذا يقضي ان
 اهل الشر والفساد ينكرون على اهل الخير والدين اذ ان اومع يظهر امر
 مشروعا مستنونا لو اهدا امرائي فيترك اهل الصدق والاخلاص ظاهرا لا مورا
 المشروعة حذرا من ملزهم وذمهم فيتعطل الخير فيبقى لاهل الشر شوكة يظهر
 من الشر ولا احد ينكر عليهم وهذا من اعظم المفاصد التي لا يقع الا مثل هذا
 من شعائر المنافقين وهو اطعن على من يظهر الاعمال المشروعة قال الله
 تعالى الذين يلتمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات والذين لا يجدون
 الا جهدهم فيسخرون منهم سخر الله منهم ولهم عذاب اليم والنبي صلى الله عليه وسلم
 لا خسر على الانفاق عام تبوك جاء بعض الصحابة بصر كادب يده تعجر عن
 حملها فقالوا هذا امر لي وجاء بعضهم بصاع فقالوا لقد كان الله غني عن
 صاع فلان فلنرد هذا وهذا فانزل الله ذلك وصار عبرة في ما يلزم المؤمنين
 الطبيعيين من رسول الله صلى الله عليه وسلم مسئلة في رجل نوى زيارة قبر
 من الانبياء مثل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وغيره فهل يجوز له في سفره ان
 يقصر الصلاة وهل هذه الزيارة شرعية ام لا وقد روي عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال من حج ولم يزرني فقد جفائي ومن زارني بعد ما نيتي فانا زار
 نيتي في حياتي وقد روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا تشد الرحال الا الى ثلثة
 ثمة مساجد المسجد الحرام والمسجد الاقصى ومسجدي هذا الجواب
 الحمد لله رب العالمين اما من سافر لزيارة قبور الانبياء والصالحين

فكانها

فهل يجوز له قصر الصلاة على قولين معروفين أحدهما وهو قول متقدمي العلماء
الذين لا يجوزون القصر في سفر المعصية كابي عبد الله بطنه وابي الوفا
ابن عقيل وطوائف كثير من العلماء المتقدمين انه لا يجوز القصر في مثل
هذا السفر لانه سفر منى عند ومذهب مالك والشافعي واحدا ان السفر
المنى عند في الشريعة لا يقصر فيه والقول الثاني انه يقصر وهذا يقول من
يجوز القصر في السفر الحرام كابي حنيفة ويقول بعض المتأخرين من اصحاب
الشافعي واحدا من يجوز السفر لزيارة قبور الانبياء والصالحين كابي حامد
الغزالي وابي الحسن ابن عبدوس الحاراني وابي محمد بن قدامة المقدسي وهو لا
يقول ان السفر ليس بحرام لعدم قوله في زور القبور وقد يحتج بعض
من لا يعرف الحديث بالاحاديث المروية في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم
كقوله من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي رواه الدارقطني وابن ماجه
واقاما يذكر بعض الناس من قوله من حج ولم يزرني فقد جفاني فهذا
يرواه احمد بن العلماء وهو مثل قوله من زارني وزارني في عام واحد ضمنت
له على الله الجنة فان هذا ايضا باطل باتفاق العلماء يرويه احمد ولم يحتج به احد
وانما يحتج بعضهم بحديث الدارقطني وقد اجمع ابو محمد المقدسي على جواز
السفر لزيارة القبور بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزر مسجد قبا واجاب عن
حديث لا تشد الرحال بان ذلك محمول على نفى الاستحباب واما الاولون فانهم
يحتجون بما ذكر في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تشد الرحال الا الى
ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الاقصي ومسجد يهودي هذا وهذا الحديث اتفق
الائمة على صحته والعمل به فلو نذر الرجل ان يصلي في مسجد او مشهد او يقف فيه
او يسافر اليه غير هذه الثلاثة لم يجب عليه ذلك باتفاق الائمة ولو نذر ان
يسافر ويأتي المسجد الحرام لحج او عمر لم يجب عليه ذلك باتفاق العلماء ولا

ان ياتي

ان ياتي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم او المسجد الاقصي لصلاة او اعتكاف
وجب عليه الوقوف بهذا النذر عند مالك والشافعي في احد قوليه واحدا ولم
يجب عليه عند ابي حنيفة لانه لا يجب عند مالك الا ما كان جنسه واجبا
بالشع واما الجمهور فيوجبون الوقوف بكل طاعة كانت في صحيح البخاري
عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر ان يطيع الله فليطعه
ومن نذر ان يعصي الله فلا يعصه والسفر الى المسجد طاعة فلهذا وجب الوقوف
واما السفر الى بقعة غير المساجد الثلاثة فلم يوجب احد من العلماء السفر اليها
اذ نذره حتى يضر بعض العلماء على انه لا يسافر الى مسجد قبا لانه ليس من الثلاثة
ثم مع ان مسجد قبا تستحب زيارته لمن كان بالمدينة لان ذلك ليس
بشد رجل كما في الحديث الصحيح مما يظهر في بيته ثم اتى مسجد قبا لا يريد
الا الصلاة فيه كما كان كعمرك قالوا ولان السفر الى زيارة قبور الانبياء والصالحين
بدعت لم يفعلها احد من الصحابة ولا التابعين ولا امر به رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا استحجب ذلك احد من ائمة المسلمين فمن اعتقد ذلك عبادة و
فعلها فهو مخالف للسنن واجماع الائمة وهذا ما ذكره ابو عبد الله بطنه في
ابن الصغري واما ما ذكره ابن بطينة في الابانة الصغرى عنه صحيح ولفظه ان
البناء على القبور وتخصيصها وشد الرحل اليها من البدع المخالفة للسنن والا
جماع وهذا يظهر ضعف حجة ابي محمد فان زيارة النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد قبا
لم تكن بشد رجل وهو يسلم لهم ان السفر اليه لا يجب بالنذر وقوله ان قوله
لا تشد الرحال محمول على نفى الاستحباب بحاج عنده وجهين أحدهما
انه ان سلم له ان هذا السفر ليس بفعل صالح ولا ثمر ولا طاعة ولا هو من
الحسنات ومن اعتقد في السفر لزيارة قبور الانبياء والصالحين انه قربة
وعبادته وطاعة فقد خالف الاجماع واذا سافر لاعتقاده انما طاعة فان ذلك محرم

ان النفي

باجماع المسلمين فصار الحرم من جهة اخذها قربة ومعلوم ان احدا لا
يسافر اليها الا لذلك واما اذا نذر الرجل ان يسافر اليها لغرض مباح فهذا
جائز من هذا الباب الوجه الثاني ان الحديث يقتضي النهي والنهي يقتضي
الحرم وما ذكره من الاحاديث في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم
فكلها ضعيفة باتفاق اهل العلم بالحديث بل هي موضوعة لم يروا احد
من اهل السنة المعتمدة شيئا منها ولم يخرج احد من الائمة بشيئا منها بل ما كثر
امام اهل المدينة النبوية الذي هو اعلم الناس بحكم هذه المسئلة كره ان يقول
الرجل زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان هذا اللفظ معروفا عندهم او من
وعاوا حثوا راعيا النبي صلى الله عليه وسلم لم يكرهه عالم المدينة والامام احمد
رضي الله عنه اعلم الناس في زمانه بالسنة لما سئل عن ذلك لم يكن عنده ما يعهد
عليه في ذلك من الاحاديث الا حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال ما من رجل يسلم على الاراد الله على روجه حتى ارد عليه السلام وعلى هذا
اعتمد ابو داود في سننه وكذلك في الموطا ورى عنه عبد الله بن عمر انه كان
اذا دخل المسجد قال السلام عليكم يا رسول الله السلام عليكم يا ابا بكر السلام
عليك يا ابي ثم يصرف وفي نسخة ابي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
لا تتخذوا قبوري عيدا وصلوا علي اي ما كنتم فان صلواتكم تبلغني وفي نسخة
سعيد بن منصور ان عبد الله بن حسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب راى
رجلا يخلف الى قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو عنده فقال يا هذا ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتخذوا قبوري عيدا وصلوا علي اي ما كنتم فان صلواتكم
تبلغني فانت ورجل بالانذ ليس من الاسواق في الصحاح من عايشة
عنه النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في مرض موته لعبد الله اليهود والنصارى اتخذوا
قبور انبيائهم مساجد يحذروا فعلقوا ثلث عايشة ولو لا ذلك لابرز قبره ولكن
كره ان يتخذ

عنه
قوله
ما كثر

كره ان يتخذ مسجد فم دفتوه في حجره عايشة بخلاف ما اعتادوه من الدفن
بالصلى لثلاث ليالي احدا الى قبره ويتخذ مسجد فيتخذ قبره واما كان الصحابة
والتابعون لما كانت الحجرة النبوية منفصلة عن المسجد الى زمان الوليد بن عبد
الملك لا يدخل احد عنده الى صلاة هناك ولا يتمسح بالقبر ولا دعا هناك
بل هذا جميعه انما يفعلونه في المسجد وكان السلف من الصحابة والتابعين اذا سلموا
عليه او ارادوا الدعاء دعوا مستقبل القبلة ولم يستقبلوا القبر واما وقوف المسلم
عليه فقال ابو حنيفة يستقبل القبلة ايضا ولا يستقبل القبر وقال الثوري الائمة
بل يستقبل القبر عند السلام خاصة ولم يقل احد من الائمة انه يستقبل القبر
عند الدعاء الا حكاية فكنز بن يروى عنه مالك ومذهبه بخلافها واتفق الائمة
على انه لا يتمسح بقبر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقبله وهذا كله محافضة على التوحيد
فان من اصول الشرك بالله اتخاذ القبور مساجد كما قال طائفة من السلف
في قوله تعالى ولا تدعون لله شيئا الا تدركه وذراول اسواعا ولا يقوت ويعو
ونسوا وقد اصلوا كثيرا لو اهو لا كانوا في ما صا الحية في قوم نوح فلما
ماوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا عليهم صورهم ثم ثبل ثم طال عليهم الاعد
فعبدها وقد ذكر هذا المعنى البخاري في صحيحه عنه ابن عباس وذكر
محمد بن جرير الطبري وغيره في التفسير عن غير واحد من السلف وذكره
وغيره في قصص الانبياء عدة طرق وقد بسط الكلام في اصول هذه
المسائل في غير هذا الموضع واول من وضع الاحاديث في السفر لزيارة المشاهيد
هذه التي على قبورهم اهل البدع والرافضة ونحوهم الذين يعطون المساجد
ويعطون المشاهيد يدعون بيوت الله التي امر ان يذكر فيها اسمه ويعبد وحده
لا شريك له ويعطون المشاهيد التي يشرك فيها ويكذب فيها ويشدع فيها دينها
لم ينزل الله به سلطانا فان الكتاب والسنة انما فيها ذكر المساجد دون

من عايشة
الافضل

المشاهد كما قال تعالى امر ربي بالقسط واقموا وجوهكم عند كل مسجد وادعوه فخلصه له الدين وقال انما يعمر مساجد من آمن بالله وقال تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وقال تعالى ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد وقال تعالى من اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح انه كان يقول ان معكم كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد الا فلا تتخذوها مساجد فاني انماكم عن ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم

مسئلة هل الجمع بين الصلاتين في السفر افضل ام القصر وما قول العلماء في ذلك وما حجة كل منهم وما الراجح من ذلك **الجواب** الحمد لله بل فعل كل صلاة في وقتها افضل ان لم يكن به حاجة الى الجمع فان غالب صلوات النبي صلى الله عليه وسلم التي كان يصليها في السفر انما كان يصليها في اوقاتها وانما كان الجمع فيه مرات قليلة وتساوية كثير من الناس بين الجمع والقصر وظنهم ان هذا الشرع للمسافر كما يشرع هذا على السنة المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم باجماع الامة فان القصر سنة رابطة والجمع رخصة عارضة وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم في جميع سفاره كان يصلي الرباعية ركعتين ركعتين ولم ينقل احد عنه انه صلى في سفرة الرباعية اربعا بل وكذا اصحابه معه والحديث الذي يروى عنه عائشة انها امت معه وافطرت حديث ضعيف بل قد ثبت عنها في الصحيح ان الصلاة اول ما فرضت ركعتين ركعتين ثم زيد في صلاة الحضر واقرت صلاة السفر ثبت في الصحيح عن عمر ابي الخطاب انه قال صلاة السفر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان ولا يصح ركعتان وصلاة الفطر ركعتان تمام غير قصر على لسان بنينكم صلى الله عليه وسلم واما قولك لو اداضتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا مع الصلاة ان خفتكم ان يفتكم الذمى كفرا فان بقي الجناح لبيان الحكم وازالة الشبهة لا يمنع ان يكون القصر هو السنة

كما قال

كما قال تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فنفي الجناح لاجل الشبهة التي عرضت لهم من الطواف بينهما لاجل ما كانوا عليه في الجاهلية من كراهة بعضهم للطواف بينهما والطواف بينهما ما مور به باتفاق المسلمين وهو اماركن واما واجب واما سنة مؤكدة وهو سبحانه ذكر الخوف والسفر لانه القصر يتناول قصر العدد وقصر الاركان فالخوف يبيح قصر الاركان والسفر يبيح قصر العدد فاذا اجتمع ابيح القصر بالوجهين وان اقرت السفر بفتح واحد نوعي القصر والعلم امتناز عون في المسافر هل فرضه الركعتان ولا يحتاج قصره الى نيء ام لا يقصر الا بنية على قولين والاول قول اكثرهم كابي حنيفة ومالك وهو احد القولين في مذهب احد اختاره ابو بكر وغيره والثاني قول الشافعي وهو القول الاخر في مذهب احد اختاره الخزي وغيره والاول هو الصحيح الذي تدل عليه سنة النبي صلى الله عليه وسلم فان كان يقصر باصحابه ولا يعلمهم قبل الدخول في الصلاة انه يقصر ولا يأمروهم بنية القصر وهذا لما سلم من ركعتين ناسيا قال له واذا كان في القصر الصلاة ام نسيت فقال لم انسى ولم تقصر فقال بلى نسيت وفي رواية لو كان شيئا لا خبرتكم به ولم يقل لو قصرت لامرتمكم ان تنو القصر وكذلك لما جمع بهم لم يعلمهم انه جمع قبل الدخول في الصلاة بل لم يكونوا يعلمون انه يجمع حتى يقضي الصلاة الاولى فعلم ان الجمع ايضا لا يقتضي الى ان ينوي حين الشروع في الاولى كقول الجمهور والمنصوص عن احد نوافق ذلك وقد تنازع العلماء في الترتيب في السفر هل هو حرام او مكروه او ترك الاول او هو المراجح فذهب الى حنيفة وقول في مذهب مالك ان القصر واجب وليس له ان يصلي اربعا وذهب مالك في الرواية الاخرى واحده في احدي الروايتين بخلاف انهما الامام مكروه وذهب في الرواية

قف على قوله ما
في القصر واجب

الاخرى ومذهب الشافعي في اظهر قوله ان العصر هو الافضل والترتيب ترك
الاولى وللشافعي قول ان الترتيب افضل وهذا ضعف الاقوال وقد
ذهب بعض الخوارج الى انه لا يجوز العصر الا مع الخوف وبذلك هذا قول للشافعي
وما اظنه يصح عنه فانه قد ثبت بالسنة المتواترة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي
باصحابه بمكة ركعتين ركعتين آمن ما كان الناس وكذلك بعده ابو بكر وكذلك
بعده عمر واذا كان كذلك فكيف يسوي بين الجمع والعصر وتعمل كل صلاة في
وقتها افضل لم يكن حاجة عند الامة كلهم وهو مذهب ابي حنيفة ومالك
والشافعي واحمد في ظاهر مذهبهما بل تنازعوا في جواز الجمع على ثلاثة
اقوال فذهب ابي حنيفة انه لا يجمع الا بعرفة ومزدلفة ومذهب مالك واحمد
في احاديث الرواية انه لا يجمع المسافر الا كان نازلا وانما يجمع ان كان سائرا بل عند
مالك اذا جدد السير ومذهب الشافعي واحمد في الحديث لرواية اخرى انه
يجمع المسافر وان كان نازلا وسبب هذا النزاع ما بلغهم من احاديث الجمع فان
احاديث الجمع قليلة فالجمع بعرفة ومزدلفة متفق عليه وهو منقول بالتواتر
فلم يثار عوائقه وابو حنيفة لم يقل بعرفة لحديث ابي مسعود الذي في الصحيح
انه قال ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها الا صلاة الفجر
بمزدلفة وصلاة المغرب ليلة جمع واراد بقوله في الفجر لغير وقتها اي لغير
وقتها التي كانت عادة ان يصليها فيه فانه جاء في الصحيح عن جابر انه صلى الفجر بمز
دلفة بعد ان بزق الفجر وهذا متفق عليه بين المسلمين انه الفجر لا يصلي حتى يطلع
الفجر بمزدلفة ولا غيرها ولكن بمزدلفة غلبت بها تغلبت شديدا وما اكثر
الائمة فبلغتهم احاديث في الجمع صحيحة كحديث انس وابو عباس وابو عمر ومعاذ
وكما في الصحيح ففي الصحيحين عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
ارتحل قبل ان تخرج الشمس اخر الظهر لوقت العصر ثم نزل فصلاها جميعا ولا

ارتحل

ارتحل بعد ان تخرج الشمس صلى الظهر والعصر ثم ركب وفي لفظ في الصحيح
كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يجمع بين الصلوتين في السفر اخر الظهر حتى
يدخل وقت العصر ثم يجمع بينهما وفي الصحيحين عن ابن عمر انه كان اذا عجل به السير
جمع بين المغرب والعشاء بعد ان يغيب الشفق ويتوكل ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان اذا جدد به سير جمع بين المغرب والعشاء وفي صحيح مسلم عن ابي عبد
الله النبي صلى الله عليه وسلم قال يجمع بين الصلوتين في سفرهما في غزوة يتوكل في
بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء قال سعيد بن جبير قلت لابن
عباس ما حمله على ذلك قال اراد ان لا يخرج امته وكذلك في صحيح مسلم عن
ابي الطفيل عن معاذ بن جبل قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة
توكل بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فقلت ما حمله على ذلك قال
اراد ان لا يخرج امته بل قد ثبت عنه انه جمع في المدينة كما في الصحيحين عن
ابي عباس قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا من
غير خوف ولا سفر وفي لفظ في الصحيحين عن ابي عباس انه النبي صلى الله
عليه وسلم صلى بالمدينة سبعا ونمسا يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب
والعشاء قال ايوب لعله في ليلة مطيرة وكان اهل المدينة يحججون في الليلة
المطيرة بين المغرب والعشاء ويجمع معهم عبد الله بن عمر وروى ذلك مرفوعا
عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا العمل من الصحابة وقولهم اراد ان لا يخرج
امته بيده انه ليس المراد بالجمع تاخير الاولى الى اخر وقتها وتقديم الثانية
في اول وقتها فان مراعاة هذا فيه حرج عظيم ثم ان هذا جائز لكل احد في كل
وقت ورفع الحرج انما يكون عند الحاجة فلا بد ان يكون قد حضر لاهل
الاعذار فيما يرفع به عنهم الحرج دون غير ارباب الاعذار وهذا ينبغي على
اصل كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ان المواقيت لاهل الاعذار

ثلاثة ولا غيرهم خمسة فان الله قال اقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل
 ذكر ثلاثة مواقيت والطرف الثاني بينا اول الظهر والعصر والزلف ثانيا
 وللمغرب والعشاء وكذلك قال اقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل وال
 لو كان هو الزوال في اصح القولين يقال ذلك الشمس وزالت وزاغت وما
 لت فذكر الدلوك والغسق وبعد الدلوك يصلي الظهر والعصر وفي الغسق
 يصلي المغرب والعشاء ذكر اول الوقت وهو الدلوك واخر الوقت وهو الغسق
 والغسق اجتماع الليل وظلمته ولهذا قال الصحابة لعبد الرحمن بن عوف
 وغيره ان المرأة اذا طهرت قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء واذا
 طهرت قبل غروب الشمس صلت الظهر والعصر وهذا مذهب جمهور الفقهاء
 كما ذكره الشافعي واحدا ايضا فجمع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ومن دلفه يدل على
 جواز الجمع للعدول بغيرها فانه قد كان من الممكن ان يصلي الظهر ويؤخر العصر
 الى دخول وقتها ولكنه لاجل الشك والاستئصال بالوقوف قدم العصر وهذا
 القول المرضي عند جماهير العلماء انه يجمع بمزدلفة وعرفة من كان اهله على
 مسافة القصير ولم يكن اهله كذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى على
 معه جميع المسلمين اهل مكة وغيرهم ولم يامر احدا منهم بتأخير العصر ولا
 بتقديم المغرب فانه قال من اصحاب الشافعي واحدا ان اهل مكة لا يجمعون
 فقوله ضعيف في غاية الضعف مخالف للسنة النبوية الواضحة التي لا
 ريب فيها وعذرهم في ذلك انهم اعتقدوا ان سبب الجمع هو السفر الطويل
 والصواب ان الجمع لا يختص بالسفر الطويل بل يجمع للمطر ويجمع للمرض
 كما جاز بذلك السنة في جميع المستحاضة فان النبي صلى الله عليه وسلم امرها
 بالجمع في حديثين وايضا فكون الجمع يختص بالطويل فيه قولان للعلماء
 وهما وجهان في مذهب احمد احدهما يجمع في القصير وهو المشهور ومذهب

النسك ١٥

الشافعي

الشافعي لا والاول اصح لما تقدم والله اعلم **مسئلة** في رجل سافر
 الى بلد ومقصوده ان يقم مدة شهر او اكثر فصل يتم الصلاة ام لا **الجواب**
 اذا نوى ان يقم بالبلد اربعة ايام فادون قصر الصلاة كما فعل النبي صلى الله عليه
 وسلم لما دخل مكة فانه اقام بها اربعة ايام يقصر الصلاة وان كان الترفق
 نزاع والاحوط ان يتم الصلاة واما ان قال غدا اسافر او بعد غدا اسافر
 ولم ينو المقام فانه يقصر ابدان النبي صلى الله عليه وسلم اقام مكة بضعة
 عشر يوما يقصر الصلاة واما شيوخنا فله يقصر الصلاة والله اعلم
مسئلة في صلاة المسافر هل لها سنة فان الله جعل لرباعية
 ركعتين رحمة منه على عباده فما حجة من يدعي السنة وقد انكر ابن عمر على
 من سمع بعد الفريضة فصل في بعض المذاهب تؤكد السنة في السفر كما في
 حنيفة وهل نقل هذا عن ابي حنيفة ام لا **الجواب** اما الذي ثبت
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي في السفر من النطوع وهي ركعتان الحج
 حتى انه لما نام عنها هو واصحابه حيث مضى من خير قضاها مع الفريضة
 هو واصحابه وكذلك قيام الليل والوتر فانه قد ثبت في الصحيح انه كان يصلي
 على راحلته قبل اتي وجهه توجهت به ويوتر عليها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة
 واما الصلاة قبل الظهر وبعد الظهر فم ينقل عنده فعل ذلك في السفر ولم يصل
 معها شيئا وكذلك كان يصلي بين ركعتين ركعتين ولم ينقل عنه احد انه صلى
 معها شيئا وابن عمر كان اعلم الناس بالسنة واتبعهم لها واما العلماء فقد تنازعوا
 في استحباب ذلك والله اعلم **مسئلة** في رجلين تنازعا في العيد
 اذا وافق الجمعة فقال احدهما يجب ان يصلي العيد ولا يصلي الجمعة وقال
 الاخر يصليهما فما الصواب في ذلك **الجواب** احمد بن محمد اذا اجتمع الجمعة
 والعيد في يوم واحد قل للعلماء في ذلك ثلاثة اقوال احدها انه يجب الجمعة

على من يشهد العيد كما يجب شارب الجمع للعدوات الدالة على وجوب الجمعة
والثاني تسقط عنه أهل البر مثل أهل العوالي والسوادان عثمان ابن
عفان اخصهم في ترك الجمعة لما صلى بهم العيد **والقول الثالث** وهو الصحيح
ان من شهد العيد سقطت عنه الجمعة لكن على العام ان يقيم الجمعة لم يشهد هاهنا
شأ شهد هاهنا ولم يشهد العيد وهذا هو لما نرى عن النبي صلى الله عليه وسلم
واصحابه كعمر وعثمان وابنه مسعود وابنه عباس وابن الزبير وغيرهم ولا يعرف
عنه الصحابة في ذلك خلاف واصحاب القولين المتقدمين لم يبلغهم ما في
ذلك من السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم لما اجتمع في يومه عيد ان صلى العيد
ثم رخص في الجمعة وفي لفظ قال ايها الناس انكم اصبتم خيرا فمن شأن يشهد
الجمعة فليشهد كانا يجتمعون وايضا فانما اذا شهد العيد حصل مقصود الاجتماع
ع ثم انه يصلي الظهر اذا لم يشهد الجمعة فكلون الظهر في وقتها والعيد يحصل
مقصود الاجتماع وفي ايجابها على الناس تضييق عليهم وتكرير لمقصود عيدهم
وما بين لهم من السروية والانبساط فاذا حبسوا عن ذلك عاد العيد على
مقصوده بالابطال ولان يوم الجمعة عيد ويوم الفطر والخمر عيد ومن شأن
الشارع اذا اجتمع عبادنا ما من جنس دخلت احدهما في الاخرى كما يدخل الوضوء
في الغسل واحدا لغسلين في الاخر واسم **مسئلة** في رجل عشي
الى صلاة الجمعة مستعجلا فانكر ذلك عليه بعض الناس وقال امس على رسلك
فرد ذلك الرجل وقال قد قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي الى الصلاة
من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله فما الصواب **الجواب** ليس المراد بان
السعي المأمور به العذر فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال اذا اقيمت الصلاة فلا تأتوها وانتم تسعون واتوها وانتم تمشون ولو
بالسكينة فما دركم فصلوا وما فاتكم فاتوا وروي فاقضوا ولكن قال الائمة

السعي

السعي في كتاب الله هو العمل والفعل كما قال تعالى ان سعيكم لشتى وقال تعالى
ومما اراد الاخر وسعي لها سعيها وهو مومن فاولئك كان سعيهم مشكورا
وقال تعالى واذا تولى سعي في الارض ليفسد فيها **والقول الثاني** انما جزء الذين
يجازون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا وقال تعالى عن فرعون ثم ادبر سعي
وقد قرأ عمر بن الخطاب فامضوا الى ذكر الله فالسعي المأمور به الى الجمعة هو المنهي اليها
والذهاب اليها ولفظ السعي في الاصل اسم جنس ومن شأن أهل العرف اذا كان الاسم
عاما النوعين فانهم يفرقون احد نوعين باسم ويبقى الاسم العام مختصا بالنوع الاخر
كما في لفظ ذوى الارحام فانهم يجمع جميع ما يرث بفرض وتقصيب ومن لا فرض له
ولا تقصيب فلما ميز ذوى الفرض والتقصيب صار في عرف الفقهاء اسم ذوى الارحام
مختصا بمن لا فرض له ولا تقصيب وكذلك لفظ الجائز يجمع ما وجب ولزم من الافعال
والعقود وما لم يلزم فلما خص بعض الاعمال بالوجوب وبعض العقود باللزم
بقي اسم الجائز في عرفهم مختصا بالنوع الاخر وكذلك اسم الخمر هو عام لكل شراب
لكن لما افرد ما يصنع من غير العنب باسم النبيذ صار اسم الخمر في العرف مختصا
ببعض العنب حتى ظن طائفة من العلماء ان اسم الخمر في الكتاب والسنة مختص
بذلك وقد ثارت الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بعدمه ونظائر هذا كثيرة
وسبب هذا الاشتراك الحادث غلط كثير من الناس في فهم الخطاب فلفظ السعي من
هذا الباب فانه الاصل عام في كل ذهاب ومضي وهو السعي المأمور به في القرآن
وقد يخص احد النوعين باسم السعي فيبقى لفظ السعي مختصا بالنوع الاخر وهذا
هو السعي الذي نهى عنه صلى الله عليه وسلم حيث قال اذا اقيمت الصلاة فلا تأتوها
وانتم تسعون واتوها وانتم تمشون وقد روي ان عمر كان يقرأها فامضوا ويقول لو
قرأها فاسعوا لهدوت حتى يكونوا كذا وهذا ان صح عنه فيكون قد اعتقد ان لفظ السعي
هو الخاص ومما شبه هذا السعي بين الصفا والمروة فانه لما قيل في بطن الوادي

بين الميدين ثم لفظ السعي يخص هذا وقد جعل لفظ السعي عاما لجميع الطواف
 بين الصفا والمروة لكن هذا كانه باعتبار ان بعض سعي خاص والله اعلم
مسئلة في رجل يصلي الخس لا يعطلها ولم يحضر صلاة الجمعة وذكر ان عدا
 حضوره لها انه يحذر رجلا في جوفه يمنع من انتظار الجمعة وبين منزله والمكا
 به الذي تقام فيه الجمعة قدر ميلين او دونها فقل العذر الذي ذكره كاف في
 ترك الجمعة مع قرب منزله ام لا **الجواب** بل عليه ان يشهد الجمعة
 لكن يتأخر بحيث يحضر ويصلي مع بقاء وضوءه وان كان لا يمكنه الحضور الا
 مع خروج الريح فليشهدها وان خرجت منه الريح فانه لا يصح ذلك
 والله اعلم **مسئلة** في صلاة الجمعة في الاسواق وفي الدكاكين
 والطرقات اختيار هل يصح صلاتها ام لا **الجواب** ان اتصلت
 الصفوف فلا بأس بالصلاة لم تأخر ولم يمكن الا ذلك واما ان تعذر الدخول
 الى المسجد هناك ويترك الدخول الى المسجد كالذين يقعون
 في الحوائث فحولوا فخطوبهم في الفنون للسنة فابا النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها قالوا وكيف تصف
 الملائكة عند ربها قال يكلمون الاول فالاول ويترأصون في الصف
 وقال خير صفوف الرجال اولها وشرها اخرها واما اذا لم تحصل الصفوف
 بل كان بين الصفوف طريق في صحة الصلاة قولان للعلاها واثان
 عن احمد اجهلا لا تصح كقول أبي حنيفة الثانية تصح كقول الشافعي
مسئلة في رجل مؤذنه يقول عند دخوله الخطيب الى الجامع ان الله
 وملائكته يصلون على النبي فقال رجل هذا بدعة فما يجب عليه
الجواب جهرا لو ذن بذلك كجهرة بالصلاة والترضي عنه
 رقي الخطيب المنبر و جهرة بالدعاء للخطيب والامام ونحو ذلك لم يكن على

يقطعها

لعل الاداء ان يصلي في المسجد
 المارح لا يجوز ان يخرج من المسجد
 بالنظر والاطلاع او ان يخرج من المسجد
 او يصلي على حسب حاله ان يركب في المسجد
 او لا يركب فيه او يركب فيه او لا يركب فيه

هذا هو الوجه في صحة الصلاة في الاسواق
 والطرقات اذا اتصلت الصفوف

بهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين ولا استحبه
 احد من الامة واشد من ذلك الجهر بنحو ذلك في الخطبة وكل ذلك بدعة
 والله اعلم **مسئلة** في تعليم الصبيان في المسجد **الجواب** الحمد لله
 بسان المسجد عما يقرب من يوتي المصلين فيه حتى رفع الصبيان اصواتهم فيه
 وكذلك تؤسجهم لحصره ونحو ذلك لا سيما ان كان وقت الصلاة فان
 ذلك من عظيم المفكرات واما المبيت فيه فان كان كاحية كالفريق الذي لا
 اهل له والغريب الفقير الذي لا مبيت له ونحو ذلك اذا كان بيت فيه مقدار
 الحاجة ثم ينقل فلا بأس واما ما اتخذ مبيتا ومقيلا فلا يجوز ذلك
مسئلة في السؤال في الجامع هل هو حلال او حرام او مكروه
 او ان تركه او جب من فعله **الجواب** اصل السؤال محرم في المسجد
 وخارج المسجد الا لضرورة فان كان به ضرورة سأل في المسجد ولم يؤذ احد
 كخطبة رقاب الناس ولم يكذب فيما يرويه وبذلك منه حاله ولم يجهر جهرا يضر
 الناس مثل ان يسأل والخطيب يخطب او يستمعون علما يشغلهم به ونحوه
 ذلك جاز والله اعلم **مسئلة** هل للانسان اذا دخل المسجد والناس
 في الصلاة ان يجهر بالسلام خشية جهلهم عليه من هو جاهل بالسلام
الجواب الحمد لله ان كان المصلي يحس الرد بالاشارة اذا سلم عليه
 فلا بأس كما كان الصحابة يسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يرد بالاشارة عليهم
 وان لم يحس الرد بالاشارة بل قد تكلم فلا ينبغي ان يدخله فيما يقطع صلاته او تركه
 رد الواجب عليه والله اعلم **مسئلة** في الحوائث المجاورة للجامع مع ان
 باب الاسواق اذا اتصلت بهم الصفوف هل تجوز صلاة الجمعة في حوائثهم
الجواب اما صلاة الجمعة وغيرها فعلى الناس ان يسجدوا الاول فالاول
 كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تصفون كما تصف الملائكة عند

عبد الله

قالوا وكيف تصف الملايكة عند ربها قال يسدون الاول فالاول ويتركون
 في الصف فليس لاحد ان يسد الصفوف المتأخرة مع خلوا المتقدم ولا
 يصف في الطرقات والحوائث مع خلوا المسجد ومن فعل ذلك استحق
 التاديب ولمن جاء بعده تخطيه ودخوله لتكميل الصفوف المقدمة
 فان هذا لا حرمته له كما انه ليس لاحد ان يقدم ما يفرش له في المسجد ويأخرا
 هو وما فرش له لم يكن له حرمته بل يزال ويصلي مكانه على الصحيح بل اذا
 امشى المسجد بالصفوف صفوا خارج المسجد فاذا اتصلت الصفوف حينئذ
 في الطرقات والاسواق صحت صلاتهم واما اذا صفوا وبينهم وبين الصف
 الاخر طريق يمضي الناس فيه لم تصح صلاتهم في اظهر قولي العلماء وكذلك
 اذا كان بينهم وبين الصفوف حائط بحيث لا يرون الصفوف لكن يسمعون
 التكبير من غير حاجة فانها لا تصح صلاتهم في اظهر قولي العلماء وكذلك من صلى في
 حائوته والطريق خال لم تصح صلاته وليس له ان يقعد في الحائوث وينظر
 اتصال الصفوف بربل عليه ان يذهب الى المسجد ويكمل الصف الاول فالاول
 واسد اعلم **مسئلة** في صلاة الجمعة في جامع القلعة هل هي جائزة مع كونها
 البلد خطبة اخرى مع وجود سورها وعلق ابوابها ام لا **الجواب**
 نعم يجوز ان يصلى فيها لانها مدينة اخرى كصر والقاهرة ولولم يكن بمدينة
 اخرى فاقامة الجمعة بالمدينة الكبيرة في موضعين للحاجة يجوز عند اكثر
 العلماء ولهذا لما بنيت بغداد ولها جانبان اقاموا فيها الجمعة في الجانب
 الشرقي وجمعة في الجانب الغربي وجوز ذلك اكثر العلماء وشبهوا ذلك
 بان النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه الا في موضع يخرج بالمسلمين فيصلى
 العيد بالصحر وكذلك كان الامر في خلافة ابي بكر وعمر وعثمان فلما تولى علي
 ابي ابي طالب وصلوا بالكوفة وكان الخلق بها كثيرا قالوا يا امير المؤمنين ان بالدينة

شيخنا

شيخنا وضعفا يستحق عليهم الخروج الى الصحر فاستخلف علي ابي طالب
 رجلا يصلي بالناس العيد في المسجد وهو يصلي بالناس خارج الصحر ولم
 يكن هذا يفعل هذا قبل ذلك وعلي من خلف الراشدين وقد قال النبي صلى
 الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ^{المهم} من بعدني فمن تمسك بسنة
 الخلفاء الراشدين فقد اطاع الله ورسوله والحاجة في هذه البلاد في هذه
 الاوقات تدعو الى اكثر من جمعة اذ ليس للناس جامع واحد يسعهم ولا
 يمكنهم جمعة واحدة الا بمسقة عظيمة وهنا وجه ثالث وهو ان تجعل
 القلعة كاتفا قرية خارج المدينة والذي عليه الجمهور كالك والسافعي
 واحد ان الجمعة تقام في القرى لان في الصحيح عن ابن عباس انه قال اول
 جمعة جمعت في الاسلام بعد جمعة المدينة جمعة بجواثي قرية من قرى البحرين
 وكان ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم عليه وفد عبد
 قيس وكذلك كتب عمر ابن الخطاب الى المسلمين بامرهم بالجمعة حيث كانوا وكان
 عبد الله ابن عمر بن الخطاب النبي بين مكة والمدينة وهم يقيمون الجمعة فلا ينكر
 عليهم **واقعا** قول علي ^{عليه السلام} وجهه لا جمعة ولا تشرى في الايام مصر جامع
 فلوم يكن له مخالف لجاز ان يراد به ان كل قرية مصر جامع كما ان المصر جامع
 يسمى قرية وقد سمي الله مكة قرية بل سماها ام القرى بل وما هو الكبر
 من مكة كما في قوله تعالى وكان من قرية هي اشد قوة من قرية التي
 اخرجتك اهلكناهم فلان اصلهم وسمى مصر القديمة قرية بقرية بقرية واسأل
 القرى التي كنافها والعبير التي اقبلنا فيها ومثله في القران كثير واسد اعلم
مسئلة في خطيب قد حضر صلاة الجمعة فاستعوا منه الصلاة
 خلفه لاجل بدعة فيه فما هي البدعة التي تمنع الصلاة خلفه **الجواب**
 ليس لهم ان يتفقوا احد صلاة العيد والجمعة وان كان الامام فاستخلف

وكذلك ليس لهم ترك الجمعة ونحوها الا جل فسق الامام بل عليهم فعل ذلك خلف الامام وان كان فاسقا وان عطلوها لاجل فسق الامام كانوا من اهل البدع وهو مذهب الشافعي واحمد وغيرهما وانما تنازع العلماء في الامام اذا كان فاسقا او مشدعا وامكن ان يصلي خلف عدل فقيل يصح الصلاة خلفه وان كان فاسقا وهذا مذهب الشافعي واحمد في احد الروايتين واي حنفية وقيل لا يصح خلفه لفاسق اذا امكن الصلاة خلف العدل وهو احد الروايتين عن مالك واحمد والله اعلم **مسئلة** في خطبة بين صلاتين كلاهما فرض لو قمتا في ساعة مشككة العين واعتبار الشريطة كما في غيرهما من جهة الدين كالظهر والسترة والوقت والقبلة ايضا بالتأذين **الجواب** الحمد لله هذه المسئلة قد تنزل على عدة مسائل بعضها متفق عليه وبعضها متنازع فيه منها اذا اجتمع عيد وجمعة فنقل ان العيد فرض بقول هي خطبة بين صلاتين كلاهما فرض بخلاف خطبة العيد عند من يقول ليست فرضا واما ان تنزل على ما اذا اعتقد جمعيتين في موضع لا تصح فيه جمعتان فانه يصح الاولى وتبطل الثانية اذا كان باذن الامام فان اشكل عليه السابقة بطلنا جميعا فاذا اظهرنا الخطبة التي قبل الثانية خطبة بين صلاتين كلاهما فرض اذا كان الامام قد اذن في كل منهما واعتقد وان الجمعة لا تقام عندهم فكلاهما يعتقدان جمعة فرضا ومكان ان يريد السائل الفجر والجمعة فانه الفجر فرض في وقتها والجمعة فرض لو قمتا وبينهما خطبة هي خطبة الجمعة ومنها خطب الحج فان خطبة عرفة تكون بين صلاة النهار بعرفة وبين صلاة المغرب فكلاهما فرض والخطبة يوم النحر بين بين الفجر والظهر فكلاهما فرض **مسئلة** في رجل قال اذا جاء يوم الجمعة يوم العيد وصلى العيد ان اشئني ان يصلي الجمعة والا فلا فهل هو في حال مصييا ام فخطي **الجواب** الحمد لله اذا اجتمع يوم الجمعة ويوم العيد

ففيها

ففيها ثلاثة افعال للفقهاء احدهما ان الجمعة على من صلى العيد ومن لم يصليها لقول مالك وغيره والثاني ان الجمعة سقطت عند السواد الخراج عن المصنف كما يروي ذلك عن عثمان بن عيسى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى العيد ثم اذن لاهل العوالي في ترك الجمعة واتبعوا الشافعي والثالث ان من صلى العيد سقطت عنه الجمعة لكن ينبغي للامام ان يقيم الجمعة ليشهد بها صاحب كافي السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع في عهده عيد فصلى العيد ثم رخص في الجمعة وفي لفظ انه صلى العيد وخطب الناس فقال ايها الناس انكم قد اصبتم خيرا فمنا شأنكم ان تشهد الجمعة فليشهد قانا مجموعون وهذا الحديث يروي في السنة من وجهين انه صلى العيد ثم خير الناس في شهود الجمعة وفي السنة حديث ثالث في ذلك ان ابن الزبير كان على عهده عيدان فجمعهما اول النهار ثم لم يصلي الى العصر وذكر ان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فعل ذلك وذكر لابن عباس رضي الله عنه فقال قد اصاب السنة وهذا المنقول هو الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه واصحابه وهو قول من بلغه من الائمة كاحمد وغيره والذي خالفوه لم يبلغهم ما في ذلك من السنة والاثار والله اعلم **مسئلة** في سنة العصر هل هي مستحبة **الجواب** لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر شيئا وانما كان يصلي قبل الظهر اماركتين واما الربعا وبعدها وكان يصلي بعد المغرب ركعتين وبعدها ركعتين وقبل الفجر ركعتين واما قبل العصر وقبل المغرب وقبل العشاء فلم يكن يصلي لكن ثبت عنه في الصحيح انه قال بين كل ذائبة صلاة ثم قال في الثانية لمن شاء ان يتخذها الناس سنة فمنا شأن ان يصلي تطوعا قبل العصر فهو حسن لكن لا يتخذ ذلك سنة والله اعلم **مسئلة** في صلاة

مكة

نصف شعبان **الجواب** اذا صلى الانسان ليلة النصف وحده او في جماعة خاصة كما كان يفعل طوائف من السلف فهو حسن واما الاجتماع في المساجد على صلاة مقدرة كالاجتماع على مائة ركعة بقراءة الفباكل هو اسوأ احدا دأبوا بهذه بدعة لم يستجهاه ائمة الامة والله اعلم **مسئلة** في الصلاة بعد اذان المغرب وبعد قبل الصلاة **الجواب** كان بلال بن رباح رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم يصلي بين اذان المغرب وبين صلاة الفجر وكان من الصلوات من يصلي بين الاذانين ركعتين والنبى صلى الله عليه وسلم يراهم ويقرهم وقال بين كل اذانين صلاة بين كل اذانين صلاة بين كل اذانين صلاة ثم قال في الثالث من شاء فحافظ ان يتخذ سنة فاذا كان المؤذن يقر بين الاذانين مقدار ذلك فلهذه الصلاة حسنة واما ان كان يصلي الاذان بالاقامة فلا شغل باجابه المؤذن هو السنة فان النبى صلى الله عليه وسلم قال اذا سمع المؤذن فقولوا مثل ما يقول ولا ينبغي لاحد ان يدع اجابه المؤذن ويصلي هاتين الركعتين فان السنة لمن سمع المؤذن ان يقول مثل ما يقول ثم يصلي على النبى صلى الله عليه وسلم ويقول اللهم رب هذه الدعوة التامة الى اخره فله عو بعد ذلك **مسئلة** في رجلين احدهما حافظ القرآن وهو واعظ ويحضر الدف والسيابة والاخر عالم فابهما اولى بالامامة **الجواب** ثبت في صحيح مسلم عن ابي مسعود البدي ان النبى صلى الله عليه وسلم قال يوم القدر اقرأهم الكتاب اسرفان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة قال كانوا في السنة سواء فقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فقدمهم سنا فاذا كان الرجل من اهل الديانة فابهما كان اعلم بالكتاب والسنة وجب تقديمه على الاخر متعينا فان كان احدهما فاجرا مثل ان يكون معروفا بالكذب والخيانة ونحو ذلك من اسباب الفسوق والاخر موصفا من اهل التقى فهذا

لعل قد

فهذا الثاني اولى بالامامة اذا كان من اهلها وان كان الاول اقرا واعلم فان الصلاة خلف الفاسق منهي عنها نهى تحريم لبعض العلماء ونهى تنزيه عند بعضهم وقد جاء في الحديث لا يؤمن من مؤمن فاجر الا ان يقهره بسوط او عصا ولا يجوز تولية الفاسق مع امكن تولية البر والله اعلم **مسئلة** في الحديث عن يزيد بن ابى الاسود قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة وصليت معه صلاة الصبح في مسجد الحنيفة فلما قضى الصلاة واخر ف اذا هو برجلين في اخرايت القوم يصليان فقال علي بهما فجيئ بهما ترعد فرائضهما فقال ما منعكما ان تصليا فقالا يا رسول الله اننا كنا صليين في رحالنا فقال فلا تفعلوا اذا صليتما في رحالكما ثم اثمتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكم نافلة والثاء عن سلمان بن اسلم قال رايت عبد الله بن عمر جالس على البلاط والناس هم يصليون فقلت يا عبد الله مالك لا تصلي فقال اني قد صليت واني قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تعاد صلاة من ثمتما في الجمع بين هذا وهذا **الجواب** الحمد لله اما حديث ابن عمر فهو في الاعادة مطلقا من غير سبب يقتضي الاعادة اذ لو كان مشروطا للصلاة الشرعية عدد معين كان يمكن الانسان ان يصلي ظهر مرات والعصر مرات ونحو ذلك ومثل هذا لا ريب في كراهته واما حديث ابن الاسود فهو عادة مقيدة بسبب اقتضا الاعادة وهو قوله اذا صليتما في رحالكما ثم اثمتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكم نافلة فتسبب الاعادة هنا حضور الجماعة الدائمة ويستحب لمن صلى ثم حضر جماعة رتبة ان يصلي معهم لكن من العلماء من يستحب الاعادة مطلقا كالشافعي واحمد ومنهم من يستحبها اذا كانت الثانية اكمل كما لو كان قد اذاعها في الاولى هي الفريضة عند احمد وابي حنيفة والشافعي في احد القولين لقول في هذا الحديث فانها لكم نافلة وكذا قال في الحديث الصحيح انه سيكون امر يؤخر الصلاة

والا ريب ان هذا منهي عنه في تركه للبرهان بقصد اعادة الصلاة من غير سبب صحيح

فصلوا الصلاة لو قتها ثم جعلوا صلاتكم معهم نافلة وهذا ايضا تضمن اعادتها
 لسبب وتضمن ان الثانية نافلة وقيل الفريضة كلها وقيل ذلك الى الله وما
 جاء في الاعادة لسبب الحديث الذي في السنن سنة ابي داود لما قال النبي صلى
 الله عليه وسلم لا رجل يتصدق على هذا يصلي معه فهذا هذا المصدق قد اعاد
 الصلاة ليحصل لذلك المصلي فضيلة الجماعة ثم الاعادة لما مور بها حشروا
 عند الشافعي واحد وما لك وقت النهي وعند ابي حنيفة لا تشرع وقت
 النهي واما المغرب فصل تعاد على صفتها ام تشفع برا بعة ام لا تعاد على
 ثلاثة اقوال مشهورة للفقهاء وما جاء في الاعادة لسبب ما ثبت ان النبي
 صلى الله عليه وسلم في بعض صلوات الخوف صلى بهم مرتين صلى بطينة ركعتين
 ثم سلم ثم صلى بطينة اخرى ركعتين ثم سلم ومثل هذا حديث معاذ بن جبل لما
 كان يصلي خلف النبي صلى الله عليه وسلم فهدا اعادة ايضا وصلاة مرتين
 والعلماء متنازعون في مثل هذا وهي مسئلة افتد المفضل بالمستقل
 على ثلاثة اقوال فقيل لا يجوز ذلك لقول ابي حنيفة واحمد في احد الروايات
 بات وقيل يجوز لقول الشافعي واحمد في الرواية الثانية وقيل يجوز للحاكم
 مثل حال الخوف والحاجة الى الايتام بالمنطوع ولا يجوز لغيرها كرواية ثالثة
 عند احمد ويشبه هذا اعادة صلاة الجنائز لم يصلي عليها ولا فان هذا الاشع
 بغير سبب باتفاق العلماء بل لو صلى عليهم مرة ثم حضر من لم يصلي عليه فصل
 يصلي عليه على قولين للعلماء قيل يصلي عليه وهو مذاهب الشافعي واحمد ويصلي
 عندهما على القبر لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنه غير واحد من الصحابة
 انهم صلوا على جنازة بعد ما صلى عليها غيرهم وعند ابي حنيفة وما لك ينه عن
 ذلك كما ينهيان عن اعادة الجماعة في المسجد مرة بعد مرة قالوا لان الفريضة يسقط
 بالصلاة الاولى فتكون الثانية نافلة والصلاة على الجنائز لا تطوع بها وهذا

ثم يذهب فيصلي
 بقوم ٣٢

بخلاف

بخلاف من يصلي الفريضة فانه يصليها باتفاق المسلمين لانها واجبة عليه
 ولاصحاب الشافعي واحد وجهان احدهما ان الثانية تقع فرضا عن فعلها
 وكذلك يقولون في سائر فروض الكفايات ان ما فعلها اسقط بها فرض نفسه
 وان كان غيره قد فعلها فهو مخير بين ان يكسفي باسقاط ذلك وبين ان يسقط
 الفرض بفعل نفسه وقيل بل هي نافلة ويمنعون قول القائل ان صلاة
 الجنائز لا تطوع بها بل قد تطوع بها اذا كان هناك سبب يقتضي ذلك وينبغي
 على هذه الماخذية انه اذا حضر الجنائز لم يصلي ولا فصل من صلى عليها ولا
 ان يصلي معه شيئا كما يفعل مثل ذلك في المكتوبة على وجهه قيل لا يجوز هذا
 لانه فعله هنا يقع نقلا من ابي حنيفة وهي لا تستقل بها وقيل بل لانه الاعادة فان النبي صلى
 الله عليه وسلم لما صلى على القبر صلى خلفه مرة كان قد صلى ولا وهذا اقرب فان هذه
 اعادة بسبب اقتضا الاعادة لا اعادة مقصوده وهذا سايغ في المكتوبة والجنائز
 زه والله اعلم **مسئلة** قال رجل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال
 لا اله الا الله دخل الجنة قال اخر اذا سلك الطريق الحميدة واتبع الشريعة دخل ضمن
 هذا الحديث واذا فعل غير ذلك ولم يبال ما نقص دينه وزاد في دينه لم يدخل
 ضمن هذا الحديث قال له نافي الحديث اما لو فعلت كما اتيك وقلت لا اله الا الله
 دخلت الجنة ولم ادخل النار **الجواب** الحمد لله ما اعتقد ان مجرور
 تلفظ الانسان بهذه الكلمة يدخل الجنة ولا يدخل النار بحال فهو ضال مخالف
 للكتاب والسنة واجماع المؤمنين فانه قد تلفظ بها المنافقون الذين هم في الد
 رك الاسفل من النار وهم كثير ولعل المنافقون قد يصومون ويتصدقون
 ويصلون ولكن لا يقبل منهم قال الله تعالى ان المنافقين يخادعون الله وهو خا
 دعهم واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى يراؤن الناس ولا يذكرون الله
 الا قليلا وقال تعالى فكل نفقا طوعا او كرها لم يتقبل منك انكم كنتم قومًا

فاسقين وما منعهم ان تقبل منهم نفقاتهم الا انهم كفروا بايه ورسوله ولا يقبل
 الصلاة الا وهم كسالى ولا ينفقون الا هم كارهون وقال تعالى ان الله جامع
 المنافقين والكافرين في جهنم جميعا وقال تعالى يوم لا يخزي الله النبي والذين
 امنوا معه نورهم يسعى بين ايديهم وامايمانهم الى حق لا يوليهم الله ذل
 ولا اله الا الله كذبوا في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله لما
 خلق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد اخلف واذا اشتهى خان وان صلى
 وصام وزعم انه مسلم وفي الصحيحين عنه انه قال اربع من كن فيه كان منافقا
 خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها
 اذا حدث كذب واذا وعد اخلف واذا اشتهى غدر واذا خاصم فجر ولكن
 ان قال لا اله الا الله خالصا قلبه ومات على ذلك فانه لا يخلد في النار
 لا يخلد في النار من في قلبه مثقال حبة من خردل من ايمان كما صحت بذلك
 الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن من دخلها مع فساق اهل القبلة مع
 اهل السرقة والزنا وشرب الخمر وشهادة الزور واكل الربوا واكل مال اليتيم وغير
 هؤلاء فانهم اذا عذبهم فيها عذبهم على قدر ذنوبهم كما جاء في الاحاديث الصحيحة منهم
 من تاخذ النار الى كعبية ومنهم من تاخذ الى ركبتيه ومنهم من تاخذ الى
 حقويه ومكنوا فيها ما شاء الله ان يملكوا اخر جوابه ذلك كالحجم فيلقون
 في نهر الحية يقال له نهر الحية فينبشون فيه كما تنبت الحبة في حبل السيل
 ويدخلون الجنة مكتوب على رقابهم هؤلاء الجحيميون عتقا الله من النار
 وتفصيل هذه الجملة طويل لا يحتمل هذا الموضع والله اعلم **مسئلة**
 في الحمد والشكر وما حقيقتهما هل هما معنى واحد ومعنيان وعلى اي شيء يكون
 الحمد وعلى اي شيء يكون الشكر **الجواب** الحمد سبب العالمين الحمد
 يتضمن المدح والثناء المحمود بذكر محاسن وسواء كان احسانا الى المحامد او الى
 والشكر

والشكر لا يكون الا على احسان المشكور فمن هذا الوجه الحمد اعم من الشكر
 لان الشكر على المحاسن والاحسان فان احدثنا محمدا على ماله من الاسماء الحسنی
 والمثل الا على وما خلقه في الاخرة والاخرة والاولى وهذا قاله وقال الحمد الذي
 لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدنيا وقال
 الحمد الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور وقال
 الحمد الذي له ما في السموات وما في الارض وله الحمد في الاخرة وقال
 الحمد فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا الى امة من خلقه وثلاث
 ورابع من يد في الخلق ما يشاء واما الشكر فانه لا يكون الا على الانعام فهو خاص
 به الحمد من هذا الوجه لكنه يكون بالقلب واليد واللسان كما قيل
 افاضتكم النعماء مني ثلاث **ردى** ولساني والضمير المحجبا **وهذا**
 قال تعالى اعلموا ان داود شكرا والحمد اعلم بالقلب واللسان فمن هذا
 الوجه الشكر اعم من جهة انواعه والحمد اعم من جهة ابعابه كالحديث
 الحمد سبب الشكر في الحمد لم يشكره وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال ان الله لم يرض عن العبد ان ياكل الاكلة فيحمد عليها ويشرب **هـ**
 الشرية فيحمد عليها والله اعلم **مسئلة** في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هل
 افضل منها سائر ام جهر او هل يروي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ان عجا
 اعضاءكم بالصلاة علي ام لا والحديث الذي يروي عنه ابي عباس انه امرهم
 بالجهر لسمع من لم يسمع **الجواب** اما الحديث المذكور فهو كذب **موضع**
 باتفاق اهل العلم وكذلك الحديث الاخر وكذلك سائر ما يروي في دفع الصوف
 بالصلاة عليه مثل الاحاديث التي يرويها الباعة لسفيق السليح او يرويها
 السؤال من قصاص وغيرهم لجميع الناس وجبايتهم ونحو ذلك والصلاة عليه
 هي دعاء الادعية كما علم النبي صلى الله عليه وسلم انه حين قالوا قد علمنا السلام

بلغ

عليك فكيف الصلاة عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما
صلت على آل إبراهيم أنك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت
على آل إبراهيم أنك حميد مجيد أخرجه في الصحيحين والسنة في الدعاء كله
المخافة إلا أن يكون هنا سبب يشرع له الجهر قال ثقات دعوا ربكم تضرعا
وحقيقة أنه لا يجب المعتد به وقال ثقات ركبا إذا ناداه وبذلك خفي بل السنة
في الذكر كله المخافة كما قال ثقات وأذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ودوا
الجهر من القول بالغدو والاصال وفي الصحيحين أن أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم كانوا معزة في سفر فجعلوا يرفعون أصواتهم فقال النبي صلى الله
عليه وسلم أيها الناس أرفعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبا فاندعوا
سبحا فربما أن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته وهذا الذي
ذكرناه في الصلاة عليه والدعاء اتفق عليه العلماء فكلهم يأمر العبد إذا دعى
أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كما يدعوا ليرفع صوته بالصلاة حتى عقب
التلبية فإنه يرفع صوته بالتلبية ثم عقب ذلك يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
ويدعوا سركا وكذلك بينك وبينك في العبد إذا ذكر الله وصلى على النبي صلى الله عليه
وسلم فإنه وإن جهر بالتكبير لا يجهر بذلك وكذلك لو أقصر على الصلاة عليه صلى
الله عليه وسلم خارج الصلاة مثل أن يذكر فيصلي عليه فإنه يستحب أحد من
أهل العلم رفع الصوت بذلك فتأيل ذلك مخفي مخالف لما عليه علماء المسلمين
وأما رفع الصوت بالصلاة والقرآن الذي يفعل به بعض المذبح قدام الخطباء
فيما يجمع فهذا مكره ومحرم باتفاق الأمة لكن منهم من يقول يصلي عليه
سرا ومنهم من يقول ليس كذلك والله أعلم **مسألة** في رجل جندى يرفع
بياض حسنة فعليه في ذلك أن يأم لا وإذا دعا الإمام والمأموم عقب الصلاة
الفرض جائز أم لا **الجواب** الحمد لله نشف الشيب مكره للجندى فإنه

في الصلاة
التي هي صلاة الجاهل
والدعاء هو ما كان في صلاة لا الصلاة

فإنه في الحديث أنه النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نشف الشيب وقال إنه
نور المسلم وأما دعا الإمام والمأموم جميعا عقب الصلاة فهو بدعت لم يكن
على عهد النبي صلى الله عليه وسلم بل إنما كان دعاؤه في صلب الصلاة فإن
المصلي يتأجي به فإذا دعاه حال مناجاة لمكانة مناسبة وأما الدعاء بعد
انصرافه من مناجاة وخطابه فغير مناسب وإنما المنقول عقب الصلاة هو
الذكر لما نزل عن النبي صلى الله عليه وسلم من التهليل والتحميد والتكبير كما كان
النبي صلى الله عليه وسلم يقول عقب الصلاة لا اله الا الله وحده لا شريك له له
الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما
منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد وقد ثبت في الصحيح أنه قال من سبح دبر كل
صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد ثلاثا وثلاثين وكبر ثلاثا وثلاثين فذكر تسعة
وتسعون وقال ثمام الغامدي لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو
على كل شيء قدير حطت خطايه وكما قال فهذا ونحوه هو السنون عقب الصلاة
والله أعلم **مسألة** في نفر يجتمعون ويذكرون ويقرأون شيئا من
القرآن ثم يدعون ويكشفون رؤوسهم ويتضرعون وليس قصدهم بذلك ربا
ولا سمعة بل يفعلون على وجه التقرب إلى الله فهل يجوز ذلك أم لا
الجواب الحمد لله لا اجتماع على الذكر والدعاء حتى يستحب
إذا لم يتخذ ذلك عادة لائبة كاجتماعات المشرقة ولا اقتران بدعة
منكرة وأما كشف الرأس مع ذلك فمكره لاسيما إذا اتخذ على أنه عبادة فإنه
حينئذ يكون منكرا ولا يجوز التعبد بذلك والله أعلم **مسألة** في امرأة
أحلت ولم يخرج منها شيء **الجواب** إن وجدت لذة الانزال فعليها
الفعل ولو لم يخرج منها شيء والأفلا **مسألة** في جمع الفرائث السبع
هل تنوي سنة أو بدعة وهل جمعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أم لا وهل

لجامعها من ثواب على من قرأها واثباتها **الجواب** الحمد لله ما نقس
 معرفة القراءة وحفظها فسنه فان القراءة سنه متبعة باخذها الاخر عن
 الاول فعرفه القراءة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بها او يقرأهم على
 القراءة بها او ياذن لهم في ذلك وقد قرأوا بها سنه والمعارف بالقراءة
 المحفوظ لها له منزلة على من لا يعرف ذلك ولا يعرف القراءة واحدة واما جمعها
 في الصلاة او في التلاوة فهو بدعة مكروهة واما جمعها لاجل الحفظ والدرس
 فهو من الاحكام الذي فعله طوائف في القراءة واما الصحابة والتابعون فلم يكو
 نواحيجهم ولا يعلم **مسئلة** اما افضل اذا قام من الليل الصلاة
 ام القراءة **الجواب** بل الصلاة افضل من القراءة في وقت النهي عن
 الصلاة نص على ذلك ائمة العلماء وقد قال صلى الله عليه وسلم / ستقيموا ولن
 تحسوا واعلموا ان خير اعمالكم الصلاة ولا يحافظ على الوضوء الا مومن لكن من
 حصل له نشاط وتدبر وفهم للقراءة دون الصلاة فالأفضل في حقه ما كان
 اتق له **مسئلة** في تلقين الميت في قبره بعد الفراغ من دفنه هل صح
 فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم او عن صحابه وهل اذا لم يكن فيه شيء
 يجوز فعله ام لا **الجواب** هذا التلقين المذكور قد ثبت عنه طائفة
 من الصحابة انهم امروا به كابي ابي هريرة وغيره وروى فيه حديث عن النبي
 صلى الله عليه وسلم لكنه مما لا يحكم بصحته ولم يكن كثير من الصحابة يفعل ذلك
 فلهذا قال الامام احمد وغيره من العلماء ان هذا التلقين لا باس به فحفظوا
 فيه ولم يأمروا به واستحب طائفة من اصحاب السلف في واحد وكراهه طائفة
 من العلماء من اصحاب مالك وغيرهم والذي في السنن عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه كان يقوم على قبر الرجل من اصحابه اذا دفن ويقول اسالوا له
 الشئ فانما الان يسئل وقد ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لقنوا

قال لقنوا مواثكم لا اله الا الله فلقنوا المتخضر سنه فامور بها وقد ثبت
 ان المتخضر يسأل ويخبر وان يقرأ بالبرهان فلهذا قيل ان التلقين
 ينفعه فان الميت يسمع النذ كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال انه يسمع قرع نعالهم وان قال ما انتم باسمع لما اقول منهم وانما امرنا
 بالسلام على الموتى وقال ما من رجل يمر بقبر الرجل الذي كان يعرف في الدنيا فيسلم
 عليه الا رده الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام واسأل **مسئلة** في
 الختان متى يكون **الجواب** اما الختان فمتى سأأختن لك اذا رهن البلو
 غ فينبغي ان يختن كما كانت العرب تفعل للتأديب الا وهو مخنون واما
 الختان فهو في السابع فقيه قوله هار واثان عن احمد قيل لا يكره لان
 ابراهيم ختن اسحق في السابع وقيل يكره لانه عمل اليهود فيكره التشبه بهم
 وهذا ذهب مالك واسأل **مسئلة** في مسح العنق **الجواب** لم يسمع
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على عنقه في الوضوء بل ولا روى عنه في ذلك حديث
 صحيح بل الاحاديث الصحيحة التي فيها صفته وضوء النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن مسح
 على عنقه ولهذا لم يستحب ذلك جمهور العلماء كما في الشافعي واحمد في ظاهر
 مذهبهما ومنه استحباب عمدة على انه يروي عن ابي هريرة او حديث يصف
 بقله انه مسح راسه حتى بلغ القذال ومثل ذلك لا يصلح عمدة ولا يعارض ما
 دل عليه الاحاديث ومن ترك مسح العنق فوضوءه صحيح باتفاق العلماء والله اعلم
مسئلة في الذكر هل ينقض الوضوء ام لا **الجواب** مس فرج
 الحيوان غير الانسان لا ينقض الوضوء حيا ولا ميتا باتفاق الامة وذكر بعض
 المتأخرين من اصحاب الشافعي فيه وجهان وانما تارة عوافي مس فرج
 الانسان خاصة وبطن الكف يثنأول الباطن كله بطن الاصابع والراحة
 ومنهم من يقول لا ينقض بحال كابي حنيفة واحمد في رواية والحمد اعلم

بلغ فاق مقارعة
على شجرة كرم

مسألة في رجل عامي يُسئل عن عبود الحمام فاجاب عبودها
حرام ونقل حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واسند الحديث الى كتاب
مسلم فضل صح هذا ام لا **الجواب** ليس في كتاب مسلم ولا غيره
من كتب الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه حرم الحمام بل الذي في
السنن انه قال ستفحون ارض العجم وتجدون فيها بيوتا يقال لها الحماما
فمن كان يوم من باس واليوم الاخر من ذكرا مني فلا يدخل الحمام الا بميزر
ومن كانت تؤمن بالله واليوم الاخر من انثا مني فلا تدخل الحمام الا
مرضيا ونفسا وقد تكلم بعضهم في هذا الحديث والحمام من دخله مستور
العورة ولم ينظر الى عورة احد ولم يترك احد من عورتهم ولم يفعل فيها
محرمات وانصف في الحمام فلا اثم عليه واما المرأة فقد دخلها للضرورة مستورة
العورة وهل تدخلها اذا تعودت بها وسبق عليها ترك العادة فيه وجهان
في مذهب احمد وغيره احدهما ان تدخلها لقول ابي حنيفة واخاها
الجوزي والثاني لا تدخلها وهو قول كثير من اصحاب الشافعي واحمد وغيره
واسم اعلم **مسألة** في رجل نام وهو جنب فلم يستيقظ الى قريب طلوع
الشمس وخشي من الغسل بالماء البارد في وقت البرد وان سحنى الما خرج الو
قت فهل يجوز له ان يفوت الصلاة الى حيث يغسل او يتيمم ويصلي **الجواب**
هذه المسئلة فيها قولان للعلماء اكثرهم كابي حنيفة والشافعي واحمد يأمرونه
بطلب الماء وان صلى بعد طلوع الشمس وما لك يا مراه ان يصلي للوقت بالتيمم
لان الوقت مقدم على غيره من واجبات الصلاة بدليل انه استيقظ اول الوقت
وعلم انه لا يجد الماء الا بعد الوقت فانه يصلي بالتيمم في الوقت باجماع المسلمين
ولا يصلي بعد خروج الوقت بالغسل واما الاول فليس فيه قول بين هذه الصور
ونظائرها وبين صورة السؤال بانهم قالوا انما خطب بالصلاة عند استيقاظه
كما قال

كما قال النبي صلى الله عليه وسلم نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها
واذا كان انما امر بها بعد لا تنباه فعلية يفعلها بحيث ما يتمكن من الاغتسال
المعتاد فيكون فعلها بعد طلوع الشمس فعلا في الوقت الذي امره الله بالصلاة
فيه واسم اعلم **مسألة** في رجل سافر مع رفقة وهو امامهم ثم احل في يوم
شديد البرد وخاف على نفسه ان يثقله البرد فتميم وصلى بهم فهل يجب عليه
اعادة وعلى من صلى خلفه ام لا **الجواب** هذه المسئلة هي ثلاث
مسائل الاولى ان التيمم هو جاز ولا يغسل عليه والحال هذه وهذا متفق عليه
بين الامية وقد جاء في ذلك حديث في السنن عن عمرو ابن العاص انه فعل
ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصحابه بالتيمم في السفر وان
ذلك ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم وكذلك هذا معروف عند ابي عباس والشافعية
انه هل يؤم المتوضئين فالجمهور على انه يؤمهم كما امر عمرو ابن العاص وابن
عباس وهذا مذهب مالك والشافعي واحمد واصحاب القولين في مذهب ابي
حنيفة ومذهب محمد انه لا يؤمهم والثالثة في الاعادة فالما موم لا اعادة عليه
بالاتفاق مع صحة صلاته واما الامام او غيره اذا صلى بالتيمم خشيا البرد فثقل
بعيد مطلقا لقول الشافعي وقيل بعيد في الخضر دون السفر كقول الرواية
عن احمد وقيل لا بعيد مطلقا كقول مالك واحمد في الرواية الاخرى وهذا
هو الصحيح لانه فعل عاقد رعية فلا اعادة عليه وهذا لم يأم النبي صلى الله عليه وسلم
عمرو ابن العاص باعادة ولم يثبت فيه دليل شرعي يفرق بين الاعذار
المعتادة وغير المعتادة واسم اعلم **مسألة** في رجل ياتي زوجته في دبرها
احلال ام حرام **الجواب** وطى المرأة في دبرها حرام بالكتاب والسنة
وهو قول جماهير السلف والخلف بل هو اللوطية الصغرى وقد ثبت عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال ان امر حرام لا يستحي من الحق لانا ناول النساء اديبارهن

اي من احسن
صاحب الحنفية

وقد كان ثلثاؤكم حربكم فأتواكم ثم اني سئمت والحرب هو موضع الولد
 فان الحرب هو محل الغرض والزرع وكانت اليهود تقول اذا اتى الرجل امرأته
 في قبلها من دبرها جأ الولد احوال فانزل الله هذه الآية وابعاح للرجل ان
 يأتي امرأته من جميع جهاتها كذا في الفرج خاصة ومعنى وطأها في الدبر غير
 جميعا فان لم ينتهيا والافرق بينهما كما يفرض بين الفاجر ومن يفجر به واسم اعلم
مسئلة في امرأه شابة لم تبلغ سن الاياس وكانت عايتها ان تحيض فترث
 دواها فاقطع دمها واستمر نقطاعه نحو خمس سنين ثم طلقها زوجها وهي على
 هذه الحالة فهل يكون عدتها من حين الطلاق بالشهور او ترضى حتى تبلغ
 سن الايسات **الجواب** ان كانت تعلم ان الدم لا يأتي فيما بعد حال فعدتها
 ثلاثة اشهر وان كان يمكن ان يعود الدم ويمكن ان لا يعود فانها ترضى سنة
 ثم يتزوج كما قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في المرأة يرتفع حيضها لا يذكرا
 ما رفته ترضى سنة وهذا مذهب الجمهور كما لك واحد والشافعي في
 قول ومدة كان انها تنظر حتى تدخل في سن الايسات فعدتها اقل من ضعف
 جدامع مافية من الضرر الذي لا تأتي الشر بغيره بمثلها وتمنع من النكاح وثبت
 حاجتها اليه ويؤذيها حيث لا تحتاج اليه واسم اعلم **مسئلة** في قول
 صلى الله عليه وسلم افضل الاعمال عند الله الصلاة لوقتها فضل هو الاول والثاني
الجواب الوقت مع اول الوقت واخره واسم يقبلها في جميع الوقت لكن
 اوله افضل من اخره الا حيث استثناه الشرع كالظهور في شدة الحر وكما
 العشاء اذا لم يشق على المأمومين واسم اعلم **مسئلة** في قول ان النبي صلى
 عليه وسلم قال غربوا ولا تشرقوا ومنهم من قال شرعوا ولا تغربوا **الجواب**
 الحديثان كذب ولكن في الصحيح عنه انه قال لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول
 ولكن شرقوا وغربوا وفي السنن عنه انه قال ما بين المشرق والمغرب حبة

وهذا

وهذا خطاب من لا اهل المدينة وما جل مجازهم كاهل الشام والجزيرة والعراق
 وامام مصر فقبلتهم بين المشرق والمغرب مع مطلع الشمس في الشتاء واسم اعلم
مسئلة في قول صلى الله عليه وسلم اسفروا بالفجر فانه اعظم الاجر فانه
 حديث صحيح قد استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان يغلس بالفجر حتى كان
 ينصرف نساء المؤمنين مثل فعات بمر وطعن ما يعرفه احد من الغلس فلهذا
 فسر ذلك الحديث بوجهين ^{احدهما} ان اراد بالاسفار بالخروج منها اي اطلوا القراءة حتى
 تخرجوا منها مسفرة ^{اخرها} فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها بالسنة اية الى اية
 اية نحو نصف حزب والوجه الثاني ان اراد ان يشبه الفجر ويظهر فلا يصلي بقلبه
 المظلم فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد التبين الا يوم فرد لفته فانه
 قد مضى ذلك اليوم على عادته واسم اعلم **مسئلة** في رجل صلى فرضه ثم اتى جماعة
 في مسجدهم فوجدهم يصلون فهل لمان يصلي مع الجماعة من الفات **الجواب**
 اذا صلى الرجل الفرض ثم اتى مسجد اقام فيه تلك الصلاة فليصلها سواء كان
 عليه فائتة او لم يكن كما امر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك حين قال للرجلين لم يصليا
 مع الناس فقال ما لكما لم تصليا استما مسلمين فقالا يا رسول الله صلينا في ر
 حالنا فقال اذا صليتما في رحاكما ثم اتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما
 نافلة ومنه عليه فائتة فعليه ان يبادر الى قضائها على الفور سواء فائتة عمدا
 او سهوا عند جمهور العلماء كما لك واحد واي حنيفة وغيرهم وكذا ذكر الراجح
 في مذهب الشافعي انها ان فاتت عمدا كان قضاءها واجبا على الفور واذا
 صلى مع جماعة نوى بها الثانية معاداة وكانت الاولى فرضا والثانية نفلا على
 الصحيح كادل عليه هذا الحديث وغيره وقيل الفرض اكملها وقيل ذلك الى الله تعالى
 واسم اعلم **مسئلة** في رجل يعتدي في ترك صلاة الجماعة **الجواب**
 ان استقر ان الصلاة في البيت افضل من صلاة الجماعة في مساجد المسلمين

الجواب فانه صحيح

هكذا

هكذا

توقف

فروضه مبدع باتفاق المسلمين فان صلاة الجماعة اما فرض على الامام
واما فرض كفائي والالزم من الكتاب والسنة انها واجبة على الاعيان
ومع ذلك قال انها سنة مؤكدة ولم يوجبها فانه يذم مع دأوم على تركها حتى ان
مع دأوم على تركها السنة التي هي دون الجماعة سقطت عدالة عندهم
ولم تقبل شهادته فكيف بمن يدأوم على ترك الجماعة فانه يوجبها باتفاق
المسلمين ويلزم على تركها فلا يمكن معارضة ولا شهادته ولا قضا مع اصراره على
ترك السنة الواجبة التي هي دون الجماعة فكيف بالجماعة التي هي اعظم شعائر
الاسلام والله اعلم **مسئلة** في امام يصلي في المحراب هل يجوز الصلاة
خلفه ام لا **الجواب** الحمد لله ينبغي ان ينهى عن ذلك ففي سنن ابى
داود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه عزله اما لاجل بصاقه في القبلة
وكال لاهل المسجد لا يصلوا خلفه فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله انت خيرهم ان يصلوا خلفي قال نعم انك قد اذيت الله ورسوله
فان عزلي عن الامامة لاجل ذلك وانني الجماعة ان يصلوا خلفي لاجل ذلك
كان سائغا والله اعلم **مسئلة** في امام جنب امرأة على زوجها حتى فا
رقته او صار يخلو بها حتى فارقت فهل يصلي خلفه وما حكمه **الجواب**
في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس منا من جنب امرأة على زوجها وعبد
على ماله فسعي الرجل في التفريق بين المرأة وزوجها من الذنوب الشديدة
وهو من فعل السحر وهو من اعظم فعل الشياطين لا سيما اذا كان تحجبها على
زوجها ليتزوجها مع اصراره على الخلوة بها ولا سيما اذا لم تكن الفرائض على غير
ذلك ومثل هذا لا ينبغي ان يولي امامة المسلمين الا ان يتوب فان تاب تاب
الله عليه وان امكن الصلاة خلف عدل مستقيم السيرة فينبغي ان يصلي خلفه
فلا يصلي خلف من ظهر فجورة لغير حاجة والله اعلم **مسئلة** في رجل يركع

الكرهم

الكرهم له كارهون **الجواب** ان كانوا يكرهون هذا الامام لا امر في دينه
مثل كذب او ظلم او جهل او بدعة ونحو ذلك ويجوز الاخر لانه اصلح في دينه
منه مثل ان يكون اصدق واعلم وادب فانه يجب ان يولي عليهم هذا الامام الذي
يجوز وليس لذلك الامام الذي يكرهون ان يوليهم كما في الحديث عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال ثلثة لا تجاوز صلاتهم اذانهم رجل ام قوما وهم له كارهون وجل
لا ياتي الصلاة الا دبارا ورجل اعشى محررا والله اعلم **مسئلة** في المسجد اذا
كان فيه قبر هل يصح الصلاة فيه ام لا **الجواب** اتفق الاثمة على انه لا ينبغي
مسجد على قبر لان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور
مساجد الا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني انهم عن ذلك والله لا يجوز دفن
ميت في مسجد فان كان المسجد قبل الدفن غيرا ما يشوئ القبر واما ينشده
ان كان جديدا وان كان المسجد بني بعد القبر فاما ان يزال المسجد واما ان يزال
صورة القبر فالمسجد المبني على القبر لا يصلي فيه فرضا ولا نفلا فانه ينهى عنه والله
اعلم **مسئلة** هل القيام للمصنف وتقبيله وجعله عند القبر والبقاء قد يل
موضع يكون من غير ان يقرا فيه وهل تكره ايضا ان يقع فيه الفأل ام لا **الجواب**
الحمد لله ينبغي ان يرفع المصنف وتقبيله لانهم فيه شيئا ما ثورا عن
السلف وقد سئل الامام احمد عن تقبيل المصنف فقال ما سمعت فيه شيئا
لكن روي عن عكرمة بن ابى جهل انه كان يقع المصنف ويضع وجهه عليه ويقول
كلام ربى كلام ربى ولكن السلف لم يكن من عادتهم القيام له كما لم يكن من عادتهم
قيام بعضهم لبعض اللهم الا مثل القاد من مغيبه ونحو ذلك ولهذا قال انس لم
يكن شخص احب اليهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانوا اذا راوه لم يقولوا يا رسول الله
من كراهته لذلك والافضل للناس ان يتبعوا طريق السلف في كل شيئا فلا يقولون
ما حيف كانوا يقولون فاما اذا اعتاد الناس قيام بعضهم لبعض فقد يقال لو تركوا

موضوع

القيام للمصنف مع هذه العادة لم يكونوا محسنين في ذلك ولا محمودين بل هم الى
الذم اقرب حيث يقوم بعضهم لبعض ولا يقومون للمصنف الذي هو احق بالقيام حيث
يجب من احترامه وتعظيمه فالاجيب لغيره حتى ينهي عن مس القرآن الا طاهر
والناس ليس بعضهم بعضا مع الحديث لاسيما ما في ذلك من تعظيم حرمان الله
وسعائره فليس في غير ذلك وقد ذكر من ذكر من الفقهاء الكبار قيام الناس للمصنف
ذكره في غير منكرته واما جعل المصنف عند القبور والبقاء القناديل هناك
فقد امكنه ومنه ولو كان قد جعل فيه للقراءة هناك فكيف اذا لم يقرأ فيه قال
النبى صلى الله عليه وسلم قال لعن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد
السرج فانما السرج من قنديل وغيره منى عنه على القبور نهيا مطلقا لا في
احد الفعلين الذين لعن النبي صلى الله عليه وسلم من فعلهما كما قال لا يخرج الرجل
الى الغائط كاشفين عن عورتها يتحدثان فان الله عيبت على ذلك رواية ابوداود
وغیره ومعلوم ان منى عنه كشف العورة وحده وعد الحديث وحده وذلك
كقولهم تكلموا الذين لا يدعون مع الله لها اخر ولا يفتكرون بالنفس التي حرم الله الاباحي
ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلقى انا ما ايضا علف له العذاب يوم القيمة ويخلد
فيها مما نافقوا على مجموع افعال وكل فعل منها محرم وذلك لان ترتيب
الذم على المجموع يقتضي ان كل واحد له تأثير في الذم ولو كان بعضها مباحا لم
يكن له تأثير في الذم والحرام لا يترك بالانضمام المباح المحض لغيره الا انه قد ثبتنا
زعموا في القراءة عند القبور فكرها ابو حنيفة ومالك واحمد في اكثر الروايات عنه
ورخص فيها في الرواية الاخرى عنه وهو طائفة من اصحاب ابي حنيفة وغيرهم
واقا جعل المصاحف عند القبور لم يقصد قراءة القرآن هناك وتلاوته فيه
منكره لم يفعلها احد من السلف بل هي تدخل في معنى اتخاذ المساجد على القبور
وقد استفاضت السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهي عن ذلك حتى قال

اليهود

اليهود والنصارى اتخذوا قبورا بنبيهم مساجد يحذر ما صنعوا قالت عائ
شة ولولا ذلك لابرز قبره ولكن كره ان يتخذ مسجدا وقال صلى الله عليه وسلم
الا وان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد الا فلا تتخذوا القبور مساجد
فاني انما اكرم عن ذلك ولا نزاع بين السلف والائمة في النهي عن اتخاذ القبور
مساجد ومعلوم ان المساجد للصلاة والذكر وقراءة القرآن فاذا اتخذ القبر
لبعض ذلك كان داخل في النهي فاذا كان هذا مع كونهم يقرؤون فيها فكيف
اذا جعلت المصاحف بحيث لا يقرأ فيها ولا يستفح بها الا حى ولا يثقب فان هذا
لا نزاع في النهي عنه ولو كان الميت يتفح بمثل ذلك لفعله السلف فانهم كانوا اعلم
بالحجبة الله ورسوله واسرع الى فعل ذلك وتحريمه واقفا استفتاح الفال في
المصنف فلم يتقبل عن السلف فيه شيء ونزاع فيه المتأخرون وذكر القاضي
ابو يعلى في غير نزاعا ذكر عن ابن بطنة انه فعله وذكر عنه غيره انه كرهه فان هذا
ليس هو الفال الذي كان يحجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه كان يحجب الفال
ويكره الطيرة والقالة الذي يحجب هو ان يفعل امر او يعزم عليه متوكلا على الله
فيسمع الكلمة الحسنة التي تشره مثل ان يسمع يا نجح يا مفلح يا سعيد يا منصور
وغو ذلك كما لقي في سفر الهجرة رجلا فقال ما اسمك قال يزيد قال يا ابا بكر
يزيد امرنا وامنا الطيرة بان يكون قد فعل امر متوكلا على الله ويعزم عليه
فيسمع كلمة مكروهة مثل ما يتم او ما يفلح وغو ذلك في تطير ويترك الامر
فهذا منى عنه كما في صحيح عن معاوية ابن الحكم السلمي قال قلت يا رسول الله
مناقض تطيرون قال ذلك شيء يحجر احدكم في نفسه فلا يصيدكم فنهى النبي
صلى الله عليه وسلم ان تصد الطيرة العبد عما اراد فهو في حق كل احد من محبة
للفال وكراهية للطيرة انما يسلك مسلك الاستحارة لله والمؤكل عليه والفعل
بما شرع له من الاسباب ولا يجعل لقال امرا له وباعثا له على الفعل ولا الطيرة

ناهية له عن الفعل وانما ياتر وينتهي عن مثل ذلك اهل الجاهلية الذين
 يستقسمون بالازلام وقد حرم الله الاستقسام بالازلام في اثنين من كتابه
 وكانوا اذا ارادوا امر من الامور اجالوا به اقداحا مثل السهام او الحصى او غير
 ذلك وقد علوا على هذا علامة الخير وعلى هذا علامة الشر واخرج عقل فاذا خرج
 هذا فاعلوا واذا خرج هذا تركوا واذا خرج الغفل اعادوا الاستقسام بهذه
 الانواع التي تدخل في ذلك مثل الضرب بالحصى والشعير والنجع والخشب
 والورق المكتوب عليه من حروف ابجد او ابيات من الشعر او نحو ذلك مما يطيل
 به الخيرة فيما يفعل الرجل ويتركه ينهى عنها لانها من باب الاستقسام
 بالازلام وانما ليس له استخارة الخالق واستشارة المخلوق والاستدلال بها
 لادلة الشرعية التي تبين ما يجب الله ويرضاه وما يكرهه وينهى عنه وهذه
 الامور تارة يقصد بها الاستدلال على ما يفعل العبد هل هو خير ام شر
 وتارة الاستدلال بما يكون فيه نفع في الماضي والمستقبل وكل ذلك
 غير مشروع والله سبحانه اعلم **مسئلة** فيمن قال لا يجوز الدعاء بالتسعة و
 التسعين اسما ولا يقول يا خنان يا عنان ولا يقول يا دليل الحائرين
 فضل له ان يقول ذلك ام لا **الجواب** هذا القول وان كان قد قاله
 طائفة من المتأخرين كابن محمد بن حزم وغيره فان جمهور العلماء على خلافه
 وعلى ذلك مضي سلف الاقران يمتها وهو الصواب لوجه احدها ان الشقة
 وتسعين اسما لم يرد في تعيينها حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم واشهر
 ما عند الناس فيها حديث الترمذي الذي رواه الوليد بن مسلم عن شعيب بن ابي
 حمزة وحفاظ الحديث يقولون هذه الزيادة ما جعلها الوليد بن مسلم عن
 شيوخه من اهل الحديث وفي الحديث ثان اضعف من هذا رواه ابن ماجه
 وقد روي في غيرها غير هذين النوعين من جمع بعض السلف وهذا القائل

والورد

بلغ قاتل

حصي

حصل سما الله في تسعة وتسعين لم يمكن استخراجها من القرآن واذا لم يقم على تعيينها
 دليل يجب القول به لم يمكن ان يقال هي التي يجوز الدعاء بها دون غيرها
 لانه لا سبيل الى تعيينها من امور من المحذور فكل اسم مجهول حاله يمكن ان يكون
 من الامور ويمكن ان يكون من المحذور وان قيل لا ندعو الا باسم له ذكر
 في الكتاب والسنة قيل هذا اكثر من تسعة وتسعين الوجه الثاني
 ان اذا قال بتعيينها على ما في حديث الترمذي مثله في الكتاب والسنة
 اسما ليست في ذلك الحديث مثل اسم الرب فانه ليس في حديث الترمذي
 واكثر الدعاء المشروع انما هو بهذا الاسم كقول آدم ربنا ظلمنا انفسنا وقول
 نوح رب اني اعوذ بك ان اسئلك ما ليس لي به علم وقول ابراهيم رب اغفر
 لي ولوالدي وقول موسى رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي وقول المسيح اللهم احمل
 ربنا انزل علينا مائدة من السماء واحمل ذلك حثي انه يذكر عن مالك
 وغيره انهم كرهوا ان يقال يا سيدي بل يقال يا رب لانه دعاء النبيين وغيرهم
 مما ذكره الله في القرآن وكذلك اسم المنان ففي الحديث الذي رواه اهل السنة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع داعيا يدعوا اللهم اني اسئلك باقائك الملك
 انت اسم المنان تدفع السموات والارض يا ذا الجلال والاكرام يا حي يا
 قيوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد دعا الله باسمه الاعظم الذي اذا دعي
 به اجاب واذا سئل به اعطا وهذا رد لقول من زعم انه لا يكون في اسمائه
 المنان وقد قال الامام احمد رضي الله عنه لم جل ولا عر قل يا دليل الحائرين
 يرب واني على طريق الصادقين واجعلني من عبادك الصالحين وقد انكر
 طائفة من اهل الكلام كابي الوفاء عقييل وابي بكر القاضى ان يكون من
 اسمائه الدليل لانهم ظنوا ان الدليل هو الدلالة التي يستدل بها والصواب
 ما عليه الجمهور لان الدليل في الاصل هو المعروف المدلول ولو كان الدليل

ما يستدل بالعبد يستدل به ايضا فهو دليل على الوجهين جميعا وانما
 فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله عز وجل يحب
 الوتر وليس هذا الاسم في التسعة وتسعين وثبت في الصحيح انه قال
 ان الله جميل يحب الجمال وليس هو فيها وفي الترمذي وغيره ان الله نضيف
 يحب النضافة وليس هذا فيها وفي الصحيح عنده انه قال ان الله طيب لا يقبل
 الاطيابا وليس هذا فيها وثبت هذا بطول ولقط التسعة وتسعين المشهور
 عند الناس في الترمذي • الله • الرحمن • الرحيم • الملك • القدوس •
 السلام • المؤمن • المهيمن • العزيز • الجبار • المتكبر • الخالق •
 الباري • المصور • الغفار • القهار • الوهاب • الرزاق • الفتاح •
 العليم • القابض • الباسط • الخافض • الرافع • المعز • المذل •
 السميع • البصير • الحكيم • العدل • اللطيف • الخبير • المحكم •
 العظيم • الغفور • الشكور • العلي • الكبير • الحفيظ • المقيت •
 الحسيب • الجليل • الكريم • الرقيب • المجيب • الواسع • الحكيم •
 الودود • المجيد • الباعث • الشهيد • الحق • الوكيل • القوي •
 المتين • الولي • الحميد • المحصي • المبدي • المعيد • المحيي •
 المميت • الحي • القيوم • الواحد • الماجد • الواحد • الاحد •
 الفرد • الصمد • القادر • المقدر • المقدم • المؤخر • الاول •
 الآخر • الظاهر • الباطن • الوالي • المتعال • الكتاب • المنفهم •
 الغفور • الرؤوف • مالك الملك • ذو الجلال والإكرام • المقسط • الجامع • الغني •
 المعطي • المانع • الضار • النافع • النور • الهادي •
 البديع • الباقي • الوارث • الرشيد • الصبور • الذي ليس كمثل شيء
 وهو السميع البصير ومما سماه النبي في هذه التسعة وتسعين اسمه السميع

وفي الحديث

وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول سبح قدوس و
 اسمه الشافي كما ثبت في الصحيح انه كان يقول اذهب الباس رب الناس و
 اشف انت الشافي لا شافي الا انت شفاء لا يغادره شفاء وكذا اسماء
 المضافة مثل ارحم الراحمين وخير العافرين ورب العالمين وما لك يوم الد
 بع واحسن الخالقين واحكم الحاكمين وجامع الناس ليوم لا ريب فيه ومقلب
 القلوب وغير ذلك مما ثبت في الكتاب والسنة وثبت الدعاء بها باجماع
 المسلمين وليس من هذه التسعة وتسعين الوجيه الثالث ما احتج به
 الخطابي وغيره وهو حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما
 اصاب عبد قطاهم ولا حزن فقال اللهم اني عبدك ابن عبدك ابن امك ناصيتي
 بيدك ماض في حكمك عدل في قضاؤك اسئلك بكل اسم هو لك سميت
 به نفسك او انزلته في كتابك او علمته احدا من خلقك او استاثرت به في علم
 الغيب عندك ان تجعل القرآن قرآنا عظيما ربيع قلبي وشفاء صدري وجلاء حزني
 وذهاب همي ونفسي الا اذهب الله همي ونفسي وابدله مكانه فرحا قالوا يا رسول الله
 افلا نقول ان الله يسمع من عباده ان يقولوا يا رسول الله
 واجب ابي حاتم وابن حبان في صحيحهما قال الخطابي وغيره فهذا يدل على انه لم يسم
 استاثرت بها وذلك يدل على ان قوله ان الله تسعة وتسعين اسما من احصاها
 دخل الجنة وان في اسمائه تسعة وتسعين من احصاها دخل الجنة كما يقول القائل
 ان لي الف درهم اعدتها للصدقة وان كان ماله الكرم من ذلك والله في القرآن
 قال وسما الاسماء الحسنى فادعوه بها فامره يدعى باسمائه الحسنى مطلقا ولم
 يقل ليس اسماء الحسنى الا التسعة وتسعين اسما والحديث قد سلم معناه هـ
 مسئلة في قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل يوم قوما فيخص نفسه
 بالدعاء ونم فافعل فقد خانهم فخل يستحب للامام ان يمدح الله عز وجل

ان يشرك المأمومين واهل بيته صلى الله عليه وسلم ان كان يخص نفسه
 بدعائه في صلواته ونعم فكيف اتجمع بين هذين **الجواب** الحمد لله قد
 ثبت في الصحيحين عن ابي هريرة انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم ان اريدت
 تلك بين التكبير والقراءة ما تقول قال اقول اللهم يا عبد بني وبي خطا
 يا اي كما بعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطاياي كما ينقى الثوب
 الابيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد فهذا
 حديث صحيح صحيح في ان دعاء نفسه خاصة وكان اماما وكذلك حديث
 في الاستفتاح الذي اوله وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض واغفر
 لي انه لا يغفر الذنوب الا انت واهدني لافضل الاخلاق لا تهدي لاجنبها الا
 انت واصرف عني سيئها فان لا يصرف عني سيئها الا انت وكذلك ثبت في
 الصحيح انه كان يقول بعد رفع راسه عن الركوع اللهم لا مانع لما اعطيت ولا
 ما منعك اللهم صلوني من خطاياي بالماء والثلج والبرد اللهم تقني من الخطا
 يا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس وجميع الاحاديث الماثورة في دعائه
 بعد التشهد من فعله ومن لم ينقل فيها اللفظ الا افراد كقولهم اللهم
 اني اعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات
 ومن فتنة المسيح الدجال وكذلك دعاؤه بين السجدة الثانية وهو في السنة
 من حديث حذيفة ومن حديث ابي عباس وكلاهما كان النبي صلى الله عليه
 وسلم فيه اماما احدهما بحذيفة والاخر بابن عباس وحديث حذيفة راب
 اغفر لي رب اغفر لي وحديث ابي عباس فيه اغفر لي وارحمي واهدني
 وعافني وارزقني ونحو هذا فهذه الاحاديث التي في الصحاح والسنن
 تدل على ان الامام يدعو لنفسه في هذه الامكنة بصيغة الافراد وكذلك
 اتفق العلماء على مثل ذلك حيث يرون ان تشريع مثل هذه الادعية واذا

ذكر

ذلك تبين ان الحديث المذكور ان صح فالمراد به الدعاء الذي يؤمن عليه
 المأموم كدعاء القنوت فانه المأموم اذا امنه كان داعيا قال الله تعالى لم يرد
 وهارولا قد اجيب دعوتكما وكان احدهما يدعو والاخر يؤمن واذا كان
 المأموم مؤمنا على دعاء الامام فيدعو بصيغة الجمع كما في دعاء القنوت في
 قوله هدا الصراط المستقيم فانه المأموم انما آمن لا اعتقادا ان الامام يدعو
 لها جميعا فانه لم يفعل فقد خالف الامام المأموم فاما المواضع التي يدعو
 فيها كل انسان لنفسه كالاستفتاح وما بعد التشهد ونحو ذلك فكما ان
 المأموم يدعو لنفسه فالامام يدعو لنفسه كما يسبح المأموم في الركوع و
 السجود اذا سبح الامام في الركوع والسجود او كما يشهد اذا تشهد و
 يكبر اذا كبر فانه لم يفعل المأموم ذلك فهو المفرد وهذا الحديث لو كان صحيحا
 من جملة ما رواه الاحاديث المستفيضة المتواترة ولعل الامر والامة لم يلتفت
 اليه فكيف وليس من الصحيح ولكن قد قيل انه حسن ولو كان فيه دلالة
 لكان عاما وتلك خاصته والخاص يقضي على العام ثم لفظه فيخص نفسه
 بدعائه ونعم يراد بمثل هذا اللفظ اذا لم يحصل لهم دعا وهذا لا يكون مع تا
 ميمهم واما مع كونهم مؤمنين على الدعاء كما دعا فيحصل لهم كما حصل له بفعله
 هذا جاء دعا القنوت بصيغة الجمع اللهم اننا نستعينك ونستهديك والآخر
 ففي مثل هذا ياتي بصيغة الجمع اللهم اننا نستعينك ونستهديك ففي هذا
 مثل ياتي بصيغة الجمع ويثب السنة على وجهها واسد علم **مسئلة** في
 رجل ينكر على اهل الذكر يقول لهم هذا الذكر بدعة وجهركم في الذكر بدعة
 وهم يشكون بالقرآن ويحتملون ثم يدعون المسلمين الاحياء والاموات ويجمعون
 الشيع والحمد والتمليل والتكبير والحوالة ويصلون على النبي صلى الله عليه
 وسلم والمنكر يعمل السماع مرات بالتصفيق ويبطل الذكر في محل وقت عمل

السمع الجواب الاجتماع لذكر الله واستماع كتابه والدعاء على ما
 له وهو من افضل القربات والعبادات في جميع الاوقات ففي الصحيح
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله ملائكة سياحين في الارض فاذا
 مروا بقوم يذكرون الله ينادونهم هل الى حاجتكم وذكر الحديث وغيره وجداهم
 يسبحونك ويحمدونك لكن ينبغي ان يكون هذا حياثا في بعض الاوقات و
 الامكنه ولا يجعل سنة ثابتة يحفظ عليها الا عاصم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم المداوم عليه في الجماعات كالصلوات الخمس في الجماعات ومن الجماعات
 والاعباد ونحو ذلك وما يحافظه الانسان على ايراد له من الصلاة والقراءة
 والذكر والدعاء في النهار والليل وغير ذلك فهذا سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والصالحين من عباده قديما وحديثا فما سئل عليه على وجه
 الاجتماع كالمكتوبات فعل ذلك وما سئل المداومة عليه على وجه الاجتماع من
 الايراد فعل ذلك كما كان الصحابة رضي الله عنهم يجمعون احيانا يامرون
 احدهم بقراءة الباقي يستمعون وكان عمر بن الخطاب يقول يا ابا موسى ذكرنا
 ربنا فيقول وهم يستمعون وكان من الصحابة من يقول اجلسوا بنا نؤمن سا
 عنه صلى النبي صلى الله عليه وسلم ابا صاحبنا لتطوع في جماعة مرات وخرج على
 الصحابة من اهل الصفة وفهم قاري يقول فجلس معهم يسمع وما يحصل عنه
 السماع والذكر المستروع من وجل القلب ودمع العين واقتضار الجسد
 فهذا افضل من الاحوال التي نطق بها الكتاب والسنة واما الاضطراب
 الشديد والغشي والموت والحيوان فهذا ان كان هو صاحب ففوقه
 منكرة وان كان صاحب مغلوبا عليه لم يلزم عليه كما قد كان يكون في التابعين
 وما بعدهم فان سببه قوة الوارد على القلب مع ضعف القلب والقوة والتمكن
 افضل كما هو حال النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة واما السكون فسوء وجنا

ويجوز ذلك

مطل

بانع

فهذا

فهذا مذموم لا خير فيه واما ما ذكر من السماع فالمشروع الذي تصلح به القلوب
 ويكون وسيلة الى ربها بصلته ما بينه وبينها هو سماع كتاب الله الذي هو سما
 ع خيار هذه الامة لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم ليس منا من لم يتغن بالقرآن
 وقال زين العابدين باصواتكم وهو السماع الممدوح في الكتاب والسنة فكلما
 تشاغل بعض الامة بغير هذا السماع الذي ذكرناه القى بينهم العداوة و
 البغضا فاحث قوم سماع القصائد والتصفيق والغناء مضاهات لما ذكره
 من المكافاة والتشبه لما ابتدعه النصارى وقابلهم قوم قست قلوبهم
 عنه ذكر الله وما نزل من الحق وقست قلوبهم في كالحجارة او اسد قسوة ومضاهات
 لما عاب الله على اليهود ودينه الى سبطه هو ما عليه خيار هذه الامة قديما
 وحديثا واعلم **مسئلة** فيمن يحفظ القرآن ايا افضل له تلاوة القرآن
 مع امه النسيان او التيسير وما عداه من الاستغفار والاذكار في سائر الاوقات
 مع علمه بآورد في الباقيات الصالحات والتهليل والتسبيح والاحوال ولا قوة
 الا بالله وسيد الاستغفار وسبحان الله وسبحان الله العظيم **الجواب**
 الحمد جواب هذه المسئلة ونحوها مبني على صلين فالاصح الاول ان
 جنس تلاوة القرآن افضل من جنس الاذكار كما ان جنس الذكر افضل من
 جنس الدعاء كما في الحديث الذي في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 افضل الكلام بعد القرآن اربع وهن من القرآن سبحان الله والحمد لله ولا اله الا
 الله والله اكبر وفي الترمذي عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من شغل
 القرآن عن ذكره ومستلني اعطيت افضل ما اعطيت لسائرين وكما في الحديث
 الذي في السنن في الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال اني لا استطيع ان
 اخذ شيئا من القرآن فعلمني ما يحزنني في صلاتي قال قل سبحان الله والحمد
 لله ولا اله الا الله والله اكبر ولهذا كانت القراءة في الصلاة واجبة على الامة

مطل

فلا تعدل عنها الى الذكر الا عند العجز والبدل دون المبدل منه وايضا فالقراءة
 بشرط لها الطهارة الكبرى ودون الذكر والدعاء وما لم يشع الا على الحال الاكل
 فهو افضل كما ان الصلاة لما اشترط لها الطهارة فان كانت افضل من مجرد القراءة
 كما قال النبي صلى الله عليه وسلم استقيموا ولن تحصوا واعلموا ان خير اعمالكم الصلاة
 وهذه ايضا العلماء على ان افضل تطوع البدن الصلاة وايضا فما يكتب فيه القرآن
 لا يسه الا طاهر وقد حكى جامع العلماء على ان القراءة افضل لكن طائفة من الشيعة
 خرجوا بالذكر ومنهم من رجع في حق المنتهي للشيء كما ذكر ذلك ابو
 حاتم في كثير ومنهم من قال هو ارجح في حق المبدل في السالك وهذا اقرب الى
 الصواب وتحقيق ذلك في الاصل الثاني وهو ان العمل المفضول قد يفتقر
 الى ما يصير افضل منه وذلك في حال احدهما ما هو مشروع لجميع الناس والثاني
 ما يختلف باختلاف احوال الناس اما الاول فيلزم ان يفتقر الى ما يزمانه ومكانه
 او عمل يكون افضل مثل ما بعد الفجر والعصر ونحوهما من اوقات النهي عن
 الصلاة فان القرآن والذكر والدعاء افضل في هذا الزمان وكذلك الامكنة
 التي ينهي عن الصلاة فيها كالحمام واعطان الابل والمقبرة فالقراءة والذكر
 والدعاء افضل وكذلك الجنب الذكر في حقه افضل والمحدث القراءة والذكر
 كونه حقه افضل فاذا ذكره الا فضل في حال حصول مفسدة كان المفضول
 هناك افضل بل هو المشروع وكذلك حال الركوع والسجود فانه قد
 صح عنه النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نصبت ان افرا القرآن راكعا وساجدا
 اما الركوع فغظوا فيه الرب واما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن ان
 يستجاب لكم وقد اتفقت العلماء على كراهة القراءة في الركوع والسجود
 وقد تنازعوا في بطلان الصلاة بذلك على قولين هما وجهان في مذهب
 الامام احمد وذلك لشرف القرآن وتعظيم له وان يقل في حال الخضوع والذل

لعله
المشعر

كالا

كالا فمع الجنبية وكما ذكره اكثر العلماء قرأته في الحمام واما بعد التشهد هو
 حال الدعاء المشروع بفعله منه صلى الله عليه وسلم وامره والدعاء فيه هو افضل
 بل هو المشروع فيه دون القراءة والذكر وكذلك الطواف والوقوف بعمر
 فة ومرد لفته عند رمي الجمار هناك هو الذكر والدعاء وقد تنازع العلماء في
 القراءة في الطواف هل تتركه ام لا تتركه على قولين مشهورين والنوع الثاني
 ان يكون العبد عاجزا عن العمل لا افضل اما عاجزا عن اصله كما لا يحفظ القرآن
 او لا يستطيع حفظه كالا عرابي الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم او عاجزا
 عن فعله على وجه الكمال مع قدرته على فعل المفضول على وجه الكمال ومن
 هنا قال من قال ان الذكر افضل من القرآن فان الواحد من هؤلاء قد يجبر
 عنه حاله واكثر السالكين بل العارفين منهم انما يجبر احدهم عما ذكره و
 جبه الا يذكر امرعا للخلق اذا لم يعرفه تقتضي امورا معينة جزئية والعلم
 يتناول امرعا كلياً فالواحد من هؤلاء يجده في الذكر من اجتماع قلبه
 وقوة ايمانه واندفاع الوسواس عنه ومن يلهي السكينة والنور والهدى
 ما لا يجده في قراءة القرآن بل اذا قرأ القرآن لا يفهمه ولا يحضر قلبه وفهمه
 ويغلب عليه الوسواس والفكر كما ان من الناس من يجتمع قلبه بقراءة القرآن
 وفهمه لنوع وثلاثة ما لا يجتمع في الصلاة بل يكون في الصلاة بخلاف
 ذلك وليس كلما كان افضل في حق انسان يشع لكل واحد بل كل واحد
 يشع له ان يفعل ما هو افضل له فمن الناس من يكون الصدقة افضل
 له من الصيام وبالعكس وان كان جنس الصدقة افضل ومن الناس من
 يكون الحج افضل له من الجهاد كالتساو ومن يعجز عن الجهاد وان كان جنس الجهاد
 افضل قال النبي صلى الله عليه وسلم الحج جهاد كل ضعيف ونظاره هذا متقدمة
 اذا عرف هذا الاصلان عرف بهما جواب هذه المسئلة اذا عرف هذا

فيقال الاذكار المشروعة في اوقات معينة مثل ما يقال عند جواب المؤذن هل هو افضل من القراءة في تلك الحال وكذلك ما سنده النبي صلى الله عليه وسلم فيما قال عند الصباح والمساء وتيان المضجع هو مقدم على غيره واما اذا قام من الليل فاقرا له افضل ان اطافها ولا فيعمل ما يطيق والاصل افضل منها ولهذا نقلهم عند نسخ وجوب قيام الليل الى القراءة فقال ان ربك يعلم انك تقوم ادى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه من الذين معك والله يقدر الليل والنهار علم ان له تحبوه فتأب عليكم فاقروا ما تيسر من القراءة والله اعلم **مسئلة** في قراءة آية الكرسي دبر كل صلاة في جماعة هل هي مستحبة ام لا وما كان فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة وقوله دبر كل صلاة **الجواب** الحمد لله قد روي في آية الكرسي عقب الصلاة حديث لكنه ضعيف وهذا لم يروه احد من اهل الكتب المعتمدة عليها فلا يمكن ان يثبت به حكم شرعي ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وخلفاؤه يجهرون بعد الصلاة بقراءة الكرسي ولا غيرهما القرآن فجهر امام والمأموم بذلك والمدامه عليها بدعة مكر وهمة بلاربي فان ذلك احداث شعاع من لثان يحدث اخر جهر الامام والمأموم بقراءة الفاتحة دائما او خواتيم البقرة او اوابل الحديد او اخر الحشر ويمتثل لاجتماع الامام والمأموم دائما على صلاة ركعتين عقب الفريضة ونحو ذلك مما لا ريب انه من البدع واما اذا قرأ الامام آية الكرسي في نفسه او قرأها احد المأمومين فهذا لا بأس به اذ قرأها على صالح وليس في ذلك تغيير لشعائر الاسلام كما لو كان له ورد من القرآن والدعاء والذكر عقب الصلاة واما الذي ثبت في فضائل الاعمال في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من الذكر عقب الصلاة ففي الصحيح عن المغيرة ابن شعبه انه كان يقول دبر كل صلاة مكتوبة لا الا

وحده لا شريك له لا الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند وفي الصحيح ايضا عن ابي الزبير انه كان يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له لا الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه له النعمة وله الفضل وله الشان الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون وثبت في الصحيح عنه انه قال من سبح دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد ثلاثا وثلاثين وكبر ثلاثا وثلاثين وذلك تسعة وتسعون وقال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له لا الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفر ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر وقد روي في الصحيحين انه كان يقول كل واحدة غشة وعشيرة ويريد فيها التمهيل وروي انه كان يقول كل واحدة عشر مرات وروي انه كان يكبر اربعا وثلاثين عجا عباس ان رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عباس كنت اعلم اذا ابصر قوا بذلك اذا سمعته وفي لفظها كنت اعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم الابا بالتكبير فلهذا الاذكار التي جاءت بها السنة في ادبار الصلوات والله اعلم **مسئلة** هل للعصر سنة راتية ام لا **الجواب** الحمد لله الذي في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي مع المكتوبات عشر ركعات واثنى عشر ركعة ركعتين قبل الظهر واربعاً وبعد ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين وكذلك ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى يوم الجمعة اثني عشر ركعة تطوعا غير فريضة نبي الله صلى الله عليه وسلم في الجنة ورويت في السنن اربعا قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر وليس في الصحيح سوا هذه الاحاديث الثلاثة حديث ابن عمر

مكره تقدمت

وعائشة وام حبيبة واما قبل العصر فلم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها الا وفيه ضعف بل خطأ كحديث يروي عن علي انه كان يصلي نحو ستة ركعات منها اربع قبل العصر وهو مطعون فيه فان الدنيا اعتنوا بنقل تطوعاته كعائشة وابي عمر بينوا ما كان يصلي به وكذلك الصلاة قبل المغرب وقبل العشاء لم يكن يصليها لكن كان اصحابه يصلون قبل المغرب بين الاذان والاقامة وهو يراهم فلا يتكرد لك عليهم وثبت عنه في الصحيح انه قال بين كل اذانين صلاتين بين كل اذانين صلاة بين كل اذانين صلاة ثم قال في الثالثة من شاء كراهية ان يتخذها الناس سنة فهذا بين ان الصلاة قبل العصر والمغرب والعشاء حسنة وليست بسنة فمما احب ان يصلي قبل العصر كما يصلي قبل المغرب والعشاء على هذا الوجه فحسن واما ان يعتقد ذلك سنة رابته كان يصليها النبي صلى الله عليه وسلم كما يصلي قبل الظهر وبعدها وبعد المغرب فمما احب ان يصليها والصلاة غير المكتوبة ثلاث درجات احدها سنة الفجر والوتر فصارت امرهما النبي صلى الله عليه وسلم ولم يامر بغيرها وهما سنتان اتفاق الامية وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصليهما في السفر والحضر وهو عشرة ركعات واثنى عشر ركعة وقد ثبت ابو حنيفة والشافعي واحمد مع المكتوبات سنة مقدرة بخلاف مالك والثالث التطوع المجاز في غير هذا الوقت مما غير ان يجعل سنة لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يدوم عليه ولا قدر فيه عددا والصلاة قبل العصر والمغرب والعشاء من هذا الباب وقريب مما ذكره صلاة البصري والامام

مسئلة اذا نوى صاوما يصلي احس بالنقطة في صلاته فهل تبطل صلاته تام لا وهل اذا اصاب النقطة ثوبه بفصل الثوب ام لا **الجواب** مجرد الاحساس لا ينقض الوضوء ولا يجوز له الخروج من الصلاة الواجبة بمجرد الشك فانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن رجل خرج من المسجد في الصلاة

ولم يعمل كما سنة رابعة غيرهما والثانية مكان يصلي مع المكتوبة في الحضر

في الصلاة فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجد رجلا ما اذا اثبتت خروج البول الى ظاهره المذكور فقد انقضت وضوءه وعليه الاستنجاء الا ان يكون به سلس فلا تبطل الصلاة بمجرد ذلك اذا فعل ما امر به والله اعلم

مسئلة اذا لمس يد الصبي الامر فهل هو من جنس النساء في نقض الوضوء وما جاز في تحريم النظر الى وجه الامر الحسن وهذا الذي يقول بعض المخالفين للشيعة ان النظر الى وجه الامر الحسن عبادة ولذا قال له احد هذا النظر حرام يقول انا اذا نظرت الى هذا اقول سبحان الذي خلقه لا ازيد على ذلك **الجواب** الحمد لله اذا لمس الامر لشهوة ففقيه قولان في مذهب اهل البيت وغيره وهما احدهما ان لمس النساء الشهوة ينقض الوضوء وهو المشهور من مذهب مالك ذكره القاضى ابو يعلى في شرح المذهب والثاني انه لا ينقض الوضوء وهو المشهور من مذهب الشافعي والقول الاول اظهر فان الوطئ في الدبر يفسد العبادات التي تقصد بالوطئ في القبل كالصيام والاحكام والاعتكاف ويوجب الفصل كما يوجب هذا فتكون مقدمات هذا في باب العبادات كمقدمات هذا فلو لمس الامر لشهوة وهو محرم فعليه دم كالومس اجنبية لشهوة وكذلك اذا مسه لشهوة وجب ان يكون كالومس المرأة لشهوة في نقض الوضوء والذي لم ينقض الوضوء بمسه يقول لان لم يخلق محلا لذلك فيقال له لا ريب انه لم يخلق لذلك وان القاحشة للوطئ من اعظم المحرمات لكن هذا المقدر لم يعتبر في باب الوطئ فان وطئ الدبر تعلق به ما ذكره من الاحكام وان كان الدبر لم يخلق محلا مع انه نفى الطباع عما الوطئ في الدبر اعظم من نفى الطباع عن الملامسة ونقض الوضوء باللمس براعى فيه حقيقة الحكمة وهو ان يكون لمس لشهوة عند الاكثر كما ذكر واحد وغيرهما كما براعى مثل ذلك في الامام والاعتكاف وغير ذلك وعلى هذا القول فحسب وحسب

لشهوة تعلق به الحكم حتى لو من امة او ختة او بنت لشهوة انتقض وضوءه
فكذلك الامر واما الشافعي واخرون في رواية فيعتبر المنظمة وهو ان المنظمة
الشهوة فينقض الوضوء سواء كان بشهوة او بغیر شهوة ولهذا لا ينقض لمس
المحارم لكنه لو من ذوات محارمه لشهوة فقد وجدت حقيقة الحكم وكذلك
اذا من الامر لشهوة والتلذذ بمس الامر كمصافحة ونحو ذلك حرام باجماع
المسلمين كما يحرم التلذذ بمس ذوات محارمه والمرأة الاجنبية طلبة لذية عليه اثر
العلماء ان ذلك اعظم ثمانية التلذذ بالمرأة الاجنبية كما ان الجمهر على ان عقوبة
الوطي اعظم من عقوبة الزنا بالاجنبية فيجب فكل الفاعل والمفعول به سواء كان
احدهما محصنا او لم يكن وسواء كان احدهما مملوكا للآخر او لم يكن كما جاز ذلك
في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمل به اصحابه من غير نزاع يعرف بينهم وقوله
بالرجم كما قتل السارق لوط بالرجم وبذلك جاءت الشريعة في فكل الزاني ان يرم
فرجم النبي صلى الله عليه وسلم ما عزا به مالك والعامرية واليهودية والمرأة التي
ارسل اليها نيسا وقال اذهب الى امرؤ هذا فانه اعترف فارجها فاعترفت فر
جها والنظر الى وجه الامر لشهوة كالنظر الى وجه ذوات المحارم والمرأة الاجنبية
بالشهوة سواء كانت الشهوة شهوة الوطى او شهوة التلذذ بالنظر فلو نظر
الى امرؤ او ختة او بنت يتلذذ بالنظر اليها كما يتلذذ بالنظر الى وجه المرأة الا
جنبية كان معلوما لكل حدان هذا حرام فكذلك النظر الى وجه الامر بافتاق
الامة وقول القائل النظر الى وجه الامر عبادة كقول من النظر الى وجه
النساء والنظر الى وجه محارم الرجل كبنيت الرجل وامرؤ ختة عبادة معلوم
ان من جعل هذا النظر المحرم عبادة كان بمنزلة من جعل الفواحش عبادة قال الله
تعالى واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها ابائنا وامرنا بها قل ان الله لا يامر بالفا
تقوا لعل الله يعلون ومعلوم انه قد يكون في صور النساء الاجنبيات وذوات

الحكم

المحارم من الاعتبار والدلالة على انما لوق من جنس ما في صور المرء ان فعل
يقول مسلم ان الانسان ان ينظر على هذا الوجه الى صور نساء العالم وموسى
محارمه ويقول ان ذلك عبادة بل هو من جعل هذا النظر عبادة فانه كافر مرتد
يجب ان يستأب فان تاب والا قتل وهو بمنزلة من جعل اعانة طالب الفواحش
عبادة او جعل تناول سيرة الخمر عبادة او جعل لسكر بالحشيشة عبادة فمن
جعل المعافاة على الفاحشة بعبادة او غيرها عبادة او جعل سبيات المحرمات التي
يعلم تحريمها مع ذمة الاسلام عبادة فانه يستأب فان تاب والا قتل وهذا مضافا
هات للمس كمن الذبح اذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها ابائنا وامرنا بها
بما قل ان الله لا يامر بالفا تقوا لعل الله يعلون ومعلوم انه لا يامر بالفا تقوا
كان طوافهم بالبيت عرفة وكانوا يقولون لا نطوف في الشياطين عصيانا
فيها فهو لا انما كانوا يطوفون عرفة على وجه جناب ثياب المعصية وقد
ذكر عنهم ما ذكر فكيف بمن جعل جنس الفاحشة المتعلقة بالشهوة عبادة
واسه سبحانه قد امر في كتابه بغض البصر وهو نوعان غرض البصر عن العورة
وغرضها عن محل الشهوة فالاول لغرض الرجل بصره عن عورة غيره كما قال النبي
صلى الله عليه وسلم لمعاوية ابن جندب احفظ عورتك الا من زوجتك وما ملكت
يمينك قلت فاذا كان احدا مع فؤ صرقي ان استطعت ان لا يراى احد فلا
يرينها قلت فاذا كان احدا خاليا قال فاصاحق ان يستحي منه من الناس
ويحذر كشفها بقدر الحاجة كما يكشف عند الخلق وكذلك اذا اغتسل الرجل
وعد عجنس ما يستتره قل ان يغتسل عريانا كما اغتسل موسى عليه السلام عر
يانا وابوب وكافي اغتسل صلى الله عليه وسلم يوم الفتح في حديث ميمونة وفي الصحيح
النساء فاطمة تستر النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح بثوب وهو يغتسل ثم صلى فان
لغات هذا النوع الثاني من النظر كالنظر الى الزينة الباطنة من المرأة الاجنبية فهذا

النظر الى عورة الرجل
والنظر الى عورة المرأة
ويجب على الانسان ان يستتر
عورته كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
لمعاوية بن جندب

مع امراته

استد من الاول كما ان الخمر استد من الميتة والدم ولحم الخنزير وعلى صاحبها
 الحدود وتلك المحرمات اذا ابتاد لها غير مسجل لها كان عليه التعزير لان
 هذه المحرمات لا تشبهها النفوس كما تشبه الخمر وكذلك النظر الى عورة
 الرجل لا تشبه كما يشبه النظر الى عورة النساء ونحوه وكذلك النظر الى الا
 مرد بشهوة وهو من هذا الباب وقد اتفق العلماء على تحريم نظر ذلك كما اتفقوا
 على تحريم الاجنسية وذوات المحارم لشهوة وانما لئلا يسبح عند رؤية
 مخلوقاته وليس خلق الامر باعجب في قدرته من خلق ذي اللحم ولا
 خلق النساء في قدرته اعظم من خلق الرجال بل تخصيص الانسان الشيع
 بحال نظره الى الامر دونه غير كتحصيله التسبيح بنظرة الى المرأة دون
 الرجل وماذا كان الا انه دل على عظمة الخالق عنده ولكن لانه الجمال يغير
 قلبه وعقله ويذهله مارة فيكون تسبيح ما يحصل في نفسه من الهوى
 كما ان النسوة لما راى يوسف الكبريت وقطعه ايديهن وقلن حاش به ما
 هذا بشرا ان هذا الاهلك كريم وقد ثبت في الصحيح عند النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال ان الله لا ينظر الى الصور والاموال وانما ينظر الى القلوب ولا
 عمال فكيف يفضل الشخص بما لم يفضل الله به وقد قال تعالى ولا تمد
 عينيك الى ما متعنا به ازواجهم زهرة الحياة الدنيا وقد قال تعالى في
 المنافقين واذا رايتم محججكم اجسامهم وان يقولوا تسمع لقولهم كأنهم حث
 مستبده يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو فاحذرهم قاتلهم الله اني فكون
 قذا كان هؤلاء المنافقون الذين يحب الناطر اجسامهم مما فيه من البها
 والروا الزينة الظاهرة وليسوا ممن ينظر اليه لشهوة فذكر الله عنهم ما ذكر
 فكيف يجب ينظر اليه لشهوة وذلك ان الانسان قد ينظر اليه لما فيه من الايمان
 والتقوى وهنا الاعتبار بقلبه وعمله لا بصورته وقد ينظر اليه لما فيه من
 الصورة

الصورة الدالة على المصور فهذا حسن وقد ينظر من جهة استحسان
 خلقه كما ينظر الى الخيل والبهايم وكما ينظر الى الاشخاص فهذا ايضا كان
 على وجه استحسان الدنيا والرياسة والمال فهو مذموم لقوله تعالى ولا تمد
 عينيك الى ما متعنا به ازواجهم زهرة الحياة الدنيا لنفسهم فيه ولما
 كان على وجه لا ينقص الدين وانما فيه راحة النفس فقط كالنظر الى الا
 زهار فهذا من الباطل الذي يستعان به على الحق وكل قسم من هذه الا
 فسام متى كان معه شهوة كان حراما بالارباب سواء كانت شهوة تمتع
 بنظر الشهوة او كان نظرا بشهوة الوطى وفرق بين ما يحبه الانسان عند
 نظره الاشجار والازهار وما يحبه عند نظره النساء والمردان فلهذا
 الفرقان فرق الحكم الشرعي فصار النظر الى المردان ثلاثة اقسام احدها
 ما يقرب به الشهوة فهو حرام بالاتفاق والثاني ما يحزن ان لا شهوة
 معه كنظر الرجل الوريح الى ابنة الحسنة وابنة الحسنه واحدا الحسنه فهذا
 لا يقرب بشهوة الا ان يكون الرجل من اجرا الناس ومتى اقترن بها الشهوة حرام
 وعلى هذا ما لا يعيل قلبه الى المردان كما كان الصحابة وكالامم الذين لا يعرفون
 هذه القاحشة فانه الواحد من هؤلاء لا يفرق بين هذا الوجه وبين نظره الى
 ابنة وابنة جارية وصبي اجنبي ولا يخطر قلبه بشي من الشهوة لانه لم يعتد
 ذلك وهو سليم القلب مع مثل ذلك وقد كانت الامم على عهد الصحابة
 يعيشون في الطرقات وهم مكشوفات الرؤس وتخدم الرجال مع سلافة
 القلوب فلو اراد الرجال ان يترك الامم التركيا ما احسان بشي من الناس
 في مثل هذه البلاد والافات كما كان اولئك الامم مشبهين كان هذا من
 باب الفساد وكذلك المردان الحسنان لا يصلح ان يخرجوا في الامكنة والاز
 منة التي يخاف فيها الفتنة بهم لا بقدر الحاجة فلا يمكن الامر الحسنه الشرج

ولامة الجلوس في الحمام بين الجانبين ولا مزارقصة بين الرجال ونحو
 ذلك مما فيه فتن للناس والنظر اليه كذلك وانما وقع النزاع بين العلماء في
 القسم الثالث من النظر وهو النظر اليه بغير شهوة لكنه مع خوف ثورانها
 فيها وجهان في مذهب احدا صحتها وهو المحكي عن بعض اصحاب الشافعي
 وغيره انه لا يجوز والثاني يجوز لان الاصل عدم ثورانها فلا يحرم بالشك
 بل قد يكره والاول هو الراجح كما ان الراجح في مذهب الشافعي واحدا ان النظر
 الى وجه الاجنبية مع غير حاجة لا يجوز وان كانت الشهوة منتفية لكن
 لانه يخاف ثورانها ولهذا حرمت الخلو بالاجنبية لانه فتن النفس والا
 صل كلما كان سببا للفتنه فانه لا يجوز فبالذريعة الى الفساد يجب سد
 اذالم يعارضها مصلحة راجحة ولهذا كان النظر الذي يقضي الى الفتنه محرما
 الا اذا كان لمصلحة كحاجة راجحة مثل نظر الخاطب والطبيب وغيرها فانه
 يباح النظر للحاجة لكن مع عدم الشهوة واما النظر لغير حاجة الى محل الفتنه
 فلا يجوز وما كرهنا النظر الى الامر ونحوه او دأبه وقال اني لا انظر لشهوة
 فقد كذب في ذلك فانه اذا لم يكن له داع محتاج معه الى النظر لم يكن النظر
 الا لما يحصل في القلب من اللذة بذلك واما نظر الفجاء فهو عفو اذا لم
 بصره كما ثبت في الصحيح عن جرير قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 نظر الفجاء فقال لا تصرف بصره وفي السنن انه قال لعلي عليه السلام يا علي لا
 تتبع النظرة النظرة فانما لك الاولى وليست لك الثانية وفي الحديث الذي
 في المستند وغيره النظر سهم مسموم من سهام ابليس وفيه من نظر
 الى محاسن امرأة ثم غص بصره عنها اورث الله قلبه حلاوة عبادته يجدها
 الى يوم القيمة او كما قال ولهذا يقال ان غص البصر عن الصورة التي يني عن
 النظر اليها كالمرأة والامر الحسن يورث ذلك ثلاث فوائد بليغة القدر

احدها

والثاني غص البصر

احدها حلاوة الايمان ولذته التي هي احلى واطيب مما تركه الله فان ترك شيئا
 من عونه خيرا عنه والنفس تحب النظر الى هذه الصور لاسيما نفوس اهل
 الرضا والصفاء فانه يبقى في رقة تجذب بسببها الى الصور حتى تبقى تجذب
 احدهم وتصرعه كالصبي عند السبع ولهذا قال بعض التابعين ما انا على الشاب
 الثابت مما سيع يجلس عليه باخوف عليه مع حديث جميل يجلس اليه وقال
 بعضهم انقوا النظر الى اولاد الملوك فان لهم فتنه كفتنة العذارى وما زال ائمة العلم
 والدين كشيون الهدي وشيوع الطري يوصون بترك صحبة الاحداث حتى يروى
 عنه فتح الموصلي انه قال صحبت ثلاثين ثامنا الابدال كلهم يوصيني عند فراقه
 بترك صحبة الاحداث وقال بعضهم ما سقط عبد من عبيد الله الا بصحبة
 هؤلاء الاثنان ثم النظر بكونه كالمحبة فيكون علاقة القلب بالمحبة ثم صابرة
 لانضباب القلب اليه ثم غراما للزوجة للقلب كالغرم الملازم لغريمه ثم عشقا
 الى ان يصير تيمنا والمثيم المعبد وتيم الله عبادته فيبقى القلب عبد الله لا يصلح ان
 يكون اخا بل ولا خادما وهذا انما يتقلى به اهل الاعراض عن الاخلاص لله كما قال
 تعالى في حق يوسف كذلك لنصرف عند السوء والفحشا انه من عبادنا المخلصين
 فامرأة العزيز كانت مشركه فوقع مع تزوجها فيما وقعت فيه من السوء ويوسف
 عليه السلام مع عذوبته ومارودتها واستعانها عليه بالسوء وعقوبتها
 له بالحس على العفة عصمه الله باخلاصه لله حقيقة لقوله لا غونهم اجمعين
 العبادك منهم المخلصين قال تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من
 اتبعك من الفاويغ والغى هو اتباع الهوى وهذا الباب من اعظم ابواب
 اتباع الهوى ومن امر بعشق الصور من المتفلسفة كابن سينا وذو بنون والفرس
 كما يذكر عن بعضهم ومن جهال المتصوفة فانهم اهل ضلال وعي فمن مع مشا
 ركة اليهود في الغي والضلال في الضلال زادوا على المؤمنين في ذلك فان هذا

والثيم التعبد

وان ظن ان فيه منفعة للعاشق كمنطلق نفسه وتهذيب اخلاقه وللمعشوق
 من السعي في مصالحه وتعليمه وتاديبه وغير ذلك فمضرة ذلك اضعاف منفعة
 واية اثم ذلك من منفعة وانما هذا كما يقال ان في الزنا منفعة لكل منهما
 بما يحصل له من التلذذ والسرور ويحصل لهما من الجمل وغير ذلك وكما يقال
 ان في شرب الخمر منافع بدنية ونفسية وقد قال تعالى في الخمر والميسر فيها
 اثم كبير ومنافع للناس وانما البر من نعمهما وهذا قبل التحريم دع ما قاله
 عند التحريم وبعده وباب التعلق بالصورة وهو من جنس الفواحش وباطنه
 مما باطن الفواحش وهو مما باطن الاثم قال تعالى وذروا ظاهرا لا اثم وباطنه
 وقال تعالى انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن الاثم وقال تعالى واذا فعلوا
 فاحشهم قالوا وجدنا عليها ابائنا واسلافنا بطائل ان الله لا يامر بالفتنة اتقوا
 لو على الله ما لا تعلمون وليس بين ائمة الدين نزاع في ان هذا ليس بمسبيح كما انه
 ليس بواجب فمن جعله محروما وحاوانني عليه فقد خرج عن اجماع المسلمين بل
 وعنه اليهود والنصارى بل وعنه ما عليه عقلا بنى ادم من جميع الادم وهو من
 اتبع هواه بغير هدى من الله ومن اضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ان
 الله لا يهدي القوم الظالمين وقد قال تعالى وامامة خاف مقام ربه ونهى النفس
 عن الهوى فان الجنة هي الماوى وقال تعالى ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل
 الله ان الذين يصلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب
 وامامة نظر الى المردان طائفة انهم ينظرون الى مظاهر الجمال الالهى وجعل هذا طريقا
 الى الله كما يفعل طوائف من المدعيين المعترضة فقولهم هذا اعظم كفر من
 قول عباد الاصنام ومن كفر قوم لوط فقولهم ان الله الزنادقة المرتدين الذين
 يجب قتلهم باجماع كل من كان عباد الاصنام قالوا انما نعبد الله بغيره وبنا الى الله
 زلفى وهو لا يجعلون الله موجودا في نفس الاصنام وحالها فانهم لا يريدون
 بظهوره

بظهوره وتجليه في المخلوقات انما هو الله عليه وآيات له بل يريدون ان سيجانه
 هو ظهر فيها وتجلي فيها ويشبهون ذلك بظهور الماء في الزجاج والزبد في
 اللبن والزيت في الزيتون والدهن في السمسم ونحو ذلك مما يقتضى حلول
 نفس ذاته في مخلوقاته واتحادها بها في جميع المخلوقات نظير ما قاله النصارى
 في المسيح خاصة يجعلون المراد ان مظاهر الجمال فيفرضون هذا الشرك الا
 عظم طريقا الى استئصال الفواحش بل الى استئصال كل محرم كما قيل لا فضل
 متاخرهم التمسائي اذا كان حقكم بان الوجود واحد هو الحق فما الفرق بين
 امي واخي وابنتي وزوجي حتى يكون هذه حلال وهذه حرام فقال الجميع عند
 سواك انك هؤلاء المحجوبون قالوا حرام فقلنا حرام عليكم ومن هؤلاء المحجوبين
 الاتحادية من يخص الحلول والاتحاد ببعض الاشخاص اما ببعض الانبياء كما
 لمسيح او ببعض الصحابة كقول الغالية في علي او ببعض الشيوخ كالحلجية
 ونحوهم او ببعض الملوك او ببعض الصور لصور المردان ويقول احدهم
 انا انظر الى صفات خالقي واشهد بها في هذه الصورة والكفر في هذا القول
 ابيه من ان يخفى على من يؤمن بالله ورسوله ولو قال مثل هذا الكلام في نبي
 كرم لكان كافرا فكيف اذا قاله في صبي امر فقيح الله طائفة يكون معبودها
 من جنس موطونها وقد قال تعالى ولا يأمركم ان تتخذوا الملائكة اربابا يا ايها
 مريم بالكفر بعد انتم مسلمون فاذا كان من اتخذ الملائكة والنبية اربابا مع
 اعترافهم بانهم مخلوقون من كفار فكيف بمن اتخذ بعض المخلوقات اربابا مع قوله
 ان الله فيها او متحد بها فوجودها وجوده ونحو ذلك من المقالات واقما
 الفائدة الثانية في غرض البصر فهو انه يورث القلب الفاسدة قال تعالى
 عند قوم لوط لعنكن انهم لم يمسكروا فمعهم فالتعلق في الصور يوجب فساد
 القلب وعمى البصيرة وسكر القلب بل جنونه كما قيل

منه هو خير منه لم يزواله في سفال وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم القوم اقرهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم سنا فان النبي صلى الله عليه وسلم يقدّم الا فضل بالعلم بالكتاب ثم بالسنة ثم بالاسبق الى العمل الصالح بنفسه ثم بفعله سرّاً وفي سنن ابي داود وغيره ان رجلا من الانصار كان يصلي بقوم اما ما ينصق في القبلة فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يغزله عن الامامة ولا يصلوا خلفه فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم ليسال عنه امرهم بغزله فقال نعم انك اذيت الله ورسوله فاذا كان امر بغزله لاجل ساءته في الصلاة وبصاقر في القبلة فكيف المصير على اهل الحشيشة فان كان مستحلاً للمسكر منها كما عليه طائفة من الناس فان مثل هذا يستتاب فان تاب والاقبل اذ السكر منها حرام بالاجماع واستحلال ذلك بالاتراع واما احتجاج المعارض بقوله تجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر فهذا غلط منه لوجوه احدها ان هذا الحديث لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بل في سنن ابن ماجه عنه لا يوم من فاجر هو منا الا ان يقهره بسوط او عصا وفي اسناد الاخر فقال ايضا الثاني انه يجوز للمأموم ان يصلي خلف من دلي وان كان ثوليه ذكراً مولياً لا يجوز فليس للناس ان يقولوا عليهم الفساق وان كان حكم بصحة الصلاة خلفه الثالث ان الامة متفقون على كراهة الصلاة خلف الفاسق لكن اختلفوا في صحتها فقيل لا تصح كقول مالك واحمد في احدي الروايتين عنهما وقيل تصح كقول ابي حنيفة والشافعي والرواية الاخرى عنهما ولم يتنازعوا انه لا ينبغي ثوليه الرابع ان لا خلاف بين المسلمين في وجوب الانكار على هؤلاء الفساق الذين يسكرون من هذه الحشيشة بل الذي عليه جمهور الامة ان

الكيفية كفاء

لَا تُؤْمِنُ

قليلها وكثيرها حرام بل لصواب ان اكلها يحسد وانها نجسة فاذا كان اكلها
لم يغسل منها فمذ كانت صلاته باطلة ولو غسل منها فمذ ايضا في خبر
احديث من شرب الخمر لم يقبل منه صلاة اربعين يوما فان تاب تاب الله عليه
فان عاد فشر بها لم يقبل له صلاة اربعة يوما فان تاب تاب الله عليه فان
عاد فشر بها في الثالثة والرابعة كانت حقا على الله ان يسقيه من طينة
الخيال قيل يا رسول الله وما طينة الخيال قال عصاة اهل النار واما كانت
صلاته باطلة غير مقبولة فانه يجب الانتكار عليه باتفاق المسلمين فمن
لم ينكر عليه كان عاصيا لله ورسوله ومنع المنكر عليه فقد حاد الله و
رسوله ففي سنن ابي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حاد
لث شفاعته دون حد من حد الله فقد ضا الله في امره ومن قال
في عهد عيسى فيه حبس في ردغة الخيال حتى يخرج مما قال ومن
حاصم في باطل وهو يعلم لم ير في سخط الله حتى ينزع فاما المخاصمون
عنه فاما صحت في باطل وهم في سخط الله والحال يكون دون الانتكار
عليه مضا دون الله في امره وكل من علم حاله ولم ينكر عليه بحسب قد
رثه فهو عاص لله ورسوله والله اعلم **مسئلة** في امام يقرأ على جنازة
هل تنح الصلاة خلفه **الجواب** اذا امكنا ان يصلي خلف من يصلي
صلاة كاملة وهو من اهل الورع فالصلاة خلفه اولى من الصلاة خلفه
من يقرأ على الجنائز لان هذا مكروه من وجهين من جهة ان المرأة على الجنائز
مكروهة في المذاهب الاربعية واخذ الاجرة عليها اعظم كراهة فان الاستسجاء
على اليكلا ولم يرخص فيها احد من العلماء والله اعلم **مسئلة** في رجل يخرج من
البيت لا ينقطع فهل تنح صلاته مع خروج ذلك **الجواب** لا يجوز
ان تبطل الصلاة بل يصلي بحسب امكانه فان لم تنقطع النجاسة بقدره

مسألة في القارة

[illegible]

ما يتوضئ ويصلي صلى بحسب حاله بعد ان يتوضا وان خرجت النجاسة في الصلاة لكن يتخذ حفاظا يمنع من سيلان النجاسة واسم اعلم **مسئلة** في رجل اشترى جارية ثم بعد يومين او ثلاثة وطأها قبل ان تحيض ثم بانها بعد عشر ايام فهل يجوز للسيد الثاني ان يطأها قبل ان تحيض **الجواب** لم يكن يحل له وطؤها قبل ان يستبرأ بها باتفاق الائمة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحيضه وكذلك المشتري الثاني لا يجوز له وطؤها قبل ان تحيض عنه باتفاق الائمة بل لا يجوز في احد قولي العلم ان يبيعها الواطي حتى يستبرأ بها وعليه استبرأ وعلى المشتري استبرأ ويستبرأ ان او يكفيهما استبرأ واحد على قولهم واسم اعلم **مسئلة** في امرأة حامل رأت شيئاً شبهاً بالحيض والدم مواضعها وذكر القوابل ان المرأة تفتقر لاجل منفعة الجنين ولم يكن بالمرأة المفضل يجوز لها الفطام **لا الجواب** ان كانت الحامل تخاف على جنينها فانها تفتقر وتقضي عنه كل يوم يوماً وتطعم عنه كل يوم مسكناً رطلामه خير با دامه واسم اعلم **مسئلة** فيمن يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الحيض للجارية البكر ثلاثة ايام ولياليهن واكثره خمسة عشر **هل هو صحيح** وماتوا عليه على مذهب السانفي واحمد **الجواب** اما نقل هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم فهو باطل كذب موضوع با اتفاق علماء الحديث ولكن هو مشهور عنه ابداً بجلد عن انس وقد تكلم في ابى الجملد اما الذين يقولون اكثر الحيض خمسة عشر كما يقول السانفي واحمد لا احد له كما يقول ما كذا فتم يقولون لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عنه اصحابه في هذا شيئاً والمرجع في ذلك الى العادة كما قلنا واسم اعلم **مسئلة** مسلم بالغ عاقل يصوم ويصلي وهو غير مختون وليس مطهر

10

هل يجوز ذلك وما ترك الختان كيف حكمه **الجواب** اذا لم يخف ضرر الختان فعليها ان يختن فان ذلك مشروع مؤكد للمسلمين باتفاق الامة وهو واجب عند الشافعي واحمد في المشهور عنه وقد اخبرنا ابراهيم الخليل عليه السلام بعد ثمانين سنة عنه ويرجع في الضرر الى الاطباء الثقات واذا كان ضرر في الصبي اخذه الى زينة الخريف واساعلم **مسئلة** في امرأة بها مرقع في عنقها وثقل في جسمها من اللحم وليس لها قدر على الحام لاجل الضرورة وزوجها لم يدعها تظهر وهي تطلب الصلاة فهل يجوز لها ان تغسل جسمها الصحيح وتستمع راسها **الجواب** نعم اذا لم تقدر على الاغتسال فيها لما البارد ولا الحار فعليها ان تصلي في الوقت بالتميم عن يمينه وما لك ان غسلت الاكثر لم تميم وان لم يكن الا غسل لاول تيمم ولا غسل عليها والله اعلم **مسئلة** في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على سجادة فقد اورد شخص عن عبد الله بن عمر عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نوضا وقال يا عائشة اثني بالخمر فاثنت بها فصلى **الجواب** لفظ الحديث انه طلب الخمر والخمر شئ يصنع من الخوص يسجد عليه يتقي به حر الارض واذا هاهنا حديث الخمر صحيح واما سجادة كبيرة يصلي عليها يتقي بها النجاسة ونحوها فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يتخذ سجادة يصلي عليها ولا الصحابة بل كانوا يصلون خفاة ومشفلين ويصلون على التراب والحصى وغير ذلك مما غير حائل وثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيحين انه كان يصلي في نعليه وقال ان اليهود لا يصلون في نعالهم فخالفهم وصلى حرم في نعليه واصحابه في نعالهم فخالفها في الصلاة فقلعوا فقال ما لكم خلعت نعالكم قالوا رايناك خلعت فخلعت قال لا جبرئيل اناني فاخبرني ان فيها اذى فاذا اني احدكم المسجد فليطير في نعليه فان كان فيها اذى فليدكها بالتراب فان التراب لها طهور فاذا

منه هذا كذا وكذا
واضح جدا والبرهان
على ما ذكره من ضعف
القولين من غير دليل
وقد تقدم في وقت يجوز
فيه صلاة العصر خلاف
غيرها فانها اذ صلى
الظهر بعد انزول الشمس الى
مصر ظهر ان في مثل
سورة طه الزوال صحت
صلاة العصر والاعتناء
تجزي باتفاقهم اذ اصل
بعد الغروب والعشاء
تجزي باتفاقهم اذ اصلها
بعد غروب الشمس الا ان
الثلث الليل والفجر تجزي
باتفاقهم اذ اصلها بعد
طلوع الفجر الا ان الفجر
الشديد واما العصر
فقد اتفقوا على ان يفتل
وهذا القول لا يفتل الا
بعد للثلاثين والصحيح
انها تقام من حين يقصر
ظلال شيء الى ان يفتل
الشمس فوقها او مع
مافانها ولا وهو
وعلى هذا لا الاحكام
الصحيحة الملبس وهو
قول ابي يوسف ومحمد بن
الحسن والرواية الاخرى
على ما مر ولم يقصود ان
منها المسائل المتنازع فيها
بل ان يعالج فيها بقول
شخص عليه ذلك فان وجد
احد القولين الصحيح عليه
ذلك لشرعه بغير احوط
ومن ذلك فتح الحج الى
العمرة

بالآية الاستماع المعتبرها
 د ونهاج اطلاع لفظ الآية
 وعموم مع ان قرأتها
 اكثر واشهر وهي افضل من
 غيرها فان قوله اذا قرأ
 القرآن يتنابها ولا يتنابها
 غيرها اظهر لفظا ومعنا
 والعلل على استماعها
 قولها انها لا تكون ان
 قرأتها عنه او فليس الاستماع
 وهذا غلط مخالف للنصوص
 والا على فان الكتاب ليس
 اوجه التوجه بالاستماع
 دون القراءة والائمة متفقون
 على ان الاستماع لما زاد على
 القراءة اخضر من
 * قوله ما زاد على القراءة
 كانت القراءة بما يقارن الاما
 افضلية الاستماع لقراءة كان
 قرأه المأخوذ من
 قوله ما زاد على القراءة
 وهذا لم يقل احد وانما
 نازع من نافع في القاعة
 لظنه انها واجبة على
 الامام مع كبره وسجدة
 له حيث وجب
 ان المصلحة احب اصله
 بالقراءة يحصل بالاستماع
 ما هو افضل منه بذلك
 استماع لما زاد على القاعة
 ولولا انه حصل بالاستماع
 ما هو افضل من القراءة
 كان الاولى ان يفعل
 افضل الامرين وهو
 القراءة فلما زاد الكتاب
 والسنة والاجماع على ان
 الاستماع افضل من
 القراءة على ان الاستماع
 يحصل

واما اذا تحقق في الصلاة فانها تبطل واليتيقض وضوءه عند الجمهور كما ذكر
 والسافعي واحمد كذا يستحب له ان يتوضأ في احدى العجيين لكونه اذن دنيا
 او يخرج من الخلاف فان مذهب ابي حنيفة ينقض وضوءه والله اعلم **مسألة**
 فيه صلى وبجاءة صلاة رابعة فسهى عن الشهود وقام فبجس بعضهم فلم يقعد
 وكل صوته وسجد وسلم فقال جماعة كان ينبغي قضاؤه وقال آخرون لو قد
 بطلت صلاته فايها على الصواب **اجواب** اما الامام الذي فاسد
 الشهود الاول حتى قام فبجس به فلم يرجع وسجد للسهو قبل السلام فقد احسن
 فيما فعل هكذا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم وما قال كان ينبغي له ان يقعد
 اخذ بل الذي فعله احسن هو ومن قال لو رجع بطلت صلاته فهذا غير قول
 للعلماء احدهما لو رجع لبطلت صلاته وهو مذهب السافعي والحمد لله رب
 والاني اذ ارجع قبل القراءة لم تبطل صلاته وهي الرواية المشهورة عند احمد
 والله اعلم **مسألة** في امام الى الخامسة فبجس به فلم يثبث لقولهم وظن
 انه لم يسه ففعل بتمام مع عدم **اجواب** اذا قاموا معه جاهلين
 لم تبطل صلاتهم لكن مع العلم لا ينبغي لهم ان يتابعوه بل ينتظرونه حتى يسلم او
 يسلموا قبله والانتظار احسن والله اعلم **مسألة** في الرجل اذا نسي عليه شيء من
 القرآن فيه سجدة فسجد على غير وضوء فبطل يكفر او ياتم او يطل على رجليه
اجواب لا يكفر ولا يطل على رجليه وجب ذلك ياتم عند اكثر العلماء ولكن
 ذكر بعض اصحاب ابي حنيفة ان من صلى بلا وضوء فيما يشترط له الطهارة
 بالاجماع كالصلوات الخمس انه يكفر بذلك واذا كفر كان مرتدا والمراد بغيره
 منه روجبه عن ابي حنيفة ولكن تكفير هذا ليس منقول عن ابي حنيفة بنفسه
 ولا عن صاحبه وانما هو عن اتباعه وجمهور العلماء على انه يعزرو ولا يكفر
 الا اذا استحل ذلك واستهزأ بالصلاة واقام سجدة التلاوة في العلماء

ذهب

ذهب الى انها تجوز بغير طهارة وما شاع في العلماء في جوازها لا يكفر بالاتفاق
 في علمه وجمهور العلماء على ان المرتد لا يثب من امره الا اذا انقضت عدتها ولم يرجع
 الى الاسلام والله اعلم **مسألة** فيما يوسس الارض دايما هل ياتم وفيه
 يفعل ذلك السبب اخذ رزق وهو مكره لذلك **اجواب** اما قبيل
 الارض ووضع الرأس وتحوذ ذلك مما فيه السجود مما يفعل فدام بعض الشيوخ وبعض
 الملك فلا يجوز بل لا يجوز الا تخافا الركوع ايضا قالوا النبي صلى الله عليه وسلم الرجل
 منا يلقي اخاه ايحني له قال لا ولما رجع معاذ من الشام سجد للنبي صلى الله عليه
 وسلم فقال ما هذا يا معاذ قال يا رسول الله رايتهم في الشام يسجدون لاسا
 قفهم ويذكرون ذلك عبي انبيائهم فقال كذبوا على انبيائهم ولو كنت امرا احدا
 ان يسجد لاحد لامرئ المرأة ان تسجد لزوجها من اجل حقه عليها يا معاذ ان لا تفي
 السجود الا لله واما فعل ذلك تدنيا وتقربا فهذا من اعظم المنكرات وما اعتقد
 هذا قربة ودنيا فهو ضال مفتر بل يبين له ان هذا ليس بدية ولا قربة
 فان اص على ذلك استشيب فان تاب والا فكل واما اذا اكره الرجل على ذلك
 بحيث لو لم يفعل لافضى الى ضرب او جسد واخذ ماله او قطع رزقه الذي يستحقه
 من بيت المال وتحوذ ذلك من الضر فان يجوز عند اكثر العلماء ان الاكره عند
 اكثرهم يسجد الفعل المحرم كشرب الخمر ونحوه وهو المشهور عن احمد والله اعلم
 مع ذلك ان يكرهه بقلبه ويجبر على الاعتناء منه بحسب الامكان ومن علم الله
 الصديق بعانه الله تعالى وقد يعافى ببركة صدقة من الامر بذلك وذهب
 طائفة الى انه لا يسجد الا الافعال دون الافعال ويروي ذلك عن ابن عباس
 ونحوه قالوا انما التقيية باللسان وهو الرواية الاخرى عن احمد واقا فعل
 ذلك لاجل حصول الرياسة والمال فلا واذا اكره على مثل ذلك وتوى بقلبه
 ان هذا المحض في سعة كان حسنا مثل ان يكرهه على كلمة الكفر وينوي معنى

افقد ما يحصل للقاري
 وهذه العقود موجودة في
 القاعة وغيرها فالمستمع
 لقراءة الامام يحصل له الفضل
 ما يحصل بالقراءة فحينئذ لنفهم
 فلا يجوز ان يؤخر الادنى
 ونحوه عن الاعتلاء وثبت
 ان هذه كالمقابلة الامام
 له قراءة كما قالوا في ذلك
 جاهدوا في الله ولانفسكم
 الصلوات والتسليمات
 احسان وفي ذلك الحديث
 المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال من كان له امام
 فقرأه الامام فقرأ له
 وهذا حديث روى مسندا
 ومندا في الرواية
 الثقة روى مسندا
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم
 بعضهم ورواه ابن ماجه
 من هذا الحديث
 عضده ظاهر الخراج
 والسنن وقال ابن حجر
 العالم من الصحابة والتابعين
 ومنهم من كابر التابعين
 وكذا في المسند
 باتفاق الائمة الاربعة
 وغيرهم وقد نقل الشافعي
 عن حوازل الاحقاج
 في هذا المسند
 ان الاستماع الى قراءة الامام
 امر على القراء دلالة
 قاطعة وان هذا من
 الامور الظاهرة التي تحتاج
 اليها الامة فكان بيانها
 في القرآن بيان يحصل به
 المقصود والبيان

وهذا اذا كان في كلام الزهري
فهو غار والذليل على ان
الصحاب لم يكونوا يقرءون
في كبر من النبي صلى الله عليه
فان الزهري قد علم انهم
يا كنتم وقرأه الصلوات
خلف النبي صلى الله عليه
ازا كان في شروعه واجبه
او مستحبه تكون من
الاجزاء العامة التي يقرء
عامة الصلوات والناحية
لهم بالحسن والزهري
من اعم النال فلم يشهد
ما لم يشهد ان ذلك على انتفا
عها فكيف اذا قطع الزهري
بان الصحابة لم يكونوا
يقرءون خلف النبي صلى الله
عليه فان قيل ان السجدة
ابن ابي عمير رجل محمول
لم يحدث الا بهذا الحديث
وهو لم يروى عنه غيره
الزهري في حديثه
بل قد قال ابو حاتم الرازي
في صحيحه حديثه
مقبول وحكي في حاتم
البيهقي انه قال روى عنه
الزهري وعبد بن ابي
هلال بن ابيه في عمر
وسلم بن ابي صالح في ابيه
بن علي وقد روى مالك
في موطاه عنه واهله
سمع جابر بن عبد الله يقول
في صلوات ركعة لم يقرأ فيها
لم يصل الا وراء الامام
وروى ايضا عن تافع
عن عبد الله بن عمر وكان
اذا مثل هذا احدكم

عن القراءة مع الامام فقل لا قراءة مع الامام في حديث
وروى البيهقي عن ابي طالب انه روى عن
مسلم بن احمد عن عبد الله بن

وكذلك شيئا وكذلك ما يقوله بعض الامة ولا احب تسمية من كراهته بعضهم
الترجيح وظهر ان ابا محذورة غلط في نقله وان كرره ليحفظه ومن كراهته من
من الغم لشفع الاقامة مع انهم يختارون ابا محذورة وهذا يختارون اقامته
ويكرهون اذانه وهو لا يختارون اذانه ويكرهون اقامته فكلاهما
قولا مترادفان متقابلان والوسط انه لا يكره هذا ولا هذا وان كان احد
وغيره من ائمة الحديث يختارون اذان بلال واقامته لمداقته على ذلك بحضرة
فهذا كما يختار بعض القرائ والشهادات ونحو ذلك ومن تمام السنة في
مثل هذا ان يفعل هذا تارة وهذا تارة وهذا في مكان وهذا في مكان
لان هجر ما ورث به السنة وملازمة غيره يفرض الى ان يجعل السنة بدعة
والمستحب واجبا ويفرض ذلك الى التفرق والاختلاف فاذا فعل اخرون
الوجه الاخر فيجب على المسلم ان يراعي القواعد الكلية التي فيها الاغنى
م بالسنة والجماعة لاسيما في مثل صلاة الجماعة واصل الناس طريقته في ذلك
هم علماء الحديث الذين عرفوا السنة واتبعوها اذ من ائمة الفقه من اعتمد
في ذلك على احاديث ضعيفة ومنهم من كان عمدته العمل الذي وجدته بيده
وجعل ذلك البستر دون مثل ما خالفه العلم بان النبي صلى الله عليه وسلم
قد وسع في ذلك وكل سنة وربما جعل بعضهم اذان بلال واقامته ما
وجدته بيده اما بالكوفة واما بالشام واما بالمدينة وبلال لم يؤذن بعد
النبي صلى الله عليه وسلم الا قليلا واذا كان بالمدينة سعد القرظ مؤذن
اهل قبا والترجيح في الاذان اختيار مالك والشافعي لكن مالك يرى التكبير
مرثية والشافعي يراه اربعا وثلاثة اختياري حنفية واما الحنفية فلا
سنة وثلاثة احب اليه لانه اذان بلال والاقامة يختار افرادها مالك والشافعي
واحد وهو مع ذلك يقول ان شئها سنة والثلاثة ابو حنيفة والشافعي

خلف الامام يقول
اذا صلى احدكم خلف الامام
فحسبه قراءة الامام واذا
صلى وحده فليقل واما كان
عبد الله بن عمر لا خلف
الامام وروى مسلم في صحيحه
عن عطاء بن يسار انه
سئل عن رجل قال في
القراءة خلف الامام فقال
ان كنت للقرآن فان في
الصلاة شغلا وكيفيت
ذا والامام وارضعور
وروي ثابت فيهما فقيها
العلماء في هذه الكوفة
وفيه الصلوات وفي كلامها
تنبه على ان الامام انما
للقراءة الامام وانما
ففي اجزاء المسلمين على انه
فيما زاد على القاعة
يوم لا يستماع دون
القراءة مع الامام دليل
على ان استماع قراءة
الامام خير له من قرائته
معه بل انما هو مأمور
بالاستماع دون القراءة
مع الامام وايضا فلو
كانت القراءة مع الامام
في كبر واجبة على المأموم
لزم صلاته ان يقرأ
بما يقرأ الامام واما ان
يجب على الامام ان يسكت
حتى يقرأ المأموم ولم يعلم
تلك ائمة العلماء الا ابي حنيفة
على الامام ان يسكت
ليقرأ المأموم بالقاعة
ولا يقرأها وقرائة معه
منها بالكتاب السنة
فثبت انه لا تجزئ عليه القراءة
معه

لو كانت قراءة الامام موعنة حال
اجهر صوته لا يستحب

واحد بخياره ونكره لفظ الاقامة دون ما ذكره والله اعلم **مسئلة هل السليخ**
وراء الامام كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم او في غيره من زمن الخلفاء
الراشدين فان لم يكن فعلى الامم من اخلال شيء من متابعه الامام في
الطمانينة المشرقة وغيره اتصال الصفوف واسماع الامام من وراءه ان لم
تقع خلل ما ذكره هل يطلق على فاعله البدعة وهل ذهب احد من علماء
المسلمين الى بطلان صلاته بذلك وما حكم من اعتقد ذلك قربة او لم يتركه بعد
العرف **اجواب** لم يكن التبليغ والتكبير ورفع الصوت بالتكبير و
التسليم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عهد خلفائه ولا بعد ذلك بزمان
طويل الامر تبعية صريح النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد في كبره فضلي في شيء
قاعدا فبلغ ابو بكر عنه التكبير كذا رواه مسلم في صحيحه ومرة اخرى في مر
ض من موثقه بلغ عنه ابو بكر وهذا هو المشهور مع انه ظاهر مذهب الا
مام احمد ان هذه الصلاة كان ابو بكر مؤتمما فيها بالنبي صلى الله عليه وسلم ولا
وكان اماما بالناس فيكون تبليغ ابي بكر اماما للناس وان كان مأموما
بالنبي صلى الله عليه وسلم وهكذا قالت عائشة كانت الناس ياتون بابي بكر وابو
بكر ياتون بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر احد من العلماء تبليغا على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم الا هاتين المرتين لم يرضوا المصنفون لما احنا
جوان يستدلوا على جواز التبليغ لما جزم به عندهم سنة عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم الا هذا وهذا يعلمه علماء يقينا من له خبره فليست رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا خلفه بين العلماء ان هذا التبليغ لغير حاجة ليس
بمستحب بل صريح كثير منهم انه مكروه ومنهم من قال لا تبطل صلاة فاعلم
عليه وهذا موجه في مذهب مالك واحمد وغيره واما البطلان
موم او لضعف الامام وغير ذلك فقد اختلفوا فيه في هذه والمعروف

لو كانت قراءة الامام موعنة حال
اجهر صوته لا يستحب
للامام ان يسكر ليقرا
الامام موعنة ولا يستحب
للامام السكوت ليقرا
الامام موعنة ولا يستحب
العلماء ولا يفتوا في ذلك
واي حنفية واحمد حنبل
وفي غيرهم وجههم في ذلك
ان النبي صلى الله عليه وسلم لم
يسكت ليقرا الامام موعنة
ولا تقرأ احد هذه عنه
بل ثبت عنه في الصحيح
سكوتة بعد التكميل لا افتتاح
وفي الحديث انه كان له
الامام موعنة لا يستحب
في اول القراءة وسكوتة بعد
القراءة لطيفة لا تشع
لقراءة الفاتحة وقوله في
هذه السكتة بعد الفاتحة
فمن قال احمد ان لا يلا
سكوتة من تقرأ الفاتحة
صلى الله عليه وسلم لا يلا
احمد يلا فلهذا قال في
لم يفتوا عنه احد من
المصنفين والسكتة التي
عنه قوله ولا الضالة
في غير السكتة التي عنه
روى الا في وقت هذه لا يسمع
سكوتة لم يفتوا احد
من العلماء انه يقرأ في مثل
هذه وكان بعض من
انكرها من
اصحابنا **الحاجة**
يقرب عقيب السكوت
عند من لا يقرأ فاذ
اجهر الله رب العالمين

عنه اصحاب الامام احمد انه جائز وهو اصح قول اصحاب مالك وبلغني
ان احد توقف في ذلك وحيث جاز ولم يبطل في شرط ان لا يخل بشيء من
واجبات الصلاة فاما ان كان المبلغ لا يطيق بطلت صلاته عند عامة العلماء
كما دللت عليه السنة وان كان ايضا يسبق الامام بطلت صلاته في ظاهر مذهب
احمد وهو الذي دللت عليه السنة واقتوال الصحابة وان كان يخل بالذكر المنقول
في الركوع والسجود والتسبيح ونحوه في بطلان الصلاة خلاف ظاهر مذهب احمد
تبطل ولا ريب ان التبليغ لغير حاجة بدعة ومن اعتقده قربة مطلقة فلا ريب ان
اما جاهل واما معاند والا فجميع العلماء من الطوائف قد ذكروا ذلك في كتبهم حتى في
المختصرات قالوا لا يجزئ شيء من التكبير الا ان يكون اماما وما اصر على اعتقاده ولو
قربة فانه يغير على ذلك لما اختلفت الاجماع هذه اقل احواله والله اعلم **مسئلة**
في الضميمة هل يجوز سجودا في المسجد وهل يغسل المولى وتدفن الاجنة فيها وهل
يجوز تغيير وقفا من غير منفعة تعود اليها وهل يجوز الاستنجاء في المسجد و
الفصل واذا لم يجز فما جزاء من يفعله ولا ياتر بما امر الله ونهى عما نهى الله عنه وان
انشاء عالم سبه وهل يجب على ولي الامر جرحه ومنعه واعادة الوقف الى مكان
عليه **اجواب** لا يجوز ان يذبح في المسجد لاضحايا ولا غيرها كيف والمجزرة
المعدة للذبح فتكروه الصلاة فيها اما كراهة تحريم واما كراهة تنزيه فكيف يجعل
المسجد مشابها للمجزرة وفي ذلك ثلوث الدم للمسجد ما يجب تنزيهه وكذلك
لا يجوز ان يدفن في المسجد ميتا الا صغيرا ولا كبيرا ولا جنينا ولا غيره فان المسا
جد لا يجوز تشبيهها بالمجازر **واقف** تغيير الوقف لغير مصلحة فلا يجوز ولا يجوز
الاستنجاء فيه **واقف** الوضوء في كراهة في المسجد نزاع بين العلماء والاراجح انه لا
يكراه الا ان يحصل معه امتحاط او بصاق في المسجد فالبصاق في المسجد خطيئة
وكفارها دفنها في كراهة بالخطا ومن لم ياتر بما امر الله ونهى عما نهى الله عنه بل

في هذا الحار ص
قال احمد بن محمد
فلا تقرأ اياك وتغيب اياك
سكتة قال مالك وهذا
لم يقل احد من العلماء
وقد اختلف العلماء في سكتة
الامام هل يلا في احواله
فيلزم لا يسكت في الصلاة
بحال وهو قول مالك
وتغير فيها سكتة واحدة
لا تنقض سجدة اي حنفية
وتغير فيها سكتتان وهو
قول الشافعي وغيرهما
تحريك سبعة سجدة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يسكتان سكتة حين
يفتح الصلاة وسكتة
اذا فرغ من السجدة الثانية
فقد ان ركع فذكر ذلك
لعمر بن حصيب فقال
كذب سمعته فكسبه ذلك
المطبعة الى بيت كعب
فقال صدق سمعته رواه
احمد واللقطاع وابوداود
وابن ماجه والترمذي وقال
حديث حسن في رواية
ابن داود سكتة اذ اكبر
وسكتة اذا فرغ من
غير المقصود عليه ولا يفتا
واحد من الروايات الاولى
واسكتة السكتة الثانية
لا حظ للفصل وكراهة
يستحب احمد ان يسكت
الامام لقراءة الامام موعنة

الماوراء فليس له الاستغفار

فيما اذى فليد لكما بالتراب قال التراب لها طهور واسم اعلم **مسئلة** تكون
 الصلاة في اي موضع من الارض **الجواب** نعم ينزى عن الصلاة في موطن
 فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الصلاة في
 اعطاه الابل فقال لا تصلوا فيها وسئل عن الصلاة في مبارك الغنم فقال
 صلوا فيها وفي السنه انه قال الارض كلها مسجد الا المقبرة والحمام وحده
 الصحيح عنه انه قال لعنه الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد
 يحذر ما صنعوا وفي الصحيح عنه انه قال ان من كان قبلكم كانوا يتخذون
 القبور مساجد الا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني انماكم عن ذلك وفي
 السنه انه نهى عن الصلاة بارض الخسوف وفي سنن ابن ماجه وغيره انه
 نهى عن الصلاة في سبع مواطن المقبرة والمجزرة والمزلبة وقاعة الطريق
 والحمام واعطاه الابل وفوق ظهر بيت الله الحرام وهذه المواضع غير ظهيرة
 بيت الله الحرام قد يعلها بعض الفقهاء بانها مظنة النجاسة وبعضهم يجعل
 النهي تعبدا والصحيح ان عليها مخالفة بان تكون العلة مشايقة اهل الشرك
 كالصلاة عند القبور وتارة تكونها ماوى للشياطين كاعطاه الابل وتارة لغير
 ذلك واسم اعلم **مسئلة** الصلاة في البيع والكنائس جائزة مع وجود
 الصور ام لا وهل يقال انها بيوت اسم لا **الجواب** ليست بيوت
 اسم وانما بيوت اسم المساجد بل هي بيوت يكفر فيها بالله وان كان قد
 يذكر فيها فالبيوت بمنزلة اهلها كفار فهي بيوت عبادة الكفار واقسا
 الصلاة فيها فيها ثلاثة اقوال للعلماء في مذهب احمد وغيره المانع مطلقا
 وهو قول مالك والاذن مطلقا وهو قول بعض اصحاب احمد والثالث
 وهو الصحيح المأثور عن عمر بن الخطاب وغيره وهو المنصوص عن احمد وغيره ان
 كان فيها صور لم يصل فيها لان الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة ولان النبي صلى الله عليه

لم يدخل

عما امر به نبيهم في الاشياء
 في هذا الخلاف انما هو في
 حال سكوت الامام هل
 لا يتغير الاستفتاح
 والاستعاذه او باحدهما
 او لا يستعمل الا بالقرآن لكونها
 مختلفين في وجوبها واما
 في حال النحر فلا يستعمل
 في غير الارضات والمعروف
 عند اصحابنا ان هذا النزاع
 هو في حال النحر لما تقدم
 في التعليل واما حال
 النجاسة فالأفضل له
 انه يستفتح واستفتح
 حال سكوت الامام افضل
 من قراءة ظاهره
 احد واما حقيقه وعلمها
 لانه القارة يقتضيه
 بالاستحسان بخلاف مقتضى
 واما قول القائل ان قراءة
 المأموم مختلفة في وجوبها
 فبقا وكذا لا يقتضيه
 فليس فيه قولان
 معبران في مذهبه
 ولم يختلف عليه انه لا يجزى
 على المأموم قراءة في حال
 النحر واختار رحمه الله
 وجوب الاستفتاح
 وقد ذكر في ذلك مايات
 عنه احمد فعلم ان معنى
 ثم اصحابنا كابي الفرج
 ابن ابي عمير ان القراءة
 حال المخافة افضل
 في مذهبه من الاستفتاح
 فقد

لم يدخل الكعبة حتى محى ما فيها من الصور وكذلك قال عمر ان لا يدخل كناشيم
 والصور فيها وهي بمنزلة المسجد النبوي على القبر ففي الصحيحين انه ذكر للنبي صلى الله
 عليه وسلم كنيسة بارض الحبشة وما فيها من الحسن والنساء ويرفقا اولئك اذا
 مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك الصور اولئك
 شررا تخلق عند ربهم القيمة واما اذا لم يكن فيها صور فقد صلى الصلوات في
 الكنيسة واسم اعلم **مسئلة** هل التكبير في عيد الفطر كثر من عيد الاضحي
 ام لا **الجواب** الحمد لله اما التكبير فانه مشروع في عيد الاضحي بالاتفاق وكذلك
 هو مشروع في عيد الفطر عند مالك والشافعي واحمد وذكر ذلك الطحاوي عند
 هب الابي حنيفة واصحابه والمشهور عنهم خلافة لكن التكبير فيه هو المأثور عن
 الصحابة رضوان الله عليهم والتكبير فيه اكد من جهة ان اسم يقولون ولتكم الوعد
 والتكبير والله على ما هداكم ولعلمكم شكرون والتكبير فيه اول من روية الهلال
 واخره انقضاء العيد وهو فراغ الامام من الخطبة على الصحيح واما التكبير في النحر
 فهو اكد من جهة انه يسبح اذ بار الصلوات وانه متفق عليه وان عيد النحر لله
 يجمع فيه المكان والزمان وعيد النحر افضل من عيد الفطر ولهذا كانت العبادة فيه
 النحر مع الصلاة والعبادة في ذلك الصدقة مع الصلاة والنحر افضل من الصدقة
 لانه يجمع فيه العبادتان البدنية والمالية فالنحر عبادة بدنية ومالية والصدقة
 والهدية عبادات مالية لانه الصدقة في الفطرة تابعة للصوم لان النبي صلى الله
 عليه وسلم فرضها طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين ولهذا سئل
 ان يخرج قبل الصلاة كما قال تعالى فادع من تركي وذكر اسم ربك فاضلي واما النسك
 فانه مشروع في اليوم نفسه عبادة مستقلة ولهذا يسبح بعد الصلاة كما قال
 تعالى فصل لربك وانحر ان شأنك هو الا بتر فضلة الناس في الاخصار
 بمنزلة رمي الحجاج رمي جحر العقبة وذبحهم في الاخصار بمنزلة ذبح الحجاج هدم

وقد غلط على مذهبه
 ولكن يتأسس على
 استحباب قراءة الفاتحة
 حال النحر وهذا ما عليه
 اهلنا من اصحابنا
 جدي ابي البركات وليس
 هو من ذلك احد ولا عامة
 اصحابنا مع انه تعليل الاحكام
 بالخلاف على ما طلق في
 نفس الامر فان اخلاف
 ليس من الصفات التي يعلن
 الشارع بها الاحكام في
 نفس الامر فان ذلك
 وصف حادث بعد النبي
 صلى الله عليه وسلم وليس
 من صفاته ان لا يكون
 في نفس الامر لظلال الاحتياط
 فعلمنا في حال المخافة
 على ما عليه في الاستفتاح
 والاستعاذه اذ لم يقرأ
 على رواتبه والصواب
 ان الاستعاذه لا تشترط
 الا في قراءة الشرح
 الزمان استعاذه وقيل
 والا انقصت
فصل
 الفصل الثاني وهو
 القراءة اذ لم يسمع قراءة
 الامام في المخافة
 الامام وسكونه فان
 الامام بالقراءة والتمتع
 فيها يتنزل المصلي
 اعظم ما يتنازل عنه
 فان قراءة القرآن
 في الصلاة افضل منها
 خارج الصلاة وما
 ورد من الفضل
 لقراءة القرآن يتناول

فانه لم يكن يصلي قبل الجمعة بعد الاذان شيئا ولا نقل هذا عنه احد فان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يؤذن على عهده الا اذا قعد على المنبر ويؤذن بلال ثم يخطب النبي صلى الله عليه وسلم الخطبتين ثم يقيم بلال فيصلي بالناس فما كان يمكن ان يصلي بعد الاذان لا هو ولا احد من المسلمين الذي يصلي معه صلى الله عليه وسلم ولا نقل عنه احد انه صلى في بيته قبل الخروج يوم الجمعة ولا وقت صلاة مقدرة قبل الجمعة بل الفاظه صلى الله عليه وسلم فيها الترغيب في الصلاة اذا قدم الرجل المسجد يوم الجمعة مما غير وقت لقوله من بكر وانكر ومشي ولم يركب وصلى ما كتب له وهذا هو لما نوردنا في الصحابة كما نرى اذا اتوا المسجد يوم الجمعة يصلون من حين ما يريدون ما تيسر منهم من يصلي عشر ركعات ومنهم من يصلي ثلث عشرة ركعة ومنهم من يصلي ثمان ركعات ومنهم من يصلي اقل من ذلك ولهذا كان جماهير الامة متفقون على انه ليس قبل الجمعة سنة مؤقتة بوقت مقدرة بعد ذلك انما ثبت بقول النبي صلى الله عليه وسلم اوفعله وهو ليس من ذلك شيئا لا يقوله ولا يفعله وهذا مذهب مالك ومذهب الشافعي واكثر اصحابه وهو المشهور في مذهب احمد وذهب طائفة من العلماء الى ان قبلها سنة فهم جعلها ركعتين كما قاله طائفة من اصحاب احمد ونقل عنه الامام احمد ومنهم من جعلها اربعا كما نقل عن اصحاب ابي حنيفة وطائفة من اصحاب احمد وقد نقل عن الامام احمد ما يستدل به على ذلك وهو انه منهم من يجزئ عنه ضعيف ومنهم من يقول هي ظهر مقصورة ويكون سنها سنة الظهر وهذا خطأ من وجهين احدهما ان الجمعة مقصورة باحكام تفارق بها الظهر كل يوم باتفاق المسلمين وان سميت ظهر مقصورة كان الجمعة ليست شرطها الوقت فلا تقضي والظهر تقضي والجمعة ليست شرط لها العود والاستيطان واذ

الامام

وانما يكون من سابع غيره وهذا مكره لما فيه من المنازعة لغيره لاجل كونه قارا خالفا لافهام وامام مع مخالفة الامام فان هذا لم يرد حديث صحيح في النهي عنه ولا نقل قال الامام القاري اي القاري الذي تار عن لم يرد في ذلك القاري في نفسه فهذا لا ينافي ولا يعرف انه خارج النبي صلى الله عليه وسلم وكراهة القراءة خلف الامام انما هي اذا امتنع من الانصات لما موردها ولا تنقضه

نارح غيره فاذا لم يكن هناك انصات لما مورده ولا منارعه فلا وجه للنهي في تلاوة القرآن في الصلاة والقارئ هنا لم ينعض عن القراءة باستماع فيفوت الاستماع والقراءة جميعا مع اختلاف السهو في وجوب الشافعي في القرائة في مثل هذه الحال بخلاف وجوبها في حال الجهر فانه شاذ حتى نقل احمد الاجماع على خلافه واليه هو وعلم من الصحابة فتموا من قوله سمعت الصلاة بيني وبين عبي نفسيه فاذا قال الله تعالى ان ذلك مع الامام ايضا

الامام وغير ذلك والظهر لا يشترط لها شي من ذلك فلا يجوز ان تنقل احكام الجمعة من احكام الظهر مع اختصاص الجمعة باحكام تفارق بها الظهر فانه اذا كانت الظهر تشارك الجمعة في حكم وتفارقها في حكم لم يمكن الحاق مورد التراجع بهما الا بدليل فليس جعله السنة مع موارد الاشتراك باول منه جعلها مع موارد الافتراق الوجه الثاني ان يقال هب انما ظهر مقصورة فانه النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي في سفره سنة الظهر المقصورة لا قبلها ولا بعدها وانما كان يصليها اذا اتم الظهر فصلى اربعا اذا كانت سنة التي فعلها في الظهر المقصورة خلاف الناحية كان ما ذكره حجة عليهم لا لهم وكان السبب الحقيقي لحذف بعض الفريضة اولى بحذف السنة الراتبة كما قال بعض الصحابة لو كنت متطوعا لآتممت الفريضة فانه لو استحب للمسافر ان يصلي اربعا لكانت صلواته للظهر اربعا اولى من ان يصلي ركعتين فريضة وركعتين سنة وهذا لانه قد ثبت بسند رسول الله صلى الله عليه وسلم المتواترة انه كان لا يصلي في السفر الا ركعتين والظهر والعصر والعشاء وكذلك ما حج بالناس عام حجة الوداع لم يصلي بهم بمكة وغيرها الا ركعتين وكذلك ابو بكر بعده لم يصلي الا ركعتين وكذلك عمر بعده لم يصلي الا ركعتين ومن نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى الظهر والعصر والعشاء اربعا في السفر فقد اخطا واخذت الكري في ذلك عن عائشة حديث ضعيف في الاصل مع ما وقع منه التحريف كما كان لفظ الحديث انما قال النبي صلى الله عليه وسلم افطرت وصمت وقصرت واتمت قال اصببت يا عائشة فهذا مع قيام الدلالة انه باطل وروي ان عائشة روت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفطر ويصوم ويصبر ويتم فظن بعض الائمة فيه انها روت الامر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا مستبوط في موضعه والمقصود هنا ان السنة للمسافر ان يصلي

وارضا جميع الادكار التي شرع للامام ان يقولها سئل النبي صلى الله عليه وسلم ان يقولها سائر الناس شيئا فقال كوع والسجود وكذا تشهد وانما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان القرآن افضل من الذكر وانما روي في الصلاة لا يسمع عرفة السيرة لا يؤمن على عرفة الامام في السر والعلانية فان العكس ما تار واذ في القرآن ولفظا له والصوت العلم ترجمون كما اذا ذكر بكه نفسا فخره وخفيه فزدون بجر من القول بالعدو ولا تعال الا به وهذا امر النبي صلى الله عليه وسلم ولا منه فانما حوطني به النبي صلى الله عليه وسلم علم حقيقته بامته ما لم يرضى بالتخصيص لقوله صلى الله عليه وسلم في حديثه في طلع الشمس وقدر الغروب وقوله في صلاة طريقي النهار وزلفا من الليل وقوله في صلاة هذه الدورات الشمس الى غروب الليل وكفركم وهذا امر يتبين من الامام والمفرد بان يذكر الله في نفسه بالغدير والامام وهو تنادى صلاة الفجر والظهر والعصر فيكون

المأموم يذكر ربه في نفسه
 لكن اذا كان مستغنيا كان
 مأمورا بالاستغناء
 وان لم يكن مستغنيا كان
 مأمورا بتذكر ربه في نفسه
 والقرآن افضل الذكر كما
 قاله وهذا ذكر مبارك
 انزلناه وقال بعد
 انبائنا من لدنا ذكرا
 فلهن عنه فانه يحمل
 القيمة وزراة ولا ومن
 اعرض عن ذكرى فان له
 معيتم ضيقا ونجسنا
 له ذلك والله تعالى لا يوجب عليه دينها عمن شئ الا والذي امر به خير مما الذي
 نهاه عنه فعلم ان صلاة الظهر اربعا خيرا عند الله من ان يصليها ركعتين
 مع ركعتين تطوعا فلما كان سبحانه لم يستحب للمسافر التربع في غير الامرين
 فلان لا يستحب التربع بالامر المرجوع عنه اولى فبين بهذا الاعتبار
 والصحيح ان فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو اكمل الامور وان هديه خير الهدى
 وان المسافر اذا قصر على ركعتي الفرض كان افضل له من ان يقرب بها ركعتي
 السنة وبهذا يظهر ان الجمعة اذا كانت ظهرا معصومة لم يكن من السنن ان يقرب
 بها سنة ظهر المقيم بل يجعل ظهر المسافر المقصورة وكان النبي صلى الله عليه وسلم
 يصلي في السفر ركعتي الفجر والوتر ويصلي على راحلته قبل اي وجه توجهت
 ويوتر عليها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة وهذا لان الفجر يقصر في السفر فثبت
 سنتها على حالها بخلاف المقصورة في السفر والوتر مستقل بنفسه كسائر قيام
 الليل وهو افضل الصلاة بعد المكتوبة وسنة الفجر قد خلت في صلاة الليل
 من بعض الوجوه فلهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر لا يستقله
 ويقيم المقتضي له والصواب ان يقال ليس قبل الجمعة سنة راتبة
 معتدة ولا كان الاذان على عهد فانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بين

كل اذانية

كل اذانية صلاة كمال في الثالثة من شأه خشيته ان يتخذها الناس سنة
 راتبة فهذا الحديث الصحيح يدل على ان الصلاة عشرة وعشرة قبل العصر وقبل العشاء
 الاخر وقبل المغرب وان ذلك ليس مستحب وكذلك قد ثبت انهم كانوا يصلون
 بين اذان المغرب وهو يراهم فلا ينهواهم ولا يأمروهم ولا يفعل ذلك قبل على ان
 ذلك فعل جائز وقد احتج بعض الناس على الصلاة قبل الجمعة بقوله النبي
 كل اذانية صلاة وعارضه غيره فقال الاذان الذي على المنابر لم يكن على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن عثمان امر به لما كثرت الناس على عهد كونه لم يكن
 يبلغهم الاذان حين خروجه وقعوده على المنبر ويوجدان فقال هذا
 الاذان لما سئل عثمان واتفق المسلمون عليه صار اذا ناسرعا وحسبوا فتلوه
 الصلاة بين وبين الاذان الثاني جائزة حسنة وليست بسنة راتبة كالصلاة
 قبل صلاة المغرب وحسب فعل ذلك لم ينكر عليه ومثرك ذلك لم ينكر
 عليه وهذا عدل الاقوال وكلام الامام احمد يدل عليه وحسب فقد يكون
 تركها افضل اذا كان الجهال يظنون ان هذه سنة راتبة وانها واجبة فتترك
 حتى يعرف الناس انها ليست بسنة راتبة ولا واجبة لاسيما اذا دأب الناس
 عليها فينفي تركها احيانا حتى لا تشبه الفرض كما استحب الثر العظماء ان لا يداوم
 على قراءة السجدة يوم الجمعة مع انه قد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم
 فعلها فاذا كان بكرة المداومة على ذلك فتترك المداومة على ما لم يسند النبي صلى
 الله عليه وسلم اولى وان صلاة الرجل بين الاذان وبين احيانا انها تطوع مطلق
 او صلاة بين اذانية كما يصلي قبل العصر والعشاء لانها سنة راتبة فهذا جائز
 واذا كان الرجل مع قوم يصلونها وكان مطاعا اذا تركها وبين لهم السنة
 لم ينكره واعليه بل عرفوا السنة فتركها حسن وان لم يكن مطاعا
 وراى ان صلاتها ثلث لقلوبهم اودفعا للحضام والش ليعدم التمكن

فقال اني لا استطيع ان
 اخذ من القرآن شيئا
 فقلت ما يجوزني في الله
 صلاتي فقال ولا يصح
 واكرهه فلا اله الا الله
 والله اكبر ولا حول ولا
 قوة الا بالله فقال
 رسول الله هذا لله
 فاني فقال قد اكرم
 اهدى وارقتي
 وعافيتي فقال
 قال هكذا ينبغي
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اما هذا فقد ملأ به
 من اخبر رواه احمد
 والوداد والنسائي
 والذين اوجبوا القراءة
 في البحر احقوا بالحد
 الذي في السنة عن
 عبادة ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال اني اكرم
 قال اني اكرم رواه الامام
 فلا تقرأ الا بقا تحة
 الكتاب فانه لا صلاة
 له الا بقا هذا
 الحديث معلة عند جماعة
 الحديث كاحد حديث
 من الآخرة وقد سطرنا
 الكلام على ضعفه
 في غير هذا الموضع
 وبين ان الحديث
 الصحيح هو
 قول النبي صلى الله عليه وسلم
 لا صلاة الا بآداب القرآن
 فهذا هو الذي اخرجاه
 الصحيح رواه الزهري
 عن محمود بن الربيع عن عبادة

وما أحدث ففقط
فيه بعض المشايخ
واصل ان عبادة كان
يومئذ في بيته
فقال هذا فاشبهه
عليهم السلام بالموثق
على عباده والله
سأندرج فيكم
اعلم وصل على
محمد وعلى آله وسلم

من بيان الحق لهم وقبولهم له وخود ذلك فهذا ايضا حسن فان العمل الواحد يكون
فعله مستحبا ثارة وتركه ثارة باعتبار ما يترجى من مصلحة فعله وتركه عيب الادلة
الشرعية والمسلم قد يتوكل المستحب اذا كان في فعله فساد راجع على مصلحة كما ترك
النبي صلى الله عليه وسلم بناء البيت على قواعد ابراهيم وقال لعائشة لو اقر منك
حد يثو عهد بالجاهلية لنقضت الكعبة ولا لصفتها بالارض ولجئت لها بابي
باب يدخل الناس منه وباب يخرجون منه والحديث في الصحيحين فترك النبي صلى
الله عليه وسلم هذا الامر الذي كان عنده افضل الامرين للمعارض لراجح وهو حد
ثان عهد قرشين بالاسلام لما في ذلك من التفتير لهم فكانت المفسدة راجحة على
المصلحة ولذلك استحب الامير احمد وغيره ان يدع الامام ما هو عنده افضل اذا
كان تالف المأمومين مثل ان يكون عنده فضل الوتر افضل بان يسلم في
الشفع ثم يصلي ركعة الوتر وهو يوم في ما لا يريدون ولا وصل الوتر فاذا لم يكن
ان ينقلهم الى الافضل كانت المصلحة الحاصلة بموافقة لهم بوصول الوتر ارجح
من مصلحة فصله مع كراهتهم للصلاة خلفه وكذلك لو كان ممن يرى المخافة بالبسلة
افضل والجمهور بها والمأمومون على خلاف رايه ففعل المفضل عنده لمصلحة الموا
فقر والتالف التي هي راجحة على مصلحة تلك الفضيلة كان هذا اجازة حسنا
وكذلك لو فعل خلاف الافضل لاجل بيان السنة وتعليمها لمن يعلمها كان حسنا
مثل ان يجهر بالاستسقاء والنقود والبسلة لم يعرف الناس الا فعل ذلك حسن
مشرع في الصلاة كما ثبت في الصحيح ان عمر بن الخطاب جهر بالاستسقاء فكان يكبر
ويقول سبحانك اللهم وبحمرك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وقال
الاسود بن يزيد صليت خلف عمر اكثر من سبعين صلاة فكان يكبر ويقول ذلك
رواه مسلم في صحيحه ولهذا شاع هذا الاستسقاء حتى عمل به اكثر الناس وكذلك
كان عمر وابن عباس يجهران بالاستعاذة وكان غير واحد من الصحابة يجهر
بالبسلة

بالبسلة وهذا عند الجمهور الذين لا يرون الجهر بها سنة رابثة كان لتعليمه
الناس ان قرأها في الصلاة سنة كما ثبت في الصحيحين ابن عباس صلى الله عليه
فقر ايام القرآن جهر او ذكر انه فعل ذلك لتعليم الناس انها سنة وذلك ان الناس في
صلاة الجنازة على قوليهم من لا يرى فيها قراءة بحال كما قاله كثير من السلف
وهو عندهم بابي حنيفة وما لك ومنهم ومن يرى القراءة فيها سنة كقول السلف
فقر واحد من بني عباس هذا وغيره ثم من هؤلاء من يقول القراءة فيها وا
جبة كالصلاة ومنهم من يقول بل هي سنة مستحبة ليست بواجبة وهذا
اعدل الاقول ان الثلاثة كان السلف فعلوا هذا وهذا وكان كلا الفعلين مشهورين
بينهم كانوا يصلون على جنازة بقراءة وغير قراءة كما كانوا يصلون ثارة بالحمد لله
بالبسلة وثارة بغير جهرا وثارة باستسقاء وثارة بغير استسقاء وثارة بغير
فج اليد وثارة يسلمون تسليما وثارة تسليمة واحدة وثارة يقرؤون
خلف الامام في السر وثارة لا يقرؤون وثارة يكبرون وعلى الجنازة اربعاً وثارة
خمساً وثارة سبعا كان فيهم من يفعل هذا وفيهم من يفعل هذا كل هذا ثابت
عند الصحابة كما ثبت عنهم ثم منهم من كان يرجع الاذان ومنهم لا يرجع فيه ومنهم
من كان يوتر ولا إقامة ومنهم من كان يشفعها وكلاها ثابت عند النبي صلى الله عليه
وسلم وهذه الامور وان اختلفت في بعضها ارجح من الاخر فمن فعل المرجوع فقد فعل جائزا
وقد يكون فعل المرجوع ارجح للمصلحة الدارحة كما يكون ترك المراجحة ارجح احياها لمصلحة
راجحة وهذا واقع في عامة الاعمال فان العمل الذي هو في جنسه افضل قد يكون
في مواضع غيره افضل منه كما ان جنس الصلاة افضل من جنس القراءة و
جنس القراءة افضل من جنس الذكر وجنس الذكر افضل من جنس الدعاء ثم
الصلاة بعد الفجر والعصر مني عنها والقراءة والذكر والدعاء افضل منها في تلك
الافاقات وكذلك القراءة في الركوع والسجود مني عنها والذكر هناك افضل

منها والدعاء في آخر الصلاة بعد التشهد افضل من الذكر وقد يكون في العمل
 المفصول لافاضلا بحسب حال الشخص المعين لكونه عاجزا عن الافضل ولكن
 محبة ورغبته واهتمامه وانتفاعه كان المريض ينتفع بالذو الذي يشتهي مالا
 ينتفع بما لا يشتهي وان كان جنس ذلك افضل ومن هذا الباب صار الذكر
 لبعض الناس في بعض الاوقات خيرا من القراءة والقراءة لبعضهم في بعض الاوقات
 خيرا من الصلاة وامثال ذلك لكمال انتفاعه به لانه افضل وهذا الباب باب
 تفصيل بعض الاعمال والافعال في اضطرار كثير من الناس مما اذا اعتقد
 استحباب فعل وجب عليه ما لا يحافظ على الواجبات حتى يخرج به
 الامر الى الهوى والتعصب والحمية الجاهلية كما تجده فيمن يختار بعض هذه الامور
 فيراها شعارا لمذهبه ومنهم من اذا ترك ذلك هو الافضل بما قاطعها
 على هذا ترك اعظم من محافظته على ترك المحرمات حتى يخرج به الامر الى اتباع
 الهوى والجاهلية كما تجده فيمن يرى الشوك شعارا لمذهبه وامثال ذلك وهذا كله
 خطأ والواجب ان يعطى كل ذي حق حقه ويوسع ما وسع الله رسول الله ويؤلف
 ما ألف الله رسول الله ويراعي في ذلك ما يحبه الله ورسوله من المصالح الشرعية و
 المقاصد الشرعية ويعلم ان خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله
 عليه وسلم والله بعشر حجة للعالمين بعشر سعادة الدنيا والاخرة في كل امر من
 الامور وانه يكون مع الانسان من التفصيل ما جهلا وما ظنا وما علما
 يحفظ به هذا الاجمال والافكار من الناس يعتقد هذا مجالا وميد عند التفصيل
 اما جهلا وما ظنا وما علما واما اتباع الهوى فتسال الله ان يهدينا
 الصراط المستقيم مع الذين انعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين
 وحسن اولئك رفيقا **فصل** واما السنة بعد الجمعة فقد ثبت
 في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين **و**
 كذا كذا

بالمفصول افضل
 فيكون افضل
 حتى لما يقرب
 من يريد على وجه
 واداته وانتفاعه
 كما صح

والله اعلم
 بالحق
 والافعال
 في بعض الاعمال
 في بعض الاعمال
 في بعض الاعمال

بلغ

كما ثبت في الصحيحين انه كان يصلي قبل الفجر ركعتين وبعد المغرب ركعتين
 وبها العشاء ركعتين واما الظهر ففي حديث ابن عمر انه كان يصلي قبلها ركعتين وفي
 الصحيحين عن عائشة انه كان يصلي قبلها ركعتين واما العصر ففي الحديث ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة تطوعا غير فريضة
 بني له بيتا في الجنة وجاء مفسرا في السنة اربع قبل الظهر وركعتين بعدها
 وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر فله في النبي
 في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة
 الثلاث حديث ابن عمر وعائشة وام حبيبة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم
 بالليل اما احدى عشرة واما ثلثة عشرة ركعة وكان مجموع صلاته بالليل و
 النهار فريضة ونفلة نحو اربعين ركعة والناس في هذه الروايات على ثلاثة
 اقوال منهم من لا يوقف في ذلك شيئا لقول ما لا يري سنة الاوتر وركعتي
 الفجر وكان يقول انما يوق في اهل العراق ومنهم من يقد في ذلك شيئا باخادش
 ضعيفة بل باطل كما يوجد في مذهب اهل العراق وبعض من وافقهم من اصحاب
 الشافعي واحدا في هؤلاء يوجد في كتبهم من الصلوات المقدرة والاحاديث في
 ذلك ما يعلم اهل المعرفة بالسنن انه كذب علي النبي صلى الله عليه وسلم كمن روى
 عنه صلى الله عليه وسلم انه صلى بعد العصر ثمانية ركعات سنة الظهر او انه صلى قبل الظهر
 سنا وبعد هاربع او انه كان يحافظ على الكسبي وامثال ذلك من الاحاديث
 المكذوبة علي النبي صلى الله عليه وسلم واشد من ذلك ما يذكره بعض المصنفين
 في الرقائق والفضائل في الصلوات الاسبوعية والحولية كصلاة يوم
 الاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس والجمعة والسنة المذكورة
 في كتاب ابي طالب وابي حامد وعبد القادر وغيرهم وكصلاة الالفية التي
 في اول رجب وصف شعبان والصلاة الاثني عشرية التي في اول ليلة جمعة

كما كذا

في رجب والصلاة التي في ليلة سبع وعشرين من رجب وصلوات آخر
 تذكري الا شهر الثلاثة وصلوات ليلتي العيدين وصلاة يوم عاشوراء
 واحسان ذلك مما اكلوا من المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم مع اتفاق
 اهل المعرفة بجديته على ان ذلك كذب عليه لكن بلغ ذلك اقواما من اهل
 العلم والدين فظنوا صحتها فعملوا به وهم ما جاورون على حسنة قصدوا وجها
 دهم لا على مخالفة السنة **واقرب** ما تبين له السنة فظنوا ان غيرها خيرا منها
 فهو ضال مبتدع كافر والقول الوسط العدل هو ما وافق السنة
 الصحيحة الثابتة عند النبي صلى الله عليه وسلم وقد ثبت عنه انه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين
 وفي صحيح مسلم عنه انه قال من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل بعدها
 اربعاً وقد روي الست عن طائفة من الصحابة جميعاً بين هذا وهذا والسنة
 ان يفصل بين الفرض والنفل في الجمعة وغيرها كما ثبت في الصحيح انه صلى
 عليه وسلم نهى ان تؤصل صلاة بصلاة حتى يفصل بينهما بقيام او كلام فلا
 يفعل ما يفعله كثير من الناس يصل السلام بركعتي السنة فان هذا ركوب
 لنهي النبي صلى الله عليه وسلم وفي هذا الحكمة التمييز بين الفرض وغير الفرض
 كما يميز بين العبادة وغير العبادة ولهذا استحب تعجيل الفطور وتأخير السجود
 والاكل يوم الفطر قبل الصلاة ونهى عنه استقبال رمضان بيوم او يومين
 فهذا كله لفصل بين الامور من الصيام وغير الامور من الفطر بين
 العبادة وغيرها وهكذا يميز بين اوجها لله من غيرها وايضا كان كثير
 من اهل البدع كالرافضة وغيرهم لا ينوون الجمعة بل ينوون الظهر ونظيره
 انهم سلموا وما سلموا فصلون ظهرا ونظيره انهم يصلون السنة فاذا
 حصل تمييز بين الفرض والنفل كان في هذا منع لهذه البدعة وهذا له نظائر
 كثيرة والله اعلم **مسئلة** في حديث عقبة ابا عامر قال انما رسول الله صلى الله

بلغ

عليه وسلم

عليه وسلم ان تقول بالمعوذات دبر كل صلاة وعنه ابي امامة قال قيل يا رسول
 الله اي الدعاء سمع قال جوف الليل الاخر ودبر الصلاة المكتوبة وعن
 معاذ بن جبل رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيده فقال
 يا معاذ والله اني لا احبك فلا تدعني في دبر كل صلاة ان تقول اللهم اني
 اعوذ بك من الهم والحزن ومن الهم والحزن ومن الهم والحزن ومن الهم والحزن
 بعد الخروج من الصلاة **سنة الجواب** الحمد لله الاحاديث المعروفة
 في الصحيح والسنة والمسند تدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يدعو في دبر كل صلاة قبل الخروج منها وكان يامر اصحابه بذلك ويعلمهم
 ذلك ولم ينقل احد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا صلى بالناس يدعو بعد
 الخروج من الصلاة هو والمأمومون جميعا لا في الفجر ولا في العصر ولا
 في غيرها مما اكلوا من المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم بل قد ثبت عنه انه كان يستقبل اصحابه ويذكر
 الله ويعلمهم ذكر الله عقب الخروج من الصلاة ففي الصحيح انه كان قبل ان
 ينصرف يستغفر ثلاثا ويقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت
 يا ذا الجلال والاكرام وفي الصحيحين ما حديث المغيرة بن شعبه انه كان
 يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل
 شيء قدير اللهم لا تأمنا مني لما اعطيت ولا تعطيني لما منعت ولا تنفع ذا الجبد
 منك الجبد وفي الصحيح ما حديث ابن الزبير ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يهلل بهؤلاء الكلمات لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله
 الحمد وهو على كل شيء قدير لا حول ولا قوة الا بالله لا اله الا الله ولا نعبد الا
 اياه له النعمة وله الفضل وله الشان الحسن لا اله الا الله مخلصين له
 الدين ولو كره الكافرون وفي الصحيحين ما حديث ابن عباس ان رفع الناس
 اصواتهم بالذكر كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي لفظ لنا عرف

انقضاء الصلاة بالتكبير والاذكار التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمها
 عقب الصلاة انواع احدها ان يسبح ثلاثا وثلاثين وعحمد ثلاثا وثلاثين
 ويكبر ثلاثا وثلاثين فذلك تسعة وتسعون ويقول تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير رواه
 مسلم في صحيحه والثاني يقولها خمسا وعشرين ويضم اليها لا اله الا الله وقد
 رواه مسلم والثالث يقول ثلاثا وثلاثين وهذا على وجهين احدهما
 ان يقول كل واحدة ثلاثا وثلاثين والثاني ان يقول كل واحدة احدى عشر
 مرة والثالثة والثلاثون اول وهو في الحديث المتفق عليه في الصحيحين
 وهو الرابع والخامس يكبر اربعا وثلاثين ليتم مائة والسادس يقول
 الثلاثة عشر عشر فهذا هو الذي مضت به سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وذلك مناسب لان المصلي يناجي ربه فدعاؤه له ومصلحته اياه
 وهو يناجي اولي من مسالته ودعاؤه بعد انصرفه عنه واما الذكر
 بعد الاضراف فكما قلت عائشة هو مثل مسح المرأة بعد صلاتها لان الصلاة
 نور فهي تهطل القلب كما تهطل المرأة ثم الذكر بعد ذلك بمنزلة مسح المرأة
 وقد قال ثعلبة فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب قيل اذا فرغت
 من اشغال الدنيا فانصب للعبادة والى ربك فارغب وهذا اشهر القولين
 وخرج شرح القاضي على قوم من الحاكمة يوم عيد وهم يلعبون
 فقال ما لكم تلعبون قالوا اننا نفرغنا قال او بهذا امر الفارغ وتلى قوله
 ثم اذا فرغت فانصب والى ربك فارغب ويناسب هذا قوله تعالى
 يا ايها المزمل قم الليل الا قليلا نصفه او انقص منه قليلا وازد عليه
 ورتل القرآن ترميلا انا سنلقي عليك قولا ثقيلا الى قوله ان ناشية الليل
 هي اشد وطوا قوم قبيلا ان تذكر في النهار سجا طويلا اي ذهابا ومجيئا

وبالليل

قوله على الاضراف
 القولين
 فاذا فرغت
 فانصب

وبالليل تكون فارغا وناشية الليل في اصح القولين انما تكون بعد النوم
 نشا اذا قام بعد النوم كانت موافات قلبه للسانه اشد لعدم ما يشغل القلب
 وزوال اثر حركته النهار بالنوم وكان قوله اقوم وقيل اذا فرغت من
 الصلاة فانصب في الدعاء والى ربك فارغب وهذا القول سواء كان صحيحا
 او لم يكن فانه لا يمنع الدعاء في اخر الصلاة لا سيما والنبي صلى الله عليه وسلم هو
 المأمور بهذا فلا بد ان يمثل ما امره الله به ودعاؤه في الصلاة المنقول عنه
 في الصحاح وغيرها انما كان قبل الخروج من الصلاة وقد قال لا صحابه في
 الحديث الصحيح اذا تشهد احدكم فليستغذ بالله من اربع يقول اللهم
 اني اعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات
 ومن فتنة المسيح الدجال وفي حديث ابي مسعود الصحيح لما ذكر
 الشهيد ثم قال ليتخى من الدعاء العجبة اليه وقدرت عائشة دعاؤه
 في صلاة بالليل وان كان قبل الخروج من الصلاة فقوله من قال اذا
 فرغت من الصلاة فانصب في الدعاء فيها يشبه قول من قال في حديث
 ابي مسعود لما ذكر له الشهيد فاذا فعلت ذلك فقد قضيت صلاتك فان
 شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد وهذه الزيادة سواء كانت
 من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ومن كلام من ادرجها في حديث ابي مسعود
 كما يقول ذلك من ذكره من ائمة الحديث ففيها ان قال ذلك جعل ذلك
 قضا للصلاة فهذا جعله هذا المفسر فراغ من الصلاة مع ان تفسيره
 قوله فاذا فرغت فانصب اي فرغت من الصلاة قول ضعيف فان
 قوله اذا فرغت مطلق ولان الفارغ ان اريد به الفراغ من العبادة
 فالدعاء ايضا عبادة وان اريد به الفراغ من اشغال الدنيا فالصلاة
 ليست من ذلك بوضوح ذلك ان لا تراعى بيده المسلمين ان الصلاة يدعى

فيها كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو فيها وقد ثبت عنه في الصحيح انه كان
يقول في دعائه الاستفتاح اللهم باعدي بيني وبين خطاياي كما باعدت بين
المشرق والمغرب اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الابيض من الد
نس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد وان كان يقول اللهم
انت السلام ومنك السلام الملك لا اله الا انت انت ربي وانا عبدك ظلمت
نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا فانه لا يغفر الذنوب الا انت
واهدي لاهل الاخلاق فانه لا يهدي لاهلها الا انت واصرف عني سيئها
لا تصرف سيئها الا انت وثبت في الصحيح انه كان يدعو اذا رفع راسه
من الركوع وثبت عنه الدعاء في الركوع والسجود سواء كان في النفل
او في الفرض وتواتر عنه الدعاء اخر الصلاة وفي الصحيح ان ابا بكر
الصديق رضي الله عنه قال يا رسول الله علمني دعاء دعوه في صلاتي
فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانه لا يغفر الذنوب الا انت
فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي انك انت الغفور الرحيم فاذا كان
الدعاء مشروعا في الصلاة لاسيما في آخرها فكيف يقول اذا فرغ
من الصلاة فانصب في الدعاء والذي فرغ منه هو نظير الذي امر به فهو
في الصلاة كان ناصبا في الدعاء لا فارغا ثم ان لم يقل مسلم انه في الدعاء
بعد الخروج من الصلاة يكون او كذا وقوي منه في الصلاة ثم لو كان
قوله فانصب اي في الدعاء لم يحتج الى قوله قل والى ربك فارغب
فانه قد علم ان الدعاء انما يكون من فعله انه امر بشيئين ان يجتهد في العباد
ة عند الفراغ من الدعاء وان يكون رغبته الى ربه لا الى غيره كما في قوله
اياك نعبد واياك نستعير فتقوله اياك نعبد موافق لقوله فانصب
وقوله واياك نستعير موافق لقوله والى ربك فارغب ومثل قوله
عبد

قف

فاعبده وتوكل عليه وقوله هو ربي لا اله الا هو عليه توكلت واليه متاب
وقوله شغيب عليه توكلت واليه انيب ومنه الاثر الذي يروى عند
دخوله المسجد اللهم اجعلني من اوجه توجها اليك واقرّب من تقرب اليك
وافضل من سئلك ورغب اليك والاثر الاخر واليك الرغب والعل وذلك
ان دعاءه المذكور في القرآن نوعان دعا عبادة ودعا مسئلة ورغبة
فتقوله فانصب والى ربك فارغب فجمع نوعي دعاء الله تعالى وانه لما قام عبد
الله يدعو كادوا يكونون عليه لمدا وقال تعالى ومن يدع مع الله الها اخر
لا يبرهان له به فانما حسابه عند ربه لا اله ونظيره كثيرة واقبال لفظ دبر الصلاة وعقبها
فدبر الشيء هو مثل اخر وعقبه فقد يراد به اخر جزء منه وقد يراد في ما
يلي اخر جزء منه كما في دبر الانسان فانه اخر جزء منه ومثله لفظ العقب
قد يراد اخر الجزء المؤخر من الشيء كعقب الانسان وقد يراد به ما يلي ذلك
فالدبر المذكور في دبر الصلاة اما ان يراد به اخر جزء منها ليوافق بقية
الاحاديث او يراد به ما يلي آخرها ويكون ذلك ما بعد التشهد كما سمي
ذلك قضا للصلاة وفراغها حيث لم يبق الا السلام المنافي للصلاة
حيث لو فعله عمدا في الصلاة بطلت صلاته ولا تبطل بسائر الاذكار المشروعة
وعنه في الصلاة او يكون مطلقا ومجلا وبكل حال فلا يجوز ان يخص
به ما بعد السلام لان عامة الادعية الماثورة كانت قبل ذلك ولا يجوز
ان يشرع سنة بلفظ مجمل يخالف السنة الماثورة بالالفاظ الصحيحة
والناس لم يوافقوا بعد السلام ثلاثة اقوال منهم من لا يرى فعود الامام
مستقبلا لما عوم لا يذكر ولا بدعاه لا غير ذلك وحجته ما يروى
عن السلف انهم كانوا يكرهون للامام ان يستديم استقبال القبلة
بعد السلام قنوا ان ذلك يوجب قيامه من مكانه ولم يعلموا ان

تقديرا

ش

ان انصرف مستقبل المأمومين بوجهه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل
فحصل هذا المقصود وهذا يفعل ما يفعله مع اصحاب مالك ومعه
يرى دعا الامام والمأموم بعد السلام ثم منهم من يرى ذلك في الصلوات الخمس
ومنهم من يراه في صلاتي الفجر والعصر كما ذكر ذلك من ذكره مع اصحاب
السلف في واحد وغيرهم وليس مع هؤلاء سنة وانما غايتهم التمسك بلفظ مجمل
او بقباس كقول بعضهم ما بعد الفجر والعصر ليس بوقت صلاة فيستحب
فيه الدعاء ومن المعلوم ان ما تقدمت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
انما ثبت الصحيح بل المتواترة لا يحتاج فيه الى مجمل ولا قياس واما قول
عقبة ابن عامر من النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اقربا لمعونات دبر كل
صلاة فلهذا بعد الخروج منها واحديث ابي امامة قيل يا رسول الله اي
الدعاء اسمع قال جوف الليل الاخر ودبر الصلاة المكتوبة فهذا يجب ان لا
يخص ما بعد السلام بل لا بد ان يتناول ما قبل السلام وان قيل انه يعم
ما قبل السلام وما بعده لكن ذلك لا يلزم ان يكون دعا الامام والمأموم
جميعا بعد السلام كما لا يلزم ذلك قبل السلام بل اذا دعا كل
واحد وحده بعد السلام فهذا لا يخالف السنة وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم
ولمعاذ ابن جبل لا تدعون في دبر كل صلاة ان تقول اللهم اغني عني شر كل
وذكرك وحسن عبادتك يتناول ما قبل السلام واذا تناول ما بعده
ايضا كما تقدم فان معاذ كان يصلي اتم بقومه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم
يصلي اتما ما وقد بعثت الى النبي معلما لهم فلم يوافقوه في هذا وعاء الامام والمأموم
مجموعين على ذلك كدعاء القنوت لكان يقول اللهم اغنا عني شر كل
شكر فلما ذكره بصيغة الافراد علم انه لا يشترع للامام والمأموم ذلك
بصيغة الجمع وما يوضح ذلك ما في الصحيح عن البراء بن عازب قال كنا اذا
خلف رسول الله

خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم احببنا ان نكون طاعة يمينه يقبل علينا
قال فصعته يقول رب قني عذابك يوم تبعث عبادك او يوم تبعث
عبادك فهذا فيه دعاؤه صلى الله عليه وسلم بصيغة الافراد كما في حديث معاذ
وكلاهما امام وفيه انه كان يستقبل المأمومين وانه لا يدعوهم بصيغة الجمع
وقد ذكر حديث معاذ من صنف في الاحكام في الادعية في الصلاة قبل
السلام معاذة لسائر الاحاديث كما في صحيح مسلم والسنة الثلاثة عن ابي
هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا فرغ احدكم من الشهادتين فليستعذ
بالله من اربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنه الحيا والممات
ومن فتنه المسيح الدجال وفي مسلم وغيره عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن اللهم اعيذ بك
من عذاب جهنم واعوذ بك من عذاب القبر واعوذ بك من فتنه الحيا والممات
واعوذ بك من فتنه المسيح الدجال وفي السنة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لرجل ما تقول في الصلاة قال اتشهد ثم اقول اللهم اني استسئلك الجنة
واعوذ بك من النار اما والله ما احسن دندنتك ولادندنة معاذ فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم حو لها نذرت رواه ابو داود وابو حاتم في صحيحه
وظاهر هذا ان دندنتها ايضا بعد الشهادتين في الصلاة ليكون نظير ما قاله
وعن شداد بن اوس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في صلاته
اللهم اني استسئلك الثبات في الامر والفرجة على الرشد واستسئلك شكر نعمتك
وحسن عبادتك واستسئلك قلبا سليما ولسانا صادقا واستسئلك من خير ما تعلم
واعوذ بك من شر ما تعلم واستغفر لك لما تعلم واه النساء وفي الصحيحين عن
عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة اللهم اني اعوذ بك من
عذاب القبر واعوذ بك من فتنه الحيا والممات واعوذ بك من فتنه المسيح الدجال

مسافة القصص فان تحديقها
كلام امام او سنة تحرق في
كانت قولا منعيا كان
طاعة في الصلاة
وعنه في قصر الصلاة
في الصلاة في ذلك
كالنهي في العرف فانه قد روي
ان اهل مكة قد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
علم النبي في ذلك وقد روي
لم يزل في حيف وما روي
واحد قالوا ان جمع الطلاق
الطلاق واحد لان الكتاب
والسنة عندهما اتما يدل على
ذلك وخالفوا اعني وطاعة
ما روي مالك والشافعي
وابي حنيفة وراويهم في
التجسس وهو خلاف قول الامام
الاربع وطاعة في اصحاب
ابي حنيفة وراويهم في
بالطلاق وهو خلاف قول الامام
الاربع بل ذكر ان عبد الله
ان الاطلاق منعقد خلاف
وطاعة في اصحاب مالك وعنه
في الاطلاق فانه قد روي
عن عمنه وكذلك من حلف
بالعتاق وكذلك طاعة
في اصحاب ابي حنيفة والشافعي
فلا يفرق الاطلاق بل يضمن
لا يقع به طلاق وفي حلفه
لا يقع به طلاق وفي حلفه
منقول عن ابي حنيفة نفسه
وطاعة في العتاق فانه قد روي
بالطلاق لا يقع به طلاق
ولا يلزم القارة وقد
تبين ان القارة به

مسافة في اجاء
العلماء لا يحرم المجتهد
خلافه وما معناه وقد
قد روي في صحيحه وما معناه
قد روي في صحيحه وما معناه
وجه الزماني به الغريب
والصحيح في الحديث الواحد
وهذا الحديث متواتر
لفظا ومعنى وهو
جمهور احاديث الصحيحين
تقديرا للقبول والظن
وما هو في البخاري ومسلم
احكام
معناه ان في علم السلي
شأنه في الاحكام واثبت
اجاء الامام على حكمه
لا يحد من حيزه في اجاء
فان الامم لم يجمع على ضلاله
ولكن كبره من المسائل قد
نظير بعض الناس فيها اجاء
ولا يكون الا في ذلك بل يكون
القول الاخر روي في كتاب
السنة واما قول بعض
الامم الاربع وغيرهم ليس
بجدة لانه لا اجاء في
السنة وقد استغنيت
رجلانية انه نوا الناس عن
تقليدكم وامر اذا راوا
قولا في الكتاب والسنة
اقوى من قولكم ان ياخذوا
بما روي عليه الكتاب وسنة
ويروى قولهم ولهذا
كانت الاكابر من اتباع
الائمة الاربع لا يزلون
اذا ظهر لهم الدليل في الكتاب
والسنة استمعوا وتركوا
قول متبوعهم ومن ذلك
مسافة

كما ان فيه من سوره وحيطا نورد او جنة ونحو ذلك وكن هذا الدعاء المستعمل عنه

منقطع فذلك الذي يسمى سوره وحيطا نورد او جنة ونحو ذلك وكن هذا الدعاء المستعمل عنه
واقف الضرب في الذي ليس بماثور والمشرع للانسان ان يدعو بالادعية الماثورة فان الدعاء
لا يعرف الا طريق واحد ثم قد يكون صحيحا كونه
انما الاعمال بالنيات ونية على وجه الوكالة ونية
وحيث انه دخل ملكا وعلم ان له المغفر فحمله
صالح في الخارج للذي لم يعلم وهو من غيب
احد في قلوب انما ثبت في حق الله تعالى
كما ان كان يقف لها سيد الانام وامام الخلق وحجة الله على عباده والله اعلم
مسئلة في رجل يقرأ القرآن مخافة النسيان ويرجاء الثواب فهل يوجر على
القرآن للدراسة مخافة النسيان ام لا وقد ذكر رجل من ينسب الى العلم
ان القاري اذا قرأ للدراسة مخافة النسيان انه لا يوجر فهل قوله صحيح ام لا
الجواب بل اذا قرأ الله تعالى فانه يثاب على ذلك بكل حال ولو قصد
يقول انه يقرأه لئلا ينساه فان نسيان القرآن من الذنوب فاذا قصد بالقرآن
اداء الواجب عليه من دوام حفظه للقرآن واجتناب ما نهى عنه اهاله
حتى ينساه فقد قصد طاعة فكيف لا يثاب وفي الصحيحين عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال استذكروا بالقرآن فلهو واشد تفلتا من صدور الرجال
من تغفلت النعم من عقلها وقال صلى الله عليه وسلم عرضت على سيئات امي
فرايت من مساوي اعمالها الرجل يؤتيه الله من القرآن فينام عنها حتى
ينساها وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما اجتمع قوم
بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويبدلون سورته لا يغشاهم الرحمة وتزلزلت
عليهم السكينة وحفت بهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده ومن بطأ به عمله
لم يسرع

لا يعرف الا طريق واحد ثم قد يكون صحيحا كونه
انما الاعمال بالنيات ونية على وجه الوكالة ونية
وحيث انه دخل ملكا وعلم ان له المغفر فحمله
صالح في الخارج للذي لم يعلم وهو من غيب
احد في قلوب انما ثبت في حق الله تعالى
كما ان كان يقف لها سيد الانام وامام الخلق وحجة الله على عباده والله اعلم
مسئلة في رجل يقرأ القرآن مخافة النسيان ويرجاء الثواب فهل يوجر على
القرآن للدراسة مخافة النسيان ام لا وقد ذكر رجل من ينسب الى العلم
ان القاري اذا قرأ للدراسة مخافة النسيان انه لا يوجر فهل قوله صحيح ام لا
الجواب بل اذا قرأ الله تعالى فانه يثاب على ذلك بكل حال ولو قصد
يقول انه يقرأه لئلا ينساه فان نسيان القرآن من الذنوب فاذا قصد بالقرآن
اداء الواجب عليه من دوام حفظه للقرآن واجتناب ما نهى عنه اهاله
حتى ينساه فقد قصد طاعة فكيف لا يثاب وفي الصحيحين عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال استذكروا بالقرآن فلهو واشد تفلتا من صدور الرجال
من تغفلت النعم من عقلها وقال صلى الله عليه وسلم عرضت على سيئات امي
فرايت من مساوي اعمالها الرجل يؤتيه الله من القرآن فينام عنها حتى
ينساها وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما اجتمع قوم
بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويبدلون سورته لا يغشاهم الرحمة وتزلزلت
عليهم السكينة وحفت بهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده ومن بطأ به عمله
لم يسرع

لم يسرع برتبته والله اعلم **مسئلة** هل يجوز السواك في المسجد وتشرع
الشهر في ايام **الجواب** بل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والثابت
عنه انه يركب الشوك في المسجد بل يجوز التوضي فيه بلا كراهة عند جمهور
العلماء فاذا جاز الوضوء فيه مع ان الوضوء ليس فيه السواك وجوز الصلاة
فيه بل تسن الصلاة يستاك عندها فكيف يكره السواك واذا جاز الاغتسال
طوال البصاق فيه فكيف يكره السواك فيه واما الشرح فانما كرهه بعض
الناس بناء على ان شعرا الانسان المنفصل نجس ويمنع ان يكون في المسجد
شيئ نجس او بناء على انه كراهة لقتل الكفار والعلامة على ان شعرا الانسان
المنفصل عنه طاهر كذهب مالك وابي حنيفة واحمد في ظاهر مذهبه واحد
الوجهين في مذهب الشافعي وهو الصحيح فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخل
رأسه واعطى نصفه لابي طلحة ونصفه قسمه بين الناس والطهارة والنجاسة
سنة يساركة النبي صلى الله عليه وسلم فيها امته بل الاصل انه اسقى لهم في
جميع الاحكام الاما قام فيه دليل يوجب اختصاصه به وايضا في الصحيح
الذي عليه الجمهور ان شعرا الميتة طاهرة بل في احد قول العلماء وهو
ظاهر مذهب مالك في احدى الروايتين ان جميع الشعور طاهرة حتى
شعر الخنزير وعلى كلا القولين اذا سرح شعره ولم يترك الشعر في المسجد
فلا بأس بذلك واما ترك شعره في المسجد فهذا كره وان لم يكن نجسا فان المسجد
بيان عن القداسة التي تقع في العين والله اعلم **مسئلة** في المرأة هل
تحتن ام لا **الجواب** الحمد لله نعم تحتن وخشائها ان تقطع على الجملة
التي كرهها الديك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تخافن وهي الحائض اسمى ولا
تلكي فانه ابهى للوجه واحظى لها عند الزوج يعني لا يبالغ في القطع وذلك
ان المقصود بنجاسة الرجل تطهيره من النجاسة المحترقة في القلفة والمقصود

من وجه واحد
وقد سماه حسنا وقد
اجبت عنه بانه قد يكون
غيره لم يرد الا تابعي
واحد كونه روي عنه
من وجهين فكل واحد
للمعتمد طرفة عن ذلك
الشيء هو صحيح اصله
غريب وكذا ما
الشيء من الغريب
قد يكون لانه روي
بما ذكره في حديثه
روي عن الراوي الا في
بطرقة صحيحة وطرفة
آخر في حديثه كونه حسنا
مع انه غريب ولا يحمي
بما تقدمت طرقه وليس
فيه عيب فان كان فيها
صحة فطريقه في هذا
صحيح محض وان كان
احدا لطريقته لم يعلم
صحة فذلك حسنا
وقد يكون في الحديث
فلا يعرف بذلك الا من
الاف ذلك الوجه وهو
حسن فتنه لان المتن
روي من وجهين وكذا
يقول في المسألة
عن فلان وفلان فيكون
لمعناه نواهد تبين
ان من حسن وان كان
اشارته غريبا وقار
مع ذلك انه صحيح فيكون
قد ثبت من طريقين
وروي من طريقين
فاجتمع فيه الحقنا وحسن

تقول مسحت راس فلان وان لم يكن بيدك بلل فاذا قيل فامسحوا برؤوسكم
 وبوجوهكم ضم المصح معنى الاصاق اذا نكمت تلتصقون برؤوسكم وبوجوهكم
 من هذا المسح وهذا يفيد في انه التيمم ان لا يدان بل يصدق الصعيد بالاجزاء
 ولهذا قال فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه وانما اخذ من جوار البعض بالجملة
 ثم تنازعوا فمنهم من قال يحزى الاكثر رواية عن احمد وقول بعض المالكية
 ومنهم من قال يحزى الربع ومنهم من قال قدر ثلاث اصابع وهما قولان
 للحنفية ومنهم من قال ثلاث شعرات او بعضها ومنهم من قال شعرة او
 بعضها وهما قولان للشافعية واما الذي اوجبه الاستيعاب كما ذكر
 واحد في المشهور من مذهبيهما فحجتم ظاهر القرآن واذا سلم لهم منازعهم وجوا
 الاستيعاب في مسح التيمم كان في مسح الوضوء المماثل واحرك لفظا ومعنى
 ولا يقال التيمم وجب فيه الاستيعاب لانه يدل على غسل الوجوه واستيعاب
 واجب لان البدل انما يقوم مقام المبدل في حكمه لا في وصفه ولهذا المسح
 على الخفين يدل على غسل الرجلين ولا يجب فيه الاستيعاب مع وجوبه
 في الرجلين وايضا السنة المستفيضة من عمل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واما حديث المغيرة ابن شعبه فعند احمد وغيره من فقهاء الحديث قالوا
 به المسح على العمامة للاحاديث الصحيحة الثابتة في ذلك واذا مسح عنده بناحية
 وكل الباقي بعمله اجزاء ذلك عنده بل لا ريب واما ما ذكره فلا جواب له
 الحديث الا ان يحمله على انه كان معذورا لا يمكنه كشف الراس فتمسح على العمامة للعدو
 ومن فعل ما جاء به السنة من المسح على بناحيته وعمامته اجزاء مع العذر
 بلا نزاع واجزاء بدون العذر عند الثلاثة ومسح الراس مرة ثم يكفي بالاتفاق
 كما يكفي تطهير سائر الاعضاء مرة وتنازعوا في مسح ثلاثا هل يستحب فند
 هب الجمهور انه لا يستحب كما ذكره ابى حنيفة واحمد في المشهور عنه وقال

قد روي الناصية كرواية
 عن احمد وقول بعض الحنفية
 صح

في حديث الترمذي ما علم
 انه اخطا فيه فليكن
 غير اجزاء له ان كل
 رواه ذكره في مسند
 يعقوب بن اسحق الصمعي
 وليست الامور كذلك فان
 معرفة علم الحديث علم
 كثر في بعض النسخ
 كمن يمسح على الخفين
 وعلى المذنب واحد
 في غسل الخفين
 صاحب الصحيح والدار
 وغيره وهذه العلوم
 يعرفها اصحابها والله اعلم

وقال الشافعي

وقال الشافعي واحدا في رواية عنه يستحب لما في الصحيح انه توضأ ثلاثا وهذا
 وفي نسخة اخرى داود انه مسح راسه ثلاثا ولا نه عن وضوءه اعضا الوضوء فن
 فيه الثلاث كسائر الاعضاء والاول اصح فان الاحاديث الصحيحة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم تبين انه كان يمسح راسه مرة واحدة ولهذا قال ابو داود
 المسح في احاديث عثمان الصحاح يدل على انه مسح مرة واحدة ولهذا
 يبطل ما رواه من مسح ثلاثا فان بين ان الصحيح انه مسح راسه مرة
 وهذا الفصل يقتضي على المحمل وهو قوله توضأ ثلاثا ثلاثا كما ان قال
 اذا سمعتم المؤذن فقولوا كما يقول هذا محمل وفسره حديث الترمذي بقوله
 عند الحيلة لا حول ولا قوة الا بالله فان الخاص المفسر يقتضي على العام المحمل
 وايضا فان هذا مسح والمسح لا يسقط فيه التكرار كسح الخف والمسح في التيمم
 ومسح الجبيرة والحائض المسح بالمسح اولى من الحائض بالغسل لانه المسح
 اذا كرر صار كالغسل وما يفعله الناس من ان يمسح بعض راسه بل
 بعض شعرة ثلاث مرات خطأ مخالف للسنة المجمع عليها من وجهين
 من جهة مسح بعض راسه فان مخالفة السنة بانفاق الآية من جهة تكرره
 فانه خلاف السنة على الصحيح ومن يستحب التكرار كالشافعي واحمد في قول
 لا يقولون مسح البعض وكثره بل يقولون مسح الجميع وتكرر المسح
 ولا خلاف بين الايمان مسح جميعه مرة واحدة اولى من مسح بعضه ثلاثا بل اذا
 قيل ان مسح البعض يحزى واخذ رجل بالرحضة كيف تكرر المسح ثم المملوك
 متنازعون في جواز الاقتصار على البعض وفي استحباب تكرار المسح فكيف
 يعدل الى فعل لا يحزى عند اكثرهم ويشرك قول يحزى عند جميعهم وهو الافضل
 عند اكثرهم والله اعلم **مسألة** في المذي والوطي وما حكمه **الجواب**
 اما الوضوء فيمنه نقص بذلك وليس عليه الا الوضوء لكن يغسل ذكره ويشبهه نفس

ولا يستحب عند اكثرهم

الصوم بذلك عند أكثر العلماء مع التقبيل والضم وقيل لا فيفسد ويجب على الرجل
 ان يطاز وجهه بالماء وهو مباح او كحقها عليه اعظم من اطعامها ولو لم
 الواجب قبل في كل ربعة اشهر مرة وقيل بقدر حاجتها وقدرته في اطعامها
 بقدر حاجتها وقدرته وهذا صحيح الوجهية والله اعلم **مسئلة** فيمن يروي
 ان النبي ينقض الوضوء واستدل على ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قام مرة وتوضى
 وفي مرة فغسل قدمه وقال هكذا الوضوء من النبي فعمل بالحديث الاول
 ام الثاني **الجواب** اما الحديث الثاني فما سمعت به واما الاول فهو في
 السنة لكنه لقطه فانما فطر ذكر ذلك لثوبان فقال صدق انما صليت وضوءه
 ولفظ الوضوء لم يرد في كلام النبي صلى الله عليه وسلم الا والمراد بالوضوء الشرعي
 ولو يرد لفظ الوضوء بمعنى غسل اليد والقدم لانه في لغة اليهود فانه قد روي ان اسما
 الفارسي قال للنبي صلى الله عليه وسلم انا نجد في التوراة ان من بركة الطعام الوضوء
 قبله فقال من بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعدة والله اعلم **مسئلة**
 في اكل لحم الابل هل ينقض الوضوء ام لا **الجواب** الحمد لله قد ثبت في صحيح
 عبد جابر بن سمرة رضي الله عنه ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان توضا من لحوم
 الغنم قال ان شئت فتوضا وان شئت فلا تتوضا قال افنتوضا من لحوم الابل
 قال نعم توضا قال اصلي في مرضي الغنم قال نعم قال اصلي في مبارك الابل قال
 لا وثبت ذلك في السنة من حديث البراء بن عازب قال احذ في حديثان
 صحيحان حديث البراء وحديث جابر بن سمرة **مسئلة** واهدم من وجوه اخر منها
 ما رواه ابن ماجه عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 توضوا من لحوم الابل ولا توضوا من لحوم الغنم وصلوا في مرضي الغنم ولا تصلوا في
 مبارك الابل وروي ذلك من غير وجه وهذا باثبات اهل المعرفة بالحديث اصح
 وابعده المعارض من احاديث من الذكر واحاديث القهقهة وقد قال بعض

الناس

الناس انه منسوخ بقول جابر كان الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك
 الوضوء مما مست النار ولم يفرق بين لحم الابل والغنم اذ كلاهما في مس النار
 سواء فلما فرق بينهما قامر بالوضوء من هذا وخير في الوضوء من الاخر علم
 بطلان هذا التعليل واذا لم تكن العلة من النار فيسبح التوضي من ذلك
 لان من يوجب نسخ التوضي من جهة اخرى ذلك لانه لا يوجب نسخ التوضي
 من جهة اخرى بل يقال كانت لحوم الابل ولي ان يتوضى منها كما يتوضى من
 لحوم الغنم وغيرهما ثم نسخ هذا الامر العام المشترك فاما ما يختص بلحم
 الابل فلو كان قبل النسخ لم يكن منسوخا فذلك معلوم بزيادة ذلك الوجه
 الثاني وهو ان الحديث كان بعد نسخ الوضوء مما مست النار فيبين فيه انه لا
 يجب الوضوء من لحوم الغنم وقد امر فيه بالوضوء من لحوم الابل فعلم ان الامر
 بذلك بعد النسخ الثالث انه فرق بينهما في الوضوء وفي الصلاة في المعامل
 ايضا وهذا التفرق ثابت محكم لم يأت عنه نص بالسوية بينهما في الوضوء في
 الصلاة قد عوى النسخ باطل بل عمل المسلمين بهذا الحديث في الصلاة لوجب
 العمل فيه بالوضوء كما اذا فرق بينهما الرابع انه امر بالوضوء من لحوم الابل
 وذكر يقضي نيا ومطبوخا وذلك كونه يمنع كونه منسوخا الخامس انه لو اتي عن
 النبي صلى الله عليه وسلم ان من مضى عام يقول لا وضوء مما مست النار لم يحط به ناسخا
 لهذا الحديث من وجهين احدهما انه لا يعلم انه قبله واذا انعارض العام وانما
 ولم يعلم انما خرج فلم يقل احدهما العلماء انه ينسخه بل ما ان يقال الخاص هو المقدم
 كما هو المشهور من مذهب الشافعي واحده في المشهور عنه واما ان يتوقف
 بل لو علم ان العام بعد الخاص لكان الخاص منقضا الثاني انه قد ثبت ان هذا
 بعد العام فان كان نسخا كان الخاص ناسخا وقد اتفق العلماء على ان الخاص المتأخر
 هو المقدم على العام المتقدم فعلم باثبات المسلمين على انه لا يجوز تقديم مثل هذا

العام على الخاص لو كان هذا لفظ عام فكيف ولم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم
حديث عام ينسخ الوضوء من كل ما مسه النار وانما ثبت في الصحيح انه اكل
كثف شاة ثم صلى ولم يتوضأ وكذلك اكل في السونى فاكل منه ثم لم يتوضأ وهذا
فعل لا يجوز له فان التوضي من الغم لا يجب باتفاق الأئمة المتبوعين واخذوا بالمتقدم
دليل على ذلك واما جابر فاما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اخر الامر ترك
الوضوء مما مسه النار وهذا نقل لفعله لا لقوله فاذا شاهدوه قد اكل لحم عن
ثم صلى ولم يتوضأ بعد ان كان يتوضأ منه صح ان يقال الترك اخر الامر والترك
العام لا يحاط به الا بدوام معاشرته وليس في حديث جابر ما يدل على ذلك
بل المنقول عند التارك في قضية معينة ثم ترك الوضوء مما مسه النار لا
يوجب تركه من جهة اخرى ولحم الابل لا يتوضأ منه لاجل انه مما مسه النار
كما تقدم بل اعني غيظه وشيئا له نيا ومطبوخا فيبين الوضوء من لحم الابل
والوضوء مما مسه النار عموم وخصوص هذا اعم من وجه وهذا اخص
من وجه وقد يتفق الوجهان فيكون للحكم غلطان وقد ينفر احدهما عن
الآخر بمنزلة التوضي من خروج النجاسة مع الوضوء من القبلة فانه قد قبل
وعذري وقد قبل فلا يذري وقد عذري من غير مباشرة فاذا قدر انه لا وضوء
من قبلة النساء ينفي الوضوء من المذري وكذلك بالعكس وهذا بين
واضعف من ذلك قول بعضهم ان المراد بذلك الوضوء اللغوي وهو غسل اليد
او اليد والغم فان هذا باطل من وجه احدها ان الوضوء في كلام رسولنا
صلى الله عليه وسلم لم يرد قط الا وضوء الصلاة وانما ورد بذلك المعنى في لغة اليهود
كما روي ان سلمان قال يا رسول الله انه في التوراة من بركة الطعام الوضوء قبله
فقال من بركة الطعام الوضوء قبله وبعده فهذا الحديث قد نزع طر في صحته
واذا كان صحيحا فقد اتى سلمان باللغة التي خاطب بها اهل التوراة واما اللغة

التي

التي خاطبها الرسول صلى الله عليه وسلم بها اهل القرآن فلم يرد فيها الوضوء الا في
الوضوء الذي يعرفه المسلمون **الثاني** ان فرق بين التيمم ومعلوم ان غسل
اليدين والغم من الغم مشرع مطلقا بل قد ثبت عندنا ان تيمم من شربة لبن
وقال ان له دسما وقال ما بات وبه غم فلا يلوم من الانفسه فاذا كان
قد شرع ذلك مع اللبن والغمر فكيف لا يشرع مع لحم الغنم **الثالث** ان الامر
بالتوضي من لحم الابل ان كان امرا يجاب امتنع حمله على غسل اليد والغمر وان
كان امرا استحبابا امتنع برفع الاستحباب عما لحق الغم والحديث فيه انه رفع عن
لحم الغنم ما اشبه لحم الابل وهذا يبطل كون غسل اليد سواء كان حكم الحديث
ايجابا واستحبابا بالمرأى بع انه قرنه بالصلاة في مباركة ما عرفت فبين ذلك وهذا ما
يفهم منه وضوء الصلاة قطعا والله اعلم **مسئلة** فيما اصابه سهام البليس
المسحوق **الجواب** من اصابه جرح مسموم فعليه بما يخرج السم ويذا
ويخرج بالثرية قدر المهرم وذلك با موره منتهى ان يتزوج او يشترى فان النبي قال
صلى الله عليه وسلم قال اذا نظر احدكم الى محاسن امرأة فليأت اهلها فانما معها مثل
ما معها وهذا ما ينقض الشهوة ويضعف الغنى الثاني ان يدوم على الصلوات
الحسنة والدعاء والتضرع وقت السحر ويكون صلاة بحضرة قلب وخشوع و
اليكثير من الدعاء يقول يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك يا مصرف القلوب
صرف قلبي الى طاعتك وطاعة رسوك فانتهى اد من الدعاء والتضرع به صرف
قلبه عن ذلك كما قال تعالى كذا ينصرف عن السوء والفحشاء انه من عبادنا الخالصين
الثالث ان يعبد عن سكن هذا الشخص والاجتماع بمن يجتمع به بحيث لا يسمع له
خبر ولا يقع له على عين ولا اثر فان العبد جفا ومتى قل الذكر ضعف الاثر في
القلب فليفعل هذه الامور وليطالع بما يتجدد له من الاحوال وتفكر في عيوب
النساء والله اعلم **مسئلة** في رجل يهيج عليه بدنه فيستمني بيده وبعض الاوقات

يلصق وركبه على ذكره وهو يعلم انزاله هذا بالصوم لكنه يشق عليه **الجواب**
 اقامته من الماء بغير اختياره فلا اثم عليه فيه كنع عليه الغسل اذا نزل الماء
 الدافق واما انزاله باختياره بان يستمني بيده فهذا حرام عند الثر العلماء وهو
 احكم الروايتين عن احمد وهما اظهرهما وفي رواية انه مكره لكنه ان اضطر
 اليه بان يخاف انزاله لم يستمني او يخاف المرض فمذا فيه قولان مشهوران للعلماء
 وقد رخص في هذا الحال طوائف من السلف والخلف ونهى عنه اخرون والله اعلم
مسئلة في رجل صابته جنابة ولم يقدر على استعمال الماء فمدا
 اذ كان خائفا ليرد واخوف يرمى بما هو بري منه ويشترى بذلك او كان خائفا بينه
 بين الماء والبراءة او لا يبيد الماء فمدا فيه قولان مشهوران للعلماء
 خائفا ان يغسل
 هل يعيد في السفر والحضر ولا يعيد فيما او يعيد في الحضر فقط على بلا
 ثمة اقول والاشبه بالكتاب والسنة انه لا إعادة عليه بحال ومدة جاز
 له الصلاة جازله القرأة وحسن المصنف والمشيوم يوم الغسل عنده
 جمهور العلماء وهو مذهب الامة الاربعة الامم ابي الحسن واهل العلم
مسئلة في جماع الحائض يجوز ام لا وما كفايته **الجواب** وطبي
 الحائض لا يجوز بانفاق الامة كاحرام الله ذلك ورسوله صلى الله عليه وسلم
 فانه وطاهها وكانت حائضا قبيح الكفارة عليه نزاع مشهور وفي غسلها
 من الجنابة دونه الحيض نزاع بين العلماء ووطي النفسا كوطي الحائض بانفاق
 الامة لكنه لا يستمتع من الحائض بالوطي والنفسا بما فوق الارزاسوا
 استمتع منها بغير او برجله او بيده فلو وطئها في بطنها واستمنى جاز له
 استمتع بفخذها ففي حوازه نزاع بين العلماء والصحيح الجواز والله اعلم
مسئلة في المرأة اذا انقطع حيضها هل يزوجها ان يطأها هل يغسل

الجواب

الجواب المرأة الحائض اذا انقطع دمها فلا يطأها زوجها حتى
 يغسل ان كانت فادرة على الاغتسال والا تيمم كما هو مذهب جمهور العلماء
 كالذكر والسافعي واحمد وهذا معنى ما يروي عن الصحابة حيث روي عن بعض
 عشر من الصحابة منهم الخلفاء انهم قالوا في المعنفة هذا حائضا ما تغسل
 من الحيضة الثالثة والعشرين يدل على ذلك قول الله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرن
 فاذا نظرن فاثبتوهن من حيث امركم الله قال مجاهد حتى يطهرن حتى ينقطع
 الدم فاذا نظرن اغسلن بالماء وهو كمال مجاهد وانما ذكره فائتين على
 قراءة الجمهور لان قوله حتى يطهرن غاية للتحريم الحاصل بالحيض وهو
 تحرير الانزول بالاغتسال ولا غير فمدا التحريم يزول بانقطاع الدم ثم يبقى الوطى
 بعد ذلك جائزا بشرط الاغتسال لا يبقى محررا على الاطلاق ولهذا قال فاذا
 نظرن فاثبتوهن من حيث امركم الله وهذا كقولهم فان طلقها فلا تحل له حتى تنكح
 زوجا غيره فنكاح الزوج الثاني غاية للتحريم الحاصل بالثلاث فاذا نكحت
 زوجا غيره زال ذلك التحريم لكنه صارت في عصمة الثاني فحرمته لاجل
 لا لاجل المطلق الثلاث فانه طلقها جاز للزوج الاول ان يتزوجها وقد
 قال بعض اهل الظاهر المراد بقوله فاذا نظرن اي غسلن فزوجهن لانه
 قد قال انه كنتم جنبا فاطهروا قالوا فاطهروا كذا بانه هو الغسل واما
 قولنا انه يجب الوطى ويحجب التطهر فمدا يدخل فيه الغسل و
 الموضي والمستمني كنع التطهر المعروف بالحيض كالتطهر المعروف بالجنابة
 والمراد به الاغتسال وابو حنيفة رحمه الله يقول اذا اغسلت او مضى عليها
 وقت وقد انقطع الدم وقول الجمهور الصواب كما تقدم والله اعلم **مسئلة**
 في كف الشعر والثوب في الصلاة هل يجوز ام لا **الجواب** الكف الجمع
 والضم واللف قريب منه وهو منع الشعر والثوب من السجود ونهى الرجل

من بعد
 فان طلقها فلا جناح
 عليها ان يتزوجها

من بعد
 فان طلقها فلا جناح
 عليها ان يتزوجها

ان يصلي وشعره مفرور في راسه ومعقوص وفيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 مثل الذي يصلي وهو معقوص كمثل الذي يصلي وهو مكثوف فوالا المكنو
 في لا يسجد ثوبه والعقوص لا يسجد شعره واما الظفر مع ارساله
 فليس من الكف واسد اعلم **مسئلة** في النخبة والسعال والنفخ والابنية
 وما اشبه ذلك في الصلاة هل يصلح فيها شيء من كلام الناس في الصلاة
 ام لا **الجواب** الحمد للاصل في هذا الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ان صلاة شأها لا يصلح فيها شيء من كلام الناس الا في الصلاة قال ان الله
 يحدث من امر ما يشاء وما احدث الا شيئا في الصلاة قال زيد ابارك
 فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام وهذا ما اتفق عليه المسلمون
 قال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ان من تكلم في صلاته عامدا وهو لا
 يريد شيئا من اصلاح امرها ان صلاته فاسدة وان الكلام محرم عليه
 وقد تنازع العلماء في الناسي والجاهل والمكروه والمكلم لمصلحة الصلاة وفي ذلك
 كل نزاع في مذهب اهل الحديث وغيره من العلماء اذا عرفت ذلك فاللفظ على ثلاث
 درجات احدها ان يدل على معنى بالوضع اما بنفسه واما مع لفظ غيره
 كفي ومع هذا كلام مثل يوم وقم وخذ والثاني ان يدل على معنى
 بالطبع كالساورة والانبية واليهما ونحو ذلك والثالث ان لا يدل
 على معنى بالطبع ولا بالوضع كالنخبة فهذا القسم كان احمد يفعل في صلا
 ته وذكر اصحابه عنه في روايتين في بطلان الصلاة بالنخبة فان قلنا يبطل
 ففعل ذلك لضررته فوجاهت فصار في الاقوال فيها ثلاثة احدها انها
 لا تبطل بجال وهو قول الشافعي ومالك والرواية عن مالك بل ظاهر
 مذهبنا والثاني هو قول الشافعي وهو قول مالك في هذا
 احد ومالك والثالث ان فعله لعذر لم يبطل والا يبطل وهو قول ابي حنيفة

والعامد من يعلم انه
 في صلاة وان صح

اذكار

ومحمد وغيرهما وقالوا ان فعله لتحسين الصوت واصلاحه لم يبطل قالوا لان
 الحاجة تدعو الى ذلك كثيرا فخص فيه الحاجة وما يبطلها قال ابن شقيق حريص
 وليس من جنس الصلاة فاشبه الفقهية والقول الاول اصح وذلك ان
 النبي صلى الله عليه وسلم انما حرم التكلم في الصلاة وقال انه لا يصلح فيها شيء من كلام
 الاذميين وامثال ذلك من الالفاظ التي تشاغل الكلام والنخبة لا تدخل في
 معنى الكلام اصلا فانها لا تدل بنفسها ولا مع غيرها من الالفاظ على معنى ولا يسمى
 قاعها متكلمة وانما يفهم مراد بقرينة فصار كالاشارة واما الفقهية ونحو
 ها فغيرها جوابا بان احدهما ان يدل على معنى بالطبع والثاني لان سلم ان تلك ابطلت
 لاجل كونها كلاما يدل على ذلك ان الفقهية فيها اصوات عالية تنافي حال الصلاة
 وتنافي الخشوع المستوع في الصلاة فهي كالصوت العالي المند الذي لا حرف
 معه وايضا فان فيها من الاستخفاف بالصلاة والتلاعب بها ما ينافي مقصودها
 فابطلت لذلك لا لكونه متكلمة وبطلانها بمثل ذلك لا يحتاج الى كون كلاما وليس مجرد
 الصوت كلاما وقد روي عن علي رضي الله عنه قال كان لي من رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ولم مدخلان بالليل والنهار وكنت اذا دخلت عليه وهو يصلي فتخرج
 لي رواية الامام احمد وابن حنبل والنسائي يعني **احسن الترتيب**
 وهو ما يدل على معنى طبعيا لا وضعا فمنه النفخ وفيه عن مالك واحمد روا
 يتان احدهما لا يبطل وهو قول ابراهيم التيمي وابن سيرين وغيرهما من السلف
 وقول ابو يوسف واسحق والثانية انها تبطل وهو مذهب ابي حنيفة ومحمد
 والشافعي والشافعي وعلى هذا القول **مسئلة** في الكلام في الصلاة هل يبطل
 منه ما يابا لا حريصين وقد قيل عن احمد ان حكمه حكم الكلام وان لم يبين حريصين
 واحتملوا هذا القول بما روي عن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 من نفخ في الصلاة فقد تكلم رواه الحلال لكن مثل هذا الحديث لا يصح مرفوعا

فلا يحتمل عليه كذا حكاة احد هذا اللفظ عند ابن عباس ولفظه عند النخعي في الصلاة
 كلام رواه سعيد في سننه في قوله لا تضحك حرفة وليس هذا من جنس اذكار
 الصلاة فاشبه القهقهة والحجة مع القول بعدم البطلان كما في النخعي والنزاع
 ع كالتزاع فان هذا لا يسمى كلاما في اللغة التي خاطبنا بها النبي صلى الله
 عليه وسلم فلا يتناول عموم النهي عند الكلام في الصلاة ولو حلف لا يتكلم
 لم يحث بهذه الامور ولو حلف ليتكلم لم يبرأ من مثل هذه الامور والكلام
 لا بد فيه من لفظ دل على المعنى لانه وضعه يعرف بالعقل فاما مجرد الاصوات
 الدالة على احوال المصوتين فهو دالة طبيعية حسية فهو دال على اشارة فانها تدل
 المطلق في الدلالة فليس كلاما دل على معني عند في الصلاة كالاشارة فانها تدل
 وتقوم مقام العبارة بل تدل بقصد المشير وهي تسمى كلاما ومع هذا لا يطل
 فان النبي صلى الله عليه وسلم كانوا اذا سلموا عليه ورد عليهم بالاشارة فلم ينه
 عنه كل ما يدل ويفهم وكذلك اذا قصد التنبية بالقرآن والتسبيح جاز
 كما دل عليه النصوص ومع هذا فلما كان مشروعا في الصلاة لم يطل به
 فكان قد قصد افهام المستمع ومع هذا لا يطل فكيف يادل بالطبع وهو
 يقصد به افهام ولكن المستمع يعلم منه حاله كما يعلم ذلك من حركته ومن سكوته
 فاذا راه يرتعش او يضطرب او يد مع او يتبسّم علم حاله كعلمه بالاشارة
 بانه من نوع الصوت هذا ولم يرد به سنة فكيف في المسند عند المغيرة
 ابن شعبه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في صلاة الكسوف فجعل ينفع فلما
 انصرف قال ان النار اذ نبت مني حتى نفخت حرها عبي وجي وفي المسند
 وسنن ابى داود عند عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة
 كسوف الشمس نفخ في اخر سجوده فقال اف اف اف رب لا تغد
 بني ولا تغد بهم وانا فيهم وقد اجاب بعض اصحابنا عن هذا بانه محمول على انه

فعله

فعله قبل تحريم الكلام او فعله خوفا من الله او من النار قالوا لان ذلك
 لا يبطل عندنا نص عليه احمد كالتاوه والانيب عنده والحوار بان
 ضعيفان اما الاول فان صلاة الكسوف انت في اخر حياة النبي صلى الله
 عليه وسلم مات ابنه ابراهيم وابراهيم كان من عارضة القطبية وعارضة هذا
 هاله المقوقس ملك الاسكندرية بعد ان ارسل اليه المغيرة وذلك بعد صلح
 الحديبية فانه بعد الحديبية ارسل رسلا الى الملوك وقيل ان الكلام في الصلاة
 حرم قبل هذا باتفاق المسلمين لاسيما وقد انكر جمهور العلماء على ان من زعم
 ان قصة ذي الريدية كانت قبل تحريم الكلام لانه ابا هريرة شهدها فكيف
 يجوز ان يقال بهذا في مثل صلاة الكسوف بل قد قيل ان كسوف الشمس
 بعد حجة الوداع قبل موته بقليل واما كونه من الخشية فقيده ان نفخ
 حرها عن وجهه وهذا نفخ لدفع ما يودي من خارج كما ينفع الانسان
 في الصباح لطيفه وينفع في الثواب ونفخ الخشية من نوع البكاء والانيب
 وليس هذا ذاك بل السعال والعطاس والتشاوب والبكا الذي
 يمكن دفعه والتاوه والانيب فهذه الاشياء هي كالنفخ فانها تدل على المعنى
 طبعيا وهي اولها بان لا يطل فان النفخ شبهه بالكلام من هذه اذا النفخ شبه
 الشافيف كما قال تعالى ولا تقل لها ف لك الذي ذكرناه هذه الامور من اصحاب
 احد كاي الخطاب ومثعبه ذكرها انها تبطل اذا بان حرفين ولم يذكر
 خلافا ثم منهم من ذكر نصه في النخعي ومنهم من ذكر الرواية الاخرى عنه
 في النفخ فصار ذكر موها ان النزاع في ذلك فقط وليس كذلك بل لا يجوز ان
 يقال ان هذه تبطل والنفخ لا يبطل وابو يوسف يقول في التاوه والانيب
 لا يبطل مطلقا على اصل وهو اصح الاقوال في هذه المسئلة ومالك مع
 الاختلاف عنه في النخعي والنفخ قال الانبي لا يقطع صلاة المريض واكرهه

قف

للصحيح ولا ريب ان الانبياء من غير حاجة مكررة ولكن لم يره مبطلا
واما الشافعي فخرى على اصله الذي وافقه عليه كثير من متأخري اصحاب
احد وهو انه ما بان حرفه من هذه الاصوات كان كلاما مبطلا وهو انه
الاقوال في هذه المسئلة وابعدها عن المحجة في الابطال ان اثبتوه بدخولها
في معنى الكلام في لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم في المعلوم الضروري ان هذه
لا تدخل في معنى الكلام وان كانت كما بالقياس لا يصح فان في الكلام يقصد
المتكلم معاني يعبر عنها بلفظه وذلك يستعمل المصلي كما قال النبي صلى الله عليه
وسلم ان في الصلاة لسفلا واقا هذه الاصوات في طبيعة كالنفس ومعلوم
انه لو زاد في النفس على قدر الحاجة لم تبطل صلاته وانما يفرق النفس بان فيها
صوتا وبطلان الصلاة بحجج الصوت اثبات حكم بلا اصل ولا نظير وايضا فقد
جاءت احاديث النخبة والنفخ كما تقدم وايضا في الصلاة صحيحة بغيره فلا
يجوز ابطالها بالشك ونحو لا نفهم ان العلة في تحريم الكلام هو ما يدعي من القدر
المشترك بل هذا اثبات حكم بالشك الذي لا دليل معه وهذا النزاع الذي لا دليل معه
وهذا النزاع في الذي قول ذلك لغير خشية الله فان فعله خشية الله فذهب احد
واي حنيفة انها لا تبطل ومذهب الشافعي انها تبطل لانه كلام والاول اصح
فان هذا اذا كان مع خشية الله كان مع جنس ذكر الله ومعانيه فانه كلام يقضي الرتبة
من الله والرفعة اليه وهذا خوف مما منه في الصلاة وقد مدح الله براهيم بانه اواه
وقد فسره الذي يتأوه مع خشية الله ولو صرح بمعنى ذلك بان استجار ما
النار او سال الجنة لم تبطل صلاته بخلاف الانبياء والتاوه في المرض والحيث
فانه لو صرح بمعناه كان كلاما مبطلا وفي الصحيحين من عابته قال النبي
صلى الله عليه وسلم ان ابا بكر رجل رقيق القلب اذا قرأ غلبه البكاء قال مره فليصل
بالناس انك لا تسمع صواحب بن سفيان وكان عمر يسمع نسيجه من وراء الصفي

لما قرأ

لما قرأ انما شكوا بشي وحرفي الى الله والنسيج رفع الصوت بالبكاء كما في ابو
عبيد وهذا محفوظ عن عمر رضي الله عنه ذكره مالك واحد وغيره وقد دل
بعض صحابه انه يبطل وان كان معذورا كالتاسي وكلام التاسي فيه روايات
عما اجد احداها وهو مذهب ابي حنيفة انه يبطل والثاني وهو مذهب مالك و
الشافعي انه لا يبطل وهو ظاهر وهذا اول ما التاسي لان هذه امور معتادة
لا يمكن دفعها وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الشاوب من الشيطان
فاذا تناوب احدكم قال ليضم ما استطاع وايضا قد ثبت حديث الذي عطس في
الصلاة وسقطت معاوية ابن الحكم السلمي فنهى النبي صلى الله عليه وسلم لم معاوية
عنه الكلام في الصلاة ولم يقل للعاطس شيئا والعقبات بان العطاس يبطل
الصلاة تكلف مع الاقوال المحدثه التي لا اصل لها عن السلف رضي الله عنهم
وقد تبين ان هذه الاصوات المحلقة التي لا تدل بالوضع فيها نزاع في مذهب
ابي حنيفة ومالك واحمد وان الاظهر فيها جميعا انها لا تبطل فان الاصوات
من جنس الحركات فكما ان العمل اليسير لا يبطل في الصوت اليسير لا يبطل بخلاف
صوت القهقهة فانه بمنزلة العمل الكثير وذلك ينافي الصلاة بل القهقهة
تثاني مقصود الصلاة ولهذا لا تجوز فيها بخلاف العمل الكثير فانه يرخس فيه
للضرورة واسم علم **مسئلة** في رجل صلى ركعتين من فرض الظهر
فسلم ثم لم يذكرها الا وهو في فرض العصر في ركعتين منها في التحيات فماذا
يصنع **الجواب** ان كان ما موما فانه يتم العصر ثم يقضي الظهر وفيه
اعادة العصر قولان للعلماء فان هذه المسئلة منبهة على ان صلاة الظهر
بطلت بطول الفصل والشرع في غيرها فيكون بمنزلة من قاسه الظهر
وحضر جماعة العصر فانه يصلي العصر ثم يصلي الظهر ثم هل يعيد العصر
فيه قولان للصحابة والعلماء احدهما يعيد وهو مذهب ابي حنيفة ومالك

والمشهور في مذهب أحد الثاني لا بعيد وهو قول ابن عباس وقيل
 الشافعي واختيار حنفي ومثي ذكر القائنة في أثناء الصلاة كان
 كما لو ذكر قبل الشروع فيها ولو لم يذكر القائنة حتى فرغت الحاضرة
 فإن الحاضرة تجزئ عند جمهور العلماء كابي حنيفة والشافعي وأحمد
 وأما مالك فقال ظني أن مذهبنا لا يصح والله أعلم **مسئلة**
 في صلاة الجماعة هل هي فرض عين أم فرض كفاية أم سنة وإن كانت فرض
 عين وصلى وحده فهل يصح صلاته أم لا **الجواب** الحمد لله رب
 العالمين اتفق العلماء على إتمامه وكذا العبادات وأجل الطاعات وأعظم
 شعائر الإسلام وعلى ما ثبت من فضلها عند النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال
 تفضل صلاة الجماعة على صلاة وحده بخمس وعشرين درجة
 هكذا في حديث أبي هريرة وأبي سعيد من حديث ابن عمر بسبع وعشرين
 درجة والثلاثة في الصحيح وقد جمع بينهما بانه حديث الحسن والحسين
 ذكر فيه الفضل الذي بين صلاة المنفردة والصلاة في الجماعة والفضل
 خمس وعشرين وحديث السبعة والعشرين ذكر فيه صلاته منفردة
 وصلاة في الجماعة والفضل بينهما فصار المجموع سبعا وعشرين وهذا
 ظن من المتسكة أن صلاته وحده أفضل إياها في خلوته وإياها في غير
 خلوته فهو محظي ضال وأصل منه يرى أن الجماعة لا خلف إلا
 مام المعصوم ففعل للمساجد من الجمع والجماعات التي أمر الله بها و
 سوله وعمل المشاهد بالبدع والصلاوات التي نهي الله عنها ورسوله
 وصار مشايها لمن نهي عن عبادة الرحمن وأمر بعبادة الأولاد
 فإن الله سبحانه شرع الصلاة وغيرها في المساجد كما قال تعالى وما أظلم
 ممن منع مساجد الله يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها وقال تعالى ولا تبنا

فصل في الشرح
 اختلاف الفقهاء فيما
 تدرج فيه الجماعة
 على ثلاثة أقوال أحدها أنها
 لا بد من الأربعة وهو
 مذهب مالك وأحمد
 والثاني أنها لا بد من
 الجماعة من خمسة
 وهو مذهب الشافعي
 والثالث أنها لا بد من
 الجماعة من ثمانية
 وهو مذهب أبي حنيفة
 والقول الثالث أن الجماعة
 لا بد من الأربعة والجماعة
 تدرج بتكرار هذا
 القول هو المشهور من
 مذهب الشافعي
 وأحمد والصحيح هو
 القول الأول
 لو جمع أحدهما
 أن قدر التكرار
 لم يعلق الشارح
 شيئا من الأحكام
 لا في الوقت ولا في المكان
 ولا في الجماعة ولا غيرها
 فهو وصف ملغى في
 نظر الشارع فلا يجوز
 اعتباره

تباشروهن

تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد وقال تعالى قل أمرتكم بالقسط وأقيموا
 وجوهكم عند كل مسجد وقال تعالى ما كان للمشركين أن يعبروا مساجد الله
 إلى قوله إنما يعبر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر ولم يخشى إلا الله
 فعسى وليك أن يكونوا من المفليين وقال تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع
 يذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن
 ذكر الله لا يريد وقال تعالى ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا وأما شاهد القبول
 ودخولها فقد اتفق أئمة المسلمين على أنه ليس من دين الإسلام أن يخص بصلاة
 أو دعا وغير ذلك ومما ظن أن الصلاة والدعاء الذكر فيها أفضل منه
 في المساجد فقد كفر بل توارث السني في النهي عن اتخاذها لذلك كما
 ثبت في الصحيحين أنه قال لعنه الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا نبيا ثم
 جد يحذر ما فعلوا وقال عائشة ولو لا ذلك لأبرز قبره ولكن كره أن يتخذ
 مسجدا وفي الصحيحين أيضا أنه ذكر كره كنيسة يارضوا الحبشة وما فيها
 من الحسن والقادر فقال أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح أو العبد الصالح
 بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك الصور أولئك شرار الخلق عند الله يوم
 القيمة وثبت في صحيح مسلم ما حديث جندب أنه قال قبل أن يموت بخمس
 أن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد
 فإني أنفكم عن ذلك وفي المسند عنه أنه قال من شرار الخلق من اتخذ
 ركن الساعة أحياء والذين يتخذون القبور مساجد وفي موطأ مالك عنه
 أنه قال اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد اشتد غضب الله على من اتخذوا
 قبورا نبيا ثم مساجد وفي السنن عنه أنه قال لا تتخذوا قبورا عبدا وعلوا
 على حيث كنتم قال صلاتكم تبلغني والمقصود هنا أن أئمة المسلمين متفقون
 على أن الصلوات الخمس في المساجد هي من أعظم العبادات وأجل القربات

الحقوله ولم يخش

اعتباره الثاني أن النبي
 صلى الله عليه وسلم أعلق الأحكام
 بأربعة ركعات فعلقها
 بالتطهير العادى واعتد
 واعتد بالركعة وكذا
 ذكر في مسند أحمد
 قبل الركعة وعلق الأركان
 بها الوقت في الصحيحين
 عن أبي هريرة قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إذا أدركت
 أحدهم ركعة من صلاة العصر
 قبل أن تغرب الشمس فليتم
 صلاته وإذا أدركت ركعة
 من صلاة الصبح فليتم
 صلاته وأما ما في بعض
 إذا أدركت ركعة من صلاة
 فليتم بها الركعة الثامنة
 كانت للفقهاء الآخر ولأن
 الركعة الثامنة كسنتي يوم
 الركوع في كل ركعة
 وبما سمع السجود تنقار
 سجودا وهذا كثير في
 القاطات كبيت مشاهدا
 كحديث وغيره الثالث
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 ألقى الأركان مع الأركان
 وهو فرض المستند

مام

قبل أن تطلع الشمس

ففي الصحيحين في حديث
 النبي صلى الله عليه وسلم
 في تركها عليها ايثارا للخلوة والافتقار على الصلوات الخمس في الجماعات او
 مع الامام فقد ادرى كمال الصلاة
 جعل الدعاء والصلاة في المشاهدة افضل من ذلك في المساجد فقد اتجمع من رتبة
 هذا الرتبة في طبع الفقهاء
 الرابع ان الحق لا يترك
 الا بركعة كما اقر به اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 منهم ابن عمر وابن عباس
 واسحق وغيرهم ولا يعلم
 لهم في الصلاة في مخالفة
 وقد حكى عن واحد ان ذلك
 اعجاز الصحابة والتفريق
 بين الجماعة والجماعة غير
 صحيح ولهذا ابو حنيفة
 طرأ صلح وسوى بينهما
 ولكن الاحاديث الثابتة
 وانما الصواب بتطاول ما
 اليه الحسن ان ما دون
 الركعة لا يعتد به من
 الصلاة فانه يتقبلها
 جميعا منفردا فلا يكون
 قد ادرى مع الجماعة
 يحسب له به فلا يكون
 هو الامام في حزم من
 اعز او صلاة يعتد به
 فتكون صلاة جميع
 صلاة منفرد بوضع هذا
 انه لا يكون ملة كالركعة
 الا اذا ادرى الامام في
 الركعة فاذا ادرى بعد
 الركعة لم يعتد بها فاعلم
 معه مع انه قد ادرى
 مع القيام من الركعة
 والسجود وجلس الفصل
 ولكن لما فاتت معظم
 الركعة

دليل

دليل على وجوبها حال الخوف وهو يدل بطريق الاول على وجوبها حال الامن
 الثاني انه من صلاة الخوف جماعة وسوغ فيها ما لا يجوز لغير العذر كما
 استد بار القبلة والعمل الكثير فانه لا يجوز لغير عذر بالاتفاق وكذلك
 مفارقة الايام عام قبل السلام عند الجمهور وكذلك التخلف عن متابعة
 الامام كما يتأخر الصف المخرج بعد ركوعه مع الامام اذا كان العدو امامهم
 وقالوا هذه الامور تبطل الصلاة لو فعلت لغير عذر فلو لم تكن الجماعة
 واجبة بل مستحبة لكان قد التزم فعل محظور مبطل للصلاة وترك المأثم
 بعد الواجبة في الصلاة لاجل فعل مستحب مع انه قد كان من الممكن ان يصلوا
 وحدها صلاة تامة فعملها واجبة وايضا فقوله تعالى واقيموا الصلاة وانوا
 الزكاة واركعوا مع الراكعين اما ان يراد به المقارنة بالفعل وهي الصلاة جماعة
 عدا ما ان يراد به ما يراد بقوله كونه مع الصادقين فان اراد به الثاني
 لم يكن فرق بين قوله صلوا مع المصلين وصوموا مع الصائمين واركعوا
 مع الراكعين والسياق يدل على اختصاص الركوع فان قيل فالصلاة
 كلها تفعل مع الجماعة قيل خص الركوع بالذكر لانه ذكر ركبة الصلاة فذكر
 الركعة فقوله ادرى السجدة فامرهم بما تدرى به الركعة كما قال لمريم اقمي
 لربك والسجدة واركعي مع الراكعين فانه لو قيل اقمي مع الثانيين لدل على
 وجوب القنوت ولو قيل سجدتي لم يدل على وجوب ادرى السجود بخلاف
 قوله اركعي مع الراكعين فانه يدل على الامر بادرى الركوع وما بعده دون
 ما قبله وهو المطلب واقفا السنة فالاحاديث المستفيضة في الباب
 مثل حديث ابي هريرة المتفق عليه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لقد هممت
 ان آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلا يصلي بالناس ثم انطلق الى قوم لا يشهدون
 الصلاة فامرني عليهم بالنار فم تجزئني مما لم يشهد الصلاة وفي لفظ قال انقل

الركعة وهو
 القيام والركوع فانه
 الركعة فكيف يدرك مع هذا
 انه قد ادرى الصلاة مع
 الجماعة وهو لم يدرك معهم
 ما يستحب له فانه قد ادرى
 الصلاة بادرى الركعة
 نظرا لادرك الركعة
 يا ادرى الركوع لانه في
 الموضعين قد ادرى
 ما يعتد له به واذا لم
 يدرك مع الصلاة ركعة
 كان كمن لم يدرك الركوع
 مع الامام في فوات الركعة
 لانه في الموضعين لم يدرك
 ما يستحب له به وهذا
 من اوجه الفتن المساكين
 ان يبين على هذه المسافر
 اذا اتم عظيم وادرك
 معه ركعة كما فوقها
 فانه يتم الصلاة وان
 ادرى معه اقل من
 ركعة صلاة مقصود
 رضي عليه امره احد
 الروايات عنه وهذا
 لانه بادرى الركعة قد
 اتم بغيره من صلاة
 فانه لا اتم وان لم
 يدرك معه ركعة فصلاة
 صلاة منفرد فيصليها
 مقصورة ويصلي عليه
 ايضا ان المارة كما ترض
 اذا ظهرت قبل غروب
 الشمس بقدر ركعة
 لزمها العصر وان ظهرت
 قبل الغروب بقدر ركعة
 لزمها العشاء وان
 حصل

وان حصل ذلك باقل
من مقدار ركعة لم
يلزمها شيء فاما النظر
والقول في هذا الموضع
ففيه خلاف وهو قول
الاشعري وهو قول
الشافعي وهو قول
مالك والشافعي وهو
رواه الامام احمد بن حنبل
وعبد الرحمن بن حنبل
احسنه الله تعالى
في الصلاة الاولى على
قوليه احداهما
تجب به الثانية وهو
ركعة وتليها على قوليه
والثاني لا يجزئ الا بان
يدرك زمانا يتسع لفعليها
وهو صحيح وقريب من
هذا اختلافه فيما اذا
دخل عليه الوقت
وهي طاهر في حاصنت
هل يلزمها قضاء الصلاة
ام لا قلنا احدهما
لا يلزمها كما يقول مالك
وابن حنبل والثاني
يلزمها كما يقول الشافعي
واحمد بن حنبل
الموجبون عليها الصلاة
فيما يتقرب الوجوب
على قوليه احدهما قدر
تليها وهو الصحيح
في مذهبه احمد والثاني
ان يضع عليها ركن
ينكسر فيه من الطهارة
ففعلا الصلاة وهو
القول الثاني في هذا
هـ

الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو فعلوا ما فيها لانها ولو جواز
لقد همت ان امر بالصلاة فقام الحديث فيه صلى الله عليه وسلم انه لم يجزئ البيوت على
مد لم يشهد الصلاة وبني انه ما منع من ذلك الا من فيها من النساء والذرية فانه
لا يجب عليهم شهود الصلاة وفي تحريق البيوت قتل من لا يجوز قتله وكان ذلك
عن زكريا اقامته الحمد على الحبلى وقد قال سبحانه وتعالى ولو لارجال مؤمنين
ونسائهم فمات لم تعلقهم ان تطوفهم الا به ومما حمل ذلك على ترك شهود الجمعة
فسياق الحديث يبين ضعف قوله حيث ذكر صلاة العشاء والفجر ثم اتبع ذلك
بتمتع تحريق من لم يشهد الصلاة واما من حمل العتق على اتفاق الاعلى
ترك الصلاة فعوله ضعيف لا وجه له احدها ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يقبل المنافقين على الامور الباطنة وانما يعاقبهم على ما يظهر منهم من ترك
واجب او فعل محرم فلو لا ان ذلك ترك واجب لما احرقهم الثاني انه رتب العتق
على ترك شهود الصلاة فيجب ربط الحكم بالسبب الذي ذكره الثالث سياتي
انشاء الله حديث ابن ام مكتوم حين استاذن ان يصلي في بيته فلم ياذن له
وابن ام مكتوم رجل مومنة من خيار المؤمنين اثنى عليه القرآن وكان النبي صلى
الله عليه وسلم يستخلفه على المدينة مكانه الرابع انه قد ورد غير ذلك حجة على
جوبها ايضا كما ثبت في صحيح مسلم وغيره عن عبد الله بن مسعود انه قال
من سر ان يلقى الله غدا مسلما فليصل هذه الصلوات الخمس في المساجد
يتأدى لهذه فان الله شرع لنبيه سنة الهدى وان هذه الصلوات الخمس في
المساجد التي ينادى لها من سنة الهدى وانكم لو صليتم في بيوتكم كما صلى هذا
المختلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم ولقد رأيتنا
تختلف عنها الامنافق معلوم النفاق ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى
بين الرجلين حتى يقام في الصف فذا خبر عبد الله بن مسعود انه لم يكن يتخلف عنها

الامنافق

الامنافق معلوم النفاق وهذا دليل على استقرار وجوبها عند المؤمنين ولو
يعلموا ذلك الامانة جهته النبي صلى الله عليه وسلم اذ لو كانت عندهم مستحبة لقيام الليل
والتطوعات التي مع الفرائض وصلاة الضحى وخود ذلك كان منهم من يفعلها
وممن من لا يفعلها مع ايمانه كما قاله الاعرابي والله لا ازيد على هذا ولا انقص
منه فقال افلح ان صدق ومعلوم ان كل امر لا يتخلف عنه الامنافق انه
كان واجبا على الاعيان كخرجه في غزوة تبوك فان النبي صلى الله عليه وسلم امر به
المسلمين جميعا ولم ياذن لاحد في التخلف الا من ذكر ان له عذرا فاذن له لاجل
عذره ثم لما رجع كشف الله له اسرار المنافقين وهتك اسرارهم وبيها انهم
تخلفوا الغير عذروا الذمية تخلفوا الغير عذر مع الايمان عوقبوا بالهجر حتى
هجر ان ساءت لهم حتى تاب الله عليهم فان قيل فانتم اليوم اهل تحكوا
بنفاق من تخلف عنها وتجوز ولا تحريق البيوت عليه اذ لم يكن فيها ذرية
فيل له ما الافعال ما يكون واجبا ولكن تاويل المتأول يسقط الحد عنه
وقد صار اليوم كثير من هو من لا يراها واجبة عليه فيتركها متأولا
وفي من النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجد تاويل قد باشرهم بالايجاب والى
قد ثبت في الصحيح ان رجلا اعشى استاذن النبي صلى الله عليه وسلم ان يصلي
في بيته فاذن له فلما ولي دعاه فقال هل تسمع النداء قال نعم قال فاجب
فامر بالاجابة اذا سمع النداء ولهذا وجب احمد الجماعة على من سمع النداء
وفي لفظ في السنة ان ابن ام مكتوم قال يا رسول الله اني رجل شامع
الدار وانا المدينة كثيرة الهوام ولي قايلا لا يخفى فضل تجدي رخصة
ان اصلي في بيتي فقال هل تسمع النداء قال نعم قال لا اجد لك رخصة و
هذا نص في الايجاب للجماعة مع كونه الرجل مؤمنا واما احتياجهم بتفصيل
صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده فعنه جوابان منبأان على صحة

من هذا حد من هذا
والشافعي ثم اختلفوا
بعد ذلك هل يلزمها
فعل الثانية من المجموعتين
مع الاطراف قولنا وهذا
لما يتبين عن الامام احمد
والا طرفة الدليل من هذا
الي حنيف ومالك والشافعي
لا يلزمها شيء لان القضاء
انما يجب بامر جديد
ولا امرهنا يلزمها با
للقضاء ولا انها اخرجت
تأخر اجازة من عند
مفطرة واما الثاني
والثاني وان كان غير
مفطرة ايضا فاما يفعل
ليس بقضاء بل ذكرك
وقت الصلاة في حقه
حين يستيقظ ويذكر
كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
فمن نام عن صلاة او نسيها
فليصلها اذا ذكرها
فان ذكرها وقتها وليس
عن النبي صلى الله عليه وسلم
حديث واحد يقضي
الصلاة بعد وقتها
وانما وردت السنة
بالاعادة في الوقت
لم يذكر واجبا مع
واجبات الصلاة
كاقوم للمسي في صلاة
بالاعادة لما روي الطائفة
المعوية وكما روي علي
خلف الصف متفردا
بالاعادة لما روي طائفة
الواحدة

صلاة المنفرد غير عذر فمن صح صلاته قال الجماعة واجبة وليست شرطا في
 الصلوة كالوقت فانه لو اخر العصر الى وقت الا صفر كان اثمنا مع كونه الصلاة
 صحيحة بل وكذلك لو اخرها الى ان يبقى مقدار ركعة كما في الصحيح من ادرك
 ركعة من العصر فقد ادرك العصر قال والتفضل لا يدل على ان المفضل
 غير جائز فقد قال تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله
 الاية فاجعل السعي الى الجمعة خيرا من البيع والسعي واجب والبيع حرام وقال
 تعالى للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك اذكى لهم ومن
 قال لا تصح صلاة المنفرد الا لعذر واجتنب ما ذكره الربوب وقال وما ثبت
 وجوبه في الصلاة شرطا في الصحة كسائر الواجبات واما الوقت فانه لا يمكن
 تلافيه فاذا كان لم يكن فعل الصلاة فيه فظهير ذلك فوت الجمعة وفوت الجماعة
 التي لا يمكن استدراكها فاذا فوت الجمعة الواجبة كان اثمنا وعليه الظاهر
 اذ لم يكن سوا ذلك وكذلك من فوت الجماعة التي يجب عليه شهودها وليس
 هنا جماعة اخرى فانه يصلي منفردا ويصح صلاته هنا لعدم امكان صلاته
 جماعة كما يصح الظاهر من تنقته الجمعة وليس وجوب الجماعة باعظم من وجوب
 الجمعة وانما الكلام فيمن صلى في بيته غير عذر ثم اقيمت الجماعة فهذا عندهم
 عليه ان يشهد الجماعة كما على من صلى الظهور قبل الجمعة ان يشهد الجمعة واستد
 لو على ذلك حديث ابي هريرة الذي في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم من
 سمع النداء لم يجب من غير عذر فلا صلاة له ويؤيد ذلك قوله لا صلاة
 لجماعة المسجد الا في المسجد فان هذا معروف من كلام علي وعائشة وابي هر
 يرة وابي عمر وقد رواه الدارقطني مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وقوي
 ذلك الحفاظ قالوا ولا يعرف في كلام الله ورسوله حرف نفي دخل على
 فعل شرعي الا لترك واجب فيه كقوله لا صلاة الايام والقران ولا ايمان لمن

وكامه لم يترك
 لمعذرة قد مر لم يصحها
 الماء بالاعادة لا ترك
 العضو هما مورس
 واحلنا ثم والناسي
 بان يصلي اذا ذكره
 وذكره هو الوقت
 في حقها والله اعلم

لا امانه له ونحو ذلك واجاب هؤلاء عن حديث التفضيل بان قالوا هو محمول
 على المعذور كما لم يرض ونحوه فان هذا بمنزلة قوله صلاة القاعد على النصف من
 صلاة القائم ^{وان} تفضيله صلاة الرجل جماعة على صلاته وحده كتفضيله صلاة القائم
 على صلاة القاعد ومعلوم ان القيام واجب في صلاة الفرض دون صلاة النفل
 كما ان الجماعة واجبة في الفرض دون النفل وتام الكلام في ذلك ان العلماء اثنوا
 زعموا في هذا الحديث وهل المراد به المعذور او غيره على قولين فقال طائفة المراد
 بهما غير المعذور قالوا لانه المعذور واجبة تام بدليل ما ثبت في الصحيحين عن ابي
 موسى الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا مرض العبد او سافر
 كتب له اجر من العلة ما كان يعمل به وهو صحيح مقيم فاذا كان المريض والمسافر
 يكتب لهما ما كان يعملان وما كان يعملان في الصحة والافاقية كيف يكون صلاة المعذور
 وقاعد او منفردا دون صلاته في الجماعة قاعدا وحمل هؤلاء تفضيل صلاة
 القائم على النفل دون الفرض لانه القيام في الفرض واجب ومنه قال
 هذا القول لزمه ان يجوز تطوع الصحيح مضطجعا لانه قد ثبت انه قال صلى
 قاعدا فله نصف اجر القائم وقد طرد هذا الدليل طائفة من متأخري اصحاب
 الشافعي واجمروا وجوزوا ان يتطوع الصحيح مضطجعا لغير عذر لاجل الخ
 ية ولتقدر حمله على المريض كما تقدم ولكن اكثر العلماء انكروا ذلك وعدوه بدعة
 وحدثا في الاسلام وقولوا لا يعرف ان احدا قط صلى لجنبه وهو صحيح ولو كان
 هذا مشروعا لفعل المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم او بعد
 وللفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولو مرة ليشين الجواز فقد كان يتطوع قاعدا
 ويصلي على راحلته قبل اي وجه توجهه ويوتر عليها غير انه لا يصلي عليها المكتن
 فلو كان هذا سابقا لفعله ولو مرة لفعله صحابه وهو لا يكره هذا مع
 ظهور حجة قهنا قضاة لم يوجب الجماعة منهم حيث حملوا قوله تفضل صلاة

الجماعة على صلاة الرجل ^{وجده} ^{عشرين} ^{درجته} على انه اذا غلب المعذور فيقال لهم
 كان التفضيل هنا كونه في حق غير المعذور والتفضيل هنا في حق المعذور وهل
 هذا الاثنان قضى واقامة اوجب الجماعة وحمل التفضيل على المعذور فطرد
 دليله وحديثه فلا يكون في الحديث حجة على صحة صلاة المنفرد لغيره عند
 واما ما احتج به من انهم من قوله اذا امرهم العبد او سافر كتب له من العمل ما
 كان يعمل وهو صحيح مقيم فجوهرهم عنه ان هذا الحديث دليل على انه يكتب له
 مثل الثواب الذي كان يكتب له في حال الصحة والاقامة لاجل نيته له وعجزه
 عنه بالعدو وهذه قاعدة الشريعة ان من كان عاجزا على الفعل عاجزا عنه
 وفعل ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الفاعل فهذا الذي كان له عمل في صحته
 واقامته عزه وان يفعله وقد فعل في المرض والسفر ما لم يكنه كان بمنزلة الفاعل
 كما جاء في السنن فيمن تطهر في بيته ثم ذهب الى المسجد ليدرك الجماعة فوجد
 ها قد فاتت انه يكتب له اجر صلاة الجماعة وكما ثبت في الصحيح من قوله ان
 بالمدينة لرجالا ما سرتهم مبيلا ولا قطعهم واديا الا كانوا معكم قالوا وهم بالمدينة
 نية قال وهم بالمدينة حبسهم العذر وقد قال تعالى لا يستوي القاعدون
 من المؤمنين غير اولي الضر والمجاهدون في سبيل الله باموالهم وانفسهم
 الاية فهذا ومثله يبين له ان المعذور يكتب له مثل ثواب الصحيح اذا كانت
 نيته ان يفعل وقد عمل ما يقدر عليه وذلك لا يقتضي ان يكون نفس عمله
 مثل عمل الصحيح فليس في الحديث ان صلاة المريض نفسها في الاجر مثل
 صلاة الصحيح ولا ان صلاة المنفرد المعذور في نفسها مثل صلاة الرجل
 في جماعة وانما فيه انه يكتب له من العمل ما كان يفعل وهو صحيح مقيم كما لا
 يكتب له اجر صلاة الجماعة اذا فاشته صلاها مع قصده لها وايضا فليس كل
 معذور يكتب له مثل عمل الصحيح وانما يكتب له اذا كان يقصد عمل الصحيح

ولكن

ولكن عجز عنه والحديث يدل على ان من كان من عادته الصلاة في جماعة و
 الصلاة كما يتم ترك ذلك لمريضه فانه يكتب له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم وكذا
 ما تطلع في السفر على الرحلة وقد كان يتطلع في الحضر كما يكتب له ما كان
 يعمل في الاقامة فاما من لم يكن عادته الصلاة في جماعة ولا الصلاة قائما اذا
 مرض فصلى وحده او صلى قاعدا فهذا لا يكتب له مثل صلاة المقيم ^{الصحة} ^{وحمل}
 الحديث على غير المعذور بلزومه ان يجعل صلاة هذا قاعدا مثل صلاة القائم و
 صلاته منفردا مثل الصلاة في جماعة وهذا قول باطل لم يدل عليه نص
 ولا قياس ولا قاله احدوا ايضا فيقال تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة
 الجماعة على صلاة المنفرد ولصلاة القائم على القاعد والقاعد على المضطج
 انما دل على فضل هذه الصلاة حيث يكون كل من الصلاةين صحيحا اما لو
 هذه الصلاة المفضولة تصح حينئذ تلك ولا تصح فالحديث لم يدل عليه نصا
 ولا اثباتا ولا يستحق الحديث لاجل صحة الصلاة وفسادها بل وجوب القيام و
 القعود وسقوط ذلك وجوب الجماعة وسقوطها بل يتلوه من ادلة اخرى
 وكذلك ايضا يكون هذا المفضول يكتب له تمام عمله ولا يكتب له لم يتعرض
 له هذا الحديث بل يتلوه من احاديث اخرى وقد بين سائر النصوص ان تكميل
 الثواب هو ان كان يعمل العمل الفاضل وهو صحيح مقيم لا لكل احد وثبت
 نصوص اخرى وهو وجوب القيام في الفرض كقوله صلى الله عليه وسلم لعمران
 ابن حصين صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب وثبت
 جواز التطوع قاعدا لما راهم وهم يصلون فقولوا قروهم على ذلك وكان يصلي
 قائما مع كونه كان يتطلع على الرحلة في السفر كذلك ثبت نصوص اخرى
 وجوب الجماعة فيعطى كل حديث حقه فليس بينها تعاض ولا تناف وانما يظن
 التعارض والتنافي من حملها على ما لا تدل عليه ولم يعطها حقا بسوق نظر

بلغ

فصل

وكان عليه واسد اعلم **مسئلة** في رجل ادرك اخر الجماعة وبعد هذه الجماعة جماعة اخرى فهل يستحب له متابعتها هؤلاء في اخر الصلاة او ينتظر الجماعة الاخرى هم **الجواب** اما اذا ادرك اقل من ركعة فهذا مبني على انه هل يكون مدركا للجماعة باقل ركعة ام لا بد من ادراك ركعة فذهب ابي حنيفة انه يكون مدركا للجماعة وطرد قيس في ذلك حتى قال في الجمعة يكون مدركا لها باذراك الركعة فيتم الجمع ومذهب مالك انه لا يكون مدركا الا باذراك ركعة وطرد المسئلة في ذلك حتى فيها ادرك من اخر الوقت فان الموضع التي يذكر فيها هذه المسئلة انواع احدها الجمعة والثاني فضل الجماعة والثالث ادراك المسافر من صلاة المقيم والرابع ادراك بعض صلاة قبل خروج الوقت كادراك بعض الفجر قبل طلوع الشمس والخامس ادراك اخر الوقت كالحائض تطهر والمجنون يفتي والكافر يسلم في اخر الوقت والسادس ادراك ذلك مع اول الوقت عند من يقول ان الوجوب بذلك في هذا الاصل السادس واقامه الشافعي واحدا فقال لا في الجمعة يقول مالك لا اتفاق الصحابة على ذلك فانه قالوا فيها ادرك من الجمعة ركعة يصلي اليها اخرى ومما ادركهم في التشهد صلى اربعاً واقامه سائر المسائل فيها تراعى في مذهب الشافعي واحدا وهو لان الشافعي مروا بيان عن احد وكثير من اصحابها يرجح قول ابي حنيفة والا ظاهر هو مذهب مالك كما ذكره الخريفي في بعض الصور وذلك انه قد ثبت في الصحيح عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادركها فهذا نص عام في جميع الصور اذا ادرك ركعة من الصلاة سواء كان ادرك جماعة او ادرك الوقت وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من ادرك ركعة من الفجر قبل ان تطلع الشمس ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركها وهذا نص في ادراك ركعة

فقد ادرك الصلاة

في الوقت

في الوقت وقد عارض هذا بعضهم بان في بعض الطرق من ادرك سجدة وظن ان هذا يتناول ما اذا ادرك السجدة الاولى وهذا باطل فان المراد بالسجدة الركعة كما في حديث ابي عمر حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم سجدة بين قبل الظهر وسجدة بين بعدها وسجدة بين بعد المغرب الى اخره وفي اللفظ المشهور ركعتين وكاروي انه كان يصلي بعد الوتر سجدة بين وهما ركعتان كما جاء ذلك منسلا في الحديث الصحيح ومن سجدة بعد الوتر سجدة بين مجزئتين عملا بهذا فافضل غلط باتفاق الامة وايضا فان الحكم عنه هم ليس متعلقا باذراك سجدة من السجدة بين فعملهم انهم لم يقولوا بالحديث فعلى هذا ان كان المدركا اقل من ركعة وكان بعد الجماعة خرى فضلى معهم في جماعة صلاة نافلة فهذا افضل فان هذا يكون مصلحا في جماعة بخلاف الاول وان كان المدركا ركعة او اقل من ركعة وقلنا انه يكون مدركا للجماعة فهنا عارض ادراك هذه الجماعة وادراكه للثانية من اولها فان ادراك الجماعة من اولها افضل كما جاء في ادراكها بحدوها فان كانت الجماعات سواء فالثانية افضل وان تميزت الاول بكمال الفضيلة او كثرة الجمع او فضل الامام او كونها الرئاسة فهي من هذه الجهة افضل وتلك من جهة ادراكها بحدوها افضل وقد يخرج هذا ثارة وهذا ثارة وامان قد ران الثانية اكمل فعلا واما ما ادجماعة فهنا قد رجحت من وجه اخر ومثل هذه المسئلة لم يكن تعرف في السلف الا اذا كان مدركا لمسيخا خرافة لم يكن يصلي في المسجد الواحد اما ان رايان وكانت الجماعة تنفر مع الامام الى البيت ولا يرب ان صلاته مع الامام الرب في المسجد جماعة ولو بركة خير من صلاته في بيته ولو كان جماعة واحد اعلم **مسئلة** فيها ادرك مع الجماعة ركعة فلما سلم الامام قام ليتم صلاته فجاء اخر فضلى معه اما ما فضلى يجوز ذلك ام لا **الجواب** اما الاول

بلغ

وعد الله

(175)

فأفصل هذه الأحاديث وأقام في المنع من ثم أهمل العلم والدين
والفقر والنقص وظنوا أن هذه أصلاً فنبهوا
على ذلك في تنبيه الغفلة في هذه الديار أو بعضها كما
ذكرها في شرح الصلاة التي ذكرها أبو طالب

على ذلك في حق الصلاة في هذه الصلاة أو بعضها
ذكروا أنها من حق الصلاة التي ذكرها أبو طالب
في الصلاة صلاة يوم الأحد
ولم يوافقوا فيه واستحبوا
على ذلك من غير حاجة إلى
الشيخ عبد القادر الجيلي
في الغيبة وغيرها من غير
أن يروى عن أكثر ما ذكره في
الغنية كما يقال إن أبا حامد
رجع عما كتبه من كلام أهل
الفاصلة والكلام الطويل
وذكر طائفة من المتأخرين
في أصحاح آخر من حنفية وغيرهم
لم يتبعوا أحداً من هؤلاء
الذين كان عليهم العبد ولعله
الضعف والعياب وغير ذلك
وقد روي عن بعض الفقهاء
في المناجاة من صنف كتاباً
في أحاديث الأشهر الثلاثة
كل يوم صلاة معينة وصلاة
وتوضأ في ثواب ذلك وكذا
أحاديث موضوعه يذكرون
مثل ذلك في صلاة يوم
عشر وبجاءت في ثواب
ذلك من يقولون في فعل
ذلك كان له أجر كذا وكذا
في ذلك ما يعلمه
العلماء أو صوم يوم وهذا
الباب قد دخل فيه كثير من
الغرائب والطوائف من العلماء
من لم يعلم ومن أحسن
الإنذار الكبار الذي يفتدي
بهم المسلمون فلم يدعوا إلى
شيء من هذه الأمور ما ت
تجد الأحاديث الموضوعات
في الأحاديث الموضوعات

بذل العالم **عنه** كره **اصلا** التسبيح اذ لم يثبت
فيها حديث مع ان حديثها قد رواه البوداود وغيره
وروي من وجوده لكن لم يروا انه يشوا سنة محمدية
غير ثابتة واما قول **احده** اذ جاء الزهيد في الغيب

فما علم قد علمنا انهم عند يدون ذلك الحديث
فانا نروي ذلك الحديث اذ لم نعلم كذبه فان
روايته لا تقر بل تنفع في التبرع والتبرع

فالمناجات والدعاء حين الاقبال والتوجه في الصلاة اما حال الانصراف من ذلك فالتشا والذكر اولى وكما ان من العلماء استحب عقيب الصلاة من الدعاء ما لم ترد به السنة فمنهم طائفة تقابل هذه بالاستجواب القعود المشروع بعد الصلاة ولا يستعملون الذكر الا قبل بل قد يكرهون ذلك وينهون عنه فهو لا مفر طوعا بالغير عن المشروع واولئك مما وزون الامر بغير المشروع والدين وانما هو الامر بالمشروع دون غيره واما رفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه في الدعاء فقد جاء فيه احاديث كثيرة صحيحة واما مسحه وجهه بيده فليس عنه غير الاحديث او حديث ثيان لا يثبت بهما حجة وانه اعلم **مسئلة** هل يجوز مسح المصحف بغير وضوء ام لا **الجواب** مذهب الائمة الاربعة انه لا يمسح المصحف الا طاهر كما في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم انه لا يمسح القران الا طاهر قال الامام احمد لا شك ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب له وهو ايضا قول سلمان الفارسي وعبد الله ابن عمر وغيرهما ولا يعلم لها مخالف من الصحابة وانه اعلم **مسئلة** في رجل جنب وهو في بيت مبلط عادم للتراب مغلق عليه ولا يعلم متى يكون الخروج فهل يترك الصلاة الى وجوه الماء والتراب ام لا **الجواب** اذا لم يقدر على استعمال الماء ولا على التيمم بالصعيد فانه يصلي بلا ماء والتيمم عند جهور العلماء هو صحيح القولية وهل عليه الاعادة على قوليه اظهر هما انه لا اعادة عليه فان الله يقول فاستطعتم وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم ولم يأمر احد بصلاتين واذا صلى في الفراقة وانه اعلم **مسئلة** هل تقرب الصبح دائما سنة ومن يقول ان منة بعض الصلاة يجبر بالسجود وما يجبر الا الناقص والحديث ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقف في الصبح حتى يفرق الدنيا فهل هذا الحديث مبني على حديث الصحاح وهل هو هذا القنوت المعروف وما قول العلماء في ذلك **والسنة** علم من العلم والحمد لله رب العالمين **يقول** لا ريب فيه ان هذه الاحاديث

والله اعلم
بما بين ايديهم
والخلف

من شعبان كلها احاديث
نزيل موضوعه وان لم
ين في رتبة الصحابة والائمة
مرامير تخص هذه الليلة
بقيام اضلا ولا سري روت
الله صلى الله عليه وسلم ذلك طامع
والحديث الذي روى من احاديث
ليلة العيد لم يثبت عليه
تحت القلوب كزمنه منوع
ما يصلح به بل قد ثبت في الصحيح
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
لا تخصوا يوم جمع ربيام
ولا ليلة الجمعة بقيام وبين
في حديث آخر ان يوم الجمعة
قد روي عن صيامه حتى
اصام قبله ويوم يوم
والاحاديث في ذلك متعارفة
صحيحة حري قد علم بها الشيخ
واخر وغيرهما وان كانت لم
تبلغ اياهم وما كانا في
رحمة الله تعالى وتخصيص يوم
صلاة الله عليه في تخصيص يوم
الجمعة بقيام وليلة بقيام
لانه ثبت فيه عبادات كثيرة
منها كالعادات التي تكون
يوم الجمعة في تخصيص يوم
منها ما يخص به من السجدة
الى الجمعة اذ الصوم ينعقد
في ذلك وكذلك السجدة
للحاج يعرفه ان يخطوا
يوم عرفه لانه عيدها في
والصوم فيه لتضعيف
عن مقتصد الوقوف من الدعاء والذكر
وقد قال صلى الله عليه وسلم عرفه ويوم النحر
وايام من عيدها اهلا لا سلام وهي ايام
اكثر وشرب رواه اهلا السن وقد صححه

النبي صلى الله عليه وسلم ان الصلاة الوسطى هي العصر وهذا امر لا يشك فيه
سعر الاحاديث الماثورة ولهذا اتفق على ذلك علماء الحديث وغيرهم
وان كان للصحابه والعلماء في ذلك مقالات متعددة فابهم تكلموا بحسب اجتهادهم
واما الثانية فالقنوت هو المداومة على الطاعة وهذا يكون في
القيام والسجود كما قال تعالى هو قائم اناء الليل ساجدا وقائما يحذر
الاخرة ولو اراد اداءه القيام كما قد قيل في قوله يا مريم اقنيتي لربك و
اسجدي واركعي فخل ذلك على طالة القيام للعداوة فمرة فلا يجوز لان
الامر بالقيام له قانين والامر بيقضي الوجوب والقيام للعداوة فيه ما تقدم من ذنبه وانما لا يحد
لا يجب بالاجماع ولا في القايم في حال قرأته هو قائم فله ايضا ولا يحد في
في الصحيح ان هذه الآية لما نزلت امر بالسلوك ونهوا عن الكلام فعلم السكون
هو ما في القنوت المأمور به ومعلوم ان ذلك واجب في جميع اجزاء الصلاة
وان قوله وقوموا له قانين لا يخص بالصلاة الوسطى سواء كانت الفجر
او العصر بل هو معطوف على قوله حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فيكون
في الامر بالقنوت مع الامر بالمحافظة والمحافظة تشاؤول الجميع فالقيام يتينا
ول الجميع واجتبا ايضا بما رواه الامام احمد في مسنده واحكام في صحيحه عن
ابي جعفر الرازي عن الربيع ابا انس عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
يقنوت حتى فارق الدنيا قالوا وقوله في الحديث الاخر ثم تركه اذ ترك الدعاء
على تلك القبائل لا ترك نفس القنوت وهذا بجملة لا يثبت به سنة رتبة
في الصلاة وتصحح الحاكم دون تحسين الترمذي وكثيرا ما يصحح الموضوع
فانه معروف بالتشاح في ذلك ونفس هذا الحديث اراد القنوت قبل الركوع او
بعده فقال ما قنيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع الا شهيدا
فهذا حديث صحيح صريح عن انس ان لم يقنوت بعد الركوع الا شهيدا فبطل بذلك

منا
الترجمة فيما الظن وقيل العجبة
ان طائفة من اصحابنا اجمعت
ليلة الجمعة على ليلة القدر ورواها
احاديثها افضل من احاديث
ليلة القدر وقد ثبت في الصحيح
الحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن تخصيصها بقيام مع ان
المعوم بالقوات ان ليلة القدر
او ليلة القدر في وقتها
ثم قلنا انما واحدتها غفيرة
ما تقدم من ذنبه وانما لا يحد
لها من ليالي العام ومن المعلوم
ان من ليالي العيد لم يثبت
نهار العيد ما فيه من العبادات
كما ينشأ المستريح ولهذا
قد ثبت في الصحيح عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه في حجة الوداع
نام ليلة العيد بمنزلة يوم
تلك الليلة هذا في قولهم
يوم العيد الوقوف في ذلك في
الحج والخروج والحلق والاقافة
وتعليم الناس ما في الاهتمام
به والحمل به من الاجر ما يترك
احلهم ليل بالعيد ومما شهد
هذه الاصل كثيرة وفقر من
المناخير في قوله
الصحيح انه يجوز العمل بالركوع
فصرحوا بالامام في الاعمال فان
كلام الامام بالوقوف اصول الامة
التي لا يعرفونه من موضوع الحديث
التي عرفنا منها موضوع في الاحكام
على صحيح واما ان يرايه بدونه فهذا
علام لم يعلم انه مشروع ففقدنا ما كان
محمدا بصلواته ولو اراد احد ان يثبت
في ذلك فذلك باقفاق الامة
وهذا هو الذي ذكرناه من منتهى

هذه الامور في اهل الفقه والنسوف وغيرهم من سائر هذه العبادات
الموقنة في هذه الايام والليالي المعينة انهم لم يعلموا ان احادهم كذب
على رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ظنوا انها صحيحة لا سيما
(١٦٧)

ان كان الذي حدث فيها طاعة وادب وادبها
في كتاب معروف بالدين والحق فان
كانت بحسنة الطين فان
كانت بحسنة العلم والعرفه
في الامور لا يجوز ان يصحها على
على رواية كما قاله
ابن كثير في هذا السبعين
كل من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
على بيت المال الذي الامانة
وكل من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
في رسول الله صلى الله عليه وسلم
ناخض عن احمد بن محمد
في كتابه يا تقي الله في كتابه
وهو كتاب في ترويض عن
بانه لانه كان بحسنة هذا
الناس وقال ابو السجستاني
انهم جبروا في امرهم
دعا في السجود ولو شهد
عنه على امره فقل
قبلته بآية وقدره
بوجود ما روي عن الصادق
في كتابه في امره
يعني انهم لا يحفظون
فيما طعن فيه وان كان
لا يتعدون الكتاب وفي
السنة كان له فضل
رضا فيه في الزهد والعبادة
والكرامات في المصنفين
وصالح المصنفين وقد استبحر
وامثالهم ولم يمتدحهم
لانهم لم يكونوا رطب طونة
واعتمدوا على حديث ثابت
البناني والفضل بن

في هذه الامور فان هذا هو الذي تنوّر بهم
والدواعي كما نقلها وهم نقلوا عن
انهم ضبطوا
احد في معاليهم الفضل والزهد والعبادة
وهذا هو من استبحر هذه العبادات او غيرها

فاهل الاجتهاد الذين اتقوا الله ما لم ينظروا في
مسئله يحمد الله ورسوله فان اسديا جرح على اجتهادهم
وما علموا في الخير الذي يجديها الله ولا يواخذهم بما احتفظوا

وعلى من كان يحاربونه فكيف يكون النبي صلى الله عليه وسلم يقين دأب
الفجر او غيرها ويدعو بدارت ولم ينقل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لا في
خبر صحيح ولا ضعيف بل صحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذي علم الناس
بشوارغب الناس في اتباعها كما في غير انكر واجتنب عن حاربا
ولا سمعنا في رواية ارايم فيما علم هذا انه دعون حاربا ولا سمعنا فيقول
سلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقين دأب واجتنب عن حاربا ولا سمعنا
وكذلك غير ابن عمر عن الصحابة عدوا ذلك من الاحداث المبتدعة ومن ثمر
هذه الاحداث في هذا الباب علم علمنا يقينا قطعنا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقين
دايا في شيء مما الصلوات كما يعلم علما انه لم يكن يدأب يوم على القنوت في الظهر
والعشاء والمغرب فان ما جعل القنوت في هذه الصلوات سنة رابثة يحتاج بها
هو ما جنس حجة الجاهل عليه له في الفجر سنة رابثة ولا ريب ان قد ثبت في الصحيح
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قنن في هذه الصلوات لكن الصحابة نقلوا الدعاء
الذي كان يدعو به والسبب الذي قنن له وابنه ترك ذلك عند حصول المقصود
نقلوا ذلك في قنوت الفجر وفي قنوت العشاء والذي يوضح ذلك ان الذي
جعل مع سنة الصلاة ان يقين دأب يقين القنوت الحسن ابن علي وسور في أبيه
معهم حجة على ان القنوت فيها كما في مشروعا للهام والمأموم والمنفرد بل
واوضح من هذا انه لو جعل جاعل قنوت الحسن او سور في أبيه سنة رابثة
في الفجر اذ هو لا ليس معهم في الفجر لا قنوت عارض بدعا يناسب ذلك العارض
ولم ينقل مسلم دعاء في قنوت غير هذا كما لم ينقل ذلك في المغرب والعشاء وانما
رفع الشبهة لبعض العلماء في الفجر لان القنوت فيها كان اكثر وهي اطول والقنوت
بشيء الصلاة وبلغهم انه دأب عليه فظنوا ان السنة المدأبة عليه ثم لم يجدوا
معهم سنة بدعية فسنوا هذه الادعية المأثورة في الوتر مع انهم لا يرون ذلك

وهو مقبول وتتم اشياء
بعضها وبسبب انشغال
ولا يكون وحدها على كالا حاد
الاسرار والنيات والمناجات والحكايات
الما تولات عن اهل الخير وتقدم

وعلى

ان ذلك الكتاب والسنة على صحة معناها كانت مقبولة وكانت ما يعتقدها
ولقد اذكر ما في الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم وغالب ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
وان كان كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغنيا بنفسه

غيره لكن في ذلك من وافقه في الورد وهذا النزاع الذي وقع في الفتوى له نظائر في الشريعة فكثيرا ما يفعل النبي
صلى الله عليه وسلم سبب فيجعله بعض الناس سنة ولا يبين بين السنة
منها الرخصة في ذلك من وافقه في الورد وهذا النزاع الذي وقع في الفتوى له نظائر في الشريعة فكثيرا ما يفعل النبي
صلى الله عليه وسلم سبب فيجعله بعض الناس سنة ولا يبين بين السنة
لان الاجماع على خلافه ومنها
ان ذلك لا يفتي في نفسه وانما
عن النبي صلى الله عليه وسلم ومنها
ثورة المستند الى ان صلاة التطوع في جماعة قاهرة قد ثبتت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم
مؤلفه لابي هو كذا في الحديث
واما ما في بعضه فوجده
الذي على خلافه وكانت
مسند احمد بن حنبل قالوا
اتباع القول الموقر السنة
وقد ان في اهل الفقه وكما ان
من اهل الاحكام من
قد ثبت ان مالس بديل
سنة لظنه انه دليل فذكر ان
سنة مسند الفقيه والفقهاء
واذا في الاوراد في العبادات
من يتخذ من صلاة او قراءة
او ذكر او دعاء او غيره بلغة
ذلك في بعض النسخ الصالحة
ويكون ذلك قد استحسن
لان رايه حسن او علمه اياه
شخص من ان الخضر
كالاستغاث واخر يقول
انه اخذ ما اخذ من احسن
واما في الامور التي
ليست في الطرق الشرعية
التي يجوز الاعتناء عليها
في شئ من الاحكام الشرعية
وهذا لم يكن في امر الدين
من سلف الامم من يعتد على
مقدرا في وحين لم يورث ما خذ
فقد يفتي في غير ذلك صلى الله عليه وسلم
انه لا يفي في يد من خطاب ورفعة في التورات
فقال او من يفتي يابن الخطاب ثم قد جئتكم بها بيضا ونقية

لو كان من سواهم لم يعتد به وتركتوني لصلاتي وفيه نقض
لو كان من سواهم لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه احمد والنسائي
وعنه في ما سئل عن داود عنه صلى الله عليه وسلم انه قال
المخلفا الراشدين وعمل المسلمين والاصول ان ذلك جميعه حسن كما قد

نصر على ذلك الامام احمد رضي الله عنه وان لا يثبت في قيام رمضان عدد من
النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت فيها عددا وحشد فيكون تكثير الركعات وتقليلها
لها بحسب طول القيام وقصره فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطيل القيام بالليل او لم يطيلها انا انزلنا اليك
حتى قد ثبت عنه في الصحيح من حديث حذيفة انه كان يقول في الركعة بالبقرة والسبب في ذلك ان
النساء والرجال فكان طول القيام يعني عدد تكثير الركعات واي ابا كعب لما قام
بهم وهم جماعة واحدة لم يكن يطيل بهم القيام فكثر الركعات ليكون ذلك عوضا
عن طول القيام وجعلوا ذلك ضعف عدد ركعاته فانه كان يقوم بالليل
احدا عشر ركعة او ثلثة عشر ركعة ثم بعد ذلك كان الناس بالمدينة ضعفوا
عن طول القيام فكثر الركعات حتى بلغت تسعا وثلاثين ومائتا سبب
هذا ان الله تعالى لما فرض الصلوات الخمس فرضها ركعتين ركعتين ثم اقرت في
السفر فزيد في صلاة الحضر كما ثبت ذلك في الصحيح عن عائشة وعنها انها
قالت لما هاجر الى المدينة زيد في صلاة الحضر وجعلت صلاة المغرب ثلثة ركعات
لثلاثين ركعة في صلاة الفجر فكثر ركعتين لاجل تطويل القراءة فيها فاعني
ذلك عند تكثير الركعات وقد تنازع العلماء فيما افضل طالة القيام ام تكثير الركعات
لوع والسيود ام هما سواء على ثلاثة احوال وهما ثلاث روايات عن احمد
ثبت عنه في الصحيح انه سئل اي الصلاة افضل قال طول الفتوى وثبت عنه
ان قال انك لم تسجد سجدة الارتفاع اسجد ركعة وحط بها عنك خطيئة و
قال الربيع بن كعب اعني على نفسك بكثرة السجود ومعلوم ان السجود
في نفسه افضل من القيام ولكن ذكر القيام افضل وهو القراءه وتحقيق
الامر ان افضل في الصلاة ان يكون معتدلة فاذا طال القيام بطول الركوع

وكان افضل ما يجب عليه اتباع وطاعة
عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه
في الحديث ان كان حيا عند مبعثه
في الحديث ان كان حيا عند مبعثه

بعد قتل عثمان وأما برأيه وانما يعني كالاخضر قيس وامثالهم
فان هو لا يقرأ بالقرآن واصحابه يسعدون كسعد (١٧٣)
الماضي وعلقه والاسود والحداد بن سويد وغيرهم

رواه ابو داود وانما نزلت للفصل وليس فيها اية منها وتبارك الذي
بيده الملك ثلاثون اية بدون البسملة ولا يختلف القرآن ثلاثون اية غير
البسملة ولان العاديين لا يأتون الايات القرآنية بعد احد منهم البسملة من السورة لكن
شان عوا في الفاتحة هل هي اية فيها دون غيرها على قولين هار واثان عن
احد احدهما انها من الفاتحة دون غيرها وهذا مذهب طائفة من اهل
الحديث واظهروه قول ابي عبيدة واجبه هؤلاء بالانوار التي رويت في البسملة مطالعا
تحت وعلى قول هؤلاء يجب قراتها في الصلاة وهؤلاء يوجبون قراتها وان
لم يجهروا بها والثاني انها ليست من الفاتحة كما انها ليست من غيرها وهذه
اظهر فان قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يقول الله تعالى
سميت الصلاة بني وبني عبيد نصفه نصفها لي ونصفها لولعبيد ما ساء
فاذا قرأ العبد الحمد لله رب العالمين يقول الله عدي عدي فاذا قرأ العبد الرحمن
يقول الله عدي عدي فاذا قرأ العبد مالك يوم الدين يقول الله عدي عدي
فاذا قرأ العبد اياك نعبد واياك نستعين يقول الله عدي عدي وبني عبيد
نصفه ولعبيد ما سئل فاذا قرأ العبد هذا الصراط المستقيم الى اخرها يقول
الله عدي عدي ولعبيد ما سئل فلو كانت من الفاتحة لذكرها كما ذكر غيرها
وقد روي ذكرها في حديث موضوع رواه عبد الله بن زياد ابيه سمعان فذكره
مثل الثعلبي في تفسيره ومثل من جمع احاديث الجهر فانها كلها ضعيفة او موضوعة
وقد لو كانت منها لكان للرب ~~الرب~~ وللرب ثلاث ايات ونصف
وظاهر الحديث ان القسمة وقعت على الايات فانه قال هؤلاء لعبيد وهؤلاء لآلهة
الى جمع فعلم ان منه قوله اهدنا الصراط المستقيم الى اخرها ثلاث ايات وعلى قول
من لا بعد البسملة اية منها ومنه عدها اية منها جعل هذا ايتين وايضا فانه الفا
تحت سورة من سور القرآن والبسملة مكتوبة في اولها فلا فرق بينها وبين
غيرها

فان الحسن لم يأخذ عنهما
فان كان لم يأخذ عنهما
الثاني وقد عاينوا
خلافه معا ورواه
فكيف نظرت انما اخذت عن
أما برأيه الذي باللو
وهذا كله ما قد بيناه
العبد لك والمقصود
بذلك ان الحسن منسوبة
امور باطلة وهو من اهل
الثانيين قد راوا في
ففي كتاب تصنيفي الثاني
في فضائل الاوقات
ما صنف الشيخان ولم
منها شيء حسنة فيه
في الحقيقة
الكلام في صلاة
عبد الغزالي في باب
ابن النجاشي والمحافظة
ابو الفضل مرقا في باب
القاسم بن عمار وعنه
في فضائل الصوم
وفضل صلاة النجاشي
وعنه ذلك ما يظن بسبب
ذلك فلم يوفق العالم
ان ذلك اصلا واهل
العلم من النجاشي
على من عدها ايات
موضوع وكذا ما روي
في يوم عاشوراء
فان الاحاديث التي فيها
الاختلاف والاختصاص
على العباد في الاعتناء فيه وامثال
ذلك كلها احاديث كذب موضوعه وهذه ايات

غيرها من السور في مثل ذلك وهذا مذهب اظهر وجوه الاعتبار وايضا فلو كانت
من البسملة في الصلاة جهر كما ينسب الى سائر ايات السور وهذا مذهب من يركب الجهر بها
كالشافعي وطائفة من المالكية والبصريين قالوا انما اية من الفاتحة يجهر بها كما
يايات الفاتحة واعتمدوا على انهم منقولون عن الصحابة وبعضها عن النبي صلى الله
عليه وسلم فاما المأثور عن الصحابة كابن الزبير ونحوه فيه صحيح وفيه ضعف واما
المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو ضعيف او موضوع كما ذكر ذلك حفاظ الحديث
كالدارقطني وغيره ولهذا لم يروي اهل السنن والمسند المعروف عن النبي صلى
عليه وسلم في الجهر بها حديثا واحدا وانما يروي مثل هذا الاحاديث من لا يميز من
اهل التفسير كالثعلبي ونحوه وبعض من صنف في هذا الباب من اهل الحديث
كما يذكره طائفة من الفقهاء في كتب الفقه وقد حكى القول بالجهر عنه احد وغيره بناء على
احد الروايتين من انها من الفاتحة فيجهر بها كما يجهر بسائر الفاتحة وليس هذا مذهب
هبة بل يخاف بها عنه وان قال هي من الفاتحة لكن يجهر بها عنه لمصلحة
راجحة مثل ان يكون المصلون لا يقرؤونها بحال فيجهر ليعلمهم ان قراتها ستر كما جهر
ابو عباس بالفاتحة على الجنائزة وكما جهر عمر بالاستفتاح وكما فعل عبد الله بن
انقرائهم في ايام الكتاب وقال انا اشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم
رواه النسائي وهو اجود ما احتجوا به وكذا فسر بعض اصحاب احد خلافة الجهر
بما اذا كان المأمومون ينكرون على من لا يجهر بها وامثال ذلك فان الجهر بها و
المخافة سنة فلو جهر بها المخافة صحيحة صلاة بلا ريب وجمهور العلماء كابن
حنيفة ومالك واحمد والاوزاعي لا يرون الجهر بها لكن منهم من يقولها سرا كابي
حنيفة واحد وغيرهما ومنهم من لا يقرؤها سرا ولا جهر كالذكر وجهه الجهر
ما ثبت في الصحيح من ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر كانوا لا يجهرون
بسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظ لا يذكرون لبسم الله الرحمن الرحيم في اول قوله ولا اخرها

المالكين

الاختلاف والاختصاص
على العباد في الاعتناء فيه وامثال
ذلك كلها احاديث كذب موضوعه وهذه ايات

وقال الله آمين

مسألة عن نعيم قال كنت وراي هريرة فقرأ البسملة الرحمن الرحيم ثم قرأ بام الكتاب حتى بلغ ولا الضالين قال آمين ويقول كلما سجد له الكبري فلما سلم قال والذي نفسي بيده اني لا أسمعكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم وكان المعتمر ابن سليمان يجهر لبسم الله الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب وبعدها ويقول ما ألوان اقدي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم بصلاة النبي وقال اي ما ألوان اقدي بصلاة انس وقال انس ما ألوان اقدي بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فذه احاديث ثابتة في الجهر بها ذكر احكام ابواعيد ان رواته هذا الحديث عن اخرهم ثقات فهل يحل ما قاله انس وهو صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يذكر لبسم الله الرحمن الرحيم على عدم السماع وما التحقيق في هذه المسألة والضوابط الجوال الحمد لله رب العالمين اما حديث انس في نفي الجهر فهو لا يحتمل هذا القائل فان قد رواه مسلم في صحيحه فقال فيه صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون لبسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في اخرها وهذا النفي لا يجوز الامع العلم بذلك لا يجوز مجرد كونه لم يسمع مع امكان الجهر بلا سماع واللفظ الاخر الذي في صحيح مسلم صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم او قال يصلي يجهر لبسم الله الرحمن الرحيم فهذا نفي في السماع ولو لم يروا الا هذا اللفظ لم يجز تأويله بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ جها ولا يسمع انس لوجه اخرها ان اناسا روى هذا النبي لهم ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل اذ لا غرض للناس في معرفة كون انس سمع او لم يسمع الا ليستدلوا بعدم سماعه على عدم السمع فلم يكن ما ذكره دليلا على نفي ذلك لم يكن انس يروي شيئا لا فائدة له فيه

فيه

ما لم يذكر في هذا قال
ما سمعت او ما رايت في كتاب
ان يسمع من غيره كان
مقصوده بذلك نفي جهره
ص

فيه ولا كانوا يرون مثل هذا الذي لا يفيد ثم الثاني ان مثل هذا اللفظ في المعروف صار دالا على عدم وجوده وذكر نفي الادراك دليل على ذلك ومعلوم انه دليل في اجز العادة بادراكه وهذا يظهر بالوجه الثاني وهو ان النساء كان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم صاحبه فدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة الى ان مات وكان يدخل على نساء في قبل الحجاب ويحبه حضرا وسفرا وكان حيث حج النبي صلى الله عليه وسلم تحت فقه ليسل عليه لعابها فيمكن مع هذا القرب الخاص والصحة الطويلة ان لا يسمع النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بها مع كون يجهر بها وهذا مما يعلم بالضرورة بطلانه في العادة انه صحب ابا بكر وعمر وعثمان وتولى لابي بكر وعمر ولايات ولا كان يكن مع طول مدتهم انهم كانوا يجهرون وهو لم يسمع ذلك فتبين ان هذا محرف لا تاويل لولم يروا الا هذا اللفظ فكيف والاخر صحيح في نفي الجهر بها وهو يفصل هذه الرواية الاخرى وكلا الروايتين ضعفي تاويل من تاويل قوله فيفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون لبسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في اخرها صحيح في انه قصد الافتتاح بالاية لا بسورة الفاتحة التي اولها لبسم الله الرحمن الرحيم اذ لو كان مقصوده ذلك لتناقض حديثاه وايضا فان افتتاح الصلاة بالفاتحة قبل السورة وهو من العلم الظاهر العام الذي يعرفه الخاص والعلم كما يعلم ان الركوع قبل السجود وجميع الامة غير النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان يفعلون هذا ولان هذا

بالاحتجاج فيه الى نقل انس ولا هم قد سألوه عن ذلك وليس هذا ما سأل عنه وجميع الامة من امراء الاوصار والجيوش وخلفاء بني امية وابنه الزبير وغيرهم من ادركه انس كانوا يفتحون بالفاتحة ولم يستببه هذا على احد ولا شك فيه فكيف يظن ان النساء قصد نفيهم بهذا وانهم سألوا عنه وانما مثل ذلك مثل ان يقال انكنا يصلون الظهار رجا والمغرب ثلاثا او يقولون فكانوا يجهرون في

العشائير والفجور يخافون في صلاتي الظن به او يقول فكأنوا يجهرون
 في الاولتين دون الاخيرتين ومثل حديث انس حديث عائشة الذي في الصحيح
 ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب
 العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين الى اخره وقد روي يفتح الصلاة بالقراءة
 بالحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين الى اخره وهذا صريح في
 ارادة الامة لكثرة مع هذا الحديث انس في لفظها سئل لانه روي فكأنوا
 لا يجهرون لبسم الله الرحمن الرحيم وهو انما في الجهر واما اللفظ الاخر لا
 يذكر ولا يفتوا بما ينفي ما يمكنه العلم بانتفاؤه وذلك موجود في الجهر فانه
 اذا لم يسمع مع القرب علم انهم لم يجهروا واما كونه الامام لم يقرأها فهذا لا
 يمكن ادراكه الا اذا لم يكن بين الله لتكبير والقراءة سكينة عليها فيها القراءة سأل
 ولهذا استدل بحديث انس على عدم القراءة من لم يرها هناك سكوتها كما ذكر
 وغير ذلك قد ثبت في الصحيحين من حديث ابي هريرة انه قال يا رسول
 الله اريدت سكوتك بين التكبير والقراءة ماذا تقول قال اقول كذا وكذا
 الى اخره وفي السنن من حديث عمر بن الخطاب وغيرهما انه كان يسكت قبل
 القراءة وفيها انه كان يستهين واذا كان له سكوت لم يكن انسا ينفي قرائها
 في ذلك السكوت فيكون نفيه للذكر واخباره بافتتاح القراءة بها انما هو في
 الجهر وكان ان الامساك عند الجهر مع الذكر سمي سكوتا كما في حديث ابي
 هريرة فيصلى ان يقال لم يقرأها ولم يذكرها اي جهرا فان لفظ السكوت و
 لفظ نفي الذكر والقراءة مدلولهما هنا واحد وتبين هذا حديث عبد الله بن
 معقل الذي في السنن انه سمع ابنه يجهر بها فانكر عليه وقال يا بني اياك و
 الحديث وذكر انه صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فلم يكن
 يجهر بها فهذا مطابق لحديث انس وحديث عائشة الذي في الصحيحين وانما

فمن المعلوم

قوله على قدر عقولهم

فمن المعلوم ان الجهر مما شقوا فرادى على نقله فلو كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يجهر بها كما يجهر بسائر ايات الفاتحة لم يمكن في العادة ولا في الشروع ترك نقل
 ذلك بل لو اقر بنقل مثل هذا الواحد والاثنان لقطع بكثرة ما اذا التواطى فيها
 يسمع في العادة والشروع كالنواطي على الكذب فيرث مثل هذا الكذب دعوى الكذب
 فنه في النصوص على علي في الخلافة واحتمال ذلك وقد اتفق اهل المعرفة
 بالحديث على انه ليس بالجهر بها حديث صريح ولم يروا اهل السنن المشهورة
 كابي داود والترمذي والنسائي شيئا من ذلك وانما يوجد الجهر بها صريحا
 في احاديث موضوعات يروونها الثعلبي والماوردي وانما هما في التفسير وفي
 بعض كتب الفقهاء الذين لا يميزون بين الموضوع وغيره بل يحكيون بمثل حديث
 الحبر او اعجب من ذلك ان من افاضل الفقهاء من لم يقر في كتابه حديثا في
 البخاري الا حديثا في البسملة وذلك الحديث ليس في البخاري ومنه هذا
 مبلغ علمه في الحديث كيف يكون حاله في هذا الباب او يرويهما من جميع هذا
 الباب كالدارقطني والخطيب وغيرها فانهم جمعوا ما روي واذا استلوا
 عنه صحته قالوا بموجب علمهم كما قال الدارقطني لما دخل مصر وسئل ان
 يجمع احاديث الجهر بها فجمعها فقل له هل فيها شيء صحيح اماعه النبي صلى
 الله عليه وسلم فلا واماعه الصحابة فمنه صحيح ومنه ضعيف وسئل ابو بكر الخطيب
 عن مثل ذلك فذكر حديثين حديث معاوية لما صلى بالمدينة وقد رواه الشافعي
 لم يرضه عنه قال حديثي عن عبد المجيد عن ابن جريج قال اخبرني عبد الله
 ابن عثمان بن حاتم عن ابي بكر بن حفص عن ابن عمر اخبراه ان انس بن مالك
 قال صلى معاوية بالمدينة فجهر فيها بام القرآن فقرا البسم الله الرحمن الرحيم لام القرآن
 ولم يقرأ بها لسورة التي بعدها ولم يكبر حين يهوي حتى قضى تلك الصلاة فلما
 سلم ناداه من سمع ذلك من المأجورين ما كان يا معاوية اسرقت الصلاة

بلغ

ام نسيت فلما صلى بعد ذلك قرأ البسم الله الرحمن الرحيم للسورة التي بعد القرآن
وكبر حين يهوي ساجدا وقال الشافعي ابنا ابراهيم بن محمد حدثني ابن حاتم
عن اسمعيل بن عبيد بن رفاعه عن ابيه عن معاوية بن قمر المديني فصيحا
بهم ولم يقرأ البسم الله الرحمن الرحيم وكبر اذا خفض ورفع فناداه المهاجرون والا
نصار حين سلم اي معاوية اسرفت الصلاة وذكره وقال الشافعي انا يحيى بن
سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبيد بن رفاعه عن ابيه عن جده
عن معاوية والمهاجرون والنصار مثل معناه لا يخالفوا واحسب هذا الا
سناد احفظ من الاسناد الاول وذكر الخطيب انه اقوى ما روي وليس
بحجة كما ياتي بيانه فاذا كان اهل المعرفة بالحديث متفقين على انه لم
ير في الجهر بها حديث صحيح ولا صحيح فضلا عما ان يكون فيها اخبار مستفيضة
او متواترة امشع ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بها كما يشع ان يكون
كان يجهر بالاستفتاح والتعوذ ثم لا ينقل فان كان قيل هذا معارض بترك
الجهر بها فانه ما توافر الدواعي على نقله في الصلاة ثم هو مع ذلك ليس متفق
بالتواتر بل قد تنازع فيه العلماء فكان ترك الجهر بتقدير ثبوته لو كان مداوم
عليه لنقل نقلا قاطعا بل قد وقع فيه النزاع في الجواب عنه هذا
وجو احدها ان الذي توافر الهمم والدواعي على نقله في العادة ويجب نقله
شرعا هي الامور الوجودية فاما الامور العدمية فلا خبر بها ولا ينقل منها الا
ما ظهر وجوده واجتنب الى معرفة فينقل للحاجة ولهذا النقل ناقل فراض
سادس اوزيادة على صوم رمضان اوج غير حج البيت اوزيادة في الفرائض
اوزيادة في ركعات الصلاة او فرائض الزكاة وخو ذلك لقطعنا بكذبها فان هذا
لو كان لوجب نقله نقلا قاطعا عاده وشرعا وان عدم الفعل لم ينقل نقلا
قاطعا عاده وشرعا بل يستدل به بعدم نقله مع توافر الهمم والدواعي في العادة

والشرع

والشرع على نقله انه لم يكن وقد مثل الناس ذلك بالونقل ناقلان
الخطيب يوم الجمعة سقط من المنبر ولم يصل الجمعة او ان قوما اقتتلوا في المسجد
بالسيف فنادوا نقل هذا الواحد والاثان والثلاثة دون بقية الناس علمنا
لديهم في ذلك لان هذا ما توافر الهمم والدواعي على نقله في العادة وان كانوا لا
يشكوه عدم الاقتبال ولا غير من الامور العدمية يوضح ذلك لما ينقل الجهر
بالاستفتاح والاستعاذه استدل له الامم على عدم جهره بذلك وان كان لم
ينقل نقلا عاما عدم الجهر بذلك فبالطريق الذي يعلم عدم جهره بذلك
يعلم عدم جهره بالبسملة وبهذا يحصل الجواب عن الاصل الذي يورد
بعض المتكلمين وهو كونه الامور التي توافر الهمم والدواعي على نقلها امشع
ترك نقلها فانها عارضت احاديث الجهر والقنوت والاذان والاقامة فاما
الاذان والاقامة فقد نقل فعل هذا وهذا واما القنوت فانه ثبت تارة وترك
تارة واما الجهر فان الخبر عنه امر وجودي ولم ينقل في القاعة الوجه
الثاني ان الامور العدمية لما احتج الى نقلها نقلت لما انقرض عصر الصحابة
والخلفاء الراشدين وصار بعض الامة يجهر بها كابن الزبير وخو سال بعض
الناس بقايا الصحابة كانس فروى لهم انس ترك الجهر وامامهم وجود الخلفاء
كانت السنة ظاهرة مشهورة ولم يكن في الخلفاء ما يجهر بها فلم يحتج الى السؤال
عن الامور العدمية حتى تنقل الثالث في الجهر قد نقل نقلا صحيحا
سريحا في حديث ابي هريرة والجهر لم ينقل نقلا صحيحا صريحا فان العادة والشرع
تقصي الاحوال الوجودية احق بالنقل الصحيح الصريح من الامور العدمية
وهذه الوجوه مما تدبرها وكان عالما بالدلالة القطعية قطع قطعا جازما ان
النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يجهر بها ومسلم يتدبر في معرفة الدلالة القطعية من
غير موهل ايضا اذ كان الجهر بها ليس فيه حديث صحيح صريح فكيف يمكن هذا

على هذا الاصل

لعل العادة

ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بها ولم تنقل الامة هذه بل
اهملوها وضيعوها وهل هذه الامة ان ينقل ناسا من كان يجهر
بالاستفتاح والاستعاذة كما كان يجهر فيهم من يجهر بالسجدة ومع هذا
فقد نعلم بالاضطرار ان النبي صلى الله عليه وسلم لم كان لا يجهر بالاستفتاح والا
استعاذة كما كان يجهر بالفاتحة وكذلك نعلم بالاضطرار ان النبي صلى الله عليه وسلم
لم يكن يجهر بالسجدة كما كان يجهر بالفاتحة وكذلك كان يمكن ان كان يجهر بها احيا
نا وان كان يجهر بها قد يما تم ترك ذلك كما رواه ابو داود في مسنده عن سعيد
ابن جبير ورواه الطبراني في معجمه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يجهر بها بكنة فكان المشركون اذا سمعوا سبوا الرحمن فتركوا الجهر فلما
جهر بها حتى مات فهذا محتمل واما الجهر العارض فمثل ما في الصحيح ان كان
يجهر بالآية احيا نا ومثل جهر بعض الصلوات خلفه يقول ربنا ولك الحمد حمد الله
طيبا مباركا فيه ومثل جهر عمر بقوله سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك
اسمك وتعالى جددك ولا اله غيرك ومثل جهر ابن عمر واي هريه بالاستعاذة
ومثل جهر ابن عباس بالقرأة على الجبارة ليعلموا انها سنة ويمكن ان يقال
جهر من جهر بها من الصلوات كان على هذا الوجه ليعرفوا ان قرأتها سنة
مطلقة ومع تدبر عامة الآثار الثابتة في هذا الباب علم انها آية من كتاب
واسم قرنها لبيان ذلك لا لبيان كونها من الفاتحة وان الجهر بها سنة مثل
ما ذكر ابن وهب في جامعه قال اخبرني رجال عن اهل العلم عن ابن عباس
واي هريه وزيد بن اسلم وابي شهاب مثله بغير هذا الحديث عن ابن عمر انه
كان يفتح القرأة بسم الله الرحمن الرحيم قال ابن شهاب يريد بذلك انها آية من
القرآن فان الله عز وجل قال وكان اهل الفقه يفعلون ذلك فيما مضى من الزمان
وحديث ابن عمر معروف عن حديث حماد بن زيد عن ابي جعفر عن ابي عبد الله

كان

كان اذا صلى جهر بسم الله الرحمن الرحيم فاذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين
قال بسم الله الرحمن الرحيم فهذا الذي ذكره ابن شهاب الزهري وهو علم اهل زمانه
بالسنة بغير حقيقة الحال فان العدة في الآثار في قرأتها انما هي عند ابن عباس وابي
هريه وابي عمر وقد عرف حقيقة حال ابي هريه في ذلك وكذلك غيره رضي الله عنهم
اجمعين ولهذا كان العلماء بالحديث ممن يروون الجهر بها ليس معه حديث صحيح لعلم
بان تلك احاديث موضوعة مكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يتمسك بلفظ
يجل مثل اعتمادهم على حديث نعيم المجمر عن ابي هريه المتقدم وقد رواه النسائي
في العارفين بالحديث يقولون انه عمدتهم في هذه المسئلة ولا حجة فيه فان في صحيح
مسلم عن ابي هريه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله فسمي الصلاة
بنبي وبين عبدني نصفين نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدني ما سال فاذا قال
العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي فاذا قال الرحمن الرحيم قال الله
انني عبدني فاذا قال مالك يوم الدين قال الله حمدني عبدي او قال فيض الي عبدي
فاذا قال اياك نعبد واياك نستعين قال الله فحمدني عبدي وبني عبدي
نصفين ولعبدني ما سال فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت
عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال فقولوا لعبدي ولعبدني ما سال
وقد روى عنه ابن زباد عن سمعان وهو كذاب انه قال في اوله فاذا قال
بسم الله الرحمن الرحيم قال ذكرني عبدي ولهذا اتفق اهل العلم على كذب هذه الز
يادة وانما اكثر الكذب في احاديث الجهر لان الشيعة ترى الجهر وهم الكذب
الطوائف فيضعوا في ذلك احاديث ليسوا بها على الناس دينهم ولهذا يوجبون
كلام امير السنة من الكوفيين كسفياان الثوري منهم يذكرون من السنة
الشيخ على الخفي وترك الجهر بالسجدة كما يذكرون تقديم ابي بكر وعمر ونحو ذلك
لان هذا كان عندهم من شعائر الرافضة ولهذا ذهب ابو علي ابن ابي هريه الى

نحو

الائمة عند اصحاب الشافعي الى تسليم القبور لان التسليم صار من شعائر
 اهل البدع فحديث ابي هريرة دليل على انها ليست من القراءة الواجبة ولا من
 القراءة للقسومة وهو على نفي القراءة مطلقا اظهر من دلالته حديث نعيم المجمر على الجهر
 فان في حديث نعيم المجمر ان قرأ البسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بام الكتاب وهذا
 دليل على انها ليست من ايام القرآن عندهم وحديث ابي هريرة الذي في مسلم
 ذلك فانه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بام الكتاب
 فهي خداج فهي خداج فقال له يا ابا هريرة انا احبنا الكون وراة الامام فقال
 اقرأ بها في نفسك يا فارسي فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال
 قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين الحديث وهذا صريح في ان ايام القرآن
 التي يجب قرائتها في الصلاة عند ابي هريرة هي المفسومة التي ذكرها مع دلالته
 له قول النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وذلك ينبغي وجوب قرائتها عند ابي
 هريرة فيكون ابو هريرة وان قراها استحبابا لا وجوبا واجهر بها مع كونها
 ليست من الفاتحة قوله لم يقل به احد من الائمة الاربعة ولا غيرهم من الائمة
 المستهوين ولا اعلم به غيره لكونه من الفاتحة واجاب قرائتها مع المخافة بها
 قول طائفة من اهل الحديث وهو احد الروايات عند احمد واذا كان ابو هريرة
 انما قراها استحبابا لا وجوبا في هذا القول لا يشرع المداومة على الجهر
 بها وكان جهره بها ان ثبت دليل على انه لم يعرف استحباب قرائتها وان
 قرائتها مشروعة كاجهر عمر بالاستفتاح وكاجهر ابن عباس بقراءة الفاتحة
 فاتحة الكتاب على الجنائز ونحو ذلك ويكون ابو هريرة قصد تعريفهم انها
 تقرأ في الجملة وان لم يجهر بها وحديثه فلا يكون هذا مخالفا لحديث انس
 الذي في الصحيح وحديث عائشة الذي في الصحيح وغير ذلك هذا ان كان الحديث
 دالا على انه جهر بها فان لفظه ليس صريحا في وجهيه احدهما ان قرأ البسم الله الرحمن الرحيم

ثم قرأ

ثم قرأ ام القرآن ولفظ القراءة يحتمل ان يكون قراها سرا ويكون نعيم علم ذلك
 بقربه منه فان قراءة السرا ذاتية يسمعها من يلى القاري ويمكن ان ابا هريرة
 اخبره بقراها وقد اخبر بواقفاده بان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في
 الاولتين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الاخرتين بفاتحة الكتاب وهي قراءة
 سرية وقد بين في الحديث انها ليست من الفاتحة فرد بذلك وجوب قرائتها
 فضلا عما كان الجهر بها سنة فان النزاع في الثاني اضعف الثاني انه لم يخبر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قراها قبل ام القرآن وانما قال في اخر الصلاة اني لا
 شئكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الحديث انه ترك امه وكبر في خفض
 والرفع وهذا وخو مما كان يتركه الائمة فيكون اشبههم برسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم من هذا الوجه الذي فعل فيها ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وتركوه هم ولا يلزم اذا كان اشبههم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 يكون صلاة مثل صلاة من كل وجه ولعل قرائتها مع الجهر مثل من
 ترك قرائتها بالكلية عند ابي هريرة وكان اولئك لا يقرؤها فليكون قرائتها
 مع الجهر اشبه عنده بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان غيره يزارع
 واقبا حديث المعتمر بن سليمان عن ابيه فيعلم اولا ان تصحح احكام وحده وحسين
 وحده لا يوثق به فيما دون هذا فكيف في مثل هذا الموضع الذي يعارض فيه
 بشيئا احكاما وقد اتفق اهل العلم بالتصحيح على خلافه ومما له اذني خبير
 في الحديث واهلها لا يعارض بشيئا احكاما قد ثبت في الصحيح على خلافه
 فاهل العلم متفقون على ان احكام فيه من الساهل والشامخ في باب
 الصحيح حتى ان تصححه دون حسين الترمذي والدارقطني وامثالهما
 فلا نزاع فكيف تصحح البخاري ومسلم بل تصححه دون تصحح ابي بكر ابن خزيمة
 وابي حاتم ابن حبان البستي وامثالهما بل تصحح احكاما في ابي عبد الله محمد بن

قف

ابن عبد الواحد المقدسي في مختارته خير مما يصحح الحاكم فكنا به في هذا الباب خير
 مما كتب الحاكم بلاريب عند اهل المدينة والحديث ونجسين التورعدي احيانا يكون
 مثل تصحيحه او ارجح وكثير ما يصحح الحاكم احاديث يحرم انفا موضوعه لا اصل لها
 فهذا هو المعروف عن سليمان التيمي وابنه المعتمر انما كانا يجهران بالبسملة كما
 نقله عن انس هو المنكر كيف واصحاب انس الاثبات الثقات يرون عنه خلافا
 ذلك حتى ان شعبه سال قتادة عن هذا قال سمعت انس يذكر ذلك قال نعم
 واخبره في اللفظ الصريح المنافي للجهل ونقل شعبه عما قتاده ما سمعه من انس
 في غاية الصحة وارفح درجات الصحيح عند اهل اذ قتادة احفظ اهل زمانه
 اومه احفظهم وكذلك اتقان شعبه وضبطه هو الغاية عندهم وهذا ما يرويه
 قوله من زعم ان بعض الناس روى حديث انس بالمعنى الذي فهمه وان لم يكن
 في لفظه الا قوله يستحقون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ففهم بعض الرواة
 ذلك نقي قرائها فزاده من عنده فان هذا القول لا يقول له الامم هو بعد التا
 علما برواه الحديث والفاظ روايتهم الصريحة التي لا تقبل التاويل وبانهم
 من العدالة والضبط في الغاية التي لا تحتمل المجازفة وانها مكابر صاحب
 هو ي شيع هو اه ويدع موجب العلم والدليل ثم يقال هب ان المعتمر اخذ
 صلته عن ابيه وابو ثعلبة عن انس وانس عن النبي صلى الله عليه وسلم فخذ الجمل
 يحتمل اذ ليس ان يثبت كل حكم جزئي من احكام الصلاة بمثل هذا
 سناد الجمل ان من المعلوم ان مع طول الزمان وتعدد الاسناد لا يخلو
 الجزيات في افعال كثيرة متفرقة حق الضبط الا بتقل مفصل لا جمل
 والاف من المعلوم ان مثل منصرف اب المعتمر وحماد بن ابي سليمان والا
 عن غيرهم اخذوا صلته عن ابراهيم التيمي وزويه وابراهيم اخذوا
 عن ثعلبة والاسود وغيرهم اخذوها عن ابي مسعود وابو مسعود

عن النبي

عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الاسناد اجل رجال من ذلك الاسناد وقد اخذ الصلوة
 عنهم ابو حنيفة والثوري وابن ابي ليلى واصحابهم من فقهاء الكوفة فكل عيون ان يجعل
 نفس صلاة هؤلاء هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الاسناد حتى
 ينقطع النزاع فان جاز هذا كان هو لا لا يجهرون ولا يرفعون ايديهم الا في تكبير الاقفا
 ح ويسفرون بالفجر وانواع ذلك ما عليه الكوفيون وتطير هذا احتجاج على الجهر بان
 اهل مكة من اصحاب ابن جريج كانوا يجهرون وانهم اخذوا صلته عن ابن جريج
 وهو اخذها عن عطاء وعطاء عن ابن الزبير وابن الزبير عن ابي بكر الصديق
 وابو بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا ريب ان الشافعي رضي الله عنه اول
 ما اخذ الفقه في هذه المسئلة عن غيرهما عن اصحاب ابن جريج كسعيد بن سالم
 الفلاح ومسلم بن خالد الزنجي كمن مثل هذه الاسانيد الجملة لا يثبت بها احكام
 بفضل تنازع الناس فيها وليكن جاز ذلك ليكون ما كان ارجح من هؤلاء فانه
 لا يستريب عاقل ان الصحابة والتابعين وتابعيهم الذين كانوا بالمدينة اجل قدرا
 واعلم بالسنة واتبع لها من كان بالكوفة ومكة والبصرة وقد ارجح اصحاب مالك
 على ترك التسمية بالعمل المستمر بالمدينة فقالوا هذا الحراب الذي يصلي فيه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم الائمة وهم جروا نقلهم لصلاة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقلوا مثلوا كلهم بشهدوا صلاة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم صلاة خلفاءه وكانوا اشد محاطة على السنة واسد انكارا على من خا
 لها من غيرهم فيمنع ان يغيروا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا العمل تقر به
 عمل خلفاء كلهم من بني امية وبني العباس فانهم كلهم لم يكونوا يجهرون وليس
 الجهر هؤلاء غرضه لا لطباق على تغيير السنة بمثل هذا ولا يعلل ان الائمة كلهم قراءتهم
 على خلاف السنة بل نحن نعلم ضرورة ان خلفاء المسلمين وملوكهم لا يبدلون
 سنة لا تعلق بامر ملكهم وما يتعلق بامر ذلك من الاهل وليست هذه المسئلة

لعل
من ارجح

مما للهلك فيها غرض وهذه الحجة اذا احتج بها المجتهد لم تكن دون تلك بل تعلم
 انها اقوى عننا فانه لا يشك مسلم ان الجزم يكون صلاة التائبين بالمدينة اشبه
 بصلاة الصائبة والصائبة بها شبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اقرب من الجزم يكون صلاة شخص وشخصين اشبه بصلاة اخر حجة ينبغي
 ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا لم يذهب ذاهب قط الى ان عمل غير
 اهل المدينة واجامهم حجة وانما نزع في عمل المدينة اجامهم هل هو حجة ام لا
 ولا نزاع ان لا يقتصر على عمل غيرهم واجامهم غيرهم ان لم يرد عليه فثبت رفع ذلك العمل
 عنه سليمان التيمي وابنه جريح وامثالهما يعمل هل المدينة لو لم يكن المنقول
 نقلا صحيحا صرحا عن انس بن مالك فكيف والامر في رواية انس اظهر
 واشهر واثبت من ان يعارض بهذا الحديث المجمل الذي لم يثبت وانما صحيح مثل
 الحاكم وامثاله ويحل هذا ايضا يظهر ضعف حديث معاوية الذي فيه انه صلى با
 الصائبة بالمدينة فانكر واعليه ترك قراءة البسمة في اول الفاتحة واول السورة
 حتى عاد يعمل ذلك فانه هذا الحديث وان كان الدارقطني قال اسناده ثقات و
 قال الخطيب هو اجد ما يعتمد في هذه المسئلة كما نقل ذكره عنه ابن نصر المقدسي
 فلهذا الحديث يعلم في ضعفه وجوه احدها ان الرواية التي تروى عن انس الصحيحة
 الصريحة المستفيضة تورد هذا الثاني ان مدار ذلك الحديث على عبد الله بن عثمان
 ابن حنبل وقد ضعفه طائفة وقد اضطربوا في روايته اسنادا ومنا كما تقدم
 وذكره يمينه انه غير محفوظ الثالث انه ليس فيه اسناد متصل السماع بل فيه
 الضعف والاضطراب ما لا يفي مع الاقطاع او سوا حفظ الرابع ان
 كان مقبلا بالبصرة ومعاوية لما قدم المدينة لم يذكر احد علمناه ان انسا كان
 معه بل الظاهر انه لم يكن معه الخامس ان هذه القضية بتقدير وقوعها كانت
 بالمدينة والرواية لها انس وكان بالبصرة وهي ما شوقنا اليه والرواية على نقلها

ومن المعلوم ان اصحاب انس المعروفين بصحة واهل المدينة لم ينقل احد منهم
 ذلك بل المنقول عن انس واهل المدينة يقتض ذلك والتاقل ليس من هؤلاء ولا
 هؤلاء السادس ان معاوية لو كان رجع الى الجوف في اول الفاتحة والسورة لكان
 هذا انصافا معروفا مما امره عنده اهل الشام الذين صحبوه ولم ينقل هذا احد عن
 معاوية بل الشاميون كلهم خلفاؤهم وعلماءهم كان من ههنا ترك الجهر بها بل الاول
 في مذهب فيها كذهب ما لم لا يقرها سلا ولا جهر فلهذا الوجه وامثاله اذا
 تدبرها العالم قطع بان حديث معاوية اما باطل لا حقيقة له واما محرف عن وجهه
 وان الذي حدث به بلغه منه وجب ليس يصح فحصلت الافة من اسناده وقيل
 لو كان هذا الحديث يقوم به حجة لكان شاذا لانه خلاف ما رواه الناس الثقات
 الاثبات عن انس وعن اهل المدينة واهل الشام ومن شرط الحديث الثابت الا
 يكون شاذا ولا معللا وهذا شاذ معلل ان لم يكن من سبق حفظ بعض روايته
 والعمدة التي اعتمد عليها المصنفون في الجهر بها وجوب قرأتها انما هو كتابتها في
 الصحف بقلم القران وان الصائبة جرد والقران عما ليس منه والذين تازعوا هم
 دفعوا هذه الحجة بلا حق كقولهم القران لا يثبت الا بقاطع ولو كان هذا قاطعا لكان
 مخالفا وقد سلك ابو بكر ابن الطيب الباقلاني غير هذا المسلك وادعوا انهم
 يقطعون بخط الشافعي في كونه جعل البسمة من القران معتمدين على هذه الحجة
 وان لا يجوز اثبات القران الا بالتواتر ولا تواتر هنا فيجب القطع بنفي كونها من القران
 والتحقيق ان هذه الحجة مقابلة بمثلها فنقول لهم بل نقطع بكونها من القران حيث
 كتب كما قطعتم بنفي كونها ليست منه ومثل هذا النقل المتواتر عن الصائبة
 ان ما بين اللوحين قران فان التفرق بين آية وآية يرفع الثقة بكون القران
 المكتوب بين لوحين الصحف القران كلام الله ونحن نعلم بالاضطرار ان الصائبة
 الذين كتبوا المصاحف نقلوا اليها ان ما كتبوه بين لوحين المصحف كلام الله الذي

انزل على نبيه صلى الله عليه وسلم لم يكتبوا فيه ما ليس من كلام الله
 قال المنازع ان قطعتم بان البسملة من القرآن حيث كتبت فكفر
 الثاني قبل الله وهذا يعارض حكمه اذا قطعتم بقى كونها من القرآن فكفر واضنا
 زعمكم وقد اتفقت الامم على نفي التكفير في هذا الباب مع دعوى كثير من
 الطائفتين القطع بذهبه وذلك لانه كما كان قطعيا عنه شخص يجب ان
 قطعيا عنه غيره وليس كلما ادعت طائفة انه قطعى عنه يجب ان يكون
 قطعيا في نفس الامر بل يقع الغلط في دعوى المدعي القطع في غير محل
 القطع كما يغلط في سمعه وفهمه ونقله وغير ذلك من احواله وكما قد يغلط
 الحس للظاهر في موضع وحينئذ فيقال الا قول في كونها من القرآن ثلاث
 طرفان ووسط الطرف الاول مما يقول انها ليست من القرآن الا في سورة الفاتحة
 كما قال مالك رحمه الله وطائفة من الحنفية وكما قال بعض اصحاب احمد مدعي انه
 مذهبنا وانا فلا لذلك رواه عنه والطرف المقابل له قول من يقول انها من
 كل سورة اية او بعض اية كما هو المشهور من مذهب الشافعي ومن وافقه
 وقد نقل عنه الشافعي انها ليست من اويل لسورة غير الفاتحة وانا يستفتح بها
 في السور تبركا بها واما كونها من الفاتحة فلم يثبت عند القول بالوسط انها
 من القرآن حيث كتبت وانها مع ذلك ليست من السور بل كتبت اية في اول
 كل سورة وكذلك تتلى اية منفردة في اول كل سورة كما تلاها النبي صلى الله عليه
 وسلم حين انزلت عليه سورة انا اعطيناك الكتاب كما ثبت ذلك في صحيح مسلم
 في قوله ان سورة من القرآن هي ثلاثون اية شفعت لرجل حتى غفر له وهي سورة
 تبارك الذي بيده الملك رواه اهل السنة وحسن الترمذي وهذا القول
 قول عبد الله بن المبارك وهو المنصوص الصريح عن احمد بن حنبل وذكره
 الرازي ان هذا يقتضي مذهب ابي حنيفة عنه وهو قول سائر من حققوا

ليس

قف

ونو

ونوسل فيها جعله مقتضا الادلة وكتابتها سطر مفصولا عن السورة
 يزيد ذلك قول ابي عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة
 حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابو داود وهو لا يفرق بين الفاتحة
 قوله هار وايمان عدا الامام احمد اجمعا انها من الفاتحة دون غيرها
 يجب قرائتها حيث يجب قراءة الفاتحة والثاني وهو الاصح لا فرق بين الفاتحة
 وغيرها في ذلك وان قرائتها في اول الفاتحة كقراءتها في اول السورة والا حادثة
 الصحيحة في هذا القول لا تخالفه وحينئذ الخلاف ايضا في قرائتها في الصلاة
 ثلاثة اقوال احدها انها واجبة وجوب الفاتحة كذهب الشافعي واحده في
 احواله والثاني وطائفة من اهل الحديث بناء على انها من الفاتحة والثاني قول
 من يقول قرائتها مكروهة من وجهها كما هو المشهور من مذهب مالك والقول
 الثالث ان قرائتها جائزة بل مستحبة وهذا مذهب ابي حنيفة واحده في المشهور
 عنه والثر اهل الحديث وطائفة من هو لا سق واسية قرائتها وترك قرائتها
 في غير السور امر به معتقد من اهل هذا على احدى القرائتين وذلك على القراءة
 الاخرى ثم مع قرائتها هل ليس الجهر بها او لا ليس على ثلاثة اقوال قيل ليس
 الجهر بها كقول الشافعي ومن وافقه وقيل لا ليس بها كما هو قول الجمهور ومن
 اهل الحديث والراي وفقها الامصار وقيل بخبر بينهما كما يروى عن اسحق وهو
 قول ابا حزم وغيره ومع هذا فالصواب ان ما لا يجهر به قد يشيع الجهر لمصلحة
 راجحة فيسرع الامام ان يجهر احيانا كمثل تعليم الاماميين ويسوع المصلين ان
 يجروا بالكلمات اليسيرة احيانا ويسوع ايضا ان يترك الانسان الا فضل لثا
 ليفا القلوب واجتماع الكلمة خوفا من التنقيص عما يصلح كما ترك النبي صلى الله
 عليه وسلم بنا البيت على قوا عبد ابراهيم وقال ابن مسعود لما اكمل الصلاة خلف
 عثمان وانكر عليه التبريع فقيل له في ذلك فقال الخلاف شر ولهذا نص الامة
 على قوا عبد ابراهيم

كانوا احدث
 يكون قراة
 محمد بن ابراهيم
 تنقروا في ذلك
 مصلح الاختراع
 مقدره على مصلح البناء
 على قوا عبد ابراهيم

كاحد وغيره على ذلك في البسلة وفي وصل الوتر وغير ذلك ما فيه العدول عند الا
 فضل الى الجائز المفضول من عاة ايتلاف المامومين او لغير فهم السنة وامثال
 ذلك والله اعلم **مسئلة** في امام قتل بغيره او غير فعل صحيح الصلاة خلفه لا
الجواب اذا كاه الرجل قد قتل مسلما متعبا بغير حق فينبغي ان يغزل عن
 الامامة ولا يصلي خلفه الا ضرورة مثل ان لا يكون هناك امام غير كذا اذا تاب
 واصبح فان الله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات فاذا تاب التوبة للشر
 عية جاز ان يغزل على امامته والله اعلم **مسئلة** في رجل اثنى ضا قبل طلوع
 الشمس وقبل الفجر وقد صلى الفجر والعصر فهل يجوز له ان يصلي شكرا
 الوضوء ام لا **الجواب** هذا فيه نزاع والاشبه ان يفعل بحديث
 بلال **مسئلة** في رجل اذا دخل المسجد في وقت نهي هل يجوز ان يصلي
 تحية المسجد ام لا **الجواب** الحمد لله هذه المسئلة فيها قولان للعلماء
 روايتان عن ابي حنيفة وهو قول ابي حنيفة وما لك ان لا يصليها والثاني
 وهو قول الشافعي انه يصليها وهذا الظرف في النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا
 دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وهذه امر بجميع الاوقات ولم
 يعلم انه حضر منه صورة من الصور اما نسيه عن الصلاة بعد طلوع الفجر وقبل
 وب الشمس فقد حضر منه صورة متعددة منها قضاء الفوائت ومنها ركعتا الفجر
 ومنها المعادة مع امام الحي وغير ذلك والعام المطلق مقدم على العام المخصص
 وايضا فان الصلاة وقت الخطبة منهي عنها كالنهي في هذه الوثائق او كما قد
 ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا دخل احدكم الخطيب على
 المنبر فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فاذا كان قد امر بالتحية في هذا الوقت وهو
 وقت نهي فكذا الوقت الاخر بطريق الاول ولم يختلف قول احد في هذا الحي
 السنة الصحيحة به بخلاف ابي حنيفة وما لك فان مذهبا في الموضعين

يعمل

النهي

النهي فانه لم تبلغها هذه السنة الصحيحة والله اعلم **مسئلة** اينا افضل طلب
 القرآن او العلم **الجواب** الحمد لله اما العلم الذي يجب على الانسان عينا
 كعلم ما امر الله به وما نهى الله عنه فهو مقدم على ما لا يجب من القرآن فان
 طلب العلم الاول واجب وطلب العلم الثاني مستحب والواجب مقدم على المستحب
 واما طلب حفظ القرآن فهو مقدم على كثير مما تسمية الناس علما وهو اما بطل
 او دليل النفع وهو ايضا مقدم على التعلم في حق من يريد ان يتعلم علم الدين
 من الاصول والفروع فان المشروع في كل حق مثل هذه الاوقات ان يبدا بحفظ
 القرآن فانه اصل علوم الدين بخلاف ما يفعله كثير من اهل البدع من الاعانج وغيرهم
 حيث يشغل احوالهم بنفسه بشي من فضول العلم من الكلام والجدال والخلاف او
 الفروع النادرة او التقليد الذي لا يحتاج اليه او غرائب الحديث الذي لا يثبت
 او لا ينتفع بها وكثير من الرياضات التي لا يتفق عليها حجة ويترك حفظ القرآن
 الذي هو اهم من ذلك كله فلا بد في المسئلة من التفصيل والمطلوب من
 القرآن هو فهم معانيه والعمل به فان لم يكن هذه همه حافظ لم يكن من اهل
 العلم والدين والله اعلم **مسئلة** في قائل لا تقرأوا الصلاة وانتم سكا
 ان قال رجل اذا شرب وصلى وهو سكران هل تجوز صلاته ام لا **الجواب**
 صلاة السكران الذي لا يعلم ما يقول لا تجوز بالاتفاق ولا يجوز ان يكون من
 دخول المسجد لهذه الامة وغيرها فان النبي عن قربان
 مواضع الصلاة والله اعلم **مسئلة** في رجل ليس عنده ما يكفيه
 وهو يصلي بالاجرة هل يجوز ذلك ام لا **الجواب** الاستيجار على الامامة
 لا يجز في المشهور من مذهب ابي حنيفة وما لك واحد وقيل يجوز وهو
 مذهب الشافعي ورواية عن احمد وقول في مذهب مالك والخلاف
 في الاذان وعلى الامامة معدة منفردة وفي الاستيجار على هذا ونحوه كالتعليم

على قول ثالث في مذهبه احد وغيره ان يجوز مع الحاجة ولا يجوز بدون الحاجة
 والله اعلم **مسئلة** فيمن صلى قال ان الصبيان مأمورون بالصلاة قبل
 البلوغ فقال اخرا لا نسلم فقال له ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 من وهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعنن فقال هذا ما هو امر الله
 الله ولم يفهم منه تنقيص فضل يجب في ذلك شيء ام لا **الجواب** ان
 كان المتكلم اراد ان الله امرهم بالصلاة بمعني انما وجبها عليهم فالصواب
 مع الثاني واعان انهم مأمورون اي ان الرجال يأمرونهم بها الامر الله
 هم الامر وانها مستحبة في حق الصبيان فالصواب مع المتكلم وقول القائل
 ما هو من امر الله للصبيان بل هو امر الله بالصبيان فالصواب مع المتكلم
 فقد اصاب وان اراد ان هذا النبي امر الله لا حد هذا خطأ يجب عليه ان
 يرجع عنه ويستغفر الله والله اعلم **مسئلة** في رجل صلى مأمورا فجلس
 بين الركعات جلسة لا ستراحة ولم يفعل ذلك الامام فهل يجوز ذلك
 واذا جاز هل يكون منقضا لاجل كون من يتابع الامام **الجواب**
 جلسة الاستراحة قد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم جلسها
 تردد العلماء هل فعل ذلك من كبر او ليس للحاجة وفعل ذلك لانه من
 سنة الصلاة فمن قال بالثاني استحبها كقول الشافعي واحدا في احد الر
 واثنين ومن قال بالاول استحبها عند الحاجة فقط كقول ابي حنيفة
 كل واحد في الرواية الاخرى ومن فعلها لم ينكر عليه وان كان مأمورا لكون
 التاخر بمقدار جلوسها لم يكن من التكلف المنهي عنه عند ما يقول باستحبابها
 بها وهذا محل اجتهاد فانه قد تعارض فعل هذه السنة عنده والمبادرة الى
 موافقة الامام فان ذلك اولى من التكلف لكنه يسير فصار مثل ما اذا قام
 الشهيد الاول قبل ان يكمل المأموم والمأموم يرى انه مستحب ومثل ان يسلم
 وقديش

وقد بقي عليه يسير من الدعا هل يسلم او يثمة ومثل هذه المسائل هي من
 مسائل الاجتهاد والافقي ان متابعت الامام اولى من التكلف لفعل مستحب
 والله اعلم **مسئلة** فيمن ادرك ركعة من الجمعة ثم قام ليقتضي ما
 عليه فهل يجبر بالقراءة ام لا **الجواب** بل يخاف بالقراءة ولا يجبر لان
 السبوق اذا قام يقتضي ما فات من منفردا فما يقتضيه حكم المنفرد وهو فيما يد
 ركعة في حكم المؤتم ولهذا يسجد المسبوق اذا سجد فيما يقتضيه واذا كان كذلك
 فالمسبوق انما يجبر فيما يجبر فيه المنفرد من كان من العلماء مذهب ان يجبر المنفرد
 في العشاءين والفجر فانه يجبر اذا قضى الركعتين الاولى ومن كان مذهب
 ان المنفرد لا يجبر فانه لا يجبر المسبوق عنده والجمعة لا يصلحها احد منفردا
 فلا يتصور ان يجبر فيها المنفرد والمسبوق كالمنفرد فلا يجبر لكنه مدرك
 للجمعة ضمنا وتبعاً ولا يشترط في التابع ما يشترط في المشيوع ولهذا لا يشترط
 لما يقتضيه المسبوق العدد وخوذاً لك مضمرة السنة ان ما ادرك ركعة
 من الصلاة فقد ادرك الصلاة فهو مدرك للجمعة كل من ادرك ركعة من
 العصر قبل ان تغرب الشمس ومن ادرك ركعة من الفجر قبل ان تطلع الشمس
 فانه مدرك للوقت وان كانت بقية الصلاة تفعل خارج الوقت والله اعلم
مسئلة هل قراءة الكهف بعد عصر الجمعة جاء في حديث ام لا
الجواب الحمد وقراءة سورة الكهف يوم الجمعة فيها آثار ذكرها
 اهل الحديث والفقه لكنها هي مطلقة يوم الجمعة ولم اسمع انها مختصة بعصر
 والله اعلم **مسئلة** في امام يقول يوم الجمعة على المنبر في خطبته
 ان الله تكلم بكلام ازل في قديم ليس بحرف ولا صوت فهل تسقط الجمعة خلفه
 ام لا وما يجب عليه **الجواب** الذي اتفق عليه اهل السنة والجماعة ان
 القرآن كلام الله مقرر غير مخلوق وان هذا القرآن الذي يقرأه الناس هو كلام الله

يقرؤه الناس باصواتهم فالكلام كلام الباري والصوت صوت القاري
والقرآن كله جميعه كلام الله حروفه ومعانيه واذا كان الامام مبتدعا فانه يصلي
خلفه الجعة وتسقط بذلك والله عز وجل اعلم **مسئلة** هل يتعين قراءة
بعينها في صلاة الصلوة وما يقول الانسان بين كل تكبيرتين **الجواب**
الحمد لله مما قرأ به جازنا تجوز القراءة في نحوها من الصلوات لكن اذا قرأ بقاف
واقتربت او نحو ذلك مما جاء في الاثر كان حسنا واحاب بين التكبيرات فانه يحرم
وشيء عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بما شاء هكذا روي نحو هذا
العلامة عبد الله بن مسعود وان قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
الاعظم صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي وارحمني كان حسنا وكذلك ان قال
الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا ونحو ذلك وليس في ذلك
شيء موقت عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والله اعلم **مسئلة** فيما
يجوز في الصلاة قد اقيمت فاما افضل صلاة الفريضة وايضا بالسنة والحق الامام
ولو في التشهد وهل ركعتي الفجر سنة للصبح ام لا **الجواب** بل قد صح عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة وفي رواية
فلا صلاة الا التي اقيمت فاذا اقيمت الصلاة فلا يستعمل تحية المسجد ولا بسنة
وقد اتفق العلماء على انه لا يستعمل عنها تحية المسجد ولكن تنازعوا في سنة الفجر
والصواب انه اذا سمع الاقامة فلا يصلي السنة لاني بيته ولا غير بيته بل يقضيها
ان شاء بعد الفرض والسنة ان يصلي بعد طلوع الفجر ركعتين والفريضة ركعتان
وليس بعد طلوع الفجر والفريضة سنة الا ركعتان والفريضة تسمى صلاة الفجر وصلاة
الغداة وصلاة الصبح وكذلك السنة تسمى سنة الفجر وسنة الصبح وركعتي الفجر
ونحو ذلك والله اعلم **مسئلة** ايا افضل النافلة ام القصا **الجواب**
اذا كان عليه قضاء واجب فلا اشتغال به اولى من الاشتغال بالنوافل التي تستعمل

مسئلة

مسئلة في صلاة الرغائب هل هي مستحبة ام لا **الجواب** هذه الصلاة
لم يصلها النبي صلى الله عليه وسلم ولا احد من اصحابه ولا التابعين ولا ائمة المسلمين ولا
رغب فيها النبي صلى الله عليه وسلم ولا احد من السلف ولا الائمة ولا ذكر هذه الصلاة
فصلة تخصها واحديث المروي في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم كذب وموضوع
باتفاق اهل المعرفة بذلك ولهذا قال المحققون انها مكروهة غير مستحبة والله
اعلم **مسئلة** في اكل شاة في يصلي جماعة حنيفة وشافعية وعند الحنيفة
الوتر واجب **الجواب** قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال صلاة الليل مثنى مثنى فاذا اخشيت الصبح فصل واحدة ثم ترك ما صليت
وثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يوتر بواحدة مفصلة عما
قبلها وان كان يوتر بخمس ويسبح لا يسلم الا في اخرهن والذي عليه جماهير اهل العلم
ان ذلك كله جائز وان الوتر بثلاث بمسلم واحد جائز ايضا كما جاء في
السنة ولكن هذه الاحاديث لم تبلغ جميع الفقهاء فذكر بعضهم الوتر بثلاث مفصلة
لصلاة المغرب كما نقل عن مالك وبعض الشافعية والحنبلية وكره بعضهم الوتر
بغيره كما نقل عن ابي حنيفة وكره بعضهم الوتر بخمس ويسبح وتسع مفصلة
كما قال بعض اصحابي الشافعية واحمد ومالك والصابان ان الامام اذا فعل شيئا
ما جاز به السنة او وتر على وجه من الوجوه المذكورة يتبعه المأموم في ذلك
والله اعلم **مسئلة** في رجل يصلي وتره عشا الاخر فصل يجوز له تركه
الجواب الحمد لله الوتر سنة مؤكدة باتفاق المسلمين ومن اصر على تركه
فانه تركه شاة وشانع العلماء في وجوبه فاجبه ابو حنيفة وطائفة من اصحاب
احمد والجمهور لا يوجبونه كذلك والشافعية واحمد لان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يوتر على راحلته والواجب لا يفعل على الراحلة لكن هو باتفاق المسلمين
سنة مؤكدة لا ينبغي لاحد تركه والوتر او كره من سنة الظهر والمغرب والعشا

والوتر افضل من جميع تطوعات النهار كصلاة الضحى بل فضل الصلاة بعد
 المكتوبة قيام الليل واوكد ذلك الوتر وركعتا الفجر وانه اعلم **مسئلة** في
 رجل عليه صلوات كثيرة فاشبه كيف يصليها بسنتها ام الفريضة وحدها وهل
 تقضى في سائر الاوقات من ليل ونهار **الجواب** **المسئلة** الى قضا
 الفوايت الكثيرة اول من الاستغفار عنها بالنوافل واما مع قلة الفوايت
 فقضا السنن حسنة فان النبي صلى الله عليه وسلم لما نام هو واصحابه عن صلاة
 الفجر عام حين قضوا السنة والفريضة ولما فاتت الصلوات يوم الحندق قضا
 الفرائض بلا سنن والفوايت المفروضة تقضى في جميع الاوقات فان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الفجر قبل ان تطلع الشمس فليصل
 اليها اخرى والله اعلم **مسئلة** فيمن راي رجلا يتنفل في وقت نهي
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في هذا الوقت وذكر له الحديث الوارد
 في الكراهة فقال هذا ما سمعته واصلي كيف شئت فما الذي يجب عليه
الجواب الحمد لله الذي لا سبب له فهو مني عنه بعد صلاة
 الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس باتفاق الامة وكان
 عمر بن الخطاب يضرب من يصلي بعد العصر فمن فعل ذلك فانه يضرب ثبنا عالما
 سنة عمر بن الخطاب احد الخلفاء الراشدين اذ قد تواترت الاحاديث عن النبي
 صلى الله عليه وسلم بالنهي عن ذلك واقامه سبب كتحية المسجد وصلاة الكسوف
 فهذا فيه نزاع وما يدل فان كان يصلي صلاة يسوع فيها الاجتهاد لم يعاقب واما
 رده الاحاديث بلا حجة وشتمه للناسي وقيل له للناسي اصلي كيف شئت فانه يعز
 على ذلك اذ الرجل عليه ان يصلي كما شئع لا كما يشاء هو والله اعلم **مسئلة**
 هل تقضى السنن الرواتب ام لا **الجواب** اذا فاتت السنة الرابعة مثل
 سنة الظهر فصل تقضى على قوليهما روايتان عن احمد احدى لا تقضى وهو

اي حنيف

فائدة

اي حنيفه وما لك والثاني تقضى وهو قول الشافعي وهو اقرب والله اعلم
مسئلة في امره لها ورد بالليل تصليته فيخرج عن القيام في بعض الاوقات فقبل
 لها ان صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم فهل هو صحيح **الجواب** نعم
 صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم
 لكنه اذا كانت عادته ان يصلي قايما وانما العجز فان الله يعطيه اجر القائم لقوله صلى
 عليه وسلم اذا مرض العبد او سافر كتب له من العمل مكانه يعمله وهو صحيح مقيم
 فلي عجز عن الصلاة كلها المرض كتب له اجرها كلها الا جل نيتة وفعله بما قدر عليه
 فكيف اذا عجز عن بعض فعلها والله اعلم **مسئلة** في رجل اذا سلم عن يمينه
 يقول السلام عليكم ورحمة الله استلكن الفوز بالجنة وعن شماله السلام عليكم
 ورحمة الله استلكن النجاة من النار فهل هذا مكروه ام لا فان كان مكروها فما
 الدليل على كراهته **الجواب** نعم كرهه هذا لان هذا بدعة فان هذا لم
 يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا استحبه احد من العلماء وهو حادث دعاء في الصلاة
 في غير محله يفصل باحد هاتين التسليمين ويصل بالآخر التسليمة وليس لا
 ان يفصل الصفة المسروعة بمثل هذا كما لو قال سمع الله من حمدة استلكن الفوز
 بالجنة ربنا ربنا الحمد استلكن النجاة من النار وامثال ذلك والله اعلم **مسئلة**
 فيمن ترك والدته كفارا ولم يعلم هل سلموا ام لا هل يجوز ان يدعوا لهم **الجواب**
 الحمد لله متى كان مع امته اصلها كفارا لم يحزن ان يستغفر لا بول ان يكونا
 قد اسلما كما قال قال استغفركم للنبي والذين امنوا ان يستغفروا لكم
 ولو كانوا الى قريب من بعد ما تبين لهم اصحاب الحجج **مسئلة** في رجل
 احرم ودخل في الصلاة وكانت نافلة ثم سمع الاذان فهل يقطع الصلاة
 ويؤتي مثل ما يقول المؤذن او يتم صلاته او يتركها تقضي ما يقول المؤذن
الجواب اذا سمع المؤذن يؤذن وهو في الصلاة فانه يتمها ولا

مسئلة في رجل
 اهل القبلة ترك الصلاة
 مدة سنة ثم تاب
 ذلك وصنع اذائها
 فحضر على وقتها
 فانه منها ام لا **الجواب**
 اما ترك الصلاة او فرها
 ثم تابها فاما ان يكون
 قد ترك ذلك فاسيأ له
 بعد علمه بوجوبه واما
 ان يكون جاهلا بوجوبه
 واما ان يكون لعذر
 يعتقد مع عجزه ان الظاهر
 واما ان يتكبر عالما
 عمدا فاما الناس للصلاة
 فعليه ان يصليها اذا
 ذكرها بسنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم المستغفيرة
 عنه باتفاق الامة
 قال النبي صلى الله عليه وسلم
 نام عن صلاة او تسبيحا
 فليصلها اذا ذكرها
 لا كراهة لها الا ذكر
 تقيا ستغفركم الرضى
 وخبر انه نام عن
 صلاة الفجر فالتسبيح
 فضاهها بعد ما طلعت
 الشمس السنة والقريضة
 باذان واقامه وكذلك
 من نسي طهارة امره
 وصلى ناسيا فعليه ان
 يعيد الصلاة بطهارة
 بلا ترخ حتى لو كان
 الناسي اماما مكان
 عليه ان يعيد
 الصلاة

ولا إعادة على المأمومين
 اذا لم يعلموا عند جمهور
 العلماء كالمؤمنين في
 واجرها في المصنفين
 عنه كاجري ذلك
 رضى عما منه سني طهارة
 اخبر فلما اعاد في علمه
 من ذهب ما ذكر واحد
 في اصح الروايات عن النكاح
 في احد قولهم لان هذا من
 بان في كل سنة من ذلك
 من باب ترك المأمور به
 في فعل ما نهى عنه مطلقا
 فلا يلزم عليه بالكتاب والسنن
 كما جاء في السنة في كل
 في رمضان ناسيا وهو
 من ذهب اليه حنفية
 والساني في واجرها
 ذكر في كل سنة الصلاة
 مطلقا في كل سنة
 ثانيا كاحد من النكاح
 واجرها في احاديث الروايات
 عنه وكذلك في فعل
 الخلو في كل سنة
 كما هو احد القولين
 في السنة في واجرها
 مسائل تنازع العلماء
 فيها مثل من سني انما
 في علمه وصلى بالتي
 واما في ذلك في اسهل
 موضع تفصيلها واما
 من ترك الصلاة جاهلا
 بوجوبها فكل من اسلم
 في دار الحرب ولم يعلم ان
 الصلاة واجبة عليه
 فمعه المسئلة
 لله تعالى

يقول مثل ما يقول عند جمهور العلماء واما اذا كان خارج الصلاة في قراءة او ذكر او دعا فانه يقطع ذلك ويقول مثل ما يقول الموقدان في فقه الموقدان في عبادته موقنة نفوت وقتها وهذه الاذكار لا نفوت واما اذا قطع الموالاة فيها لسبب شرعي كان جائزا مثل ما يقطع الموالاة فيها بكلام يحتاج اليه من خطاب ادعي وامر معروف ونهي عن منكر وكذلك لو قطع الموالاة بسجود ثلثه ونحو ذلك بخلاف الصلاة فانه لا يقطع موالاةها بسبب اخر كالوسم غير يقرب سجد التلاوة لم يسجد في الصلاة عند جمهور العلماء ومع هذا ففي هذا تراخي في وف وامر علم **مسئلة** فيمده قال اللهم صل على سيدنا محمد وعلى ال محمد حتى لا يبقى من صلاتك شيء وبارك على محمد وعلى ال محمد حتى لا يبقى من بركاتك شيء وارحم محمد وال محمد حتى لا يبقى من رحمك شيء وسلم على محمد وعلى ال محمد حتى لا يبقى من سلامك شيء **الجواب** ليس هذا الدعاء مأثورا عند احد من السلف وقول القائل لا يبقى من صلاتك شيء وسلامك شيء ورحمتك شيء ان اراد به انه ينفذ ما عند الله من ذلك فهذا جاهل فان ما عند الله من الخير لا تقادروا ان اراد ان يدعائه يعطيه جميع ما يمكن ان غيره يعطاه فقد ايضا جاهل فان دعاءه ليس هو السبب الممكن من ذلك **مسئلة** في احوال حصل بينهم كلام في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم منهم من قال انها فرض واجب في كل وقت ومنه لا يصلي عليه يائمه وقال بعضهم هي فرض في الصلاة المكتوبة لانها من فروض الصلاة وما عدا ذلك فغير فرض كذا هو الذي يصلي عليه بكل مرة غسل **الجواب** الحمد لله في الساني واحد في احاديث الروايات انها واجبة في الصلاة ولا تجب في غيرها وهذا ذهب اليه حنفية وقالوا في الرواية الاخرى عداها انها لا تجب في الصلاة ثم من هؤلاء من قال تجب في العمرة ومنهم من قال لا تجب في المجلس الذي يذكر فيه

والا إعادة على المأمومين
 اذا لم يعلموا عند جمهور
 العلماء كالمؤمنين في
 واجرها في المصنفين
 عنه كاجري ذلك
 رضى عما منه سني طهارة
 اخبر فلما اعاد في علمه
 من ذهب ما ذكر واحد
 في اصح الروايات عن النكاح
 في احد قولهم لان هذا من
 بان في كل سنة من ذلك
 من باب ترك المأمور به
 في فعل ما نهى عنه مطلقا
 فلا يلزم عليه بالكتاب والسنن
 كما جاء في السنة في كل
 في رمضان ناسيا وهو
 من ذهب اليه حنفية
 والساني في واجرها
 ذكر في كل سنة الصلاة
 مطلقا في كل سنة
 ثانيا كاحد من النكاح
 واجرها في احاديث الروايات
 عنه وكذلك في فعل
 الخلو في كل سنة
 كما هو احد القولين
 في السنة في واجرها
 مسائل تنازع العلماء
 فيها مثل من سني انما
 في علمه وصلى بالتي
 واما في ذلك في اسهل
 موضع تفصيلها واما
 من ترك الصلاة جاهلا
 بوجوبها فكل من اسلم
 في دار الحرب ولم يعلم ان
 الصلاة واجبة عليه
 فمعه المسئلة
 لله تعالى

والمسئلة مبسوطه في غير هذا الموضع وامر علم **مسئلة** فيمده يقول هل يقرب سجد الا خلاص مره او ثلثا او ما السنة في ذلك **الجواب** اذا قرأ القرآن كله فبقرها كما في المصنف مره واحده هكذا قال العلماء للتلاوة على ما في المصنف واما اذا قرأها وحدها ومع بعض القرآن فانه اذا قرأها ثلاث مرات عدت القرآن واحدا علم **مسئلة**

وقال صلى الله عليه وسلم ٥٥
 من احب ان يكتم الالمكيال الا في اذا صلى علينا اهل البيت فليقل اللهم صل على محمد النبي وعلى ازواجه امهات المؤمنين وذريته اهل بيته كما صليت على ابراهيم انك حميد مجيد رواه الشافعي في مسنده وعنه ابي هريرة قال يا رسول الله كيف تضلي علينا يعني في الصلاة قال نعم لو ان الله صل على محمد وعلى ال محمد كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وعلى ال محمد كما باركت على ابراهيم ثم تسلمون ومن المتأخرين من سلك في بعض هذه الادعية والاذكار التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقولها ويعلمها بالفاظ متشعبة ورويت بالفاظ متشعبة عليه محمد في الجمع بين تلك الالفاظ ويستحب ذكره وراي ذلك افضل ما يقال بها من الحديث الذي في الصحيحين عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال يا رسول الله علمني دعاء ادعوني به في صلاتي قال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي انك انت الغفور الرحيم قد روي كثير وقد روي كبير الفقيهون هذا القائل يستحب ان يقول كثيرا كبيرا وكذلك اذا روي اللهم صل على محمد وعلى ال محمد وروي اللهم صل على محمد وازواجه وذريته وامثال ذلك وهذه طريقة محمد بن مسلم يسبق اليها احد من الائمة المعروفين وطريق هذه الطريقة ان يذكر الشاهد بجميع هذه الالفاظ

ما وجدت هذه المسئلة اول
 لعل اولها المسئلة التي
 منقذتها من جيب التشارة

هذه لعل اخرها
 فيها ثلاث اقوال ووجهان
 في من ذهب اليه احدها
 على العادة مطلقا وهو
 قول الشافعي واخذ الجمهور
 في مذهبه من ذلك
 الاعادة اذا تكررت في دار
 الاسلام دون دار الحرب
 وهذا مذهب الجمهور
 لان دار الحرب دار جهل
 يغدر فيه بخلاف دار
 الاسلام والثالث
 الاعادة على مطلقا
 وهو الوجه الثاني في
 من ذهب اليه وغيره واصل
 هذه الوجهين على
 ان حكم الشارع هل يشترط
 في حقه التكليف قبل بلوغ
 الخطاب له فيه تكرر
 اقوال من ذهب اليه احدها
 اعيدها يشترط مطلقا
 والثاني لا يشترط مطلقا
 والثالث يشترط الخطاب
 المبتدئ دون الخطاب

الناحية كقضية اهريقا
 وكما تنزع المعروف في
 الكبر اذا غرر فعل
 يثبت حكم الغرض حقه
 قبل العلم وعلم هذا لو
 ترك الظاهرة الواجب
 لعدم بلوغ النقص من ان
 كمال في الابد ولم يتوضا
 ثم يبلغه النفس ويتبين
 له وجوب الموضوع او
 يصلي في اعطان الابل
 ثم يتلقى النفس ويتبين
 له ان النفس في اعطان
 ما مضى فيه فعلانها
 روايتان عن احمد ولفظه
 ان يسرد كرم يتبين له
 وجود الموضوع من مس
 الذكر والصحة في جميع
 هذه المسائل لعدم وجوب
 الاعادة لان الله غفا
 عن اخطائنا والنسيان
 ولا نذكر ما كنا مع
 حتى نبعث رسول
 من لم يبلغه من رسول
 كمن لم يبلغه من رسول
 حكم وجوب عليه في كل
 لم يأت النبي صلى الله عليه
 عمر وعمر بن الخطاب فلم
 يصلي عمر صلى الله عليه
 بالتمتع ان يعيد واحد
 منها وكذلك يامر
 ابا ذر بالاعادة لما
 كان يجنب ويملك
 اياما لا يصلي وكذلك
 لم يامر من صلى الى بيت
 المقدس

وله وكذا يعلم بامر في الصلاة حتى
 يتبين له اكله الا يضر من اكل
 الاسود بالقضاء وكذلك

الاحدى الروايتين حفظ اللفظ فيها دون الاخرى وهذا يحى في مثل قول
 كثير وكثيرا وما مثل قوله وعلى ال محمد وقوله في الاخرى على اوجه
 وزريرة فلا ريب انه قال هذا تارة وهذا تارة ولهذا اجمع ما اجمع على
 نفس الال واللفظ في ذلك قولان مشهوران احدهما انه اهل بيته الذين
 هم من الصدقة وهذا هو المنصوص عنه الشافعي واحد وعلى هذا اقي حرم
 الصدقة على اوجه وكفى نعم من اهل بيته روايتان عن احمد احدهما ليسوا
 من اهل بيته وهو قول زيد بن ارقم الذي رواه مسلم في صحيحه عن عائشة
 من اهل بيته لهذا الحديث فانه قال وعلى اوجه وزريرة وقوله انما
 يريد الله ليزهد عنكم الدين اهل البيت وقد حلف يطهركم تطهيرا وقوله
 في قصة ابراهيم رحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت وقد حلت سارة ولان
 امرأته من اهل البيت على دخولها في الال وحديث الكسائل على ان
 عليا وفاطمة وحسنا وحسينا حق بالدخول في اهل البيت من غيرهم كما
 ان قوله في المسجد المؤسس على التقوى هو مسجد هذا يدل على ان الحق
 بذلك وان مسجد قبا مؤسس على التقوى كما دل عليه نزول الآية وسياقها
 ان اوجه داخلات في آل واهل بيته وقد بين ان دخول اوجه في اهل
 بيته صحيح وان كان هو اليهم لا يدخلون في موال آل بدليل الصدقة على بيته
 مولدة عائشة ونسب عنها ابا رافع مولى العباس وعلى هذا القول في المطب
 هل هم من آل واهل بيته الذي يحرم عليهم الصلاة على روايتين عن احمد
 احدهما انهم منهم وهو قول الشافعي والثاني ليسوا منهم وهو مذهب الج
 حنيفة ومالك والثاني ان ال محمد هم امته والاشقياء من امته وهذا روي عن
 مالك ان صح وقال طائفة من اصحاب احمد وغيرهم وقد يحتج على ذلك بآروي
 الخلال وتام في فوائده انه سئل عن ال محمد فقال كل من مات في هذا الحديث

المقدس قبل بلوغ الشيخ
 له القضاء وفي هذا
 المالك المستحاضة اذا مكثت
 مدة لا تقبل الاعتقاد
 عدم وجوب الصلاة
 عليها حتى وجوب القضاء
 عليها قولان احدهما لا
 اعلاه عليها كما نقض ذلك
 عن مالك عن لان المستحاضة
 التي قاله النبي صلى الله عليه
 ان حصة حصة شديدة
 كبرية منك منعطف
 الصلاة والصيام امرها
 بما يجب المستقبل ولم
 يلزمها بقضاء صلاة
 الماضية وقد ثبت
 عندي بالنقل المتواتر ان
 في النساء والرجال البوازي
 وغير البوازي من يبلغون
 بطلان الصلاة واجبة
 عليهم بلا ذوق المرأة ضلي
 تقول حي اكر واصبر عذرة
 طائفة لا تخلط بالصلاة
 المرأة الكبيرة كالعجوز
 ونحوها وفي اتباع
 الشيوخ ناس كثير من
 لا يعلمون ان الصلاة
 واجبة عليهم فهو لا يجب
 في الصحيح عليهم قضاء
 الصلوات سواء قبل
 كانوا اكارا او كانوا
 معذورين بالجهل وكذلك
 من كان منافقا
 زنديقا يظهر الاسلام

ويبين خلافة وصلا على ابي

احيانا بلا وضوء او يعتقد

وهو الصلاة عليه

فان اذا رايه نفاقا

وصلى فانه لا قضاء عليه

عند جمهور العلماء والمركب

ان كان يعتقد وجوب

الصلاة ثم ارتد عن

الاسلام ثم عاد لا يجب

عليه قضاء ما تركه

قال الرضا عنه جهور العلماء

كما ذكره وايضا في وجوب

خ طاهر من هذه فان

المرتد عن الاسلام ثم

عاد على الله علم

كعبه الله سبحانه

الخير والشر وغيره

على الكفر منه ثم اسلموا

ولم ياتوا بحد منهم بقضاء

ما تركوه في ذلك الوقت

على عهد النبي صلى الله عليه

لم يؤمروا بقضاء وصلاة

ولا صيام وامان كان

عالمنا بوجوبها وتركها

بلا تاويل حتى خرج

وقتها الوقت فقتل

عليه القضاة عند الامنة

الاربعه وذهب طائفة

منهم الى غير وغير

الى ان فعلوا بعد الفقه

لا يصح من هؤلاء وكذلك

قالوا في ترك الصلوة

متعمدا والله اعلم

موضوع لا اصل له والمقصود هنا ان النبي صلى الله عليه وسلم ثبت عنه انه
 قال احيانا دعيت الى المسجد وكان يقول احيانا وعلى ان واجد وذريته فذا قال
 احدهما وهذا تارة وهذا تارة فقد احسن وامامنا جمع بينهما فقد خالف
 السنة ثم انما فاسد من جهة العقل ايضا فانه احد اللقطين يدل على الاخر فلا
 يجمع بين البديل والمبدل ومنه تدبر ما يقولون ومنه علم ذلك واقا الحكم
 في ذلك فيقال لفظ آل فلان اذا اطلق في الكتاب والسنة دخل فيه فلان
 كما في قوله ان الله اصطفى ادم ونوحا والى ابراهيم والى عمران على العالمين
 وقوله لا ال الا لوط نجينا هم بسيم وقوله ادخلوا ال فرعون اسدا العذاب
 وقوله سلام على ال ياسين ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على ال
 اوفي وكذلك لفظ اهل البيت كقوله تكلم الله وبركاته عليكم اهل البيت
 فان ابراهيم داخل فيهم وكذلك قوله من سر ان يكتم ال بالكيان الا وفيه تليق
 علينا اهل البيت الحديث وسبب ذلك ان لفظ ال اصله اول تحريك ال
 وانفتح ما قبلها قلبت النافقة ال ومثله باب وناب وفي الافعال قال
 وجامع ونحو ذلك ومنه قوله ان اصله ال قلبت اليها الف فقط غلطا فانه قال
 ما لا دليل عليه وادعى القلب الشاذ بغير حجة مع مخالفتها للاصل والاضا
 فان لفظ ال اهل يضيفونه الى الجار والى غير المعظم كما يقولون اهل البيت
 واهل المدينة واهل الفقراء واهل المسكنه واقا ال ال فانما ايضا قال
 معظم من شأنه ان يول غيره او يسوسه فيكون ماله اليه ومنه الاية
 وهي السياسة قال الشخص هم من يؤله ويؤل اليه ويرجع اليه ونفسه
 هي اول واولى من يسوسه ويؤل اليه فلهذا كان لفظ ال فلان متناولا
 ولا يقال هو مختص بربل يتناول ويتناول منه ياوله فلهذا جاء في اكثر
 الفاظ كاصليت على ال ابراهيم وكما باركت على ال ابراهيم وجاء في بعضها ابراهيم
 نفسه

نفسه لانه هو الاصل في الصلاة والبركة وسائر اهل بيته انما يحصل
 لهم ذلك بشعا وجاء في بعضها ذكر هذا وهذا تنبيهها على هذا فان قيل
 فلم قيل صل على محمد وعلى محمد وبارك على محمد وعلى محمد فذكر محمد
 وال محمد وذكر هناك لفظ ال ابراهيم او ابراهيم قيل لان الصلاة على محمد وعلى
 المذكور في مقام الطلب والدعاء واقا الصلاة على ابراهيم في مقام الخبر
 والقصة اذ قوله على محمد وعلى ال محمد جملة طلبية وقوله صليت على ال ابراهيم
 جملة خبرية والجملة الطلبية اذا بسطت كان مناسبا لان المطلوب بيزيد بيا
 ذه الطلب وينقص بنقصانه واقا الخبر فهو خبر عن امر قد وقع وانقضى لا
 يحتمل الزيادة والنقصان فلم يكن في زيادة ال لفظ زيادة للمعنى فكان الايجاز
 فيه والاختصار اكل واثم واحسن ولهذا جاء بلفظ ال ابراهيم تارة ولفظ ابراهيم
 اخرى لان كلا اللقطين يدل على ما يدل عليه الاخر وهو الصلاة النبي وقصته
 ومقت اذ قد علم ان الصلاة على ابراهيم هي صلاة على ال ابراهيم والصلاة على
 ال ابراهيم صلاة على ابراهيم فكان المراد باللقطين واحد مع الايجاز والاختصار
 واماني الطلب فلو قيل صل على محمد لم يكن في هذا ما يدل على الصلاة على ال
 محمد انه هو طلب ودعاء ينشئ بهذا اللفظ ليس خبرا عن امر قد وقع واستقر
 ولو قيل صل على محمد لكان انما يصلي عليه في العدم فقيل على محمد وعلى ال محمد
 فانه يحصل بذلك الصلاة عليه بخصوصه وبالصلاة على ال ثم ان قيل انه
 داخل في ال مع الاقتران كما هو داخل مع الاطلاق فقد صلى عليه مرتين
 خصوصا وعموما وهذا يمتشي على قوله من يقول العام المعطوف على الخاص
 ص شيان والخاص ولو قيل انه لم يدخل لم يضر فانه الصلاة عليه خصوصا
 تنفي وايضا في ذلك بيان ان الصلاة على سائر ال انما طلبت بشعاله وانه
 هذا الاصل الذي بسببه طلبت الصلاة على ال وهذا يتم بجواب السؤال المشهور

وهو ان قوله كاصليت على ابراهيم يشعر بفضيلة ابراهيم لان المشبه دون
المشبه به وقد اجاب الناس عن ذلك باجوبة ضعيفة فتقبل المشبه
عائدا الى الصلاة على الال فقط فقوله صل على محمد كلام منقطع وقوله صل
ال محمد كاصليت على ابراهيم كلام مبتدأ وهذا نقله العمري عن السافعي
وهو باطل عند السافعي وظاهره لا يليق بعلته وفصاحته فان هذا كلام ركعتين
في غاية البعد وفيه من جهة العربية جرح لا يليق ذكرها بهذا الموضع الكافي
فقال من منع كون المشبه بعلامته المشبهة وقيل يجوز ان يكونا متماثلين
صاحب هذا القول والنبى صلى الله عليه وسلم يفضل على ابراهيم من وجوه
غير الصلاة وهما متماثلان في الصلاة وهذا ايضا ضعيف فان الصلاة من الله
من اعلا المراتب واحلاها ومحمد افضل اخلق فيها كيف وقد امر الله بها بعد
ان اخبر انه هو وملائكته يصلون عليه وايضا فان الله وملائكته يصلون على
محمد والخير وهو افضل معلى الخير والادلة كثيرة لا يتسع لها هذا الجواب الثاني
قول من قال ان ابراهيم فيهم الانبياء الذين ليس مثلهم في ال محمد فاذا طلب
من الصلاة مثل ما صلى على هؤلاء حصل لاهل بيته من ذلك ما يليق بهم فانهم
دون الانبياء وبقية الزيادة لمحمد صلى الله عليه وسلم فحصل له بذلك جنة الصلاة
عليه منزلة ليست لابراهيم ولا غيره وهذا الجواب احسن ما نقله
واحسن منه ان يقال محمد هو من ال ابراهيم كما روي على ابن طلحة عن ابن عباس
في قوله ان الله اصطفى ادم ونوحا وال ابراهيم وال عمران على العالمين قال ابن
عباس محمد من ال ابراهيم وهذا بين فان اذا دخل غيره من الانبياء في ال
ابراهيم فهو احوق بال دخول فيهم فيكون قولنا كاصليت على ال ابراهيم متبادلا
للصلاة عليه وعلى سائر النبيين من ذرية ال ابراهيم وقد قال نكاح جعلنا في ذر
يتها النبوة والكتاب ثم امرنا ان نضلي على محمد خصوصا بقدر ما صلينا عليه

ال ابراهيم

ال ابراهيم عوامهم لاهل بيته من ذلك ما يليق بهم والباقي له فيطلب له من
الصلاة فان هذا الامر العظيم ومعلوم ان هذا امر عظيم يحصل له به اعظم ما لا يراه
وغيره فان اذا كان المطلوب بالدرع انما هو مثل المشبه به وله نصيب واقر من المشبه به
وله اكثر المطلوب صار له من المشبه وحده اكثر مما لا يراه وغيره وان كان جملة
المطلوب مثل المشبه به وانضاف الى ذلك حاله من المشبه به فظهر بهذا من
فضله على كل من النبيين ما هو اللائق به صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا وجزاه
عنا افضل ما جزى رسولا عن امته اللهم صل على محمد وعلى ال محمد كاصليت على ال
ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى ال محمد كما باركت على ال ابراهيم انك
حميد مجيد اللهم ارزقنا شفاعته **مسئلة** في امرة قبل لها اذا كان عليك نجا
من عذر النساء او من جنابة لا ترضاي الا تسمى بالماء من برأ فعل فعل يصح
ذلك **الجواب** الحمد لله لا يجب على المرأة اذا اغتسلت من جنابة او حيض
غسل داخل الفرج في اصح القولين والله سبحانه اعلم **مسئلة** في امرتين متباحستا
فالتا احدهما يجب على المرأة ان تدس اصبعها وتغسل الرحم من داخل وقالت
ال اخرى لا يجب الا غسل الفرج من ظاهرها بما على الصواب **الجواب**
الصحيح انه لا يجب عليها ذلك **مسئلة** في الخمر اذا انقلب
خلاد لم يعلم بقلها هل له ان ياكلها او يبيعها واذا علم انها قليت هل ياكل منها او يبيعها
الجواب اما التحليل ففيه نزاع قيل يجوز تحليلها كما يحكي عن ابي حنيفة
وقيل لا يجوز ذلك اذا اخللت طهرت كما يحكي عن مالك وقيل يجوز ان يتقلها من
الشعر الى الظل وكشف الغطاء عنها ونحو ذلك ودون ان يلقى فيها شيء كما هو وجه
في مذهب السافعي واحمد وقيل لا يجوز بحال كما يقول من يقول من اصحاب
السافعي واحمد وهذا صحيح هو الصحيح فان قد ثبت عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه سئل عن خمر لثامي فامر باراقها فتقبل له انهم فقال سيفنيهم

من فضله فلما امر باراقته ونهى عن تحليلها وجب طاعة فيما امر به ونهى عنه
 فيجب ان تراق الخمر ولا تخلل هذا مع كونهم كانوا يتامى ومع كون تلك الخمر
 كانت متخذة قبل الخمر فلم يكونوا عصاة فان قيل هذا مستوفى
 لانه كان في اول الاسلام قاصرا وبذلك كما امروا بكسر الانية وشق الضروف
 لم يشعروا عنها قيل هذا غلط منه وجوه احدها ان امر الله ورسوله لا ينسخ الا بالامر
 ورسوله ولم يرد بعد هذا نص ينسخه فلا يجوز نسخ الثاني ان الخلفاء الذين
 بعدهم لم يردوا عن هذا كما ثبت عند عمر بن الخطاب انه قال لا ناكلو خل خمر
 الاخر بدله بفسادها ولا جناح على مسلم ان يشترى من خل اهل الذمة
 فخذ عنى عن خل الخمر التي قصد افسادها وبازن فيما بدله بفسادها
 ويرخص في اشتراكل الخمر من اهل الذمة لانهم لا يفسدون خمرهم وانما يتخلل
 بغير اختيارهم وفي قول عمر حجة على جميع الاقوال الوجه الثالث ان
 يقال الصحابة كانوا اطوع الناس لله ورسوله ولهذا الماحرم عليهم الخمر اراقوا
 فاذا كانوا مع هذا قد نهوا عن تحليلها وامر باراقته فبعدهم من امره واول
 بذلك فانهم اقل طاعة لله ورسوله منهم يبيح ذلك ان علموا بخطا غلط
 على الناس العقوبة في شرب الخمر حتى كان ينبغي فيها لان اهل زمانه اقل اجتنابا
 لها من الصحابة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف يكون زمانه ليس في
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عمر بن الخطاب ولا ريب ان اهل اقل اجتنابا
 للمحرم فكيف تسد الذريعة عن اولئك المشقة وتفتح لغيرهم وهم اقل تقوى منهم
 واما ما يروى خير خلكم خل خمركم فهذا الكلام لم يقله النبي صلى الله عليه وسلم
 ومن نقله عنه فقد اخطا ولكن هو كلام صحيح فان الخمر لا يكون فيه ما ولكن المراد
 به الذي بدله بفساده وايضا فكل خل يعمل به العنب بل اما فهو مثل خل
 الخمر وقد وصف العلماء عمل الخل انه يوضع ملح اول في العنب او شيء يحضر حتى لا

يستحيل

يستحيل والاخر ولهذا تنازعوا في حرمه التحلل هل يجب اراقته على قولين
 فيذهب احدو غير اظهرهما وجوب اراقته لغيرها فان لم يكن في السريعة
 حرم محرمه ولو كان لشيء من الخمر حرمه لكانت الخمر يتامى التي اشترى بها
 قبل التحريم وذلك ان الله امر باجتناب الخمر فلا يجوز اقتناؤها ولا تكون
 في بيت مسلم خل اصلا وانما وقعت الشهرة في التحليل لان بعض العلماء اعتقد
 ان التحليل اصلاح لها لئلا يقع جلد الميثمة النجس وبعضهم قال اقتناؤها
 لا يجوز التحليل ولا غير ذلك اذا صار في خلا تكون نجسة بانهما بخلاف
 ما اذا لم يلق فيها شيء فانه لا يوجب النجس واما هل القول الرابع فقالوا قصد
 المخل تحليلها هو الموجب لتنجيسها لانه نهى عن اقتناؤها وامر باراقته فاذا
 قصد التحليل كان فعلا محرما وغاية ما يكون تحليلها كتمه كتمه الحيوان
 والعين اذا كانت محرمة لم يصح محلة بالفعل المنهى عنه لان المعصية لا تكون
 سببا للغير والرحمة ولهذا لما كان الحيوان قبل التذكية محرما ولا يباح الا
 بالتذكية فلو ذكاه تذكية محرمة مثل ان يذكيه في غير الحلق والملبة مع قدر
 عليه ولا يصح ذكاته واما من وثقيا او محو سببا بتذكيته ونحو ذلك لم يبح وكذا
 الصيد اذا قبله المحرم لم يصح ذكياه لعمدة الواحدة ظاهرة حلالا في حال
 وقد يكون حراما نجسة في حال ثارة باعتبار الفاعل كالفرق بين الكناي
 والوثني وثارة باعتبار الفعل كالفرق بين الذبيحة بالمحذود وغير وثارة با
 اعتبار المحل وغيره كالفرق بين العنق وغير وثارة باعتبار قصد الفاعل كال
 فرق بين ما قصد تذكيته وما قصد قتله حتى انه عند مالك والسافعي واحد
 اذا ذكى التحلل صيد النجس للحلال دون المحرم فكيف يكون حلالا طاهرا
 في حق هذا حراما نجسا في حق هذا وانقلاب الخمر الى الخل من هذا النوع
 بل كان ذلكا محضوا فاذا قصد الانسان لم يصح المحل به حلالا ولا طاهرا

كليف
 له وبعضهم قال لا يوجبها
 شيء نجس ولا ينجس شيء
 به

كالم بصير لم يحسب ان خلاطها غير شريفة وما ذكرنا عند عمر رضي
 الله عنه هو الذي يعتمد عليه في هذه المسئلة انه حتى علم ان صاحبها قصد خلعها
 لم يشترى حننه واذا لم يعلم ذلك جاز اشتراطها منه لان العادة ان صاحب الخ
 لا يرضى ان يخلتها واسد اعلم **مسئلة** في رجل ختم مع زوجته
 حضوره شديدة بحيث تغير عقله فقال لزوجته انت طالق ثلاثا بحيث
 بذلك ام لا **الجواب** اذا بلغ الامر الى ان لا يعقل ما يقول كالمجنون
 لم يقع به شيء واسد اعلم **مسئلة** في رجل تزوج واراد الدخول بها
 الليلة الفلانية والاكنت عنده مثل امي واخوتي ولم يتهيأ له في ذلك الوقت
 الذي ذكره فخل يقع عليه الطلاق **الجواب** لا يقع بذلك طلاق
 في المذاهب الاربعة لكنه يكون مظاهرا فان اراد الدخول فانه كفر قبل ذلك
 الذي ذكرها الله في سورة المجادلة واسد اعلم **مسئلة** في رجل
 زوجته سرقة دراهم فقال واسد ما اخذت شيئا فقال الطلاق يلزم
 من ذلك لان لم تحصى الدراهم ما يكون في زوجته **الجواب** ان شيا
 انهم لما خذوا الدراهم فلا حنث عليه في اصح قولي العلماء لان المحلوف عليه مشع
 ولانه لم يقصد برده الا اذا كانت احذتها واسد اعلم **مسئلة** في رجل
 مرض مرضا متصلا بموته وله زوجة فامرها ان تخرج منه داخل الدار
 الى خارجها فموتت عن الخروج فقال لها انت طالق فخرجت فحبب زوجها
 عنه فطلبها فدخلت عليه فحجبه فاستلها عنه احتجابا بها لم هو فاحبها
 فطلبها فدخلت عليه فحجبه فاستلها عنه احتجابا بها لم هو فاحبها
 وقع منه الطلاق فانكر فقال ما حلفت ولا طلقت ومات بعد ايام فخل يلزم
 عدة الطلاق ام عدة الوفاة **الجواب** عليها عدة الوفاة مع عدة
 الطلاق ولها الميراث هذا ان كان عقله حاضرا حين تكلم بالطلاق وان كان
 عقله غائبا لم يلزمها الا عدة الوفاة واسد اعلم **مسئلة** في رجل اراد ان يخلع
 بالطلاق

قال شيخنا رحمه الله

غسل القدرين في الوضوء
 منقول عن النبي صلى الله عليه
 وسلم لا يمتوا خلا يفتقوا علمه
 بذلك وامر به كقول في
 احد الصحيحين خروج منقعه
 كحدث البيهقي وعبد الله بن عمر
 وعاصم بن الاغصان من
 انما روى بعض القاطن
 ويدخل الاغصان في القدرين
 من انما روى بعض القاطن
 المنذرة فلم يغسل يدايه قد مر
 ولا غفلة بل مسح ظهرها قالوا
 لعقبة بن ابي يحيى قد مر من انما
 وتواتر عن النبي صلى الله عليه
 وسلم ان يكون في قدميه يغسل
 فيشقق نزعها واما مسح
 القدمين مع طهرهما جمعها
 فلم ينقل احد عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وهو في الفلكتاب
 واركنه اما محالفة السنة
 قطا هو متواتر واما مخالفة
 القرآن فلان قوله تعالى
 فاستمسكوا بحبالكم
 الى الكعبين وليسوا بحبالكم
 فيها قرآن مشهورتان
 بالضعف والخفض في قول
 بالضعف فانه معطوف
 على الوجه واليدين
 والمعنى

بالطلاق ثلاثا على امرته ان لم تفعل فقال الطلاق يلزم مني ثلاثا فسكت
 ثم عدل الى كلام غيره مع غير انما لم يبين فهل تطلق زوجته **الجواب**
 ان اراد ان يخلع بالطلاق على امرته فقل الطلاق يلزم مني ثلاثا
 ثم يدركه بتوك انما لم يبين ولم يكن قصده ايقاع الطلاق فلا حنث عليه
 ولا يقع به طلاق واسد اعلم **مسئلة** في رجل طلب يواقع زوجته فنفقه
 وحلف بالطلاق الثلاث انه لا ينكحها الى يوم القيمة فافعل **الجواب**
 للعلماء فيه وفي امثالها اقوال منهم من يقول تبين
 امرته بالخلع ثم اذا تزوجها وطئها ولم يحنث ومنهم من قال انه ان
 يفعل المحلوف عليه ولا شيء عليه ولا يقع به الطلاق او يكفيه كفارة يمين
 ومنهم من يقول متى فعل ما حلف عليه وقع بالطلاق الثلاث ولا ينفقه لا
 هذا ولا هذا وقد قال بكل قول طائفة من اهل العلم فمن قلده بعض هذه الاقوال
 لم ينكر عليه واسد اعلم **مسئلة** في رجل له بنت وله قرابة فحزى على ابنته
 غيبه من جهة قرابته فحلف بطلاق زوجته ثلاثا اني ما بقيت ازوجك
 والرجل الذي حلف ابن عم اخر فخل اذا وكل ابن عمه في تزويج بناته لقر
 به الذي وقع عليه اليمين يسقط عنه الحالف اليمين ام لا **الجواب**
 يرجع في ذلك على نية الحالف والى سبب اليمين فان كان السبب الذي حلف
 لاجله قد زال فلا حنث عليه اذا تزوج وان كان باقيا وكان الرجل كفوا للمراة ولها
 اذا صحیح فان تزوجها غيرا اما الولي الا بعد منه كالاخ او احكام تزوجها بغيره
 الحالف العاضل ولا حنث عليه الا ان يكون مقصوده منعها منه وهو قادر على
 ذلك وانما تزوج وكيله فهو كزوج سوا الا فرق بينهما في قصده واسد اعلم
مسئلة في رجل تخاصم هو وزوجته وجرى بينهما كلام فقال ما انت عندي الا
 بكلماتك فقالت واسد اعظم ان طلقني اعطيتك كتابي فقال هي طالق ومرة الطلاق

والعنى ما غسلوا
 وجوههم واربعتهم
 واربعتهم الى الكعبين
 واسد اعلم
 ومنهم من يقول
 معناه واسد اعلم
 كما نرى بعض الناس لا يخرج
 احدتها ان الذي مراد به
 من السبق في الواعاء الامر
 الى الغسل الثاني انه لو كان
 عطفها على الراس كان للمأمو
 مسح الراس لا مسح
 والاسد اعلم في الوضوء والتميم
 باليمين بالعضو لا مسح
 العضو فقال ابن عمر
 وقال اشبهوا صعيدا طيبا
 فاحسوا بوجوهكم واربعتكم
 منه ولم يفرق ان المعروفون
 في التيمم وانما باليمين
 فلو كان عطفها كان الوضوء
 سوى وزد مكان قوله
 فاحسوا بوجوهكم واربعتكم
 والى سبب الحالف لان
 يقتضي الصالح الماء والوضوء
 الطهارة واذا قيل
 امسحوا براسكم واربعتكم
 لم يقتضي الصالح انما
 الى العضو وهذا
 بين ان الباء حرف
 جاء لمعنى لا يدركه
 الناس وهذا خلاف
 قوله
 معاوي انما يشترط
 فليست باليمين ولا الحلف

على الصداق ولم تسمع المرأة قوله هي طالق ثم لما سمعت من غيرها انه طلقها
ابو ابراهيم بعد ذلك من صداقها ثم نصفت وقد خرج ذلك الزوج من مجلسه ذلك
الى مجلس اخر وقد صرح بها اهل بيومونه فقال هي طالق ثلاثا وسمعت
الزوجة الطلاق فدخل بها نكاحا من غير ان تنكح زوجها غيره وهل
الاول ثابتا افوتنا **الجواب** الطلاق الاول ثابت بقوله
هي طالق بعد قولها ان طلقني اعطيتك مع ما ذكر في الفصل اليسير وعلى
القول الاخر سواء كان الفصل يسيرا او كثيرا وسواء اعطيت الكتاب او لم
تعطه فانها قد بان لك ان اعطته اياه فقد ادت ما وجب عليها ولو لم تنكح
به اجبرت على الابرار والطلاق الوارد بعد البيونة لا يلحقها بل يحل له
ان ينكحها نكاحا اخر بعقد جديد وسواء سمعت الطلاق الاول او لم
تسمع واحدة اعلم **مسئلة** في رجل حلف بالطلاق وهو غضبان
فما اذا دخل بيت عمها ثم ولدت زوجته ولدا ثم بعد ذلك دخلت المرأة
المحلوف عليها بيت عمها وكان قد قال للمخالف ناس من انا ذاولدت المرأة
ودخلت عليه فلا حنت عليه افوتنا **الجواب** اذا كان المخالف
قد اعتقد ان المرأة اذا ولدت فلا حنت عليه ودخلت بهذا الاعتقاد فلا
عليه كناية بيمينه باقية فاذا فعل المحلوف عالما عامدا حنت والله اعلم
مسئلة في رجل حلف على اخيه بالطلاق الثلاث انما ياتي بي يدخل
الى مكان بسبب عمل صنعه بسبب بلغة عمه اخيه ثم تبين له انه كذب او
اشار الى المكان الذي هو فيها فدخل يجوز له ان يستعمله في ذلك غير هاهنا
اذا قد بلغه عنه كلام فحلف انه لا يدخل الى المكان
الجواب لا يعمل به لانه كذب عليه يجوز ان يدخل ويحلف
ولا حنت عليه في اصح قول العلماء واحدة اعلم **مسئلة** في رجل حلف

فان الباء فيها مؤكدة
فان حنت لم يخلع
والباء فيها مؤكدة
اختار المعنى فلم يخلع
العطف على المحلوف
بالفعل والاولى
قبل الشك انه لو كان
عطف على المحلوف في اية
اليمين امسحوا به وبسلك
وامسحوا بركبته كان في الآية
ما يبيح التمسك به في اية
منه كشأنه بانه قد ركن
الآية فامسحوا به
واركنتم منه بالنفس لان
اللفظ في يمينه فليما
التقوا على المحلوف
مع امكان العطف على المحلوف
لو كان صوابا على ان العطف
على اللفظ ولم يكن في اية
اليمين مقصودا معطوفا
على اللفظ كما في اية الوضوء
الاربع انه قال واركنكم
الى الكعبين ولم يقل الى الكعبين
ولو قيل ان العطف على
المحلوف لا يخلو الا في
وان التقدير ان في كل
رجلي كعبين ولو كان
كل رجل كعب واحد
لقيل الى الكعبين كما قيل
الى الارياق لما كان في كل
رجل رقبتي وحنيتك
فالكعبان هما العظام
التي تيان في جانبي
الساق

على زوجته

على زوجته بالطلاق انها لا تروح الى غيرها خالتها وقد رخصت الى طهر اربع بنات
خالها في القارة الذي فيها العرس يجوز عليه الطلاق ام لا **الجواب** جمع من سوغ العرس
ذلك الى بنات الخالف والى سبب اليمين فان كان انما حلف عليها لاجل ما كلفته لاجل
العرس وهو لم يعطها ذلك ولا كلفته سببا لاجل الطهر فلا حنت عليه ولو
كان بحيث فاعتقد من انه لم يحلف على العرس وحده وذهبت الى الطهر علم انه مخالف للقرآن
مع العرس فلا حنت عليه واحدة اعلم **مسئلة** في امرأة قال لها زوجها ان
ابنتي فان طالق فابنته ولم تكن تحت الحجر ولا الهاب ولا اخ ولا عصبية الوضوء اما واجبة واما
ثم انما ادعت انها سقيمة ليسقط بذلك الابراء **الجواب** لا يبطل فاذا فصل مسووع بين
الابراء وادعواها ولو اقامت بينة انها سقيمة ولم تكن تحت الحجر لم يبطل الابراء
بذلك اذا كانت هي المتضمنة لنفسها واحدة اعلم **مسئلة** في امرأة دانت
زوجها ثم قالت له اني اخاف انك لم تقبني فقال لها ان لم اوفيك الى اخر شهر ان السنة تقسم لقران
رمضان هذا والا فان طالق ثلاثا وصال الزوج غائب في بلد اخر وما وكل وهو قد حان بالفصل
احد فصل ابرار المرأة زوجها ما الدين ومضى الشهر يقع الطلاق ام لا الوجه السليح ان التيمم
واذا تبرع احد بقضاء الدين فهل يسقط الدين ولا يقع الطلاق بمضي الشهر عند احكامه فحذف بشرط
او يقع **الجواب** اما اذا ابرارته فانه لا يحث عند كثير من الفقهاء كانه الشطر الثاني وذكر فانه
حنيفة ومحمد وقول في مذهب احد وغيره لو جهيه احدها انه بالابراء
تقدر الوفا فصار الاينافا ممتنعا الثاني ان المحلوف على فعله بمنزلة المأمور به
بفعله وقد علم ان العبد انما هو مأمور بوفاء الدين ما كان ثابتا فكذا اليمين
وعرف الناس فهذا الكهنا ان الخالف انما يقصد بهذا في العادة تبرئة ذمته
ونقطع وبما لجم الغريم له ووفاه اذا كان الدين باقيا وكذلك اذا اوفى الدين
شخص من فقد برئت ذمته من الدين بغير فعله كما يبرأ لابرأ وتعدر الاينافا
من جهة وحصل مقصود الغريم فقد جعل لبي صلى الله عليه وسلم قضا الدين عن
الناس وفيه مواضع

مقعد
المساق ليس هو
مجمع الساق والقدم
جمع من سوغ العرس
فاذا كان الله تعالى
انما امر بركة الرجلين
الى الكعبين التين واليمين
يمسح الى سوغ القدم واليمين
علم انه مخالف للقرآن
الوجه كما امر ان القران
كالابنتين والبرتين
الوضوء اما واجبة واما
مستحب فمؤكد الاستحباب
مفسولى وقطع
المنظر على النظر
ذلك على الترتيب المشهور
في الوضوء الوجه السادس
ان السنة تقسم لقران
وتدعى عليه وتقدر عنه
وهو قد حان بالفصل
الوجه السليح ان التيمم
جعل بلاء الوضوء
عند احكامه فحذف بشرط
اعطاء الوضوء وخفف
الشطر الثاني وذكر فانه
حذف ما كان مسووعا
وسمى ما كان مفسولا
واما القراءة الاخرى فهي قراءة
من قرأ واركنكم بالحنفية
فهل تاتي بالسنة المتواترة
اذ القران ان كان لا يتبين
والسنة الثانية لا تخالف
كتاب الله بالتوافق والصدقة
وكي تقسره وتبينه
لمن قصر عنه عن قصر القران
فالقران فيه ثلاث
خفيه تحق على كثير من
الناس وفيه مواضع

الغير كفضائه حيث قال ارايت لو كان علي بيك دين وفي حديث اخر
 علي امك دين ففضيها عنها اكان يحكي عنه قال نعم قال اصادق بالرفا
 واسد اعلم **مسئلة** في رجل امتنع عليه زوجته من جامعها فخرج
 من امتناعها عليه فحلف بالطلاق وكانت حاملان لا يجمعها بعد الولادة
 فهل يقع عليه الطلاق ان جامعها بعد الولادة ام لا وهل ينظر الى السبب المبيح
 اليه ام لا **الجواب** اذا جامعها بعد الولادة ينظر في ذلك الى انية
 الحالف وسبب اليقين فان كان حلفه لسبب وزال السبب فلا حنث في اظهر
 قول العلماء في مذهب ابي حنيفة فان كان من حلف على معين لسبب مثل
 ان يحلف ان لا يدخل ابدا فله ان يغير ثم يزول الظلم ولا يكمل فلا يفسق ثم يزول
 الفسق وخوذه في حنثه حينئذ قولان في مذهب ابي حنيفة اظهرهما ان لا
 عليه لان الحنث والمنع في اليقين كالامر والنهي فالحلف على نفسه او غيره كذا
 في معنى زوال المنع في الفعل ومنه في قول بلدا وكلام شخص معنى ثم زال
 ذلك المعنى زال المنع عنه كما اذا امتنع ان يبدل رجلا بالسلام لكونه كافرا
 او انه لا يدخل بلدا لكونه دار حرب فصار دارا اسلام وخوذه لكونه
 احكم اذا ثبت بعلته زال بزوالها فالرجل اذا حلف لا يواقع امراته اذا
 عوقبها لكونها ماطلة ونفسه عليه اذا طلبت فاذا اثبت منه ذلك وصار
 مطبقة موافقة زال سبب الهجر الذي علقها به كالحجر بالنسوة ثم زال
 واما ان كان قصدا لا اعتناع منه وطبها ابدا لجل لذنوب المتقدم ثابت او
 لم ثبت بحيث لو علم انها ثوب ثوبه صحيحة كان مقصوده عقوقها على ما
 مضى كما يعاقب الرجل غيره لذنوب ماض ثاب منه ولم يثبت لا لغيره الزجر
 عن المستقبل بل لمجرد شفا غيظه وخوذه في هذا النوع اخره الله اعلم
مسئلة في امرأة بانته وتزوجت بعد شهر ونصف بحضرة

ذكرت في كتابها السهم
 وتبين في السهم اسم جنس
 يدعي الصداق المحسوس
 بالتمسك ولا بد لفظ على
 حرانه وسيلانه لا يبق ولا
 اثبات في البعد الا بعد
 وغيرة العرفه في سبب
 للصلاة فسمي العرفه
 مسحا وكنى من عادة العرب
 وغيره اذا كان الاسم عاما
 تحت تركان وضحا احد بعينه
 باسم خاص والقبول الاسم
 العالم للنوع الاخر كما في لفظ
 الدابة في نعام الانسان
 وغيره من الدواب كمن
 للانسان اسم كخصه
 يطلقونها على غيره وكذا
 لفظ الجمع والكل في
 الارطاة في كل واحد
 رجم كمن يقرى بخصه
 او بخصه اسم بخصه
 لفظ النوع يتناول من است
 بالبدن ولا يكتفي بكنى
 ومن است بالكنى والظاهر
 وضاح في النوع اسم
 وهو الكافر والقبول
 مختص بالادوية والظاهر
 لفظ البشارة ولفظ
 ذلك كمن يقرى بخصه
 بارة وقع الاطلاق
 استعمال اللفظ العام في
 معين كما اذا اوصى
 لدوي رحمه فانه يتناول
 اقارب من مثله الرجال
 والنساء فقولك بغير
 في اية الوصية فاستحو
 بروسكم وارجلكم
 يقتضي

الحجاب

الحجاب تفارق هذا الزوج الثاني وثم عدة الاول بحضرة ثم بعد
 ذلك تعدد في طي الثاني بثلاث حيضات ثم بعد ذلك يتزوجها ان شاء
 بعد حديد واسد اعلم **مسئلة** في رجل كلم صهر اخيه وحلف بالثلاث فقتضت الاية القدر المشترك
 ما يدخل منزله ثم دخل منزله بغير رضاه **الجواب** اذا كان الحالف في الوضعية ولم يكن
 لف قد اعتقد ان المحلوف عليه بطبيعته وبغير عينية فلا يدخل اذا حلف عليه يكون المسح بها هو المسح الذي
 فبني له الامر بخلاف ذلك ولو علم ان ذلك لم يحلف في حنثه نزاع بين
 العلماء والافق ان لا يحنث **مسئلة** في رجل لمزوجته فقدم من
 بيته مبلغ فحلف بالطلاق الثلاث من الجديده ان اذا لم يطالع على هذا المبلغ الذي
 عدم ما يشي ما يحل العتيقة في بيته وكان في عقيدة ان العتيقة هي التي كانت
 في المبلغ المحلوف عليه **الجواب** اذا كان قد اعتقد ان العتيقة قد علقها شيئا وما تاردا
 فاستمر فحلف ان لم تات بذلك والا اخرجها لاجل ذلك ثم بين انها لم تحل عليه
 ان يخرجها ولا حنث عليه **مسئلة** في رجل حلف على زوجته بالطلاق الثلاث
 انها تحط به في خريطته ولا تاخذ منها شيئا وقال ذلك من عدة شهر او ربع
 ثم بعد ذلك حلف عينا ثانيا انها لا تنقل ما سمعته الى احد ثم بعد ذلك نقلته
 للناس فقال لها زوجها اما حلفت عليك بالطلاق انك لا تنقله الى احد وقد
 نقلته الى فلانة وما علمت علي عينا فقال لا وقد وقع الطلاق في عيني
 خريطتي واعطيني منها الخيط فما بقي علي عينية وقد وقع علي الطلاق كالتا
 علمت ان علينا عينا بالديم انما اعتقدت اليقين عدة خمسة سنة ايام فقال لا الى الكعبين فهو مختار
 لها انما اعرف انت الساعة طالق مني بالطلاق الثلاث فهل يلزمها الطلاق
 سواول يمين او من الثاني **الجواب** اذا كانت قد اعتقدت ان
 حلف يمينه قد انقضت وفعلت المحلوف عليه بعد ذلك لم يحنث الحالف واذا كان قد
 قال انت الساعة طالق مني ثلاثا لا اعتقاده انه وقع به الطلاق لم يقع بذلك
 المسح بالرجل ما يشي

لقتضي حجاب
 المستحبين
 المسح بالرجل
 الاسالة والمسح الذي
 اسالة المسح بها
 في لفظ الاية ما عني
 في لفظ الاية ما عني
 يكون المسح بها هو المسح الذي
 بعد اسالة ودان ذلك
 الى الكعبين فامر مسحا
 الى الكعبين فامر مسحا
 الحاف هو اسالة الماء مع
 الغسل فاما نزع المسح
 العام الذي هو الماء
 ومن لفظه في ثلاث
 كلفي باحدة للفظين لقولهم
 علقها شيئا وما تاردا
 والماء سيقا لعل وقوله
 وليت زوجها العرفه
 متقلدا اسفا ورجحا
 لا يتقلد ومنه قوله تعالى
 بطا عليهم باكونا عابا رب
 وكما قيل في قوله وخوذه
 فكذلك التقى بذكر احد النقط
 وان كان مائة الفسل ودل
 عليه قوله الى الكعبين والقراءة
 الاخرى مع السنة المتواترة
 ما ومنه يقول مسحا
 اسالة مسحا الى الكعبين
 كما في الكعبين فهو مختار
 لكونه مختارا للقراءة
 كما انه مختار للقراءة
 المتواترة وليس معه
 لا ظاهر ولا باطن ورسنه
 معروف وانما هو مختار في
 فهم القراءة ومختار في
 وبالسنة المتواترة وذكر
 المسح بالرجل ما يشي

وان الجار...
 واما علم **مسئلة** في رجل قال لحاته ان لم تبيعني جارتيك والا
 ابتك طالق ثلاث فقالوا ما تبيعك اجارية فقال ابتك طالق ثلاثا
 ونيت ان لم يعطيني اجارية **الجواب** اذا كان قد نوى الشرط
 بقلبه ولم يقصد تنجيز الطلاق فلا حنث عليه وهذا مذهب السافعي
 واخذوا غيرهما انه لا يلزمه الطلاق فيما بينه وبين الله تعالى **مسئلة** في
 رجل حلف بالطلاق الثلاث انه ما يزوجها فبنته لرجل معين ثم تزوجها
 لغيره ثم بانته من الثلاث فحل له ان يزوجه للرجل الذي كان
 قد حلف عليه ام لا **الجواب** اذا كان نية الحالف او سبب
 اليمين يقتضي الحلف على ذلك التزوج خاصة جاز ان يزوجه للمرة الثانية
 نية قبل ان يكون قد امتنع مع تزوجه لكن شرط منه جهازا للثلاث
 ثم في المرة الثانية فنع بها بلا جهاز واما ان كان السبب باقيا حنث واما
مسئلة في رجل خرجت زوجته بغية اذنه ثم قال لها الطلاق
 عن رجل يلزمني ثلاث ما بقيت ارفع العصا عنك ونيت في ذلك اذا خرجت
 بغية اذنه فحل بحب الطلاق في الحال او اذا خرجت بغية اذنه
 وهذا اذا اذن لها بعد ذلك **الجواب** لا طلاق عليه في
 الحال بل اذا خرجت بغية اذنه حنث فان اذنه لها اذا ناعا ما جاز اذا
 لم يكن له نية او سبب يخالف ذلك واما علم **مسئلة** في رجل
 حلف بالطلاق الثلاث انه لا يسكن في المكان الذي هو فيه وقد انتقل
 واخلاه فحل يجوز له ان يعود ام لا **الجواب** ان كان
 السبب الذي حلف لاجله قد زال فله ان يعود واما علم **مسئلة**
 في رجل وضع حجة في بيت اخيه فقدمت ثم بعد ايام طلبها فلم يجد
 فحلف بالطلاق انه ما يدخل بيت اخيه حتى يعطى الحجة معتقدا وجدها
 لم يوجب

ان الجار...
 النجدة والبدقة...
 على الحنث...
 ما لم يحلف...
 ولكن ذلك...
 القائل على...
 وهو مستحب...
 فهو مستحب...
 ولما كان...
 ان يعاد...
 الغسل والرجل...
 ظاهره وجب...
 كانت في حنث...
 في نية السنة...
 الفاضل فان...
 حال الوارث...
 او كافر او...
 متعلقه والله اعلم

الجواب اذا كانت الحجة قد قدمت قبل اليمين وكلمة اعتقد بها ان تصلي مرتين اذا اتقى الله
 هاتان لا حنث عند جمهور العلماء لوجهين احدهما انه حلف على مشيئة لانه قال **مسئلة** في
 رجل حلف ليمينه ان لا يزوجها الا في الكون ولا ماء فيه وهذا لا يحنث عند
 الاكابر والثاني اعتقد بقاها وامكان اعطاها فحلف على شيء يعتقد وقوعه
 بصفة قبيحة بخلاف تلك الصفة **مسئلة** في رجل حج له زوجا
 وحلف بالطلاق الثلاث انه لا يطعم شيئا **الجواب** اذا كان نية
 ان سبب اليمين يقتضي انما مشيئة لسبب وقد زال ذلك السبب انحلت
 ليمينه في اظهر قول العلماء واما علم **مسئلة** في رجل حلف عليه مبلغ شخص
 قال الطلاق الثلاث يلزمني ان الشهر ما ينفلح حتى يعطيه المبلغ
 ان لم يحلف حنثه والآن ما حصل والشهر بقي فيه اليوم وهو خائف
 ان يقع عليه الطلاق الثلاث **الجواب** عليه الحنث فاذا خالعه الزوجة بطلقة
 واحدة بعد هذا يقع عليه الطلاق الثلاث ام لا **الجواب** اذا الكو
 على اليمين بغية حق بان يكون عاجزا عنه وقاد الدين واكره على اليمين
 او احبس او ضرب لم يعتد بيمينه ولا حنث فيها واما علم **مسئلة**
 في رجل ناع شيئا من قماشه فخاصمته زوجته لاجل ان تباع قماشه و
 صل بينهما شئان عليه وهم في الخصام وجا ناس من قرايتها فقال
 الرجل للناس الذين حضروا هذه المراكاة ان لم تقعد مثل الناء والا
 نكح وتزوج ثم قال عني اعطيني كتابك لهذا الرجل كني طالق
 ثلاثا وكان نية انها تبريه فحنثت واعطت الكتاب للرجل فحل يقع
 الطلاق ام لا **الجواب** اذا كان مقصوده اعطاء الكتاب على وجه
 الابراء فان اعطته عطا مجرد او لم تبره منه لم يقع به الطلاق اذا قال كان
 مقصودي الاعطاء لذلك اذا عرض له الا في الابراء وتسليم الصداق يمنع

لم يوجب...
 ان تصلي مرتين...
 قال...
 وان نسي...
 الحنث...
 وقضى الفاشة...
 لقدر النبي...
 عن امي...
 والله اعلم

الجواب

الادعاء به ومجرد ايداعه فلا غرض له وانه اعلم **مسئلة** فيمن تزوج
امرأة مسلمة سنين ثم طلقها ثلاثا وكان والي نكاحها قاسما فهل يصح عقد
الفاسق بحيث اذا طلقت ثلاثا لا تحل له الا بعد نكاح غيره / ولا يصح عقده قبل
ان يتزوجها بعقد جديد وولي مرشد من غير ان ينكحها غيره **الجواب**
الحديث ان كان قد طلقها ثلاثا فقد وقع بها الطلاق وليس لاحد بعد الطلاق
الثلاث ان ينظر في الولي هل كان عدلا او قاسما يجعل فسق الولي ذريعة
الى عدم وقوع الطلاق فان اكثر الفقهاء يصحون ولاية الفاسق واكثرهم
يعتقون الطلاق في مثل هذا النكاح بل وفي غيره من الاكثر الفاسد
فاذا فرغ على ان النكاح فاسد وان الطلاق لا يقع فيه فانما يجوز ان يستحل
الحلال مما يحرم المحرام وليس الطلاق الا بشئ واحد ان يعتقد في شئ حلالا
حرما وهذا الزوج كان وطئها قبل الطلاق ولو كانت لورثتها فمما عمل على
صحة النكاح فكيف يعلن بعد الطلاق على فساد النكاح صحيحا اذا كان
له غرض في صحة فساد النكاح له غرض في فساد النكاح وهذا القول يخالف
اجماع المسلمين فانهم متفقون على ان من اعتقد حل الشئ كان عليه ان يعتقد
ذلك سواء وافق غرضه او خالفه ومن اعتقد تحريمه كان عليه ان يعتقد ذلك
في الحلالين وهذا المطلق لا ينظر ولا في فساد النكاح بفسق الولي الا بعد
الطلاق الثلاث لا عند الاستمتاع والتوارث فيكونون في وقت يقدرون
من نفسك وفي وقت يقدرون من بصره بحسب الغرض والهوى ومثل هذا
لا يجوز بانفاق الامة ونظير هذا ان يعتقد الرجل بوثب شفعة الجوار اذا كان
لها بائنا ويعتقد عدم البوث اذا كانا مشتربا فان هذا لا يجوز بالا جملة
وهذا امر ينبغي على صحة ولاية الفاسق في حال نكاحه وبينه على فساد ولاية
في حال طلاقه ولم يحز ذلك باجماع المسلمين ولو قال المستقي المعين انما ان
اعرف

اعرف ذلك وانما من اليوم الرزم ذلك لم يكن في ذلك لان ذلك لا يفتح باب
التلاعب بالدين وفتح الذريعة الى ان يكون التحليل والتحريم بحسب الأهوا
وانه اعلم **مسئلة** في رجل كاتب عبده بناية فحصل منه حرج او جبانة
خلف بالطلاق الثلاث انه لا يفارقه من الضرب والرسم الى حيث يحضر اليه
حسابا ويعيد اليه ما التزمه من الجاهلية فهل يجوز خلاصه بوجبه من
الرجوع الشرعي اقول **الجواب** ان كان احضارا لحساب المطلق قد
عجز عنه المحلوف عليه وعاد اعادة المطلق من الجاهلية لم يجب ان يطالب بوجبه
حد منها بل يلزم ولي الامر الكالف بفرقة واذا التزمه بذلك لم يحتج في الصحيح
من قولي العلماء ولم يكن عليه طلاق سواء التزمه بذلك الولي او نائب السلطان
وغيره او ولي حكم او كاتب فوفقه ينفذ حكمه بالعدل وهكذا يجب عليه ^{حضر}
احدهما فان اذالم يكن واجبا في الشرع الذي بعث الله به رسوله وجب الزام
الكالف بفرقة والحال هذه لم يحتج وكذلك ان اعتقد الكالف ان الامر على صحة
صفة فتبين الامر بخلافه ان يعتقد ان في الحساب كشف امور يجب كشفها
فتبين الامر بخلافه فانه لا يحتج عند كثير من العلماء اذا فارقه وكذلك
اعتقد ان اعادة الجاهلية واجب عليه فخلف على ذلك ثم تبين انه ليس بواجب
فانه لا يحتج عند كثير من اهل العلم وكذلك لو اعتقد ان المحلوف عليه فارقه على الفعل
المطلوب فتبين انه عاجز فانه لا يحتج عند كثير من العلماء وهو احسن القول
الذين وافقوا في الشرع وكذلك لو اعتقد انه خان او سرق مالا فخلف على اعادة
ثم تبين انه لم يخن ولم يسرق فانه لا يحتج في اصح قولي العلماء وانه اعلم
مسئلة في رجل خلف على زوجته فقال لها ان خرجت وانا غا
يب فانيت طالق ثلاثا فلما قدم من السفر قالت له وانه احتجبت الى الحمام
ولم اقدر الغسل بالبيت فخرجت **الجواب** ان كانت اعتقدت ان هذه

واذا فارقه

الصورة ليست داخلية في يمينه وانما لا تكون مخالفة ليمينه اذا فعلت ذلك
لم يثبت الحالف في يمينه **مسئلة** في رجل غضب فقال طالق ولم يذكر
زوجته واسمها **الجواب** اذا لم يقصد بذلك تطليقها لم يقع بهذا
اللفظ طلاق **مسئلة** في رجل حلف لا يفعل فعلا ما دامت فلاته
زوجته ثم اعتقد طلاقها بفعل آخر ففعل المحلوف عليه ثم تبين بقاء نكاحه
فهل يقع به طلاق ام لا **الجواب** لا تطلق امرأته اذا فعله معتقدا
ان النكاح قد زال واما علم **مسئلة** في رجل له زوجة وجارية
فسرى بالجارية فقارة المرأة فحلف ان لا يعود بيطا الجارية ثم اعتقها
وتزوجت الجارية فقامت مع الزوج مدة وتوفي عنها فهل للمعتق
ان يتزوجها **الجواب** اذا كانت نية او سبب اليمين
يقضي انه لا يطاها بملك اليمين كان له ان يتزوجها ويطاها وان كان
ذلك يقضي انه لا يطاها بحال لا ملك ولا عقد حيث اذا فعل المحلوف
عليه واما علم **مسئلة** في رجل قال انا ما اريدك قومي روجي
الى اهلك انا ابا طلقك ونوى بهذا اللفظ الطلاق فهل يشترع له مراجعتها
او يتزوجها بصدق ثاني افتونا **الجواب** الوعد بالطلاق لا
يقع به طلاق ولو كثرت الفاظه ولا يجب الوفاء بهذا الوعد ولا يستحب
واما الكناية اذا وقع بها الطلاق مثل ان يقول اذهبي الى بيت امك و
اراد بذلك انه يطلقها لا انه سيطلقها فمعه يقع به طلاق واحدة اذا لم يتو
اكثر وله ان يراجعها في العدة بلا رضا ولا ولي واما علم **مسئلة**
في رجل لم يجد زوجته في بيته فلما حضرت قال لها ان كنت رحت الى ابن
عمك فانت طالق فقالت له رحت وهي كاذبة في قولها فهل يقع به الطلاق
ام لا **الجواب** اذا كانت كاذبة في قولها رحت لم يقع به الطلاق

مسئلة

مسئلة في رجل قال الطلاق يلزم مني ما بقيت احلف بالطلاق الا
ان كنت ساهي او غالط ثم انه تخاصم مع شخص وحصل له حرج فقال ايمان
المسلمة تلزم مني والايمان تلزم مني على مذهب مالك لا بد ان اشكوك الى المحاسب
ولم يكن ذكر اليمين الاول وهو شافعي المذهب فما يجب على اليمين **الجواب**
اذا كان ناسيا لليمين الاول وحلف الثانية ثم ذكرها بعد ذلك فلا حنث عليه
في ذلك واما علم **مسئلة** في رجل قال لزوجة الطلاق يلزم مني متى
رايت فلاته عندك طلقك فهل يحنث اذا طلعت ولم يراها او اجتمعوا
ثلاثهم في مكان غير المحلوف عليه **الجواب** اذا طلعت ولم يراها او
اجتمع بها في بيت غير المحلوف عليه الا ان تكون في بيته او سبب اليمين ما يقتضي
ذلك واما علم **مسئلة** في رجل حلف بالطلاق انه لا يحاكم الا عند قاضي
القضاة فدخل به الى عند نايبه فذكر له ذلك فقال اذكر قصصك وما عليك حنث
فذكر له قصته فقال لعمره ادع عليه ثم اوقع عليه الطلاق وهو رجل عاقل
الجواب اذا تحدث به برأيه معتقدا انه لا يحنث بذلك لكونه ليس
هو المحلوف عليه ولا وعا مور له بذلك فلا حنث عليه **مسئلة** الدور
اذا اضطر اليها الناس الى استعانةها على راي من اشار الى ذلك من العلما
وعلى تفصيل قولها الثلاث لم لا **الجواب** **مسئلة** الطلاق مسئلة / الدور
محمية في الاسلام حدثت بعد المائة الثالثة لم يفت بها احد من الصحابة
والتابعين ولا تابعي التابعين ولا احد من الائمة الاربعة ولا اصحابهم
الذين ادركوهم ومن نقل عن المنزفي القضاة فمعه غلط عليه فانه انما
اخذ ذلك من كون ذكر ما هو مذهب الشافعي من جواز تقديم الطلاق على
شرط خلافه لا في حقيقته كما قال اذا قدم زيد فانت طالق قبله بشهر و
ثم بعد شهر فمعه الشافعي يمين وقوع الطلاق قبله شهر وشهر وعنده

أبي حنيفة إنما يقع عقب قدومه فظله لغالط أنه إذا قال في مسئلة الدور إذا
 وقع عليك طلاق في فانت طالق قبله ثلاثا وهذا يقع للطلاق قبل شرطه
 ومذهب الشافعي جواز تقدم وقوع الطلاق على شرطه مستند من بعض
 الدور ومنع وقوع الطلاق مطلقا من أصحاب الشافعي المصححين للدور كما في
 العباس وأبي حامد وأبي الطيب الطبري وأبي اسحق وأبي الحداد وأما
 أصحاب أبي حنيفة وما لك واحد وطوائف من أصحاب الشافعي بخلافهم في
 ذلك ومنعوا صحة الدور وهو الصواب المقتضى به وكان الولي يصح الدور
 أولا وصنف غاية القور في رواية الدور ثم رجع عن ذلك وبين بطلان
 الدور في مصنف آخر والذين بطلوا الدور منهم من سلك في الرد عليهم
 مسلك المنع من تقدم وقوع الطلاق على شرطه كما هو مذهب أبي حنيفة
 ومن وافقه وجعلوا تقدمه على شرطه وهذا يخلو ~~بطلان~~ ^{بطلان} ~~المسألة~~ ^{المسألة}
~~الاجتهاد~~ كنفية الوقوع على الاتفاق وعلى هذا المآخذ يتوجه قول المصححين للدور
 على أصل الشافعي واحد وغيرهما من يصح تقدم الوقوع على شرطه وهذا يخلو
 أن المسئلة مما سأل الاجتهاد وليس ذلك بالتحقيق من الدور لم يطل بهذا
 المآخذ الأثرى أنه قال إذا وقع عليك طلاق في فانت طالق قبله طلقين و
 نجز طلقه وقعت بها الطلقان بلا نزاع لك هذا يقال وقعت الطلقان
 قبل الطلق المنجز أو عقيبها على القولين وإنما بطل الدور لأن هذا التعلق
 اشتمل على أمر محال في الشريعة والكلام إذا اشتمل على محال وجب الغاؤه
 فانه إذا قال إذا وقع عليك طلاق في فانت طالق قبله ثلاثا فهذا الكلام اشتملا
 على إيقاع طلقه مسبوقه بثلاث وإيقاع طلقه مسبوقه بثلاث محال في
 الشريعة فصار هذا الكلام مشتمل على أمر محال في الشريعة لكن هل يطل كله
 أو يبطل لقدر الباطل منه على قولين يشبهان النزاع في تفريق الصفقة وها

وجهان في مذهب الشافعي واحد وغيرهما أحدهما أنه إذا انجز بعد ذلك
 لم يقع إلا النجزة لأن ذلك الكلام كلام باطل كلمة لا شتماله على محال والثاني
 وهو الصحيح أنه يقع المنجز وثم المثلث مع المعلق لأنه جمع في الإطلاق بين ما
 يقع وبين ما لا يقع مثل أن يقول أنت طالق مائة طرفة وقعت الثلاث بلا
 نزاع وكذلك لو قال لزوجته أو اختي انما طالقان طلق زوجتي بلا نزاع وهذا
 يشبه فساد قول المدعي فانهم يقولون إذا وقع المنجز لازم وقوع المعلق
 وإذا وقع المعلق لم يقع المنجز فصار وقوعه مستلزما لعدمه وقوعه فلا يقع فقال
 لم لا نسلم أنه إذا وقع المنجز لازم وقوع المعلق وإنما يلزم ذلك أن لو كان التعليق
 صحيحا فانهم لم يقولوا دليلنا على صحته بل يمتنع أن يكون صحيحا مع اشتماله على
 المحال ثم إن هذه المسئلة تقضي إلى أن يصير نكاح المسلمة كنكاح النصارى
 وهذا ليس مما شرع في الإسلام وقد بسطنا الكلام فيها وذكرنا الأدلة
 القطعية على بطلان الدور والله أعلم **مسئلة** في رجل قال
 لزوجته في الخصام ما أنت ملزومة بي ولا أنا ملزومة بك فقال لها إن كنت
 ما أنت ملزومة بي وما أنا ملزوم بك فانت طالق **ثلاثا الجواب**
 يرجع في هذا إلى نية الحالف فإن أراد اللزوم الشرعي فإنها ملزومة به لأنها
 زوجة ليس لها أن تخرج منه منزلة إلا بآذنه ولا تنزول غيره وتمكنه من
 نفسها ونحو ذلك مما يلزمها له وهو ملزوم بها يعني أن عليه نفقتها وحقوق
 النكاح التي للمرأة على الرجل فإن أراد ذلك فلا طلاق عليه فإنها ملزومة
 وهو ملزوم بها بهذا الاعتبار وإن أراد غير ذلك حث وأما علم **مسئلة**
 في رجل حلف بالطلاق على زوجته أن لا يجامعها حتى تحط حوائجها وعنده
 أن له معها سلفا ثم قالت له الزوجة واقعتني وما لك معي شيء فهل يقع
 الطلاق **الجواب** إذا كان قد اعتقد أنها حطت حوائجها فجامعها

كما قال الصحابة بارسل الله ان احدا لم يجد في نفسه ما لا يؤمن به من السما
الى الارض لاحب اليه من ان يتكلم به فقال اوجدتوه قالوا نعم قال ذلك
صريح الايمان وفي لفظ ان احدا لم يجد في نفسه ما يتعاطم ان يتكلم به فقال
الحمد لله الذي ركبته الى الوسوسة قال كثير من العلماء فكم اذهت ذلك وبغضه
وفرا القلب منه هو صريح الايمان والحمد لله الذي كان غاية كيد الشيطان
الوسوسة فان شيطان الجحاذ اذ غلب وسوس وشيطان الانس اذا غلب
كذب والوسواس يعرض لكل من توجه الى الله تعالى بذكر او غيره لا بد له من ذلك
فينبغي للعبد ان يشب ويصبر ولا يترك ما هو فيه من الذكر والصلوة ولا يفر
فانه بلان من ذلك ينصرف عنه كيد الشيطان ان كيد الشيطان كان ضعيفا
وكما اراد العبد توجه الى الله تعالى بقلبه فان الشيطان يجيشه من الوسواس
امورا اخرى فان الشيطان بمنزلة قاطع الطريق كلما اراد العبد مسير الى الله
تعالى اذ قطع الطريق عليه ولهذا قيل لبعض السلف ان اليهود والنصارى
يقولون لا نرسوس فقال صدقوا وما يصنع الشيطان بالبيت الحرام
وتفصيل ما يعرض للسالكين طريقا ليس هذا موضعه **واقاما** يروى
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قوله في لاجهز جيشي واتاني الصلاة قال
لان عمر كان مأمورا بالجهاد وهو امير المؤمنين وهم الجهاد فصار بذلك
من بعض الوجوه بمنزلة المصلي الذي يصلي صلاة الخوف حال معاناة العدو
واما حال القتال فهو مأمور بالصلوة ومأمور بالجهاد فعليه ان يودي
الواجب بحسب الامكان وقد قال تعالى يا ايها الذين امنوا اذا القيم في
قتالوا واذكروا الله كثيرا العلم تفاهي **ومعلوم** ان طائفة القلب
حال الجهاد لا تكون طائفة حال الامنة فاذا قدر انه نقص من الصلاة شي
لاجل الجهاد لم يقدح هذا في كمال ايمان العبد وطاعته ولهذا تخفف صلاة
الخوف

واما غير حال القتال

الخوف عند صلاة الامنة وما ذكرنا صلاة الخوف قال فاذا اطمانتم
فقيموا الصلاة الالهية فالاقامة المأمور بها حلالا طائفة لا يومر بها
حال الخوف ومع هذا قالنا مشافا وتون في ذلك فاذا قوي ايمان العبد
كان حاضرا القلب في الصلاة مع تدبره للمأمور بها وعمر قد ضرب الله الحق
على لسانه وقلبه وهو الحديث المكمل الملمم فلا ينكر ثبوت ان يكون له مع تدبره
جيشه في الصلاة من الحضور ما ليس بغيره ولا ريب ان حضوره مع عدم
ذلك يكون اقوى ولا ريب ان صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كانتا كل
من صلاة حال الخوف في الافعال الظاهرة فاذا كان الله قد غنى حال الخوف
عن بعض الواجبات الظاهرة فكيف بالباطنة وبالجملة فتفكر المصلي في
الصلاة في امر يجب عليه قد يضيئ وقتا ليس كتفكره فيما ليس بواجب او
فيما لم يضيئ وقتا وقد يكون عمر لم يمكنه التفكير في تدبر الجيش الا في تلك
الكل وهو امام الامنة والوارثات عليه كثيرة ومثل هذا يعرض لكل احد
بحسب مرتبته والانسان دائما يذكر في الصلاة ما لا يذكر في خارج الصلاة
ومن ذلك ما يكون من الشيطان كما يذكر عن بعض السلف ذكر له
رجل انه دفع ما لا وقدرني موضعه فقال هم ثم فصل فصلي وذكره فقيل
له ما ايد علمت ذلك قال علمت ان الشيطان لا يدعني في الصلاة حتى يذكره
بما يغفل ولا اهم عنده من ذكر موضع الدفن لكن العبد ليس يجتهد في كمال
الحضور مع كمال بقاء الافعال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
مسئلة في القلتين هل حديث صحيح لا ومن قال انه قلته الجبل
وفي سورة الهرة اذا اكلته نجاسته ثم شرب من دون القلتين هل يجوز الو
ضوء به ام لا **الجواب** الحمد لله قد صح عنه النبي صلى الله عليه وسلم
انه قيل له انك شوا من يثر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الخيض والحوم والكلاب

حاله امنه ٣

والنقى فقال الماء طهور لا ينجسه شيء وبشر بضاعة بائنا في العلم واهل العلم
 بها هي بشر ليست بجارية وما يذكر عن الواقدي مع انها جارية امر باطل
 فان الواقدي لا يحتج به بائنا في اهل العلم ولا ريب انه لم يكن بالمدينة على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاز وعين الرزقا وعيون حرة محمد بن عبد
 النبي صلى الله عليه وسلم وبشر بضاعة باقية الى اليوم في شرق المدينة وفي
 معرفة واحديث القليلين فاكثرا لاهل العلم باحدث على انه حديث حسن
 يحتج به وقد اجابوا عن كلام من طعن فيه وصنف ابو عبد الله محمد بن عبد الواحد
 المقدسي جزءا رد فيه ما ذكره ابن عبد البر وغيره واما لفظ القلة فانه
 معروف عندهم انها الحجرة الكبيرة كالجب وكما ان النبي صلى الله عليه وسلم يمثل
 بها كما في الصحيحين انه قال في سدة المنى واذا ورقتها مثل اذان القبلة
 واذا انبثها مثل قلال هجر وهي قلال معرفة الصفة والمقدار فان التمثيل
 لا يكون بخلاف متفاوت وهذا ما يبطل كون المراد قلت الجبل لان قلال
 الجبال فيها الكبار والصغار وفيها الارتفاع كثيرا وفيها ما دون ذلك وليس في
 الوجود ما يصل الى قلال الجبل الا ما الطوفان فحمل كلام النبي صلى الله عليه
 وسلم على مثل هذا لانه لا يشبهه الا مشهرا بكلامه ومن عاده صلى الله عليه وسلم انه
 يميز المقدرات باوعيتها كما قال ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة والوسق
 حل الجبل وكما كان يتوضا بالماء ويغتسل بالصاع وذلك من اوعية الماء
 وهكذا تقدير الماء بالقلال مناسب فان القلة وعاء الماء واما القلة فقد ثبت
 عنه صلى الله عليه وسلم انه قال انها ليست بنجس انها من الطوفان عليكم والطواف
 فأت وتنازع العلماء اذا اكلت فارة وخوها ثم ولعت في ماء قليل على اربعة
 اقوال في مذهب احمد وغيره قيل ان الماء طاهر مطلقا وقيل نجس مطلقا
 تعلم طهارة فيها كان طاهرا والا فلا وهذه الاوجه في مذهب الشافعي

واحد

واحد وغيرهما وقيل ان طال الفضل كان طاهرا جعل لريقها مطهر لغيرها لاجل
 الحاجة وهذا قول طائفة من اصحاب ابي حنيفة واحمد وهو اقوى الاقوال والله اعلم
مسألة في رجل غس يده في الماء قبل ان يغسل من قدامه من نوم الليل
 فهل هذا المايك طهور وما الحكم في غسل اليد اذا باتت طاهرا او اقربا ما جاز
الجواب الحمد لله ما مضى مستعملا لا يتوضا به فهذا فيه نزاع مشهور
 وفيه روايتان عن احمد اخبر كل واحدة طائفة من اصحابه فالمنع اخبر ابي
 بكر والشافعي والكراتباءه وروى ذلك عن الحسن وغيره والثانية لا يصح
 منعها وهو اختيار الخريفي وابي محمد وغيرهما وهو قول اكثر الفقهاء واما الحكمة
 في غسل اليد ففيها ثلاثة اقوال احدها انه خوف نجاسة تكون على اليد مثل
 مراديه على موضع الاستنجار مع العرق او على ذنبه ونحو ذلك والثاني انه
 بقوله لا يغسل معناه والثالث انه من حيث يد ملامسة للشيطان كما في
 الصحيحين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا استيقظ احدكم
 من نومه فليستشق بمحريم من الماء فان الشيطان يبس على خيشومه فامر
 بالغسل معللا ببس الشيطان على خيشومه فعلم ان ذلك سبب للغسل
 عن النجاسة والحديث معروف وقوله فان احدكم لا يدرك اية باتت يده يكره
 ان يرايه ذلك فتكون هذه العلة من العلل المؤثرة التي شهد لها النص بالاعتبار
 والله سبحانه اعلم **مسألة** في بئر كثير الماء وقع فيه كلب وفات وبقي
 فيه حتى افرج جلد وشعره ولم يغير من الماء وصفا قطا لاطما ولا لونا ولا ريحا
الجواب الحمد لله هو طاهر عند جماهير العلماء كالكرو والشافعي واحمد
 اذا بلغ الماء قلتين وما نحو القرشيين فكيف اذا كان اكثر من ذلك وشعر
 الكلب في طارته نزاع بين العلماء فانه طاهر في مذهب مالك ونجس في مذهب
 الشافعي وحماد واثان فاذا لم يعلم ان في الدلو الصاعد شيئا من شعر

والصاع النبوي يله
 وقيل به
 ٩٤
 والشافعي يله
 ١٠٥
 اثنتين وتسعين
 بنجي
 ١٣٨١
 فوجد
 بالصاع النبوي
 وقد جرت
 القلتين يغيب
 العلم

لم يحكم بنجاسته بل اريب وقد ثبت عند النبي صلى الله عليه وسلم انه قيل له يا رسول الله تنوضا من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الكفيس والحوم الكلاب فقال الماء طهور لا ينجسه شئ وبئر بضاعة واقعة معروفة بالمدينة في شرقي المدينة باقية الى اليوم وصدا قال انها كانت جارية ففدا خطا فانه لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة عين جارية بل الزرقا وعيون حمرة حدثنا بعد موته والله اعلم **مسئلة** في مريض طنج له دواء فوجد فيه زبل فار **الجواب** هذه المسئلة فيها نزاع معروف بين العلماء هل يغفى عن يسير بعر القار ففي احد القولين في مذهب احمد وابي حنيفة وغيرهما انه يغفى عن تسيرة في كل ما ذكر وهذا اظهر القولين والله اعلم **مسئلة** في قرن يحكى بالزبل ويخبر فيه **الجواب** الحمد لله اذا كان الزبل طاهرا مثل زبل البقرة والغنم والابل والخنزير فهذا لا ينجس الخنزير وان كان نجسا كنزبل البغال والحمير وزبل سائر البهائم فعند بعض العلماء ان كان يابس لم ينجس الخنزير وان علق بعضه بالخنزير قلع ذلك الموضع ولم ينجس الباقي والله اعلم **مسئلة** في قول النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينفع ذا الجبد منك الجبد هل هو بالخفض وبالضم اقول ما جوبه **الجواب** الحمد لله اما الاول فبالخفض واما الثاني فبالضم والمعنى ان صاحب الجبد لا ينفعه منك جده اي لا ينجيه ويخلصه منك جده وانما ينجيه الايمان والعمل الصالح والجبد هو الخط وهو العظم وهو المال جيبه صلى الله عليه وسلم انه من كان له في الدنيا رياسة ومال لم ينجبه ذلك ولم يخلصه من الله وانما ينجيه من عذابه ايمانه وتقواه فانه صلى الله عليه وسلم قال اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجبد منك الجبد في هذا الحديث اصلين عظيمين احدهما ان جبد الربوبية وهو ان لا معطي

لما منعه الله

لما منع الله ولا مانع لما اعطاه ولا يتوكل الا عليه ولا يستل الا هو الثاني ان جبد الالهية وهو بيان ما ينفع وما لا ينفع وانه ليس كل ما اعطي مالا او ذنبا او رياسة كان ذلك نافعا له عند الله منجيا له من عذابه فان الله يعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب ولا يعطي الايمان الا من يحب ان الله تكافا ما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه فيقول رب اكر من واما اذا ما ابتلاه فقد رزقه رزقه فيقول رب اهانن كذا يقول ما كل من وسعت عليه كرامته ولا كل من قدرت عليه اكرهنا قد اهانن بل هذا ابتلاء هل يشكر العبد على السر أو يصبر على الضراء فمن رزق الشكر والصبر كان كل قضا يقضيه الله خيرا له كما في الصحيح عند النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقضي الله للمؤمن قضا الا كان خيرا له وليس ذلك لاحد الا للمؤمن ان اصابته ساء شكر فكان خيرا له وان اصابته ضراء صبر فكان خيرا له وثوبه الالهية ان يعبد الله ولا يشرك به شيئا فيطيعه ويطيع رسوله ويفعل ما يحبه ويرضاه واما توحيد الربوبية فيدخل فيه ما قدره وقضاه وان لم يكن مما امر به واوجبه وارضاه والعبد ماعون بان يعبد الله ويفعل ما امر به وهو توحيد الالهية ويستعين الله على ذلك وهو توحيد الربوبية فيقول اياك نعبد واياك نستعين والله اعلم **مسئلة** في رجل قال عن علي رضي الله عنه انه ليس من اهل البيت ولا تجوز الصلاة عليه والصلاة عليه بدعة **الجواب** اما كون علي اب ابي طالب من اهل البيت فهذا اما لا خلاف بين المسلمين وهو ظاهر عند المسلمين من ان يحتاج فيه الى دليل بل هو افضل اهل البيت وافضل بني هاشم بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقد ثبت عند النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا ركساه على علي وفاطمة وحسن وحسين فقال اللهم هؤلاء اهل بيتي فاذهب

خ

الرجس وطرهم تطهير واقفا الصلاة عليه فنفذ فهدا النبي على انه هل
 يصلي على غير النبي صلى الله عليه وسلم على وجه الانفراد منفردا مثل ان
 يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعلى أصحابه وعلى من اتبع الهدى
 ما كان والشافعي وطائفة من الحنابلة الى انه لا يصلي على غير النبي صلى الله
 عليه وسلم منفردا كما روي عنه ابن عباس انه قال لا اعلم الصلاة تبتغي على احد
 الا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهب الامام احمد والثرعاصم الى
 ان لا بأس بذلك لان علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال لعمر بن الخطاب
 صلى الله عليه وسلم وهذا القول اصح واولى ولكن افرادوا واحدة الصلوة
 والقراءة كعلي او غيره بالصلاة عليه دون غيره مضاهات للنبي صلى الله
 عليه وسلم بحيث يجعل ذلك شعارا مقرونا باسمه هذا هو البدعة **مسألة**
 في جلود الحمر والاشجار والحيوان المبيته هل تطهر بالديباغ ام لا فتقنا ما
 جاز من **الجواب** الحمد لله رب العالمين اما طهارة جلود الميتة
 بالديباغ ففيها قولان مشهوران للعلماء في الجملة أحدهما انها تطهر بالديباغ
 وهو قول اكثر العلماء كابن حنيفة والشافعي واحده في احدى الروايتين والثاني
 في لا تطهر وهو المشهور في مذهب مالك ولهذا يجوز استعمال المديبوغ
 في المأدونات المباحات لان الماء لا يجس بذلك وهو أشهر الروايتين عن
 احمد ايضا اختارها اكثر اصحابه لكن الرواية الاولى هي اخر الروايتين
 عنه كما نقله الترمذي عنه احمد ابن الحسن الترمذي عنه انه كان يذهب
 الى حديث ابن عكيم ثم ترك ذلك باخراة وحجة هذا القول شيان احدهما
 انهم قالوا هو من الميتة ولم يصح في الديباغ شيى ولهذا لم يروى البخاري ذكر
 الديباغ في حديث ميمونة عن قول النبي صلى الله عليه وسلم وطعن هو لا يبا
 رواه مسلم وغيره اذا كانوا ائمة ولهم في الحديث اجتهاد وقالوا روى ابن

ابن عيينة

ابن عيينة الديباغ عن الزهري والزهري كان يجوز استعمال جلود الميتة
 بلا ديباغ وذلك مبني ان ليس في رواية ذكر الديباغ وتكلموا فيه والثاني
 انهم قالوا احاديث الديباغ منسوخة بحديث ابن عكيم وهو قوله صلى الله
 وسلم فيما كتب الى جهمية كنت رخصت في جلود الميتة فاذا انكم كتابي هذا
 فلا تشفوا من الميتة باهاب ولا عصب فكلها ميتة الحميم ما نورة عن
 الامام احمد نفسه في جوابه ومناظرته في الرواية الاولى المشهورة وقد
 احتج القائلون بالديباغ بما في الصحيحين عن عبد الله بن عباس رضي الله
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال هل لا استمتع بها بها
 قالوا يا رسول الله انها ميتة قال انما حرم من الميتة اكلها وفي رواية لمسلم
 الاخذوا اهابها فربغوا فاشفوا به وعنه سودة بنت زمعة زوج النبي
 صلى الله عليه وسلم قالت ماتت شاة فذبحناها فاكلنا منها حتى
 صار شنا وعنه ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول اذا دبغ الاهاب فقد طهر وفي رواية له عن عبد الرحمن
 ابن عوف انه كان يبيع بالمغرب ومعا البربر والمجوسي يوفى بالكبس وقد ربح
 ونحوه لا ناكل ذبايحهم ويوفى بالسقا يجعلون فيه السممن فقال ابن عباس
 قد سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال دباغه طهر وعنه
 باليشتر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم امر ان يستمتع بجلود الميتة
 اذا دبغت رواه الامام احمد وابوداود وابن ماجه والنسائي وفي رواية
 عن عائشة رواه الامام احمد والنسائي وعنه سلمة ابن الحقيق رضي الله
 عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر ببيت بفنائه قرية معلقة فقبل
 الفامية فقال ذكاة الاديم به باعده رواه الامام احمد وابوداود والنسائي
 واقاب حديث ابن عكيم فقد طعن بعض الناس فيه ليكون حاملة مجسولا

في ابن عوف

فاستسقى

قالت سئلت رسول الله
 عن جلود الميتة فقال
 لا يباها طهرها

ونحو ذلك ما لا يسوغ رد الحديث به قال عبد الله بن عكيم انما كانت كتاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يموت بشهر او شهرين ان لا تشفعوا من المشركين
 هاب ولا عصب رواه الامام احمد وقال ما اصلح اسناده وابوداود وابن
 ماجه والنسائي والترمذي وقال حديث حسن واجاب بعضهم عنه
 بان الاله اب اسم للمجد قبل الدباغ كما نقل عن الحسن بن شميل وغيره
 من اهل اللغة واما بعد الدباغ فاما هو اديم فيكون النبي عن استعمالها
 قبل الدباغ فقال المانعون هذا ضعيف قال في بعض طرقه كتب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وخم في ارض جهنم اني كنت قد رخصت لكم في جلود
 الميتة فاذا جادكم كتابي هذا فلا تشفعوا من الميتة باهاب ولا عصب رواه
 الطبراني في المعجم والاوسط من رواية فضالة ابن مفضل بن فضالة الميموني
 وقد ضعفه ابو حاتم الرازي لكنه هو شديد في التركية واذا كان النبي بعد
 الرخصة فالرخصة انما كانت في المدبوغ وتحقيق الجواب ان يقال حديث
 ابن عكيم ليس فيه نهي عن استعمال المدبوغ واما الرخصة المتقدمة فقد قيل
 انها كانت للمدبوغ وغيره ولهذا ذهب طائفة منهم الزهري وغيره
 اجوز استعمال جلود الميتة قبل الدباغ سيما بقوله المطلق في حديث غيره
 وقوله انما حرم من الميتة كلها فان هذا اللفظ يدل على التحريم ثم لم
 يتناول المجد وقد رواه الامام احمد في المسند عن ابن عباس قال
 ماتت شاة لسودة بنت زمعة فقالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ماتت فلانة تغني الشاة قال فلولوا اخذتم مسكها فقالت انا اخذ مسك
 شاة قد ماتت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قال الله
 قد لا احد فيما اوحى الي محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دما مستورا
 او لحم خنزير وانكم لا تطعمونه ان تدبغوه تشفعوا به فارسلت اليها
 فسألت

فسألت مسكها فدبغته فاتخذت منه قرينة حتى تحرق عند هذا الحد
 يدل على ان التحريم لم يتناول المجد وانما ذكر الدباغ لابقاء المجد وحفظه
 لا لكونه شرطا في المحل واذا كان كذلك فكل من الرخصة لجهنم في هذا
 النسخ عنه هذا فان الله تعالى ذكر تحريم الميتة في سورتي مائدة الانعام
 والمائدة في سورتي مائدة البقرة والمائدة كاري المائدة اخر القرآن
 نزولا فاحلوا حلها وحرموا حرامها وقد ذكر الله فيها من التحريم ما لم يذكره
 في غيرها وحرم النبي صلى الله عليه وسلم اشياء مثل اكل كل ذي ناب من السباع
 وكل ذي مخلب من الطيور واذا كان التحريم زاد بعد ذلك على ما في سورة المائدة
 التي استند اليها الرخصة المطلقة فيمكن ان يكون تحريم الانشعاع بالعصب و
 الاله اب قبل الدباغ ثبت بالنصوص المتأخرة واما بعد الدباغ فلم يحرم ذلك
 قط بل بين ان دبغة طهور وقد كانت وهذا يبين انه لا يباح بدون الدباغ
 وعلى هذا القول فليس فيما يطهر الدباغ اقوال قيل انه يطهر كل شيء حتى الخنزير كما هو قول
 شي سوي الخنزير كما هو قول ابي حنيفة وكل يطهر كل شيء الا الكلاب و
 الخنزير كما هو قول الشافعي وهو احد القولين في مذهب احمد على القول
 بطهر الدباغ والقول الاخر في مذهب وهب وهو قول طوائف من فقهاء
 الحديث انما يطهر ما يباح بالتذكية فلا يطهر جلود السباع وما اخذ
 البرد ان الدباغ هل هو كالحياة فيطهر ما كان طاهرا في الحياة او هو
 كالذكاة فيطهر ما طهر بالذكاة والثاني ارجح ودليل ذلك نهي النبي
 صلى الله عليه وسلم عن جلود السباع كما روي عن اسامة بن عمير انه هلك
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن جلود السباع رواه احمد وابوداود و
 النسائي زاد الترمذي ان تفرش وعنه خالد بن معدان قال وقد تقدم
 ابا معوية كرب على معاوية فقال اشكك بالله هل تعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهذا من غير القرآن نزولا صحيح

الخنزير كما هو قول
الحنابلة وداود وقيل
يطهر كل شيء سوي

له عمر

نبي عن جلود السباع والركوب عليها قال نعم رواه ابو داود والنسائي و
 هذا القطع عن ابي ربحانة نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ركوب النمل
 رواه احمد وابو داود وابو ماجه وروى ابو داود والنسائي عن معاوية
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصعب الملائكة رفقة فيها جلد نمر وراه
 ابو داود وفي هذا القول جمع بين الاحاديث كلها والله اعلم **مسئلة**
 في رجل اذا قبل رجته او ضمها فامذى هل يفسد ذلك صومه ام لا واذا
 امذى فضل يلزمه وضوء ام لا واذا صبر الرجل عن زوجته الشهر و
 الشهيرة لا يطاها فضل عليه ان لم لا وهل يطالب الزوج بذلك **الجواب**
 اما الوضوء فيشق بذكره وليس عليه الا الوضوء لكن يغسل ذكره وانشبه
 ويفسد الصوم بذلك عند اكثر العلماء ويجب على الرجل ان يطا امرأته بالمع
 وف وهو ممة او كد حقها عليه اعظم من اطعامها والوطي الواجب قيل انه
 واجب في كل ليلة شهر مرة وقيل بقدر حاجتها وقدرته كما يطعمها بقدر حا
 جتها وقدرته وهذا صحيح الفقيه والله اعلم **مسئلة** في استفتاح
 الصلاة هل هو واجب او مستحب وما قول العلماء في ذلك **الجواب**
 الاستفتاح عقيب التكبير مستنون عند جمهور الامة كما في حنيفة والشافعي
 ففي واحد كما ثبت ذلك في الاحاديث الصحيحة مثل حديث ابي هريرة المتفق
 عليه في الصحيحين قال قلت يا رسول الله ارايت سكوتك بين التكبير والقراءة
 ما تقول قال قل اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق
 والمغرب ثم ذكر دعاءين ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسكت بين التكبير
 والقراءة سكوتا يدعونه وقد جاد في صفته انواع وعالها في قيام الليل فمن
 استفتح بقوله سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله
 غيرك فقد احسن فانه ثبت في صحيح مسلم ان عمر كان يجهر في الصلاة المكتوبة

بذلك

بذلك وقد روي ذلك في السنن مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ومن
 استفتح بقوله اني وجهت وجهي الى اخره فقد احسن فانه ثبت في صحيح
 مسلم كان يستفتح به وروي ان ذلك كان في الفرض وروي انه في قيام الليل
 ومما جمع بينهما فاستفتح بسبحانك اللهم وبحمدك الى اخره وبوجه وجهي
 فقد احسن وقد روي في ذلك حديث مرفوع والاول اختيار ابي حنيفة و
 احمد والثاني اختيار الشافعي والثالث اختيار طائفة من اصحاب ابي حنيفة
 ومن اصحاب احمد وكل ذلك بمنزلة انواع الشهادات وبمنزلة القرأت السبع
 التي يقرأ الانسان منها بما شاء اختار ما كونه واجبا فذهب الجمهور الى انه
 مستحب وليس بواجب وهو قول ابي حنيفة والشافعي وهو المشهور
 عند احمد وفي مذهبه قول اخر يذكره بعضهم رواية عنه ان الاستفتاح
 واجب والله اعلم **مسئلة** في رفع اليدين بعد القيام من
 الجلسة بعد الركعتين الاول هل هو مندوب اليه عند محققي العلماء
الجواب نعم هو مندوب اليه عند محققي العلماء العالمين بسنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في الصحاح والسنن ففي البخاري وسنن ابي داود والنسائي عن
 نافع ابن ابي عمير كان اذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه واذا ركع رفع يديه
 واذا قال سمع الله لمن حمده رفع يديه واذا قام من الركعتين رفع يديه
 ورفع ذلك ابن عمر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه علي ابن ابي
 طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قام الى الصلاة المكتوبة
 كبر ورفع يديه حذو منكبيه ويصنع مثل ذلك اذا قضى قراته واراد ان
 يركع ويصنع اذا رفع من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو
 قاعد واذا قام من الركعتين رفع يديه كذلك وكبر رواه احمد وابو داود

هذا لفظه وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن
 ابي حميد الساعدي انه ذكر صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وفيه اذا قام
 من المسجد تكبر ورفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه كما صنع حين افتتح
 الصلاة رواه الامام احمد وابوداود وابن ماجه والنسائي والترمذي
 وصححه فلهذا احاديث صحيحة ثابتة مع ما في ذلك من الآثار وليس لها
 ما يصلح ان يكون معارضا فضلا عما ان يكون راجعا **مسئلة** في المصلين
 لم يسووا صفهم بل كل انسان يصلي منفردا فهل يجوز صلاتهم ام لا
 هكذا في الاسواق ام لا **الجواب** ليس لاحد ان يصلي منفردا
 خلف الصف بل على الناس ان يصلوا مصطفين وفي السنن عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه قال لا صلاة لفد خلف الصف ولا يصلح لهم ان يصلوا في
 السوق حتى تتصل الصفوف بل عليهم ان يقاربوا الصفوف ويسدوا
 الخرج وما كان يصلي فقل يجوز لمن كان يعلم حاله ول قال اول واسد علم **مسئلة** فيملا عجب له الطها
 رتان **الجواب** الطهارة ان الغسل والوضوء وذلك واجب
 للصلاة بالكتاب والسنة والاجماع فرضها ونقلها واختلف في الطواف
 ومس المصحف واختلف ايضا في سجود التلاوة وصلاة الجنازة هل
 في مسمى الصلاة التي يجب لها الطهارة واما الاعتكاف فما علمنا
 قال انه يجب له الوضوء وكذلك الذكر والدعاء فان النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا استحبة ذلك عند احد من المتقدمين **مسئلة** في صلاة الجنازة هل
 امر الحائض بذلك واما القراءة فيها خلاف شاذ فذهب الاربعة
 الى استحبابها **مسئلة** في الطهارة ان هذا كله لا الطواف مع الحدث الا يصغر فقد قيل فيه نزاع
 والاربعة ايضا لا يجوزون للجنب قراءة القرآن ولا للثب في المسجد اذا
 لم يكن على وضوء وتنازعوا في قراءة الحائض وفي قراءة الشئ اليسير وفي
 هذا نزاع في مذهب الامام احمد وغيره كما قد ذكر في غير هذا الموضع وقد

مسئلة في الدعاء عقب الصلاة
 هل هي من املاؤهم انكر
 على امام لم يدع عقب
 صلاة العصر هذا هو
 او خطي ومن الصلاة على
 له ان كان لا يصلي
 هل الاحد فيه اجراما
 وهل عليه ان اذا تركها
 مع علمه ان كان لا يصلي
 املا وكذلك الذي شرب
 الخمر وما كان يصلي فقل
 يجوز لمن كان يعلم حاله
 ان يصلي عليه املا
اكواب في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه هو ولا امام من عقب
 الصلاة كمن كان يصلي
 الناس عقب الفجر والعصر
 ولا نقل ذلك عند احد
 ولا استحبة ذلك عند احد من
 المتقدمين **مسئلة** في صلاة الجنازة هل
 امر الحائض بذلك واما القراءة فيها خلاف شاذ فذهب الاربعة
 الى استحبابها **مسئلة** في الطهارة ان هذا كله لا الطواف مع الحدث الا يصغر فقد قيل فيه نزاع
 والاربعة ايضا لا يجوزون للجنب قراءة القرآن ولا للثب في المسجد اذا
 لم يكن على وضوء وتنازعوا في قراءة الحائض وفي قراءة الشئ اليسير وفي
 هذا نزاع في مذهب الامام احمد وغيره كما قد ذكر في غير هذا الموضع وقد

اهل الظاهر

اهل الظاهر يحول للجنب قراءة القرآن واللبث في المسجد هذا مذهب داود وغيره
 واصحابه وابن حزم وهو منقول عن بعض السلف وامامهم فيما يجب له الطهارة
 رتان والذي ذكره ابن حزم انها لا يجب الا الصلاة هي ركعتان او ركعة الواحدة او ركعة
 في خوف او صلاة الجنازة ولا يجب له الطهارة لسجدة السهو فيجوز عنده للجنب ان يركع
 والحدث والحائض قراءة القرآن والسجود فيروى عن المصنف قال لان هذه الصلاة
 فقال خير مندوب اليها فمن ادعى منعها فلانها فعلية الدليل واما الطواف
 فلا يجوز للحائض بالنس والاجماع واما الحديث فقيه نزاع بين السلف وقد
 ذكره ابن الامام احمد في المناسك باسناده عن الشعبي وحامدا بن ابي سليمان
 انه يجوز للطواف مع الحدث الا يصغر وقد قيل ان هذا قول الحنفية وبعضهم
 امام الجنازة او الحائض فلا يجوز عنده الاربعة لكن مذهب ابي حنيفة ان
 ذلك واجب فيه لا فرض وهو قول في مذهب احمد وظاهر مذهب كذا مذهب
 مالك والشافعي انه ركعتان فيه والصحيح في هذا الباب ما ثبت عن الصحابة
 رضوان الله عليهم وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة وهو ان مس المصحف
 لا يجوز للمحدث ولا يجوز لصلاة الجنازة ويجوز له سجود التلاوة وهذه التلاوة
 ثابته عند الصحابة واما الطواف فلا عرف فيه الساعة نقلا خاصة الصبي
 كما اذا جاز سجود التلاوة مع الحدث والطواف اولى كما قاله من قاله من
 الشافعي قال البخاري في باب سجدة المسلمين مع المشركين والمشرك في الصلاة
 بحسن ليس له وضوء وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء ووقع في بعض نسخ البخاري
 ان يسجد على وضوء قال ابنه بطلان في شرح البخاري الصواب انما ثبت غير
 ان المعروف عن ابن عمر انه كان يسجد على غير وضوء ذكره ابنه ابي شيبه ثنا
 عبد الله بن شريك عن ابي ابي نائلة عن ابي الحسن يعني عبيد الله بن الحسن عن
 رجل زعم انه نسب عن سعيد ابن جبير قال كان عبد الله بن عمر ينزل عن رحله
 احيا في حق الصلاة
 لا سر عارض لم يعد هذا

احمد وابي حنيفة
 وغيره احتجوا بالبرهان
 والعصر فالوا انهما
 الصلاة لا صلاة بعدها
 فتعوضوا بالاعاء الصلاة
 ولا يجب طواف اخر من اصحاب
 ان في غير الذي عقيب
 الصلاة يخرج كل من يتفقون
 على ان من ترك الدعاء لا
 يكره عليه ومن اكره عليه فمن
 فخطي باقتناع العمامان
 هذا ليس ما موراه الامام
 ابي داود ولا امر استحباب
 هذه الموضع والمكان
 احده بالانكار منه بل القائل
 احده بالانكار فان المدافعة
 على ما لم يأت النبي صلى الله عليه وسلم
 داود عليه في القبول والخبر
 لا يكره في الدعاء عقيب
 او داود مع القنوت في الركعة
 الاولى او في الصلاة الخ
 او داود مع الحجر والاستفتاح
 في كل صلاة ويجوز ذلك فانه
 مكره واذا كان القنوت
 في الصلاة الخ ففعله
 النبي صلى الله عليه وسلم احيا
 وقد كان عمر بن الخطاب
 احيا نوا وجره رطل خلف
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فاقدم النبي صلى الله عليه وسلم
 فليس كما شرع فعلى الحيثان
 تشريع المدافعة عليه ولو
 دعا الامام والمأمومون
 احيا في حق الصلاة
 لا سر عارض لم يعد هذا

فان كثرة لا يراهم من بل
 يكونون على دين الجاهل
 واذا كان كذلك فدين
 الاسلام بالحق من هذه
 الاوقات وشرايعها
 نعيم وهذا امر معلوم
 بالحس والعقل وهو كما
 المتفق عليه من ان
 العقلاء الذين اتوا القبل
 والايان وقد دخلوا في
 على ذلك مثل ما روي ابو داود
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ستكون هجرة بعد هجرة
 فها راها الارض الزهر
 مهاجرة ابراهيم وسمي
 الفاعل عن عبد الله بن جابر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 انكم ستخمدون اجنادا
 حذرا بالشام وحينئذ
 باليمن وحينئذ بالواف
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خير لي خيبر من الشام
 فانها خير ارض من الارض
 يجتبي لها خير من خلقه
 فمن ابي قحيفة سمعته يقول
 فان الله قد تكلم في الشام
 واهل وكان اخيرا يقول
 ومن تكلم الله به فلا ضيف
 عليه وهذا انما مضى في
 تفصيل الشام وهي مسلم
 عن ابي هريرة رضي الله عنه
 النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لا يزال الغزى يهاجر
 لا يفرهم من خالفهم ولا من
 خذلهم حتى تقوم الساعة
 قال الامام احمد اهل الغزى
 هم اهل الشام

ففتحها التكبير وتحليلها التسليم فالحال ان يكون تحريم التكبير وتحليل التسليم فليس
 هذا الطهور قد خلت صلاة الجنازة في هذا فان تحريم التكبير وتحليلها التسليم
 واقرب سجد التلاوة والشكر فلم ينقل احد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه
 ان فيه تسليما ولا انهم كانوا يسلمون منه ولهذا كان احدا من جنبل وغيره من العلماء
 يعرفون فيها تسليما واحدا في احدى الروايتين عنه لا يسلم فيه لعدم ورود الاثر
 بذلك وفي الرواية الاخرى يسلم واحدة او اثنين ولم يثبت ذلك بنص بل بالقياس
 وكذلك من راي فيه تسليما من الفقهاء ليس معه نص بل بالقياس او قول التابعين
 وقد تكلم خطابي على حديث نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 القرآن فاذم بالسجد تكبرا وسجدا معا قال فيه بيان ان السنة ان يكبر للسجد
 وعلى هذا ما ذهب اكثر اهل العلم وكذلك تكبر اذا رفع راسه من السجد قال وكان
 الشافعي واحدا يقول ان يرفع يديه اذا اراد ان يسجد وعنه ابن سيرين وعطاء
 رفع راسه من السجد يسلم وبه قال اسحق ابن راهويه قال واجتهد في ذلك
 يقول النبي صلى الله عليه وسلم لم تحرمها التكبير وتحليلها التسليم وكان احد الذين
 في لفظ لا يرى التسليم في هذا **قلت** وهذه الحجة انما تسقيم
 ان ذلك داخل في معنى الصلاة لكن قد يجعون بهذا على من يسلم انها صلاة
 فينا فقولنا وحديث ابن عمر رواه البخاري في صحيحه وليس فيه التكبير
 قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل علينا السورة فيها السجدة فيسجد ويسجد
 حتى ما يجد احدا موضع جهته وفي لفظ حتى ما يجد احدا مكانا لجهته فانها
 عمر قد اخبرنا ان كانوا يسجدون مع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر تسليما وكان
 ابراهيم يسجد على غير وضوء ومنه المعلوم انه لو كان النبي صلى الله عليه وسلم بين
 لاصحابه ان السجود لا يكون الا على وضوء لكان هذا معلوما عليهم عامتهم لانهم كانوا
 يسجدون معه وكان هذا شايعا في الصحابة فاذا لم يعرف عن احد منهم انه

اوجب

مسح (١٢)

اوجب الطهارة لسجود التلاوة وابعد عما كان من اعلم وافقهم واتبعهم
 السنة وقد بقي الى اخر الامر وسجد للتلاوة على غير طهارة كان هو مما
 يبين انه لم يكن معروفا بينهم ان الطهارة واجبة لها ولو كان هذا ما اوجب
 النبي صلى الله عليه وسلم لكان ذلك شايعا بينهم كشياع وجوب الطهارة للتلاوة
 وصلاة الجنازة وابعد عما لم يعرف ان غير من الصحابة اوجب الطهارة فيها
 ولكن سجودها على الطهارة افضل باتفاق المسلمين وقد يقال انه كره من الامور النسبية فكان مكان
 سجودها على غير طهارة مع القدرة على الطهارة فان النبي صلى الله عليه وسلم عليه
 وسلم لما سلم عليه مسلم لم يرد عليه حتى يتم وقال كرهت ان اذكر الله الا
 على طهر **قال** في سجود او كره من رد السلام لكن كون الانسان اذا قرأ وهو
 محدث يحرم عليه السجود ولا يحل له ان يسجد سدا لا بطهارة قول لا دليل
 عليه وما ذكر ايضا على ان الطواف لم يمس من الصلاة ويدل على ذلك ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تجزي صلاة لا يقرأ فيها بام **الكتاب** والطواف
 والسجود لا يقرأ فيها بام الكتاب وقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله يحب
 امره ما يشاء وان ما احدث ان لا تكلموا في الصلاة والكلام يجوز في
 الطواف والطواف ايضا ليس فيه تسليم لكن يفتح بالتكبير كما يسجد للتلاوة
 بالتكبير ومجرد الافتتاح بالتكبير لا يوجب ان يكون المفتح صلاة فقد ثبت
 في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم لم طاف على بغير كلما الى الركن اشار اليه
 بشيء عنده وكبر وكذلك ثبت عنه انه كبر على الصفا والمروة وعند رمي
 الجمار ولان الطواف يشبه الصلاة من بعض الوجوه **واقرا** الحائض فقد
 قيل انها منعت من الطواف لاجل المسجد كما تمنع من الاعتكاف لاجل المسجد
 والمسجد الحرام افضل للمساجد وقد قال تعالى ابراهيم وطهر بيته للطائفين
 والعاقلين والركع السجود فامر بتهيئة فتمنع من الحائض من الطواف وغير
 حمله القائلون به ومنه
 قوله صلى الله عليه وسلم عقر دار

هذا الكلام وهو كما
 قال في هذه اللغة اهل
 المدينة النبوية في ذلك
 الزمان كانوا يسجدون اهل
 نجد والعراق اهل المشرق
 وسمن اهل الشام اهل
 المغرب لان التوراة والشرع
 من الامور النسبية فكان مكان
 له عز وجل قال النبي صلى الله عليه وسلم
 بكم يدرك المدينة النبوية
 فالتوراة فيها ففهمه وما شق
 عنها كقوله من علم حسا
 البلاد طوعا وكرها علم
 ان المعاقلة التي شاع
 الفرة كالبيرة ونحوها هي
 محاذية للمدينة النبوية
 ان ما شق عنها ففهمه
 حسا فة القصر كحسان وما
 سامتها مثل الرقة وسمنها
 من فانه محاذي ام القرى مكة
 شرفها الله ولهذا كانت قبل
 هو الا بعد القبل ما شق
 عما حاذي المدينة النبوية
 ففهمه بها وما يفرغ عن ذلك
 ففهمه بها وما يفرغ عن ذلك
 عليها مثل عند واحد وعبر
 عدة اثار عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في هذا صلى الله عليه وسلم
 اهل الشام ما به لا تغلب
 منها فقوم مؤمنين وقوم
 رتب كان في هذا الكتاب
 وفي رواية عن عود الاسلام
 فاستعنت نظري فذهبت به
 الى الشام وسجد الكتاب
 والامام ما يعتد عليه ولم
 حمله القائلون به ومنه
 قوله صلى الله عليه وسلم عقر دار

احد تحت
 راس تحت

(١٣)

الطواف وهذا من قول من يجعل الطهارة ليست واجبة فيه ويؤهل
 اذا طاف وهي حايض عصت بدخول المسجد مع الحيض ولا يجعل طهارتها
 للطواف كطهارتها للصلاة بل يجعله من جنس منعه الا لا تعكف في المسجد
 وهي حائض ولهذا لم تمنع الحايض من سائر المناسك كما قال النبي صلى الله عليه وآله
 الحايض تقضي المناسك كلها الا الطواف بالبيت وقال لعائشة افعلي ما يفعل
 الحاج غير ان لا تطوفي بالبيت ولما قيل له عن صفية انها حايض قال احا
 بسناهي قيل له انها قد افاضت قال فلا اذا متفق عليه وقد اعترض ابن
 بطال على احتجاج البخاري بجواز السجود على غير وضوء حديث ابي عباس
 النبي صلى الله عليه وآله لم يقرأ النجم فسجد وسجد معه غيره شيخ اخذ
 وهذه السجود متواترة عند اهل العلم وفي الصحيح ايضا من حديث ابي مسعود
 قال قال النبي صلى الله عليه وآله لم يركب النجم فسجد فيها وسجد معه غيره شيخ اخذ
 من كفا من حصا او تراب فرفعه الى جهته وكان يكفني هذا قال فرائدة بعد قتل
 بطلان ابن بطال هذا الاحتج فيه لان سجود المشركين لم يكن على وجه العبادة
 وانما كان لما التقى الشيطان على لسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ذكر اللهم في قوله افرايم الثلاث والغري ومنات الثالثة الاخرى فقال تلك
 نبيق العلي وان شفاعتهم قد ترجى فسجد والماسعوا مع تعظيم الهتهم فلما علم النبي
 صلى الله عليه وآله ما التقى الشيطان على لسانه من ذلك اشفق وحزن له فانزل الله
 ثم انما نبيسا له وتسلية عما عرض له وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي
 الا اذا نطق الشيطان في امنيته فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته
 والله عليم حكيم اي اذا نطق الشيطان في ثلاثه فلا يستبسط من سجود المشركين
 كجواز السجود على غير وضوء لان المشرك نجس لا يصلح له وضوء ولا سجود الا
 بعد عقدا اسلام فيقال هذا ضعيف قال القوام انما سجود الماقر النبي صلى الله عليه وآله
 افند هذا

دار المؤمنين الشام وظهر ما في
 المؤلفين عن معاذ بن جبل
 الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله
 رضي الله عنه قال علم انه
 قال لا تزال الطهارة من امر
 طاهر حتى على كل امر من امر
 من خالفهم ولا من خالفهم
 تقوم الساعة وفيها
 عن معاذ بن جبل قال قال النبي
 كان في تاريخ البخاري
 قال في تاريخه وروى
 قال في تاريخه وروى
 وفيه ما كان في بيت المقدس
 وفي الصحيح ايضا عن ابي
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 انه اخبر ان ملائكة الرحى
 مظلة اجنحتهم متعا
 والاثار في هذا المعنى متعا
 ضلوك وتلك اجناب على الله
 على كل وقت للكتاب وروى
 وما روي عن الانبياء المتقدمة
 عليه السلام مع علم بالحسن
 والعقل والشفقة العارفين
 ان الخلق لا امر ابتدأ من
 مكة ام القرى وفيها الله
 الرسالة المحمدية التي طفق
 نورها الارض وهي ضياء
 الله قيا ما للناموس اليها
 يصلون ويحجون ولهم
 بكما كان الله من مصالح
 ربيهم ودينهم فكان
 الاسلام في الزمان الاول
 ظهوره

افند هذا الحديث تعجبون وتشككون ولا تكون وانتم سامدون فاسجدوا
 له واعبدوا فاسجدوا النبي صلى الله عليه وسلم وما معه امثالا لهذا الامم ان ملك النبوة بالشام
 وهو السجود لله والمشركون تابعوه في السجود لله وما ذكر من التمني اذا وما حوله يعود الخلق والامر
 كان صحيحا فانه هو كان سبب موافقتهم له في السجود ولهذا لما جرى هذا وهذا في حشر الخلق والامم
 بلغ المسلمين بالحبشة ذلك فرجع منهم طائفة الى مكة والمشركون
 فلما كانوا يكرهون عبادة الله وتعظيمه ولكن كانوا يعبدون معه الهة اخرى كما
 اخبر الله عنهم بذلك فكان هذا السجود مع عبادة الله وقد قال سجد معه
 السلطان والمشركون والجن والانس واما قوله لا سجود الا بعد عقد الاسلام
 فسجود الكافر بغيره دعائه وذكره له وبمنزلة صدقة وبمنزلة حجه من الله وهم
 مشركون فالكفار قد يعبدون الله وما فعلوه من خيرا شيوا عليه في الدنيا
 فان ما نوا على الكفر حبطت اعمالهم في الآخرة وان ما نوا على الايمان قبل ثبوتهم
 على ما فعلوه في الكفر فيه قولان مشهوران والصحيح انهم يتأبوا على ذلك
 لقول النبي صلى الله عليه وآله ولم يحكم ابن حرام اسلمت على ما اسلفت من خير وغير
 ذلك من النصوص ومعلوم ان اليهود والنصارى لهم صلاة وسجود وان
 كان ذلك لا يتفهم في الآخرة اذا ما نوا على الكفر وايضا فقد اخبر الله في غير
 موضع من القرآن عن سجود سحر فرعون كما قال تعالى فلقني البحر
 ساحبين قالوا انما نرى ربنا رب موسى وهارون وذلك اسجدوا
 ايمانهم وهو ما قبله الله منهم وادخلهم به الجنة ولم يكونوا على طهارة وشرع
 ما قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعا بنسخه ولو قرئ القرآن على كفار فسجدوا
 له من منين بالله ورسوله لتفهم ذلك وما يبين هذا ان السجود بشرع
 مفتر دعاء الصلاة لسجود التلاوة وسجود الشكر وكما لسجود عند الا
 يا فان ابن عباس لما بلغه موت بعض امهات المؤمنين سجد وقال ان
 قرئ طائفة من الآيات فحضره حسن
 آيات نصوص البركة

ظهره بالحشر
 وروى التلاوة المذكورة على
 ان ملك النبوة بالشام
 وتشر اليها خالي بيت المقدس
 وما حوله يعود الخلق والامر
 وهذا في حشر الخلق والامم
 في اخر الزمان يكون ظهور
 الشام وكما ان ملك افسند
 بيت المقدس في اول الامر
 من اخبرها وكما ان في اخر الزمان
 يعود الامر الى ان من كان
 بالشام في السجود الاقصى
 فحارها الارض فحارها
 الزمان الزمان بها حارها
 عليهم السلام وهو الشارح
 كما هو
 موجود والمعلوم وقد
 في الكفر في الكفر على ركة
 الشام في حشر آيات قوله
 واودى القوم الذين كانوا
 لا يرضون مغاربا التي يركب
 ركنها فيها والله اعلم بما اور
 في شراييل ان ام الارض
 وقوله سبحانه الذي اسرى
 يعقوب ليلا من المسجد
 انما هو المسجد الاقصى
 الذي باركنا حوله وقوله
 ونجينا له ولو طأ الى الارض
 التي باركنا فيها وقوله
 في ان الرحمة بي عام
 الى الارض التي باركنا فيها
 وقوله تعالى وجعلنا بينهم
 وبين القرى التي باركنا فيها
 قرى ظاهرة ولهم من فضلها
 آيات نصوص البركة

والركعة تتناول الركعة في الدين
والركعة في الدنيا وكلها معلوم

الاربع فيه هذا من حيث
اجلها والغالب واما اكثر
من الناس فقد يكون معه
في غير ايام افضل له
تقدم وكثير من اهل الشام
لو خرجوا عنها لا يمكن ان يكون
فيه طهر من غير ان يكون
افضل لهم وقد كتبوا الى
الشيخان الفارسي والمصري
يقولون ان الارض
فقط لا تسمى سجدا وان الارض
لا تسمى سجدا وهو كما قال
الرضا عليه السلام في حكاية
سنان الفارسي في كتابه
صحة الصلاة في غير الارض
وقد كانت في غير الارض
داركها من الارض ان
بها وجه من الارض
رجع اليها كما عود
فتقوم بها وقد كانت
اربع من ركني عالم
قد خرجت من بني اسرائيل
دار الصلوات المشرقة
اجبارة انفا سقيت
وفيه قارها ساوركم
دار الفاتحة فانكون
الارض داركها وداركها
او ايمان او داركها
او دار طاعة او معصية
او دار التوبة او الفاتحة
او صلاح عارضه لا ازمه
وقد

ما اتفقوا على جوازها وهو صلاؤه بلاقيا ولا استقبال القبلة فانه
لا يمكن المتطوع على كل حال ان يصلي الا كذلك فلو نهي عن التطوع افضى الى
تقويت عبادة الله التي لا يقدر عليها الا كذلك بخلاف الفرض فانه شيء مقدر
يمكن ان ينزل له ولا يقطع ذلك عن سيرة ومن لم يمكنه النزول لقنات الارض
او حل صلى على الدابة ايضا ورضي في التطوع جالس اليك يستقبل القبلة
ان الاستقبال يمكنه مع الجلوس فلم يسقط عنه بخلاف تكليفه القيام فانه قد
يتيق عليه ترك التطوع وكان ذلك تيسيرا للصلاة بحسب الامكان فوجب الله
في الفرض ما لا يجب في النفل وكذلك سجود دون صلاة النفل فانه يجوز فعله
قاعدا وان كان القيام افضل وصلاة الجنازة اكمل من النفل من وجبة فاشترط
لها القيام مع الامكان لان ذلك لا يتعذر وصلاة النافلة فيها ركوع وسجود
في اكمل مع هذا الوجه والمقصود الاكبر من صلاة الجنازة هو الدعاء المحسن
الذي ولهذا كان عامة ما فيها من الذكر دعاء واختلف السلف والعلماء في دعائها
هل فيها قراءة على قولين مشهورين ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم فيها دعاء
بعينه فلم انه لا يوقت فيها وجوب شيء من الاذكار وان كانت قراءة الفا
تحتها سنة كما ثبت ذلك عن ابي عباس في كتابه في قراءة الفاتحة فيها دعاء
اقل ان قيل بكونه وقيل يجب والاشبه انها مستحبة لا تكرة ولا تجب فانه
ليس فيها قراءة غير الفاتحة فلو كانت الفاتحة واجبة فيها لم تجب في الصلاة
الثامة لشع فيها قراءة زائدة على الفاتحة ولان الفاتحة نصفها ثناء على
الله ونصفها دعاء للمصلي نفسه لا دعاء للميت والواجب فيها الدعاء للميت وما
كذلك والمشهور عند الصحابة انه اذا سلم فيها تسليمة واحدة
لنقصها عن الصلاة الثامة وقوله من صلى صلاة لا يقرأ فيها بأم الله
الكتاب فهي خداج يقال الصلاة المطلقة هي التي فيها ركوع وسجود بدليل
اهل الارض الايمان به
وطاعة واتباع شريعته

توضا نابه عطشا افتوضا مع ماء البحر فقال هو الطهور ماؤه الحلال
 ميتة لكن يكون الجواب منتظما كما في هذا الحديث وهناك اذا ذكر النهار
 لم يكن الجواب منتظما لانه ذكر فيه قوله فاذا حقت الصبح فاورثوا حدة وهذا
 ثابت في الحديث لا ريب فيه فان قيل يحتمل ان هذا قد ذكره النبي صلى الله عليه
 وسلم في مجلس آخر خلا ما مبتدأ لا خرا ما لهذا السائل واما غيره قيل
 كل من روى عن ابي عمارة رواه هكذا فذكر وافي اوله السؤال وفي اخره
 الوتر وليس فيه الا صلاة الليل وهذا خالف فلم يذكر ما في اوله ولا ما في اخره
 وزاد في وسطه وليس هو من المعروف في حفظه والاتقان ولم يخرجه من حديث
 اهل الصحيح البخاري ومسلم وهذه الامور متى تأملها اللبيب علم انه غلط في
 الحديث وان لم يعلم ذلك اوجب ريبه فربما يمنع الاحتجاج به على ائمة مثل هذا
 الاصل العظيم وما يبين ذلك ان الوتر ركعة وهو صلاة وكذلك صلاة الجنائز
 وغيره فعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقصد بذلك بيان معنى الصلاة وتكررها
 فان الحديث يرد وينعكس فان قيل قصد بيان ما يجوز من الصلاة قبل ما
 ذكرتم جليز وسجود التلاوة والشكر ايضا جائز فلا يمكن الاستدلال به الا على الاسم
 ولا على الحكم وكل قول يتقدم به لما خروجه المتقدمين ولم يسبقوا احد منهم فانه يكون
 خطأ كما قال الامام احمد بن حنبل اياك ان تتكلم في مسئلة ليس تكفيها امام واما
 سجود السهو فقد جواز بخرم على غير طهارة والى غير القبلة كسجود التلاوة بنا
 على اصله الضعيف وهذا لا يعرف عند احد من السلف وليس هو مثل سجود التلاوة
 والشكر لان هذا سجدة ياتي بقوم من مقام ركعة من الصلاة كما قال النبي صلى
 الله عليه وسلم في الحديث الصحيح حديث الشك اذا شك احدكم فلا يدرك ثلاثا صلى
 ام اربعاً فليطرح الشك وليبن على ما يثق ثم يسجد سجدة قبل ان يسلم
 فان صلى غشا شفع له صلاته والا كان شرا غيما للشيطان وفي لفظ وان كانت

صلاة

صلاة تماماً كانتا ترغما للشيطان فجعلها كالركعة السادسة التي تسفح الخا
 الزيادة نهوا ودل ذلك على انه يوجر عليها لانه اعتقد انها تمام المكتوبة
 وفعلها تقربا الى الله وان كان مخطيا في هذا الاعتقاد وفي هذا ما يدل على
 ان من فعل ما يعتقد قربة بحسب اجتهاده ان كان مخطيا في ذلك فانه ثياب
 على ذلك وان كان له علم انه ليس بقربة حرم عليه فعله وايضا فان سجد في
 السهو بفعل ان اقبل للسلام واما قرئاً من السلام فانه مصلتها باه
 الصلاة داخلان فيها فها منها وايضا فانها جبراً للصلاة فكانت كالجزء
 من الصلاة وايضا فان لها تحليلاً وحرماً فانه يسلم منها ويتشهد فصارت
 اوك من صلاة الجنائز وفي الجملة سجد في السهو ومن جنس سجد في الصل
 لانه جنس سجود التلاوة والشكر ولهذا يفعل ان الى الكعبة وهذا عمل
 المسلمين من عهد نبيهم ولا نقل عن احد انه فعلها الى غير القبلة ولا يقرب وضوء
 كما فعل يفعل ذلك في سجود التلاوة واذا كان السهو في الفريضة كان عليه
 ان يسجد بها بالارض كما لفريضة ليس له ان يفعلها على الراحلة وايضا فانها
 واجبتان كما دل عليه نصوص كثيرة وهو قول اكثر الفقهاء بخلاف سجود الشكر
 فانه لا يجب بالاجماع وفي استحبابه نزاع وسجود التلاوة في وجوبه نزاع وان
 كان مشروعا بالاجماع فسجود التلاوة سببه القراءة فيشبهها ولما كان الحديث له
 ان لا يقرأ في سجود بطريق الاولى فان القراءة اعظم من مجرد سجود التلاوة
 والمشرك قد سجدوا وما كانوا يقرؤن القرآن وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم
 ان يقرأ القرآن في حال الركوع والسجود فعلم ان القرآن افضل من هذه الحال وقوله
 اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اي من الافعال فلم يجوز تدخل الاقوال
 في ذلك وفيه بين الاقرب والافضل فقد يكون بعض الاعمال افضل من
 السجود وان كان في السجود اقرب كالجهاد فانه سنام العهل الا ان يراى السجود

الامام احمد بن حنبل
 في مسنده

وهو الخضوع فهذا يحصل في حال المرأة وغيرها وقد يحصل لرجل في حال
 الخضوع **الفرد** من الخضوع ما لا يحصل في حال السجود وهذا كقولنا اقرب ما
 يكون له الرب تكاثر عبد جوف الليل وقوله ينزل ربنا كل ليلة الى سماء
 الدنيا حين يبقى ثلث الليل الاخر وقوله سانه يدنو عيشه عرفه ومعلوم
 ان من الاعمال ما هو افضل من الوقوف بعرفة ومن قيام الليل كالصلوات
 الخمس والجهاد في سبيل الله وقد قال تعالى واذا سئلك عبادي عني فاني
 قريب فهو قريب من دعاه وقد يكون غير الداعي افضل من الداعي كما قال
 من شغلته قراءة القرآن عند ذكره ومسئلتي اعطيته افضل ما اعطى السائلين
 والله اعلم **مسئلة** في هؤلاء الذين يعبرون الى الحمام فاذا
 ارادوا ان يغتسلوا من الجنابة وقفوا واحدا منهم على الطهور وحده ولا يغتسل
 احدهم حتى يفيض واحدا بعد واحد منهم فخلل اذا اغتسل معه غيره لا يطهر
 وان تطهر من بقية احواض الحمام فخلل يجوز وان كان الماء باثنا فيها وهل الماء
 الذي يتقاطر من على يد الجناب من الجاه طاهر ام نجس وهل ماء الحمام
 كونه مضمحا بالنجاسة نجس ام لا وهل الزنبر الذي يكون في الحمام ايام
 الشتاء وهو من دخان النجاسة نجس ام لا وهل الرجل اذا اغتسل وجسده مبلول
 ام لا والماء الذي يجري في ارض الحمام من اغتسال الناس طاهر ام نجس
 اقونا ليزول الوسواس **الجواب** قد ثبت في الصحيحين عن
 نبينا صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من انا واحد يغتسل فان
 جميعا وفي رواية انها كانت تقول دع لي ويقول دعيلي مع قلنا الماء وفي الصحيحين
 ايضا انه كان يغتسل هو وغيره عابثة من امهات المؤمنين من انا واحد مثل
 ميمونة بنت الحارث وام سلمة وثبت عند عائشة انها قالت كنت اغتسل انا
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم من انا واحد قدرا الفرقا والفرق بالرجل العراقي
 القديم

القديم ستة عشر رطلا وبالرجل المصري اقل من خمسة عشر رطلا وثبت
 في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يتوضا بالماء ويغتسل باصبع وفيه عن ابن عمر قال كان الرجل والنساء على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسلون من انا واحد وهذه السنن اثنا
 عشر كانت انية صغيرة ولم يكن لها عادة الا بنوب ولا غيرا ولم تكن تفيض فاذا كانت واصحابها الذين كانوا يغتسلون على عهد
 ظهور الرجال والنساء جميعا من تلك الانية جازن فكيف بهذه الحمامات التي كانت في ذلك على امرائها اشتراكي
 الحمامات وغير الحمامات التي يكون الخوض اكبر من قلتي فان القلتي اكثر من الرجال والنساء في الاغتسال
 قيل فيها على الصحيح انها خمسة رطل بالعراقي في القديم فيكون هذا الرجل المصري يغتسل بسوا الاخر وهذا ما اتفق
 اكثر من ذلك بعشرة من الارطال فان الرجل العراقي ما بين ثمانية وعشرين درهما عليه اربعة السليبي بلانواع بينهم
 واربعه اسباع درهم وهذا الرجل المصري مائة واربعه واربعون درهما يزيد على ذلك توضيحا واغتسلوا من انا واحد
 بنحو عشرة درهما وثلاثة اسباع درهم وذلك اكثر من اوقية وربع مصرية جازن كما ثبت في ذلك بالسنن الصحيحة
 فالخمسائة رطل بالعراقي اربعة وستون الف درهم وما في درهم وخمسة اسباع اذا انقربت المرأة بالاغتسال او
 درهم وذلك بالرجل الذي هو ستمائة وسبعة ارطال وسبع رطل خلت به هل ينزل الرجل بالثبهر
 ولهذا الرجل المصري اربعة رطل وستة واربعون رطلا وكسرا فية ومسلحه
 القلتي ذراع وربع في ذراع وربع طولا وعرضا وعمقا ومعلوم ان غلب لا بأس بذلك مطلقا والثاني ان يكره
 هذه الحمامات التي في الحمامات المصرية وغير الحمامات اكثر من هذا القدر بكثير مطلقا والثالث ان يكره
 فان القلة نحو من هذه القرب الكساسة التي تستعمل بالشام ومصر فالقلة تخل به وقد روي في ذلك اربعة
 قريبان بهذه القرب وهذا كله قريب بلاربي فان تحديد القلتي انما هو بالسنن وليس هذا موضع هذه
 القرب على صوب القولي ومعلوم ان هذه الحمامات فيها اصناف ذلك فاذا والنساء جميعا من انا واحد فترتبا
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يطهر هو وازواجه من تلك الانية فكيف بالطهيرة
 من هذه الحمامات من كانت فانضت او لم تكن وسواء كان الانبوب يصب فيها او فاعتسال الرجال دون النساء
 لم يكن او كان الماء باثنا فيها او لم يكن فانها طاهرة والاصل بقاء الطهارة وهي بكل
 حال اكثر من تلك الانية الصغار التي كان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه يطهرون فيها
 ان طهره لانيه حتى يغتسل وحده قد خرج
 عن اجابة السليبي وبارق جاءه الكوميني

حتى يقض ولم يغسل الا واحد
 واعتقد ذلك وسافر من مكة
 فلما حضر ابو يوسف قال مالك لو احد منهم من اين كذا الصاع قال حدثني
 ابي عبد الله انه كان يودي به صدقة الفطر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
 الاخر حدثني ابي عبد الله انها كانت تودي به يعني صدقة حديثها الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقال الاخر غوزك وقال الاخر غوزك قال مالك لا
 يري يوسف ان يرى هؤلاء يكذبون قال لا والله ما يكذب هؤلاء قال مالك انا
 حررت هذا برطلم يا اهل العراق فوجدته خمسة ارطال وثلاثون قال ابو
 يوسف لما كنت قد رجعت الى قريتنا ابا عبد الله ولواك راي صاحب ما رايته
 لرجع كارجعت فهذا النقل المتواتر عن اهل المدينة بمقدار الصاع والمد وقد
 هب طائفة من العلماء كابن قتيبة والقاضي ابي يعلى وجدي ابي البركات الى
 صاع الطعام خمسة ارطال وثلاثون صاع المائمانية ارطال واحتجوا بحديث
 خبر عائشة انها كانت تغسل هي ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرق والفرق ستة
 عشر رطلا بالعراقي والجمهور على ان الصاع والمد في الطعام والماء واحد وهو
 اظهر وهذا مبسوط في موضعه والمقصود هنا ان مقدار ظهور النبي صلى الله
 عليه وسلم في الغسل ما بين ثمانية ارطال عراقي الى خمسة وثلاثون والوضوء ربع ذلك
 وهذا الرطل المصري اقل من ذلك واذا كان كذلك فالذي يكثر صب الما حتى يغسل
 بقنطار ماء والفرق اواكثر متبع مخالف للسنن ومما تدبر بذلك عوف
 عفي به ترجمه وامثاله عند ذلك كسائر المتدينين بالبدع المتخالفة للسنن
 وهذا كله بين في هذه الاحاديث فان قيل لنا نفعل نحن هذا لان الماء قد يكون
 نجسا او مستعملا بان تكون الانية مثل الطاسة الاصفى بالارض قد نجست
 بما على الارض من النجاسة ثم غرغ بها منه او بان الحجب غمس يده فيها
 الما مستعملا وقطر عليه من عرق سقى الحمام النجس والمحمول للنجاسة

او غمس

او غمس بعض لداخلين اعضاءه فيه وهي نجسة نجسة فلا احتمال كون نجسا
 وذلك ان الحرمات بنو عات محرم للصفر ومحرم للكسبة والحرم الكسبة كالظلم والربا
 المسير والحرم للصفر كالصبر والدم والحرم الخنزير وما اهل لغيره من الاول اشهد
 حرمها والتوقع فيه مشهور ولهذا كان السلف يتحرون في الاطعمة والشا
 من الشبهات الناشئة من المكاسب الخبيثة واما الثاني فانه حرم لما فيه من وصف
 الخبيث وقد اباح الله لنا طعام اهل الكتاب مع ايمانهم الا الذكوة التذكية الشرعية
 او سموا عليه غير الله واذا علمنا انهم سموا عليه غير الله حرم ذلك في اصح قول العلماء
 ثبت في الصحيح من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن اقوام ياتون بالحم
 واللبان سموا عليه ام لا فقال سموا انتم وكلوا واما الما فهو في نفسه طهور ولكن اذا
 لطفه النجاسة وظهرت فيه صار استعماله استعمالا لذلك الخبيث فانما نهي عن استعماله
 لما خالطه من الخبيث لانه في نفسه خبيث فاذا لم يكن هنا اماره ظاهرة على نجاسة
 لطفه الخبيث لم كان هذا التقدير والاحتمال مع طيب الما وعدم التغير فيه من باب
 الحرج المرفوع ومن باب الاضرار والافلال المرفوعة عن هذه الاعتقود قد روي ان عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه تروى من جرة نصيبه مع قيام هذا الاحتمال ومنع من
 الخيلاب رضي الله عنه وصاحب لم يميز اب نصب عليه من ما فقال صاحب يا صا
 حب الميزاب ما وكن طاهرا ونجس فقال عمر يا صاحب الميزاب لا تخبر فان هذا ليس
 عليه وقد نص على هذه المسئلة الائمة كأحد وغيره ونصوا على انه اذا سقط عليه ماء
 ميزاب ونحوه ولا اماره تدل على النجاسة لم يلزم السؤال بل يكفه وان سال فهل يلزم
 رد الجواب على وجهه وقد استحب بعض الفقهاء من اصحابنا عدم السؤال
 وهو ضعيف والوجه الثاني ان نقول هذه الاحتمالات هنا مستحبة وفي غاية
 البعد فلا يلتفت اليها والاتفات اليها حرج ليس من الدين وشروطه ياتي بها
 الشيطان ولا كذلك الطاسات وغيرها من الانية التي يدخل بها الناس الحمامات

واستعملا احتطنا لذلك
 وعدنا الى الماء الطهور
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 دع ما يربك الانا لا ريبك
 ولقول من اصحابنا
 فقد استبرأ لدين وعرضه
 قيل انما نهي عن هذا
 احدها ان التورع بحج
 الشك في امور النجاسة ليس
 مقبولا ولا مشروعاً بل هو
 يستحلوا ما بين يديهم
 ان يتي الامور على الاستحباب
 فان قام دليل على النجاسة
 نجست وهو الا فلا يستحب
 له ان يستعمل استعمال غيره
 احتمال الثاني انما اذا
 قاطعت اماره ظاهرة
 فذلك مقام اخر والدليل
 القاطع على ذلك ان ما
 زال النبي صلى الله عليه وسلم
 والتابعون يتوضئون
 ويغتسلون وشربون
 من المياه التي في الاتنية
 واللآء الصغار والحيات
 وغيرها مع وجود هذا
 الاحتمال بل كل احتمال
 لا يستدل اليه ما رواه
 شرعية لا يلتفت اليه
 وذلك ان الحرمات صحت

فاذا كانت انبعاثا لادها والا
 طاهرة في الاصل واحتمال نجاستها اضعف من احتمال نجاسته الاوعية التي في جوفها
 لانها خلقت والعجين في ذلك من المائعات واجامد
 ولو سقط اجنب في دهن او مائع لم ينجسه بل يتراع بين الائمة بل وكذلك الجاهل عرقها
 والرطبة يحكم بطلانها
 طاهر وثوبها الذي يكون فيه عرقها طاهر وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عيز متلفه فيها الى هذا
 انما ذل الجاهل ان يظن في ثوبها الذي تحيض فيه وانها اذا رأت فيه دما زالت وصلة
 الناس واما قول القائل
 انها تقع على الارض فيقع عليه
 فيها فاذا كان في اي نجس ذلك البلاط اكثر ما يقال فيه انه يبطل عليه بعض
 ما عندنا كجاء من الارض المقتسبين او يثقبها عليه او يكون على بعض المقتسبين نجاسة يطالبها الارض
 طاهر لا ينجس فيه فان
 الاصل فيه الطهارة وما
 وخودك وجوب هذا ما وجوه احدها ان هذا قليل فادر وليس هذا القليل
 يقع عليه من المائعات
 والسدر والخطمي والاصابون وغير ذلك
 بلها الثالث انه اذا اصاب ذلك البلاط شيء من هذا فانه الما الذي يفيض من
 الحوض والذي يصبه الناس يظهر تلك البقعة وان لم يقصد تطهيرها فان القصد
 في إزالة النجاسة ليس شرطاً عند احد من الائمة الاربعة ولكل بعض المتأخرين
 من اصحاب الشافعي واحمد ذكرها ووجهها ضعيفا في ذلك ليطرد واقياسهم في
 مناظرة ابي حنيفة في اشتراط النية في طهارة الحدث كما ان زفر نفي وجوب
 النية في التيمم طرد القياسه وكلا القولين مطرح وقد نص الائمة على ان ما
 المطهر يطهر الارض التي يصبها وغالب الماء الذي يصب على الارض ليس بمستعمل
 فان اكثر الماء الذي يصبه الناس لا يكون عند جنابه ولا يكون متغير الوجه
 الثالث ان يقال هب ان الحوض وقع فيه نجاسة محقة او انفس فيه نجس
 فهذا ما كثر وقد ثبت عنه ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل لم يارسول الله
 انك توضع من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الحمض والحوم والكلاب و
 النتن فقال الماء طهور لا ينجسه شيء قال الامام احمد حديث بضاعة
 وفي السنة عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الماء يكون با
 رض الفلث وما ينوبه من السباع والدواب فقال اذا بلغ الماء قلتين
 لم ينجس

بلغ

لم ينجس شيء وفي لفظ لم يحل الخبث وبئر بضاعة كسائر الابار وهي باقية الى الان بالمدينة من الناحية الشرقية ومن
 واغما يزارع في مثل هذا بفضل ثباع علماء العراق الذين ليس لهم خبرة باحوال النبي
 صلى الله عليه وسلم ومدينته وسيرته واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ
 تلك البئر التي يلقى فيها الحمض والحوم والكلاب والنتن فكيف ليس لنا ان نشتره عن
 امر فلعن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ثبت عندنا نكر على من يشتره عما يفعله وقال
 ما بال اقوام يشرهون عن اشياء اترخص فيها وامراني لا تخشاكم لله واعلمكم بحجوده
 ولو قال قائل يشتره عن هذا لاجل خلاف فيه فانه من اهل العراق من يقول الماء
 اذا وقعت فيه نجاسة نجسته وان كان كثيرا الا ان يكون مما لا تبلغه النجاسة وقد
 رونه بالاشهر كذا احد طرفه بئر كذا الطرف الاخر وهل العبرة بحركة المتوضي او بحركة
 المقتسل على قائلين وقد رعبهم ذلك بعشرة اذرع في عشرة اذرع ويجتنبون
 يقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يبول احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه ثم يقول
 اذا شرب البير فانه ينزح منها ولا عقدة في بعض النجاسات وفي بعضها ينز
 ح البير كلها وذهب بعض متكلميهم الى ان البير يطهر هذا الاختلاف يورث شبهة
 في الماء اذا وقعت فيه نجاسة قيل لهذا القائل الاختلاف انما يورث شبهة اذ لم
 يشهد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما اذا ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم ارخص
 في شيء وقد كره ان يشتره عدو ما يرض فيه وقال ان الله يحب ان يؤخذ برخصه
 كالبركة ان تولى معصيته رواه احمد وابو حنيفة في صحيحه فان شربها عنه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ورسوله احق ان ترضيه وليس لنا ان نغضب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم نسبهه وقعت لبعض الحكماء كان عام
 الحد يسمونه ولو فتحنا هذا الباب لكنا نكره ان يرسل هديا ان يسيح ما يسيح
 الحلال لخلاف ابن عباس ولكننا نستحب للمجنب اذا صام ان يغتسل بخلاف
 اليه يكره ولكننا نكره تطيب الحرم قبل الطواف بخلاف عمر وابنه ومالك ولكننا نكره
 له ان يلبس الى ان يرمي الجمر بعد التقريف بخلاف مالك وغيره ومثل هذا

قال انها كانت عينا جارية
 فقد غلط غلطاً شديداً فانه لم
 يلبس عاتقه ولا يلبس عاتقه
 بالمدينة عن جارية امه
 ولم يكن بها الا ازاراً منها
 ما يوضون ويغتسلون
 ويشربون شربة او سبي
 التي فيها والبير التي
 بئر حاذقة اي
 فالماء الذي اشربها عن
 وحسبها على المسكين وغيره
 هذه الابار وكان يقيم
 للبخار والريح من الابار
 بالنواحي والسواني
 وتكون دماء السماء
 وما ياتي من البول
 فاما عين جازنة فلم تكن
 له وهذه العيون التي
 سلم عين حرم انما
 احدها معاوية وخلفائه
 واما الناس ينقلون الشهداء
 من موضعهم فصاروا يشربون
 وهم رطاب ولم يبتوا حتى
 اصابته السجاة رجل
 احدث فانه عشت
 دما وكذلك العين الزرقا
 محدثة لكن لا ادري متى
 حدثت وهذا امر لا
 يزارع فيه احد من العلماء
 العالمين بالمدينة واحوالها
 صح صح صح

لا يخالف سنة ظاهرة له معلومة
 قط والسنة في ذلك اظهر
 من ان يخفى على اقل المتابع
 لكن نقل عنه انه قال اغسل
 بذلك منه والصواب
 ان هذه الابدال على النجس
 فان غسرت اليد من الماء
 المستعمل لا يجزئ الاتفاق
 وبكى ذروا عن احمد
 في غسل اليد منه
 روايتين الرواية التي
 تدل على الاستحباب
 لاجل الشهادة والصحة
 ان ذلك لا يجزئ الاستحباب
 لان هذا عمل النبي صلى الله عليه وسلم
 علم واصحابه فلم يكونوا
 يفعلون شيئا بهما
 نصهم من الوضوء
 الثالث صح عليه
 اذ نجاسة الخبث ويذكر ذلك رواية عنه وانما ملء احد نجاسة الحدث واحد
 الثالث يراى بالطهارة الطهارة من الاعيان النجسة التي هي نجسة والكلام في هذه
 النجاسة فالقول بان الماء المستعمل صار بمنزلة الاعيان النجسة كالدّم والماء
 ونحو ذلك هو القول الذي دلت النصوص والاجماع القديمة والقياس
 المجازي على بطلانه وعلى هذا فجميع هذه المياه التي في الحياض والبركة التي في الحما
 مات والطرفات وعلى ابواب المساجد وفي المدارس وغير ذلك لا يكره
 النظير بشئ منها وان سقط الماء المستعمل فيها وليس للاشياء ان يشترط
 عن امر ثبت فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمرحمة لاجل
 شبهة وقعت لبطلان علم ارضي الله عنهم وقد تبين بما ذكرناه جوابها
 بل علة الذي يقترن به بدن النجس بجماع او غيره وتبين ان الماء طاهر
 وان النجاسة عنه او علة فلا يستلزمه النجاسة التي وقعت في ذلك بدعة
 مخالفة للسنة ولا نزاع لمربي المسلمين ان النجس لو غسله فغسله لم يقد
 ح في صحة غسله وانما المستحب بالنجاسة فليست نجاسة بالاتفاق الاية
 اذا لم يحصل له ما ينجسه وانما كرهت فيه نزاع لا كرهت فيه مذهب
 الشافعي والحنيفة وما لك واحد في احد الروايتين عنها وكره
 مالك واحد في الرواية الاخرى عنها وهذه الكراهة كما ما خذت
 احدها احتمال وصولها جزءا من النجاسة الى الماء فيبقى مشكوكا في طهارة
 ربه شكك مسند الى اماره ظاهرة فعلى هذا المأخذ متى كان بين
 الوقوف والمأخذ جرح حصص كياه الحيات لم يكره لانه قد ثبت ان
 الماء لم يصل اليه النجاسة وهذه طريقة طائفة من اصحاب احمد
 كالشريف ابي جعفر وابن عقيل وغيرها والثاني ان سبب الكراهة
 هو كونه سخي بايقاد النجاسة واستعمال النجاسة مكررة عنده
 والحاصل

والحاصل بالملكوته مكررة وهذه طريقة القاضي وغيره فلي هذا انما الكراهة اذا كان التسخير حصل
 احدها لا يظهر كقول الشافعي وهو احد القولين عما لك وهو المشهور قال الوقود طاهر او
 عن اصحاب احمد واحد الروايتين عنه والرواية الاخرى انه طاهر
 هذا مذهب ابي حنيفة وما لك في احد القولين واحد الروايتين عن
 احمد ومذهب اهل الظاهر وغيرهم انها طاهرة وهذا هو الصواب القطع
 به فان هذه الاعيان لم تشاؤها نصوص التحريم لالفاظها ولا معنا فليست محرمة
 لاني معنى المحرم فلا وجه لتحريمها بل تشاؤها نصوص المحل فانها من
 الطيبات وهي ايضا في معنى ما تفق على حلة الفض والقياس يقتضيان
 تحليلها وايضا فقد اتفقوا كلام على التحريم اذا صار له خلا بفعل له تصاد
 حلالا لطيبا واستحال هذه الاعيان اعظم من استحالة الخمر والذين فرقوا
 بينهما قالوا الخمر نجس بالاستحالة فطهرت بالاستحالة بخلاف الدم والمثمة
 ولحم الخنزير وهذا الفرق ضعيف فان جميع النجاسات انما نجست ايضا
 بالاستحالة فالدم مستحيل عند اعيان طاهرة وكذلك العذرة والبول
 والحيوان النجس مستحيل عند مادة طاهرة مخلوق منها وايضا فانه تكاثر
 الخبث لما قام بها وصف الخبث وصفها كوصف كراهة كراهة الطيبات
 لما قام بهام وصف الطيب وهذه الاعيان المتنازع فيها ليس فيها شئ
 منه وصف الخبث وانما فيها وصف الطيب فاذا عرف هذا فليصح القول
 بالدفان والنجاسات المستحيل عند النجاسة طاهرة لانه جزءا هو ابي
 ونارته ومائية وليس فيه شئ من وصف الخبث وعلى القول الاخر فلا بد
 ان يعفى عن ذلك عما يشق الاحتراز منه كما يعفى عما يشق الاحتراز منه
 على اصح القولين ومن حكم بنجاسة ذلك ولم يعف عما يشق الاحتراز
 منه فقد له اضعف الا قول هذا اذا كان الوقود نجسا فاما الطاهر

الحاصل بالملكوته مكررة وهذه طريقة القاضي وغيره فلي هذا انما الكراهة اذا كان التسخير حصل
 احدها لا يظهر كقول الشافعي وهو احد القولين عما لك وهو المشهور قال الوقود طاهر او
 عن اصحاب احمد واحد الروايتين عنه والرواية الاخرى انه طاهر
 هذا مذهب ابي حنيفة وما لك في احد القولين واحد الروايتين عن
 احمد ومذهب اهل الظاهر وغيرهم انها طاهرة وهذا هو الصواب القطع
 به فان هذه الاعيان لم تشاؤها نصوص التحريم لالفاظها ولا معنا فليست محرمة
 لاني معنى المحرم فلا وجه لتحريمها بل تشاؤها نصوص المحل فانها من
 الطيبات وهي ايضا في معنى ما تفق على حلة الفض والقياس يقتضيان
 تحليلها وايضا فقد اتفقوا كلام على التحريم اذا صار له خلا بفعل له تصاد
 حلالا لطيبا واستحال هذه الاعيان اعظم من استحالة الخمر والذين فرقوا
 بينهما قالوا الخمر نجس بالاستحالة فطهرت بالاستحالة بخلاف الدم والمثمة
 ولحم الخنزير وهذا الفرق ضعيف فان جميع النجاسات انما نجست ايضا
 بالاستحالة فالدم مستحيل عند اعيان طاهرة وكذلك العذرة والبول
 والحيوان النجس مستحيل عند مادة طاهرة مخلوق منها وايضا فانه تكاثر
 الخبث لما قام بها وصف الخبث وصفها كوصف كراهة كراهة الطيبات
 لما قام بهام وصف الطيب وهذه الاعيان المتنازع فيها ليس فيها شئ
 منه وصف الخبث وانما فيها وصف الطيب فاذا عرف هذا فليصح القول
 بالدفان والنجاسات المستحيل عند النجاسة طاهرة لانه جزءا هو ابي
 ونارته ومائية وليس فيه شئ من وصف الخبث وعلى القول الاخر فلا بد
 ان يعفى عن ذلك عما يشق الاحتراز منه كما يعفى عما يشق الاحتراز منه
 على اصح القولين ومن حكم بنجاسة ذلك ولم يعف عما يشق الاحتراز
 منه فقد له اضعف الا قول هذا اذا كان الوقود نجسا فاما الطاهر

كالخشب والقصب والشوك فلا يؤثر في اتفاق العلماء وكذلك ارواثها يוכל لحمه
 من الابل والبق والغنم والخيول فانها طاهرة في اصح قول العلماء والله اعلم
 واما الماء الذي يجري على ارض الحمام فما يفيض وينزل من ابدان المفصلين
 غسل النجاسة وغسل الجنابة وغير ذلك فانه طاهر وان كان فيه من
 الفضل كالسدر والخطمي والاشنان ما فيه اذا علم في بعضه بول او في
 او غيره ذلك فان ذلك الماء الذي خالطته هذه النجاسات له حكمه واما قبل
 وما بعده فلا يكون له حكم بل لا نزاع لاسيما وهذه المياه جارية بلا ريب
 بل ما الحمام الذي هو فيه اذا كان الحوض فائضا فانه جاري اصح قول العلماء
 وقد نص على ذلك احد وغيره من العلماء وهو بمنزلة ما يكون في الانهار
 حفرة وغورها فان هذا الماء وان كان الجريان على وجهه فان يستحلف
 شيئا فشيئا ويندفع ويبقى ما بعده لك يبطي ذهابه بخلاف الذي
 يجري جميعه وقد تنازع العلماء في الماء الجاري على قولين احدهما لا ينجز
 الا بالتغير وهذا مذهب ابني حنيفة مع تشديده في الماء الدائم الكثير
 وهو ايضا مذهب مالك والفقهاء القديم للشافعي وهو ايضا الراي
 عند احد واختيار محقق اصحابه والرواية الاخرى انه كالدائم وهو القول
 الاخر للشافعي فتعتبر الجري المنفردة والصواب الاول فان النبي صلى
 الله عليه وسلم فرق بين الدائم والجاري في نهي عن الاغتسال والبول فيه
 وذلك يدل على الفرق بينهما لان الجاري اذا لم تغيره النجاسة فلا وجه لنجاسته
 منه وقوله اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث انما دل على ما دونها بالقبول
 والمفهوم لا عموم له فلا يدل ذلك على ان كل ما دون القلتين يحمل الخبث
 بل اذا فرق فيه بين دائم وجاري واذا كان في بعض الاحيان يحمل الخبث
 كان الحديث معمولا به فاذا كان طاهر بيقين وليس في نجاسة الاثر

قياس

ولا قياس وجب البقاء على طهارته مع بقاء صفاته فاذا كان حوض الحمام
 الفاضل اذا كان قليلا ووقع فيه بول او دم او عذرة ولم تغيره لم ينجز
 على الصحيح فكيف بالماء الذي جميعه يجري على ارض الحمام فانه اذا وقعت فيه
 نجاسة ولم تغيره لم ينجز وهذا يتضح بمسئلة اخرى وهو ان الارض اذا كانت
 ترابا او غير تراب اذا وقعت عليها نجاسة او عذرة او غيرها فاقا
 اذا اصاب الماء على الارض حتى زالت عين النجاسة فالما والارض طاهران
 وان لم ينفصل الماء في مذهب جماهير العلماء فكيف بالبلاط ولهذا قالوا ان
 السطح اذا كان عليه نجاسة واصابه ماء المطر حتى زال عينها كان ما ينزل
 من الميازيب طاهرا فكيف بارض الحمام فاذا كان بها بول او شيء فصب عليه
 حتى ذهبت عينه كان الماء والمحل طاهرين وهذا ظاهر والله تعالى اعلم
مسئلة في رجل تدركه الصلاة وهو في مدرسة فيجد في المدرس
 برك فيها ماء له مدة كثيرة ومثل ما الحمام الذي في الحوض فهل يجوز منه
 الوضوء والطهارة ام لا ولا يلزم رجل مرابي خلف ما لا ولد وهو يعلم بما
 له فهل يكون المال حلالا للولد بالميراث ام لا وعن رجل عصب له مال
 او مطلق في ذبح ثم مات فهل تكون المطالبة له في الاخرة ام للوارث افتونا
 ماجورين **الجواب** الحمد لله قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم من غير وجه كحديث عائشة وام سلمة وميمونة وابي
 عمر رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وزوجه من انا
 واحد حتى يقول لها ابق لي وتقول هي ابق لي وفي صحيح البخاري عن عبد
 الله بن عمر قال كان الرجال والنساء يغتسلون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 غيرهم من انا واحد ولم يكن بالمدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما جاري ولا حمام فاذا كانا يتوضون جميعا ويغتسلون جميعا من انا واحد

بقدر الفرق وهو بضعة عشر رطلا بمصر كما واقل وليس لهم ينبوع ولا
 انبوب فتوضيهم واغتسلهم جميعا من حوض الحمام اولى واخرى فيجوز ذكره
 ان كان الحوض ناقصا والانبوب مسدودا فكيف اذا كان الانبوب مفتوحا
 وسواء فاض او لم يفيض وكذلك بركة المدارس ومنع غيره حتى ينقى وجها
 بالاغتسال فهو مبدع مخالف للسنة واحال القدر الذي يعلم الولد انه ربا غير
 جه اما برده الى صحابه ايا مكن والا تصدق به والباقي لا يجرم عليه لكن
 القدر المشبه يستحب له تركه اذا لم يجب صرفه في قضاء دين او نفقة
 عيال وان كان الاب قبضه بالمعاملات الربوية التي يرضى فيها بعض
 الفقهاء جاز للوارث الانتفاع به وان اخلط الخلال بالحرام وجعل قدر
 كل منهما جعل ذلك نصفيين وامامة غضب له ومطل به فا
 لمطالبة في الاخرة له كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال من كانت لاجنه مظلمة في دم او مال او عرض فليحمل من قبل
 ان ياتي يوم القيامة ولا درهم فان كانت له حسنات اخذ من
 حسناته وان لم يكن له حسنات اخذ من سيئات صاحبه فاقب عليه
 فينبى النبي صلى الله عليه وسلم ان الظلمة اذا كانت في المال طالب المظلم
 بها ظالمه ولم يجعل المطالبة لوارثه وذلك ان الورثة يخلفونه في الدنيا
 فما امكن استيفاؤه في الدنيا كان للورثة وما لم يكن استيفاؤه في الدنيا
 فالطلب به في الاخرة للمظلوم نفسه واهل بيته

مسألة في امام بلد وليس هو من اهل العدالة وفي البلد
 رجل افر بكرة الصلاة خلفه فصار يصلي صلاة خلف املا واذا لم يصلي خلفه ترك مع الجماعة
 الصلاة هاربا ثم نكح والذي بكرة الصلاة خلفه يعتقد انه لا يصح النكاح في البلد
 من هو اقل منه وافقه فله ان يزوج رجلا عادعا لمحمدنا فقال له رجلا ما يقبل الله
 دعاء ما حونا وفيه يودي قال هؤلاء المسلمين الكلاب ابنا والكلاب يتعصبون
 علينا وكان قد خاضه بعض مسلمة وعنه هذا الراد ان يشكى عار رجل فشنع فيه
 جماعة فقالوا جازيتموه عنده ما قبلت فقالوا كبرت استغفر الله من
 قولك

قوله فقال ما اقول وعن الشافعي خليفته امام هاهنا من اهل المدينة
 والكوفة وغيره ما الذي يجب في ذلك من ان يكون مساقرا له رمضان ولم يصح جوع ولا
 عطش ولا يقب قرا الا فضل له الصيا من الافطار ومن الناس ان اذا كان على
 غير طهر وحمل المصطفى بأكامه ليقرأ فيه او برقعة من مكان الى مكان هل يركع املا
 واذا ملئت الصبي وهو غير مختون هل يركع بعد صوته وعن معنى قول الشافعي صلى الله عليه وسلم
 لا تجعلوا بيوتكم مقبرا وهل يتكلم الميت في قبره املا **اجواب**

يقرون الفاسحة قراءة تحري في الصلاة فان عامة الخلق من العامة والخاصة
 لا يسطرون الصلاة في القاعة قرا كغيره قد قرأها في كل موضع عليهم وعليهم او قرا
 في البيت والسرط والبراط فجهل قراه مشهوره ولو قرأ الحمد لله واكمل الله او قرا
 الصلاة خلف من قرأها او قرا بالسفر نحو ذلك كانت قراءة تقرأ بها ويصح
 لكان هذا الجناح المعنى ولا يسطرون الصلاة وان كان اما رأتا وفي البلد من هو
 اقرب منه صلح فليق قرا النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن الرجل حرفة سوطا في البلد من هو
 متظاهرا بالفسق وليس هناك غير الفقيه الجماعة غير خلفه ايضا ولم يترك الجماعة
 لكن ان امكن ان يصلي الجماعة خلف غيره فليصلي ذلك فان لم يمكن ان تفعل الا خلف
 صليته خلفه ولا تترك الجماعة ومن اعاد ترك الجماعة فليعلم ان تفعل الا خلف
 السنة ولما علمت لافالانه وامام دعا والله فليعلم ان مخالفة الكتاب
 واجاد دعاه سواء كان معرا او محونا والكلام المذكور لا يصلح له بل ينبغي للداعي
 ان لا يكون عادته الاعراب ان لا يكلم الا الاعراب قال بعض السلف اذا اجابوا الاعراب
 في الدعاء من القلب واللسان تابع للقلب ومن جعل همة في الدعاء تقسم
 قبل ذلك وهذا امر محله كل يوم في قلبه والداعي يجوز ان يعرض عليه لا يحضر
 والله بجانه يعلم قلبه الداعي ومراة وان لم يقسم لسانه فانه يعلم ضميره لا يحضر
 باختلاف اللغات علم يتقرب احاجا واما اليهودي اذا كان اراد يشته طائفة
 معينه من المسلمين فانه يدعو قوما في ذلك عقبة تخرج واماله عن مثل ذلك
 واما ان طهر منه وقصد العموم فانه يتقرب من كل من يملكه فيجب قتل وامام قتل
 الرجل وجازي في عمره الله اذا ثبت عليه هذا الكلام فانه يقتل على ذلك ولو تاب
 بعد فقه الى الامام لم يسقط عنه القتل في اظهر القولين طانه عن بعد التوبة
 كان سائغا واما الشافعي خلف الامام فليعلم ان هذا الكلام لا يوجب قتل وامام قتل
 الرثة واما جبر والتكليف الامام كما كان النبي صلى الله عليه وسلم فليعلم ان قتل
 ولم يكن احد يبلغ خلف النبي صلى الله عليه وسلم كما كان النبي صلى الله عليه وسلم فليعلم ان قتل
 صوته فكان ابو بكر رضي الله عنه يسمع بالتكبير وقد اختلف العلماء اهل

لم يقله احد من ائمة الاسلام فان المار
اذا اوردته الجمل للمحور قد تحوز فيه
وقد يضيئه واما الامام فكلما خطا

فلا يخفى وما دونه وقد لا يحمل فان حملها بنجس والا فلا وجوب
لو انما حمل في نفسه وتحقق ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر هذا التقدير
ابتدا وانما ذكره في جواب عن سألته عن مياه الفلات التي تردها السباع والديور
والخصيص ان كان له تسبب غير اختصاص الحكم لم يبق حجة بالاتفاق كقولنا
ولا تقتلوا او ادم خشيته اطلاق فانه حص هذه الصور بالبرهي لانها هي
الواقعة لا الان التحريم يختص بها وكذلك قوله وان كنتم على سفر ولم تجدوا
كاتباً فربها ان مقبوضة فذكر الرهن في هذه الصورة للمحاجة اليه مع انه
قد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم مات ودرعه مرهونه في هذا الرهن في الحضر
فذلك قوله اذ بلغ المأقليات في جواب سؤال المعين هو بيان لما احتاج اليه
السائل لبيان انه لما كان السؤال عنه كثير قد بلغ فليس ومن شأن الكثير انه لا
يحمل الجنب فلا يبقى الجنب فيه محولا بل يستحيل الجنب فيه لكثرته بينهم انما سألهم
عنه لاجنب فيه فلا نجس فدل كلامه على ان مناط النجس هو كونه الجنب محولا
فحيث كان الجنب موجودا في المكان نجس وحيث كان الجنب مستهلكا غير
محولا في المكان باقيا على طهارته والمنازع يقول الموتر في النجس في القليل
ولو مطلقا هو نفس الملاقاة موجبة لحمل الجنب كان القليل والكثير سواء في ذلك
وكونه لا يحمل الجنب ليس هو لعمرك عنه كما يظنه بعض الناس فانه لو كان ذلك
لكان القليل والى ان يحمله فلا يخص باليسير فصار حديث القليلين موافقا
لقوله الما يظهر لا نجسه شيء والتقدير فيه البيان ان صورة السؤال لم ينجس
لانه اذ كل ما لم يبلغ قلتين فانه يحمل الجنب فانه هذا المخالفة للحس مخالف الجنب
اذا ما دون القلتين قد يحمل الجنب وقد لا يحمله فان كان الجنب كثيرا وكان الما يبر
يحمل الجنب وان كان الجنب يسيرا والمالكين لم يحمل الجنب بخلاف القلتين فانه
لا يحمل في العادة الجنب الذي سألوا عنه ونكتة الجواب ان كونه يحمل الجنب

اولا يحمله

فان قيل لو علم بعد الصلاة انه صلى الامم فهو
ففي اعادة الصلاة نزاع ولعلم الما موم ان
الاقام مقبوضة يدعوا الى بدعيته وقفا سعة ظاهر
النجس وهو الاقام التي لا تحل الصلاة الاخلفه
٢٧٤

كما عام الجمع والمعدن والامام في
صلاة الحج بعرفة وتكون في فان الما موم
يصل خلفه عنه عامة السيف والخفاف

ولا يحمله امر محسوس يعرف بالحس فانه اذا كان الجنب موجودا فيه كان محولا وان
كان مستهلكا لم يكن محولا فاذا علم كثرته وضعف الملا في علم انه لا يحمل الجنب
والدليل على هذا اتفاقهم على ان الكثير اذا تغير حمل الجنب فصار قوله اذ بلغ
القلتين لم ينجس الجنب ولم ينجسه شيء كقوله الما يظهر لا نجسه شيء وهي
انما اراد اذ لم يتغير في الموضوعين واما اذا كان قليل قد يحمل الجنب لضعف
علمه هذا يخرج امره صلى الله عليه وسلم بنظيره الا اذا بلغ الكلب فيه سبعا
مدا منه بالتراب كقوله اذ قام احدكم والامر بارائه فان قوله صلى الله
عليه وسلم اذ بلغ الكلب في انا احدكم فيعرفه او فيفسله سبعا او اياه بالتراب
كقوله اذ قام احدكم من نومه فلا يغسل يده في الا الا حتى يغسلها ثلاثا فان احدكم
لا يدري اينه بانث يده فاذا كان النبي عن غمس اليد في الا المعتقد للنجس
وهو الواحد من اية المياه فكذلك تلك الاية هي الاية المتعارفة للولوج
وهي اية الما وذلك ان الكلب بلغ بلسانه شيئا بعد شيء فلا بد ان يبقى في
الافان رقيقة ولها بها يبقى وهو لا يخرج ولا يحمله الما القليل بل يبقى فيكون
ذلك الجنب محولا فيه لما يرى في ذلك الما يغسل الا انا الذي لما قاله ذلك الجنب
المستهلك المستحيل كاستحالة الخمر فان الخمر اذا انقلب في الدن باذن الله تعالى
كانت ظاهرة بانقائها العلماء وكذلك جواب الدن فذاك يغسل الا انا وهذا لا
يسل لان الاستحالة حصلت في احدى الموضوعين دون الاخر وايضا فان النبي
صلى الله عليه وسلم لو اراد الفصل بين المقدار الذي ينجس بجمد الملاقاة وما لا
ينجس الا بالتغير لقال اذ لم يبلغ قلتين نجس وما يبلغ الما ينجس الا بالتغير او
مخوذلك من الكلام الذي يدل على المقصود فاما مجرد قوله اذ بلغ الما قلتين اربعاً
مخوذلك من الكلام الذي يدل على المقصود فاما مجرد قوله اذ بلغ الما قلتين اربعاً
لا يدل على انه في العادة لا يحمل الاحياء ولا ينجسه فهو اخبار عن انتفا سبب
الذي

الذي
اخبرك الصلاة
ص ٢٧٥

[illegible]

وقد ذهب طائفة إلى طهارتها وأنه لا نجس فيه إلا روث والأبول والأبول الأدي
 بعد رثه لكن على القول المشهور قول الجمهور وأذلك في الروثة هل هي من
 روث ما يؤكل لحمه أو روث ما لا يؤكل لحمه ففيه قولان للعلماء هما وجهان في هذا
 وجه واحد حكيم بن جاسم قال الأصل في الأمر نجاسة والثاني وهو الأصح
 حكم بطهارتها لأن الأصل في الأعيان الطهارة وأدعوا أن الأصل في الروث نجاسة
 من غير دليل على ذلك لأن الأصل في الأعيان الطهارة وأدعوا أن الأصل في الروث نجاسة
 فقد ابطال دعواه وإذا لم يكن معه إلا القياس فروث ما يؤكل لحمه طاهر فكيف
 يدعي أن الأصل نجاسة الروث إذا عرف ذلك فإذا ثبت أن الوقود نجس
 فالخلاف من مسائل الاستصحاب كما تقدم وأما إذا ثبت طهارته فلا نزاع فيه وإن
 شك هل فيه نجس فالأصل الطهارة وإذا ثبت أن فيه روث وشك في نجاسته
 فالصحيح الحكم بطهارته وإذا علم اشتباهه على ظاهره ونجس وقلنا بنجاسته
 عنه كذا له حكمه فيما يعيب بدن المغسل يجوز أن يكون من الطاهر ويجوز
 أن يكون من النجس فلا نجس بالشك كما لو صابه بعض روث مثل هذا الوقود
 فإنما لا حكم بنجاسة البدن بذلك وإن ثبتنا أن في الوقود نجسا لا مكان أن يكون
 من الرماذ غير نجس والبدن طاهر يقيين فلا حكم بنجاسته بالشك وهذا
 إذا لم يخلط الرماذ النجس بالطاهر والنجس بالطاهر فاما إذا اختلط
 لا يتميز أحدهما عن الآخر فما أصاب الإنسان يكون منهما جميعا ولكن الباقون في
 بقية غلط بل رماذ كل نجاسة يبقون في حيزها فإن قيل لو اشتبه الحلال بالحرام
 كما شبه أخيه باجنبيه أو الميتة بالمذكي اجتنبها جميعا ولو شبه المأ الطاهر
 بالنجس قيل يتري للطهارة وإذا لم يكن النجس نجس الأصل كان يكون بالكمال
 الشافعي وقيل لا يتري بل يجتنبها كما لو كانا أحدهما بولاً وهو المشهور من
 مذهب أحمد وطائفة من أصحاب مالك وقيل يتري إذا كانت الأنية الكثر وهو
 على أن يفسر هذا القول بأن الأصل في الأعيان الطهارة وأدعوا أن الأصل في الروث نجاسة
 من غير دليل على ذلك لأن الأصل في الأعيان الطهارة وأدعوا أن الأصل في الروث نجاسة
 فقد ابطال دعواه وإذا لم يكن معه إلا القياس فروث ما يؤكل لحمه طاهر فكيف
 يدعي أن الأصل نجاسة الروث إذا عرف ذلك فإذا ثبت أن الوقود نجس
 فالخلاف من مسائل الاستصحاب كما تقدم وأما إذا ثبت طهارته فلا نزاع فيه وإن
 شك هل فيه نجس فالأصل الطهارة وإذا ثبت أن فيه روث وشك في نجاسته
 فالصحيح الحكم بطهارته وإذا علم اشتباهه على ظاهره ونجس وقلنا بنجاسته
 عنه كذا له حكمه فيما يعيب بدن المغسل يجوز أن يكون من الطاهر ويجوز
 أن يكون من النجس فلا نجس بالشك كما لو صابه بعض روث مثل هذا الوقود
 فإنما لا حكم بنجاسة البدن بذلك وإن ثبتنا أن في الوقود نجسا لا مكان أن يكون
 من الرماذ غير نجس والبدن طاهر يقيين فلا حكم بنجاسته بالشك وهذا
 إذا لم يخلط الرماذ النجس بالطاهر والنجس بالطاهر فاما إذا اختلط
 لا يتميز أحدهما عن الآخر فما أصاب الإنسان يكون منهما جميعا ولكن الباقون في
 بقية غلط بل رماذ كل نجاسة يبقون في حيزها فإن قيل لو اشتبه الحلال بالحرام
 كما شبه أخيه باجنبيه أو الميتة بالمذكي اجتنبها جميعا ولو شبه المأ الطاهر
 بالنجس قيل يتري للطهارة وإذا لم يكن النجس نجس الأصل كان يكون بالكمال
 الشافعي وقيل لا يتري بل يجتنبها كما لو كانا أحدهما بولاً وهو المشهور من
 مذهب أحمد وطائفة من أصحاب مالك وقيل يتري إذا كانت الأنية الكثر وهو
 على أن يفسر هذا القول بأن الأصل في الأعيان الطهارة وأدعوا أن الأصل في الروث نجاسة
 من غير دليل على ذلك لأن الأصل في الأعيان الطهارة وأدعوا أن الأصل في الروث نجاسة
 فقد ابطال دعواه وإذا لم يكن معه إلا القياس فروث ما يؤكل لحمه طاهر فكيف
 يدعي أن الأصل نجاسة الروث إذا عرف ذلك فإذا ثبت أن الوقود نجس
 فالخلاف من مسائل الاستصحاب كما تقدم وأما إذا ثبت طهارته فلا نزاع فيه وإن
 شك هل فيه نجس فالأصل الطهارة وإذا ثبت أن فيه روث وشك في نجاسته
 فالصحيح الحكم بطهارته وإذا علم اشتباهه على ظاهره ونجس وقلنا بنجاسته
 عنه كذا له حكمه فيما يعيب بدن المغسل يجوز أن يكون من الطاهر ويجوز
 أن يكون من النجس فلا نجس بالشك كما لو صابه بعض روث مثل هذا الوقود
 فإنما لا حكم بنجاسة البدن بذلك وإن ثبتنا أن في الوقود نجسا لا مكان أن يكون
 من الرماذ غير نجس والبدن طاهر يقيين فلا حكم بنجاسته بالشك وهذا
 إذا لم يخلط الرماذ النجس بالطاهر والنجس بالطاهر فاما إذا اختلط
 لا يتميز أحدهما عن الآخر فما أصاب الإنسان يكون منهما جميعا ولكن الباقون في
 بقية غلط بل رماذ كل نجاسة يبقون في حيزها فإن قيل لو اشتبه الحلال بالحرام
 كما شبه أخيه باجنبيه أو الميتة بالمذكي اجتنبها جميعا ولو شبه المأ الطاهر
 بالنجس قيل يتري للطهارة وإذا لم يكن النجس نجس الأصل كان يكون بالكمال
 الشافعي وقيل لا يتري بل يجتنبها كما لو كانا أحدهما بولاً وهو المشهور من
 مذهب أحمد وطائفة من أصحاب مالك وقيل يتري إذا كانت الأنية الكثر وهو

وكذلك كل ما خلاصه الله تعالى على صفته فهو مخلوق على تلك الصفة
قطعا والله قادر على تغيير تلك الصفة وليس قول العاقل
قطعا بما في قدرته الله تعالى واصلا (٢٧٧)
سنة هو لان الله تعالى لا يشترط في الايمان

فيقول احداهم انا مؤمن اي حقيقته وطائفة من اصحاب احمد وفي تقدير الكثير تنوع معروف عندهم فنهنا
اشبهت الاعيان بالجسد بالطاهرة فاشبهه الحلال بالحرام قبل هذا صحيح ولكن
مسائلنا ليست من هذا الباب فانه اذا اشبه الحلال بالحرام اجنبهما لانه
اذا استعملهما لزم استعمال الحرام قطعا وذلك لا يجوز فهو بمنزلة اختلاط
الحلال بالحرام على وجه لا يمكن تمييزه كالنجاسة اذا ظهرت في الماء وان استعمل احدهما
من غير دليل بشري كان ترجيح بلا مرجع وهما متساويان في الحكم فليس استعمال
هذا باطلا من هذا اجنبيا جميعا واما اشتباه الماء الطاهر بالنجس فانما
ساع فيه الغرض لان الطهارة بالطهور واجبه وبالنجس حرام فقد اشبهه
بحرام والذي منعوا التحريم قالوا استعمال النجس حرام واما استعمال الطهور فانه
يجب العلم والقدرة وذلك متفق هنا ولهذا تنازعوا هل يحتاج الى
يقدم الطهور على غيره او رافده على قولين مشهورين اصحهما انه لا يجب
لان اصل كالعجز والشافعي رحمه الله انما جاز التحريم اذا كان الاصل فيهما
الطهارة لانه حينئذ يكون قد استعمل ما اصله طاهر وقد شك في نجس
فبقى الامر فيه على الاستصحاب الحال والذين نازعوه قالوا صار نجسا
بالتغير فهو بمنزلة نجس الاصل وقد نزل الاستصحاب بيقين النجاسة
كما لو حرمت احدي امرتي برضاع او طلاق او غيرهما فانه بمنزلة من تكون
محرمه الاصل عندك واصله اشتباه الحلال بالحرام ذات فروع متعددة
الاستنباط صحيح وترك واما اذا اشبه الطاهر بالنجس قلنا لا يحرم او يحر فانه اذا وقع على بدن
الاستنباط له وجه صحيح الانسان او طعمه شيء من احدهما لا نجسه لان الاصل الطهارة
وما ورد عليه مشكوك في نجاسته ونحن منعنا من استعمال احدهما لانه
ترجح بلا مرجع فاما نجس ما اصابه ذلك فلا يثبت بالشك نعم لو اصابا
ثوبين حكم بنجاسة احدهما ولو اصابا بدنين فهل يحكم بنجاسة احدهما هذا في

على ما اذنته
على انفسهم قالوا انهم عليه ادركت الاثر
فما صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في النجاسة
نفسه وبما اعتدوا من المحدثين الذي
فاستثنى عنهما من سواد اجماعه فقد اصاب في ذلك
٢٧٨

وهذا معنى ما روي عن ابن مسعود انه
يقول ان رجلا انت من قال الله
فقط لانه انت من اهل الجنة فقالوا
فقالوا كل الاول كما وكل الثاني ومن

على ما اذنته الرجلان على ان احدهما احدث او ان احدهما طاف امراته وفيه قولان استثنى انهما خروفا من تركية
احدهما انه لا يجب على احد منهما طهارة ولا طلاق كما هو من ذهب الشافعي
غيره واجد القولين في حذو هب احمد لان الشك في رجلين لا في واحد لكل نقلا عن احمد بن محمد بن حنبل
واحد انه لا يستحب حكم الاصل في نفسه والثاني ان ذلك ينقل الشخص
الى احد وهو القول الآخر في حذو هب احمد وهو قوي لان حكم الايجاب او
الخير يثبت قطعا في حق احدهما فلا وجه لرفعه عنهما جميعا وسر ما ذكرناه اذا
اشبه النجس بالطاهر فاجنبنا جميعا واجب لانه يضمنه الفعل الحرام واجنبناه
لان تحليله دون الاخر حكم ولهذا لما رخصت بعض الصور قصدا
بالتحريم او به واستصحاب الحال فاما ما كان حلالا لا يبين ولم يخالطه ما حكم
بانه نجس فكيف نجس له لو ثبت في المسجد او غيره بقعة نجسة ولم
يعلم عينها وصلى في مكانه لم يعلم انه المستنجس حيث صلاته لانه كان طاهرا
يقين ولم يعلم انه نجس وكذلك لو اصابه شيء من طين الشوارع لم يحكم بنجاسه
سواء علم ان بعض طين الشوارع نجس ولا يعرف في هذا بين العدد المخصص
وغيره المخصص وبين القليل والكثير كما قلنا في ذلك في اشتباه الاخث بالاجنبية
الا هناك اشتباه الحلال بالحرام وهناك شك في طريان التحريم على الحلال واذا
شك في النجاسة هل صاب الثوب او البدن فمن العلماء من يأمرون بوضوئه ويجعل
حكم المشكوك فيه النجس كما يقولون ما حكم منهم من لا يوجب ذلك فاذا احتاط
ولنجس المشكوك فيه كان حسنا كما روي في نزع الحصى اذا اسود منه طولها
لبث ونزع عن ثوبه ونحو ذلك مما علم وقال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى
اما بعد فقد كنا في مجلس الفقه في الدين والنظر في مدارك الاصطلاح المشرق
نصيرا وتقييدا وتاصيلا وتفصيلا فوقع الكلام في شرح القول في حكم مني
الانسان وغيره من الدواب الطاهرة وفي اركان البهائم المباحة هي طاهرة

ان قوله في البهائم المباحة هي طاهرة
القطر وهذا ما علمنا من كلامه ولا يشك في
عليهم موازنة جماعة السالكين والعلماء
٢٧٩

فان قولنا في اقطع نذكرك بمقتضى قولنا شهد نذكرك
واجتمع نذكرك وان يقين ذلك فكل
من شهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسوله

فانه يقطع ذلك ويخبر بذلك
ويعلم ذلك وينقته فاذا
قال الله ولا اقطع كان
جاءه لا بمعنى لفظ القطع
والمعنى ان يرجع اليه
العهدة ولا يترك حمل ولا يخالف
ما عليه علماء المسلمين و
جماعهم فانه يكون بذلك
مستدعيا حاشا لا ضالا
ولذلك من المنظرة حملهم
قوله ان الاقطي لا يقبل الله توبته
وبرو عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان قال الله سبحانه يغفر
ويقولون ان استحيانه فيه حجة
لا معنى فلا يسقط بالتوبة وهذا
الذي قالوه باطل لو جهلوا
أحدنا ان هذا الحديث لا يرويه
عن النبي صلى الله عليه وسلم الواجب
كذب عليه باتفاق أهل العلم
بالحديث وهو مخالف للقرآن
الكوني واجله أهل السنة فان الله
يقول في آية من كتابه ان الله
لا يتقوا به يغفر ما دونه
ذلك في آية أخرى وفي هذا
أهل السنة يعلم أهل البدع من
المعتزلة والخوارج الذين
يقولون ان الله لا يغفر لأهل
الكفر اذ لم يتوبوا وذلك
ان الله تعالى قال يا عبادي
الذين آمنوا على انفسهم لا
تقسطوا امي وحزنا ان الله
يعظم الذنوب وقارح الامم ان الله لا يغفر ان يشرك به
ذلك في آية أخرى من لم ييب التائب ان هذا الحديث لو كان حقا فغناه انه لا يغفر
لمن لم ييب منه فانه لا ذنب اعظم من الشرك والمكره اذ ان الله عز وجل لا يشرك به شيئا

وقت الاخير

CA.

(٢٨٠) ما تفاق عليه من انهم فاقوا في العلم
في الاسرار الحرف فاقوا في العلم
حيث وجدوا فيهم وخذوا فيهم

رت الآية مع وجهين أحدهما أنه ونجسهم وعنفهم على ترك الأكل ما ذكر اسم الله
 عليه قبل أن يحمله باسمه الخاص فلم تكن الأشياء مطلقاً مباحة لم يحقهم ذم ولا
 نفي إذ لو كان حكمها محمولاً أو كانت محصورة لم يكن ذلك الوجه الثاني
 في إحصاء المحرمات فيما ذكر وقد دل الكتاب على ذلك
 والتفصيل التبيين في وجهه أنه بين المحرمات ما لم يبيح تحريمه ليس محرم وما ليس
 محرم فهو حلال إذ ليس الإحصاء أو حرام الآية الرابعة قوله تعالى لا أجد
 بيننا وبينكم وبين آل أبي بكر حائل ولا بيننا وبينكم وبين آل أبي بكر حائل
 فإما المحرمات ليس محرم وما لم يحرم فهو حلال وتدل هذه الآية قوله تعالى
 حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير لأن الحرف إنما يوجب حصر الأول والثاني
 في إحصاء المحرمات فيما ذكر وقد دل الكتاب على هذا الأصل المحيط في
 موضع آخر المصنف الثاني السنة والذي يحضرني منها حديثان والحديث
 الأول في الصحيحين بن عمر بن مسعود بن أبي قاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن أعظم المسلمين محرماً ما سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته دل
 ذلك على أن الأشياء المحرمات لا تحرم خاص بقوله لم يحرم من أجل مسألته
 ودل على أن المحرمات قد تكون لأجل المسألة فيبين بذلك الخطاب ولا ذلك
 ليس محرمة وهو المقصود الثاني روى أبو داود في سننه عن سلمان
 الفارسي رضي الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن شيء من السم والجبن والفرأ فقال الحلال ما أحل الله في كتابه والمحرم
 ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو ما عفى عنه فنه دليلان أحدهما
 أنه أتى بالاطلاق فيه الثاني قوله وما سكت عنه فهو ما عفى عنه نص في
 أن ما سكت عنه فلا يتم عليه فيه وتسميته هذا عفو كانه والله أعلم
 الثالث الخليل هو الذي في تناول الخطاب خاص والتحريم المنع من تناول
 ولا هو إلا الذي لا يكون دونها وهذا حال عامة أهل البدع
 ولا هو إلا الذي لا يكون دونها وهذا حال عامة أهل البدع

5

كفر الاخرى ولا يفرط فيها هو من الجهل والظلم وهو لا
من المتفرقة فيه فالله فيهم ان الذين فرقوا دينهم
لستهم في شئ الحق الثاني انه لو (٢٨١)
فرض ان احدى الطائفتين متصد بالبدعة

والاخرى موافقة لسنن لم يكن كذلك والمسكوت عنه لم يثبت به بخطاب محدد ولم يمنع منه فراجع الى الاصل
لحملة السنة ان قلنا من قال قولا اخطا فيه فان الله تعالى
وقال انما اخطا في ذلك فان الله تعالى
ان تسموا او تظنوا وقد تنف السنة دلالة كثيرة على هذا الاصل الصنف الثالث اتباع سبيل المؤمنين
في الصلوة والنبأ صلى الله عليه وسلم وشهادة شهود الله في ارضه الذين هم اعداء الاخرى بالمعروف والنهي
ان الصلوة قد فعلت وقالتهم عن المنكر المعصومين من اجتماعهم على ضلالة المعصومين واتباعهم وذلك
ولا جناح عليكم فيما اخطأتم به من المنكر المعصومين من اجتماعهم على ضلالة المعصومين واتباعهم وذلك
وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله تعالى قد خلق خلقا من العلم السالفين في ان عالم يحسدكم فيه فهو
انتم تقاتلونهم وهم يقاتلونكم وقد نضدوا الكثير من تكلم في اصول الفقه وفروعه وحب
مطلق غير محصور وقد نضدوا الكثير من تكلم في اصول الفقه وفروعه وحب
بعضهم ذكر في ذللك الاجماع يقيها او ظنا كاليقين قال قيل كيف يكون في ذلك
اجماعا وقد علمت ان اختلاف الناس في الاعيان قبل مجي الرسل وانتال الكتب
هل الاصل فيها الحضر والاباحة او لا يدري ما الحكم فيها او انه لا حكم له اصلا
واستحيى اباحا دليل متبع وانه قد ذهب بعض من صنف في اصول الفقه
من اصحابنا وغيرهم على ان الحكم في الاعيان الثابت لها قبل الشرع مستحب بعد
الشرع وان من قال بان الاصل في الاعيان الحضر استحب هذا الحكم حتى يثبت
دليل لكل فاقول هذا القول متأخر لم يثبت له اصله عن احد من السابقين
من له قدم وذاك لانه قد ثبت انها بعد مجي الرسل على الاطلاق وقد ذكر الحكم
علماء بدرك الاحكام ولم يثبت في مظان الاستنباط من صاحب دليل
ما قبل الشرع على ما بعده الا ان هذا غلط فيجب لو بینه له تشبه مثل الغلط
في الحسن لا يثبت حكم الاجماع ولا يكلم سنة الاتباع ولقد اختلف الناس
في تلك المسألة هل هي جائز او مستنكرة لان الارض لم تخل من بني مرسل
اذ كان آدم نبيا مكما حسب اختلافهم في جواز ذلك خلق بعض الاطفا
عن حكم مشرع وان كان الصواب عندنا جوازها ومنهم من فرضها فيمن ولد

بجزيته
ابن العاصم العوفي
والشيخ ابو البركات
عليه بين انهم اختلفوا في ذلك
في الصحيح انه اذا قال لا اله الا الله
احدها وقال ايضا المسلم اخو المسلم

لا يسلم ولا يظلم كل المسلم على المسلم حرام دمه
وطاله وعرضه وقار لا تقاطعوا ولا تداروا
(٢٨٢) وكذا ولا تباغضوا ولا تحادوا
وتكونوا عبادا لله لا تباغضوا ولا تحادوا

بجزءه الى غير ذلك من الكلام الذي بينك ان الاعمال ما وانما نظر عرضا ليس فيه عمل
ما الكلام في ميد اللغات وشبه ذلك على ان الحق الذي لا راد له ان قبل الشرع لا تحليل
والاعمال فاذا لا تحريم يستحب ويستحب ويبقى الا ان ذلك والمقصود
خلوها عما المأم والعقوبات وامام استنباط الاشياء والنظائر واجتهاد الرأي
في الاصول الجوامع فمن وجوه كثيرة تنبه على بعضها احدها ان الله سبحانه خلق
هذه الاشياء وجعل فيها للانسان متاعا ومنفعة ومنها ما قد يضطر اليه هو
سبحانه جواد كريم غني صمد والعلم بذلك يدل على العلم بانه لا يعاقب
ولا يعذب على مجرد استنساخ هذه الاشياء وهو المطلوب وثانيها انها منفعة
حالية عن مضرة فكانت مباحة كسائر ما نض على تحليله وهذا الوصف قد
دل على تعلف الحكم بالنض وهو قوله جل هو الطيبا وعجم عليهم الغياث فكلمنا
نفع فهو طيب وكلمنا ضرفه وخبيث والمناسبة الواضحة لكل ذي لب ان النفع
يناسب التحليل والضرب يناسب التحريم والدور ان التحريم يدور مع المضار وفي ركن ان
وجود في الميتة والدم ولحم الخنزير وذوات الاذياب والخاب والخنزير وغيرها
ما يضر بالنفس الناس وعد ما يفسد الانعام والالبان وغيرها وثالثها
ان هذه الاشياء اما ان يكون لها حكم او لا يكون والاول باطل صوابه والثاني
بالانفاق واذ كان لها حكم فالوجوب والكراهة والاستحباب فلو لم يملك
ما يفي الاكل والحرمه والحرمه باطله لانها ناضا واستنباطا ولم يفي
الاكل وهو المطلوب اذ ثبت هذا الاصل فنقول الاصل في الاعيان الطهارة
لثلاثة اوجه احدها ان الطاهر ما حل ملاسته ومباشرة وحمله في
الصلاة والنجس خلافه واكثر الدلة السالفة تجمع جميع وجوه الانتفاع با
اشياء اكلا وشربا ولبسا وسبا وغير ذلك فثبت دخول الطهارة في الكل
وهو المطلوب والوجهان الاخران نافله الثاني انه اذ ثبت ان الاصل جواز
كلها فانه كان يدور بلحده عشرة
وهو جالس بعد الوضوء ركعتين
لكن الامم هذه وغيره من العلماء

بجزيته
ابن العاصم العوفي
والشيخ ابو البركات
عليه بين انهم اختلفوا في ذلك
في الصحيح انه اذا قال لا اله الا الله
احدها وقال ايضا المسلم اخو المسلم

فهو هذا الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم
ان اصل الصلاة ركعتين وهو جالس
كما في الترمذي والبيهقي (٢١٢)

فعل ذلك لم ينكر عليه من قبله
واجبه باتفاق المسلمين ولا يرد
منه في رواية لا يرد في رواية
فليس لاحد الزام الناس
ولا للاحكام على من فعلها
ولكن الذي لا ينبغي نكاره
ما يفعله طائفة من الناس
سجدتين في سجدة واحدة
فان هذه الفعلة طائفة من
المسؤولين الى العلم والعبادة
فما يصح ان يفتواهم
في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
علم انه كان يصلي بعد النوتر
سجدة ثم يركع ركعة واحدة
المدينين وغيرهم فقل هو لا يرد
ان المدينين سجدتان في سجدة
فما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعاططوا في سجدة واحدة
معناه انه كان يصلي ركعتين
كما جاء في حديثه في الاحاديث
الصححة في مسنده
الركعة الفصل
كما في قوله صلى الله عليه وسلم
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
سجدتين قبل الركعة وسجدة واحدة
بعد العشاء وسجدة واحدة قبل
النسيء والارادة بذلك ركعتان
كما جاء في تفسيره في الطرق الصحيحة
وكذا في قوله صلى الله عليه وسلم
سجدتان في الركعة تطلع الشمس
فقد اريد به ركعة واحدة
كما جاء في ذلك في الرواية
المعروفة وقد ثبت في الرواية
ان المراد بها الركعة سجدة واحدة وهو غلط
فان تعليق الادراك بسجدة واحدة لم يقل
احد من علماء المسلمين بل لعلنا فيما يروى
به الجماعة والجماعة تامة اقول هي ركعة اقول
في نذهب احد وهو احد الروايتين عنه انه

انه ليس

انه لا يكون مدركا لمجرد الاجماع لا بادر
ركعة وهو قول مالك وثور الشافعي
(٢١٤) في قوله الثاني يكون مدركا
للجماعة بتكثيره كقول المحققين

انه ليس في دارهم قتل ولا غير وان لم يطعم وانه البارحة لم يتم وغير ذلك مما
يطول هذه فخذ اكله في مستيقن بين خطا من يظن قوله لا تقبل الشهادة
على النبي الثاني ما لا يستيقن بغيره وعدمه ثم منه ما يغلب على القلب وتقوي
في الرأي ومنه ما لا يكون كذلك فاذا رتبنا حكمنا منوطا بنفي من الصنف الثاني
في المطلوب ان نرى النبي يغلب على قلوبنا والاستدلال بالاستصحاب وعدم استغناء عن الصنفين من
المختص بعدم الوجوب لكل الكلام على مجازة هو من هذا القسم فاذا اجتمعت
وسبوا عما يدل على نجاسة هذه الاعيان والناس يتكلمون فيها منذ علمين في الصنفين انما روي
من السنين فلم نجد فيها الاولة المروية شهيدنا شهادة جازية في هذا
القيام بحسب علمنا الادليل الا ذلك فنقول الاستدلال بهذا الدليل انما يرد
بفتح ما استدلل به على النجاسة ونقض ذلك وقد اجمعت لذلك مسلكين
اثرى ونظري اما الاثرى فحديث بن عباس رضي الله عنهما في الصحيحين
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقبرين فقال انهما ليعذبان وما
يعذبان في كبير اما احدهما فكان لا يستتر من البول وروي لا يستتره من
البول والبول اسم جنس على باللام فيوجب العموم كالانسان في قوله ان
الانسان في جنس الا الذب عن انوفان المرتضى من اسما الاجناس يقتضي من
العموم ما يقتضيه اسما المجموع لست اقول الجنس الذي ينصل بينه واحدة
وكثيره كالمر والبر والشجر فان حكم تلك حكم المجموع بلا ريب وانما اقول
اسم الجنس المفرد الدال على الشيء وعلى ما اشبهه كالنساء ورجل وفرنس
ونقاب وشبه ذلك واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد اخبر بالعذاب من
جنس البول وجب الاحتراز والتميز من جنس البول فيجمع ذلك جميع
الرجال الدواب والحيوان الناطق والبهيم ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل فيدخل
اول الانعام في هذا العموم وهو المقصود وهذا قد اعمد عليه بعض من يدعي

بالاتجاه والبدع
الذين لا يعلمون انهم لا يتكلمون في هذه المسئلة
بعض وان الظالمين بعضهم اولياء
والثاني ان يعبد الله وحده لا شريك له
الذين لا يعلمون انهم لا يتكلمون في هذه المسئلة
بعض وان الظالمين بعضهم اولياء
والثاني ان يعبد الله وحده لا شريك له

موعظة بلغة ذرقت منها
العبود ووجلت منها
ولا السعاض

كان هذه موعظة مودع
فما زال يفتي الناس فيها اياما

منه. بعدی و سری عطا
کثیر و غنی و رفیع و سته

عنه بعدى بمسكواها وخصوا
عليها بالتواحد وانما كرمه

وَبَيْتٌ عَنْهُ فِي صَوْمِ

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجماله

يَفِيْلَهُ وَحَدَهُ وَالْأَمْرُ

الاعلى الله ولا يخاف الاثم ولا

قالوا له انهم يسمونك بالخلفاء

فمعلق بغير آس نقد اشرك

الى من انا حليف بغيم صاد

...

وَأَمَّا لَكُمْ يَا لَكُمْ تَوَحِيدٌ وَيُقَدِّمُ لَكُمْ كَيْفَ تَحِفُّونَهُ

عبد
قوام ابن احمد بن عبد الله الشوكري

طبيب

عبدالله بن محمد بن عبد الله

٢١٧

طیب الحیولہ و شرفہ و کرمہ لایعجب طہارتہ و ثبوتہ فان الانسان انما یمسح بجمیع ذلک و یکنزہ الیہ

أخبرني لا يجسر راد ما بين منه وهو في موطأه أيضاً كما جاء في الأثر وإن لم يكن له

مسألة ولها الوجه الثالث أن في النجاسة السفلى الاستحياء والطهارة

في الطهارات دخل في النجاسة الاطاهر ونجس وادفأ

بين الذين وبين عزهم الول وهو له زينة من الدنيا

تظهر القدرة والرعة في اخراج طب من بين خيشم من اذن

كأنهم الذين كاد يجعل حقيقة أحدهما حقيقة الآخر فالوجه الأول في التبريد

حكم وضبطه اصلي كلي والثالث التفریق بينه وبين جنس الطهارات فلا

والاصل والجمع بينهما وبين غيره من الأجناس والثاني هو الأصل والقاعدة

والنصف حد له وهو ما كان له من قبله والله المستعان اما الملك
وهو لا اله الا هو

وكان قد علم ان كان المعروف واحدا معهودا فهو المراد

الزمان والفرق بين العرب والفرس

كتاب

اما عبادة غير الله واما عبادة لم يكن لها الله
وهو لا اذا اظهر احد شيئا خارقا للعادة
لم يخرج عن ان يكون حلالا شيطانيا او محالا
فما اوصى به من ان لا يشركوا بالله شيئا (٢٨٧)
كما يقع لبعض المولاهين المستولين

العقل منهم وقد يصدق ذلك وعالم ثم عهد بواحد افادت الجنس اما جميعه على المرتضى ومطلعه على رأي
بعض الناس وربما كانت كذلك وقد نزل اهل المعرفة باللسان والنظر في دلالات
البدعي اما كقولهم فاما ان لا يكون ثم شيء معهود فاما اذا كان ثم شيء معهود
واما جملته كقولهم فان لا يكون ثم شيء معهود فاما ان لا يكون ثم شيء معهود
تقدم ذكره وقوله لا تجعلوا دعا الرسول بينكم هو عين لا يؤمعور بتقدم معرفته
وعلمه فانه لا يكون لتعريف جنس ذلك الاسم حتى ينظر فيه هل يفيد تعريف
عوم الجنس او مطلق الجنس فانهم هذا فانه من محاسن المسلك فان الحقايق
ثلاثة عامة وخاصة ومطلقة فاذ قلت الانسان قد تريد جميع الجنس وقد
تريد مطلق الجنس بعينه من الجنس فاما الجنس العلم فوجوده في القلوب
والنفوس علما ومعرفة وتصورا واما الخاص من الجنس مثل مزبد وعمر وقوة
هو حيث هو حل وهو الذي يقال وجوده في الاعيان وفي الازهار الخارج وقد
يتصور هكذا في القلب خاصا متميزا واما الجنس المطلق مثل الانسان المجرد
عن عموم وخصوص الذي يقال له نفس الحقيقة ومطلق الجنس فيقال لا
يتفقد في نفسه لا يتفقد بحاله الا انه لا يدرك الا بالقلوب ففعل محاله
بهذا الاعتبار وما جعل موجودا في الاعيان باعتبار ان في كل انسان خطا
من مطلق الانسانية فالوجود في العين المعينة من النوع حفظها وقسطها
فاذا تبين هذا نقوله فانه كان لا يستتبه من البول بيان للبول المعهود وهو
الذي كان يصيبه وهو بول نفسه يدل على هذا ايضا سبعة اوجه احدها
ما روي فانه كان لا يستتبه من البول والاستتبه لا يكون الا من بول نفسه
لانه طلب براءة الذكر كاستتبه الرحم من الولد الثاني ان اللام تعاقب الاضافة
فقوله من البول كقوله من بوله وهذا مثل قوله صحة لهما لا بولاي ابواها
الثالث انه قد روي هذا الحديث من وجوه صحيحة فكان لا يستتبه من بوله

وقد ترددت
عملهم ودينهم بيد
ربكم ونها عما تنفرون
بما اشرعتم التي
بعث الله بها رسوله
فمنه ذلك
وهذا من الانه لو
رايت اهل بطرك
الروا او عسى على الماء فلا
تغيره حتى تنظر او تفرقه
عنه الامر الذي وكله
يوحد كثر من الناس بطرك
في الصلوات والصلوات
هي التي تجعله لا يكون ذلك
بكرامته اوليا خاصا لمنه
ومن هو لا من جعله الشايطي
لانه طلب براءة الذكر كاستتبه الرحم من الولد الثاني ان اللام تعاقب الاضافة
فقوله من البول كقوله من بوله وهذا مثل قوله صحة لهما لا بولاي ابواها
الثالث انه قد روي هذا الحديث من وجوه صحيحة فكان لا يستتبه من بوله

ان هلاكم كوما من اوليا عامه ولا يعرفه فيجب عليه ان يتوب من هذا
او انه ان اعتقد ان هذا طاعة لله وحيثما كان فانه يستتاب فان
تاب والا قبل لان الحق الذي امر الله به ورسوله لا يدفعه مع الاعمال
والوقوف بعرفه فان لم يوفق بعد ذلك طواف الا فاضنه

فانه ركن لا يتم الحج الا به بل عليه ان يقف
بمنزله ودرجته اجار فيظفر الوداع
(٢٨٩) وعلمنا جنتنا بالخطوات
والاحرام من الميقات لا عز ولا

بذلك الرواية ثم هذا الاختلاف في اللفظ مناخر من منصوص روي الا عشر عن
بما عهد من عباس ومعلوم ان الحد لا يجمع بين هذين اللفظين والاصل
والظاهر عدم تكرس قول النبي صلى الله عليه وسلم فلم انهم ووه بالمعنى ولم يبين ان
اللفظين هو الاصل ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم ان كان قد قال اللفظين
بما لا يخفى احدهما يجوز ان يكون موافقا لمعنى الاخر ويجوز ان يكون مخالفا
والظاهر الموافقة بين هذين الحديثين في حكمية حال ما امر النبي صلى الله عليه وسلم
بنييه ومعلوم انها قضية واحدة الرابع انه اخبار عن شخص بعينه ان البول
كان يصيبه ولا يستتبه من البول الذي جرت به العادة بول نفسه
فما سألنا انما قال البول كله جنس وقال ايضا لا بأس بابول الغنم فعلم
ان البول المطلق عنده هو بول الانسان السادس ان هذا هو المفهوم للسامع
عند خبره من الوسواس والفرح فانه لا يفهم من قوله فانه كان لا يستتبه من
بول البول نفسه ولو قيل انه لم يخطر لاكثر الناس على الجمع بين البول
من بول بعير وشاة وثور فكان صدق السامع انه يكي بان يقال اذا حثل
باباير يد بول نفسه لانه المعهود وان يريد جميع جنس البول لم يجز حمله على
احدهما الا بدليل فيقف الاستدلال وهذه العمري تنزل والا فالذي قد منا
اصل مستقر من انه يجب حمله على البول المعهود وهو نوع من انواع البول وهو
بول نفسه الذي يصيبه غالبا ويترشح على اغذاه وسوقه وربما استثنان
بانقائه ولم يحكم الاستتبه منه فاما بول غيره من الامميين فانه حكمه وان تساوى
حكم بول نفسه فليس ذلك من نفس هذه الكلمة بل الاستتبه بها حكمه في الحقيقة
يجب الاستتبه في حكم الامميين ان احدا لا يكاد يصيبه بول غيره ولو صاحبه
اساءه ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم انما اخبر عن امر موجود غالب في هذا الحديث
وهو قوله اتقوا البول فان عامة عذاب القبر منه فكيف يكون عامة عذاب القبر

من واجبات الحج وهو لا يفهم
الذين يصلون في حلال من الامم
بما عهد من عباس ومعلوم ان الحد لا يجمع بين هذين اللفظين والاصل
والظاهر عدم تكرس قول النبي صلى الله عليه وسلم فلم انهم ووه بالمعنى ولم يبين ان
اللفظين هو الاصل ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم ان كان قد قال اللفظين
بما لا يخفى احدهما يجوز ان يكون موافقا لمعنى الاخر ويجوز ان يكون مخالفا
والظاهر الموافقة بين هذين الحديثين في حكمية حال ما امر النبي صلى الله عليه وسلم
بنييه ومعلوم انها قضية واحدة الرابع انه اخبار عن شخص بعينه ان البول
كان يصيبه ولا يستتبه من البول الذي جرت به العادة بول نفسه
فما سألنا انما قال البول كله جنس وقال ايضا لا بأس بابول الغنم فعلم
ان البول المطلق عنده هو بول الانسان السادس ان هذا هو المفهوم للسامع
عند خبره من الوسواس والفرح فانه لا يفهم من قوله فانه كان لا يستتبه من
بول البول نفسه ولو قيل انه لم يخطر لاكثر الناس على الجمع بين البول
من بول بعير وشاة وثور فكان صدق السامع انه يكي بان يقال اذا حثل
باباير يد بول نفسه لانه المعهود وان يريد جميع جنس البول لم يجز حمله على
احدهما الا بدليل فيقف الاستدلال وهذه العمري تنزل والا فالذي قد منا
اصل مستقر من انه يجب حمله على البول المعهود وهو نوع من انواع البول وهو
بول نفسه الذي يصيبه غالبا ويترشح على اغذاه وسوقه وربما استثنان
بانقائه ولم يحكم الاستتبه منه فاما بول غيره من الامميين فانه حكمه وان تساوى
حكم بول نفسه فليس ذلك من نفس هذه الكلمة بل الاستتبه بها حكمه في الحقيقة
يجب الاستتبه في حكم الامميين ان احدا لا يكاد يصيبه بول غيره ولو صاحبه
اساءه ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم انما اخبر عن امر موجود غالب في هذا الحديث
وهو قوله اتقوا البول فان عامة عذاب القبر منه فكيف يكون عامة عذاب القبر

فمن اتبع هذا فلا يفهم ولا
شعبي وافر عن ذكره
فان لم يفر عن ذكره
يوم القيمة اعني قال الحق
اعني وقد نسب بعض الناس
اليوم تنبى وتنبى فيها
اليان والاعراب وانما هي
قال في هذا الحديث ولا
وعلمنا فيه ان لا يصلح الدين ولا
يشق في الاخرة وقرآنه الذي ولا
صلى

فمن اتبع ما بعث الله به رسول محمد صلى الله عليه وسلم فاعلم ان الله تعالى قد جعل في كتابه والحكمة
 هذه اسد وتعدده ومن اعرض عن ذلك ضل وشرقي واضل
 الزمان ولحقها فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 اولها والله المتقين يكون شبيهة الايمان والتقوى

من شئ لا يكاد يجب احدا وهو قوله انتفى البول من الناس وهذا بوجه اخفاه
 الوجه الثاني انه لو كان عاميا لجميع الاول فلو كان كذلك لكانت الحاجة على طهارته
 هذا النوع ما يوجب اختصاصه من هذا الاسم العام ويعلم من الاصول المستتر
 ان تعارض الخاص والعام فالعمل بالخاص ولو كان لا بد من العمل به ابطال له واحدا
 والعمل به ترك لبعض معاني العام وليس استعمال العام واردة الخاص ببدع
 في الكلام بل غالب كثر ولو سلمنا التعارض على الشاوي من هذا الوجه فان في ذلك
 من الوجوه الموجبة للتقديم والترجيح وجوه اخرى من الكثرة والعمل في
 ذلك مما سنبينه ان شاء الله تعالى ومن عيب ما اعتمد عليه بعضهم قوله صلى الله عليه وسلم
 اكثر عذاب القبر في البول والقول فيه كما نقول فيما تقدم مع اننا علمنا صابه الا
 بول غيره قليل نادر وانما الكثرة صابه بول نفسه ولو كان ارادا بدمج بوله
 في الجنس الذي يكثر وقوع العذاب بنوع منه كان بمنزلة قوله اكثر عذاب القبر
 من الخناس واعتمد ايضا على قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي حرك بحضرة طعام ولا
 هو يدافع الخيشان يعني البول والنجس وزعموا هذا يفيد تسمية كل بول ونجس
 اجنب والاختصاص حرام نجس وهذا في غاية السقوط فالا للفظ ليس فيه شمول
 لغير ما يدافع أصلا وقوله ان الاسم يشمل الجنس كله فيقال له وما الجنس العام اكلها
 ونجس ام بول الانسان ونجس وقد علم ان الذي يدافع كل شخص من جنس الذي
 يدافع غيره فاما لا يدافع أصلا فلا مدخل له في الحديث فهذه عدة المخالفات واما
 مسلك النظر في الجواب عنه من طريقه محمل ومفضل اما المفضل في الجواب
 عن الوجه الاول من وجهين احدهما ان الاسم ان العلة في الاصل انه بول الانسان وما ذكرنا
 من كونه انصوحا فقد سلف الجواب بان المراد ببول الانسان وما ذكرنا
 من المناسبة فنقول التعليل اما ان يكون مجسسا استغيا النفس واستغناء
 او بقدر محد ومن الاستغناء والاستغناء فان كان الاول وجب تجسس
 كل مستغنى مستغنى فيجب نجاسة الخاط والبصاق والنجاسة بل نجاسة التي
 الذي

الذي
 الاطمان للناس في انفسهم واموالهم
 او غير ذلك والله تعالى قد حرم الفواحش
 ما ظهر منها وما بطن والاثم واليخي

بغير الحق وان شربوا باسره والم من ربه
 سلطانا وان يهودا مع الله والا
 تعلمون واولئك هم الذين يشعرون
 رضاه بفعل المأمور وترك المحذور

الذي جاء الاثر بما طهرته من الشهاب بل ربما نفرت النفوس عن بعض هذه الا
 شيئا أشد من نفورها عن ارواث المأكول من الهام مثل غطاة الجذوم
 اذا اختلطت بالطعام ونجاسة الشئ الكبير اذا وضعت في الشرب ورعا
 كان ذلك مدعاة لبعض الانفس الى ان يدسعه القى وان كان التعليل بقدر
 وقت من الاستغناء في هذا قد يكون حقا لكنه لا بد من بيان الحمد الفاضل
 به القدر من الاستغناء الموجب للتجسس وبينه ما لا يوجب ولم يبين
 ذلك ولعل هذه الاعيان مما ينقض بياها استغناء رها احد المعبر ثم ان
 التقدير في الاسباب والاحكام انما يعلم ~~من~~ استغناء رها من الشرع
 في الامر الغالب فنقول متى حكم بنجاسة لوقع علمنا انه مما غلظ استغناء ثم متى
 لم يحكم بنجاسة لوقع علمنا انه لم يغلظ استغناء ثم متى لم يحكم
 على المعبر من العلم متى استبرأنا في الحكم فنحن في العلم اشبه استبرأنا في
 هذا وما الشاهد بالاعتبار فكما انه شهد لجنس الاستغناء شهد للاستغناء
 الشديد والاستغناء الغليظ وثانها ان نقول لم لا يجوز ان يكون العلم
 في الاصل انه بول ما لا يؤكل لحمه وهذه علة مطردة بالاجماع منا ومن
 الخافيه وهذه المسألة والانعكاس ان لم يكن واجبا فقد حصل الغرض
 وان كان شرطا في العمل فنقول فيه ما قالوا في طرد العلة الى حيث خولفوا
 فيه وعدم الانعكاس ايسر من علم الاطراذ واذا افترق الصنفان في
 العلم والعظم واللحم والشعر فلم لا يجوز افتراضا في الروك والبول وهذه
 المناسبة ايسر فانا كل واحد من هذه الاجزاء وهو بعض من اعضاء البهيمة
 او متولد منها فيلحق بسايرها قياسا لبعض الشئ على جملة فان قيل هذا
 منقوض بالانسان فانه ظاهر ولبنه ظاهر وكذلك ساير امواهه وفضلائه
 ومع هذا فروقه وبوله من اجنب الاختصاص الفصل الفرق فيه بين البول وغيره
 فنقول علم ان الانسان فارق غيره من الحيوان في هذا الباب طردا وعكسا

تخت هذه المسئلة من نسخة
 مكتوب سنة ١٢٧٢ في ذي القعدة
 قار كانه الادب
 نقلته من خط مولف
 وصورة خطه في
 آخرها كسبه احمد بن يحيى
 رحمه الله وقرئ من الله
 رحمه الله
 فالكهف في مودع
 المزدوج

فقياس البهائم بعضها ببعض وجعلها في حيزين بين حيز الانسان والانسان في حيز
هو الواجب الا ترى انه لا ينسب بالموت على المختار وهي نجس بالموت لم يولد
اشد من بولها الا ترى ان تحريمه مفارقة لحرمة غيره من الحيوان لكرم نوعه
وضربه حتى يحرم الكافر وغيره وحتى لا يحل ان يدبغ جلده مع ان بول
اشد واغلب فلهذا وغيره يدل على ان بول الانسان ارفق من سائر فضلات
اشد من مفارقة البهائم فضلاتها اما النجس فلا يستحق الاستخفاف به او
لغير ذلك ما الله اعلم به على انه يقال في عذرة الانسان وبولها من الخبث
والقذر والنسب ما ليس في عامة البوال والاموات وفي الجملة فالخاف
الابوال بالنجس في الطهارة والنجاسة احسن طردا من غيره والله اعلم واما
الوجه الثاني فنقول ذلك الاصل في الامميين مسلم والذين جاءهم السلف
انما جازهم من الاستحالة في ابدانهم وحرمة من الشق الاعلى والاسفل
فمن اية يقال كذلك سائر الحيوان وقد مضى الاشارة الى الفرق لم يحقق
يمنعون اكثر الاحكام في البهائم فيقولون قد ثبت ان ما خبث لحمه خبث
لبنه ومنه بخلاف الادبي فبطلت هذه القاعدة في الاستحالة بل قد يقولون
ان جميع الفضلات الرطبة من البهائم حكمها سوى فما طاب لحمه طاب لبنه وبول
وروثه ومنه وعرقه وريقه ودمعه وما خبث لحمه خبث لبنه وريقه وبول
وروثه ومنه وعرقه ودمعه وهذا قول يقوله احمد في المشهور عنه
وقد قاله غيره وبالحكمة فالمني والدم يشهد لهم بالفرق بين الانسان والحيوان
شهادة قاطعة وباسقوى الفضلات من الحيوان صرنا من الشهادة فلهذا
يقال للانسان يعرف ببعدها يخرج من اعلاه واسفله ما الله اعلم به فانه
مستحب القامة محاسنه كلها في اعاليه ومعدنه التي هي محل استحالة الطعام
والشراب في الشق الاسفل واما الثدي ونحوه فهو في الشق الاعلى وليس كذلك
البهيمة

البهيمة فان ضررها في الجانب الموحش منها وفيه اللب الطيب ولا مطع في
شبات الاحكام بمثل هذه كزوارث واما الوجه الثالث فداره على الفصل
بينه وبينه من الطاهرات فان فصل بنوع الاستفاد رجل بجميع المستفاد
التي كانت اشد استفاد ارامه وان فصل بقدر خاص فلا بد من توقيته
وقد مضى تقرير هذا واما الجواب العام فانه وجه ثلاثة احدها
ان هذا قياس في مقابلة الاثار المنصوصة وهو قياس فاسد الوضع ومن
جمع بين ما فرقت السنة بينه فقد شاع قول الذين قالوا انما الله ليسع مثل
الري واحل الله البيع وحرم الري كذلك ظهرت السنة هذا ونحو هذا
الثاني ان هذا قياس في باب لم تظهر سبابه وانطوى ولم يبين ما خذ
وما كلف بل الناس فيه على قسمين اما قائل يقول هذا استنباط ومعض واطلاق
صرف فلا قياس ولا الخاف ولا اجتماع ولا افتراق واما قائل يقول دقت علينا
علله واسبابه وخفيت علينا مسالكه ومذاهبه وقد بعث الله الينا رسولا
بركنا ويعلمنا الكتاب والحكمة بعثه الينا ونحوه لا يعلم شيئا فاما يصنع ما
راى يصنع والسنة لا تضرب لها الامثال ولا تعارض باراء الرجال والدين
ليس بالرأي ويجب ان يتم الرأي على الدين والقياس في مثل هذا الباب
بمشع باتفاق ولي الباب الثالث ان يقال هذا كله مداره على التسوية
بين بول ما ياكل لحمه وبول ما لا ياكل وهو جمع بين شيئين مفترقين
فان ربح المحرم خبيثة واما ربح المباح فمذمومة ما قد يستطاب مثل ارواث
الحيوان وغيرها وما لم يستطاب منه فليس يحرم كرمه غيره وكذلك خلقه غالبا
فانه يشتمل على اشياء من المباح وهذا الكلام في حقيقة المسألة وسنعود
ان شاء الله اليه في آخرها التعليل الثاني الحديث المستفيض اخرج اصحاب
الصحيح وغيرهم حديث انس بن مالك رضي الله عنه ان ناسا من عكل او
مريية قد نزلوا المدينة فاجتووها فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم بلقاع وامرهم

بلغ

تقريب

ان يشربوا منه ابوالهاو البانها فلما صبحوا قتلوا راعي الكلب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واستاقوا الذود وذكروا حديث فوجه الحجة انه اذن لهم في شرب ابوالهاو والابواب
 يصيب افواههم ومن ما اصاب ايديهم وثيابهم وانشيتهم فاذا كانت نجسة وجب
 تطهير افواههم وايديهم وثيابهم للصلاة وتطهير انيتهم فيجب بيلون ذلك ثم
 لا تاخير البيان عنه وقت الاحتياج اليه لا يجوز ولم يبيح لم النبي صلى الله عليه وسلم
 ولم انه يجب عليهم اما طهارة ما اصابهم منه فدل على انه غير نجس ومن يظن ان
 لو كانت ابوالهاو الاكل كما بول الناس لافسك ان يشتد تغليظه في ذلك ومن
 قال انهم كانوا يعلمون انها نجسة وانهم كانوا يعلمون وجوب التطهير من النجاسة
 فقد ابعد غاية الابعاد واتى بشئ قد يستيقن بطلانه لوجوه احدها
 ان الشريعة اول ما شرعت كانت لغيره وبعد انتشار الاسلام وثناقل العلم
 وافتتائه صارت ابدى واظهر واذا كنا الى اليوم لم يستجر لنا نجاسته بل اكثر
 الناس على طهارتها وعامة التابعين عليه بل قد قال ابو طالب وعزير ان
 السلف ما كانوا ينجسوها ولا يتقونها وقال ابو بكر ابنه المنذر وعليه اعتماد
 اكثر المتأخرين في نقل الاجماع والحداف وقد ذكر طهارة ابوالهاو عن عامة السلف
 ثم قال قال الشافعي ابوالكلها نجس قال ولا يعلم احد قال قبل الشافعي ان
 ابوالهاو الانعام وابعارها نجسة قلت وقد نقل عنه بن عمر انه سئل عن بول
 الناقة فقال غسل ما اصابك منه وعن الزهري فيما يصيب الراعي من ابوالهاو
 الابل قال ينضح وعن حماد بن اي سليمان في بول الشاة والبعير يغسل
 ومن ذهب الي حنيفة ينجس ذلك على تفصيل لهم فيه فلعن الذي اراده بن
 المنذر القول بوجوب اجتناب قليل البول والروث وكثيره فان هذا
 لم يبلغنا من احد من السلف واعلم بن عمر امر بفسخه كما يغسل الثوب من الخنا
 والبصاق والمني ونحو ذلك وقد ثبت عن اي موسى الاشعري انه صلى الله عليه وسلم
 مكانه في روث الدواب والصحرا امامه وقال ها هنا وها هنا سوى وعن

مطلب

بن مالك

بن مالك قال لا بأس ببول كل ذي كرش ولست اعرف عن احد من الصحابة القول
 بنجاسته بل القول بطهارتها الاما ذكر عن بن عمر ان كان اراد النجاسة فيه ان يكون
 ذلك معلوما او ليس كذلك وتاينها انه لو كان نجسا فوجوب التطهير من النجاسة ليس
 من الامور البينة قد اكره في الثياب طائفة من التابعين وغيرهم فمن اين
 بعلمه او ليس كذلك ان هذا لو كان مستفيض بين ظهراني الصحابة لم يجب ان
 يوليه او ليس كذلك لانهم قد شؤوا محمد بن الجاهلية والكفر فقد كانوا يجهلون ان
 صلوات واعدادها واولادها وكنها ونحوها من الشائع الظاهر في جهلهم
 بشئ خفي في امر خفي اولي واخرى لاسيما والقوم لم يتفقهوا في الدين اذ في تفقه
 وكذا ذلك ارتدوا ولم يخاطبوا اهل العلم والحكمة بل حين اسلموا واصابهم
 الاستيغاث امرهم بالبداهة فالت شعري من امرهم هو العلم بهذا الامر الخفي
 ورأيت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في تعليمه وارشاده واكلا للثعلب الى
 غيره بل يبين لكل واحد ما يحتاج اليه ومعلوم ان احد المعرفة بالسنة المأثورة
 ونجاستها انه ليس العلم بنجاسة هذه الارواح ابين من العلم بنجاسة بول الا
 نسان الذي قد علمه العذاري في جبالهم وحدث وروى ثم قد حذر منه للمهاجرين
 والانصار الذين اتوا العلم والايمان افضال اعراب الجفافة اعلم بالامور
 الخفية من المهاجرين والانصار بالامور الظاهرة فهذا كما ترى وسادسها
 انه قرئت به ابوالهاو والالبان واخرجها عن واحد والقرابة بين الشيئين
 ان لم يوجب استوائهما فلا بد ان يورث شبهة فلو لم يكن البيان واجبا
 لكانت المقارنة بينه وبين الظاهر موجبة للتمييز بينهما ان كان التمييز
 حقا ومن الحديث دلالة اخرى فيما تنازع وهو انه الباع لهم شربها ولو كانت
 محرمة نجسة لم يبح لهم شربها ولست اعلم من الفاي جواز التدوي بابوال
 الابل كما جازت السنة لكن اختلفوا في تخرج من طه فقل هو انما مباحه
 على الاطلاق للتدوي وغير التدوي وقيل بل هي محرمة وانما اباحها للتدوي

النجاسة

وقوله مع ذلك نجسه فالاستدلال بهذا الوجه يحتاج الى ركن آخر وهو ان الله
 بالحرمة المحضة محرم والدليل عليه وجوه اربعة اولى الدلالة على التحريم مثل
 حرمة عليكم الميتة وكل ذي ناب من السباع حرام وانما الحرمة الميسرة عام في
 حال التداوي وغير التداوي فمن فرق بينهما فقد فرق بين ما جمع الله بينه
 وخص المحرم وذلك غير جائز فاما قيل فقد اباها الضرورة والتداوي
 مضطر فتباح له او ان تقيس اباها للمريض على اباها للمحتاج فيجتمع الحكم
 اليها يؤول ذلك ان المريض يسقط عنه بعض من القيام في الصلاة والصيام في
 شهر رمضان والانتقال من الطهارة بالما الى الطهارة بالصعيد فكذا يبيح الله
 لان الفرائض والحجاسم من قوادح يؤول ذلك ان المحرمات من الحلية واللباس
 مثل الذهب والحرير قد جازت السنة بالاحتياج لاختلافها من الذهب والحرير
 الامتنان به وخص للزبير وعبد الرحمن في لباس الحرير من حكمة كما كانت بهما
 فذلك هذه الاصول الكثيرة على اباحة المحضورات من الاحتياج والافتقار
 قلنا اما اباها للضرورة فحق وليس التداوي للضرورة لوجوه اربعة
 اولى كثير من المرضى والثر المرضى يشعرون بالبلا تداوي ولا سيما في اهل الوباء
 والقرى والمساكن في نواحي الارض يشعرون بالبلا تداوي ولا سيما في اهل الوباء
 في ابدانهم الدافعة للمرض وفيما يسرهم من نفع حركة وعمل او دعوة
 مستجابة او رقية نافعة او قوة القلب وحسن التوكل الى غير ذلك من
 الاسباب الكثيرة غير الدوى واما الاكل فهو ضروري ولم يجعل الله ابدان
 الحيوان تقوم الا بالغذاء فلم يكن ياكل مات فتب بهذا ان التداوي ليس
 من الضرورة في شئ وتبين ان الاكل عند الضرورة واجب قال بصرف
 من اضطر الى الميتة فلم ياكل فمات دخل النار والنفوس غير واجب ومن
 نازع فيه خصمته السنة في المرأة السوداء التي خبثها النبي صلى الله عليه وسلم
 بين الصبر على البلا وحول الجنة وبين الدعاء بالعافية فاخترت البلا والجنة

ولو كان دفع الرخت وجبالم يكن للتغيير موضع كدفع الجوع وفي دعائه كذاي بالحي
 وفي اختياره الحي لاهل قبا وفي دعائه بقنا امته بالطعن والطاعون وفي نهيه عن
 الفرار من الطاعون وخصمه حال انبائه المبشرين الصابرين على البلاء
 لم يثقلوا الاسباب الدافعة مثل اليوب عليه السلام وغيره وخصمه حال السلف
 الصالحين فان ابا بكر الصديق رضي الله عنه حين قالوا له الان دعواك الطبيب
 قال قد راني قالوا فما قال لك قال اني فقال لما اريد وثل هذا ونحوه يروى
 عن الربيع بن خثيم الخبيث المنيب الذي هو افضل الكوفيين او كما فضلهم وغير
 بن عبد العزيز الحنفية الراشد المهادي وخلف كثير لا يحصون
 عدد ولست اعلم سائفا او جب التداوي وانما كانا كثر من اهل الفضل والعرف
 بفضل تركه تفضلا واختيارا لما اختار الله ورضي به وتسليما له وهذا المنصوص
 عن احمد وان كان من صحابه من يوجبونه ومنهم من يستحبه ويرجوه كطريق كثير
 من السلف استمسكوا بما خلقه الله من الاسباب جعله من سنته في عبادة واثباتها
 ان الدوى لا يستيقن بل وفي كثير من الاعراض لا يظن دفعه للمرض اذ لو اطرده
 ذلك لم يمت احد بخلاف دفع الطعام للمسعين والجماعة فانه مستيقن بحكم سنة
 الله في عبادة وخلقه ورايهم ان المرض يكون له اذوية شتى فاذا لم يندفع
 بالحمم انقل الى المحلل ومحال ان لا يكون في الحلال شفا او دوى والذي انزل
 الداء انزل لكل داء دوى الموت ولا يجوز ان يكون اذوية الادوية في الحكم القدر
 الحرم وهو سبحانه عارف الرحيم والى هذا الاشارة بالحديث المزني ان الله
 لم يجعل شفا امي فيما حرم عليها بخلاف المسعين فانها وان اندفعت باي طعام
 اتفق الاكل الخبيث لما يباح عند فقده فان تصورته مثل هذا في الدوى
 فتلك صورة نادرة لان المرض اندر من الجوع بكثير وتعينه الدوى المعين
 وعدم غيره نادر فلا ينقض هذا على ان في الاوجه السالفه غنا وخامسها
 وفيه فقه البنا ان الله تعالى جعل خلقه مفتقرين الى الطعام والغذاء لا تندفع بماعتهم

بن خثيم

الا ان

صلح البدن كله واذا فسد فسد البدن كله فالمرء في دؤ مرض للقلب فسد له مضعف
 لا فضل حقه الذي هو العقل والعلم واذا فسد القلب كاجأت به السنة فتصير البدن
 من هذا الوجه بواسطة كونه داء للقلب وكذلك جميع الاموال المعنوية والسروقة
 فانه ربما صلح عليها البدن ونبت وسمي لكن يفسد عليها القلب فيفسد به البدن
 بفساده واما المصلحة التي فيها فانها منفعة البدن فقط ونفعها متاع قليل فهي وان
 اصبحت شيئا يسيرا في جنب ما تنفد في اصلاح وهذا بعينه معنى قولهم
 انهم كبر ونافع للناس وانما الكبر من نفعها فلهذا العري شأن جميع المحرمات
 فان كانها من القوة الخبيثة التي توجب في القلب ثم في البدن في الدنيا والاخرة
 ترى على ما فيها من منفعة قليلة تكون في البدن وحده في الدنيا خاصة على اقل
 نعم جهة المفسدة في الحرما فاننا نقطع ان فيها من المفسد ما يري على ما نظنه
 من المصالح فافهم هذا فان به يظهر فقط المفسد وسرها ولما اقتضاه الى اعتصارها
 فليس بشئ لا يمكن اخذها من اهل الكتاب على انه محرم اعتصارها وانما القول اذا
 كانت موجودة الا هذا منتقض باطفا الحرف بها ورفع الغصة اذ لم يوجد
 واما اختصارها بالحد فان الحسن البصري يوجب الحد في الميتة ايضا والدم
 ولم يحتسب لحد الفرف ان في النقوس اعيان طبعها وباعثا اراد بها الى الحر فنب
 رادع شرعي وزجور ينالها ايضا ليتقربا ويكون مدعاة الى قلة شرها وليس
 كذلك غيرهما مما ليس في النقوس اليه كثير بل ولا عظيم طلب الوجه الثالث ما روي
 حسا ان به مخارف رضي الله عنه قال قالت لم سلمة اشكت بنتي فنبذتها
 في كوز فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وهو يغزل فقال ما هذا فقلت ان بنتي اشكت
 فنبذتها فلهذا فقال ان الله لم يجعل شفاؤكم في حرام رواه ابو حاتم بن حبان في صحيحه
 وفي رواية ان الله لم يجعل شفاؤكم فيما حرم عليكم وحجه بعض الحفاظ وهذا الحديث
 نصح في المسألة الوجه الرابع ما روه ابو داود في المعنى ان رجلا وصفه
 ضفدع يجعلها في دوى فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل الضفدع وقال ان نقيقها تسب

فهذا صبي

فهذا حيوان محرم ولم ينج المسدوي وهو نصح في المسألة ولعل تحريم الضفدع اخف
 من تحريم الخباياك غيرها فانه اكثر ما فيها ان نقيقها تسب فما ظنك بالخنزير
 والميتة وغيره ذلك وهذا كله بين كئ استحقاقه ويطلب الطلب واقتضائه
 واجراه مجرى المرفق بالمريض وتطيب قلبه ولهذا قال الصادق المصدوق
 صلى الله عليه وسلم لم ار رجلا قال له انا طبيب قال انت رقيق والله الطبيب الوجه
 الخامس ما روي ايضا في سنده ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عن الدواخيل
 وهو نصح جامع مانع وهو صور في حقوقي في المسألة الوجه السادس حديث
 المرفوع ما ابال ما اتيت او ما ركبنا اذ شربنا ثريا او تفلقت ثيم مع ما
 روي من كراهة من كراهة الترياق من السلف الا انه لم يقابل ذلك نصح عام
 ولا خاص يبلغ ذروة المطلب وسام المقصد في هذا الموضع ولولا اني
 كنت هذا من حفظي لاستقصيت القول على وجه يحيط بما روي وجعل والله
 الهادي الى سواء السبيل الدليل الثالث وهو في الحقيقة رابع الحديث
 الصحيح الذي اخرجه مسلم وغيره من حديث جابر بن سمرة وغيره ان النبي
 صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في مريض انهم فقالوا صلوا فيها فانها
 بركة وسئل عن الصلاة في مبارك الابل فقال لا تصلوا فيها فانها خلقت من
 الشياطين ووجه الحجة من وجهيه احدهما انه اطلق الاذن بالصلاة
 ولم يشترط اي النبي جابلا يعني ملاستها والموضع موضع حاجة الى البيان
 فهو احتاج لبيته وقد مضى تقرير هذا وهذا يشبه بقول ان افني ترك
 الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في
 المقال فانه ترك الاستفصال السائل هناك جابلا يحول بينك وبينه ابعارها
 مع ظهور الاحتمال ليس مع قيامه فقط واطلق الاذن بل هذا اوكد من
 ذلك لان الحاجة هنا الى البيان امس واوكد والوجه الثاني انها لو كانت
 بخسة كروا الاذنين لكانت الصلاة فيها اما محرمة كالحشوش والكنف

ن

ن

او يكون هذه كراهية شديدة لانها مظنة الاجتناب والاحتياط فاما ان تشجب الصلاة
 فيها وتسميها بركعة ويكون مشانه شانه العشي او قري بركعة فانك فهو جمع بين
 المتن في المصادرين وحاشي الرسول صلى الله عليه وسلم وانك ويؤيد هذا
 ما روي الى ابا موسى صلى الله عليه وسلم في مبارك الغنم وشار الى العربيه وقال هاهنا
 وشيوي وهو صاحب الفقيه العالم بالشرع بل القام للتاويل سوى بين
 عمل الابعاد وبين ما خلا عنها فكيف يجمع هذا القول بنجاستها واما نجوسه
 عن الصلاة في مبارك الابل فليس بختصاص به دون البقر والغنم والضبا والكل
 اذ لو كان السبب نجاسة البول لكان تفرق بين المثلثين وهو متمتع بقينا
 الدليل الرابع وهو في الحقيقة سابع ما ثبت واستفاض من ان الرسول صلى
 الله عليه وسلم طاف على رحلته وادخلها المسجد الحرام الذي فضله الله على جميع
 بقاع الارض وتركها حتى طاف بها اسبوعا وكذا انك اذ نه لام سلمة ان تطوف
 راكبة ومعلوم انه ليس مع الدواب شيء من العقل ما تمنع به من تكويت المسجد
 المأمور بتطهيره للطائفتين والعاكفون والركع السجود فلو كانت ابوالها نجسه
 لكان فيه تقييد المسجد الحرام للنجاسة مع ان الضرورة ما دعت الى ذلك
 وانما الحاجة دعت اليه ولهذا استكر بعض من يرى نجسها او حال
 الدواب المسجد الحرام وحسبك بقوله بطلانا زعمه في وجه السنة التي لا ريب فيها
 الدليل الخامس وهو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قاما
 ما اكل لحمه فلا بأس ببوله وهذا رخصة المسألة الا ان هذا الحديث قد اختلف
 فيه قبوله ورد فقال ابو بكر عبد العزيز ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وقال غيره هو موقوف على جابر فان كان الاول فلا ريب فيه وان كان
 الثاني فهو قول صاحب وقد جاء مثله عن غيره من الصحابة كما يروى
 الاشعري وغيره فينبغي على ان قول الصحابة اوله من قول من بعدهم واحق
 الا يشع وان علم انه انشتر في سائرهم ولم ينكروه فصار اجما اسكتوا
 الدليل السادس

بلغ

الدليل السادس وهو التاسع الحديث المتفق عليه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مساجدا عند الكعبة فارسلت قريش عتبة
 بن ابي معيط الى قوم مخزوم واخبرهم في ابرئهم لولا سلاها فوضع على ظهر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ساجد ولم ينصرف حتى قضى صلاته فهذا
 ايضا في انك الفرت والسلم لم يقطع الصلاة ولم يكن حمله فيما ارى الا على
 احد وجوه ثلاثة اما يقال هو بنسوخ واعني بالنسخ ان هذا الحكم مرتفع
 وان لم يكن قد ثبت بخطاب لانه كان بمكة وهذا ضعيف جدا لان النسخ لا
 يصار اليه الا بيقين واحابا لظنه فلا يثبت النسخ وايضا فانما علمنا الاجتناب
 النجاسة كان غير واجب ثم صار واجبا لا سيما من يحتج على اجتناب النجاسة
 بقوله وثيابك فطهر وسورة المدثر في اول القول فيكون فرض التطهير
 من النجاسة على قول هؤلاء من اول الفرائض فهذا هذا واما ان يقال هذا
 دليل على جواز حمل النجاسة في الصلاة وعامة من يخالف في هذه المسألة
 لا يقول بهذا القول فيلزم من ترك الحديث ثم هذا قول ضعيف خلافة
 الاحاديث الصحاح في دم الحيض وغيره من الاحاديث ثم انهم لا علمهم بخلافه
 انه مكره والاعادة الصلاة منه اولى فهذا هذا لم يثبت الا ان يقال الفرت
 والسلا ليس بنجس وانما هو طاهر لانه فرت ما يוכל لحمه وهذا هو الواجب
 انشاء الله تعالى للثمة القائلين به وظهور الدلائل عليه وبطلان الوجوه
 الاولى ليس يوجب تعينه هذا فان قيل ففيه السلا وقد يكون فيه دم قلنا
 يجوز ان يكون فيه دما يسيرا بل الظاهر انه يسير والدم اليسير يعفو عن
 حمله في الصلاة فان قيل فالسلا لحم من ذبيحة المشركيه وذلك نجس بالاتفاق
 قلنا لا نسلم انه كان قد حرم حينئذ ذبايح المشركيه بل والمقطوع به انها لم تكن
 محرمة حينئذ فان الصحابة الذين اسلموا لم ينقل انهم كانوا يحتسبون ذبايح
 قومهم وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه انه كان يحسب الاما دبح للأصنام

بلغ قراءة

أما ما زجه فوجه في دورهم فلم يكن يجنبه ولو كان تحريم ذبايح المشركين
قد وقع في صدر الاسلام لكان في ذلك المشقة على القليل الذين استلموا مالا
قبل لهم به فانه عامة اهل البلد مشركون وهم لا يمكنهم ان ياكلوا ويشربوا الا طعمهم
وجنبهم وفي اوانهم لقلتهم وضعفهم وفقيرهم ثم الاصل عدم التحريم حينئذ فمن
ادعاه احتاج الى دليل الدليل السابع وهو العاشق ما صح عن النبي صلى الله عليه
عليه وسلم انه نهي عن الاستنجاء بالعظم والبرق وقال انه زاد اخوانكم من اجن
وفي لفظ قال فساوي الطعام لهم ولدواهم فقلت لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه
او فر ما يكون لحما وكل برة علف لدواهم قال النبي صلى الله عليه وسلم فلا تستنجوا
فانها زاد اخوانكم من اجن فوجه الدلالة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي ان
يستنجى بالعظم والبرق الذي هو زاد اخوانكم من اجن وعلق دواهم ومعلوم
انه انما نهي عن ذلك ليلا يجسه عليهم ولهذا استنبط الفقهاء من هذا انه لا
يجوز الاستنجاء بزاد الانس ثم انه قد استفاض النهي عن ذلك والتقليط
حق قال من تقلدوا تراوا استنجى بعظم او رجميع فانه محذور منه ومعلوم
انه لو كان البرق في نفسه نجسا لم يكن الاستنجاء به نجسه ولم يكن فرق بين
البرق المستنجى به والبرق الذي لا يستنجى به وهذا جمع بين فرقت السنن بينه
ثم ان البرق لو كان نجسا لم يصلح ان يكون علفا لدواب قوم مؤمنين فانها
تصير بذلك جلا له ولو جاز ان تصير جلا له لجاز ان يعلف رجميع الانس
ولجميع الدواب فلا فرق حينئذ ولانه لما جعل الزاد لهم ما فضل عن الانس
من الطعام ولدواهم ما فضل عن دواب الانس من البرق شرط في طعامهم
كل عظم ذكر اسم الله عليه فلا بد ان يشترط في علف دواهم عود الك وهو
الطهارة وهذا يبين لك ان قوله في حديثه مسعود لما اتاه بجرير
ورويته فقال انما ركس انما كانا لكوننا روية ادي ونحوه على انها قضية
عنه فيحمل ان يكون روية ما ياكل لحمه او روية مالا ياكل لحمه فلا يصح الصنفان

ولا يجوز

ولا يجوز القطع بانها مما ياكل لحمه مع ان لفظ الركس لا يدل على النجاسة لان الركس
هو الركوس اي المردود وهو معنى الجميع ومعلوم ان الاستنجاء بالجميع لا يجوز
بالا سيما النجاسة واما لكونه علفا لدواب اخوانكم من اجن الوجه الثامن
وهو الحادي عشر ان هذه الاميان لو كانت نجسة لبيته النبي صلى الله عليه وسلم
ولم يبيته فليس نجسة وذلك لان هذه الاميان تكثر ملازمة الناس لها ومما
شتم النبي فيها خصوصا الامة التي بعث فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم
فانا الابل وانعم غالب اموالهم ولايزالوا يباشرونها ويباشرون اماكنها
في مقامهم وسفرهم مع كثرة الاحتكاك بهم حتى ان عمر رضي الله عنه يا مريدك وقول
تعد دوا واحشوشنوا واششوحفاة وانقلوا ومحالب الابلان كثيرا يقع
فيها من البعارها وليس ابتلاهم باقل من لوغ الكلب في اوانهم فلو كانت نجسة
يجب غسل الثياب والابدان والاواني منها ومما حاط لطنه ويمنع من الصلوات
مع ذلك ويجب تطهير الارض مما فيه ذلك اذ صلا فيها والصلوة فيها كالتريفي
اسفارهم وفي مراح اغنامهم وعربهم شرب اللبن الذي يقع فيه بعرها ونقل
اليد اذ اصابتها البول ووطئ به البعر الى غير ذلك من احكام النجاسة لوجب
الايين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بيانا يحصل به معرفة الحكم ولو بين ذلك
لنقل جميعه وبعضه فانا الشريعة وعادة القوم توجب نقل مثل ذلك
فلم لم ينقل ذلك علم انه لم يبين لهم نجاستها وعدم ذكر نجاستها دليل على طهارتها
من جهة تقريره لهم على مباشرتها وعدم النهي عنه والنهي عن دليل الا باحة
ومن وجه ان مثل هذا يجب بيانه بالخطاب ولا تحال الامة فيه على الراي
لانه من الاصول لامن الفروع ومن جهة ما سكت الله عنه فهو مما عفي عنه
لا سيما اذ اصل هذا الوجه التاسع وهو الثاني عشر وهو ان الصحابة
والتابعين وعامة السلف قد اقبلوا الناس به في امر ما منهم باضعاف ما ابتلوا به
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يشك عاقل في كثرة وقوع الحوادث المتعلقة بهذه

المسألة ثم المنقول عنهم أحد شيئين أما القول بالطهارة أو عدم الحكم بالنجاسة
 مثل ما ذكرناه عن أبي موسى والنس وعبد الله بن معقل أنه كان يصلي وهو
 عليه أثر السرقين وهذا قد عاينه الكبار الصحابة والخلفاء وعلماء السلف
 وقد جئناهم في ذلك فلم يوافقوا بالعرف وعبد بن عمر قال إن في عنبر
 تبر في مسجد وهذا قد عاينه الكبار الصحابة بالحجاز وعمر بن أبي رهم الخفي فمن
 يصلي وقد أصابه السرقين قال لا بأس وعن أبي جعفر الباقر ونا في مولي به
 في ذلك من الفصل ما ضعيفا على سبيل الاستحباب والتنظيف فان نافعا
 لا يكاد تخفى عليه طريقة بن عمر في ذلك ولا يكاد يخالفه والمأثور عن السلف
 في ذلك كثير وقد نقل عن بعضهم الفاظا ثابتة فليست صريحة بنجاسة
 في عمل التزاع مثل ما روي عن الحسن أنه قال يقول كلف يغسل وقد روي
 أنه قال لا بأس بأبول الفم فعلم أنه أراد بول الإنسان الذكر والأنثى
 والصغير والكبير وكذلك ما روي عن أبي الشعثان أنه قال لا بأس بالكل
 النجاس فلعلمه أراد بذلك أن ثبت عنه وقد ذكرنا عن بعض المندرس وغيره
 أنه لم يعرف عن أحد من السلف القول بنجاستها ومن المعلوم الذي لا
 شك فيه أن هذا إجماع على عدم النجاسة بل مقتضاها أن النجاس من
 الأقوال المحدثه فيكون مردودا بالأدلة الدالة على إبطال الحوادث لا سيما
 مدة التعبد لما عليه الصدر الأول ومن المعلوم أن الأعيان الموجودة
 في زمانهم ومكانهم إذا مسكوا عن تحريمها وتنجيسها مع الحاجة إلى بيان ذلك
 كما لا تحريمها وتنجيسها من بعدهم بمنزلة ما مسكوا عن وجوب انفال
 يحتاج إلى بيان وجوبها لو كانت ثابتة فيجي من بعدهم فيوجبها ومتى قام
 المفتحي للتحريم أو الوجوب ولم يذكر وجوبها ولا تحريمها كما لا إجماعا منهم
 على عدم اعتقاد الوجوب والتحريم وهو المطلوب وهذه الطريقة معتمدة
 في كثير من الأحكام وهي أصل عظيم ينبغي للفقهاء أن يتأملوا ولا يغفلوا عن غورها

أصابته عامة بول بعير فبالإجماع
 لا بأس بها جعفر الصادق وهو
 أشبه النبي على ما روي عنه بن عمر

مخالفة

في كثير من الأحكام وهي أصل عظيم ينبغي للفقهاء أن يتأملوا ولا يغفلوا عن غورها

لكن

لكن لا نشك إلا بعد ظهور الخلاف في الصدر الأول فان كان فيه خلاف محقق بطلت
 هذه الطريقة والحكم أحق به يبيع الوجه العاشر وهو الثالث عشر في الحقيقة
 أنا نعلم بعيننا أن محبوب من الشصير والبيضا والذرة ونحوها كانت تزرع في
 مزارع المدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وتُداس بالدواب ثم يأكل منها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهل بيته ويعلم أن الدواب إذا داس فلا بد أن
 تروث وتبول ولو كان ذلك نجس لجوب لحرمت مطلقا ولو جوب تنجيسها
 وقد أسلمت الحجاز واليمن نجد وسائر جزيرة العرب على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وبعث إليهم سقانه وعاملوا أخذوا ونعشوا رجوبهم من الحنطة وغيرها
 وكانت سمر الشام تجلب إلى المدينة فيأكل منها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والمؤمنون على عهدك وعامل أهل خيبر يشطروا ما يخرج منها ثم يزرعون وكان
 يعطي المرأة من نسائه ثمانية وسق شصير من غلة خيبر وكانت هذه تداس
 بالدواب التي تبول وتروث عليها فلو كانت تنجس بذلك لكان الواجب على
 أقل الأحوال تطهير الحب وغسله ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم لم يحكم بنجاستها
 ولا يقال هو لم يتيقن أن ذلك الحب الذي أكل مما أصابه البول والأصل الطهارة
 لأننا نقول فصاحب الحب قد تيقن بنجاسة بعض حبه واشتبه عليه الطاهر
 بالنجس فلا يحل له استعمال الجميع كما إذا علم بعض نجاسة البدن أو الثوب أو الأرض
 وحقق عليه مكان النجاسة غسل ما يتيقن به غسلها وهو لم يأمر بذلك ثم
 اشتبه الطاهر بالنجس فوقع من اشتباه الطعام الحلال بالحرام فكيف يباح
 أحدهما من غير تحريم فالأقرب أن يقال ما أن يقول بحرم الجميع وأما الزماني يقول
 بالتحريم فاما الأكل من أحدهما بلا تحريم فلا أعرف أحد جوزه وإنما يشك
 بالأصل مع تيقن النجاسة ولا يصح عنه هذا الدليل إلا إلى أحد أمرين أما أن يقال
 بطهارة هذه الأبول والأرواث أو أن يقال عفي عنها في هذا الموضع للحاجة
 كما يعفي عن ريق الكلب في بدن الصيد على أحد الوجهين وكما يطهر محل

في كثير من الأحكام وهي أصل عظيم ينبغي للفقهاء أن يتأملوا ولا يغفلوا عن غورها

الاستحباب بالبحر في أحد الوجهين إلى غير ذلك من مواضع الحاجة فيقال الأصل فيما يستدل به
 على وقاف الأصل في دعوى الاستحباب هذا مخالف للدليل لأجل الحاجة فقد ادعى ما
 يخالف الأصل لا يقبل منه إلا بحجة قوية وليس معه من الحجة ما يوجب أن يحمل هذا
 مخالفاً للأصل ولا شك أنه لو قام دليل يوجب الحظر لم يكن أن يستثنى هذا الموضع
 فاما ما ذكر من العموم الضعيف والقياس الضعيف فدلالة هذا الموضع على الدلالة
 المطلقة أقوى من دلالة تلك على الخاصة المطلقة على ما ^{تبين} عند التأمل على أن
 ثبوت طهارة ما والعفو منها في هذا الموضع أحد موارد الخلاف فيبقى الخلاف الباقي
 به لعدم القابل بالعرف ومن جنس هذا الوجه الحادي عشر وهو الرابع عشر
 وهو إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم في كل عصر ومصر على رياس المحبوب
 من الخطر عن غيرها بالبر ونحوها مع القطع ببولهاور ونحوها على الخطر ولم ينكر
 ذلك منكر ولم يغسل الخطر لأجل هذا أحد ولا احتراز عن شيء مما في البيادر
 لوصل البول إليه والعلم في هذا كله علم اضطراري ما اعلم عليه سؤال الأول والعلم
 لم يخالف هذا شبهة وهذا العمل الزمان متصلاً في جميع البلاد لكن لم احتج
 بإجماع الأصحاب التي ظهر فيها هذا الخلاف لئلا يقول المخالف أنا مخالف في هذا
 وإنما اجتنبنا إجماع قبل ظهور الخلاف وهذا الإجماع من جنس الإجماع
 على كونهم كانوا ياكلون الخطر ويلبسون الثياب ويسكنون البنايات فانتبهوا
 أن الأرض كانت تزرع وتنتقى أنهم كانوا ياكلون ذلك الحب ويقررون
 على كلة ويتيقن أن الحب لا يدا من الأبالدواب ويتيقن أن الأبالدواب
 يتول على البيدر الذي تبقى أيا ما يطول ويأشبهه وهذه كلها مقدمات
 يقينية ^{ثابتة} الوجه الثاني عشر وهو الخامس عشر أن الله تعالى قال وطهر
 بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود فامر بتطهير بيته الذي هو
 المسجد الحرام وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه أمر بتخفيف المساجد وقال
 جعلت كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً وقال الطواف بالبيت صلاة ومعلوم

قطعا

قطعا أنه الحرام لم ينزل ملازم المسجد الحرام لأنه وعما ذم بيت الله وأنه لا ينزل
 ذم ينزل في المسجد وفي المطاف والمصلحة فلو كان نجسا لتنجس المسجد بذلك
 ولو جاز تطهير المسجد منه أما بإبعاد الحرام أو بتطهير المسجد أو بتسقيف المسجد
 ولم تضع الصلاة في أفضل المساجد وأما وسيد ها الجاسة أرضه وهذا كله مما
 يعلم فساده يقتضيه لا بد من أحد قولين أما طهارته مطلقاً أو العفو عنه كما
 في الدليل قبله وقد بينا رجحان القول بالطهارة المطلقة الدليل الثالث
 عشر وهو في الحقيقة السادس عشر مسلك التشبيه والتوجيه فنقول
 والله الهادي علم أن الفرق بين الحيوان المأكول وغير المأكول إنما فرق بينهما
 في الفرق حقيقةً وقد سمي الله هذا طيباً وهذا خبيثاً وأسبب التحريم ^{أسباب}
 القوة السببية التي تكون في نفس البهيمة فاكلها يؤثر في نبات الإنسان فتنصير
 أخلاق الناس أخلاق السباع ولما علم الله به وأما نجس مطعمها كما تاكل
 الجيف من الطير ولا ينها في نفسها مستخبة كالحشرات فقد رايها طيباً المطعم
 في الحل وخبيثه يؤثر في الحرمة كما جازت به السنة في لحوم الجلالة وليسها وبهذه
 فانه حرم الطيب لاغتذاؤه بالخبيث وكذلك النبات المسقى بالماء النجس
 والمسجد بالسرقين عند من يقول به وقد رايها عدم الطعام يؤثر في طهارة
 البول والخنفه نجاسة مثل الصبي الذي لم ياكل الطعام فهذا كله ببيته اشياء
 منها أن البول قد تخفف شأنها بسبب المطعم كالصبي وقد ثبت أن المباحات
 لا تكون مطامعها الطيبة فغير مستكر أن تكون أبوالها طاهرة لذلك
 ومنها أن المطعم ذابث وقد حرم ما ثبت منه من لحم ولبى وبيض كالحرام
 والزرع المسمد وكالطير الذي ياكل الجيف فإذا كان فساده يؤثر في تنجيس
 ما فوجه الطهارة ^{والسنة} غير مستكر طيبه وحله ما يؤثر في تطهير ما يكون
 في محل آخر نجساً عما فإن الأرواث والأبول مستحيلة مخلوقة بها من البهيمة
 كغيرها من اللبث وغيره يبين هذا ما يوجد في هذه الأرواث من مخالفتها لغيرها

قف على قولهم الجلالة

عنه كما في في كماله
بصحة ٣٣٥

م الدواب ٧

لعلم
البصيرة

من الارواح في الخلق والريح والبول وغير ذلك من الصفات فيكون فرق
ما بينهما ففرق ما بين اللبنين ^و وهذا يظهر خلافاً للانسان يؤكد ذلك ما
قد بيناه من ان المسلمين من الزمان المتقدم والى اليوم في كل عصر ومصر ما زالوا
يدوسون الزرع المأكول بالبقرة ويصيب الحب من خشا البقرة والبولها وما سفلها
احد من المسلمين غسل حباً ولو كان ذلك نجساً او مستقذراً او يشك انه نجس
عنها وان شغره نفعهم نفوسهم نفوسها عن بول الانسان ولو قيل هذا اجماع
عليه لكان حقاً وكذلك ما زال يسقط في الحالب من ابقار الانعام ولا يكاد احد
يحترز من ذلك وكذلك عفى عنه ذلك بعض من يقول بالنجس على انه ضبط
قانون كلي في الطاهر والنجس منظر متعكس ^{بصيرة} وليس ذلك بالواجب
علينا بعد علمنا بالانواع الطاهرة والانواع النجسة فهذه اشارة لطيفة الى
مسالك الرأي في هذه المسألة وبتمامه ثم ما حضري في كتابي في هذا المجلس
والله يقول الحق وهو يهدي السبيل **الفصل الثاني** في مني الادمي
وفيه اقول ثلاثة احدها انه نجس كالبول فيجب غسله وطهراً وبأساً من اليد
والثوب وهذا قول مالك والاوزاعي والثوري وطائفة وثانيها
انه نجس يجزي فركه بأبسه وهذا قول ابي حنيفة واسحاق ورواية عن
احمد وهذا الوجه قيل انه يجزي فركه بأبسه ومسح رطبه من الرجل دون المرأة
لانه بعضه من يسير ومثلي الرجل يتأكد فركه ومسحه بخلاف مني المرأة فانه رقيق
كاللحم وهذا منصوص احمد وقيل يجوز فركه فقط منها كذا به بالفرك وبما
اثره بالسح وقيل بالجواز يختص بالفرك من الرجل دون المرأة كاجأت به السنة
كما استذكره انشا الله وثالثها انه مستقذر كالحائط والبصاق وهذا قول
ابن ابي عمير في المشهور عنه وهذا الذي نضناه في الحديث عليه وجوه احدها
ما اخرج مسلم وغيره عن عائشة قالت كنت افرك المني من ثوب رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم يذهب في يده وروي في لفظ الدارقطني كنت افركه اذا لا يا بساً

لعلم
هذا

واغسله

واغسله اذا كان رطباً فهذا نص في انه ليس كالبول نجساً يكون نجاسة غليظة
ينبغي ان يقال يجوز ان يكون نجساً كالدّم او طاهر كالبصاق لكن الثاني ارجح
لانه اصل وجوب تطهير الثوب من الانجاس قليلها وكثيرها فاذا ثبت
جواز غسل قليله في الصلاة ثبت ذلك في كثيره فانا القياس لا يفرق بينهما فان
قبل فقد اخرج مسلم في صحيحه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يغسل المني ثم يخرج الى الصلاة في ذلك الثوب وانا انظر الى اثر الغسل فيه
فهذا يعارض الفرك في مني رسول الله صلى الله عليه وسلم والغسل دليل النجاسة
فان الطاهر لا يطهر فيقال هذا لا يخالفه لانه افضل للطيب والفرك للنجاسة كما
جامع في رواية الدارقطني وهذا احياناً واما الغسل فان الثوب قد
يغسل من الحائط والبصاق والنجاسة استقذراً لا تنجيساً ولهذا قال سعد
بن ابي وقاص وبين عباس امطه عنك ولو باذخرة فاما هو بمنزلة
الحائط والبصاق الدليل الثاني ما روى الامام احمد في مسنده باسناد صحيح
عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلط المني
من ثوبه بعرف الاذخر ثم يصلي فيه ويحتمه من ثوبه باساً ثم يصلي فيه وهذا
من خصائص المستقذرات لانه احكام النجاسات فانا عامة القائلين بنجاسته
لا يجوزونه مسحه رطبه الدليل الثالث ما اجمع به بعض المؤلفين بما رواه
اسحاق الانزلي عن شريك عن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء بن به عباس
سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المني يصيب الثوب فقال اما هو بمنزلة الحائط
وبصاق واما يكفيك ان تمسه بخرقه او باذخرة قال الدارقطني لم يرفعه
غير اسحاق الانزلي عن شريك قالوا وهذا لا يقدح لانه اسحاق بن به يوقف
الانزلي في الحديث وروي عن سيفك وشريك وغيرهما وحدث عن احمد
ومن في طبقته وقد خرج له صاحب الصحيح فيقبل رقبته وما يتفرق به
وانا اقول اما هذه الفتيا فهي ثابتة عن به عباس وقيله سعد بن ابي وقاص

بلغ

لعلم
المطهر

ذكر ذلك عنهما الثاني وعينه في كتبهم واما رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فممكن
 باطل لا اصل له لان الناس كلهم روه عنه شركب موثوقا ثم شركب ومحمد بن
 عبد الرحمن وهو يروي ليلى ليس في الحفظ بذلك والذي هم اعلم منهم يعطاهم
 جرح الذي هو اثبت فيه من القطب وغيره من المكين لم يروه احد الا موثوقا
 وهذا كله دليل على وهم تلك الرواة فان قلت ليس من الاصول للاستقراء ان زيادة
 العدل مقبولة وان الحكم لمن رفع لاهل وقف لانه زائد قلت هذا عندنا
 حقت مع تكافي الحديثين المخرجين ونهاجهم واما مع زيادة عددهم لم يزد
 فقد اختلف فيه اولونا وفيه نظر وايضا فان ذاك اذ لم تضاد الروايات
 ويتعارضوا واما مني تغارضا سقط رواية الاقل بلا ريب وهاهنا المروي
 ليس هو مقابله بكونه النبي صلى الله عليه وسلم قد قالها ثم قلها صاحب وثارة
 اثر واما هو حكاية حال وقضية عين في رجل استفتى على صورة وحر وقائلة
 فاناس ذكر والا المستفتى به عباس وهذه الرواية مرفوعة الى النبي صلى الله عليه وسلم
 وليست القضية الواحدة اذ لو تعددت القضية لما اهل الثقات الاثبات ذلك
 على ما يعرف من اهتمامهم بتلك وايضا فان اهل نقد الحديث والمعرفة به اقبلوا
 وليسوا بكونه في انا هذه الرواية وهم الدليل الرابع ان الاصل في الاعيان الطهارة
 فوجب القضاء بطهارته حتى يحينا ما يوجب القول بانه نجس وقد بحثنا وسبرنا
 فلم نجد لذلك اصلا فاعلم ان كل ما لا يمكن الاحتراز عن ملابسته معفو عنه ومعلوم
 ان المني يعيب ابدان الناس وثيابهم وفرشهم بغير اختيارهم اكثر مما يبلغ اليه
 في آنيهم فهذا طواف الفضلات بل قد يتمكن الانسان من الاحتراز من البصاف
 والمخاط المصيب لثيابه ولا يقدر على الاحتراز من مني الاحتلام واجماع وهذه
 المشقة الظاهرة توجب طهارته ولو كان التنجيس قايما لا ترى ان الشارع
 خفف في النجاسة المعتادة فاجتوز فيها بالحيض مع التنجيس الاستحسان عندنا
 اما هو لا من اجاب عن غسل الثياب من المني لا سيما في الفتا في حق الفقير من

له الاثبات واحد فان قيل الذي يدل على نجاسة المني وجوبها ما روي عن
 عمار بن ياسر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما يغسل البول من البول
 والغائط والمني والعجروا به عدي وحديث عائشة قد مضى في ان النبي صلى
 الله عليه وسلم كان يغسله الوجه الثاني انه خارج بوجوب طهارتي المحيض
 فكان نجسا كما يبول والحيض وذلك لان نجاسة الطهارة دليل على انه نجس لان
 اما طهارة تنجيسه اخف من التطهير منه فاذا وجب الاغتسل فلا خف اولى ولا
 سيما عند من يقول بوجوب الاستنجاء منه فان الاستنجاء اما طهارة وتنجيسه فاذا
 وجب تنجيسه فمخرجه اصرى واولى الوجه الثالث انه من جنس المني
 فكان نجسا كالمذي وذلك لان المذي يخرج عند مقدمات الشهوة والمني صل المذي
 عند استكمالها وهو يجري في مجراه ويخرج من مخرجه فاذا نجس لفرع فلان ينجس
 الاصل والوجه الرابع انه خارج من الذكر او خارج من القبل فكان نجسا
 كجميع الخارج مثل البول والمذي والودي وذلك لان الحكم في النجاسة منوط
 بالمخرج الا ترى ان الفضلات الخارجة من اعلى البدن ليست نجسة وفي اسافله
 تكون نجسة وان جمعها الاستحالة في البدن الخامس انه مستعمل عن السدم
 لانه دم غير نه الشهوة ولهذا يخرج عند اكثر من الجماع احر والدم نجس
 والنجاسة لا تظهر بالاستحالة عندكم الوجه السادس انه يجري في مجرى
 البول فيتنجس بملاقات البول فيكون كاللحم في الطرف النجس فمعرفة ادله
 كلها على نجاسته فنقول بجواب وعلى الله قصد السبيل اما حديث عمار بن
 ياسر فلا اصل له في اسناده ثابت بن حماد قال الدارقطني ضعيف جدا وقال
 بن عدي له مناهير وحديث عائشة مضي القول فيه واما الوجه الثاني
 فنقول بوجوب طهارتي الحديث والنجس اما النجس فمنوع بل الاستنجاء منه
 مستحب كما يستحب اما طهارة من الشوب والبدن وقد قيل هو واجب كما قد قيل يجب
 غسل الانثيين من المذي وكما يجب غسل اعضاء الوضوء اذ خرج الخارج من الفرج

قوله



فهذا كله طاهر وأثبت الخارج وأبطل ما كان المقصود به من طهارة ما طهره من سبب
 آخر كما يعمل منه سائر البدن فالحاصل ان سبب الاستنجاء منه ليس هو نجاسة
 بل سبب آخر فلو لم يوجب طهارة الخبث وصف متوعد في الفرع فليس غسله
 عن الفرع للخبث وليست الطهارة مخصصة في ذلك لغسل اليد عند القيام من
 نوم الليل وغسل الميت والاعمال المستحبة وغسل الانثيين من المذي وغير
 ذلك فهذه الطهارة ان قيل بوجوبها فهي من القسم الثالث فيبطل قياسه
 على البول لفساد الوصف الجامع واما ايجاب طهارة الحدث فهو حجة لكن
 طهارة الحدث ليست اسبابها مخصصة في النجاسة بل الصغرى تجب من الرج
 اجماعا وتجب بموجب الحجة من الملازمة المشهورة ومن من الرج ومن لم يحرم الاكل
 ومن الردة وغسل الميت وقد كانت تجب في صدر الاسلام من كل ما غيرته النار
 وكل هذه الاسباب غير نجسة واما الكبرى فتجب بالايلاج اذا التقى الختانان
 والنجاسة وتجب بالولادة التامة معها على رأي مختار والولد طاهر وتجب
 بالموت ولا يقال هو نجس وتجب بالاسلام عند طائفة فقهاء انما اوجب طهارة
 الحدث او واجب الاغتسال نجس منقضى بهذه الصورة الكثيرة فيبطل طرده
 فان ضيق الى العلم بكونه خارجا عن مقتضى الرج والولد نقضا قاهما يقال
 لو لم خارج وصف طرد في فلا يجوز الاحتراز به ثم ان عكسه ايضا باطل
 والوصف عديم التأثير فان ما لا يوجب طهارة الحدث منه شيء كثير
 نجس كالدم الذي يسيل واليسير من البول وايضا نسيان العزف ان شاء الله فهذه
 اوجه ثلاثة او اربعة واما قولهم التطهر منه ^{انقلبه} ~~انقلبه~~ نظيره في جمع بين كتابين
 متفاوتين متباينين فان الطهارة منه طهارة عن حدث ونظيره ان الحدث
 وهما جنسان مختلفان في الحقيقة والاسباب والاحكام من وجوه كثيرة فان هذه
 تجب لها النية دون تلك وهذه من باب فعل المأمور به وتلك من باب احتساب
 المنهي عنه وهذه مخصوصة بالما والترب وقد تزال تلك غير المأني موضع

بالانفاق

بالانفاق وفي موضع على رأي وهذه تنقضي حكمها على سببها الى جميع البدن وتلك تنقضي
 سببها الى هذه تنقضي في غير محل السبب او في غيره وتلك تجب في محل السبب
 فقط وهذه حسيه وتلك عقلية وهذه جارية في الامور الها على سببها ليس
 النجاسة وتلك مستصعبة على سببها القياس وهذه فحيزة بالانفاق وفي وجوب
 الاخرى خلاف معلوم وهذه لها بدل وفي بدل تلك في البدن خاصة خلاف ظاهر
 وبالمجمل قياس هذه الطهارة على تلك الطهارة لقياس الصلاة على الحج لان هذه
 عبارة وتلك عبارة مع اختلاف الحقيقتين واما الوجه الثالث وهو الحافة
 بالمذي فقد منع الحكم في الاصل على قول بطهارة المذي والاكثر من سلموه وفرقوا
 بالانفاق الحقيقتين فان لا هذا يخرج منه الولد الذي هو اصل الانسان وذلك بخلاف
 الا ترى ان عدم الامناعيب ينبغي عليه احكام كثيرة منشاها على انها تنقض وكثيرت
 الامد انما لا يخرج من طهارة طهارة محضه لا متعينة كالبول وان اشترك في
 انبعاثهما من شهوة التكاثر فليس الموجب الطهارة المني انه عن شهوة الباطن
 فقط بل شيء اخر وان اجريته مجرته فنكلم عليها ان شاء الله واما كونه من عاقل ليس كذلك
 بل هو بمنزلة الجنين الناقص كالانسان اذا سقطت المرأة قبل كمال خلقه فانه
 وان كانا مبدأ خلق الانسان فلا ينطبق احكام الانسان الاما قبل ولو كان
 من عاقلان القياس استنباط وليس استنباط الفرع الموجب خبث اصله كما
 لنضوب الخارجة من الانسان واما الوجه الرابع فقياسه على جميع الخارجات
 بجامع استنكافه في المخرج منقوض بالعلم فانه يخرج النخامة والبصاق الباطن
 والقي نجس وكذلك الانف يخرج المخاط الطاهر والدم النجس وان فصلوا بين
 ما يقاوم الناس من الامور الطبيعية وبين ما يخرج لهم لاسباب حادثه قلت
 النخامة المعقولة ان قيل بنجاستها معقولة وكذلك الرج وايضا فانقول لم فلم
 ان الاعتبار بالخرج لم تقبل الاعتبار بالمعدن والمستحال فما خلف في اعلا البدن
 فظاهره ما خلف في اسفله نجس والمني يخرج من بين الصلب والترائب بخلاف

لانه نجس

البول والودي وهذا استدلالان بالحق والخامه المنجسه خارجان من الفم كمن لمسا
استعماله المعدة كما نجس من وايضا ينفذ نفرك انشاء الله واما الوجه الخامس
فقولهم مستحيل من الدم والاستحالة لا تظهر عند هذه الحيوة مستنيرة فاطعة احدها
انه منقوض بالادري ويضعفه فانها مستحيلة عنده وبعد من العلقه وهي دم ولا
يقول احد بنجاسته وكذا سائر الهياكل المأكوله وكما ينهانا الاسلام ان الدم قبل ظهوره
وبروزة يكون نجسا فلا بد من الدليل على تنجيسه ولا يعنى القياس عليه اذ ظهر
وبروزة باتفاق الحقيقة لا نناقش الدليل على طهارته وجوه احدها ان النجس
هو المستقدر المستحب وهذا الوصف لا يثبت هذه الاجناس الا بعد مفا
رقتها موضع خلقها فوصفها بالنجاسة فيه وصف بما لا يتصف به وثانيها
ان خاصه النجس وجوب نجاسته في الصلاة وهذا مفقود فيهما في البدن والدم
وعينها الا ترى انه من صلواته وما شدد وذا قد اوعى حمام يطعم صلاته فليس
قلت عني عنه المسفة الاحترار قلت بل جعل طاهر المسفة الاحترار فما المانع
منه والرسول صلى الله عليه وسلم يعلل طهارة الهر المسفة الاحترار حيث
يقول انها ليست بنجسة انها من الطوائف عليم والطوائف بل اقول انا قد رأينا
جنس المسفة في الاحترار موثرا في جنس الخفيف فان كان الاحترار من
جميع الجنس مستغنيا عن جميعه فحكم بالطهارة وان كان من بعضه عني عن
القدر الخفيف وهذا يشق الاحترار عن جميع ما في داخل الابدان فيكون نوعه
بالطهارة كالحر ومادونا وهذا وجه ثالث الرابع ان الدماء المستنبه في
الابدان وغيرها هي اركان الحيوان التي لا تقوم حياتها الا بها حتى سميت نفثا
فالحكم بان الله يجعل اركان عبادته من الناس والدواب نوعا نجسا
غاية البعد الوجه الخامس ان الاصل الطهارة فلا تثبت النجاسة الا بدليل
وليس في هذه الدماء المستنبه شئ من ادلة النجاسة وخلاصها الوجه
السادس اننا قد رأينا الاعيان يفتروا حالها بغير ما اذا كانت في موضع خلقها

وكذلك

وبينما

وبينما اذا فارق ذلك فالما المستعمل ما دام جاريا في اعضاء المنظر فهو طاهر فاذا
انفصل تغير حاله والما في محل النجس ما دام عليه فعله باق وتظهره ولا يكون ذلك
الا انه طاهر مطهر فاذا فارق محل عمله فهو نجس وغير مطهر وهذا مع تغير الهواء
في مورد التطهير تارة بالطهارة وتارة بالنجاسة فاذا كانت الخالطة التي هي
اشد اسباب التغيير لا تؤثر في محل عملنا وانتفاعنا فاطنك بالجسم المفرد في محل
عمله خلقت الله وتدينه فافهم هذا فانه لما ثبت الفقه الوجه الثالث من اصل
الدليل اننا لو سلمنا ان الدم نجس فانه قد استحال وتبدل قوتهم الاستحالة
لا تظهر قلنا من افتى بهذه الفتوى الطويلة العريضة الى الفة للاجماع فان
المسلمين اجمعوا ان النجس اذا ابدأ به بافسادها وتحويلها خلا تطهرت وكذلك
تحويل الدواب والسمك فيل الاستقرار لنا ان كلما ابدأ به بتحويله وتبدله من
جنس الى جنس مثل جعل النحر خلا والدم مينا والعلقه مضفة ولحم الجلالة النجس
طبا وكذلك بيضها ولبنها والزرع المستنقى بالنجس اذا سقي بالما الطاهر
وغير ذلك فانه يزول حكم التنجيس بزوال حقيقة النجس واسمائه التابع
الحقيقة وهذا ضروري لا يمكن المنازعة فيه فان جميع الاجسام المخلوقة في
الارض فان الله يحولها من حال الى حال ويبدلها خلقا بعد خلق ولا التفات
الى موادها وعناصرها واما ما استحال بكسب الانسان كاحراق الروث حتى
يصير مادا او وضع النخري في الملاحة حتى يصير ملحا فبغيره خلاف مشهور
والقول بالتطهير نجاه وطهور ومسالنا من القسم الاول وبه الحمد الدليل
الحاس ان النبي خالف جميع ما يخرج من الذكر في خلقه فانه غليظ ولكن رقيقه
في لونه فانه ابيض شديد البياض وفي رجه فانه طيب كرايحة الطلع ولكن
خبيث لم يجعله الله اصلا لجميع انبيائه واوليائه وعباده الصالحين والانسان
المكرم فكيف يكون اصله نجسا ولهذا قال بن عقيل وقد ناظر بعض من يقول
بنجاسة الرجل قال له ما كنت ولا هذا قال اريد ان اجعل اصله طاهرا وهو يابى

من

الان يكون نجسا لم يشانه بشان ما هو غدا وعادة في الايمان
 اذ هو قوام النسل فهو بالاصل يشبه منه بالفضل الوجه السادس ففيه جويته
 انتم انما يجري في مجرى البول فقد قيل ان بينهما جلبة رقيقة وان البول انما يخرج
 وهذا مشهور وبالجمل لا بد من بيان انفصالهما وليس ذلك معلوما الا في ثقب الذكر
 وهو ظاهر ومعقوف عن نجاسة الوجه الثاني انه لو جرى في مجراه فلا نسلم
 ان البول قد ظهر نجسا كما من تقريره في الدم وهو في الدم ابيض منه في البول
 لان ذلك مركب وبعض وهذا فضل الثالث انه لو كان نجسا فلا نسلم ان الماء
 سه في باطن الحيوان موجبة للتنجيس كما قد قيل في الاستحالة وهو في المماسه
 ابيض لو يد هذا قوله تعالى من بين فرث ودم لبنا خالصا الاية ولو كان في المماسه
 في الباطن للفرث مثلا موجبة للنجاسة للنجس اللين فانه قيل ففعل بينهما حار
 قيل الاصل عدمه على ان ذكره هنا معرض بيان الاقتدار باخراج طيب من بين
 خبيثين في الاقتدار لا يتم الامع عدم الحار والافرنج مع الحار ظاهر في كل حال
 سبحانه وانما قوله خالصا وخلوص لابدان يكون مع قيام الموجب للشون
 وبالجمل فخرج اللين من بين الفرث والدم انشبه شي يخرج المني من مجرى البول
 وقد سلك هذا المسلك من رأى ان الفحة الميتة ولبنها طاهر وانما حدث نجاسة
 الوعا وقال الملاقات في الباطن غير ظاهرة ومعه نجس هذا وزينه وبينه المني
 بان المني ينقل عن النجس في الباطن بخلاف اللين فانه لا يمكن فصله من الميتة
 الا بعد ابرز الضرع حينئذ يصير في حله ما يلحقه النجاسة والله يقول الحق
 وهو يهدي السبيل واحمد لله والتم على عباده الذرية اصطفى وهذا الذي خضري
 في هذا الوقت والحوادث والافوة الاباه العلي العظيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
 وسلم في الزيت اليسير تقع فيه النجاسة مثل الفارة ونحوها وماتت فيه
 هل نجس ام لا واذا قيل نجس فهل يجوز ان يكاثر بغيره حتى يتبع قتلهم ام لا واذا قيل
 يجوز لما ذكره هل يلحق الطاهر على النجس او بالعكس او لا فرق واذا لم يجز المباشرة

للشون م

م لانه كان طاهرا

م في التنجيس

بلغ قراءة على شيخنا محمد
 وش ١٣١٣

وقيل

وقيل نجاسة هل طهر في الاستغفار به مثل الاستصحاب به او غسله اذا قيل يطهر الغسل ام لا
 واذا كانت المياه النجسه اليسير تظهر بالمباشرة هل تطهر ما يراى بالمباشرة ام لا
 الجواب الحمد لله اصل هذه المسألة ان المايعات اذا وقعت فيها نجاسة فهل تنجس
 وان كانت كثيرة فوق القلتين او تكون كالماء فلا ينجس مطلقا الا بالغير او لا ينجس
 الكثير الا بالغير كما اذا بلغت قلتين فيمنع عن احد ثلاث روايات احدها انها تنجس
 ولو مع المثرة وهو قول الشافعي وغيره والثانية انها كالماء سو كانت مائية او غير
 مائية وهو قول طائفة من السلف والخلف كابن مسعود وبره عباس والزهرري
 واي ثور وغيرهم نقله الروزي رحمه الله تعالى في ذلك الاحمد فقال ان ابا ثور
 لما شبهه بالماء ذكر ذلك الحلال في جامعه عن الروزي وكذلك ذكر اصحاب اي حنفية
 ان حكم المايعات عند حكم الماء ومذهبهم في المايعات معروف فيه اذا كانت بسيطة
 بحيث لا يتحرك احد طرفيها يتحرك الطرف الاخر لم تنجس كما عندهم واما ابو ثور
 فانه يقول بالعكس بالقلتين كالمشافي والقول انها كالماء يذكر قول في مذهب
 مالك وقد ذكر اصحابه عنه في يسير النجاسة اذا وقعت في الطعام الكثير روايتين
 وروي عن به نافع من المالك في الجباب التي بالشام للزيت ثوبت فيه الفارة
 الا ذلك لا يضر الزيت قال وليس كذلك كما قال به الماجشون في الزيت وغيره
 تقع فيه الميتة ولم تغير واصافه وكان كثيرا لم ينجس بخلاف موها فيه ففرق بين
 موتها فيه ووقوعها فيه ومذهب بن حزم وغيره من اهل الظاهر ان المايعات
 لا ينجس بوقوع النجاسة الا السمين اذا وقعت فيه فارة كما يقولون ان الماء لا
 ينجس الا اذا بل فيه بابل والثالثة يفرق بين المايعة المائية كحل الخمر وغيره والمائي
 كحل الصب فالحق الاول بالمادون الثاني وفي الجملة للعلماء في المايعات ثلاثة
 اقوال احدها انها كالماء والثاني انها اولى بعدم التنجيس من الماء لانها طعام وادام
 فانها في فساد ولا انها اشد حالة للنجاسة من الماء او جبانة لها من الماء والثالث
 ان الماء اولى بعدم التنجيس منها لانه طهور وقد بسطنا الكلام على هذه المسألة

كالماء

في غير هذا الموضع وذكرنا جده من قال بالتجسس وانما احبوا يقول النبي صلى الله عليه وسلم
 ان كانا جامدا في القوها و ما حولها وكلوا سمنكم وان كان ما يباع فلا تقر بوه رواه
 ابو داود وغيره وينا ضعف هذا الحديث وطعن البخاري والترمذي وابو حاتم
 الرازي والدارقطني وغيرهم فيه وينفوا انه غلط فيه معمر بن الزهري قال
 ابو داود باب في الفارة تقع في السمر حدثنا مسدد حدثنا سفيان حدثنا
 الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن عباس بن ميمونة ان فارة وقعت
 في سمر فاحب النبي صلى الله عليه وسلم فقال القوها و ما حولها وكلوا وقال
 حدثنا احمد بن صالح والحسن بن علي واللفظ الحسن قال حدثنا عبد الرزاق
 قال حدثنا معمر بن الزهري عن سعيد بن المسيب عن اي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وقعت الفارة في السمر فان كانا جامدا
 فالقوها و ما حولها وان كان ما يباع فلا تقر بوه قال الحسن قال عبد الرزاق
 ربما حدث به معمر بن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن عباس بن ميمونة عن
 ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابو داود وقال احمد بن صالح قال عبد الرزاق
 قال اخبرنا عبد الرحمن بن ربيعة عن معمر بن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله
 عن عباس بن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث الزهري
 عن سعيد بن المسيب وقال ابو عيسى الترمذي في جامعه باب ما جاني
 الفارة فتوفي في السمر حدثنا سعيد بن عبد الرحمن وابو عمار قال حدثنا سفيان
 عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس عن ميمونة ان فارة وقعت
 في سمر فانت فاستل عنها النبي صلى الله عليه وسلم فقال القوها و ما حولها وكلوا
 قال ابو عيسى هذا حديث صحيح وقد روي هذا الحديث عن الزهري عن عبيد الله
 بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل ولم يذكر فيه ميمونة وحديثه عن عباس
 عن ميمونة صحيح وروي معمر بن سعيد بن المسيب عن اي هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وهو حديث محفوظ قال سمعت محمد بن اسماعيل يقول حديث معمر
 عن الزهري

عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن اي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا خطا قال
 والجميع حديث الزهري عن عبيد الله بن عباس عن ميمونة قلت وحديث معمر هذا
 الذي خطاه البخاري وقال الترمذي انه غير محفوظ هو الذي قال فيه ان كان
 جامدا فالقوها و ما حولها وان كان ما يباع فلا تقر بوه كما رواه ابو داود وغيره
 وكذلك الامام احمد بن حنبل عنه في مسنده وغيره وقد ذكر عبد الرزاق ان معمر كان
 يرويه احيانا من الوجه الاخر فكان يضطرب في اسناده كما اضطرب في مثله
 وخالف فيه الحفاظ الثقات الذين يرووه بغير هذا اللفظ الذي رواه معمر وكان
 معروفا بالغلط والزهري فلا يعرف منه غلط فلهذا يروى البخاري من كلام الزهري
 ما دل على خطأ معمر في هذا الحديث قال البخاري في صحيحه باب اذا وقعت
 الفارة في السمر الجامد والذئب حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا الزهري
 اخبرنا عبيد الله بن عبد الله بن عتبة انه سمع به عباس بن ميمونة عن ميمونة
 ان فارة وقعت في سمر فانت فاستل عنها النبي صلى الله عليه وسلم فقال القوها
 و ما حولها وكلوا قتل لسفيان فان معمر يحدث به عن الزهري عن سعيد بن
 المسيب عن اي هريرة قال ما سمعت الزهري يقول الا عن عبيد الله عن عباس
 بن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولقد سمعت منه مرارا حدثنا
 عبد الله بن عبيد الله بن عتيق بن المبارك عن يونس عن الزهري انه سئل عن
 الدابة تموت في الزيت والسمر جامدا او غير جامد الفارة او غيرها قال بلغنا
 انه رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بفارة في سمر ماتت فامر بما قرب منها
 فطرح لم اكل من حديث عبيد الله بن عبد الله لم يروا عنه طريق ما كنت
 كما رواه من طريق به عينة وهذا الحديث رواه الناس عن الزهري كما رواه
 به عينة بسندك ولغظه واما معمر فاضطرب فيه في سنده ولغظه فرواه
 تارة عن سعيد بن المسيب عن اي هريرة وقال فيه ان كان جامدا فالقوها و ما حولها
 وان كان ما يباع فلا تقر بوه وقيل عنه وان كان ما فاستصحبني به واضطرب عن معمر

فيه وظن طائفة من العلماء ان حديث عمر محفوظ فعلموا به ومن يثبت به محمد بن يحيى الذهلي
فيما جمعه من حديث الزهري وكذلك احتج به احمد لما افق بالفرق بينه احمد والشافعية
وكان احمد ينجح لحيان باحد حديث ثم يبين له انها معلولة كما احتج به بقوله لا نذكر في
معصية وكفارة كفارة ليس ثم يبين له بعد ذلك انه معلول فاستدل بغيره واما
بخاري والترمذي وغيرهما فاعلموا بحديث عمر وبينوا غلطه والصواب معهم فذكر
بخاري رحمه الله انه قال سمعته من الزهري مراراً ولا يرويه الا عن
عبد الله بن عبد الله وليس في لفظه الا قوله القومها وما حولها وكذا ذكره
مالك وغيره وذكر من حديث يونس ان الزهري سئل عن الدابة تموت في السنة
الجمادى وغيره فافق بان النبي صلى الله عليه وسلم امر بفارة ماتت في سنة فامر
بما قرب منها فطرح فهدى في الزهري في الجمادى وغير الجمادى فكيف يكون قد
روى في هذا الحديث الفرق بينهما وهو يخرج على استوى حكم النوعين بالحديث
ورواه بالمعنى والزهري احفظ اهل زمانه حتى يقال انه لا يعرف له غلط في
حديث ولا نسيان مع انه لم يكن في زمانه اكثر حديثاً منه ويقال انه حفظهم
على الامة تسعين سنة ثم يات بها غيره وقد كتب عنه سليمان بن عبد الملك كتاباً
من حفظه ثم استعادته منه بعد عام فلم يخطئ منه حرفاً ولم يكن في الحديث الانبياء
الزهري او عمر كان نسبة النسيان الى عمر اولى باتفاق اهل العلم بالرجال مع كثرة
الدلائل على نسيان عمر وقد اتفق اهل المعرفة بالحديث على انه معر كثير الغلط
على الزهري قال الامام احمد فيما حدثه محمد بن جعفر عنده عن معمر بن الزهري
عن سالم عن ابيه ان غيلان بن سلمه اسلم وحدثه ثمان نسوة فقال احمد هكذا حدث
به معمر بالبصرة وحدثهم بالبصرة من حفظه وحدث به باليمن عن الزهري بالاستناد
وقال ابو حاتم الرازي ما حدث به معمر من رashed بالبصرة فبعضه غلط وهو صالح
الحديث واكثر الرواة الذين رووا هذا الحديث عن معمر عن سعيد بن المسيب
عن اي هريثم البصريون كعبد الواحد بن زياد وعبد الله بن عبد الله بن ابي

والاضطراب

والاضطراب في المتن ظاهر فانا هذا يقول ان كان ذاباً او ما يعلم بكل وهذا يقول ان
كان ما ينفق ولا تستغوي به واستصحبوا منه وهذا يقول فلا تقر به وهذا يقول امرها
ان تخذلها وما حولها وتطرح فاطلق الجواب ولم يذكر التفصيل وهذا يبين
انه يرويه من كتاب مضبوط وانما رواه بحسب ما ظنه من المعنى فقلط ويتقدير
صحة هذا اللفظ وهو قوله وان كان ما ينفق فلا تقر به فاما يدل على نجاسة القليل
الذي وقعت فيه النجاسة كما اجس من المسؤل عنه فانه من المعلوم انه لم يكن عند
السائل سم من فوق فليكن يقع فيه فارة حتى يقال فيه ترك الاستفصال في حكاية
الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال بل السمع الذي يكون عند
اهل المدينة في او عيتم يكون في الغالب قليلاً فتوضع الحديث لم يدل الا على
نجاسة القليل قال المايغات الكثيرة اذ وقعت فيها نجاسة فلا يدل على نجاستها
الا على صحيح ولا ضعيف ولا اجماع ولا قياس صحيح وبعبارة من نجسه يظنه ان
النجاسة اذ وقعت في ما او ما يمس سرت فيه كله فنجسته وقد عرفنا هذا
وانه لم يقل احده من المسلمين بطرده فان طرده يوجب نجاسة البحر بل الذين
قالوا هذا الاصل الفاسد منهم من استثنى ما لا يتحرك احد طرفه يتحرك الطرف
الآخر ومنهم من استثنى في بعض النجاسة ما لا يمكن نزحه ومنهم من استثنى ما فوق
القليل وعلى بعضهم المستثنى لشقة الشجيرة وبعضهم بعدم وصول النجاسة
الى الكثير فبعضهم يتخذ التطهير وهذا كالعقل موجودة في الكثير من الارهان
فانه قد يكون في الحب العظيم قنطرة من الزيت ولا يمكن صيانته من
الواقع والدور والحوانيت مملوءة مما لا يمكن صيانته كالسكر وغيره فالعصر والخرج
شجيرة هذا عظيم جداً وهذا لم يرد في تجسس الكثير اثر عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولا عن اصحابه واختلف قول احمد رحمه الله في تجسس الكثير واما القليل فانه
كل من حدث به عمر فاخذ به وقد اطلع غيره على العلل القادرة فيه ولو اطلع
عليها لم يقل به ولهذا مظاهر كان ياخذ بحديث ثم يبين له ضعفه فيترك الاخذ

به وقد يترك الاحتذ به قبل ان يشهد له صحته فاذا ثبت له صحته اخذ به وهذه
 طريقة سائر اهل العلم والدين رضي الله عنهم ولظنه صحته عدل اليه عماره من اثار
 الصحابة رضي الله عنهم اجمعين وروى صالح بن احمد في مسائله عن ابيه احمد بن حنبل
 حدثنا اسماعيل بن عمار بن اي حفضة عن عكرمة بن عباس سئل عن
 فارة ماتت في سحره قال فخذ الفارة وما حولها قلت يا مولانا فان اثرها في
 السرة كله قال عضضت بهن ابيك انما كان اثره في السرة وهي حية وانما ماتت
 حيث وجدت حدثنا وكيع عن النضر بن عزي عن عكرمة قال جاز رجل الى بن
 عباس فضاله عن جرثومة زيت وقع فيه جود فقال بن عباس حذره وما حوله
 فالقه وكله قلت اليس جال في البحر كله قال انه جال فيه وفيه الروح فاستقر حيث
 مات وروى الخلال بن صالح قال حدثنا ايمن وكيع حدثنا سفيان عن حماد
 بن اعين عن ايمن بن ايمن عن الاسود الدؤلي قال سئل عن مسعود عن فارة وقعت
 في سحره فقال لما حرم من الميتة لحمها ودمها قلت فلهذا فتاوى به مسعود
 فارة وقعت في سحره مع ان بن عباس هو روي حديث بموتة ثم ان قول
 في الحديث الضعيف فلا تقر بوجه متروك عند عامة السلف والخلف من الصحابة
 والتابعين والائمة فالجمهور هم يجوزون الاستباح به وكثير منهم يجوز بيعه
 او تطهيره وهذا مخالف لقوله فلا تقر بوجه ومن نضر هذا القول يقول قول النبي صلى
 الله عليه وسلم المأكول لا ينجس شيء احتراز عن الثوب والبدن والانا وخوف ذلك
 مما ينجس وليس بما كماله لا قوله المالا ينجب احتراز عن البدن فانه ينجب ولا
 يقتضي ذلك ان كل ما ليس بما ينجب ولكن خص الما بالذكر في الموضوعين الحاجة
 الى بيان حكمه فان بعضنا روجه اغسلت في النبي صلى الله عليه وسلم ليسوا بسواها
 فاجتزته انما كنت جنبا فقال ان المالا ينجب مع ان الثوب لا ينجب والارض لا
 ينجب وتخصيص الما بالذكر لمفارقة البدن لا لمفارقة كل شيء ولذلك قالوا
 انقضاءه بغير بضاعه وهي يترك فيلحق فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن فقال الما

ظهور

ظهور لا ينجسه شيء فنفي عنه النجاسة الحاجة الى بيان ذلك كما عنه الحاجة
 الى بيان ذلك والله سبحانه قد اباح لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث والنجاسات
 من الخبائث فالما اذا نعيم بالنجاسة حرم استعماله لان ذلك استعمال للنجاسة
 وهذا مبني على اصل وهو ان الما الكثير اذا وقعت فيه النجاسة فهل يقتضي القياس
 تنجسه لاختلاط الحلال بالحرام الى حيث يقع الدليل على تطهيره او يقتضي القياس
 طهارته الى ان تظهر فيه النجاسة الخبيثة التي يحرم استعمالها للفقهاء من اصحاب
 احمد وغيرهم في هذا الاصل قولان احدهما قول من يقول الاصل النجاسة وهذا
 قول اصحاب اي حنيفة ومن وافقهم من اصحاب الشافعي واحمد بناء على ان اختلاط
 الحلال بالحرام يوجب تنجسهما جميعا ثم ان اصحاب اي حنيفة طردوا ذلك فيما اذا
 كان الما يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف الاخر قالوا لان النجاسة تبلغه اذ بلغت
 الحركة ولم يكن طرده فيما اذا زاد على ذلك والازم تنجيس البحر والبحر لا ينجسه شيء
 بالنسب والاجماع ولم يطردوا ذلك فيما اذا كان الما عميقا وساحته اياه ثم
 اذا تنجس الما القياس عندهم يقتضي ان لا يطهر ينزع فيجب طم الابار المستنجسه
 وطرد هذا القياس بشر المبرسي واما ابو حنيفة واصحابه فقالوا بالتطهير
 بالنزع استحسانا اما بنزع البير كلها اذ البر الحيوان او نفعه واما بنزع
 بعضها اذ اصغر يد لا ذكر وعددها فما امكن طرده ذلك القياس وكذلك
 اصحاب الشافعي واحمد قالوا بطهارة ما فوق القلبي لان ذلك يكون في القلوب
 والعندرة التي لا يمكن صيانتها من النجاسة فجعلوا طهارة ذلك رخصة لاجل
 الحاجة على خلاف القياس وكذلك من قال من اصحاب احمد ان البول والعندرة
 الرطبة لا ينجسهما الا ما امكن نزع ترك طرد القياس لان ما يتعد نزعها
 يتقدر تطهيره فجعل تقدير التطهير مانعا من التنجيس فهذا كالاقوال
 وغيرهم من مقالات القائلين بهذا الاصل تبين انه لم يطرد احد من الفقهاء
 ولا كلام مخالف فيه القياس رخصه واما حواشي الطة النجاسة من المياه
 لاجل الحاجة الخاصة واما القول الثاني فهو قول من يقول القياس لا ينجس



الشافعي وقد نضر هذه الرواية بعض اصحابنا احمد كما نضر الاولى طائفة كثيرة من اصحابنا احمد لكن طائفة من اصحابنا مالك قالوا ان قليل الماء نجسه قليل النجاسة ولم يجدوا ذلك بقلتين وجمهور اهل المدينة اطلقوا القول فصولا لا يتجسسون شيئا من الماء الا بالثقل من سائر ما به الماء والماء كما حدى الروايتين عن احمد وقال بهذا القول الذي هو رواية عن احمد قال في الماء كذا كذا قال الزهري وغيره فقولوا لا يتجسسون شيئا من الماء الا بالثقل كما ذكره البخاري في صحيحه لكن على المشهور عن احمد اعتبار القلتين في الماء وكذا في الماءيات اذا سويت به فتغسل اذا وقع في الماء في القليل نجاسة فصب عليه ما يبعثر كثير فيكون الجميع طاهرا اذ لم يكن متغيرا وان صب عليه ما قليل دون القلتين فصار الجميع كثيرا فوق القلتين ففي ذلك وجهان في مذهب احمد احدهما هو مذهب جميعنا في الماء ان الجميع طاهر والوجه الثاني انه لا يكون طاهرا كثيرا كما لو صب الماء النجس على ما كثير طاهر ايضا وذلك مطهر اذ لم يكن متغيرا وان صب القليل الذي لا فته النجاسة على قليل لم تلاقه النجاسة وكان ذلك كثيرا فوق القلتين كان كالماء القليل اذا ضم الى قليل وفي ذلك الوجهان المتقدم والقول الذي ذكرناه من ان الماءيات كالماء اولى بعدم التجسس على الماء وهو الاظهر في الادلة الشرعية بل لو نجس القليل من الماء لم يلزم تجسس الاطعمة والاشربة ولهذا امر باراقه ما وقع فيه الكلب من الماء القليل ولم يؤمر بارتقاؤه ولعل فيه الكلب من الاطعمة والاشربة والحرج في هذا شق ولعل اكثر الماءيات كثيرا واستعظم ارقاء الطعام والشراب بمثل ذلك وذلك لان الماء لا يمتزج له في العادة بخلاف اشربة المسلمين وطعامهم فان في نجاستها من المشقة والحرج والضعف ما لا يخفى على الناس وقد تقدم ان جميع الفقهاء يعتبرون برفع الحرج في هذا الباب فاذا لم يتجسوا الماء الكثير رفعوا الحرج فكيف يتجسسون نظيره من الاطعمة والاشربة والحرج في هذا شق ولعل اكثر الماءيات كثيرا لا تكاد تخلو من نجاسة قال في

قال في المصنف
في بيان ما لا يتجسس عليه
من الماء والاشربة
والاطعمة

الماء ينجس النجاسة عن غيره فمنه نفسه اولى واخرى بخلاف الماءيات قبل الجواب عن ذلك من وجوه اربعة ان الماء انما ينجس من غيره لانه يميز بينهما ذلك المحل وتستقل به فلا يبقى على ذلك المحل نجاسة وانما اذا سقطت فيه فاما ما طاهر لا يستأثر فيه لا كونهما من الماء عن نفسه ولهذا يقول اصحابنا حنيفة ان الماءيات كالماء في الاراءه وهي كالماء في التجسس واذا كان كذلك لم يلزم من كونه المميز بينهما اذ ان التمييز بينهما اذ اختلفت فيه ونظير الماء الذي فيه النجاسة الفسالة المنفصلة عن المحل وتلك نجاسة قبل طهارة المحل وفيها بعد طهارة المحل ثلاثة اوجه احدها هل في طاهرة او مطهرة او نجسة وابو حنيفة نظر الى هذا المعنى فقال الماء نجس بوقوعه فيه وان كان يميز بينهما عن غيره لما ذكره فاذا كانت النصوص وقول الجمهور على انها لا تتجسس بحجج الوقوع مع الكثرة كما دل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء وقوله اذ بلغ الماء اقعين لم يجل الخبث فانه اذا كان طهورا يطر به غيره علم انه لا يتجسس بالملاقات اذ لو نجس بها لكان اذا صب عليه النجاسة ينجس بملاقاتها فحينئذ لا يتجسس بوقوع النجاسة فيه لكن ان بقيت عين النجاسة حرة وان استحال التزالت فدل ذلك على ان استحقاق النجاسة مع ملاقاته لها فيه لا يتجسس وان لم تكن من الشئ المحل قال من قال يدفعها عن نفسه كما يميز بينهما عن غيره فقد خالف المشاهدة وهذا المعنى يوجد في سائر الماءيات من الاشربة وغيرها الوجه الثاني ان يقال غاية هذا ان يقتضي انه يمكن ازالة النجاسة بالماء وهذا احد المعنيين في مذهب احمد وماكثما هو مذهب ابي حنيفة وغيره جعله لا زعالمه قال ان الماء لا يتجسس بملاقات النجاسة وقال يلزم على هذا ان تزال به النجاسة وهذا لانه اذا دفعها عن نفسه دفعها عن غيره كما ذكره في الماء فيلزم جواز ازالة النجاسة بكل ما يبعث طاهر من زيل للمعاين فلا يلزم على هذا القول وهذا هو القياس فنقول بوجه به على هذا التقدير

ب

وان كان لا يلزم من دفنها فيه لكونه الاحالة اقوى من الانزال
 فيلزم من قال انه يجوز انزال المايعات بغير المايعة ان تكون المايعات كلها
 فاذا كان الصحيح في المايعة لا يجس الا بالتغير اما مطلقا واما مع الكثرة فكذلك
 الصواب في المايعات وفي الجملة الشريعة بين الماء والمايعات ممكن على التقديرين
 وهذا مقتضى النص والقياس في مسائل انزال النجاسات وفي مسائل ملاقاتها
 للمايعات المايعة من تدبر الاصول المنصوصة بالجمع عليها والمعاينة الشرعية
 المعبرة في الاحكام الشرعية بغيره له ان هذا هو صواب القول فان نجاسة
 الماء والمايعات بدونه التغير بعيد عن ظهور النصوص والافقاه وكوب حكم النجاسة
 تبقى في موارد ما بعد انزال النجاسة بما يع او غير ما يع بعيد عن الاصول ووجوب
 القياس ومن كان فيها خيل بما اخذ الاحكام الشرعية وانزال عنه الهوى بغيره
 ذلك ولكن اذا كان في استعمالها فسادا فانعزى عن ذلك كما ينهى عن ذبح الخيل
 التي يجاهد عليها والابل التي يبيع عليها والبقرة التي يحرث عليها وعوف ذلك لما في ذلك
 من الحاجة اليها لا اجل الخيل كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان
 في بعض اسفاره مع اصحابه فتحدث ان واحد منهم فاستاذنوه في غير الظاهر فاذا لم
 لم اى عمر فساله ان يجمع الارز وادفنه عوا السباع البركة فيها ويبنى الظن ففعل ذلك
 فنهيه لهم عن غير الظن كما ان الحائض لا يركب الا بالحرمة ففعلت انهى
 فيها يحتاج اليه من الطهارة والامس بقاء عن انزال النجاسة بها كما ينهى عن الاستنجاء
 بما له حرمة من طعام الانسان والحيوان وعلف الدواب والانس والحيوان ولم يكن ذلك لكون
 هذه الاميان لا يمكن الاستنجاء بها بل حرمتها القول في المايعات كما لقول في الكا
 مدات الوجه الثالث ان يقال حاله المايعة النجاسة الى طبعها اقوى
 من حاله الماء وتغير الماء بالنجاسة اسرع من تغير المايعة فاذا كان الماء لا يتغير
 بما وقع فيه من النجاسة لاستحقاقها الى طبعه فالمايعات اولى وحرمة
 الوجه الرابع ان النجاسة اذا لم يكن بها في الماء والماء مع طعم ولا لون ولا ريح

لا نسلم اليقائن نجاسته احدا كما في الخبر المنقلب والبلغ وطروذا كذا في جميع صور
 الاستحالة فان الجمهور على ان المستحالة من النجاسة ظاهرة كما هو المعروف
 عن الحنفية والظاهرية وهو احد القولين في مذهب مالك واحد وجه في
 مذهب الشافعي الوجه الخامس ان دفع العين للنجاسة عنه فبها كذا في المالا يختص
 المبال هذا الحكم ثابت في التراب وغيره فان العلماء اختلفوا في نجاسة اذا اصاب
 الارض وذهب بالشمس والريح او بالاستحالة هل تظهر الارض على قولين احدهما
 تظهر وهو مذهب ابي حنيفة واهل القولين في مذهب الشافعي واحد وهو
 الصحيح في الدليل فانه ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال كانت الكلاب تقبل وتدبر
 ويقول في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا يربحونه شيئا من ذلك
 وفي ابن عمر انه قال اذا نزل حكم المسجد فليست في نعله فان كان فيها اذى
 فليدلكما في التراب فان التراب لها ظهور وكان الصحابة كعلي بن ابي طالب
 وغيره يحضون في الوجل ثم يدخلونه يصلون بالناس ولا يفسلون اقوامهم
 وان كان من هذا قوله صلى الله عليه وسلم في ذبول النساء اذا اصابته ارض طار
 هرة بعد ارض خبيثة تلك بثلث وقوله يعلمه ما بعدة وهو احد القولين
 في مذهب وغيره وقد نص عليه احمد في رواية اسماعيل بن سعيد الشافعي
 التي شرحها ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني وهي من اجل المسائل وهذا لان
 الذبول يكثر من ملاقاتها للنجاسة فصارت كاسفل الخف ومحل الاستنجاء
 فاذا كان الشارع جعل الجامدات تنزل النجاسة عنه غيرها لاجل الحاجة
 كما في الاستنجاء بالاجار وجعل الجامد طهورا علم ان ذلك وصف لا يختص
 بالماء واذا كانت الجامدات لا تجس بما استحال من النجاسة فالمايعات اولى
 واخرى لان احوالها اشد واسرع وبسط هذه المسائل وما يتعلق بها موضع
 عن هذا وامامنا قال ان الدهن يجس بما وقع فيه في جواز الاستصحاب به
 قولان في مذهب مالك والشافعي واحد ظهر لهما جواز الاستصحاب به كما نقل

لأن

ذلك عن طائفة من الصحابة وفي طهارته بالفصل وجهان في مذهب مالك والثاني
 واحد أحدهما يظهر بالفصل كما اختاره به سريج وأبو الخطاب وبه سبعان
 وعنه وهو المشهور من مذهب الشافعي وغيره والثاني لا يظهر بالفصل
 أكثرهم وهذا النزاع يجري في الذهب المنقهر بالنجاسة فإنه نجس بلا ريب وفي
 جواز الاستنجاء به هذا النزاع وكذلك في غسله هذا النزاع وأما بيعه فالمشهور
 أنه لا يجوز بيعه لأمه سلم وأما من كان من أحد أنه يجوز بيعه من كان أو علم
 بنجاسته كما روي عن أبي موسى الأشعري وقد خرج قوله يجوز بيعه منه من
 حرجه على جواز الاستنجاء به كما فعل أبو الخطاب وغيره وهو ضعيف كان
 أحد وغيره من الأئمة فروا بينهما ومنهم من خرج بيعه على جواز تطهيره صار
 كالشوبنجس والآن النجس وذلك يجوز بيعه وفاقا وكذلك أصحاب الشافعي
 لم يروا جواز بيعه إذا قالوا يجوز تطهيره وجهان ومنهم من قال يجوز بيعه
 مطلقا والله أعلم ذيل متعلق بهذه المسألة أيضا فإن النجاسة إذا استحل
 رعاها أو صارت الميتة والدم والصد يد تراها كثراب المقبرة فهذا قولان
 في مذهب مالك وأحمد أحدهما أن ذلك طاهر كذهب أي حنيفته وأهل الظاهر
 والثاني أنه نجس كذهب الشافعي والصواب أن ذلك كله طاهر إذا لم يبق
 شيء من أثر النجاسة لا لحمها ولا لونها ولا ريحها لأن الله أباح الطيبات وحرّم
 الجنايات وذلك يتبع صفات الأعيان وحققا يعني فإذا كانت العين ملحا
 أو خللا خلقت في الطيبات التي أباحها الله ولم تدخل في الجنايات التي حرّمها الله
 وكذلك الرجاد والتراب وغير ذلك لا يدخل في نصوص التحريم وإذا لم يتناولها
 أدلة التحريم لا لفظا ولا معنى لم يجز القول بحرمة فيكون طاهرا وإذا كان هذا
 في غير التراب والتراب أولى بذلك حينئذ فظن الشارح أن قدر أنه لم
 يظهر فيه أثر النجاسة فهو طاهر وإن ثبت أن النجاسة فيه فهذا يعني عن سبيل
 قال الصحابة كان أحدهم يحرص في الوضوء لم يدخل المسجد فيصلي ولا يفصل

لأنه إذا جاز
 تطهيره صار

وهذا معروف

وهذا معروف عن علي بن أبي طالب وغيره من الصحابة كما تقدم وقد حكاه مالك
 عنهم مطلقا وذكر أنه لو كان في الطين عذرة منسنة يعني عن ذلك ولهذا قال
 يترى من العلماء من صحاب الشافعي وأحمد وغيرهما أنه يعني عن سير طين الخورع
 مع يترى نجاسته وأيضا فقد ثبت في صحيح البخاري وغيره عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه سئل عن فارة وقعت في سمن فقال الطوبى لها وما حولها وكلوا سمنكم
 فإن جاءكم النبي صلى الله عليه وسلم فكلوا مما كان يطعمها وما حولها وإن
 باكلوا سمنهم لم يستفصل هو كما أن جامدا أو ما يباع وترك الاستفصال في حكمه
 الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة النجس في المقال مع أن الغالب على سمن
 الجاز أن يكون ذائبا وقد قيل أنه لا يكون إلا ذائبا والزيادة التي زادها عمر
 عن الزهري بقوله وإن كان ما يباع فلا تقر بوجوب خطا من عمر كما قد مناه ونجس
 جاز موه بان هذه الزيادة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فلهذا لم يفت
 عن الأئمة الأوائل أن الرجوع إلى الحق خير من التمسك في الباطل والبخاري
 والترمذي وغيرهما من أئمة الحديث أثبتوا أنها باطلة وأيضا الجمهور والمبنيان
 أمر لا ينضب بل يقع الاشتباه في كثير من الأطعمة هل يلحق بالجامد أو المائع
 والشارع لا يفصل بين الحلال والحرام إلا تفصيلا مبينا لا اشتباها فيه كما قال الله
 وما كان ليهضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون والحرمات مما يتقون
 وأيضا فإذا كانت النجاسة التي هي أم الجبايات إذا انقلبت بنفسها خلعت باتفاق
 المسلمين فقيرها من النجاسة الأولى أن تطهر بالانقلاب وإذا قدر أن قطرة من
 وقعت في حل سلم بعين اختياره واستحالت كانت أولى بالطهارة فإن قيل الخمر لما
 نجست بالاستحالة طهرت بالاستحالة بخلاف غيرها والنجس إذا قصد تخليصها لم تطهر
 قيل فالجواب عن الأول أن جميع النجاسة نجسة بالاستحالة فإن الإنسان يأكل
 الطعام ويشرب الشراب وفي طهارة ثم يستعمل دما وبولا فينجس وكذلك الخمر
 يكون طاهرا إذا ماتت احتست فيه الفضلات وصار حاله بعد الموت بخلاف حاله

المنظر مع

الحياة فنجس ولهذا يلزم الجدل بالدباغ عند الجمهور وسوقيل ان الدباغ كالحياة
او قيل انه كالدابة فاني ذاك قولين مشهورين للعلماء والسنة تدل على ان الدباغ
كالحياة وقيل كالدابة واما ان قصد تحليله فذاك لان جنس الخمر حرام سوجب
لغصده التحليل او لا والطهارة نعمة فلا تثبت بالفعل المحرم مستلزم في الكلب
هل شعره طاهر ام لا الجواب للفقهاء في الكلب ثلاثة اقوال معروفة احدها
انه جنس كله حتى يشتر كقول الشافعي واحمد في احدي الروايتين عنه والثاني
انه طاهر حتى يرفقه كقول مالك في المشهور عنه والثالث ان ريقه نجس وشعره
طاهر وهذا مذهب ابي حنيفة في المشهور عنه وهو الرواية الاخرى عن الامام
احمد وله في المشهور الثابتة على محل نجس ثلاث روايات احدها ان جميعها
طاهر حتى يشتر الكلب والخنزير وهي اختيار ابي بكر عبد العزيز والثاني
ان جميعها نجس كقول الشافعي والثالث ان شعر الميتة ان كانت طاهرة
في الحياة كالشاة والفارة وما هو نجس في حال الحياة نجس كالكلب والخنزير
وهذه هي المنصوص عند اكثر اصحابه والقول الرابع وهو طهارة الشعر وكذا
الكلب والخنزير وغيرهما بخلاف الريق وفي هذا فان كان شعر الكلب طاهرا
واصاب ثوب الانسان فلا شيء عليه كما هو مذهب جمهور الفقهاء ابي حنيفة
ومالك واحمد في احدي الروايتين عنه وذلك لان الاصل في الاعيان الطهارة
فلا يجوز نجس شيء ولا يخرجها الا بدليل كما قال تعالى وقد فضل لكم ما حرم عليكم
الا ما اضطررتم اليه وقال تعالى وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هديهم حتى
يبين لهم ما يتقون وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ان من اعظم
المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم لاجل مسأله وفي السنن
عن الامام الفارسي مرفوعا ومنهم من يجعله مؤثرا فانه قال عا الجلال ما احل الله
في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو ماعف عنه واذ كان كذلك
فالنبي صلى الله عليه وسلم قال طهور انا احكم اذ ابلغ فيه الكلب ان يفصله سبه

او الله بن التراب وفي الحديث الاخر اذ ابلغ الكلب فاحاد يسه كلها ليس فيها الا ذكر
الولوع ولم يذكر سائر الاجزاء فتجسسها انما هو بالقياس فاذا قيل ان البولوع
اعظم من الريق كان هذا متوجها واما الخاف الشعر بالريق فلا يسوغ لان الريق
محلل من باطن الكلب بخلاف الشعر فانه نابت على ظهره والفقهاء كلهم يفرقون
بين هذا وهذا فان جمهورهم يقولون ان شعر الميتة طاهر بخلاف ريقها والثاني
والثالث يقولون ان الزرع النابت في الارض نجسه طاهر فغاية شعرة
الكلب ان يكون ممدمة منبتة نجس كالزرع النابت في الارض نجسه فاذا كان
فالشعر طاهرا ولو بالطهارة لان الزرع فيه رطوبة ولينا يظهر فيه اثر النجاسة
بخلاف الشعر فان فيه من البسوسة والجودة ما يمنع ظهور ذلك فمن قال من
اصحابنا احمد كابن عتيق وغيره ان ريق طاهر فالشعر اولى بالطهارة ومن قال
الزرع نجس فان الغرض بينهما ما ذكر فان الزرع يلحق بالجملة التي تاكل
النجاسة وهذا ايضا حجة في المسألة فان الجملة التي تاكل النجاسة قد نبت النبي
صلى الله عليه وسلم عن اكلها فاذا جئت حتى تطيب كانت حلالا لانا نفاق المسلمين
لاننا قيل ذلك يظهر اثر النجاسة في لبنها وبضها وعرقها فنظروا في النجاسة نجسها
فاذا زال ذلك عاد طاهرة فان الحكم اذا ثبت بعلل زال بزوالها والشعر لا يظهر
فيه شيء من اثر النجاسة اصلا فلم يكن لتنجسه معنى وهذا يبين بالكلام في شعر الميتة
كما نذكره ان الله تعالى وكل حيوان قيل نجاسته فالكلام في شعره وريشه كما
لكلام في شعر الكلب فاذا قيل نجاسته كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من
الطيور الا الهرة وما دونها في الخلقه كما هو مذهب كثير من علماء اهل العراق
وهذا شعر البروتين عن احمد فان الكلام في ريشه ذاك وشعره فيه هذا التراجع
هل يكون نجسا على روايتين احدهما انه طاهر وهو مذهب الجمهور وكما في حنيفة
ومالك والشافعي والرواية الثانية انه نجس كما هو اختيار كثير من اصحابنا احمد
والقول بطهارة ذاك هو الصواب كما تقدم وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم

وقد عاقل اجمالا الى
التي تاكل النجاسة

رخص في اقتناك الصيد والماشية والحريث ولا بد من اقتناها ان تصيبه بطيخة شعرها
 كما تصيبهم من البخل والحمار وغير ذلك فالقول بخاسة شعورها والحالة هذه
 خرج مرفوع عن الامام وايضا فان لعب الكلب اذا اصاب الصيد لم يجب غسله في
 الظاهر فتولي العلماء وهو جدي الرواية عن احمد لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يامر احد
 بغسل ذلك فقد عفا عن لعب الكلب في موضع الحاجة وامر بغسله في غير موضع
 فدل على ان الشارع وافق مصلحة الخلق وحاجتهم واما عظم الميتة وفقرها وظرفها
 وما هو من جنسه كالخافرة ونحوه وشعرها وشبابها وبرها ففي هذه النوعين
 للعلماء ثلاثة اقوال احدها بخاسة الجميع لقول الشافعي المشهور وذلك رواية
 عن الامام احمد والثاني ان العظام ونحوها نجسة والشعر ونحوها طاهرة وهذا
 المشهور في مذهب مالك واهل القول الثالث ان الجميع طاهرة لقول ابي حنيفة
 وهو قول في مذهب مالك واهل القول هو الصواب وذلك لان الاول
 فيها الطهارة ولا دليل على الخاسة وايضا فان هذه الاعيان هي من الطيبات ليست
 مع الخبائث فتدخل في ايتا التحليل وذلك لانها لم تدخل فيما حرم الله من الخبائث
 لا لفظا ولا معنى اما اللفظ فلا ان قوله تعالى حرمت عليكم الميتة لا يدخل فيها الشعر
 وما اشبهها وذلك لان الميتة ضد الحي والحياة نوعان حياة الحيوان وحيات
 النبات فحياة الحيوان خاصتها الحس والحركة الارادية وحياة النبات خاصتها
 النمو والاعتناء وقوله حرمت عليكم الميتة انما هو ما فارقت الحياة الحيوانية
 دون النباتية فان الشجر والزرع اذا يبس لم ينحس بانفاق المسلمين وقد
 قال تعالى والله انزل من السماء ماء فاحياه الارض بعد موتها وقال لعلي ان الله
 يحيي الارض بعد موتها فاني انزل من السماء ماء فاحياه الارض بعد موتها وانما
 شعور الميتة المحرمة ما فارقت الحس والحركة الارادية فانهم كانوا يفتني
 ويطول كالزرع وليس فيه حس ولا يتحرك بارادته فلا تحله الحياة الحيوانية
 حتى يموت شبقا رقتا فلا وجه لتنجيسه وايضا فلو كان الشعر جزءا من الحيوان

لما ابيع اخذه في حال الحياة فان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن قوم يبيعون اسنمة الابل
 واليات الغنم فقال ما بين من الهمة وهي حية فهو ميت رواه ابو داود وغيره
 وهذا متفق عليه بين العلماء فلو كان حكم الشعر حكم السنام والالية لما جاز قطعه
 في حال الحياة فلما اتفق العلماء على ان الشعر والصوف اذا تجزأت من الحيوان كان طاهرا
 حلالا علم انه ليس مثل اللحم وايضا فقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى شعره
 لما حلقه لاسه للمسلمين وكان صلى الله عليه وسلم يستحي ويستحي من سوي
 بين الشعر والبول والعدرة فخطا خطا بينا واما العظام ونحوها فاذا قيل
 في دخلها في الميتة لا ينحس وتام قيل بل قال ذلك انتم لم تأخذوا به يوم النفل
 فانما لا تنس له سائله كالذباب والعقرب والخنفسا لا ينحس عندهم
 وعند جمهور العلماء مع انها ميتة ميتا حيوانيا وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم قال اذا وقع الذباب في انا احدكم فليقلعه فان في احد جناحيه داء وفي الاخر
 شفاء ومن ينحس هذا قال في احد القولين انه لا ينحس لما يقع الواقعة فيه لهذا الحديث
 واذا كان كذلك علم ان علة نجاسة الميتة انما هو احتباس الدم فما لا ينحس له
 سائله ليس فيه دم سائل فاذا حدث لم يحسب فيه الدم فلا ينحس فالعظم ونحوه اولى
 بعدم التنجيس من هذا فان العظم ليس فيه دم سائل ولا كان متحركا بالارادة الا على
 وجه التبعية فاذا كان الحيوان الكامل الحساس المتحرك بالارادة لا ينحس لكونه ليس فيه
 دم سائل فكيف ينحس العظم الذي ليس فيه دم سائل وما صح قول الجمهور ان الله
 سبحانه انا حرم علينا الدم المسفوح كما قال تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي غير ما على
 طام بطمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا ولم حذر من فاذ عقي عن الدم غير
 المسفوح مع ان جنس الدم حبيث علم انه سبحانه فرق بين الدم المضرب
 الذي يسيل وبين غيره ولهذا كان المسلمون يضعون اللحم في المرق وخطوط
 الدم في القدور يبت وياكلون ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما اخبر بذلك عائشة رضي الله عنها ولولا هذا لاستخرجوا الدم من العروق

ان

كما فعل اليهود والله سبحانه حرم ما شئت الله او سبب خارج فحرم المنقحة والموتور
 والمثردية والنظحة وحرم النبي صلى الله عليه وسلم ما صيد بغيره من المعراض قال
 انه وقيد دونه ما صيد بغيره والفرق بينهما انما هو في الدم يدل على ان سبب
 التنجيس هو اختلاط الدم بالحيوانية واذ سفيج بوجه حيث بان يترك عليه
 اسم غير الله كان الحنيفية هنا من جهة اخرى فانه التحريم يكون تارة لوجود
 الدم وتارة لفساد التذكية كذا في المجموع سي والمرتب والذكاة في غير المحل و
 كما في كذا في العظم والعرق والصلف والظفر وغير ذلك ليس فيه دم مسفوق
 فلا وجه لتنجيسه وهذا قول جمهور السلف قال الزهري كان خيار هذه
 الامم يمشطون بامشاط من عظام الفيل وقد روي من العلاج حديث مشهور
 لكن فيه نظر ليس هذا موضعه فانا لا نحتاج الى الاستدلال بذلك وايضا فقد ثبت
 في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في شاة يموتة هلا اخذتم اهابها
 فاستقيم به فقلوا انها ميتة قال فما حرم من الميتة اكلها وليس في صحيح البخاري
 ذكر الدباغ ولم يذكره عامة اصحاب الزهري عنه ولكن ذكره بن عيينة رواه
 مسلم في صحيحه وقطعه الامام في ذلك واشهد اني غلطت بن عيينة وذكر ان
 الزهري وغيره كانوا يسمون بجلود الميتة بلاد دباغ لاجل هذا الحديث وحديث
 بهذا الصنف يقتضي جواز الانتفاع بالعظام وغيرها بطريق الاولة لكن اذا قيل
 ان بعد ذلك حرم الانتفاع بالجلود حتى تدبغ او قيل انها لا تظهر بالدباغ لم يلزم
 تحريم العظام ونحوها لان الجلد جزء من الميتة فيه الدم كما في سائر اجزائها والنبي
 صلى الله عليه وسلم جعل دباغه ذكاته لان الدبغ ينشف بطوباءه قد ادى
 الى سبب التنجيس هو الرطوبة والعظم ليس فيه نفس سايله وما كان فيه
 منها فانه يجف ويبس وهي تبقى وتحفظ اكثر من الجلد فهو اوله بالطهاره
 من الجلد والعلماء تنازعوا في الدباغ هل يطهر فذهب مالك و احمد في المشهور
 عنهما انه لا يطهر ومذهب ابي حنيفة والشافعي والجمهور انه يطهر والله اعلم

القول

الانتفاع

القول رجع الامام احمد كما ذكر ذلك عنه الترمذي عن احمد بن محمد بن الحسن الترمذي عن
 حديث به عكم يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم نفاهم ان يستعملوا الميتة
 باهاب او عصب بعد ان كانت اذن لغيره في ذلك لكن هذا قد يكون قبل الدباغ
 فيكون قد رخص فانه في حديث الزهري بيته انه قد رخص في جلود الميتة قبل
 الدباغ فيكون قد رخص لغيره في ذلك لما روي عن الانتفاع بها قبل الدباغ نفاهم صلى الله
 عليه وسلم عن ذلك ولهذا قال طائفة من اهل اللغة ان الاهاب اسم لما يدبغ ولهذا
 قرن معه العصب والعصب لا يدبغ فصل واما لبن الميتة والنفثا فنه
 قولان مشهوران للعلماء احدهما ان ذلك طاهر كقول ابي حنيفة وغيره وهو جدي
 الرواية عن الامام احمد والثاني انه نجس كقول الشافعي والرافضة الاخرى
 عن احمد وعلي هذا النزاع انبني نزاعهم في جبهه الجوس فان دباغ الجوس حرام
 عند جمهور السلف والخلف وقد قيل ان ذلك يجمع عليه بين الصحابة فان صنعوا
 جينا والجبين يصنع بالانفة كان فيه هذا القول والظاهر ان النفة الميتة
 وليها طاهر لان الصمغ لما فحق بلاد العراق اكلوا من جبهه الجوس وكان
 هذا طاهرا سابقا بينهم وما ينقل عن بعضهم من كراهة ذلك ففيه نظر
 فانه من نقل الحجازيين واهل العراق كانوا اعلم بهذا فان الجوس كانوا ببلاطهم
 ولم يكونوا بارض الحجاز ويدل على ذلك ان سلمان الفارسي كان نايب عمر بن
 الخطاب رضي الله عنهم على المدائن وكان يدعو الفرس الى الاسلام وقد ثبت
 عنه انه سئل عن شيء من السم والجبين والفرافقال الحلال ما حله الله في
 كتابه والحرام ما حرمه الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفى الله عنه وقد
 رواه ابو داود ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ومعلوم انه لم يكن السؤال
 عن جبهه المسلمين واهل الكتاب فانه هذا امر بينه وانما كان السؤال عن جبهه
 الجوس فدل ذلك على انه سلمان كان يعني بجلدها واذ كان ذلك روي عن النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يقطع النزاع بقول النبي صلى الله عليه وسلم وايضا فاللبن والانفة

لم يمتوا وانما نجسهما من نجسهما لكونهما معهما نجس فيكون ما فيها في وعاء نجس والنجس
مبني على مقدسيتين على ان المايح لا قوا نجسا وعلى انه اذا كان كذلك صار نجسا في
اولا لا نسلم ان المايح نجس بملاقات النجاسة وقد تقدم ان السنة دللت على طهارته
لا على نجاسته ويقال تانيا الملاقاة من الباطن لا حكم لها كما قال تعالى يخرج من بين
فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين ولهذا يجوز حمل الصبي الصغير في الصلاة
مع ما في بطنه والله اعلم مستثنت في الجهر بالسنة هل هو مكره ام مستحب
الجواب الجهر بالسنة ليس مستحب بل هو بدعة مكرهة ولم يستحب طائفة
من اصحاب مالك واحمد وغيرهما وهو المنصوص عن احمد وغيره بل رواه
بدعة مكرهة والاولا انه لو كان مستحبا لفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل
امره فانه صلى الله عليه وسلم قد ثبت كمالا يقرب الى الله لا سيما الصلاة التي
انما تؤخذ صفتها عنه وقد ثبت عنه في الصحيح انه قال صلوا كما رايتوني اصلي
وقال هو افضل زيادة هذا وامثاله في صفة الصلاة بمنزلة سائر الزيارات
المحدثة في العبادات كمن زاد في العيدين الاذان والاقامة ومن زاد في السجود
صلاة ركعتين على المروة وامثال ذلك قالوا وايضا فان التلظظ بالسنة فاستد
في العقل فانه قول القائل انوي افعل كذا او كذا بمنزلة قوله انوي اكل هذا الطعام
لا شبع وانوي ليس هذا الثوب لا استتر وامثال ذلك من الثبوتات الموجودة
في القلب التي يستقيم بها النطق وقد قال تعالى تعلمون الله بدنيكم والله يعلم
ما في السموات وما في الارض وقال تطايعت من السلف في قوله انما نطقكم الله
قالوا لم يقولوا بالاستتم وانما علمه الله من قلوبهم فاجزاه عنهم وبالحكمة
فلا بد من التيقن في القلب بلانزع واما التلظظ بها سراً فهل يكره او يستحب
فيه نزع بين المتأخرين واما الجهر بها فهو مكره مبني عنه غير مشروع
باتفاق المسلمين وكذا تكررها شدة واشد وسواء في ذلك الامام والمأمور
والمنفرد فكل هؤلاء لا يشرع لاحد منهم ان يجهر بلفظ السنة ولا يكرها باتفاق

المسلمين

المسلمين بل يمتنع عنه ذلك بل جهر المنفرد بالقراءة ان كان فيه اذى لغيت لم يشرع
كما خرج النبي صلى الله عليه وسلم وهم يصلون فقال ايها الناس كلتم بياهي ربه فلا
يجهر بعضكم على بعض بالقراءة واما المأموم فالسنة له الخافضة باتفاق المسلمين
لك ان جهر احيانا بشيء من الذكر فلا بأس كالامام اذا سمع احيانا الاية في صلاة
السر فقد ثبت انه كان في صلاة الفجر والعصر يسبهم الاية احيانا وثبت
في الصحيح ان من الصحابة المأمومين من جهر بدهاء حين افتتاح الصلاة
وعند رفع راسه من الركوع ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ومن صر
على فعل شيء من البدع وتحسينها فانه ينبغي ان يعزير تعزير ربه دعه
وامثاله عن مثل ذلك ومن تشب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
الباطل خطأ فانه يعرف فانه لم ينسبه عقيب ولا يحل احدا ان يتكلم في الدين
بلا علم ولا يقين من يتكلم في الدين بلا علم ولا يقين او دخل في الدين ما ليس منه
واذا قول القائل كل حمل في دينه الذي يشتهي في كلمة عظيمة يجب
ان يستتاب منها والا عوقب بل الاصر على هذه الكلمة يوجب القتل
فليس لاحدا ان يعمل في الدين الا ما شرعه الله ورسوله ودينه ما يشتهي
ويؤله قال الله تعالى ومن اتبع هواه بغير هدى من الله وان كثر
ليضلوا بالهوا بهم بغير علم واستمع الهوى فيضلك عن سبيل الله ولا تتبعوا
اهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سبيل الله افرأيت من
اتخذ الله هواه فان تكون عليه كيلا الاية وقال تعالى فلا وربك لا يؤمنون
حتى يحكمك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما
وقد روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال والذي نفسي بيده لا يؤمن احدكم
حتى يكون له نحوه ثبعا لما جئت به وقال تعالى ان تراء الى الذين يزعمون
انهم امنوا وما انزل اليك من انزل من قبلك يريدون ان يتحاكوا الى الطاغوت
وقد امروا ان يكفوا به ويريد الشيطان ان يضلهم ضلالا بعيدا الاية الثانية

فان تاب والاعقب

وقال ثلث ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم ياذن به الله وقال ثلث السم
 كتاب انزل اليك فلا يكون في صدرك حرج منه الا شيئا وقال ثلث ولو اتبع الحق
 اهواؤهم لفسدت السموات والارض ومن فيهن وامثال هذا في القرآن كثير
 فبين ان على العبد ان يتبع الحق الذي بعث الله به رسوله ولا يجعل دينه
 تبع الهواه والله اعلم **مسألة** ث في قوله صلى الله عليه وسلم نية المؤمن بالبر
 عمله الجواب **هذا الكلام** قاله غير واحد وبعضهم يذكر كمر فوعا
 وبما ان من وجوه احدها ان النية المجردة لله العمل بكتاب عليها والعمل
 المجرد عن النية لا يتأب عليه فانه قد ثبت بالكتاب والسنة واتفاق الامة
 ان من عمل الاعمال الصالحة بنية خلاص لله لم يقبل منه ذلك وقد ثبت في الصحيحين
 من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لم يحسنه فلم يعلمها كسبه
 له حسنة **الثاني** ان من نوى الخب وعمل منه بقدره وعجز عن كماله
 كان له اجر عاملكما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان بالمدينة
 لرجال ما سرهم مسيرا ولا قطعهم واديا الا كانوا معكم قالوا هم بالمدينة قال
 وهم بالمدينة حسبهم العذر وقد صحح الشيخان حديث ابي كبشة الانباري
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر اربعة رجال قال الله ما لا وعلماء هو
 يعمل فيه بطاعة الله ورجل اتاه الله طاعة ولم يؤتته ما لا فقال لو ان لي
 مثل مال فلان لعملت فيه مثل فلان فلان فيهما في الاجر سواء ورجل اتاه الله
 ما لا ولم يؤتته علما فهو يعمل فيه بمعصية الله ورجل لم يؤتته علما ولا مالا
 فقال لو ان لي مثل مال فلان لعملت فيه مثل فلان قال فلان فيهما في الاجر
 سواء وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادعى الى هدى كان
 له من الاجر مثل اجور من اتبعه من غير ان ينقص من اجورهم شيئا ومن دعى
 الى ضلالة كان عليه من الوزر مثل وزر من اتبعه من غير ان ينقص
 من وزرهم شيئا وفي الصحيحين انه قال اذا مرض العبد او سافر

كتبه من العمل ما كان يعمل وهو صحيح يقم وشواهد هذا كثير الثالث القلب
 ملك البدن والاعضاء جنوده فان طالب الملك طابت جنوده وان خبت الملك
 جنوده والنية عمل الملك بخلاف الاعمال الظاهرة فانه عمل الجسد الرابع ان توبة العاجز
 عن المعصية تصح عند اهل السنة كقوله المجتهد عن الزنا او كونه مقطوع النسيان عن
 القذف وغيره واصل التوبة عزم القلب وهذا حاصل مع العجز الخامس ان النية
 لا يدخلها فساد بخلاف الاعمال الظاهرة فان النية اصلها حب الله ورسوله
 وارادة وجهه وهذا هو بنفسه محبوب لله ورسوله مرضي لله ورسوله والاعمال
 الظاهرة تدخلها آفات كثيرة ومن لم يسلم منها لم تكن مقبولة ولهذا كانت اعمال
 القلب المجردة افضل من اعمال البدن المجردة كما قال بعض السلف قوة المؤمن
 في قلبه وضعفه في جسمه وقوة المنافق في جسمه وضعفه في قلبه وتفصيل هذا
 بطول والله اعلم **مسألة** ث في الماء الكثير اذا تغير لونه بمكته او تغير لونه
 وطعمه لا راحة فهل يكون طهورا **الجواب** الحمد لله اما ما يتغير بمكته ومفره
 فهو باق على طهوريته باتفاق العلماء واما النهر الجاري فان علم انه متغير
 بنجاسته فانه يكون نجسا فان خالطه ما يغير من طاهر ونجس وشك في التغير
 هل هو بظاهر او نجس لم يحكم بنجاسته بمجرد الشك والاعجب ان هذه الانهار
 الكبار لا تتغير بهذه القسا التي عليها لكن اذا تبين تغيره بالنجاسة فهو نجس وان
 كان متغيرا بغير نجس ففي طهوريته القولان المشهوران والله اعلم **مسألة** ث
 هل يجوز الصلاة في النعلين ام لا **الجواب** اذا علمت طهارتهما جازت
 الصلاة فيهما لقوله صلى الله عليه وسلم ان اليهود لا يصلون في نعالهم فغالب النعمان
 فامر بالصلاة في النعال مخالفة لليهود واذا علمت طهارتهما لم يكره الصلاة
 فيها باتفاق المسلمين واما اذا تيقن نجاستهما فلا يصلح فيها حتى يظهر لكن الصحيح
 انه اذا دخل النعل بالارض طهر بذلك كاجأت به السنة سواء كانت النجاسة
 عذرة او غير عذرة فان اسفل النعل محل يتكرر حلقائه للنجاسة فهو بمنزلة

قفة

السيلين فلما كان انزل الخبث عنهما بالاجار ثابتا بالسنة المتواترة فكذلك هذا
 واذ شك في نجاسة اسفل الخف لم يكره الصلاة فيه ولو ثبت بعد الصلاة انه كان
 نجسا فلا اعادة عليه في الصحيح وكذا في غير كالبدين والثياب والارض مسسلة
 هل يجب صوم يوم الغنم ام لا الجواب اذا حال دون منظر الهلال غيم او قتر
 وللعلم افيه عدة اقوال وفي مذهب الامام احمد وغيره احدى هذه اهل صومه
 منى عنه ثم هل هو نهي شرعي او تنزيه على قولين وهذا هو المشهور في مذهب
 مالك والشافعي واحمد واحدى الروايات عنه واختار ذلك طائفة من اصحابه
 كابي الخطاب وبين عقيل واي القسم به الاصفهاني وغيرهم والقول الثاني
 ان صيامه واجب كاختيار الخزفي والقاضي وغيرهما من اصحابنا وهذا يقال
 انه اشهر الروايات عن احمد لكن الثابت عن احمد انه عرف نصوصه والفاظه
 انه كان يستحب صيام يوم الغنم اتباعا لعبد الله به عمر وغيره من الصحابة ولم يكن
 به عمر لوجبه على الناس بل كان يفعله احتياطا وكان الصحابة منهم من يصوم
 احتياطا وتقل ذلك عن عمر وعلي ومعاوية واي هريرة وبين عمر وعائشة
 واسمي وغيرهم ومنهم من كان لا يصومه مثل كثير من الصحابة ومنهم من كان
 ينهى عنه كعمر بن الخطاب وغيره فاحمد كان يصومه احتياطا واما ايجاب صومه
 فلا اصل له في كلام احمد ولا كلام احده من اصحابه لكن كثير من اصحابه اعتقدوا
 ان مذهبهم ايجاب صومه ونصروا ذلك والقول الثالث انه يجوز
 ويجوز فطره وهذا مذهب ابي حنيفة وغيره وهو مذهب احمد المنصوص
 الصريح عنه وهو مذهب كثير من الصحابة والتابعين والثرم وهذا كما ان
 الامساك عند الحبل عن روية الفجر جائز فان بشأ امسك وابشأ اكل حتى
 يتيقن طلوع الفجر وكذلك اذا شك هل احدث ام لا ان شأ برضى وان شأ
 لم يتوضأ واذا شك هل حال حول الزكاة او لم يحل واذا شك هل الزكاة واجبة
 عليه مائة او مائة وعشرون وادى الزيادة واصول الشريعة كلها مستقرة

على ان الاحتياط ليس بواجب ولا محرم ثم اذا صامه بنية او مطلقا او معلقة بان ينوي
 ان كان غدا من شهر رمضان والا فلا فان ذلك يجوز به في مذهب ابي حنيفة واحمد
 في اصح الروايتين عنه وهي التي نقلها المروزي وغيره وهذا ايضا اختيار الخزفي
 في شرحه المختصر واختيار ابي البركات وغيرهما والقول الثاني انه لا يجوز به
 الابنية انه من رمضان كاحدى الروايتين عن احمد اختارها القاضي وجماعة
 من اصحابه واصل هذه المسألة ان تعيين النية لشهر رمضان اهل واجبت فيه
 ثلاثة اقوال احدثها انه لا يجوز الا ان ينوي رمضان فان صام بنية مطلقا
 او معلقة او بنية النفل والنذر لم يجوز به ذلك كالمشهور في مذهب الشافعي
 واحمد في احدى الروايتين عنه والثاني يجوز مطلقا كمن ذهب ابي حنيفة
 والثالث انه يجوز بنية مطلقا لا بنية تعيين غير رمضان وهذه هي
 الرواية الثابتة عن احمد وهي اختيار الخزفي واي البركات وتحقيق هذه له
 المسألة ان النية تتبع العلم فان علم ان غدا من رمضان فلا بد من التعيين
 في هذه الصورة فان نوى نفلا او صوما مطلقا لم يجوز به لان الله امره ان يقصد
 ادا الواجب عليه وهو شهر رمضان الذي علم وجوبه فان لم يفعل الواجب
 لم يترد منه واما اذا كان لم يعلم ان غدا من شهر رمضان ففما لا يجب عليه
 التعيين ومن اوجب التعيين مع عدم العلم فقد جوز الجمع بين الضدين
 فاذا قيل انه يجوز صومه وصام في هذه الصورة بنية مطلقا او معلقة
 اجراه واما اذا قصد صوم ذلك تطوعا لم يبرأ ان كان من شهر رمضان
 والاشبه انه يجوز به ايضا كمن كان الرجل عنده ودعة ولم يعلم فاعطاه ذلك
 على سبيل التبرع ثم تبين انه كان حقها فانه لا يحتاج الى اعطاء ثان بل يقول
 له ذلك الذي وصل اليك هو حق لك كان عندي والله سبحانه يعلم
 حقايق الامور والرواية التي تروى عن احمد ان الناس تتبع للامام فيه
 مبنية على ان الصوم والفطر بحسب ما يحلهم الناس كما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم

كان عن رمضان

في مذهب احمد

انه قال صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون واحضواكم يوم تصحرون
 وقد تنازع الناس في الهلال هل اسم لما يطلع في السماء وان لم ير الا يسمى هلالا
 حتى يستدل به الناس على قولهم في مذهب احمد وغيره وعلى هذا يثبت النزاع
 فيما اذا كانت السماء منطبقة بالغيم وفي يوم الغيم مطلقا هل هو يوم شك على
 ثلاثة اقوال في مذهب احمد وغيره احدها انه ليس بشك بل الشك اذا كانت
 رؤيته وهذا قول كثير من اصحاب الشافعي وغيره والثاني انه شك لا مكان طلوعه
 والثالث انه من رمضان حكما فلا يكون يوم شك وهو اختيار طائفة من اصحاب
 احمد وغيرهم وقد تنازع الفقهاء في المنع من هلال الصوم والفطر اذا ردت شهادته
 هل يصومه ويفطر وحده او لا يصوم ولا يفطر الا مع الناس او يصوم وحده
 ويفطر مع الناس على ثلاثة اقوال معروفة في مذهب احمد وغيره والله اعلم

مسألة في الجنب اذا عدم الماء وخاف الضرر ما حكمه الجواب
 الجنب سوا كان رجلا وامراة اذا عدم الماء وخاف الضرر باستعماله بان
 كان لا يمكن دخول الحمام لعدم الاجرة او غير ذلك صلى بالثيم ولا يكره للرجل
 وعلى امرائه ذلك بل له ان يطأها كماله ان يطأها في السفر وان يصلي بالثيم
 وان امكن المرأة او الرجل ان يغتسل ويصلي خارج الحمام ففعل ذلك فان لم
 يمكن ذلك مثل ان يستيقض اول الجمر فان اشتغل بطلب الماء خرج الوقت
 وان طلب حطبا يسقى به الماء او ذهب الى الحمام فان الوقت فانه يصلي هنا
 بالثيم عند جمهور العلماء الا بعض المتأخرين من اصحابنا اثنى فني واخذ
 قالوا يستغسل بتفصيل الطهارة وان فات الوقت وهكذا قالوا يستغسل بتفصيل
 الشرط مثل خياطة اللباس وقام دلائل القليلة وخوفا ذلك وهذا القول خطأ
 فان قياس هذا القول الا المسافر يؤخر الصلاة حتى يصلي بعد الوقت بالوضوء
 وان العريان يؤخر الصلاة حتى يصلي بعد الوقت باللباس وهذا خلاف
 اجماع المسلمين بل على العبد ان يصلي في الوقت بحسب الامكان في الجرح عنه

والله اعلم
 راعى الحلال وتحققه
 ان يصوم وحده ان يغتسل
 او يصوم مع الناس
 في هذه المسألة اختلفت
 روايات عن اصحابنا
 مع القائلين ويفطر مع الناس
 وهو ظاهر الاقوال لقوله صومكم
 يوم تصومون وفطركم يوم
 تفطرون الخ رواه الترمذي
 وقال حديث حسن غريب
 وقال بعضهم هذا حديث
 فقال لما معنى هذا الصوم
 مع اجماع ومقطع الناس ورواه
 ابو داود في طريقه اخرى وقد
 تنازع القائلين هلال الهلال اسم
 لما يطلع في السماء وان لم يعلم
 الناس به يخطئ الشهر او الحلال
 اسم لما يشهده الناس والشهر
 لما يشهرون على قولين
 وقوله اذا رايتوه فوضووا
 واذا

من واجبات الصلاة يستقطضه واما اذا استيقض من الوقت فان اشتغل باستنفاي
 الماء البئر خرج الوقت وان ذهب الحمام للفعل خرج الوقت فهذا يقتل عند جمهور
 العلماء وما لم يقول بل يصلي بالثيم عافضة على الوقت والجمهور يقولون اذا لم
 استيقض من الوقت فهو حينئذ مأمور بالصلاة فالطهارة والوقت في حقه
 من حين استيقظ وهو ما يمكنه فعل الصلاة فيه كما امره فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم من قام من صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها لا كفارت
 لها الا ذلك فالوقت المأمور بالصلاة فيه في حق النائم هو اذا استيقض اما
 قبل ذلك وفي حق الناسي اذا ذكره والله اعلم واما اذا كانت المرأة او الرجل
 يمكنه الذهاب الى الحمام لكن ان دخل لا يمكنه الخروج حتى يغتسل الوقت اما
 لكونه مقبولا مثل الغلام الذي لا يمكنه سيده من الخروج حتى يصلي ومثل المرأة
 التي معها اولادها فلا يمكنها الخروج حتى تغتسل ومخوفا ذلك فوضووا لا بد لهم
 من احد امور اما ان يغتسلوا ويصلوا في الحمام في الوقت واما ان يصلوا خارج

الحمام بعد خروج الوقت واما ان يصلوا بالثيم خارج الحمام ويكلمن هذه الا
 قول يعني طائفة لكن الاظهر انهم يصلونه بالثيم خارج الحمام لان الصلاة
 في الحمام مني عنها وتقويت الصلاة حتى يخرج الوقت اعظم من ذلك ولا يمكنه
 الخروج عن هذين النهيين الا بالصلاة بالثيم في الوقت خارج الحمام وصار
 هذا كما لو لم يكن الصلاة الا في موضع نجس في الوقت او في موضع طاهر بعد خروج
 الوقت اذا اغتسل ويصلي بالثيم في مكان طاهر في الوقت فهذا اولى الا ان كل من
 ذلك مني عنه وتنازع الفقهاء فيمن نجس في موضع نجس وصلى فيه هل يعيد على
 قوله اصحابنا انه لا اعادة عليه بل الصحيح الذي عليه اكثر العلماء اذا صلى في الوقت
 كما امر بحسب الامكان فلا اعادة عليه سوا كان لغدر نادرا ومعتادا فان الله
 لم يوجب على العبد الصلاة المعينة مرتين الا اذا كان قد حصل منه اخلال بوجوب
 او فعل محرم فانه اذا فعل الواجب بحسب الامكان فلم يامر مرتين ولا امر الله احد

مسألة
 واذا رايتوه فوضووا
 خطا بالجماع لكن من
 كان في مكان ليس فيه
 اذا راه صامره وعليه
 فلو فطر ثم تبين انه كان
 في مكان اخر او شئت نصف
 القمار لم يجز عليه القضاء
 وهو احد الروايتين
 عن احمد فانما صام
 شهر في حقهم من حين
 ظهر واشهر ومع حين
 وصلا اساءت
 كاهلا اعاشورا الذي
 امره بالصوم في اثناء اليوم
 ولم يؤمر بالقضاء حتى
 الصبح وحديث القضاء
 ضعيف والله اعلم

ان يصلي الصلاة ويعيد هابل حيث امره بالاعادة لم يامر بذلك كمن صلى بلا وضوء ناسيا
 فان هذا لم يكن ما مورث تلك الصلاة بل من اعتقد انه ما مورث خطا منه وانما امر
 الله ان يصلي بالطهارة فاذا صلى بغير طهارة كان عليه الاعادة كما امر النبي صلى الله
 وسلم الذي توضع في ركعتي وضوء في ركعتي قد مره لم يصبه الماء يعيد الوضوء و
 الصلاة وكما امر النبي في صلاته الا يعيد الصلاة وكما امر المصلي خلف الصف
 الصلاة وكما يعيد الصلاة فاما العاجز عن الطهارة او السارة او استقبال القبلة
 وحده ان يعيد الصلاة فاما العاجز عن الركوع والسجود او عن قراءة الفاتحة ونحوها من
 او اجتناب الخباسة او عن اكمال الركوع والسجود او عن قراءة الفاتحة ونحوها من
 يكون عاجزا عن بعض واجباتها فان هذا يفعل ما يقدر عليه ولا اعادة عليه
 كما قال تعالى فانك الله ما استطعتم وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فانوا
 منه ما استطعتم **مسألة** في الصلاة خلف اهل الاهوى والبدع هل يصح
 ام لا يجوز الصلاة خلف اهل الاهوى والبدع وخلف اهل الجور فيها نزاع مشهور
 وتفصيل ليس هذا موضع بسطه لكن اوسط الاقوال ان تقديم الواحد من هؤلاء
 في الامامة لا يجوز مع القدرة على غيره فان كان يظهر الجور والبدع وجب الا
 تنكر عليه ونفيه عن ذلك واقل مراتب الانكار هجرة يستتبعه فجور وبغية
 ولهذا فرق جمهور الائمة بين الداعية وغير الداعية فان الداعية اظهر المنكر
 فاستحق الانكار عليه بخلاف الساكت فانه بمنزلة من اسر الذنب فحده
 لا ينكر عليه في الظاهر فان الغبطة اذا خفيت لم تنزل الا صاحبها واذا اعلنت قام تنكر
 ضرورة العامة والخاصة ولهذا كان المناقون يقبل منهم علايتهم ونواكل سبلهم
 الى الله بخلاف من اظهر الكفر فان كان داعية منع ولايته وامامة وشهادته
 وروايته لما في ذلك من النبي عن المنكر لا اجل فساد الصلاة وانما هي في شهادته
 وروايته فان امكنه الانسان ان لا يقدم مظهر المنكر في الامامة وجب ذلك
 لكنه اذا ولاه غيره ولم يكن صرفه عن الامامة او كان هو لا يتم له من صرفه
 الا بشئ هو اعظم ضررا من ضرر ما اظهره من المنكر فلا يجوز منعه من الفساد القليل

بالفساد

بالفساد الكثير ولا يدفع اخف الضررين بحصول اعظمهما فان الشرايع جاءت بفصل
 المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الامكان ومطابقا لشرع خير
 الخيرة اذ لم يجمعوا جميعا ودفع شر الشر من اذ لم يندفع جميعا فاذا لم يمكن منع المظهر
 للبدعة والجور الا بضرر من ايدى على ضرر ما منه لم يجز ذلك بل يصلي خلفه ما لا يمكن
 فعله الا خلفه كالجمع والاعياد والجماعات اذ لم يكن هناك امام غيرك ولهذا كان الصحابة
 رضي الله عنهم يصلون خلف الجاهل والخيار بينه وبينه وبين غيرهما الجماعة والجماعات
 كذلك فان تقويت الجماعة والجماعة اعظم فسادا من الاقلية فيها بامام فاجر لا سيما
 اذا كان التخليق عنهما لا يرفع فجورك فيبقى ترك المصلحة الشرعية بدون دفع ذلك
 الفساد ولهذا كان الشاركون للجماعات والجماعات خلف ائمة الجور مطلقا بعد
 ودين عند السلف والائمة من اهل البدع واما ان امكن فعل الجماعة والجماعات
 خلف البر ففعلوا من فعلها خلف الفاجر حينئذ فاذا صلوا خلف الفاجر
 من غير عذر فموضع اجتهاد للعلماء منهم من قال يعيد لانه فعل ما لا يسوغ بحيث
 انه ترك ما يجب عليه من الانكار بصلاته خلف هذا فكانت صلاته منها عنها
 بغيرها ومنهم من قال لا لا يعيد لان الصلاة في نفسها صحيحة وما ذكر في ترك
 الانكار امر منفصل عن الصلاة وهو شبه البيع بعد نكاح الجماعة واما اذا لم يمكنه
 الصلاة الا خلفه كالجمعة فهنا لا نقاد الصلاة واعادتها من فعل اهل البدع وقد
 ظهر طائفة من الفقهاء انه اذا قيل ان الصلاة خلف الفاسق لا تصح اعيدة الجماعة
 خلفه والام تعد وليس كذلك بل النزاع في الاعادة ^{حيث} على الرجل عن الصلاة
 فاما اذا امر بالصلاة خلفه فالصحيح انه لا اعادة عليه لما تقدم من ان العبد
 لم يؤمر بالصلاة مرتين واما الصلاة خلف من يكفر من اهل الاهوى فهناك
 تنازع في نفس الصلاة الجماعة خلفه ومن قال انه يكفر امر بالاعادة لانها صلاة
 خلف كافر لكن هذه المسألة متعلقة بتكفير اهل الاهوى والناس مضطربون
 في هذه المسألة وقد حكى عن مالك فيها روايتان وعن الشافعي فيها قولان وعن

احدا ايضا روايتان وكذلك اهل الكلام فذكر الاشعري فيها قوليه وغالب مذاهب الائمة
 فيها تفصيل وحقيقة الامر في ذلك انه القول قد يكون كقوله فقلت انك لا تدري
 صاحبه ويقال من قال انك فقلت انك الشخص المعين الذي قال لا يحكم بكفره حتى
 تقوم عليه الحجة التي يكفر بها كذا فهذا كما في نصوص الوعيد فان الله تعالى يقول ان
 الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا
 فهذا لا يخفى من نصوص الوعيد لكن الشخص المعين لا يشهد عليه بالوعيد فلا يشهد
 لمعين من اهل القبلة بالنار لجواز ان لا يلحقه الوعيد لفوات شرط او ثبوت مانع
 فقد لا يكون التحريم بلفظه وقد يتوهم من فعل الحرام وقد يكون له حسنات عظيمة
 تمحو عقوبة ذلك الحرام وقد يتوهم بمصائب تكفر عنه وقد يشفع فيه شفيع
 مطاع وهكذا الاقوال التي يكفر قالها وقد يكون الرجل لم يبلغه النصوص المؤثرة
 لمعرفتها لمعرفتها وقد يكون بلفظه ولم يثبت عنده او لم يتمكن من فهمها وقد يكون
 عرضت له شبهة يشكك بها الله بها فمن كان من المؤمنين مجتهدا في طلب الحق واخفا
 فان الله يعفو لمخطاة كايضا من كان سؤا كان في المسائل النظرية او العملية
 هذا الذي عليه صاحب التبيين صلى الله عليه وسلم وجماعة ائمة الاسلام واهل التقريب
 بين النوعين وتسميته مسائل الاصول وبين نوع اخر وتسميته مسائل الفروع
 فلهذا الفرق ليس له اصل الا من الصحابة والائمة التابعين ولا ائمة الاسلام
 وانما هو ما خرد عن المعتزلة وامثالهم من اهل البدع وعنه تلافاه من ذكر ذلك
 من الفقهاء في كتبهم وهو تفرق متناقض فانه يقال له فرق بين النوعين فاحد
 مسائل الاصول التي يكفر المخفي فيها وما الفرق بينهما وبين مسائل الفروع فان قال
 مسائل الاصول هي مسائل الاعتقاد والفروع مسائل العمل قيل له تنازع الناس
 في محمد صلى الله عليه وسلم هل رأى ربهم ام لا وفي ان عثمان افضل منه على ام علي افضل
 وفي كثير من معاني القرآن وتصح بعض الاحاديث في المسائل الاعتقادية العلمية
 ولا كفر فيها بالاتفاق وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج وتتم الفروع

سائلنا

تفه

لها

الذين انا الخ في مسائل عملية والمنكر لها يكفر بالاتفاق وان قيل الاصول هي المسائل
 النظرية قيل له كثير من مسائل العمل قطعية وكثير من مسائل النظرية قطعية
 وكثير من مسائل قطعية او ظنية هو من الامور الاضافية وقد تكون المسائل
 عند رجل قطعية لظهور الدليل القاطع له كانه سمع النصوص من الرسول
 صلى الله عليه وسلم وثبتت مرادة منه وعند رجل لا تكون ظنية فضلا عن ان
 تكون قطعية لعدم بلوغ النص اياه او لعدم ثبوته عنده او لعدم تمكنه من العلم
 بذلك الله وقد ثبت في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي قال لاهله اذا
 انامت فاخرجوني ثم اجمعوني ثم ذروني في الم فوالله انه قد رايه علي
 بعد بني عبدالم يمد به احد من العالمين فامر الله النار برماذا اخذت منه
 والجبر برماذا اخذت منه وقال ما جئت على ما صنعت قال خشيتك يا رب
 فغفر الله له فهذا شك في قدرة الله تعالى وفي المعاد بل ظرمانه لا يعود وانما
 يندر عليه اذا قلنا انك تفكره وهذه المسائل بسببها في غير هذا الموضع
 ولكن المقصود ان مذاهب الائمة مبنية على هذا التفصيل بين النوعين
 فلهذا حكم طائفة منهم الخلاف في ذلك ولهم فهموا غور قولهم فطائفة حكمي
 عن احمد في تكفير اهل البدع روايتين مطلقا حتى جعل الخلاف في تكفير المرجية
 والشيعة المفضلة لعلي وبنو عجل التفسير والتخليد وليس هذا من مذاهب
 الامام احمد ولا غيره من ائمة الاسلام ولا يختلف قوله انه لا يكفر المرجية الذين
 يقولون الايمان قول بلا عمل ولا يكفر من فضل عليا على عثمان بل ونصوصه
 صريحة بالامتناع من تكفير الخوارج والقدريه وغيرهم وانما كان يكفر اجماعية
 المنكرين لاسماء الله تعالى وصفاته لان منافضة اقوالهم لما جابه الرسول
 صلى الله عليه وسلم ظاهرة بيينة ولا حقيقة قولهم تعطيل الخالف وكان
 قد اتى بهم حتى عرف حقيقة امرهم وانه يدعون على التعطيل وتكفير اجماعية
 عند السلف والائمة لكن ما كان يكفر اعيانهم فان الذي يدعون الى القول اعظم

من الذي يقوله والذي يعاقب مخالفه اعظم من الذي يدعو فقط والذي يكفر مخالفه
 اعظم من الذي يعاقبه ومع هذا فالذين كانوا من اولاد الامور يقولون بغير علم
 اجمعية ان القرآن مخلوق وان الله لا يرى في الآخرة وعين ذلك ويدعون الناس
 الى ذلك ويخونونهم ويعاقبونهم اذ لم يجيبوهم ويكفروا من لم يجيبهم
 حتى انهم كانوا اذ قيدوا الاسير لا يطقونه حتى يقر يقول اجمعية ان القرآن
 مخلوق ولا يولون متوليا ولا يعطونه من قاص بيت المال الا ان يقول
 ذلك ومع هذا فان الامام احمد رحمه عليهم واستغفر لهم لعلمه انهم لم يتبينوا
 انهم يكذبون الرسول ولا جاحدون لما جاء به ولكن تأولوا فاحفظوا وقلوبهم
 من قال ذلك كلفهم وكذلك الشافعي لما قال لحفص العزدي حين قال ان القرآن مخلوق
 كفرت بالله العظيم بين بذلك ان هذا كفر ولم يحكم بردة حفص بمجرد
 ذلك لانه لم يتبين له الحق الذي يكفر به ولو اعتقد انه مرتد لسعي في قتله وقد
 صرح في كتبه بشهادة اهل الاهل والصلاة خلفهم وكذلك قال مالك والشافعي
 واحمد في القدرى ان اجد علم الله كفر ولفظ بعضهم ناظر في القدريه بالعلم
 فان افروا به خصموا وان جحد وكفر واسئل الامام احمد رضي الله عنه
 عن القدرى هل يكفر فقال ان جحد العلم كفر وحسنه فاحد من جنس اجمعية
 واما قتل الداعية للبعث فقد يقتل كف ضرره عن الناس كما يقتل المحارب
 وان لم يكن في نفس الامر كافرا فليس كل من امر بقتله يكون قتله لردته وعلى
 هذا قتل غيلان القدرى وغيره قد يكون على هذا الوجه وهذه المسائل
 مبسوطة في غير هذا الموضع وانما نبهت عليها تنبيها والله اعلم مسئلة
 فيمن لا يقيم قراءة الفاتحة هل يصح امامه ام لا **الجواب** من لا يقيم قراءة
 الفاتحة لا يصلي خلفه الامم هو مثله فلا يصلي خلفه الا في الشيء الذي يبدل
 حرفا بحرف الا حرف الضاد اذ اخرجه من طرف الفم كما هو عادة كثير من
 الناس فهذا فيه وجهان منهم من قال لا يصلي خلفه ولا يصح صلاته في نفسه

لانه

لانه ابدل حرفا بحرف فان خرج الضاد الشدق وخرج الظا طرف اللسان
 فاذا قال لا الضالين كان معناه ظل يفعل كذا والوجه الثاني شح وهذا
 قريب لان الحرفين في السمع واحد وجرس واحد هما من جنس جرس الاخر
 يشابه الحرفين والقاري انما هو يقصد الضلال الخالف للهدى وهو الذي
 يهيمه المستمع فاما المعنى لما حوكمه الظل فلا يخطر ببال احد وهذا بخلاف
 حرفين المختلفين صوتا ومخرجا وسمعا كابدال الزا بالعين فان هذا لا يحصل
 منه تشويع القرآن وهو الله اعلم مسئلة المرأة الحائض اذا انقطع حيضها
 ولم تنسل هل يطأها زوجها ام لا **الجواب** اذا انقطع دم الحائض ولم
 تنسل حرم علي زوجها وطأها حتى تنسل اذا كانت قادرة على الاغتسال والآن كنت
 كما هي من هجرهم من العلماء ما لك والشافعي واحمد وهو يروي عن الصحابة حتى
 روي عن بعضهم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم منهم الخلفاء انهم قالوا في المعتدة
 هو حقه بها لم تنسل من الحيضة الثالثة والقرآن يدل على ذلك قال الله
 وانقر بوهن حتى يطهرن فاذا نظرن فانقر بوهن من حيث امركم الله قال مجاهد
 من يطهرن يعني حتى ينقطع الدم فاذا نظرن يعني اغتسلن بالما وهو كما قال
 مجاهد بان الله تعالى ذكر غائبتين على قراءة الجمهور لان قوله تنقر حتى يطهرن
 غاية للتحريم المحاصل بالحيف وهو تحريم لا يزول بالاغتسال ولا غيره فهذا
 التحريم يزول بانقطاع الدم ويبلى الوطئ بعد ذلك جازا بشرط الاغتسال
 لا يبقى حرما على الاطلاق ولهذا قال فاذا نظرن فانقر بوهن من حيث امركم الله
 وهذا كقولهم فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فلا
 جناح عليهما ان يترجعا فقولهم حتى تنكح زوجا غيره غاية للتحريم المحال
 بالثلاث فاذا نكحت الزوج الثاني زال ذلك التحريم لكن صار في عصمة
 الثاني فحرمة لا اجل حقه لا اجل الطلاق الثلاث فاذا طلقها جاز للاول
 ان يترجعا وقد قال بعض اهل الظاهر المراد بقوله فاذا نظرن اي غسلن

ببال

فروجهن وليس بشئ لانه قد قال وان كنتم جنباً فاطهروا فالنظير في كتاب الله
هو الاغتسال واما قوله ان الله يحب المتطهرين فلهذا يدخل
فيه المغتسل والمتوضي والمستنحي لكن التطهير المأمور به بالماء كالتطهير
المأمور به بالجنباء والمراد به الاغتسال من ذلك وايضا حنيفة يقول اذا
اغتسلت ومضى عليك وقت صلاة او انقطع الدم لعشر ايام حلت بنا على
انه يحكم بظهور ثياب هذه الاحوال وقول الجمهور هو الصواب كما تقدم
والله اعلم **مسألة** اذا اعدم الماء لم يجد ثيابا وعندك رجل فقل
يتيمم منه ام كيف يفعل **الجواب** اذا اعدم الماء لم يجد ثيابا وعندك
رجل فانه يتيمم ويصلي ولا اعالة عليه عند جمهور الفقهاء كما لا يخفى
واحمد في ظاهر الرواية عنه لانه النبي صلى الله عليه وسلم قال جعلت لي الارض
مسجدا وطهورا فاما رجل ادر كته الصلاة فعنده مسجد وطهور وكثير
من الطرق التي كان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه يسافرون بها قد راوا
فيها الارمال وحمل التراب بدونه لم يفعلوا احدا من السلف ففهم انه كان
عند كل احد مسجد وطهور والله اعلم **مسألة** ما فر من الماء فمضى
الوقت ما يفعل **الجواب** المسافر اذا وصل الى الماء وقد ضاق الوقت فانه يصلي بالتيمم
على قول جمهور العلماء وكذلك لو كان هناك بئر لكنه لا يمكن له جلاء حتى
يخرج الوقت او يمكن حفر الماء ولا يخفى حتى يخرج الوقت فانه يصلي بالتيمم وقد قال
بعض الفقهاء من اصحاب الشافعي واحمد انه يغتسل ويصلي بعد خروج الوقت لا
شتغاله بتحصيل الشرط وهذا ضعيف لان المسلم امر ان يصلي في الوقت بحسب
المسافر اذا علم انه لا يجد الماء حتى يفوت الوقت كما امره الله ان يصلي
بالتيمم في الوقت بالاتفاق الامة وليس له ان يؤخر الصلاة حتى يند الماء وقد
ضاق الوقت بحيث لا يمكن الاغتسال والصلاة حتى يخرج الوقت بل اذا قل
ذلك كان عاصيا بالاتفاق وحاشا اذا وصل الى الماء وقد ضاق الوقت فمضى

انما هو

انما هو الصلاة بالتيمم في الوقت وليس هو ما سوي هذا الاغتسال الذي يفوت
فيه الوقت بخلاف المستيقظ اخر الوقت والمأخوذ فانه هذا ما سوي ان يغتسل
ويصلي ووقته من حين يستيقظ لا من حين طلوع الفجر بخلاف من كان يقظان
عند طلوع الفجر وعند زوالها مقوما او مسافرا فانه الوقت في حقه من حينئذ
والله اعلم **مسألة** في رجل في الحمام ويخاف يخرج يصلي خارجه فيفوت الوقت
ما حكمه **الجواب** اذا كان في الحمام وخاف خروج الوقت ان لم يصل فيه فانه
الصلاة في الحمام حينئذ تفوت الصلاة من الوقت فان الصلاة في الحمام كالصلاة
في المسجد وفي الموضع الخسة وخوف ذلك ومن كان في موضع نجس ولم يتمكن ان
يخرج منه حتى يفوت الوقت فانه يصلي فيه ولا يفوت الوقت فان مراعات
الوقت مقدمة على مراعات جميع الاعمال واما ان كان يعلم انه اذا ذهب
الى الحمام لا يمكنه الخروج حتى يخرج الوقت فقد تقدمت هذه المسألة والظاهر
انه يصلي بالتيمم فان الصلاة بالتيمم حينئذ الصلاة في الاماكن التي ينهي عنها
ومن الصلاة بعد خروج الوقت والله اعلم **مسألة** في المتى ما حكمه **الجواب**
الصحيح ان المتى ظاهر كما هو مذهب الشافعي واحمد في المشهور عنه وقد قيل
انه نجس بمنزلة فركه كقول ابي حنيفة واحمد في رواية اخرى وقد يعني عن
كالدائم او لا يعني عنه كالبول على ثوبين هما روايتان عن الامام احمد وقد قيل
انه يجب غسله كقول مالك والاول هو الصواب فانه من المغلوم ان الصحابة
كانوا يجتمعون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والمشي يصيب بدن احد ثم وثيابه
وهذا مما لم يبلغوا به فلو كان نجسا لكان يجب على النبي صلى الله عليه وسلم ان يغيره
بازال ذلك من ابدانهم وثيابهم كما امرهم بالاستنجاء وكما امر الحائض بان تغسل
دم الحيض من ثوبها بل اصابت المتى للناس اعظم بكثير من اصابت دم الحيض
ومن المغلوم انه لم ينقل عن احد ان النبي صلى الله عليه وسلم امر احد من الصحابة
ان يغسل ثوبه من بدنه ولا ثيابه ففهم يقيناً ان هذا لم يكن واجبا عليهم وهذا ظاهر
والعلم من تدبره واما كونه عائشة كانت تغسله ثارة من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم

هذا هو
المتى

من هب مالك والقول القديم للشافعي والثاني انما لا يصح مطلقا كمن هب حنيفة
 والشافعي واحمد في المشهور من مذهبه والثالث انما يصح مع العذر دون غيره
 مثل ان كان زحمة فلم يكن ان يصلي الجمعة والجماعة الاقدام الامام تكون صلاة
 قدام الامام خير من تركها وهذا قول طائفة من العلماء وهو قول غير مذهبنا
 وعنه وهذا عدل الاقول وارجمها وذلك لانه التقدم على الامام غايته ان
 يكون واجبا من واجبات الصلاة في الجماعة والواجبات كلها تسقط بالعذر
 وان كانت واجبة في أصل الشرع فالواجب في الجماعة اولى بالسقوط ولهذا
 سقطت عن المحل ما عجز عنه من القيام والقراءة واللباس والطهارة وغير ذلك
 واما الجماعة فانه يجلس في الاولى لمناجاة الامام ولو فعل ذلك منفردا بطلت
 صلاته واذا ذكره ساجدا او قاعا كبره بجمعه او فقد معه لاجل المناجاة
 مع انه لا يعتد له بذلك ويسجد له هو لا امام وان كان هو لم يسه وايضا في
 صلاة الخوف يستدبر القبلة ويجعل العمل الكثير ويفارق الامام قبل السلام
 ويقضي الركعة الاولى قبل الامام وعنه ذلك مما يفعله لاجل الجماعة ولو فعله
 لعذر بطلت صلاته وبلغ من ذلك ان مذهب اکثر البصريين والكرام
 الحديث ان الامام الراتب اذا صلى جالس صلى المأمومون جلوسا لاجل متابعتها
 فيكون القيام الواجب لاجل متابعتها كاستفاضت السنن عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال اذا صلى جالس فصلوا جلوسا اجمعون والناس في هذه المسألة
 على ثلاثة اقوال لا يوم القاعد القائم وان ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه
 كقول مالك وعنه من العذر وقيل يؤثم ويقومون وان الامر بالقعود ينسب
 كقول أبي حنيفة والشافعي وقيل بل ذلك حكم بل فعله عذر واحد من الصابة
 بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم كاسيد بن الحصير وغيره وهذا مذهب
 حماد بن زيد والامام احمد وغيرهما وعلى هذا فلو صلى اماما في صلاة
 قدامه والمقصود هنا ان الجماعة بحسب الامكان فاذا كان المأموم المالك

تلك

قيل

الامام

الامام امامه الا قد كان غايته ما في هذا انه ترك الموقف لاجل الجماعة وهذا خف
 من غيره وشمل هذا انه يمتنع عن الصلاة خلف المصلي وحده فلو لم يجد من يصافه
 صلى وحده خلف الصف ولم يعد الجماعة ولم يجد بلحا يصلي معه كما ان
 المرأة اذا لم تجد امرأة تصافها فانما تقف وحدها خلف الصف بانفاق الائمة
 وهذا انما امر بالمصافاة مع الامكان لا مع العجز عن المصافاة والله اعلم مسئلة
 ما صفة موقف الامام الجواب اما صلاة المأموم خلف الامام فان كان
 من الصفوف متصلة جائز بانفاق الائمة وان كان بينهما طريق او اثر
 تجري السفوف فغير قولان هما روايتان عن احمد أحدهما المنع كقول أبي
 حنيفة والثاني يجوز كقول الشافعي واما اذا كان بينهما ما يحيل يمنع الروية
 والاستطراف ففيها عدة اقوال فذهب الامام احمد وعنه قيل يجوز
 وقيل لا يجوز وقيل يجوز في المسجد دون غيره وقيل يجوز مع الحاجة
 ولا يجوز بدون الحاجة ولا ريب ان ذلك جائز مع الحاجة مطلقا
 مثل ان تكون ابواب المسجد مغلقة او نحوها فهذا لو كانت الروية
 واجبة لسقطت الحاجة كما تقدم فانه قد تقدم ان واجبات الصلاة
 والجماعة تسقط بالعذر وان الصلاة في الجماعة خير من صلاة الانسان
 وحده بكل حال والله اعلم مسئلة اذا كان بالقرية اقل من اربعين رجلا
 فهل يصلون جماعة ام لا الجواب الاظهر ان الجماعة اقل من
 اربعين رجلا فانهم يصلون ظهر عند اكثر العلماء كالشافعي واحمد
 في المشهور عنه وكذلك ابو حنيفة لكنه يشترط المص والله اعلم
 مسئلة صلاة الجماعة هل هي سنة ام فرض كفاية واجبة كلا القولين
 الجواب اما الجماعة فقد قيل انها سنة وقيل انها فرض على الكفاية وقيل
 انها واجبة على الاعيان وهذا هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة فان الله
 امر بها في حال الخوف وفي حال الامن اوكد وايضا فقال واركعوا مع الركنين

الجمعة

تفتقد
 الله تعالى في الجمعة
 واقتار حجة
 ذكر في ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اقتار حجة في صلاة
 الجمعة والشرع ما له حجة
 وفي الامام احمد الراي روايات
 بسبعة وخمسة واربعين
 ابي فم فتدعي على النسخة

مكره في
 النظر بها يا اولي العقاب
 مستوفات

وهذا من رواها وايضا فقد ثبت في الصحيح ان ابن ام مكتوم سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان يرخص له ان يصلي في بيته فقال اهل سمع النداء قال نعم قال فانهم وفي رواية ما اجد لك رخصة ومن ام مكتوم كان رجلا صالحا ونزل قوله عيسى بن قنفذ ان جاءه الامير وكان المهاجرين ولم يكن من المهاجرين من يتخلف عنها الا انما فقد ذلك ان رخصة لم تكن في تركها وايضا فقد ثبت عنه في الصحيح انه قال لقد هممت ان امرى الصلاة بتمام ثم امر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق معي رجل معهم حرم من خطب الي قوم لا يشهدون الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار وفي رواية لولا ما في البيوت من النساء والاطفال الذرية فبين ان ما يمنع من تحريق المختلفين عن الجماعة الا ما في بيوتهم من النساء والاطفال فان تعذيب اولئك لا يجوز لانه لا اجرة عليهم ومن قال ان هذا كان في الجمعة او كان لاجل نفاقهم فقوله ضعيف فان المناقذين لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يغثلهم لاجل النفاق بل لا يعاقبهم الا بنبذ ظاهري فلولوا ان التخلف عن الجماعة ذنب يستحق صاحبه العقوبة لما عاقبهم واخذ به قد سئل في ان التخلف عن صلاة العشاء والفجر قد تقدم حديث ابن ام مكتوم وانه لم يرخص له في التخلف عن الجماعة وايضا فان الجماعة يتركها الكثير من واجبات الصلاة في صلاة الخوف وغيرها ولولا وجوبها لم يؤمر بترك الواجبات لما ليس بواجب والله اعلم **مسألة** ان ترك الجماعة رجل لعذر عذر فما حكمه الجواب ان ترك الجماعة لعذر عذر ففيه قولان في مذهب احمد وعنه تضع صلاته لقوله صلى الله عليه وسلم تفضل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده بخمس وعشرين درجة والثاني لا تضع لما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من سمع النداء ولم يجب من غير عذر فلا صلاة له وكقوله لا صلاة لجماع المسجد الا في المسجد وقد قواه عبد الحنف الاشيلي وايضا فاذا كانت واجبة فمن ترك واجبا في الصلاة لم تضع وحديث التفضيل

بحول

في حال العذر كما في قوله صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم وهذا عام في الفرض والنفل والا انسان ليس له ان يصلي الفرض قاعدا واما الا في حال العذر وليس له ان يتطوع بانهما عند جماهير السلف والخلف الا وجه في مذهب الشافعي واحمد ومعلوم ان التطوع بالصلاة مضطجعا بدعة لم يفعلها احد من السلف وقوله صلى الله عليه وسلم ان امرض العبد او سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم يدل على انه يحصل ذلك لاجل نيته وان كان لم يعمل بعادته في المرض والسفر وهذا يقتضي ان من ترك الجماعة لمرض او سفر وكان يعتاد كتابه اجر الجماعة وان لم يكن يعتادها لم يكتب له وان كان في حاله انما له بنفس الفعل صلاة منفردة فكذلك المريض اذا صلى قاعدا او مضطجعا وعلى هذا القول فاذا صلى الرجل وحده وامكنه ان يصلي بعد ذلك في جماعة ففعل ذلك وان لم تكن الجماعة استغفر الله كمن فاتته الجمعة وصلى ظهره واذا قصد الرجل الجماعة فوجدهم قد صلوا كما كان له اجر من صلى في جماعة كما وردت به السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وان ادرك مع الامام ركعة فقد ادرك الجماعة وان ادرك اقل من ركعة فله نية اجر الجماعة ولكن هل يكون مدركا للجماعة او يكون بمنزلة من صلى وحده فيه قولان للعلماء في مذهب احمد والشافعي احدهما انه يكون كمن صلى منفردا كقول مالك وهذا اصح لما ثبت فيه الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة ولهذا قال الشافعي واحمد مع مالك وجهه في العلم انه لا يكون مدركا لها اذا ادركهم في التشهد ومن قوايد النزاع في ذلك ان المسافر اذا صلى خلف المقيم ثم الصلاة اذا ادرك ركعة فاذا ادرك اقل من ركعة ففعل القول المتقدم والصحيح انه لا يكون مدركا للجمعة والجماعة الا بادراك ركعة وما دون ذلك لا يعتد به له واما يفعله متابع للامام وهو بعد السلام كالمنفرد باتفاق الامة والله اعلم **مسألة**

المطبخ

الاجماع الا بادراك ركعة
ويكون ايا حنيف ومن وافقه
يعولون انه يكون مدركا

احدها

تضمن الحد يقة والبستان ما حقه الجواب اما تضمن حد يقة وبستانه الذي
 الخيل والاعناب وعين ذلك من الاشجار لمن يقوم عليها ويندرع ارضا بعوض
 معلوم فمن العلماء من يرى ذلك اذا كان البستان هو المقصود والشجر تابع كما يذكر
 عند مالك ومن هو لا يرى يجوز الايجار على ذلك بان يوجر الارض ويساقى على
 الشجر بمنزلة الف جزر ذلك هذا ان شرط فيه حد العقدين في الاخر لم يصح وان اشترط
 كان لرب البستان ان يلزمه بالاجرة على الارض بدون المساقاة فالمرمق مقصود
 الضامن هو المثل وهذا الجزر ليس مقصودا فان كان المكان وقفا والديهم
 فلا يجوز المحابلات في مساقاة وهذه الجملة وان كان القاضي اي يعلى ذكرها
 في كتاب ابطال الخيل موافقة لغيره فان النصوص من حمداها باطلة وقد بينا بطلان
 الخيل التي يكون ظاهرها غنما لباطنها ويكون المقصود بها فعل ما حرمه الله
 ورسوله كالخيل على الربا وعلى اسقاط الشفعة وغير ذلك بالادلة الكثيرة
 في غير هذا الموضع ومن العلماء من يجوز الضمان للارض والشجر مطلقا وان كان
 الشجر مقصودا كما ذكر في ذلك من عقيل وهذا القول صحيح ولهذا ما خذ ان احدهما
 انه اذا جتمع الشجر والارض فجوز الاجارة لهما جميعا للفرق بينهما في
 العادة والماخذ الثاني ان هذه الصورة لم تدخل في نهي النبي صلى الله عليه وسلم
 لان رب الارض لم يبيع شجرة بل اجر اصلا والفرق بينهما من وجوه احدهما
 انه لو استاجر الارض جاز ولو اشترى الزرع قبل اشتداد الحب جاز
 بشرط البقال بمنزلة ذلك في الشجر الثاني ان البايع عليه السبي وغيره فيما فيه
 اصلاح الثمرة حتى يكمل صلاحها وليس على المشتري شيء من ذلك واما الضامن
 والمشاجر فانه هو الذي يقوم بالسقي والعمل حتى تحصل الثمرة والزرع فاشترى
 الثمرة مثل الذي يشتري العنب والرطب فان البايع تمام العمل عليه حتى يصلح
 بخلاف من دفع اليه الحد يقة وكان هو القائم عليها والثالث انه لو دفع البستان
 الى من يعمل عليه بنصف ثمرة فزرعه كان هذا مساقاة ومن اراده واستحق

الزرع بعلمه وليس هذا اشترا الحب والتمر الرابع انه لو عار ارضه لمن يزرعها
 او اعطى شجرته لمن يستقلها ثم دفعها كان هذا من جنس العارية لا من جنس غلة
 الاعيان الخامسة ثمة الشجر كمنفعة الارض ولين الخيل والاستجار الظاهر
 جاز بالكتاب والسنة والاجماع واللين كما كان يحدث شيئا بعد شيء عقد
 الاجارة عليه كما يصح على المنافع وان كان اعيانا فلهذا يجوز ملك اجارة الماشية
 للبهائم اجارة البستان لمن يستقله لعله هو من هذا الباب ليس هو من باب الشرا
 واذا قيل ان في ذلك غرر اقول هو كالغرر في الاجارة فانه اذا استاجر ارضنا ليزرعها
 ربحها فانما مقصود الزرع وقد يحصل وقد لا يحصل وقد ثبت عن عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه انه ضمن حد يقة اخيه بن حضير بعد موته ثلاث سنين واخذ
 الضمان فصرفه في دينه ولم ينكر ذلك عليه احد من الصحابة وايضا فان ارض الفئوة
 لما تقبها المسلمون دفعها عمر اليهم وفيها الخيل والاعناب لمن يعمل عليها بالخراج
 وهذه اجارة عند اكثر العلماء واسما علم **مسألة** ما حكم بيع المغروس
 في الارض الذي يظهر ورقه كالنخيل والجزر والفجل والقوم والبصل وشبه ذلك
الجواب في هذا قولان للعلماء احدهما انه لا يجوز حتى يقطع كما هو مذهب
 الشافعي ورواية عن احمد قالوا لا هذه اعيان غاربه لم ترى
 الثاني جواز بيعه وان لم يقطع وهذا هو الصواب لان هذا ليس من الغرس
 بل اهل الخبز يستدلون بما ظهر من الغرس من الورق على المعيب في الارض كما هو
 يستدلون بما ظهر في العقار من ظواهره على بوطنه وكما يستدل بما يظهر من
 الميول على بوطنه ومن سأل اهل الخبز اجزوه بذلك والمرجع في ذلك اليهم
 وايضا العلم في المبيع شرط في كل شيء بحسبه فما يظهر بعضه وكان في الظاهر باطنه
 مشقة وخرج الكافي بظاهرة كالعقار فانه لا يشترط رويته اساسه ودخل
 البطان وكذا ذلك المحيط وكذا ذلك امثال ذلك وايضا انما الخبز الى بيعه فانه يسوغ
 له ما لا يسوغ في غيره فيسببه الشارع للحاجة مع قيام السبب كما رخص في الغراب

بخرصها واقام الخرص مقام الكيل بحسنه اذا لم يكن ذلك من المزاينة التي بينها وبينها
 والله اعلم **مسألة** في قوله صلى الله عليه وسلم من صلى على مرة صلى الله عليه
 بها عشرا ومن صلى على عشرين صلى الله عليه مائة ومن صلى على مائة صلى الله
 عليه الف مرة ومن لم يصل على يبي في قلبه حسرت ولو دخل الجنة واذا صلى العبد
 على الرسول صلى الله عليه وسلم لم يصل على الله على ذلك العبد ام لا **الجواب** الحمد لله
 في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى على مرة صلى الله عليه
 عشرا وفي الحسن انه قال ما جمع قوم في مجلس فلم يذكر الله فيه ولم يصلوا
 فيه على النبي صلى الله عليه وسلم الا كان عليهم سنة يوم القيمة والثمرة النقص والحسرة
 والله اعلم **مسألة** ما حكم اذا دفع الدرهم فقال اعطني بنصفه فضة ونصفه
 فلوسا **الجواب** اذا دفع الدرهم فقال اعطني بنصفه فضة وبنصفه فلوسا
 وكذا ان لو قال اعطني بهذه الدراهم الثقبلة انصافا ودرهم خفافا فانه يجوز سؤا
 كانت مفضوشة او خالصة ومن الفقهاء من يكره ذلك ويجعله من باب مدعوى
 التيسيع ما لا ريب بايجنسه ومعهما او مع احدهما من غير جنسهما فان للعلماء في
 ذلك ثلاثة اقوال احدها المنع مطلقا هو قول الشافعي ورواية عن احمد
 والثاني الجوز مطلقا لقول اي حنيفة ويذكر رواية عن احمد والثالث الفرق
 بين ان يكون المقصود بيع الربوي بجنسه متفاضلا او لا يكون وهذا مذهب
 مالك واحمد في المشهور عنه فاذا باع تمر في ثوبه بنوى او بتمر متزوع الثوب
 او شاة فيها لبن بشاة فيها لبن او بلبن ونحو ذلك فانه محرم عندهما بخلاف
 ما اذا باع الف درهم بنصف درهم في متديل فان هذا لا يجوز في كل المقصود
 بيع الربوي بجنسه متفاضلا بخلاف وان كان بيعا عن قصد جاز وماك يقدر
 ذلك بالثلث وهكذا اذا باع حنطة فيها شعير يسير بحنطة فيها شعير يسير
 فان ذلك يجوز عند الجمهور وكذلك اذا باع الدرهم التي فيها عشرين بجنسها فان
 العشر غير مقصود والمقصود بيع الفضة وهما متماثلان وكذلك صرف الفلوس

هذه
 مبسوط
 في اصول الفقه

في كونها باع فضة ونجاسة
 بفضة ونجاسة اصله
 المسلم مدعوى ان يبيع

بالدراهم

بالدراهم المفضوشة يقول من يكرهه انه يبيع فضة ونجاسة بنجاسة والصحيح الذي
 عليه الجمهور ان هذا جائز والله اعلم **مسألة** هل يجوز بيع الفضة بالفلوس
 النافقة **الجواب** بيع الفضة بالفلوس النافقة هل يشترط فيه الحلول والنقا
 بض كصرف الدراهم بالدنانير فيه قولان للعلماء هما روايتان عن احمد أحدهما
 لا بد من الحلول والثاني بض فان هذا من جنس الصرف لان الفلوس النافقة تشبه
 الامان فيكون بيعها بجنس الامان صرفا والثاني لا يشترط الحلول والنقا بض
 فان ذلك يعتبر في جنس الذهب والفضة سواء كان ثمنا او كان مصوغا او
 كان مكرسا لاجل الفلوس لان الفلوس هي في الاصل من باب العروض
 والتمنية عارضة لها وايضا هذا يعني على اصول اخر وهو ان يبيع النجاسة بالنجاسة
 متفاضلا هل يجوز على قولين معروفين فيه وفي سائر المواضع وان كان لا يحدد
 بالحدود والرياح بالرياح والقطر بالقطر والكتان بالكتان والحرير
 بالحرير احدهما لا يجوز بيع الجنس بجنسه متفاضلا وهذا مذهب اي حنيفة
 واصحابه واحمد في أشهر الروايتين عنه اختارها طائفة من اصحابه ومن قال
 بالتحريم اختلفوا في العمول من ذلك ككتاب القطر والكتان والاصطال
 وقد روي عن الحسن بن محبوب وبين ما لا يقصد وزنه ككتاب القطر والكتان
 والاصطال وغيرها وعلى هذا فالفلوس يجري فيها الرى عند من يقول ان
 هو النجاسة يجري فيه الربا ومن اعتبر قصد الوزن لم يجر الربا فيها عند
 لانه لا يقصد وزنها في العادة وانما تنفق عدد الكس من قال هي اثمان فهل
 يجري فيها الرى من هذه الجهة على وجهين لعدم ذلك فيها وجهان
 في جواب الزكاة فيها وفي اخراجها من الزكاة وغير ذلك والوجهان في مذهب
 احمد وغيره والله اعلم **مسألة** اذا كان لرجل على اخر حق وامتنع من وفايته
 وشره على ماله هل ياحذ قد رحقه ام لا **الجواب** اذا كان للرجل على غيره
 حق من دين او غير فقل ياحذ او نظيره بغير اذنه فهذا نوعان أحدهما

ان يكون سبب الاستحقاق ظاهرا لا يحتاج الى اثبات مثل استحقاق البراءة
 على زوجه واستحقاق الولد ان ينفق عليه واستحقاق الضيافة على من
 نزل به فهذا له ان ياخذ بدونه اذن من عليه الحق بل ارب لما ثبت في الصحيحين
 ان هند بنت عتبة بن ربيعة قالت يا رسول الله ان اباسفياك رجل شيعي
 وانه لا يظني من النفقة ما يظني وبني فقال اخذني ما يكتيك وولدك بالمهر
 وهكذا علم انه غضب منه ما لا غضبا ظاهرا تغر به الناس فاخذ المفسول
 او نظيره من مال الغاصب جازله ذلك وكذلك لو كان له دين ثبت عند
 الحاكم وهو غطله فاخذ من ماله بقدره وغو ذلك والثاني ان لا يكون سبب
 الاستحقاق ظاهرا مثل ان يكون قد جدد دينه او جدد الغصب ولا بينة له
 فهذا فيه قولان احدهما اليس له ان ياخذ وهو غصب ما كان واحدا والثاني
 له ان ياخذ وهو غصب الشافعي وابو حنيفة فيسوغ له الاخذ منه جنس الحق
 لانه استيفاء ولا يسوغ الاخذ منه غير الجنس لانه معاوضة فلا يجوز الا برضى
 الغريم والجور زوجه يقولون اذا امتنع من ادانوا عليه ثبتت المعاوضة
 من دون اذنه للمحاكمة لكن منع الاخذ مع عدم ظهور الحق يستدل له
 بما في السنة من اي شهر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا امانة الى من
 ائتمنك ولا تخن من خانك وفي المسند عن بشير بن الخصاصية انه قال يا
 رسول الله ان لي جيرا لا يدعون لنا شاذة ولا فاذة الا اخذوها فاذا قد رنا
 لهم على شيء نأخذها فقال لا اذا امانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك
 وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قيل له ان اهل الصدقة يفتدوا
 علينا افنكم من اموالنا بقدر ما يعتدو به علينا قال لا روه ابو داود وغيره
 فهذه الاحاديث تبين ان المظلوم في نفس الامر اذا لم يكن سببه ظاهرا واخذ
 خيانه لم يكن له ذلك وان كان هو يقصد اخذ نظيره لكنه خان الذي
 ائتمنه فانه لما سلم اليه ماله فاخذ بعضه بغرذه ولا باستحقاق ظاهري كان

خائنا

خائنا وان كان يقول انا مستحق لما اخذته في نفس الامر لم يكن ما ادعاه ظاهرا معلوما
 وصار كما لو تزوج امرأة فانكره عليه نكاحه ولا بينة له فاذا قهرها على الوطئ
 من غير حجة ظاهرة فانه ليس له ذلك ولو ان الحاكم حكم على رجل بطلاق امراته
 لينة اعتقد صدقها وكانت كاذبة في الباطن لم يكن له ان يطأها لما هو يعلمه
 في الباطن والله اعلم **مسألة** في بيع المقاتي هل يصح بيع الوجود منها والحادثة
 ام لا يباع الا لقطعة لقطعة الجواب من اصحاب الشافعي واحمد من يمنع بيعها الا لقطعة لقطعة
 وكثير من العلماء من اصحاب مالك واحمد وغيرهما يجوز بيعها مطلقا على الوجه
 المعتاد وهذا هو الصواب فان بيعها لا يمكن في العادة الا على هذا الوجه وبيعها
 لقطعة لقطعة اما متعذرا او امة متعذرا فانه لا يتميز لقطعة عن لقطعة اذ كثير
 من ذلك يمكن القاطعة وتارة في بيع المقاتل بعد بدو صلاحها وان كان
 بعض البيع لم يخلو بعد ولم ير ولهذا اذا بدا بعض صلاح السيرة فانه صلاح بد
 فيها بانفاق العلماء ويكون صلاحا لساير ما في البستان من ذلك النوع في ظاهر
 قول العلماء وقول جمهورهم بل يكون صلاحا لجميع ثمرات البستان من ذلك النوع
 التي جرت العادة بان يباع جميعه في احد قولي العلماء وهذه المسائل وغيرها
 ما ذكرنا في هذا الجواب بسوطة في غير هذا والله اعلم فان عظمة لوضع
 احد اخراج زكوة ماله يقاتل حتى يوديها فلو اقر بوجوبها
 وكنت لم يخرجها بخلافها فهو داخل تحت الوعد الشدي وتكون
 عليه دين مستقر بجبر على دانه لوها حوافق وسواله
 هل انت مقر بوجوبها او جاهد لها هذا لم يعمد عن الخلفا والصحابه بل قال
 الصديق اعمرو والله لو ينفقوني مائة كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لقاتلهم على منعها فجعل المبيع للقتال مجرد منع الزكاة لا لوجود الوجوب
 وقد روي بطريقين ان نوا يقرود بالوجوب لكنه جملوا بها ومع هذا فسيره
 الخلفاء فيهم جميعه سيرة واحدة وهي قتل مقاتليهم وسبي ذرارهم وغنمة اموالهم

والشهادة على قتلاهم بالنار وسبهم جميعهم اهل الردة وكان من اعظم فضائل الصديق
عندهم ان ثبتته الله حتى قاتل هؤلاء ولم ينكل عن قتالهم ولم يتوقف فيه كما توقف
فيه غيره مثل عمر وغيره حتى فاضلهم الصديق فرجعوا الى قوله وقابلوه معه واما
قتال المرتدين بنو سبيمة الكذابين ومن خرج عن الاقرار بالشهادتين فماتوا
لم يقع بينهم شئ اصل في قتالهم واما ثنائنا رعا في قتال ما نفي الزكاة ثم اجمعوا على
قتالهم وهذه الحجة القوية التي يقول ان من قاتله الامام عليها كفرة
والا فلا فان كفر هؤلاء وادخلهم في اهل الردة قد ثبت بانفاق الصحابة المستألفين
نصوص الكتاب والسنة بخلاف من لم يقابل الامام في الصحيحين من اي هزيمة
ان النبي صلى الله عليه وسلم لما بحث عمر بن الخطاب على الصدوق فقبل
منع من جميل والعباس وخالد فقال اما بن جميل فما ينقم الا ان كان فقيرا فاغناه الله
واما العباس في علي ومثلهما معهما واما خالد فانكم تظلمون خالد وقد احببت اربعة
واعتاد في سبيل الله فاعتذر النبي صلى الله عليه وسلم عن العباس وخالد وذن من
جميل ولم يامر بكفره بقتله ولا حكم بكفره وفي الحديث بحضرة حكيم من
ابيه عما جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين
خفقه من اداها مؤثرا فبها فله اجرها ومن منعها فانها اخذها وشطر الله عمره
من غرات ربنا ليس لغيره ولا لآل محرم منها شئ فاحل له ياخذها من الممنوع ولم يامر
بقتله ولا حكم بكفره ولان القراءة والحديث المتقدم انما فيه القتال للناس حتى يقولوا
والقتال انما هو الطائفة الممتنعة فاما الواحد المقدور عليه فلا يحتاج الى قتال
واما من لم يكفر لا تارك الصلاة وهو قول من سمي من اصحابنا وغيرهم فلما روي
مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس بين العبد وبين الكفر الا
ترك الصلاة فانه خبره ليس بينه وبين الكفر الا تركها وهذا تخصيص لها بمنع
يكون تركها ككفر او روي الترمذي عن عبد الله بن شقيق قال كان اصحاب
محمد لا يروون شيئا من الاعمال تركه ككفر الا الصلاة ويجتنبون على كفر تارك الصلاة

هجرة الناس

بني

بعضها مشتركة بينهما وبين من كفر بغيرها منها قوله تعالى انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا
بها خروا واسجدوا وسبحوا الحمد لله وهم لا يسكتون فاحذر ان لا يؤمن بآياته الا الذين
اذ بلغهم القرآن سجدوا لله وسبحوا الحمد لله بلغة القرات ولم يسجدوا لله وليس
وليسبها من بعض الوجوه قوله فاما هؤلاء يؤمنون واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون
ومنها ان الله قرن بينهما وبين اصل الصديق والايان مثل قوله تعالى ان المنافقين
يخادعون الله وهو خادعهم واذا قاموا الى الصلاة قاموا كساين والذين الناس ولا يذ
كرون الله الا قليلا فوصف المنافقين بخادعة الله وبالصلاة مع الكسل وترك الصلاة
شبهة الصلاة مع الكسل وجعل هذين موجبات النفاق ومقتضياته التي يكون علاقة
وبلوا ذلك لانه قد ذكره هنا في نعت المنافقين على سبيل الذم للمنافقين فلو كان
شركا بينهم وبين المؤمنين لم يكن المنافقين مخصوصين بهذا الذم وقال فلا صدق
واصله ولكن كذب وتولي ثم ذهب الى اهلهم بقطي وقال اتل ما اوحى اليك من الكتاب
واثم الصلاة وقال والذين يسكنون بالكتاب واقاموا الصلاة وقال انما تذكروا الذين
يشكروا بالكتاب واقاموا الصلاة وايضا فقد قال يوم يدعون الى السجود فلا يستطيعون
خاشعة ابصارهم ترهقهم ذلة وقد كانوا يدعون الى السجود وهم سالمون وقد
ثبت في الصحيح من حديث اي هزيمة واي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم
في الحديث الطويل حديث المروي فيه فيما بينهم الله تعالى في الصورة التي يعرفون
بقول ان اركبكم فيقولون انت ربنا ونحزونه له سجدوا وبقي كل من كان يسجد
ان سمعة يصير ظهرك مثل الطبقة وفي رواية فيما بينهم الله فقد دل الكتاب
والسنة على ان من امتنع من السجود لله خالصا ولو سجد ما في الدنيا
يكون يوالي الناس ممنوعا من السجود لله مع المنافقين وايضا فالصير في
القرآن عايد الى الكفار فدل على ان الذين دعوا الى السجود فامتنعوا هم كفار
وليسبها من بعض الوجوه قوله واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون ويل يومئذ
الكذابين ولا يقال هذه مخصصة من كذب بالوجوه انا بيضا ان نفس الفعل داخل

اي حديث شفاء

في التصديق وان من صدق بلسانه ولم يعمل بما قال فهو من المكذبين وايضا
 نقوله تعالى والله يسجد من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر والقوله
 كثير من الناس ولتيزجف عليه العذاب ومن يصره الله فما له من مكرم فعلم
 ان من لم يسجد لله فقد جف عليه العذاب وان الله مهينه ولا مكرم له ثم قال
 هذا ان خصمان اختموا في رءوسهم والاشارة الى المذلولين الساجدين
 والتاركين ثم قال فالذين كفروا قطع لهم ثياب من نار وهذا دليل على ان
 الذين لا يسجدون لله هم خصم المؤمنين الساجدين لله وانهم الذين كفروا
 وايضا فالصلاة لها شان لا يشركها فيها غيرهما من الاعمال فانها موزنها في اول
 سورة انزلت على النبي صلى الله عليه وسلم قال في اولها اقرأ باسم ربك الذي
 خلق وقال في اخرها فاسجد واقترب وفيها ذم الذي ينهى عن الصلاة
 وقد روي في حديث عفيف الكندي وغيره ان جبرئيل لما جاء الى النبي صلى الله
 عليه وسلم بالوحي علمه الوضوء والصلاة في اول ما امر به من الاعمال
 واما الصلوة الخمس فان الله افترضها للبشر المعراج مخاطبا بها رسوله ولم
 يجعل بينه وبينه رسولا من الملائكة فتلك الليلة فرضت الخمس واما الا
 باصل الصلاة فكان من اول البعثة وذلك في احاديث المعراج التي في الصحيح
 والسنن والمسند مثل حديث قتادة عن انس بن مالك عن ابي بكر بن
 وحديث الزهري عن انس بن ابي ذر وحديث شريك بن عبد الله عن
 انس وحديث ثابت عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث اي هري
 وبين عباس واي حية وايضا قال الله يعقربها بكل اصل من اصول الاسلام
 اذا ذكر الاصل ذكرت معه فقد ذكر الزكاة والصدقة في غير موضع وقرناها
 بصلوة وذكر الصبر في غير موضع وقرنه بالصلاة وذكر النكاح والخمر وقرنه
 بصلوة وايضا قال الله يفتح بها الاعمال الصالحة ويغنيها بها في سورة المؤمنين
 وسال سائل وايضا قال الله يخصها بالذكر مع الاسم الذي يشاؤها وغير ذلك نقوله
 انما هو

بسم الله الرحمن الرحيم

انما الوحي اليك من الكتاب واثم الصلاة وقوله والذي يسكون بالكتاب واقاموا
 الصلاة وقوله فاعبدني واثم الصلاة لذكره وهذا كله نظير ما يفعل باصل الايمان
 من اقترانه بالاعمال التي لا تقبل الا بالايمان وايضا في اخرها وصية النبي صلى الله عليه وسلم
 واولها تحية عليه العبد من علم وهي اخرها فيفقد من الدين فعلا بها اصل الدين
 الذي من ذهب به جميع الدين وايضا فقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 العهد الذي بينت وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر وهذا في النبي صلى الله عليه وسلم
 لما نهى عن قتال الاله المستأثرين قال الا ما صلوا وفي الحديث قالوا افلا نقاتكم
 قال الا ان تركوا اقرارا بوجاهة عندهم من الله فيه برهان فعلم ان ترك الصلاة
 كفرا واج فيه برهان من الله وانها فانه اجتمع الصبر او كمال الاجماع منهم ففني
 صبح البخاري عن عمر بن الخطاب لما قيل له حين طعن في الصلاة فقالوا افلا نقاتكم
 لما ترك الصلاة وقال ابن معمر لو تركوها كانوا كفارا وايضا فقد ثبت
 في صحيح السنن ان الدين والايمان قولا وعمل فان لم يكن ترك شي من العمل
 كفر لم يكن العمل من اصول الايمان بل من فروعها ما من لم يترك شي من العمل
 الصلاة ايضا وهو اختيار رطافته من اصحابنا كابن بطينة وابي حنيفة
 وعندهم العمومات فيمن قال لا اله الا الله وفيه كان اخر كلامه لا اله الا الله
 وفيه مائة وهو يعلم انه لا اله الا الله وهم يكفرون من كفر بشي من القرآن
 او محمدا وجوب الصلاة او غيرها من الواجبات الظاهرة او استحباب المحرمات
 الظاهرة او كذب بنبي من الانبياء او كتمان من الكتب او هان المصنف
 او الكعبة او غير ذلك من الوجوه الكثيرة من الاقوال والافعال فما كان جوابهم
 عن هذه الصورة كان هو جواب لاخره مع ان نصوص الكتاب والسنة
 واجماع الصحابة بنية في ان من لم يصل فهو كافر ابيد من الكفر في هذه
 المواضع وامر ما احتجوا به حديث عباد بن الصامت الذي في السنن
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال عن صلوات كتبها الله على العبد في اليوم والليل
 في حافط عليها كان له عند الله عهد ان يدخل الجنة ومن لم يحافظ
 عليها لم يكن له عند الله عهد ان يساء عنه به وان ساء عنه لم يخاله قالوا فادخل
 النار تحت المشيئة والكتاب لا يدخل تحت المشيئة وهذا حديث
 لا حجة فيه فانه اوجب له حافط عليها الجنة ونفي الايجاب عن من
 لم يحافظ عليها والحافطة عليها هو فعلها في اوقاتها فتفاد فعلها
 في اوقاتها لا يقتضي نفي فعلها بالكلية بل يدخل فيه من فوت
 وصلاها قضا وهكذا تاويل الصحابة والتابعون ذلك فقالوا في قوله

ايضا عوا الصلوة هو تاخيرها عن وقتها ولو تركوها لكانوا كفارا ولهذا
 نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل ائمة الظلم ما صلوا واخبروا انهم يؤخرون
 الصلاة عن وقتها وامر بفعلها في وقتها ثم اعادتها معهم فثبت بالكفا
 (٣٧٢) والسنة والاجماع الفرق بين تاركين ومفوتين الذي هو ضد المحي قنط
 عليها فان قيل فقولهم لم يحيا قنط عليها يدخل فيه التارك بالكلية
 قيل ويدخل فيه سائر انواع الكفار مثل ما يدخل التارك فان عم هذا
 عم هذا ومعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد الا ترك المحي فقط ولا
 بقا فلان ما يحيا قنط على الصلاة الا اذا كان يصلي ولا يحيا قنط دون من
 لم يسجد لله سجدة فان هذا لا يقال فيه لا يحيا قنط على الصلاة لاسيما
 وهو قسم المحي فقط والمردية المصلحة لله في اوقاتها واما قول من لا يقتل
 الا ترك الصلاة فقط فقال لان هذا لا يدخل النيابة بوجه من الوجوه
 كالشهادة بخلاف الزكاة فانه يمكن استيفائها بالقهر والصوم يمكن
 حبسه في مكان لا يأكل فيه شيء والمنازع له يقول اذا غيب ما لم يتعد
 استيفاء الزكاة قنط فان قيل يضرب حتى يؤذيه قيل وفي الصلاة
 حتى يصلي واما الصوم فحبسه فيه مشقة على الناس من غير فائدة لهم بحسبه
 واصفا بركب يوم ولا فائدة تحصل له لان النية فيه شرط فيكون عليهم
 ضربه بحسبه من غير منقعة لهم بخلاف اخذ الزكاة فانه ينتفع به
 المستحقون وما خذ من لم يقتله لشيء من ذلك وهو يصل الى حنيفة
 والمرجئه الذين يقولون العقوبة بان بالقتل لا يكون على ترك واجب
 لان القتل يفوت معه اداء الواجب وانما يعاقب بالضرب حتى يؤذيه
 بخلاف فعل المحرم فانه عقوبة على ذنب ما مضى فيعاقب عليه بالقتل
 والواجبات المقصود منها الفعل المستعمل والضرب الفع في ذلك
 وهو لا يقولون لا يقتل احدا على ترك الشهادة وتين ولا على شيء من القنط
 الكفر لا الكفر الاصل ولا كفر الرده اذ الجزاء على الكفر في الدار الاخرة ولكن
 يقتل المحارب فقط لانه لا يمان مع محاربه الزامه ترك واجب ويفعل
 محرم ولانه يكون ما نفع المسلمين من اداء الواجب عليهم فاذا ترك المحاربة
 بالشهادتين او بآداء الجزية حرمة قتله وهذا لا يقتلون المرتدة لانه
 ليسيت محاربة وعارضهم ان فوجي جعل نفس الكفر هو موجب للقتل
 حتى جوز قتل العاجز عن القتال كالشيخ الكبير والتارك له كالأخبار
 واليهان

اولم

الطعام

هنا عقوبة المرتد
 في قتله

اليوم

واليهان وكل من الاصلين يتناقض اصحابه فيه اما الاول فانه يقتل المرتد
 من الرجال وان كان عاجزا عن القتال او كان تاركا له ما مونا كالراهب
 ويقتل بالكفر الاصل بخلاف المرتد وهذا تناقض ولانه بعد اسر الكافر
 يجوز قتله وان لم يكن له طائفة معتنفة ولانه يوجب قتل العرب ولو
 بذلوا الجزية ولانه الكفار ولو بذلوا الجزية جاز قتالهم وان لم يكونوا
 محاربين واما الثاني فانه يترك النساء والصبيان وان لم يكونوا
 للمسلمين بهم منفعه ويبع قتل من قد يكون النفع للمسلمين منهم ويمنع
 قتل الراهب وكلا القولين فيه مخالفة للمسنون **وتحتمل قول**
 الكفر انواع مختلفة كما ان الزنا انواع مختلفة وقتل النفس انواع واخذ المال
 انواع وقد والعرض انواع وقد فرق الله بين انواع كل جنس من هذه الاجناس
 في الزنا ما يوجب القتل كزنا القتل المحض ومنه ما لا يوجب كزنا غير المحض
 فان تغلط بالحرمة الموبدة كزنا اللوطي ولا زنا بذوات المحارم او جنبا
 القتل فيه كله على اظهر القولين فتغلط هذا الزنا بجمله كتغلط الاول
 بفاعله وكذلك قتل النفس على انواع فمنه ما يوجب القتل حتما
 كقتل النفس لنفس ادماء مثل البغى العام والعدوان العام مثل
 اخذ الاموال وغير ذلك ومنه ما يوجب القود الذي يجبر الوالي
 فيه بين القتل والعفو وهو قتل النفس بمعنى خاص ومنه ما
 يوجب الدية المغلظة وهو سب العمد والعمد الغير المكافي مثل قتل
 الدمي والعبد والاب لابنه ومنه ما يوجب الدية المطلقة وهو
 قتل الخطا وكلاهما قد يوجب كفارة كقتل المؤمن في دار الاسلام
 وقد لا يوجب كقتل من ظاهرا الكفر ومنه ما لا يوجب قودا
 ولاديه كمن الكفارة والادب مثل قتل عبد نفسه ومنه ما لا يوجب
 قودا ولاديه ولا كفارة كمن يؤذيه وهو قتل ما لا يحرمه المؤمنة
 دون المضمنه كقتل صبيان احبب ونساء هم فنه عقوبات
 قتل النفس بغير انواع متنوعة مشبعة وكذلك الربا انواع
 وكذلك اخذ المال انواع ان كان بالمحاربة قطع يده ورجله
 وان كان بالسرقه من عمن قطع يده وان كان بالسرقه من غير
 عمن ضعف عليه الغرم وعزر وان كان بالحيا نة عزز وكذلك

شرب الخمر على احدى الروايتين بل احدهما يفرق في صفة الضربة ومقتل رم
 قاتل الاربعين الى الثمانين شارب وشارب فتغلظ عنه الحاحه وتخفف
 عنه قلة الحاحه وهذه افضا والكبار من قتل النفس والزنا والسرقة
 وشرب الخمر في عقوباتها يفرق بين انواعها والكفر الذي لا يفرق بين
 محله والكفر له احوال متباينة وبهذا جازت الشريعة ففرق الله بين
 الكافر والمظفر للكفر وبين كفا المتنافق المستتر بكفره في عامة احكامه كذا
 فانه المنافق نياح ويوارى ويوصم دمه وما له بخلاف المعلن بالكفر
 ولهذا فرق ائمة المسلمين بين الداعية الى البدعة المعلن وبين المستخفي
 بها وفرق الله بين كفا راهد الكتاب والمشركون في الاطعمة والنساء وكذلك
 في الحزبة على احدى قول العلماء وفرق الله بين الكافر والمجاهد والمعااهد
 بل في انواع المعاهد بين ذي العهد المؤبد وهو الذي في دار الاسلام
 وبين المهادن المقيم في داره لا يجز عليه حكم الاسلام وبين المستامن
 القادر الى دار الاسلام الى وقت كالتاجر والمستجير والرسول ونظائره
 متعددة فالواجب ان يفرق بين ما فرق الله ورسوله فنقول
 قد فرق ايضا بين الكفر الاصلا والفر الرده فانه قال من بدل دينه فقتلوه
 وقال الكفر بعد ايمانه فتبدل الدين والكفر بعد الايمان موجب للقتل
 سواء كان معه حربه او لم يكن لتغلظه بالتبدل ولهذا كانت
 احكام المرتد باجماع المسلمين اعلا من احكام الكافر الاصلي فقتل
 المرتد ليس له دفع وحرابته ولهذا لو بدلت الحزبة لم تقبل منه
 ولو كان له حرابته لقتل منه الحزبة ويقتل ولو كان يحيا كميل او ادهيا
 لكن لخرجه عن الايمان فابتداء الكفر اعظم من البقاء عليه فليس
 جرم من كان كافرا مستمرا قد هوداه ابواه ونصره ككفر الذي هو
 بنفسه ابتداء الكفر ودخل فيه بعد ايمانه ولهذا يعظم الله في القرآن
 امر من كفر بالله من بعد ايمانه وكذا نقول ليس من خان
 بعد معاهدته ونقض العهد بمنزلة المحارب المستمر كما انه ليس
 زنا المحض الذي كل بالمباح وعدل منه الى احكام بمنزلة غير المحض
 الذي لم يحصل له ذلك **ثم** نقول الرده نوعان مجرده ومغلظه
 كما ان اصل الكفر كذلك مجرده ومغلظه فالرده ككفر مغلظه وهي نفسها
 مجرده ومغلظه فالمجرده ان لا يفعل سوى الكفر فهذا يستتاب
 بخلاف

نحن
 في كلامنا
 في الرده
 ان دخل الكافر فيها

بخلاف الانبياء المجري فانه لا يجز استتابة لان الاسير المجري دعي الى الاسلام
 من كفر الاصل قبل القتال وهذا المرتد لم يدع الى الاسلام من كفر الرده
 فلا يسل حتى يدعى الى الاسلام وقد نوزع في استتابة هل هي واجبه
 او مستحبه واحمور على انه اذا عاد الى الاسلام لم يقتل **وعنه احمد**
 رواية ان من ولد على الفطرم اذا كفر بعد ايمانه قتل وان عاد الى الاسلام
 وهو قوطا ثقة فانه لم يرتد الى دينه كان عليه بل هو مجرده ككفر بعد ايمان
 فيقتل جزاء على هذا الذي كما يقتل العاقل في المحاربة والزاني المحض
 ومن السلف من قال يقتل كل مرتد ولو تاب وجعل الرده موجبه
 للقتل كقتل السباع في الارض بالفساد او زنا المحض وقد يقال في كثير من هؤلاء
 انه لا يستتاب حاله لو تاب قبل منه كما كان يفعل بالاسير المجري فانه اذا اسلم
 قتل من ذلك **واما الرده المغلظه** فيقتل عندنا **وعنه جمهور** **الف**
 بها وان تاب منها بعد المقدرة عليه مثل من كانت ردة له لسبب هو الله صل الله
 في شهر الروايتين **والله تاب منها بعد المقدرة** وكذلك كسبه الله على احدى الروايتين
 وكذلك من تكلمه ردة على احدى الروايتين وكذلك الكافر يسير وكما اتقام
 احد ودعا صلي بها وان تابوا بعد القدرة عليهم وذلك لان الرده المجرده
 متصور صاحبها هو الكفر الذي يدوم عليه كما هو مقصود الكافر
 كفا صليا فاذا قتل بالمقام عليها امتنع عن الرده اذا قصد العاقل
 ان يدخل في شيء اما يقتل عليه واما ان يرجع عنه ولم يحصل غرضه
 بخلاف الرده المغلظه فانه قد يكون مقصوده الاستشهاد بايات الله
 والتلاعب بالدين بالرجوع عنه من بعد حرق وترك يعظم كتاب الله
 ورسوله ودينه وهذا الغرض يحصل له في فعله ثم انه قد رغبه فان
 لا يحصل غرض الزاني والسارق والقاتل اذا فعل ما فعل وكل من
 استتاب منه فلو كان كل من قدر عليه من هؤلاء فاظهر التوبة
 عرفت عقوبته لم تتبدل هذه المفاسد بخلاف ما اذا علم انه يقتل
 صما فانه يرجع بذلك كما ينزح كما نرجا القاطن والزاني
 ولهذا امر النبي صل الله عليه وسلم بقتل من تغلظت ردة عام الفتح كابن
 اخطل وكعبه ولم يقتل منهم ما قبل من سائر الكفار وكذلك ابو بكر
 الصديق رضي الله عنه كتب الى خالد بن الوليد يا امر بقتل بني حنيفة

وان عادوا الى الاسلام وعبدوا الله ابنه سعد بن ابي سرح ام النبي صلى الله عليه وسلم
 لقتله ثم انه بعد هذا استوفى له فامنه بعد ان قال الاصح به اما فيكم رجل
 نظر الي وقد مكث عن هذا فيضرب عنقه فعلم انه كان يجوز فيه
 الامر به يجوز اذا جاء تأثيما من ردة قتله ويجوز حقن دمه لا ما
 فيه كما يجوز في الاسير كما في وليس في الادلة الشرعية ما يوجب حقن دم
 كل مرتد مسلم بل فيه ما يدل على ان منهم من يحق دمهم ومنهم من يجوز قتله
 فقتل المرتد سببا غلظ وهو كفر الرد الذي هو الخروج عن الايمان
 ومقصود منع الناس من الرد كما ان المقصود بالعقوبات المنع
 من الزنا والسرقة وشرب الخمر وهكذا ذكر العلماء ذلك من الزنا والسرقة
 لا ديارهم وعقولهم ودمائهم واموالهم واعراضهم فعقوبة المرتد في حفظها
 للمدين من جنس عقوبة المشرك والقاتل والسارق وفي حفظ العقل
 والدم والاموال وذلك لان حفظ الدين والايمان بعد حصوله مثل حفظ
 الدم والاموال بعد حصوله والكافر ليس معه ايمان يحفظ له بل معه
 ضد الايمان بل اطفال المسلمين الذين اذا عطلوا صاروا مؤمنين
 ايمانا فعلييا حفظ الايمان لهم مثل حفظ الانبياء المنعقدون وليس
 قتل النفس الموجودة والاف الكفر المحلوك مثل منع حبل الحمل
 واثلاف المباح الذي يمكن تولد فغاية الكفر ان يكون مفتقدا للايمان
 وقد قرئت الاصول التفرقة بين حفظ الموجود وطلب المفقود
 وقد نظر الى هذا القائل من لم يقبل توبة المرتد او توبته الممهدة لمولود
 على الاسلام لم يكن قد ثبت ان قبول توبة ذي الردة المجرده لا يوجب
 وقوع الردة كما ان قبول توبة السارق والزاني بعد القدرة توجب
 وقوع الجرم لانه لا يفسد بالرد دوا من ذلك الدين فاذا علم
 انه لا حصل له لم يدخل فيه واذا ظهر الفرق بين المرتد وبين المستر
 وبين النفاق المرتد فذلك الكافر المستر في نفسه بين الكفر المجرم
 الذي لا يضرب به الانفسه وبين الكفر الذي يضرب به الناس فاما
 الاول فهو كف الصبي والمرأة والعاجز عن القتال والتارك
 له عجزا او تركا مستمرا جيبا لا يضرب الناس ولا يبدى ولا يلبس نه
 كالشيخ الكبير والراهب فهذا يحقن حاله من جهة ان كفره

لا مع اكليل

في هذه
الحكاية

آخر ما وجد
في هذه الجواب

مسألة

ما قولكم في اللعب بالشطرنج احرام هوام مكره ام مباح فان قلتم حرام
 فما الدليل على تحريمه او هو مكره او مباح فما الدليل على ذلك **الجواب** (٣٧٧)
 احرامه في العالمين اللعب بها منه ما هو محرر متفق على تحريمه ومنه ما هو محرر
 عنه الجمهور ومكره عند بعضهم وليس في اللعب بها ما هو مباح مستور الطرف
 عنه احد من ائمة المسلمين فاذا اشتمل اللعب بها على العوض كان حراما بالاتفاق
 قال ابو عمر ابن عبد البر امام اهل المغرب اجمع العلماء ان اللعب بها على العوض حرام
 لا يجوز وكذا اشتمل اللعب بها على تركم واجيد او فعل محرم مثل ان يتضمن
 تأخير الصلاة عن وقتها او ترك ما يجب فيها من اعمالها الواجبة باطنا او ظاهرا
 فانها حينئذ تكون حراما بالاتفاق العلماء وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال تلك صلاة المنافق يزعم انها لله تعالى ان كانته بينا قرني شيطان قام
 فنقل رجا لا يذكر الله فيها الا قليلا محمد النبي صلى الله عليه وسلم علم هذه الصلاة صلا
 المنافقين وقد ذم الله تعالى صلاتهم لقوله ان المنافقين يخادعون الله وهو
 خادعهم واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالا واول الناس ولا يذكر الله
 الا قليلا وقال تعالى قلوبهم غشيمة الذين هم عن صلاتهم ساهون وقد نسر
 النبي صلى الله عليه وسلم ان صلاة المنافق تستعمل على التأخير والبطء قال
 الامام الفارسي الصلاة فيكمال في وقتها ومن طغف فقد علمتم
 ما قاله السيرة للطهريين وكذلك في قوله فكلف من بعد في خلف اخذوا
 الصلاة وابتغوا الشهوات قالوا ضاع عنها تأخيرها عن وقتها وضاعت
 حقها كاجاء في الحديث ان العبد اذا اكل الصلاة بطورها وقرأها
 وحشوها صعدت ونهارها ان كبرها ان الشمس وتقول حفظك الله
 كما حفظتني واذا لم يكمل طورها وقرأتها وحشوها فانها تلف
 كاليف الثوب ويضرب بها وجب صاحبها وتقول ضيعك الله كما ضيعتني
 والعبد وان اقام صورة الصلاة الظاهر فلا ثواب له الا على قدر
 ما حضر قلبه فيه منها كما جاء في السنن لا يري راد وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال ان العبد لم يضر من صلاته ولم يكتب له منها الا نصفها الا ثلثها
 الاربع الا خمسها الا سدسها الا سبعها الا ثمنها الا تسعها الا عاشرها
 وقال ابو عيسى بن ليس في صلاتك الا ما عقلت منها واذا غلب عليها
 الواس في راء الذمة منها وجوب الاعادة قولان معروفا

للعلماء احدى الامور الذميمة وهو قول العبد الله بن حامد واليها مد الغزالي
 (٢٧٨) وغيرها والمقصود ان الشطرنج متى ما شغل عما يجب باطنها وظاهرها حرم بانها
 العلماء وشغل عن اكمال الواجبات او وضع في كساح اليأس وكذلك لو شغل
 عن واجبة الصلاة من مصلح النفس والاهل والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 وصالح الرحم ووالد او ما يجب فعله من نكاح ولايت او ما منعه غير ذلك
 من الامور وقوله غلب الشغل على الاشغط عليه واجب فيجب ان يعرف ان التحريم
 في مثل هذه الصورة يتفق عليه وكذلك اذا شملت على امر او استلزم
 محرماتها فانها تحرم بالاتفاق مثل اشتغالها على الكذب واليمين الفا جرم
 الواجبات التي يسمونها المقاضاة او على الظلم والاعتداء عليه فان ذلك
 حرم باتفاق المسلمين ولو كان في المسابقة والمناضلة فليق اذا كان
 في الشطرنج والنرد ويجوز ذلك وكذلك اذا قد رانها مستلزمة فسادا غير
 ذلك مثل اجتماع علم مقدم على الفلاح كمنع التعاون على العدوان او غير ذلك
 او مثل ان تفضي اللعب بها الى الكثرة والظهور الذي يشتمل معه على ترك
 واجبة او فطر محرم ففقد الصورة وما الى ما يتفق المسلمون على تحريمها
 فيها فاذا قد خلوهما عن ذلك كله فالمتقوان على الصبر بالمنع من ذلك
 ومع عن عمن الى طالب من غير ان يتقوم يلعبون بالشطرنج فقال ما
 هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون عليهم بالغا كفين على الاصنام
 كما في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال شارب الخمر كعابد وكمن واخر
 والميسر فتيان في كتاب الله وكذلك النرد عنها معروفة عن ابن عمر
 وغيره في الصحيحين كعلي بن ابي موسى وابن عباس وعائشة وابي سعيد
 واليعرب فلم يخالفوا المتقوان على الحقيقة واصحاب واحد واصحاب
 تحريمها والامان في فانه قال اكره اللعب بها الخمر واللعب بالسطرنج
 واحكام بغير قمار وان كرهناه كان اخف حال من النرد وهكذا نقل
 عنه غير هذا اللفظ فامضوا نامة بكرة هها وراها دون النرد ولا ريب
 ان كراهته كراهته التحريم فانه قال للخبر ولفظ الخبر الذي رواه
 هو ما كان من لعب بالنرد فقط صلى الله عليه وسلم فاذا ذكره
 الشطرنج وراها اخف من النرد لم يكن في ذلك ما يمنع ان تكون
 الكراهة كراهة تحريم وان كان اخف من النرد وقد نقل عنه

انه توقف

انه توقف في التحريم وقال لا يبين لي انها حرام وما بلغنا ان احدا نقل عنه
 لفظا يقتضي نفي التحريم والائمة الذين لم يختلفوا فيها في تحريمها اكثر
 الفاظهم الا كراهة قال ابن عبد البر مالك واصحابه على انه لا يجوز اللعب
 بالنرد ولا بالسطرنج وقال لا يجوز شهادة المدعي المواقف على الشطرنج
 وقال يحي سمعت مالكا يقول لا خير في الشطرنج ولا غيرها وسمعت بكرة
 اللعب بالسطرنج وبغيرها من الباطل ويكولوا هذه الآية فماذا بعد احق
 الاضلال وقال ابو حنيفة اكره اللعب بالسطرنج والنرد فالاربعة
 تحرم كل ليو وقد تنازع الجمهور في مسئلة الذين احداها هل يسلم على
 اللاعب فمنصوص اليه حنيفة واحمد والمعاوية بن عمار ان لا يسلم عليه
 ومذهب مالك والي يوسف ومحمد انه يسلم عليه ومع هذا ان مذهب
 مالك ان الشطرنج شر من النرد ومذهب ابن النضر من الشطرنج
 كما ذكره الكافعي والحقيق في ذلك انهما اذا اشتغلا على عوض
 او خلوا على عوض فالشطرنج شر من النرد لان مفيد النرد فيها وراها
 مثل صد القلب عن ذكر الله وعن الصلاة وغير ذلك ولهذا نقول ان
 الشطرنج اكثر واما اذا اشتمل النرد على عوض فالنرد شر من هذا هو
 السبب وهذا هو السبب فيكون احمد والشافعي وغيرهما جعلوا
 النرد شر من الشطرنج لا يشعرون ان العوض يكون في النرد
 دون الشطرنج ومن هنا يتبين ان الشبهة التي وقعت في هذا
 الباب فان الله تعالى حرم الميسر في كتابه واتفق المسلمون على
 تحريم الميسر واتفقوا على ان المغالبات المشتملة على القمار من
 الميسر سواء كان بالسطرنج او بالنرد او بالجوز او بالكعب او
 البيض قال غير واحد كعطاء وطاوس ومجاهد وابراهيم النخعي
 كل شيء من القمار فهو من الميسر حتى لعب الصبيان بالجوزة
 فالذين لم يحرموا الشطرنج كطائفة من اصحابنا في فقه وعندهم
 المنقول وان لفظ الميسر لا يدخل فيه الا ما كان قمارا في ماله
 فيه من اكل المال بالباطل كما يحرم من ذلك في المسابقة والمناضلة
 لو اخرج كل منها السبق ولم يكن بينهما محلل خرموا ذلك لانه قمار

في شغل القلب بالنرد والسطرنج
 في شغل القلب بالنرد والسطرنج

بلغ

(٣٨٠)

الملاعب

واباحه

وفي السن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادخل فرسا بين فرسين وهو
 آمن ان سبق فهو قمار ومن ادخل فرسا بين فرسين وهو لا يامن ان يسبق
 فليس قمارا والنبي صلى الله عليه وسلم يبيع الغر لا يبيع الفرس لانها من نوع القمار مثل
 ان يترنم المجدل الآتي والبيع ان ارد فان وجد كان قد قمارا ببيع
 وان لم يجد كان البائع قد خسر فلما اعتقدوا ان هذه المغالبات
 انما حرمت لما فيها من اكل المال بالباطل لم يحرموها اذ اخلت في العوض
 ولهذا طرد هذا طائفة من اصحابنا في المتقدمين في النرد
 فلم يحرموها لانهم العوض لكن المتصور من الشافعي وطاهر مذهبه
 تحريم النرد مطلقا وان لم يكن فيها عوض ولهذا قال اكرهها للمخير فيبين
 ان مستنده في ذلك الخبر لا القياس عنده وهذا ما اوجب به الجمهور عليه
 فانه اذا حرم النرد ولا عوض فيها فالشطح ان لم تكن مثلها فليست
 دونها وهذا يعرف من خبر حقيقة بها فانما في النرد من الصل
 عن ذكر الله وعن الصلاة ومن ايقاع العداوة والبغضاء هو في
 الشطح اكثر بل اريب وهي تفعل في النفوس فعل حيا الكؤوس
 فتصد عقولهم وقلوبهم عن ذكر الله وعن الصلاة اكثر مما يفعل بهم
 كثير من انواع الخمر واكثب شيشه وقليلها يدعوا الى كثيرها فتحم
 النرد الخاليه عن عوض مع اباحه الشطح مثل تحريم القطر من
 حر العنب وبيع الغر من نبيذ الخنطه وكان لاك القول في غاية
 التناقض من جهة الاعتبار والقياس والعدل فهذا القول في الشطح
 والنرد وتحريم النرد ثابت بالنص كما في السن عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله
 وقد رواه مالك في الموطا ورواه عنه النبي صلى الله عليه وسلم عن عائشه
 انه بلغها ان اهل بيت في دارها كانوا سكا نالها عنه فم نرد فارسلت
 اليهم ان لم يخرجوها لآخر حنكم من داري وانكرت ذلك عليهم ومالك
 عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان اذا وجد من اهل من يلعب
 بالنرد ضربه وكسرها وفي بعض الفاظ الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر عنه النرد فقال لعصى الله قدسوله
 من قري

فالشققص

(٣٨١)

ارموا واركبوا

من ضرب بكعبا يلعب بها فعلق المعصية بمجرى اللعب بها ولم يشترط عوضا بل
 فر ذلك بانه الضرب بكعبا وقدر وعلم في صحته عن النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم انه قال من لعب بالنرد سبعا فم نرد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فلما قص الخنازير فجعل النبي صلى الله عليه وسلم في الخنزير ودمه
 كالفاصل بينه في لحم الخنزير ودمه وهو كالذي يشقق الخنزير فيقصها
 لحمها كما يصنع القصاب وهذا التشبيه متناول للعب بها باليد سواء اكل
 ادم يوجد كما ان عسر اليد في لحم الخنزير ودمه وتشقق لحمه متناول لمن
 فعل ذلك سواء اكل باليد او لم يكن كما ان ذلك ينه عنه وان لم يكن
 معه اكل بالباطل **وهو** لا يفر بوجوده يتبين بها تحريم النرد
 والشطح ونحوها احدها ان يقال النبي صلى الله عليه وسلم هذه الامور ليس مختصا
 بصورة المقام فقط فانه لو نزل في اللعب احد المملوكين او اجنبى
 كان من صور الجحالة ومع هذا فقد نهى عن ذلك الا فيما ينفع كالساقية
 والمناظرة كما ذكر في السابق الا خفا وحقا وفضل لان نيل المال
 فيما لا ينفع في الدين ولا في الدنيا منه عنه وان لم يكن قمارا اكل المال
 بالباطل حرام من غير القمار وهذه الملاعب من الباطل لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 كل هولاء ارباب الرجال في ارضيه ليقوسه او ياديه فرسه او ملاعبته
 امرته فانهم من اكله قوله من الباطل اي فيما لا ينفع فان الباطل عند
 اكله واكله اربابيه اكله الموجود واعتقاده والخبر عنه وراديه اكله
 المقصود الذي ينبغي ان يقصده وهو الامر بالنافع فالسبب في هذه
 فهو باطل اي ليس نافع وقد رخص في بعض ذلك اذ لم يكن فيه
 رخصه راجحه لكن لا يوطر به المال بالباطل ولهذا حاز السباع بالاقلام
 والصارغ وغير ذلك وان نهى عن اكل المال به وكذلك رخصه بالقرين
 بالذئ في الافراج وان نهى عن اكل المال به فتبين انما نهى عنه من ذلك
 ليس مخصوصا بالمقام فلا يجوز قصر النهي على ذلك ولو كان الذي
 عن النرد ونحوه لمجرد المقام كما ان النرد مثل سباق الخيل ومثل
 الرمي بالنشاب ونحو ذلك فان المقام ان ادخلت في هذا حرمه
 مع انه علم صالح واجب او مستحب كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال ارموا واركبوا وان ترموا احب الي من ان تركبوا ومن تعلم

الرمي ثم لنسبه قلوب منا وكان هو وخلفاؤه يسابقون بين الخيل
 وقرا على المنبر واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل الآية ثم قال لا
 ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي فكيف يشبه ما امر الله
 به ورسوله واتقوا السبلون على الامم بما نزل الله عنه ورسوله واصحابه من
 بعده واذ لم يحصل الموجب للتحريم الا بعد والمقام مع كان النرد والسطح
 كما لما ظله الوجه الثاني ان يقال ان هذا هو المقام في الاصل هو المقام
 لكن السائر في فرق بين المحرم والميسر في التحريم فقال انما المحرم والميسر والاضيق
 والازلام رخص من عمل الشيطان فاجتنبوا لعلكم تفلحون انما يريد الشيطان
 ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله
 وعن الصلاة فهل انتم منتهون فوصف الاربعه بانها رخص من عمل الشيطان
 وامر باجتنابها ثم خص الخمر والميسر بانها رخص من عمل الشيطان ان يوقع بينكم
 العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة وتحدد
 من لم ينته عن ذلك يقول انما فعل انتم منتهون كما علق الفلاح بالاجتناب
 في قوله فاجتنبوا لعلكم تفلحون ولهذا يقال ان هذه الآية دللت على تحريم
 الخمر والميسر من عدة اوجه ومعلوم ان الخمر لما امر باجتنابها من مقاربتها
 بوجه ما فلا يجوز وقتناؤها ولا شرب قليلها بل كان النبي صلى الله عليه وسلم قد امر
 براقبتها ونسق ظروفيها وكسر دنانها ونهى عن تحليها وان كانت لتيكأ
 مع انها اشترى بها ثم قبل التحريم ولهذا كان الضوابط الذي هو المتصور
 عن احمد وابن المبارك وغيرهما انه ليس في الخمر شيء محترم لا خمر الخلال
 ولا غيرها وانه من اتخذ خلا فعليه ان يفدها قبل ان تتجر بان يصب
 في العصير خلا وغير ذلك مما يمنع تحريمه بل كان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
 اخليطن لثلاث يقوى احداهما صاحبها فيفرض الى ان يشرب الخمر
 للمسكر من لا يدري ونهى عن الانتكاف في الاوعية التي يده فيها السكر
 ولا يدري ما به كالدبا والخنق والظرف المزفت والمنقور من اخشب
 وامر بالاستياذ في السقي الموكى لان المسكر اذا كان في الشرب يشق
 وان كان في شرب ذلك او بعضه ليس هذا موضع ذكره فالمقصود
 سد الذرائع المفرضية الى ذلك بوجه من الوجوه وكذا كان ليشق
 النبي ثلاثا وبعد الثلاث ليسقيه او يريقه لان الثلاث مظنة

الظن

بعدم سكر

سكر بل كان امر يقبل السارب في الكالته او الرابحة فهذا كله لأن النفوس
 لما كانت تشتهي ذلك وفي اقتنائها ولو للتخيل ما قد يفيض الى شرب
 ما ان شرب قليلها يدعو الى كثيرها نهى عن ذلك فهذا ليس المقرون بالخمر
 ان على تحريمه اكل المال بالباطل وما في ذلك من حصول المفسد وترك
 لمنفعه ومن المعلوم ان هذه الملاعب تشبهها النفوس واذ اقويت
 الرغبة فيها ادخلت فيها العوض كما جرت به العادة كان من حكمة
 السائر ان ينهى عما يدعو الى ذلك لعدم يكن فيه مصلحة راجحة
 لتقوية الايدان فلم ينهى عنها لاجل ذلك ولم تجر عادة النفوس بالا
 كساب بها وهذا المعنى ينبر عليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله لعبا بالنرد
 وما غامر فيه في الخمر حذرنا ودمه فان القامس يدع في ذلك يدعو
 الى اكل الخنزير وذلك مقدمة اكله وسببه وداعية فاذا حذر ذلك
 فذلك للمعنى الذي هو مقدمة اكل المال بالباطل وسببه وداعيته
 ولهذا يقتضي ما ذكر العلماء من ان المغالبات ثلاثه انواع فكان
 مغننا على ما امر الله به كما في قوله واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط
 الخيل حازر جعل وغير جعل وما كان مفضيا الى ما نهى الله عنه
 كالنرد والسطح فمنهى عنه بجعل وغير جعل وما قد يكون فيه
 منفعه بلا مضرة راجحة كالسابقة بالاقدم والمضارعة جاز
 للاجعل الوجه الثالث ان يقال قول القائل ان الميسر اما حرم لمجد
 المقام دعوى مجردة وظاهر القرآن والسنة هو الاعتقاد ان على
 فساده وذلك ان الله تعالى قال انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم
 العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة
 فنهى عن اكل الخمر وهي ما في ذلك من حصول المفسد وترك المصلحة
 الواجبة والمسحبة فان وقوع العداوة والبغضاء من اعظم
 الفساد وصدود القلب عن ذكر الله وعن الصلاة الذين كل منهم
 اما واجب واما محتمل من اعظم الفساد ومن المعلوم ان هذا يحصل
 في اللعب بالسطح والنرد ونحوهما وان لم يكن فيه عوثر وهو في
 السطح اقوى فان احدهم يتغرق قلبه وعقله وفكره فيما
 فعله خصمه وفيما يريد ان يفعله هو وفي لوازم ذلك ولوازم

لعل قيل

وهذا خلاف المغالبات التي قد تنفع وتحدك
 فانما هو في اللعب بالباطل وسببه وداعيته
 فانما هو في اللعب بالباطل وسببه وداعيته

لغزفه حتى لا يحسن جوعه ولا عطشه ولا يمن يحظر عنده ولا يمن يسلم عليه
 ولا يحال اهل ولا عز ذلك من ضرورات حاله وما له فضلا عن ان يتكبر به
 او الصلاة وهذا كما يحصل للشباب الخجل بكثرة الشرب يكون عقله ردي
 من كثير من اهل الشطرح والبرد واللاعب بها لا تتفق في امته من
 الابدست بعد دست كما لا تتفق في منه شارب الخمر الا بعد قدح
 وتبقى اثارها في النفس بعد انقضاء ثمارها انما شارب الخمر حتى
 تعرض له في الصلاة والمرض وعند كواب الدابة بل وعند الموت وامثال
 ذلك من الاوقات التي يطلب فيها ذكره لربه وتوجيهه اليه يعرض له
 تماثيلها وذكرا الشاة والوبر والفرزان وخو ذلك
 فصدها للقلب عن ذكر الله قد يكون اعظم من صلاته وهي الشرب
 اقرب كما قال امر المؤمنين على بن ابي طالب رضي الله عنه ما هذه
 التماثيل التي انتم لها عاكفون والقلب الرقعة وكذا كذا العداوة والبغضا
 بسبب غلب احد الشخصين للآخر وما يدخل في ذلك من التظالم والكنادب
 والخيانة التي هي قوى الاسباب العداوة والبغضا وما يكاد لا يعبرها بسبب
 عن شئ من ذلك والفعل اذا اشتمل كثير عاذ ذلك وكانت الطباع تقتضي
 ولم يكن فيه مصلحة راجحة من الشارب قطعا فكيف اذا اشتمل على ذلك
 غالبا وهذا اصل مستمر في اصول الشريعة كما قد تبين من **قاعدة**
سلك الدافع وغيرها وبينا ان كل فعل افضى الى المحرم ككراهة سبها
 للشرب والفساد فاذا لم يكن فيه مصلحة راجحة كانت مفسدة راجحة
 غامصة وصليته وتقليدك فاذا كان في الفعل مصلحة راجحة فكيف ما كثر
 شرعيه وان كانت مفسدة راجحة فهو عنه بكل سبب يفضي الى الفساد
 يترتب عنه اذ لم يكن فيه مصلحة راجحة فكيف بما كثر افضاؤه الى الفساد
 ولهذا نهى عن الخلو بالاجنبية واما النظر لما كانت احاجة تدعو
 الى بعضه رخص منه فيما تدعو اليه احاجة لان احاجة سبب الا حاجة
 كما ان الفساد والفساد سبب التي ثم فاذا اجتمع ربحا غلبها كما ربح
 عند الضرورة اكل الميتة لان مفسدة الموت شر من مفسدة الاعتناء
 بالحديث والبرد والشطرح وخوها من المفاعلات فيها من

نفسه

لعل
اقل قليلا

اليها

المفاسد

المفاسد ما لا يحصى وليس فيها مصلحة معتبرة فضلا عن مصلحة مقاوم
 غايته ان يلاي النفس ويرحمها كما يقصد شارب الخمر ذلك وفي اراحة النفس
 بالمباح الذي لا يصد عن المصالح ولا يجلب للمفاسد غنية والمؤمن قد
 اغناه الله بحلاله عن حرامه وبفضل عن سواه ومن شق الله يجعل له
 من حيا ويرزقه من حيث لا يحتسب وفي سنن ابى ماجه وغيره عن ابى ذر
 ان هذه الآية لما نزلت قال النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها الذين امنوا الناس كما هم علموا
 هذه الآية لو سعتهم وقد بين الله سبحانه في هذه الآية ان المتقي تدفع عنه
 المضرة وهو ان يجعل في حيا ضار على الناس وتجلب له المنفعة وهو
 رزقه من حيث لا يحتسب وكما يتقرب اليه في رزقه فما تشرح
 به النفوس وتحتاج اليه في طبيعتها ونشر اجها هو من الرزق والله سبحانه
 يرزق ذلك لمن اتقاه بفعل المأمور وترك المحذور ومن طلب ذلك بالبرد
 والسطح وخوها من كسب فهو بمنزلة من طلب الخمر ومضاهيها حتى يطلب
 الراحة ولا يريد الا نعيمها ونجا وان كانت تفيد مقدا لا مالا من السوء فما
 تقويه من المضار وبفوتة من المساراض عاف ذلك كما جرت ذك من
 جبهه وهكذا سائر المحرمات وما يبين ان الميسر لم يحرم مجر داكل المال
 بالباطل وان كان اكل المال بالباطل محرما ولو تحريم الميسر فكيف اذا كان
 في الميسر بل في الميسر على اخرى غير اكل المال بالباطل كما في الخمر ان الله قرن
 بين الخمر والميسر وجعل العلة في تحريم هذا هي العلة في تحريم هذا هي
 ومعلوم ان الخمر لم يحرم مجر داكل المال بالباطل وان كان اكلها من اكل
 المال بالباطل اكل فذلك الميسر يبين ذلك اننا لو سألوا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن الخمر والميسر انزل الله سبحانه يسألونك عن الخمر والميسر
 قل هما اثم كبير ومناقع للناس واثمهما اكبر من نفعهما ومناقع التي
 كانت قبلها اكل وقل هي اللذة ومعلوم ان الخمر كان فيها كراهة في
 فانهم كانوا يتفقهون بنعيمها والتجارة فيها كانوا يتفقهون باللذة
 التي في شربها ثم انزل الله عليهم لما حرم الخمر عن الخمر وما صرنا معتقدها
 وبالنهي ومشتريها وحاملها والحمولة اليه وساقها ونشأ بها واكل
 عنها وكذلك الميسر كانت النفوس تتفقه بما تحصل به من المال وبما
 يحصل به من لذة اللعب ثم قال سبحانه واثمهما اكبر من نفعهما لان

اكتساده في المقام اكثر والمضرة والالم في الملاعبة اكثر ولعل المقصود للاول اكثر
 الناس فالمراد انما هو لا ينشأ بالملعبة والمغالبة كما ان المقصود الاول
 لاكثر الناس بالحج انما هو ما فيها من لذة الشرب وانما هو العوض فيها لانه
 اخذ مال بلا منفعه فيه فهو كل مال رايه باطل كما هو في النجس والميتة والخنزير
 وصغير الاضنام فكيف تحمل الفساد الماليه هي حكمة الله في قطع وهي تابعه
 وترك الفساد الاصلي التي هي فساد القلب والعقل والمال والمادة البدن
 والبدن تابع القلب وقال النبي صلى الله عليه وسلم الا احيى مصغره اذا صليتم
 لها سائر اجساد واذا فسدت فسد لها سائر اجساد الا وهي القلب والقلب هو
 محلة ذكر الله وحقيقة الصلاة فاعظم الفساد في تحريم الحج والميسر افساد
 القلب الذي هو ملك البدن ان يصعد عما خلق له من ذكر الله والصلاة ويخل
 فيما افسده من التقادي والتباعد عن الصلاة حقها والتحاب والمواالات
 حق الخلق وفي هذين اكل المال بالباطل وهو معلوم ان مصلحة البدن مقدمة
 على مصلحة المال ومصلحة القلب مقدمة على مصلحة البدن وانما حرمه المالا لانه
 مادة البدن ولهذا قدم الفقهاء في كتبهم مع العبادات على ربح المعاملات
 وبما تم مصلحة القلب والبدن ثم ذكرنا ربح المناجات لان ذلك مصلحة الشخص
 وهذه مصلحة النوع الذي ينبغي بالكلية ثم لما ذكرنا المصالح ذكرنا ما يدفع الفساد
 في ربح المناجات وقد قال الله وما خلقنا النجس والافساق الا ليعبدون وعبد
 الله يتقون محبته واكتفوا له بل تتضمن كل ما يحبه الله ويرضاه واصل
 ذكر واجل ما في القلوب من الايمان والمعرفة والحجة والخشية والاثابة اليه
 والتوكل عليه والرضا بحكمه مما تضمنته الصلاة والذكر والدعاء وقراءة
 القرآن وكل ذلك داخل في معنى ذكر الله والصلاة وانما الصلاة وذكر الله من
 باب عطف الخاص على العام كقولك يا رب ولا تكن وجبريل وميكائيل وقوله
 واذا حدثنا من النبيين ميثاقهم ومنكهم نوح كما قال الله يا ايها الذين
 امنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع
 فحمل السعي الى الصلاة سعيا الى ذكر الله ولما كانت الصلاة متضمنة
 لذكر الله الذي هو مطلوب لذاته والنهي عن الشر الذي هو مطلوب
 لغريم قال الله ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله أكبر
 اي ذكر الله الذي في الصلاة أكبر من كونها تنهى عن الفحشاء والمنكر
 وليس

وليس المراد ان ذكر الله خارج الصلاة افضل من الصلاة وما فيها من ذكر الله
 فان هذا الامم الاجماع ولما كان ذكر الله يعلم هذا كله قالوا ان محاسن الصلاة
 والحج ونحو ذلك ما فيه ذكر الله ونهيه ووعده ووعيدته ونحو ذلك
 هي من محاسن الذكر والمقصود هنا ان تعري مراتب المصالح والمفاسد
 وما يحبه الله ورسوله وما يبغضه فما اولى الله به ورسوله وما نهى عنه كان
 لتقمنه من كسب المصالح التي يحبه الله ويرضاها ودفع المفاسد
 التي يبغضها ويستخطها وما نهى عنه كان لتقمنه ما يبغضه ويستخطه
 ومنعه ما يحبه ويرضاه وكثير من الناس يقصر عن معرفة ما يحبه الله
 ورسوله من مصالح القلوب والنفس ومفاسدها وما ينفعها من
 حقائق الايمان وما يضرها من الغفلة والسرقة كما قال الله ولا تطع
 من اغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان امره فرطا وقال الله فاعرض
 عن من اتقى عن ذكرنا ولم يرد الا حياه الدنيا ذلك يبلغهم من العلم فيجد
 كثير من هؤلاء كثير من الاحكام لا يرى من المصالح والمفاسد الا ما عاين
 مصلحة المال والبدن وغاية كثير منهم اذا تعدى ذلك ينظر الى مصلحة
 النفس وتحذير الاخلاق يبلغهم من العلم كما يذكر من ذلك المنفعة
 والقائمة مثل ارضى به رسا ثم اخوان الصفا وانما هم فانهم يتكلمون
 في سياسته النفس وتحذير الاخلاق يبلغهم من علم الفلسفة وما
 ضمو اليه فاطنوع من الشريعة وهم في غاية ما ينتهون اليه دون
 اليهود والنصارى بكثير كما قد بسط في غير هذا الموضع وقوم من
 الخاضعين في اصول الفقه وتعميل الاحكام الشرعية بالادب والوصاف
 المناسبه اذ انكروا في المناسبيه وان ترتيب الشارح للاوصاف
 للاحكام على الادب والمناسبيه يقتضي تحصيل مصالح العباد ودفع
 مضارهم وراوا ان المصلحة نوعان ديني وديني واخر دنيوي وجعلوا الاخر دنيوي
 ما في سياسته النفس وتحذير الاخلاق من اكمل وجعلوا الدينوي
 ما يقتضي حفظ الدماء والاموال والفروج والعقود من الدين
 من الدين الظاهر والضروري في العبادات الباطنه والظاهر من
 انواع المعارف بالله وملائكته وكتبه ورسوله واحوال القلوب
 واعمالها محبة الله وخشيته واخلاص الدين له والتوكل عليه
 والرجاء رحمته ودعائه وعينه ذلك من انواع المصالح في الدين والآخر

هو مقصود الصلاة قالوا بالادب والادب
 ما في نوعا من في الصلاة ولو
 كانت نية السوء ولما كان ذكر الله

وكذلك فما شرع الشارع من الوفا بالعهد وصلاح الارحام وحقوق
 النكاح والحيوان وحقوق المسلمين بعضهم على بعض وغير ذلك من انواع
 ما امر الله به وما نهى عنه حفظ الامور السنية وتهديب الاخلاق وتبيين
 ان هذا جزء من اجزاء مما جاءت به الشريعة من المصالح فهكذا من جعل
 تحريم الخمر والميسر على اكل المال بالباطل والنفق الذي كان فيهما يحرم اخذ المال
 يشبه هذا ان هذه المغاليات تصد عن ذكر الله وعن الصلاة فمن جملة
 كونها عملا من جهة اخذ المال بالباطل لا تصد عن ذكر الله وعن الصلاة
 الا كما رصد سائر انواع اخذ المال ومعلوم ان الامور التي يكتسب بها المال
 لا ينهي عنها مطلقا لكونها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة بل ينهي عما رصد
 عن الواجب كما قال الله يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم ولا اولادكم عن
 ذكر الله وقال الله يا ايها الذين امنوا اذا نودي بالصلاة فلطمأئنه
 فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون فاذا قضيت
 الصلاة فانتشروا في الارض وابغوا من فضل الله وقال رجال لا تلهيكم تجارة
 ولا بيع عن ذكر الله وقام الصلاة وابتغاء الزكاة فكاك ملهيا وشاغلا
 عما امر الله به من ذكره والصلاة ففهم منه عنه وان لم يكن جنس محرم
 كالبيع والعمل من التجارة وغير ذلك فلو كان اللقب بالتشطير والزر
 ونحوهما في جنس مباح وانما حرم لا شتما لعل المال بالباطل كان تحريمه
 من جنس تحريم ما نهى عنه من المباحات والمواجبات المستتمكة
 على اكل المال بالباطل كبيع الغرر ومعلوم ان هذه لا يعمل التي عنها
 بانها تصد عما يحرم ذكر الله وعن الصلاة فان البيع الصحيح يبيح منه
 عما كان له يصيد فيمكن ان يقال في تلك المعاملات الفاسدة لا يعمل
 بتحريمها بانها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة والى المعاملات الصحيحة
 نهى عنها عما رصد عن الواجب تبين ان تحريم الميسر ليس لكونه
 من المعاملات الفاسدة وان نفس هذه العمل منه عنه لاجل هذه
 المفسدة كما حرم شراب الخمر وهذا بين لمن تدبره الا ترى انه انما حرم
 الربا لما فيه من الظلم واكل المال بالباطل قل قرن ذلك بالبيع الذي
 هو عدل ووقد علم عليه ذكر الصدقة التي هي احسان فذكر في اخر
 سورة البقرة حكم اموال المحسن والعادل والظالم وذكر الصدقة
 والبيع والربا والظلم في الربا واكل المال بالباطل به ابين منه في

(٣٨٩)

الميسر

الميسر فان الربا ياخذ فضلا محققا من المحتاج ولهذا عاقبه الله بنقيض
 تصدق فقال عز وجل يحق الله الربا ويرى الصدقات فامس المقاتل
 فانه قد عاب في ظلمه وقد غلب في ظلمه فقد يكون المظلوم هو الغني وقد يكون
 هو الفقير وظلم الفقير المحتاج اشده من ظلم الغني وظلم لا يتعين فيه الظلم
 القادر اعظم من ظلم يتعين فيه الظالم فان ظلم القادر الغني للمعاجز الضعيف
 اقبح من ظلم قادر على غنيين لا يدركهما هو الذي ظلم فالربا في ظلم
 الاموال اعظم من الظلم في الفهار ومعه هذا فتاخر تحريمه وكان اخر ما حرمه الله
 في القرآن فلو لم يكن في الميسر الا مجرد القمار لكان احق من الربا لتاخر تحريمه
 وقد يباح الشارع انواعا من الغرر للمحتاج كما يباح اشتراط ثمن النخل بعد
 الثابتين يتعالا الصل وحوز بيع الحجاز وغير ذلك وما الربا فلم يبيح منه
 شيئا ولكن اباح العدو وعن التقدير بالكيل الى التقدير بالخرص عند الحاجة
 كما يباح اليتيم عند عدم امواله للمحتاج اذا لم يضر تقديركم وذلك تقدير
 بعلم والعدو وعن العلم الى الظن عند الحاجة جاز فبين ان الربا المخطئ
 من القمار الذي ليس فيه الا مجرد اكل المال بالباطل ليس تطلبية للمال بل
 والمغالبة هي عنه في الاستمارة في فساد مال او فساد ماله مثل ما
 فيه من الصدود عن ذكر الله وعن الصلاة وكل من اخى والميسر فيه ايقاع العداوة
 والبغضا وفيه تصد عن ذكر الله وعن الصلاة اعظم من الربا وغيره من
 المعاملات الفاسدة فتبين ان الميسر اشقل على مفسدين من فساد
 في المال او في الكمال بالباطل لعل مفسدة في العمل هو ما فيه من فساد المال
 من فساد القلب والعقل وفساد ديان البين وكل من المفسدين مستقلين
 بالبغي فتبين ان اكل المال بالباطل مطلقا ولو كان بغير ميسر كالربا وينهى
 عما رصد عن ذكر الله وعن الصلاة ولو وقع العداوة والبغضا ولو كان
 بغير اكل مال فاذا اجتماعا عظم التحريم فيكون الميسر اشتمل عليها اعظم من
 الربا ولهذا حرم ذلك قبل تحريم الربا ومعلوم ان الله لما حرم
 الخمر بها ولو كان الشارع يتدبر بها كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح
 ومن يبيعها على هذا الكتاب وغيره وان اكل ثمنها لا يصد عن ذكر الله
 وعن الصلاة ولا يوقع العداوة والبغضا لان الله تعالى اذا حرم
 ما قوم اكل شئ حرم عليهم ثمنه كل ذلك مبالغة في الاجتناب فلهذا

مكانته
 لما فيه من
 ض

كان

المير منى عنه لهذا وكذا هذا والمعين على الميسر كما المعين على الخمر فان ذلك
 من التعاون على الاثم والعدوان وكان الخمر يحرم الايمان عليها ببيع او عصى
 او سقى او غير ذلك فذلك لا يعاين على الميسر كما نفع الامة والمجركها والمدين
 احدها بل في ذلك حضور عند اهل الميسر كما الحضور عند شرب الخمر وقد قال النبي
 صلى الله عليه وسلم من كان يومه بالله واليوم الآخر فلا يحل له ان يشرب خمر
 الخمر وقد فرغ من الخمر عند الخمر قوم يشربون الخمر فامرهم بغيره فقبلوا ان
 فيهم صانعا فقالوا لا بدوا به ثم قالوا لا ما سمعت قولا وقد نزل عليكم في الكتاب
 ان اذا سمعتم اذان الله بغيرها وبستهروا بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا
 في حديثهم انكم اذا منهم فاستمعتمهم بالاله لان الله به جعل حاضرا
 المنيك من فاعلم بل ان كان من دعوى الى دعوى مباحة كدعوة العرس لا تجاد دعوة
 اذا استمعت على شرب حتى يدعه مع ان اجابة الدعوى حقا فكيف يشرب سود
 المنكر من غير حق يقتضي ذلك فان قيل اذا كان فقد ان الميسر فكيف
 استجازه طائفة من السلف قيل له المستجير للشرط لا لعرض من السلف
 كما المستجير للزنا لا لعرض وكلاهما ما يؤثر في بعض السلف بل في الشرط
 قد يتبين عند بعضهم كما كان السعي يلعب به لما طلبه كحاج لتولية القضاء
 راي ان يلعب به ليقسق نفسه ولا يتولى القضاء للحاجة وراى ان يحفل
 من هذا ليدفع عن نفسه اعانة مثل الحاجة على مظالم المسلمين وكان
 هذا اعظم محذور عندكم ولم يكن لا اعتذارا لاعتذار ذلك ثم بقا من المعاصي
 ان الذين استحلوا النبذ المتنازع فيه من السلف والذين استحلوا الدرهم
 بالدرهمين الكبر والجل قد راى من هؤلاء قاتل زعماء من معاوية وغيرهم
 رخصوا في الدرهم بدرهمين فكانوا متاولين ان الرأى لا يحرم الارواح
 النسا لا في اليد باليد وكذلك من طلع ان الخمر ليست الا المسكر
 من عصب الغنبي فهو كالمسكر من الخمر فوعا منه دون نوح وظنوا
 ان الخمر مخصوص به ففعلوا هولاء في المنسك فمما من نوعا دون
 نوح وظنوا ان الخمر مخصوص به وشمول الميسر لا نوعا كشمول الرأى
 والخمر لا نوعا وليس لاحد ان يتبع زلات العلماء كما ليس له ان يتكلم
 في اهل العلم والايمان الا بما هم له اهل فان الله عفى للمؤمنين عما
 اخطوا واخطا قالوا ربنا لا تؤاخذنا ان ضلنا او اخطانا قال الله
 قد فعلت وامرنا ان نتبع ما نزل النيا من ربنا ولا نتبع من دونه

المغنية

محذورا

اوليه

الولاء وامرنا ان لا نطيع مخالفا في معصية الخالق فابتين لنا تحريمه كان
 فعلنا له فلا نطيع فيه احدا ونستغفر لانا الذين سبقونا بالايمان
 فنقول ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في
 قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انك رؤوف رحيم وهذا امر واجب على
 المسلمين في كل ما كان يشبه هذا من الامور ونظم امر الله تعالى بطاعة
 الله ورسوله وزعم حقوق المسلمين اسما اهل العلم منهم كما امر الله
 ورسله ومن علم عن هذه الطريقة فقد علم ان اتباع الحق الى الجوى
 في التقليد وادنى المؤمنين والمؤمنات بغیر ما اكتسبوا فهو من الظالمين
 ومن عظم حرمات الله الى عباده كان من اولياء الله المتقين والله اعلم
س في سبب سجادته في جامع واهلي عليها هل ما فعله بدعته
 ام لا افيدونا رحمة الله **اجواب** الحمد لله رب العالمين اما الصلاة
 على السجادة ان يجتهد في المشي ذلك فلم يكن هذه سنة السلف المهاجرين
 والانصار ومن بعدهم من المتابعين لهم باحسان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقد روي عن عبد الرحمن بن مهدي لما قدم المدينة تسبب سجادته فامر مالك بن عيسى
 فقيل له ان عبد الرحمن بن مهدي فقال او ما علمت ان سبط سجادات في مسجدنا
 يدعى وفي الصحيح عن ابي سعيد الخدري في حديثه عنك انك في النبي صلى الله عليه وسلم
 قال اعتكفنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر احديهم وفيه قال من اعتكف
 فليرجع الى معتكفه فاني رايت هذه الليلة ورايتني اسجد في ماء وطين
 وفأخضه ولقد كنت صبيحة احدى عشر على الفه وارتبته اكراما والطين
 ففدا بين ان سجوده كان على الطين وكان مسجودا مسبقا فاحمد النخل
 فيتر منه المطر وكان مسجودا من جنس الارض وربما وضعوا فيه الخصى
 كما في سنن ابي داود عن عبد الله بن كمار قال سلك ابي عمر رضى عن
 اخصى الذي في المسجد فقال مطنا ذات ليل فاصبح الارض ممتلئة
 بجل الرجل ياتي يا حصيا في ثوبه فيسبطه تحته فلما قضى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال انا احسن هذا وفيه من ابي داود الفها عن ابي بدر
 شعاع بن الوليد عن شريك عن ابي حصين عن ابي صالح عن ابي هريرة
 قال لو بدد رايه قد دفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال ان حصيا تراكمت
 الذي يخرجها من المسجد ولهذا في السنة والمكند عن ابي ذر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم علم اذا قام احدكم الى الصلاة فلا يتسبح احصيا

يتجرى

رواها في الصلاة
 في مسجد على
 في مسجد على الارض

عن سعيد بن الجيسري عن ابيه عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم
 فليحذر ان يؤذي بها احدا ليجعلها بين رجليه او يعلل فيها وفيه ضيق لبوسه
 بن ماله عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم فلا يضع نعليه
 على عينيته ولا على نيساره ليكوف في يمين غيره الا ان لا يكون في يساره احد
 ولا يضعهما بين رجليه وهذا كحديث قد قيل في سنده لغيره لكنه موافق لحديث
 الاور قد اتفقنا على انه يجعلها تحت رجليه ولو كان الاحتراز من ظن نجاستهما
 مكروها لم يكن كذلك وايضا ففي الاور الصلاة فيهما وفي الثاني وضعهما
 على يساره الا ان لم يكن هناك مصلي وما ذكر من كراهته وضعهما على يمينته
 وفي صحيح مسلم عن ابي خنيس بن الارت قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة
 الرضعا في جنبنا هنا والكافنا فلم يشكنا وقد ظننا فقهنا ان هذه الزيادة
 في مسلم وليس كذلك بسبب هذه الشكوى انهم كانوا يسجدون على الارض قسطن
 جباههم والقبم وطلبوا منه ان يؤخر الصلاة زيادة منه عما كان يؤخرها
 ويردونها ولم يفعل وقد ظن بعض الفقهاء انهم طلبوا ان يسجدوا على ما
 يقدرهم في الحرف من عمامة وكوها فلم يفعل وجعلوا ذلك حجة في وجوب
 مباشر المصلي بالجنب وهذه حجة ضعيفة لوجهين احدهما انه تقدم
 حديث انس المتفق على صحته وانهم كانوا اذا لم يستطع احد منهم ان يركع
 جهته من الارض بسط ثوبه عليه والسجود على ما يقدر بالانسان من
 كنه وذيل وطرف ازاره وردائه فيه التراجع المشهور وقاله هشام
 عن الحسن البصري كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون وايديهم
 في ثيابهم ويسجد الرجل على عمامته رواه البيهقي وقد استشهد بذلك
 البخاري في باب السجود على الثوب من شدة الحر فقال وقال
 الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة وفيه في كنه
 وروى حديث انس المتفق على صحته قال كما نصيب مع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع
 احدنا الثوب من شدة الحر في مكان السجود واما ما يروى عن عبادته
 بن الصامت انه كان اذا قام الى الصلاة حصر العمامة على جهته يمين
 نافع ان ابن عمر كان اذا سجد وعليه العمامة يرفعهما حتى يضع في
 جهته بالارض رواه البيهقي وروى ايضا عن علي بن ابي حمزة عن عتبة قال
 اذا كان احدكم يصلي فليحصر العمامة عن جهته فلا ريب ان هذا هو

نعليه ٢

وذكر في صحيح مسلم عن ابي خنيس بن الارت قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الرضعا في جنبنا هنا والكافنا فلم يشكنا وقد ظننا فقهنا ان هذه الزيادة في مسلم وليس كذلك بسبب هذه الشكوى انهم كانوا يسجدون على الارض قسطن جباههم والقبم وطلبوا منه ان يؤخر الصلاة زيادة منه عما كان يؤخرها ويردونها ولم يفعل وقد ظن بعض الفقهاء انهم طلبوا ان يسجدوا على ما يقدرهم في الحرف من عمامة وكوها فلم يفعل وجعلوا ذلك حجة في وجوب مباشر المصلي بالجنب وهذه حجة ضعيفة لوجهين احدهما انه تقدم حديث انس المتفق على صحته وانهم كانوا اذا لم يستطع احد منهم ان يركع جهته من الارض بسط ثوبه عليه والسجود على ما يقدر بالانسان من كنه وذيل وطرف ازاره وردائه فيه التراجع المشهور وقاله هشام عن الحسن البصري كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون وايديهم في ثيابهم ويسجد الرجل على عمامته رواه البيهقي وقد استشهد بذلك البخاري في باب السجود على الثوب من شدة الحر فقال وقال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة وفيه في كنه وروى حديث انس المتفق على صحته قال كما نصيب مع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع احدنا الثوب من شدة الحر في مكان السجود واما ما يروى عن عبادته بن الصامت انه كان اذا قام الى الصلاة حصر العمامة على جهته يمين نافع ان ابن عمر كان اذا سجد وعليه العمامة يرفعهما حتى يضع في جهته بالارض رواه البيهقي وروى ايضا عن علي بن ابي حمزة عن عتبة قال اذا كان احدكم يصلي فليحصر العمامة عن جهته فلا ريب ان هذا هو

المسند

السنة في الاختيار وقد تقدم حديث ابي سعيد الخدري في الصحيحين وانه
 رأى اشرا الملاء والطن على جهته رسول الله صلى الله عليه وسلم وارشفه بصدقه
 رواه وقد رواه البخاري بهذا اللفظ وقال احمد بن محمد بن حنبل في هذا الحديث الامتناع
 اجتهته في الصلاة بل بعد الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم رأى الماء في الرينة
 وجهته بعد ما صلى قلنا كره العلماء كراهة وضعه في رينته اجتهده
 في الصلاة من التراب وكفوه الذي يعلل بها في السجود وتنازعوا في مسحه
 بعد الصلاة على قوليهما روايتان عن احمد بن حنبل في الصحيحين في مسحه
 عن احمد بن حنبل في مسحه ما بالوضوء بالمد يد وفي الزالة خلوف فمالها ثم بعد
 الزوال بالسواك وكذا ذلك ما هو من اثر العبادات وعن ابي حميد الساعدي
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد من جهته من الارض ويجافي عن
 جنبه ووضع يديه خلفه من كنيته رواه ابو داود والترمذي وقال
 حديث حسن صحيح وعن وائل بن ابي ابي جرح قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يسجد على الارض واضعها جهته واقفه في سجوده رواه اخذ قاله عدي بن
 الاثرين قال انهم في حال الاختيار كنيته من الارض بالجماء وعند
 الحاجة كالحرف فيقولون بما يتصل بهم من طرف ثوب وعمامة
 وقلنسوة وهذا كان اعلا الاقوال في هذه المسئلة انه كان رخص
 في ذلك عند الحاجة ويكره السجود على العمامة وكفوها عند علم الحاجة
 وفي السائل تراعى وتفصيل ليس هذا موضع الوجه الثاني انه لو كان
 مطلوب من السجود على ما ذكره لا انهم في اختيار ما يسجدون عليه
 منفصلا عنه انه كان يصلي على الخمر فقلنا ميمونة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلي على الخمر اخرجه اصحاب الصحيح كالنبي صلى الله عليه وسلم واهل البيت
 الثلاثة ابو داود والنسائي وابي ماجه ورواه اخر في المسند ورواه البيهقي
 في حديث ابي عبيد بن جابر ولفظ ابي داود وكان يصلي وانا حذاه وانا
 حائض وروى ايضا بن ثوبه اذا سجد وكان يصلي على الخمر وفي
 صحيح مسلم والسنن الاربعه والمسند عن عائشة رضي الله عنها قالت قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يا وليني خمر من كسحت فقله يا رسول الله
 اني حائض فقال اني حائضت لكيت في يدك وعن ميمونة قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتكى على احدنا وهي حائض فنضع

يد

الي

رأسه في حجرها فبقى القرآن وهي جاثية ثم تقوم احدنا بخبرته فنضعها
 في السجدة هي جاثية رواه احمد والنسائي واللفظ فتسبطها وهي جاثية
 ففعل الصلاة على الخمر وهي تسبيح من خوص كان يسجد عليه والزيادة في الصلاة
 في السنة ما كان عليه من ذلك دعته ملكه دعته رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاكل منه ثم قال قوموا فلا صلوا ثم قال ففعلت الصلاة على الله طعنا
 طوعا ليس فنضجته بماء فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت انا
 واليتم من وراثة والغوز من ورائنا فصل النار رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ركعتين ثم الضربة في الفجر وفي يوم الاحد وعنه النبي صلى الله عليه وسلم
 قال قال رجل من الانبياء يا رسول الله اني رجل ضخم وكان ضخم لا يستطيع
 اني اصلي معكم وضع له طعاما ودعا الى بيته وقال صل حتى اراد
 كيف يصلي فاقندي بك فنضجوا له طرق حصرهم فقام فصلى ركعتين
 قيل لا نس ان كان يصلي فقال له انه يصلي اليوم ففعل وفي سنة ابي
 داود عن اشرف ما لك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يزورهم
 فتدبر الصلاة احيانا فيصلي على بساط لها وهو حصره يتضح
 بالماء ولسلي الى عبيد محذري انه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال فرأيتني على حصره يسجد عليه وفي الصحيحين عن ابي سلمة
 عن عائشة قال كنت انا م بيدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي
 في قبلته فانا سجدت ففعلت معي جلي فاذا قام بسطها
 قال والبيوت يوفى بها يستغفرها مصابيح وعروة عن عارية
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهي معترضة فيما بينه
 وبين القبلة على فراشها اعترضه جنازة وفي لفظ عن هذال
 عن عروة ان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وعائشة معترضة بينه
 وبين القبلة على الفراش الذي ينامان عليه وهذا لا لفظا كلها
 للبخاري استدركها في باب الصلاة على الفرائس وذكر اللفظ الاخير
 من الاثر في معنى التقدير لم يند اذ عرو انما سمع من عائشة
 وهو علم بما سمع منها ولا نزاع بين اهل العلم في جواز الصلاة
 والسجود على الكفار اذ كانت من جنب الارض كما اخبر وكحصر
 وكف واما تنازعوا في كراهة ذلك على ما ليس من جنس الارض

سبح

يوسف

كالانطاع

كالانطاع المبسوط من جلود الانعام وكالبسط والزراي المصنوعة من
 الصوف وكثير اهل العلم يحضون في ذلك ايضا وهو مذاهب اهل الحديث
 كالشافعي واحمد وقد ذهب اهل الكوفة كابن حنيفة وغيرهم وقد استدلووا
 على جواز ذلك ايضا حديث عائشة فان الفرائس لم يكن من جنس
 الارض واما كان من ادم او صوف وعن المغيرة بن شعبه قال كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يصلي على الحصى وعلى الفرو المدبوع رواه احمد وابوداود
 من حديث ابي عون من حديث ابن عمر بن عبد الله بن سعيد بن عيسى
 المغيرة قال ابو حاتم الرازي غيب الله بن سعيد بن عيسى عن ابيه عن
 ان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على بساط رواه احمد وابو داود في تاريخ
 البخاري عن ابي الدرداء قال انا اني لو صليت على حصى واذا ثبت
 جواز الصلاة على ما يفرش من كسنة والاشجار علم ان النبي صلى الله عليه وسلم
 يمنعهم ان يتخذوا شيئا يسجدون عليه يقولون من الحركي طيبوا منه تاخير
 الصلاة زيادة على ما كان يؤمرها فلم يجيبهم وكان منهم من يتقي الحركي
 اما تسبيح من فضله عنه او بما يدركه من طرف ثوبه فان قيل ففي حديث
 اخبر لم يتخذ السجادة كما اخرج بذلك بعضهم قبل احكام
 عن ذلك وجوب احكامها ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي على الخمر
 داما بل احيانا كما انه كان اذا اشتد الحر يتقي به الحر ويخوذ ذلك بدليل
 ما قد تقدم من حديث ابي سعيد انه رأى اثر الطين والما في جهته
 ولفه فلم يكن في هذا حجة لمن يتخذ السجادة ويصلي عليها داما
 والثاني قد ذكرنا انها كانت موضع سجوده لم تكن بمثابة السجادة التي
 تسجد جميع ربه كان كان يتقي بها الحركي هذا قال اهل الغريب قالوا
 اخبر كاهل الصغير تعلم من ضعف التحمل وتسبيح بالسيور واكتفوط
 وهي قدما موضع عليها الوجه والانف فاذا كبرت عن ذلك فهي
 حصر سميت بذلك لسترها الوجه والكفين من حر الارض وردها
 وقيل لانها تحترق المصلي اي تسهر وقيل لان حيوها مستورة
 بسفها وقد قال بعضهم في حديث ابن عباس وجاة قارة فاخذت
 القليل بيدي رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخمر التي كان قاعا عليها

وجه ٢٧

فاحترقت منه موضع درهم قال وهذا ظاهر في طلاق الخمر على الكبير من
 نوعها لكن هذا حديث لا نعلم صحته والقعود عليها لا يدل على أنها طوبى له
 بقدر ما يصلي عليها فلا يعا رخص ذلك ما ذكره الثالث ان الخمر لم تكن
 لاحل اتقا والخماسة والاحترار منها كما يعملون بذلك من يصلي على السجادة
 ويقول الله انما يفعل ذلك للاجترار من نجاسة الارض ونجاسة حصير المسجد
 وفرشه لكثرة دوس العامة عليه فانه قد ثبت انه كان يصلي في نعليه
 في النعال وهم في نعالهم وانما امر بالصلاة في الخلف اليهود وانما اذا كان بها
 اذى ان يده لكة بالتراب ويصلي بها ومعلوم ان النعال تصب الارض وقد
 صرح في الحديث بان يصلي فيها بعد ذلك الدلك وان اصابها اذى فمن
 تكون هذه شريعته وسنة طهيف يستحب ان يجعل بينه وبين الارض
 حائل لا حل النجاسة فان المراتب اربع اما الغلالة من الموسوسين
 فانهم لا يصلون على الارض ولا على ما يطعم للبعوض من الارض لكن على سجة
 ونحوها وهو لا يفسد صلواته في نعاله وذلك بعد عن الصلاة على
 الارض فان النعال قد لاقت الطرق التي مشوا فيها واحتمل ان تلقى
 نجاسة بل قد يقوي ذلك بعض المواضع فاذا كانوا لا يصلون
 على الارض مباشرة كما يقدرون مع ان ذلك الموقوف لا يصل فيه الطهارة
 ولا يلاقيه الا وقت الصلاة فكيف بالنعال التي تكثر ملاقاتها
 للطرق التي تمشي فيها البهائم والاذمسون وهي مظنة النجاسة
 ولهذا هو اذا اصابها اجازته وضعها اقدمهم على طاهر
 النعال الثلاثا يكونوا حاملين للنجاسة ولا مباشرة لها ومنهم
 من يتوهم عن ذلك فانه في الصلاة على ما في اسفل نجاسة
 خلاف ما عرفنا فيقرش لا حرج مفرس على الارض وهذه المرتبة
 بعد المراتب عن السنة الثانية انه يصلي على الحصير ونحوها
 دون الارض وما لا يقرب الثالث انه يصلي على الارض ولا
 يصلي في النعل الذي تكثر ملاقاتها للطرق فان طهارة ما تحرك
 الارض قد يكون طاهرا واحتمال تنجيسه بعيد بخلاف اسفل
 النعل المرتبة الرابعة انه يصلي في النعلين واذا وجد فيهما
 اذى دلكهما بالتراب كما امر به النبي صلى الله عليه وسلم فانه
 في هذه السنة

في النجاسة

جاءت بها السنة فعلم انه من كانت منه هذه المرتبة الرابع استحب
 ان يجعل بينه وبين الارض حائل من سجادته وغيرها لا حل الاحتراز
 من النجاسة فلا يجوز حمل حديث الخمر على انه صنعتها لا اتقا والنجاسة فيطل
 استدلالهم بها على ذلك واما اذا كان الاتقا كالحرف فله يستعمل اذا احتج اليه
 لذلك واذا استغنى عنهم بفعل الرابع ان الخمر لم يامر النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة بها
 ولم يكن كل منهم يحذره بل كانوا يسجدون على التراب وكفى بالتقدم
 ولو كان ذلك مستحبا او سنة لفعلوه ولا امرهم به فعلم انه كان رخصة
 لا حرجا كما في ما يدفع الاذى عن المصلي وهم كانوا يفعلون الاذى شيئا به
 ونحوها ومن المعلوم ان الصلاة في حمله وبعد افضل منا واشبع للنسب
 والطوع لا امر فلو كان المقصود بذلك ما يقصد من تحذير السجادة
 لكان الصواب ان يفعلون ذلك الوجه انما من المسجد لم يكن
 مفروشا بل كان ترابا وحصبا وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم على الحصير وفراش
 امراته ونحو ذلك ولم يصلي هناك الا على حرق ولا على سجادة ولا غيرها
 فان قيل ففي حديث ميمونة وعائشة ما يقتضي انه كان يصلي على
 الخمر في بيته فانه قالنا ولي النبي الخمر من المسجد واليهما ففي حديث
 ميمونة المتقدم ما يشعر بذلك قيل في تحذير السجادة ليفرشها
 على حصير المسجد لم يكن له في هذا العمل حجة في السنة بل كانت البدعة
 في ذلك منكم من وجوه احدها ان هؤلاء يتقوا احد من يصلي على
 الارض تحذرا من ان تكون نجاسة مع ان الصلاة على الارض سنة
 بائنة بالنقل المتواتر وقال صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض مسجدا
 وطهورا فاما رجل من امي ادر كنه الصلاة فعند مسجدا وطهوره
 ولا يشترط اتقا الصلاة لاجل هذا بل قد ثبت في صحيح البخاري
 عن ابن عمر قال كانت السلاسل تقبل وتند في مسجدهم والسلاسل
 ولم يكونوا يرشون شيئا من ذلك او كما قال في منى اي داود يقول
 وتند ولم يكونوا يرشون شيئا من ذلك وهذا الحديث لا يوجب
 من رواه ان النجاسة اذا اصابت الارض فانها تطهر بالشمس والريح

مطلب

عليها

ونحو ذلك كما هو أحد القولين في مذهب المشائعي واحد وغيرهما وهو مذهب
 أبي حنيفة واحتجوا أيضا بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد ذلك النقل الخبيث بالارض
 وجعل التراب لها طهورا فاذا كان طهورا في إزالة النجاسة عن غيره فلا أن
 يكون طهورا في إزالة النجاسة عن نفسه بطريق الأولى وهذا القول قد
 نقول به مقلد القول النجاسة تطهر بالاستحالة وأن أحد القولين في مذهب
 الشافعي واحد تطهر بذلك مع قوله لو كان النجاسة لا تطهر بالاستحالة
 وأما من قال أن النجاسة تطهر بالاستحالة كما هو أحد القولين عن
 أحد وأحد القولين في مذهب مالك وهو مذهب أبي حنيفة
 وأهل الظاهر وغيرهم فالأمر على قوله لو كان طهورا فانه يقولون أن الروث
 الخبيث إذا صار ريحا أو نحوه فهو طاهر وما يقع في الملاحظة من دم
 وميتة ونحوهما إذا صار ريحا فهو طاهر وقد اتفقوا جميعا
 أن النجاسة إذا استحالته بفعل الله تعالى في فضاء خلطه وثبت ذلك
 عن عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة فساخر الأعيان إذا انقلبت
 يقيسونها على الحكم المنقلبه ومن فرق بينهما يقولون إن النجاسة
 بالاستحالة قطري بالاستحالة لأن العصبية طاهرة فلما
 استحالت من نجس فاذا استحالت طاهرة وهذا قوله ضعيف
 فان جميع النجاسات إنما نجست أيضا بالاستحالة فان الطعام والشراب
 يتناولهم الحيوان طاهرا فحال الحمرة ثم يموت فينجس وكذلك الخنزير
 والكلب أيضا والسياع أيضا عنه من يقول بنجاستها إنما خلقت من
 الماء والتراب الطاهرين وإضافته هذه الخلة والماء ونحوهما
 أعيان طيبة طاهرة داخل في قوله تعالى وكل من الطيبات ويحرم
 عليهم نجاستها فلو لم ينجس لهما ان يقول أنه حرمتها لكونها داخل
 في المنصوص أو لكونها في معنى المداخل فيه وكلا الأمرين منتف
 فان القول لا يتناولها ومعنى القول الذي هو نجاست منتف فيها
 ولكن كان أصلها نجسا وهذا لا يضر فان الله يخرج الطيب من
 الخبيث ويخرج الخبيث من الطيب ولا ريب أن هذا القول أقوى
 في حجة نصا وقياسا وعلى ما تقدم ذكره ينبغي طهارة المقابر

فان القائلين

فان القائلين بنجاسته المقبرة العتيقة يقولون انه خالط التراب صد يد
 ونحوه فالتحاشي ذلك فينجسونه وأما على قول الأكثرين وغيره من الأقوال
 فلا يلحق التراب نجسا فقد على ذلك ما ثبت في الصحيحين من أن مسحة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان خالط التراب النجس وكان فيه قبور
 المشركين وخراب ونخل فام النبي صلى الله عليه وسلم بالقبور فنبشت وبالنخل
 فقطعت وبالحجر فنبسوت وصلى قبيل المسجد
 فقل كان مقبرة للمشركين ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر بنبشهم لم يأمر
 بنقل التراب الذي لا قام وغيره من تراب المقبرة ولا أمر بالاحتراز
 من ذلك لو كان ذلك نجسا كالعلة لوجب الاحتراز منه كما يجب الاحتراز
 من العذرة وليس هذا موضع لبس هذه المسألة بل لكان الغرض التبيين
 حاله ما عليه أكثر أهل الموسوس من توثيق الارض وتنجيسها باطل بالنقل
 وان ما فيه نزاع لا يعضده باطل بالاجماع وغيره من الأدلة الشرعية عليه
 الوجه الثاني ان هو لا يفتش أحد من السجادة على فضليات المسلمين
 من الخمر والبسط ونحو ذلك فما يفرش في المساجد فيردون بدعه
 على بدعتهم وهذا امر لم يفعل أحد من السلف ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ما يكون شبهة لهم فضلا عن ان يكون دليلا على ان هذه الخمر
 يطأها عامة الناس ولا أحد منهم ان يكون قد مرى أو سمعوا به بعض
 الأوقات بال صبي وغيره على بعض حصصه من الأرض عليه شيئا من ذرق
 الخمر أو غيره فيصير ذلك نجسا في الموسوس وقد علم بالتواتر ان
 السجادة الحرام ما زال يطأ عليه المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وعنه خلفائه وهناك من أحاط ما ليس بغيره وبمر بالمطاف من
 الخلق ما لا يمر بمسجد من المساجد فتكون هذه الشهادة التي
 ذكرتموها أقوى مما أنه لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وأصحابه
 يطأونها على حال ولا تستحب ذلك فلو كان هذا مستحبا
 كما زعم هؤلاء لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه وأصحابه
 متفقين على تركه كالتحاشي لا فضل أو يكون هو الذي أطوع الله
 وأحسن عملا من النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وأصحابه
 فان هذا خلاف ما ثبت في الكتاب والسنة والاجماع وأيضا فقد
 كانا يطأون مسجدا رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعالمون وخلفاءهم

ص

مط

ولا التميز به على الناس عند موته فانه ان لم يكن رياء فهو شبهه يا هلا الريا اذ
كثير من يصنع هذا ليطهر منه الريا ولو كان رياء فمشرع كما ثبت
احدى المصنفين لى رياء ليس مشروعا وقد قالوا ليلوكم انكم احسن
علاقا القضاة عياض رضى اخلاصه واصوبه قالوا يا ابا علي ما
ما اخلاصه وما اصوبه قال انه العمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا
لم يقبله اذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبله حتى يكون خالصا
صوابا واخي الصواب يكون لله والصواب ان يكون على السنة وهذه
الذي قاله الفضيل متفق عليه بين المسلمين فانه لا بد له في العمل ان يكون
مشروعا ما هو عليه وهو العمل الصالح ولا بد ان يقصده وجه الله كما
قال الله في قوله تعالى فليعمل علما صالحا ولا يشركه عبادة
صالحا ربه احد وكان عمر الخطاب رضى الله عنه يقول الامام جعل على كل حال
واجعل العبد محبا لخالصه ولا تجعل لاحد فيه شيئا ومنه قوله تعالى يا
من اسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة ابراهيم حنيفا واتخذنا له
ابراهيم خليلا وفي صحيح مسلم عن ابي هريرة رضى عنه النبي صلى الله عليه وسلم
قال يقول الله تعالى انا اغنى المشرك عما كان من عمل الاشراف غير ان
فانه منه ربي وهو كمال الذي وفي الصحيح عن العباس بن سارية قال
وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم مو عظة ذرفت منها العيون
وجعلت منها القلوب فقال قال يا رسول الله كانتا مو عظة مودع
فماذا نقعد النياق فقال اوصيكم بالسمع والطاعة فانه من يعش
مكم فسيير اختلاف كثير فعليكم بسنتي ومثلي اخلفاء على الاشياء
المجدي من بعدك تمسكوا بها وعظوا عليها بالكلية واجدوا
ومحدثات الامور فان كل بدعة ضلالة وفي الصحيح عن عائشة
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من أحدث في امرنا ما ليس منه فهو رد
وفي لفظ من عمل على ما ليس عليه امرنا فهو رد وفي صحيح مسلم عن جابر
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في خطبته ان احل كذا
كتاب الله وخير الهدي هدي فمروا بالامور محدثاتها وكل
بدعة ضلالة وامامنا نفعله كثير من الناس من تقدم به
مفارس المسجد يوم الجمعة ان غيرها قبلها بها بهم الى المسجد
فقد انزل

فقد انزل عنه باتفاق المسلمين بل يحرم وهل يصح صلواته عما ذكره المفرو
فيه قولان للعلماء لانه غضب بقلعة في المسجد بغير من ذكر المفرو في منع
غير من المصلين الذين يسبقونه الى المسجد المصلي في ذلك المكان ومن
صلى في بقعة من المسجد مع منع غير ان يصلي فيها فلهها وكالصلاة
في الارض المخصوصة عار وجهين وفي الصلاة في الارض المخصوصة قولان
للعلماء وهذا مستند في كره الصلاة في المقاصير التي تمنع الصلاة فيها
عموم الناس والمشرع في المسجدين الناس يمتنعون الصلوة كما قال
النبي صلى الله عليه وسلم علم الاضعفون كما نصف الملائكة عند ربي قالوا
وكيف نصف الملائكة عند ربي قالوا يسجدون الا اوقافا الاول وبتر اصون
في الصفة في الصحيحين منهم انه قال لو علم الناس ما في اللذني والصف الاول
ثم لم يجد الا ان يشتموا عليه لاستمر على عليه ولو يعلمون ما
ما في التحجير لا يتقوا واما ما روي ان يسبق الرجل نفسه الى المسجد
فاذا قدم المفرو وكبر تأخر هو فقد خالف الشريعة من وجهين
من وجه تاخر وهو ما مور بالتقدم ومن جهة غصبه لطائف
من المسجد ومنعه للمسايقين الى المسجد ان يصلوا فيه وان
يتوا الاول فالاول ثم ان
وفي الحديث الذي يتخطى رقاب الناس يتخذ جبريل جهنم وقال
صلى الله عليه وسلم اذيت وآذيت ثم اذا فرش هذا فحل من سبق الى
المسجد ان يرفع ذلك ويصلي موضعه فيه قولان احدهما
ليس له ذلك لانه لا يرفع في مثل الغير لغيره والثاني وهو
الصحح ان لغيره رفعه والصلاة مكانه لان هذا السابق
يستحق الصلاة في ذلك الصنف المتقدم وهو ما مور بذلك ايضا
وهو لا يمكن من فعل هذا ما مور واستيفاء هذا الحق الا برفع
ذلك المفرو وكما لم يعلم انما مور الاية فهو ما مور به والاضيق
فذلك المفرو في موضع هناك على وجه الغضب وذلك منكر
فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من ركبكم منكرا فليغيره بيده فان

لم يستطع قلبه ان يصدق ان لا يتطوع فليسانه فان لم يستطع فليقلبه وذلك ان لا يتطوع فليقلبه وذلك ان لا يتطوع فليقلبه وذلك ان لا يتطوع فليقلبه
 لكن ينبغي ان يراعى في ذلك ان لا يتطوع فليقلبه وذلك ان لا يتطوع فليقلبه وذلك ان لا يتطوع فليقلبه وذلك ان لا يتطوع فليقلبه
فصل في الزكاة احمد الله والصلاة على رسول الله
 (اما بعد) فان الله تعالى افهم على عباده بحجج صلي الله عليه وسلم فاعظم نعمته عليهم
 ومن قبله تمت عليهم نعمه واكمل له الدين وجعل لهم خيرا من قبله فبعثه صلى الله عليه وسلم
 بالهدى ودين الحق واشترى عليه الكتاب واحكمه وجعل كتابه مهينا على ما بين
 يديه من الكتب فامر فيه بعبادة الله وبالا حسان الى خلقه الله فقال الله
 واعبدوا الله فلا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وبذي القربى واليتامى
 والمساكين والجاريين القريبى والتجار الحبيب والصاحب بالجانب وابن السبيل
 وما ملكت ايمانكم ان الله لا يحب من كان مختالا فخورا وجعل دينه
 ثلاثا ربهات اسلام ثم ايمان ثم احسان وخفف الاسلام من قبله على
 اركان خمسة ومن اكملها الصلاة وهي خمس وقرن معها الزكاة فمن اكمل
 العبادات الصلاة وتليها الزكاة فففي الصلاة عبادته فففي الزكاة
 الاحسان الى خلقه فكذلك في الزكاة في القرآن في غير ايه ولم يذكرها الا
 قوله معها بالزكاة من ذلك قوله تعالى واتيوا الزكاة واتيوا الزكاة وقال
 فان تابوا واقاموا الصلاة واتوا الزكاة فاعوانكم في الدين وقال وما امرنا
 الا لعبادة الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة
 وذلك دين القيمة وفي الصحيحين من حديث ابي هريرة ورواه مسلم
 من حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله علم على الاسلام فقال
 شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وقيام الصلاة واتوا الزكاة
 وصوم رمضان وحج البيت وعنه قال صلى الله عليه وسلم ان اول ما اقلبت الناس
 حتى يقولوا لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وقيام الصلاة ويؤتوا
 الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها وحسابهم
 على الله ولما بعثت معاذ الى اليمن قال له انك تقدم على قوم اهل كتاب
 فليكن اوامرك عليهم شهادة ان لا اله الا الله والى رسول الله فان لم
 اطاعوك فاعلم ان الله فرض عليكم في كل يوم وليد فانهم
 اطاعوك لذلك فاعلم ان الله افترض عليكم صدقة فتوخذ
 من اغنياهم فتزكوا فقرائهم فانهم اطاعوك لذلك فخذ منهم
 وتوَقَّ

الصلاة

وتوَقَّ كرائم اموالهم واتق دعوة المظلوم فانه ليس بينهما وبين الله حجاب
فصل وجاء ذكر الصلاة والزكاة في القرآن مجلا فينبه الرسول
 صلى الله عليه وسلم فان بيانا من الرضا من الوحي لانه سبحانه انزل عليه الكتاب
 واحكمه قال الحسن بن عطية كان جبرائيل ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم
 بالسنة يعلمه اياها كما يعلم القرآن وقد ذكرت في الصلاة فصلا
 قبل هذا والمقصود هنا **ذكر الزكاة** فتذكر ما تيسر من احكامها
 وبعض الاحاديث وشيئا من اقوال الفقهاء وقد سمي الله الزكاة صدقة
 وزكاة ولفظ الزكاة في اللغة يدل على النمو والنمو والنمو يقال فيه زكاة اذا نما
 ولا ينمو الا اذا دخل من الدخول فلهذا كانت هذه اللفظة في الشريعة تدل
 على الظهارة كما قال تعالى قد افلح من زكاه فقد افلح من تركى فنفس المتصدق
 تركها وما له يزكو يظهر ويزيد في المعنى وقد افهم الشريعة انها تبرعت
 للمواساة ولا تكون المواساة الا لمن له مال من الاموال فلهذا سمي
 في الاموال النامية في ذلك ما ينمو بنفسه كما ما سمي بالحركة وما ينمو
 بتغير عينه وبالمعرف فيه كالعين وجعل المال لا يواخوذا على حساب
 من طرف واحد ففيه نصفان احدهما هو اقله بغيره اخص من ما فيه النفع
 بقية من طرفي فيه ربع اخص وهو نصف النفع فيما شقته السماء وما فيه
 النفع طول السنة كالعين ففيه ثمن ذلك وهو ربع النفع وما فيه
 وما افترق ما كان له كتاب الزكاة في موطا ثم يذكر حديث ابي سعيد
 لانه اصح ما روي في الباب وكذلك فعل مسلم في صحيحه وفيه ذكر نصيب
 الورق ونصيب الابل ونصيب الحب والتمر ثم الماشية والعين لا بد
 فيها من مزرعة او فستى بما رواه عن ابي بكر وعمر رضي الله عنهما في اعتبار
 كونه لو كان قد خالفهم معاوية وابي عباس فيما رواه قال في الحنفية
 حجة على من خالفهم لاسيما الصدوق لقول صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي
 وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى وقول ان يطع القوم
 ابا بكر وعمر ميرشدوا ثم ذكر نصيب الذهب والفضة فيه
 اصفى من الورق فلهذا اخبر ثم ذكر ما تؤخذ الزكاة منه قد ذكر

فصل

في حجة

الاحاديث والآيات في ذلك فاجودها حديث عمر الخطاب وكتابه
 في الصدقة وذكر عن عمر بن الخطاب ان الصدقة لا تكون الا في العين والحر
 والماله واختاره وقال ابن عمر بن الخطاب ان الزكاة فيما ذكر
 وقال ابن المنذر والامام ابو بكر النيسابوري اجمع اهل العلم على
 ان الزكاة تجب في تسعة اشياء في الابل والبقر والغنم والذهب
 والفضة والبر والشعر والتمر والزبيب اذ يبلغ من كل صنف ما تجب
 فيه الزكاة **فصل** في الصدقة عن ابي سعيد اخذ روي قال ليس فيما
 دون عنق او في صدقة ورافما دون عنق وصدقة ولا فيما دون عنق
 او اقل صدقة وانتشار نحر اصابه وفي لفظ ليس فيما دون عنق او ساق
 من تمر ولا حبة صدقة ولا لفظ في تمر بالكاء والمثلثة وفي لفظ ليس فيما
 دون عنق او اقل صدقة رواه مسلم عن جابر وروى مسلم عن جابر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال فيما سقت الاثمار والغنم العشر وفيما سقي بالسواقي نصف العشر
 ورواه البخاري عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لا تكون الا في العين والحر
 عثريا العشر وما كان بالنضح نصف العشر وفي الموطا العيون والبعل
 والبعل ما شرب بعروق ويمتد بعروق الى الارض ولا يحتاج الى سقي
 من الكرم والخل والعنبر ما يسقيه السماء ويسقيه العامة العدي وقيل
 يجمع اما ما لم يطهر فيصير وافي يصير الماء بها قال ابو عمر بن عبد البر في الحديث
 الاول فوائدها ايجاب الصدقة في هذا المقدار وفيها عمادون والمذلة من الابل
 من الثلاثة الى العشرة والاولوية اسم لوزن اربعين درهما والسنت نصف
 نصف اوقية والنواة خمس دراهم قال ابو عبيد القاسم بن سلام وما زاد على
 المئتين وهي الحمل الا وافي فظاهر هذا الحديث ايجاب الزكاة فيه لعدم
 لعدم النقص بالعفو عما زاد ورضه عن العفو فيما دونها وذلك ايجاب
 لها في الخمس فما فوقها وعليه ان العلماء روي ذلك عن علي بن ابي طالب وهو مذهب
 مالك والشافعي والاوزاعي والليث وابن ابي ليلى والشافعي والي يوسف
 ومحمد واحمد واسم والي عبيد والي سقالت طائفة لا شيء في الزكاة حتى
 تبلغ اربعين درهما وفي الذهب اربعة دنانير روي هذا عن عمر بن الخطاب
 سعيد واكن وطادس وعطا والزهرى ومكحول وعمر بن دينار
 وابو حنيفة واما ما زاد على الخمسة الاوسط ففيه الزكاة عند جميع
فصل في نصاب الورق التي تجب زكاته ما نبت به من ما هذا
 الحديث وهو قوله عن ابي ذر من الورق وهذا مجمع عليه وفي حديث

في لاصد

ابن عمر في الصدقة ايضا وفي الرقة ربع العشر واما نصاب الذهب فقد
 قال مالك في الموطا السنة التي لا اختلاف فيها عنه نأان الزكاة تجب في
 عشرين دينارا كما يجب في مئتي درهم فقد علمنا ان اهل المدينة وما
 حكم خلاف الا عن الحسن انه قال لا شيء في الذهب حتى يبلغ اربعين مثقالا
 نفل ابن المنذر واما الحديث الذي روي فيه فضعيف وما دون العشر
 فان لم يكن قيمته مئتي درهم فلا زكاة فيه بالاجماع وان كان اقل من
 عشرين وقيمته مئتي درهم ففيه الزكاة عند بعض العلماء من السلف
 ودلائل القرآن والحديث على ايجاب الزكاة في الذهب كما وجبت في الفضة
 قاله والليث يكثر من الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله
 الا به وقال النبي صلى الله عليه وسلم علم ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها
 زكاته احدى مائة سنة او مائة سنة او مائة سنة او مائة سنة او مائة سنة
 او غير المضروب **فصل** في نصاب الذهب والفضة في كل منهما النصاب
 في كل ام لا علم سنة اقوال في نصاب الذهب والفضة في كل منهما النصاب
 وروي عن شريك بن حنبل في نصاب الذهب والفضة في كل منهما النصاب
 الى الذهب لانها الاصل وقيل في نصاب الذهب والفضة في كل منهما النصاب
 الشعبي والاوزاعي وقيل في نصاب الذهب والفضة في كل منهما النصاب
 وقيل في نصاب الاجزاء وهو قول الحسن وقيل في نصاب النخعي وهو مذهب مالك
 وصاحب ابي حنيفة ابي يوسف فخذ هؤلاء من كان معه عشرة دنانير
 ومئة درهم وجبت الزكاة فان كان قيمته العشرة مئة وخمسين ومئة وخمسون
 درهم لم تجب الزكاة لان الدينار في الزكاة عشرة دراهم والضم بالاجزاء
 لا بالقية **فصل** في وجوب الزكاة في احوالها **فصل** في احوالها
 كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بيعت عماله على الصدقة كل عام وعمل بذلك
 الخلفاء في المماليك والعبيد ما علموه من سنته فروى مالك في موطاه
 عن ابي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 هذا من زكاته ثم قالوا لا تجب زكاة ما رحتي حول عليه حول قال ابو عمر
 بن عبد البر وقيل روي هذا عن علي بن ابي طالب وعمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب
 الفقهاء قد يما وجدنا الاماروي عن معاوية بن ابي سفيان كما تقدم
 في ملكه فاما من الذهب والورق واقام في ملكه حولا وجبت فيه
 الزكاة وان ملكه من النصاب ثم ملك ما يتم النصاب ببناء الاول

النفس

على حوال الثاني فالاعتبار من يوم كل النصاب وان ملك نصيبا با ثم يقول
 ملك ملك نصيبا بنى كل واحد منهما على حوله ورجح المار مضموم الى اصله نركي
 الرجح لحوال الاصل اذا كان الاصل نصيبا عند الجمهور وان كان الاصل دون
 النصاب فتم عنه اكل نصيبا برجحه ففيه الزكاة عنه مالك رحمه الله
 وان كان معه عرض للتجارة ثم ملك ما يملك النصاب فعليه الزكاة
فصل واما العروض التي للتجارة ففيها الزكاة قال ابن المنذر اجمع
 اهل العلم ان في العروض التي راد بها التجارة الزكاة اذا حال عليها الحول روي
 ذلك عن روي ذلك عن عمر وابنه وابني عباس وروى قال الفقهاء السبعة
 والحنفي ومجاهد بن زيد وميمون بن مهران وطاوس والشافعي والثوري
 والاوزاعي وابو حنيفة واحمد واسحق وابو عبيد وحكي عن مالك وداود
 لا زكاة فيها ويمنع الجداود عن ميمون قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم يا مرنا
 ان يخرج زكاة ما نفعه للبيع وروي عن عمار قال في عمر قال اذكر زكاة
 مالك فقلت مالي الاحياء وادم فقال قومها ثم اذكر زكاتها واشتريت
 القصص بلانك في اجماع واما مالك فذهب الى ان التجارة على قسمين متركص
 ومدير فالمرتجى وهو الذي يشتري السلعة وينتظرها الاسواق فربما
 قامت السلعة عنده فبني هذا عنده لا زكاة عليه الى ان يبيع السلعة فربما
 لعام واحد ومن حجة ان الزكاة شرعية في الاموال النامية فاذا زكيه في
 السلعة كل عام وقد تكون كاشدة نقصت عن شراها فبعضها فاذا
 زكيت عند البيع فان كانت مبرجة فالرجح كان كامنا فيها فيخرج زكاة
 ولا يزكي حتى يبيع بنصاب ثم بعد ذلك ما يبيعه من قليل وكثيره
 واما المدير وهو الذي يبيع السلعة في اثناء احوال فلا يستقر بده سلعة
 فبني في السنة اجمع يجعل لنفسه شهرا معلوما يحسب ما يبيعه من السلعة
 والعين والدين الذي على المالك الثقة ونركي اجمع هذا اذا كان ينقص
 بده في اثناء السنة ولو درهم قال لم يكن يبيع بعين اصلا فلا زكاة
 عليه عنده **فصل** واما اكل في اذا كان للنساء فلا زكاة فيه
 عنده مالك والليث والشافعي واحمد وابو عبيد وروي ذلك عن عائشة
 واسماء وابني عمر وانس وجابر بن عبد الله وعنه جماعة من التابعين وقيل فيه
 الزكاة وهو مروي عن عمر وابنه ميمون وروى عن ابن عباس وعنه جماعة
 من التابعين

رض
 نركي

من التابعين وهو مذهب ابي حنيفة والثوري والاوزاعي واما حلية
 الرجال فلا يبيع منه فلا زكاة فيه كحلية السيد وانما من النصفه واما ما
 من ائخاذة كالاولاني ففيه الزكاة وما اختلف فيه من تحلية للمنطقة
 واخوذه واجوسني ونحو ذلك ففي زكاته خلاف فعند مالك
 والشافعي وفيه الزكاة ولا يجوز ائخاذة وابا حنيفة واحمد
 اذا كان من فضة واما حلية الفرس كالسرج والنجار والبرذنب
 فهذا فيه الزكاة عند جمهور العلماء وعنه من ائخاذة مالك
 والشافعي واحمد وكذلك الدواة والمكحلة ونحو ذلك ففيه الزكاة
 عند الجمهور سواء كان فضة او ذهبا **فصل** وتجب الزكاة في مال
 المتباني عنده مالك والليث والشافعي واحمد والي ثور وهو مروي
 عن عمر وعطاء بن رباح وابني عمر وجابر بن عبد الله عنهم قال عمر بن الخطاب في
 اموال المتباني لا باكلها الزكاة وقالت عائشة ايضا وروي ذلك
 عن ابن عمر بن علي وهو قول عطاء بن رباح وروى ذلك
فصل المالا المغضوب والاضائع ونحو ذلك قال مالك
 ليس فيه زكاة حتى يقبضه فزكيه لعام واحد وكذلك الذي عنده
 لا زكاة حتى يقبضه زكاة واحد وتول مالك سوره على كثر وعطاء
 بن عمر بن عبد الله بن قيس زكي اكل عام اذا قبضه زكاة عامضي وللشافعي
 قولان **فصل** وانما اذا اخرج منها نصيبا من الذهب
 والفضة ففيه زكاة عند مالك والشافعي واحمد وزاد احمد الباقية
 والزبرجد والبلور والعقيق والاكل والسبخ والزرنج وعنه اسحق وابي
 المنذر يستقبل به حولا ونركيه وابو حنيفة يجعل فيه مئزر وله انه لا يخرج
 الا فيما ينطبع كالحديد والرصاص والنحاس دون غيره واما ما يخرج
 من البحر كاللؤلؤ والمرجان فلا زكاة فيه عند الجمهور وقيل فيه الزكاة
 وهو قول الزهري وكثر البصري ورواية عن احمد **فصل**
 والدين سقط زكاة العين عنده مالك وابي حنيفة واحمد واحمد قول للشافعي
 وهو قول عطاء واحسن وسليمان بن يسار وميمون بن مهران والشافعي
 والثوري والاوزاعي والليث واسحق والثوري واحتجوا بما رواه مالك
 في اللؤلؤ عن السائب بن يزيد قال سمعت عثمان رضي الله عنه يقول هذا شهر زكاةكم في كان

الزكاة
 الحج
 باطله
 لا كانه
 الكحل في لونه
 لكنه اصبح منه

لع
 ٢٠ سيار ٩

فمن كان عليه دين فليؤده حتى يخلص ماله ثم تؤدون منها الزكاة
وعند مالك الكحلان عندهم من ثمن الدين زكاة العين وجعلها في مقادير
العين وهي التي يبيعها الحاكم في الدين ما يفضل عن ضرورته وان كان
له دين على ملي ثقتة جعله في مقابلة دينه فيكوزك العين فان لم يكن
الامام يبيع سقطت الزكاة **فصل** واختلف في العسل زكاة
فكان اختلاف فيه بين اهل المدينة فرأى الزهري ان فيه الزكاة وهو
قول الاوزاعي والي حنيفة واصحابه وهو قول ربيعة ومالك
وهو العسل عندهم والي حنيفة في الزكاة فيه **فصل** واما الكحلان
الثاني وهو قول اصحابه فيما سقطت السما والعيون العسل كحديث فقيه
ما انفق عليه العسل وهو المطرار الماخوذ من العسل ولكن اختلفوا في اي
شئ من العسل او نصف فقال في طائفة يبيع العسل كل ما يزرعه الارتمون
من حبوب والبقول وما انتبه اشجاره من الثمار قليل ذلك وكثير وروي
هذا عن حماد بن ابي سلمة والي حنيفة وروى وقال ابو يونس محمد لا يجب
الا فيما لم يزرع باقية فيما يبلغ خمسة اوسق وقال احمد بن حنبل في ما يبيع
ويبقى حيا كالزبيب خمسة اوسق وضاعدا وسواء عنده ان يكون قوتا
كالحنطة والشعير والارز والذرة او من القطنيات كالباقل والحبوب
او من الاباريز كالكربرة والكروان واليزر كمنزلة الكراث في حكم
وسائر حبوب وتجب البضاعة فيها جميع هذه الاوصاف كالتمر والزبيب
واللوز والبندق والفسستق ولا تجب في الغواكر ولا في الخضرة وهذه
كقولنا في ثوبه فمروى في قولنا حبيب من المالكية قال مثل قول
مالك وزاد عليه وقال لو خذ الزكاة من الثمار زوات الاصول كلها
ما ادر منها وما لم يدر وقال اذا اجتمع للرجل من الصنف الواحد منها
ما يبلغ خمسة مثاقير خمسة اوسق اذا كان ما يبيع كالجوز واللوز
والفسستق اخرج عشرة وان كانت مما لا يبيع مثل الرمان والتفاح
والفريسة والسفرجل فخرجها فيبلغ خمرها وهي خمر خمسة اوسق
وجبت فيها الزكاة ان يباع بغير الثمن وان لم يبيعها **فبيع عشر**
غرض كيلها

مالك

غرض كيلها وقال مالك ماصحابه في المسحوق من ثوبه تجب الزكاة في الحنطة
والشعير والذرة والذوق والسلت والارز والحبوب والاعين والحبوب
والسنبلة والسهم والمماش وحيا الفجل وما اشبه هذه الحبوب
الماكلة المدخنة وكحمت بالانواع من الفاروق والتمر والزبيب والزيتون
وقال الشافعي تجب الزكاة فيما يبيع ويذوق ليقان فاكولا او سويا
او طيخا وله الزيتون قولان وتجب عنده في التمر والزبيب وقال الليثي
بمسحوق ما يجزى فقيه الصدقة مع ان يجزى الزكاة في التمر والزبيب والزيتون
وكذلك القوري تجب الزكاة في الزيتون والاوزاعي والزهري في روي
عن ابي عيسى وقال الاوزاعي مضى ان الزكاة في الحنطة والشعير
والسلت والتمر والعنب والزيتون وقال اسحق كلما يجزى فقيه الصدقة
وعنه اني المندر شئ اشيا كما تقدم فقط التمر والزبيب والحنطة والحبوب
والفضة والذهب والابل والغنم والبق وكل هو لا يجزى ان تجزى الاوسق
الامام يروي عن مجاهد في حنيفة في تجب الزكاة في القليل والكثير ويعتبر
الضاعف في اليسر والتصفية في حبوب والخفاف في الثمار وما لا يزرع فيه
من الزيتون وما لا يزرع من العنب ولا تخرج الزكاة من ثمنه
او من حبه كما قال مالك اذا بلغ خمسة اوسق فبيع اخرج الزكاة من ثمنه
فصل وفيهم الفح والشعير والسلت في الزكاة وتجب القطاني بعضها
الابيض ولو كان بفضه صيفيا او بفضه شتويا وكذلك الكرم ولو كان
بذلك شتيا اذا كان لرجل واحد واما التمر فلا بد ان يكون في حصة
كل واحد منهم ضا **فصل** والوسق ستون صاعا والصاع اربعة
امداد عبد النبي صلى الله عليه وسلم والمدر رطل وثلث والصاع خمسة ارباط وثلث
بالبيغادي والرطل البيغادي مائة وثمانية عشر درهما والدرهم هي هذه
التي من زمان عبد الملك كثر من ثمنها ودرهم سبعة مثاقيل فيبلغ النصف
بالرطل البيغادي الفدر ستمائة رطل وتقديره بالدمشق ثلاث مئة رطل
واثنان واربعون رطلا وستة اسباع **فصل** ومن باع ثمره او
ذهبها او مائة عنها بعد بيعه صلاحا فزكاة عليه وان كانت قيارا
صلاحا فزكاة على المشتري وهو هو ليه والوارث ان كان في حصة كل
واحد ضا **فصل** والخيل والكرم عا ربابه ويحلى بينهم وبينه فان شأوا

والزبيب

وفضه العام
بعضه البعض
مخمس

الكلوا وان شأوا باعوا وتخفف عنهم وما اكل من الزرع او الاقطاني وهو
 اخضر صغير فلا ركة فيه قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرصتم فدعوا للملك
 فان لم تدعوا للملك فدعوا للرجل رواه ابو داود وقال خففوا على الناس فان
 في اكل الواطنة والآك والعربة رواه ابو عبيد وقال الواطنة السابله
 سموا بذلك لولا طهر بلادها فادركوا العربيه هي هبة ثم خلت او تخلت لمن ياكل
 والاكل اهل الاما ان يكون منه **فصل** ولا تجب الزكاة الا في خمسة اوسق من
 صنف واحد والحب السجور والسلت عند مالك صنف واحد فاذا اجمع
 اجمع من هذه الثلاث نصا با وجبت الزكاة ونخرج كل بحسبه وكذلك
 الاقطاني وهي حبس والبقل والعدس ونحو ذلك صنف واحد عند مالك
 والقدر اما اخذ منه قدر الثعب والمونة كما في الحبس ما كان يسقى بماء
 السماء والا ينهار والغيون ففيه الغسر وما كان سقي بالبرق والسابله
 والدواليب هي اسماء شئ واحد كالسابله والتاسع هي الابل يستقي بها
 ركب الماء ففيه نصف الغسر وما سقى نصف هذا نصف هذا او نصفه
 ففيه ثلاثة ارباع الغسر **فصل** وكل من ثبت الزرع على ملكه
 فعليه زكاته قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا من طيبات ما رزقناكم
 وفي اخرها لكم من الارض ولا تسموا اكنتم منه تنفقون ولستم باخذنها
 الا وسواكم كما نزل الارض ملكا لاواستبخرتها او اقطعتها للامام مستغلة
 منفعتها واستعادها او كانت موقوفه عليه قال ابن المنذر اجمع كل من
 احفظ عنه من اهل العلم على ان كل ارض مسلم اهلها قبل فروعهم اهلها
 وان عليهم فيما رزقوا فيها الزكاة فارض الصلح كما في ذلك من العتق
 اذا كان عليها خراج ادى الخراج وركب ما بقي من استاجر ارضا للزراع
 فعليه الزكاة غنمهم والعلماء كمالك الشافعي والحنفي والشافعي والحنفي
 للمقطعين عليهم الغسر فان كان الزرع كله وفيه يعطى الفلاح اجرة
 فعليه الغسر كله وان كان الزرع مقاسمه لغيره او ملكه للفلاح ونصفه
 او ثلثه للمقطع فعليه كذا عشر نصيبه فان الزرع ثبت على ملكه
 وهذا قول علي المسلمين وقد كان الصحابة يأخذونهم النبي صلى الله عليه وسلم
 الغر يعطيه مستحقه ويأمرهم ان يجاهدوا بما يتقى من اموالهم
 فان كان اكنتم لم يعطوا من ثلث الاما ما يجاهدون به كان او لم يعطوا
 عشرة

مجانس

فمن قطع الامام ارضا للاستعمال والجهاد استعملها ونزل الزرع
 عاملا في ارض غنمهم فما ليقوا عالم انه لا عشر عليه وقد تنازع العلماء فيمن
 استحق منفعة الارض عوضا كالمستاجر لها يدبرها او يخلطه بنفسه
 ونحو ذلك جمهورهم يقول عليه الغسر وهو قول صاحبني الى حنيفة ومالك
 والشافعي واحمد واما ابو حنيفة يقول العتق على ارض فهو للمقطعين
 اذا قدر انهم استاجروا منفعة الارض فبذلك اخذت انفسهم كان عليهم
 الغسر عنه جمهورهم وعلى القول الاخر على الذي استاجرهم فمن قال ان الغسر
 الذي اوجبه الله مسحق في الصدقات يسقط فقد خالف الاجماع ايضا
 فهو لا ياكله ليسوا كالاخرى وانما هم حنابلة يقاتلون في سبيل الله عباده
 ويأخذون هذه الاراق من بيت الاما يستغنون به على انفسهم وما
 يأخذون من ليس ملكا للسلطان وانما هو مال الله يقيمه والى امرين المستحقين
 فمن جعلهم كالاخرى جعل عبادهم لغير الله وقد جاء في الحديث هذا الذي رزقون
 من امي وتأخذون ما يعطونه كمثل ما موسى قرضه ولدها وتأخذ اجرها
فصل فاذا كان عاملا للزراعة او مالكا للزراعة او مالكا للزراعة
 فيه ثلاثة اقسام قيل لا يسقط عنها الزكاة والاولى وان لم يورثه
 عن ابيه وقيل يسقطها وهو قول غطاء واخيه سليمان بن يسار ومومن بن مهران
 والحق في الحديث والسوري واسحق وكذا في الكسبية والبلد والبقرة وقيل
 يسقطها الذي الذي انفقته على رعيه ومثله ولا يسقطها ما استلانه لتفقه
 اهل وقيل يسقطها هذا وهذا الاول قول ابن عباس واختاره احمد بن حنبل
 وغيره والثاني قول منعه **فصل** والرطب الذي لا يثمر والزيتون الذي لا يعصر
 والغنم الذي لا يربز فقال مالك وغيره شحح الزكاة من ثمنه اذا بلغ خمسة اوسق
 وان لم يبلغ ثمنه من ثمنهم وان كان يتناها فيبيع قبل تناهيه فقيل شحح
 الزكاة من ثمنه وقيل شحح من حبه او رهنه **فصل** ففيه زكاة العين والركب
 الذي ثبت عليها الاحاديث المتقدمة مع الايات الكريمة واما زكاة الماشية
 والابل والبقرة والغنم فقد ثبت الاحاديث الصحيحة وكتب النبي صلى الله عليه وسلم فيها
 ولله كتب اي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة وفي الصحيح من حديث النبي صلى الله عليه وسلم
 هذا لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ان ابا بكر كتب له هذا الكتاب لما وجه الى الجيوش اسمهم
 هذه في هذه الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والى امر الله بها
 وهو من سئلها من مسكنه علم وجهها فليعطها ومن سئل فوقيها

بلغ

24

خطا بغيره

ولا يعطى في أربع وعشرين مثلاً بل قد دونها الغنى في كل خمس شاة فاذا بلغت
 خمساً وعشرين إلى خمس وأربعين ففيها بنت مخاض أنى فاذا بلغت ستاً وأربعين
 إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنى فاذا بلغت ستين وأربعين إلى
 ستين ففيها حقة طروقة أو حقة واحدة أو حقة واحدة أو حقة واحدة
 ففيها حقة واحدة أو حقة واحدة أو حقة واحدة أو حقة واحدة أو حقة واحدة
 بلغت إحدى وعشرين إلى خمس وأربعين ففيها حقتان طروقتان أو حقة واحدة
 على عشرين ومئة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ومن لم يكن معه
 إلا أربع بنات لا يملك فيهن شيئاً إلا أن يسارهن فاذا بلغت خمساً من الأربعين
 شاة وفي صدقة الغنى في سابعها إذا كانت الأربعين إلى الخمسين ومائة شاة
 فاذا زادت على عشرين ومئة واحدة إلى مئتين ففيها شاتان فاذا زادت على
 مئتين واحدة ففيها ثلاث شياه فاذا زادت على ثلاث مئة ففي كل مئة شاة
 فاذا كانت سابعاً إلى عشرين ففيها بنت لبون واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يسار
 رهنها أو تأسر في هذا الكتاب الضمان بلغت مئة من الأبل صدقة الحزرة وليست
 عنده حقة واحدة وعنده حقة فانهما تقبل صدقة واحدة ويجوز معها شاتين أن تيسر
 لها أو عشرين درهماً ومن بلغت عنده صدقة واحدة وليست عنده حقة واحدة
 فانهما تقبل صدقة واحدة ويعطى المصدوق عشرين درهماً أو شاتين ومن بلغت
 عنده صدقة واحدة وليست عنده إلا بنت لبون فانهما تقبل مئة بنت لبون ويعطى
 شاتين أو عشرين درهماً ومن بلغت صدقة مئة بنت لبون وليست عنده وعنده
 بنت مخاض فانهما تقبل مئة بنت مخاض ويعطى معها عشرين درهماً
 أو شاتين ولا يجمع بين مئتين ولا يفرق بين مئتين حشيشة الصدقة وما كان
 من خيل طين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية ولا يخرج في الصدقة درهم
 فاذا زادت عوار ولا شاة إلا أن يسار المصدوق وعنده في هذا الكتاب الضمان
 ومن بلغت صدقة مئة بنت مخاض وليست عنده وعنده بنت لبون فانهما تقبل مئة
 ويعطيه المصدوق عشرين درهماً أو شاتين فان لم يكن عنده بنت مخاض وعنده
 وعنده بنت لبون فانهما تقبل مئة وليس معه شيء ورؤى مالك بن أنس كتاب عمر
 في موطأه من هذا الحديث أو قريب منه إلا ذكر المصدوق مع العشرة فانه لم يذكره
وصل قال الأمام أبو بكر بن المنذر وهذا مجمع عليه إلى عشرين ومئة ولا يصح
 عن علي بن ماري في عشرين بنت لبون خمس شياه وقوله في هذا الحديث في سائمة
 الغنم موضع خلاف بين العلماء لأن السائمة هي التي ترعى فذهب مالك
 إلى الأبل العوامل والبقر العوامل والكياش المعروفة فيها الزكاة قال أبو عمر
 وهذا قول

م الكلاي مشه

وعنده حقة فانهما تقبل مئة
 الصدقة عشرين درهماً أو شاتين
 بلغت صدقة مئة بنت لبون

وهذا قول اللبث ولا أعلم أحداً قال به غيرهما وأما النساء في واحد وأربعين وذكور
 النور والاوزاعي وغيرهم فلا ركاب فيها عندهم ورؤى هذا في جماعة من الصحابة
 علي وجابر ومعاذ بن جبل وكتبه عمر بن الخطاب وقدر في حديث ابن جهم
 عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال في كل سائمة بنت لبون
 لبون ففيها سائمة فالمطلقة على المفيد إذا كان من جنس الأبل خلاف
 وكذا الحديث في بنت سائمة ثم الغنم وقوله من بلغت عنده من الأبل صدقة
 الحزرة وليست عنده إلا حقة لم يقبل به مالك بل قال أنه إذا لم يجد السنن كما تحده
 أو غيرها فانه يبيهاً عما ولا أحب له أن يعطيه منها وقال إذا لم يجد السنن
 التي تجوز في المال لم يأخذ ما فوقها ولا ما دونها ولا يزداد درهماً ويتباعد لرب
 المال سناً وقال الثوري والنسائي وأحمد بن محمد ما في حديث ابن جهم السنن
 أحداً وحيداً أو أعطى شاة أو عشرين درهماً أو أخذ مثلاً من ماله فذهب
 إلى حنيفة وصاحبها أن شاة أخذ القيمة وإن شاة أخذ فضل منها وأعطى
 الزيادة وما لكم بقليل ذلك لأن مالكاً أنما روى يكتفي بعمر وليس فيه ما في
 كتاب أبي بكر من الزيادة وهذا شأن العلماء وقوله في هذا الحديث فاذا زادت
 سابعاً ومئة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة قال
 أبو عمر هذا موضع خلاف يعني إذا زادت واحدة قال مالك إذا زادت
 واحدة على عشرين ومئة فالتساعي بالخيار بين أن يأخذ حقتين أو ثلاث
 بناءً لبون وقال الزهري فيها ثلاث بنات لبون إلى ثلاثين ومائة فليكون
 فيها حقة واحدة بنت لبون وبه قال الأوزاعي والنسائي وهو أبو ثور وأبو عبد الله هو
 قول محمد بن النعمان وهو قول أحمد بن حنبل وهو أبو عبد الله وأما الكوفيون
 فانه يستقبل الثمانية بعد عشرين ومئة فيكون في كل خمس شاة

وقوله ولا يرضى في الصدقة درهم ولا إذا زادت عوار ولا شاة عليه جماعة فقهاء
 الأصحاب لأن الماخوذ في الصدقات العدل كما قال عمر بن الخطاب عدل من عدل
 المال وخياره الكرم من النساء السافرات وذات العوار يفتح العين التي
 بها عيب وبالفهم التي ذهبت عنها ولا يحسن ذلك في الصدقة والنسأة
 الماخوذة في الأبل الحزرة من الضمان والثنية من المعرفان أخرجه القيمة
 نقولان في قول ولا يجمع بين مئتين ولا يفرق بين مئتين حشيشة الصدقة

في كل خمس شاة
 في كل خمس شاة
 في كل خمس شاة

وفي الصحيح عنه انه قال قبل موته بحمد الله من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد
الا فلا يتخذوا القبور مساجد فاني انهيكم عن ذلك ثم وقف بعرض الناس ووقف
للعدس والخز وليس هذا وقف من الخليل ولا من احد من بني اسرائيل
ولا من النبي صلى الله عليه وسلم ولا من خلفائه بل قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اطلق
تلك القرية للدارسين ولم يامرهم ان يطعموا عند مشي الخليل عليه السلام
لا خيرا ولا عدسا ولا غير ذلك فمن اعتقد ان الاكل من هذا الخبز والعدس
مستحب شرع النبي صلى الله عليه وسلم ومندرج جاهل ضال بل من اعتقد
ان العدس مطلقا فيه فضيلة فهو جاهل واحد الذي روي كلوا العدس
فانه يرقق القلب وقد قدس فيه سبعون نبي حديث مذكور
فختلف با اتفاق اهل العلم ولكن العدس هو مما اشتبه بالدهن وقال الله
لهم ان تبدلون الذي هو ادنى بالذي هو خير ومن الناس من يتقرب
الى الجن بالعدس فيطبخون عدسا فيضعونه في الماء حتى اوثر ثوبه
ويطلبون من الجن ما يطلبونهم كما يفعلون مثل ذلك في الحمام
وغیر ذلك وهذا من الايمان بالجن والطعنات وجماع دين الاسلام
ان يعبدوا الله وحده لا شريك له ويعبد بما شرعه سبحانه وتعالى
على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من الواجبات والمستحبات والمنهيات
فمن تعبد بعبادة ليس واجبة ولا مستحبة فهو ضال والله اعلم
فيما يغفل عنه الجاهلون والجهل في احكام وعنده وهذا هو الحق

مسألة في رجل اغتسل في الجنابة لم يصب في احكام وعنده وهذا هو الحق
ثم يرجع بعض الماء من على يده الى الجن هل يصير الماء مستعملا وكذلك الجنابة اذا وضع
يده في الاناء والجن هل يصير مستعملا لا يبيح مقدار الماء الذي اذا اغتسل فيه
اتجنب لا يكون مستعملا وعما الظاهر التي تخط على ارض الحمام والماء المستعمل
جاء عليها ثم تغير فيها من اكرن الناقص من غير ان يغسل **اجواب**
اكرمه ما يطهر من يدك المغمسل او المتوضي من الرشا ش في اناء الطهارة لا
يجعله مستعملا وكذلك غسل الجنابة في الاناء او اكرن الناقص لا يصير
مستعملا واما مقدار الماء الذي اذا اغتسل فيه اتجنب لا يصير مستعملا اذا كان كمثل
مقدار قلنتين واما الظاهر التي توضع على ارض الحمام فاما ذلك مستعمل طاف
لا ينجس الا بملاقاة النجاسة والاصرة الارض الطهارة حتى تعلم نجاستها لا سيما

ما بين يدي

ما بين يدي الحياض الفائضة في الحمامات والماء يجري عليها كثير والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم **فصل في** **الاسلام** وهو ما صنفه بقوله **مشق**

اخبر **فصل** فيمن اوقع العقود المحرمة ثم تاب منها فقال الله تعالى في الربا وان تبتم فلكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون وقد سبب الكلام على هذا في موضعه وقد قال الله لما ذكر الجلع والطلاق فقال في الجلع ولا يحل لكم ان تأخذوا مما اتيقوهن شيئا الا ان يخافوا الا يقيموا حدود الله الى قوله واذا طلقتم النساء فابغوا اجلهن فامسكوهن بمعرف الى قوله ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه وقال الله يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطاهروهن لعدنهن الى قوله قد جعل الله لكل شئ قدرا فالطلاق المحرم كالطلاق في الحيض وفي طهر قد اصابها فيه حرمان بالنسبة والاجماع وكالطلاق الثلاث عند الجمهور وهو تعدد حدود الله وفاعله ظالم لنفسه كما ذكر الله انه من يتعد حد ذنابه فقد ظلم نفسه والظالم اذا تاب تاب الله عليه لقوله تعالى ومن يعمل سوءا او ظلم نفسه الاية ففان استغفر غفر له ورحمه ويكون من المتقين فيدخل في قوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا من الدين الزمهم عرو من ولا فقه بالطلاق المحرم كاتوا عالمين بالتحريم وقد ذنبوا عنه فلم ينتهوا فلم يكونوا من المتقين فهم ظالمون ظالمون لتعليم يستحقون العقوبة وكذلك قال ابن عباس لبعض المتقين ان عمر لم يتق الله فلم يجعل له فرجا ولا مخرجا ولوا تقي الله لجعل له فرجا ومخرجا وهذا يقال له علم ان ذلك محرم وفعله فان لم يعلم بالتحريم لا يستحق العقوبة ولا يكون معذرا انا عرف ان ذلك محرم وتاب من عوده اليه والتزم ان لا يفعله والذي كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه لم يجعل لائمتهم واحدا في حياته كانوا يتوبون فيصرون متقين ومن لم يتب فهو الظالم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الفسوق بعد الايمان ومن لم يتب فاولئك هم الظالمون فخص الظالم فيمن لم يتب فمن تاب فليس بظالم فلا يجعل متعد يا محدود والله ٥٥

بل وجود

بل وجود فعله كعدمه ومن لم يتب فهو محل اجتهاد فمرضى الله عنه عاقبتهم بالالزام ولم يكن هناك تحليل فكانوا لا اعتقادهم ان النساء يحرم من عليهم لا يقعون في الطلاق المحرم فانكفوا بذلك عن تعدد حدود الله فاذا صاروا يوقعون الطلاق المحرم ثم يردون النساء بالتحليل المحرم صاروا يفعلون المحرم مرتين ويتعدون حدود الله من ثبوت بل ثلاثا بل اربع الا ان الطلاق الاول كان تعديا لحدود الله وكذلك تكاح المحلل بها ووطئها قد صار تعديا لحدود الله هو الزوج الاول فقد تعديا حدود الله هذا مرة اخرى وذاك مرة والمرأة ووليها ما علموا بذلك وفعلوه كانوا متعدين لحدود الله فلم يحصل بالالزام في هذه الحال انكفاه عن تعدد حدود الله بل زاد التعدد لحدود الله فترك الترا مهم بذلك وان كانوا ظالمين غير ثابتهن خير من الزامهم فذلك التوا يعود الى تعدد حدود الله مرة بعد مرة **هذا** **فصل** فاذا الذي استغنا عن عباس ونحوه لو قيل له تب لتاب ولهذا كان ابا عباس يفتي احيانا بترك اللزوم كما نقل عنه عكرمة وغيره وعمر ما كان يجعل الخلية والبرية الا واحدة رجعية ولما قال قال عمر ولوا انهم فعلوا ما يوعظون به لكان خير لهم واشد تشبها واذا كان الالزام عاما ظاهرا كان تخصيص البعض بالاعتناء بقضا ذلك ولم يوثق بوثقه **فصل** **فصل** اربعة اما اذا كانوا يتقون الله ويتوبون فلا ريب ان ترك الالزام كما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر خير وان كانوا لا ينتهون الا بالالزام فينتهون ولا يوقعون المحرم ولا يحتاجون الى تحليل فلهذا هو الوجه الثاني الذي فعلها فيهم عمر رضي الله عنه والثالث ان يحتاجوا الى التحليل المحرم فلهذا ترك الالزام خيرا والرابعة انهم لا ينتهون بل يوقعون المحرم ويلزمونه بالتحليل فلهذا ليس في الزامهم به فائدة الا اصرار وغلال لم يوجب لهم يتقوا الله وحقق حدوده بل حرمت عليهم مساوهم وخرت ديارهم

بل ترك الزامه بذلك اقل فساد وان كانوا اذنبوا فممنون على الله
 التقديرية كذا تحريم الديار الكثر فسادا والله لا يجب الفساد احتيا
 ترك الزام فليس فيه الا ذنبه ذنبا يقوله ولم يثبت منه وهذا اقل فسادا
 من الفساد الذي قصد الشارع دفعه ومنعه بكل طريق واصل المسئلة
 ان النهي يدل على ان المنهي عنه فساد راجع على صلاحه فلا يشترع التزام
 الفساد من شرع دفعه وهذا ان كلما نهى الله عنه وحرمه في بعض الا
 حوال واما حذر في حال اخرى فان الحرام لا يكون صحيحا فاذا كان الحلال يترتب
 عليه الحكم كما يترتب على الحلال ويحصل به المقصود كما يحصل وهذا معنى قولهم
 النهي يقتضي الفساد وهذا مذهب الصحابة والتابعين لهم باحسان وائمة
 المسلمين وجهودهم وكثير من المتكلمين من المعتزلة والاشعرية يخالف في
 هذا لما ظن ان بعض ما نهى عنه ليس بفساد كالطلاق المحرم والصلاة
 في الدار المغصوبة ونحو ذلك قال لو كان النهي موجبا للفساد لزم انتفا
 ض هذه العلة فدل على ان الفساد حصل بسبب اخر غير مطلق النهي فلو
 هو لا ومثاله لا يتكلمون في الادلة الشرعية الواضحة وهي الادلة التي جعلها
 الله في كتابه والفقهاء العارفين تفصيل دلة الشرع فقولهم باي شيء يعرف
 ان العبادة فاسد والعقل فاسد قالوا بان يقول الشارع هذا صحيح وهذا
 فاسد او بان يقول هذا فاسد في صحة كذا وكذا او اذا وجد المانع انتفت
 الصحة وهذا ومثاله لا يتكلمون في الادلة الشرعية الواقعة وهي الادلة التي
 جعلها الله ورسوله ادلة على الاحكام الشرعية بل يتكلمون في احوال
 بقدر ونها في اذهانهم انها اذا وقعت هل يستدل بها ام لا يستدل والكلام
 في ذلك لا فائدة فيه ولهذا لا يمكنهم ان يتفقوا بما يقدرونه من اصول الفقه
 في الاستدلال بالادلة المفصلة على الاحكام فانهم لم يعرفوا نفس ادلة الشرع

الواقعة

الواقعة بل قدروا شيئا قد لا يقع وشيئا ظنوا انهم جنسه كلام الشارع وهذا
 من هذه الالباب فان الشارع لم يدل الناس قط بهذه الالفاظ التي ذكروها لاي
 حجة في كلامه شروط البيع والنكاح كذا وكذا ولا هذه العبادة والعقد صحيح او
 ليس بصحيح ونحو ذلك مما جعلوا دليلا على الصحة والفساد بل هذه كلها عبارات
 احدها من احد ثمانية اهل الرأي والكلام وانما الشارع لا يراعي الناس بالامر والنهي و
 التحليل والتحريم ويقول لشيء عقود هذا لا يصلح علم انه فساد كما قال في بيع
 مدية بعد مائة هذا لا يصلح والصحابة والتابعون وسائر ائمة المسلمين كانوا يحتجوا
 على فساد العقود بمجرد النهي كما احتجوا على فساد نكاح ذوات المحارم بالنهي المذ
 كور في القرآن وكذلك على فساد عقد الجمع بين الاختين ومنهم من انهم ان
 التحريم فيها تعارض فيه بضمان توقف وقيل ان بعضهم اباح الجمع وكذلك نكاح
 المطلقة ثلاثا استدلووا على فساد ما يقولون ان طلقها فلا تحل له من بعد الا
 وكذلك الصحابة استدلووا على فساد نكاح الشغار بالنهي عنه فهو من الفساد
 ليس من الصلاح فان الله لا يجب الفساد ويجب الصلاح فلا ينهي عما
 يحبه وانما ينهي عما لا يحبه فعلموا ان المنهي عنه فاسد ليس بصالح وان كانت
 فيه مصلحة فمصلحة مرجوحة بمفسدة وقد علموا ان مقصود الشرع رفع
 الفساد لا ايقاعه والالزام به فلو الزموا بموجب العقود المحرمة لكانوا مفسدين
 غير مصلحين والله لا يصلح عمل المفسدين وقوله واذا قيل لهم لا تفسدوا
 في الارض اي لا تعملوا بمعصية الله تعالى فكل من عمل بمعصية الله ففسد
 والمحرمات معصية الله فالشارع ينهي عنها لئلا يفسد ويدفعه ولا يوجد
 قط في شيء مما صرح به النهي صراحة ثبت فيها الصحة بنفي ولا اجماع فالطلاق
 المحرم والصلاة في الدار المغصوبة فيها نزاع وليس على النكاح الصحة نص يجب
 اتباعه فلم يبق مع الحجج بها حجة لكن من البيع ما نهى عنها لما فيها من ظلم

أحدهما للآخر كبيع المصرة والعيب وتلقى السلع والنجس ونحو ذلك ولكن
 هذه البيوع لم يجعلها الشارع لازمة كالبيوع التحاليل بل جعلها غير لازمة و
 أحررها فيها إلى المظلوم إن شاء أو بطلها وإن شاء أجازها فإن الحق في ذلك له
 والشارع لم ينه عنها حتى يختص بأمره كإني عن الفواحش بل هذا إذا علم
 المظلوم بالحال في ابتداء العقد مثل أن يعلم بالعيب والتدليس والتقصير
 ويعلم السعر إذا كان قادمًا بالسلعة ويرضى بأن يغيبه المتلقي جاز ذلك
 فكذلك إذا علم بعد العقد أن رضي جاز وإن لم يرض كان له الفسخ وهذا
 يدل على أن العقد يقع غير لازم بل موقوف على الإجازة إن شاء أجازة
 صاحب الحق وإن شأه رده وهذا متفق عليه في مثل بيع المعيب مما فيه
 الرضى بشرط السلامة من العيب فإذا فقد الشرط بقي موقوف على الإجازة
 فهو لازم إن كان على صفة غير لازم إن كان على صفة وأما إذا كان غير لازم
 مطلقا بل هو موقوف على رضى المخير فهذا فيه نزاع وأكثر العلماء يقولون بوقف
 العتد وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وغيرهما وعليه أكثر النحويين
 أحد وهو اختيار القدامة أصحابه كالحرفي وغيره كما هو مبسوط في مو
 ضعه إذا المقصود هنا أن هذا النوع يحسب طائفة من الناس أنه جملة
 ما نهى عنه ثم يقول طائفة أخرى وليس بفاسد فالنهي يجب أن يقتضي
 الفساد ويقال طائفة أخرى بل هذا فساد فمنهم من أفسد بيع النجس إذا
 نجس البائع أو فاطا ومنهم من أفسد تكاح الخاطب على خطبة أخيه وبيعه
 على بيع أخيه ومنهم من أفسد بيع المعيب المدلس فلما عورض بالمصرة توقف
 ومنهم من صح تكاح الخاطب على خطبة أخيه مطلقا وبيع النجس بلا خيار
 والتحقيق أن هذا النوع لم يكن النهي فيه نحو أنه كتكاح المحرمات والمطلقة
 ثلاثا والربا بل نحو الإنسان بحيث لو علم المشتري أن صاحب السلعة نجس ورضي

بذلك

بذلك جاز وكذلك إذا علم أن غيره نجس وكذلك الخطبة متى أذن الخاطب
 الأول فيها جاز ولما كان النهي هنا حتى لا يبيع المبيع لا يبيع
 كالحال بل ثبت حتى المظلوم وسلطه على اختياره فإن شاء أفسد
 لمشتري مع النجس إن شاء رد المبيع فحصل بهذا مقصوده وإن شاء رضى به إذا
 علم بالنجس فاما كونه فاسدا مردودا وإن رضى به فهذا لا وجه له وكذلك
 في الرد بالعيب والمدلس والمصرة وغير ذلك وكذلك الخطبة إن شاء الخاطب
 أن يفسخ تكاح هذا المصدا عليه ويترد وجهها برضاها فله ذلك وإن شاء أن يرضى
 بتكاحها فله ذلك وهو إذا اختار فسخ تكاحها عادا لا مالا فأكاد أن يشاء
 نكحه وإن شاء لم تنكح إذ مقصوده حصل بفسخ تكاح الخاطب وإذا قيل هو غير
 قلب المرأة على قيل أن شئت عاقبناه على هذا بأن نمنعه من تكاحها فيكون هذا
 قصاصا لظلمها إياك وإذا شئت عفوته عنه فانتزاعا تكاحها وكذلك الصلاة في
 الدار المفصولة والذبح باله مفصولة وطبخ الطعام بحطب مفصولة وتسخين
 المائتين قود مفصولة كل هذا إنما حرم لما فيه من ظلم الإنسان وذلك يزول بإعطاء
 المظلوم حقه فإذا أعطاه ما أخذ منه من منفعة ماله أو من أعيانه ماله فما
 عطاه كرا الدار وتم الحطب وثاب هو إلى الله تعالى فدخل ما نهاه عنه فقد برى
 من حق الله وحق العبد وصارت صلاته كالصلاة في مكان مباح والطعام
 كالطعام بوقوف مباح والذبح بسكين مباح وإن لم يفعل ذلك كان لصاحب
 السكين أجره ذبحه لا تحرم الشاة كلها لا حل هذه الشبهة وهذا إذا كان أكل
 الطعام ولم يوفه ثمنه كان بمنزلة من أخذ طعاما لغيره فيه شركة ليس فعله
 حراما ولا هو حلالا محضا فلا يفسخ الطعام لصاحب الرق في شركه وكذلك
 الصلاة ينبغي عليه ثم الظلم ينقص من صلاته بقدره فلا تبرأ منه كبرأة من
 صلى صلاة تامه ولا يعاقب عقوبة من لم يصل بل يعاقب على قدر ذنبه وكذلك

بيع

المطبوخ ويمنع من فسخه

اكل الطعام يعاقب على قدر ذنبه واسمه تعالى يقول فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره الآية وانما قيل في الصلاة في الثواب النجس وبالمكان تعيد بخلاف هذا لانه هناك لا سبيل له الى براءة ذنبه لا بالاعادة وهذا يمكنه ذلك بارضا المظلوم لكن الصلاة في الثواب النجس هي مع ذلك القسم الحق فيها سمى تعالى النجس عن ذلك في الصلاة وغير الصلاة لم ينه عنه في الصلاة فقط فقد تنازع الفقهاء في مثل هذا فمنه من يقول النجس هنا المعنى في غير النجس عنه وكذلك يقولون في الصلاة في الدار المغصوبة والثوب المغصوب والطلاق في الحيض والبيع وقت النداء وهذا الذي قالوه لا حقيقة له فانه انما يعني بذلك ان نفس الفعل المنهي عنه ليس فيه معنى يوجب النجس فهذا باطل فانه البيع اشتمل على تعطيل الصلاة والنجس اشتمل على الظلم والفخر والخيلا وخو ذلك ما نهى عنه كما اشتملت الصلاة في الثواب النجس على ملازمة الرجس الخبيث وان ارادوا بذلك ان ذلك المعنى لا يختص بالصلاة بل هو مشترك بين الصلاة وغيرها فهذا صحيح فانه البيع وقت النداء لم ينه عنه الا لكونه سنا غلاعة الصلاة وهذا هو جود في غير البيع لا يختص بالبيع لكن هذا الفرق لا يجي في طلاق الحيض فانه ليس هناك معنى مشترك وهم يقولون انما نهى عنه لانه طالة العدة وذلك خارج عن الطلاق فيقال وغير ذلك من المحرمات كذلك انما نهى عنها لافضا الى فساد خارج عنها فالجمع بين الاختيار لا فضا الى قطيعة الرحم والقطيعة امر خارج عن النكاح والخمر والميسر حراما وجعلا رجسا من عمل الشيطان لان ذلك يفضي الى الصلابة الصلاة وايقاع العداوة والبغضاء وهو امر خارج عن الخمر والربا والميسر حراما لان ذلك يفضي الى كل المال بالباطل وذلك خارج عن نفس عقد الربا والميسر فكل ما نهى عنه لا بد ان يشتمل على معنى يوجب النجس ولا يجوز ان ينهى عنه شيء الا المعنى فيه اصلا بل المعنى اجبتي عنه فان هذا من جنس عقبة

عقبة

عقوبة الانبياء بذب غيرهم والشرع مترد عنه ذلك فكما ان رواة هذا اخي في الذنوب فكذلك في الاعمال كذلك في الاشياء ما نهى عنه لسد الذريعة فهو الاقرب عنه الذريعة لم يكن فيه مفسدة كالنهي عن الصلاة في اوقات النهي وخوف ذلك وذلك لان الفعل اشتمل على مفسدة الا فضا الى التشبه بالمسكين وهذا معنى فيه ثم هو لا الذي قالوا ان النهي قد يكون لمعنى في النهي عنه وقد يكون لمعنى في غيره ومن قال انه قد يكون لوصف في الفعل لا في اصله فيدل على صحته كالنهي عن صوم يوم العيد قالوا هو منهي عنه لوصف العيد لا لجنس الصوم فاذا صام صح لانه سماه صوما فيقال لهم وكذلك الصوم في ايام الحيض وكذلك الصلاة بلا طهارة والى غير القبلة بعض مشروع وانما النهي لوصف خاص وهو الحيض واستقبال غير القبلة ولا يعرف بين هذا وهذا فرق معقول له لم تأخر في قيل الحيض والحديث صفة في الحيض والحديث وذلك صفة في الزمان قيل والصفة في محل الفعل زمانه ومكانه كالصفة في فاعله فانه لو وقف بعرفة في غير وقتها او غير عرفة لم تصح وهو صفة في الزمان والمكان وكذلك لو رمى الجمار في غير ايام منى او في غير مكة منى وهو صفة في الزمان والمكان ومستقبل استقباله غير القبلة هو صفة في الجهة لا في الزمان ولا يجوز ولو صام بالليل لم يصح وانما كل هذا زمانا فاذا قيل بالليل ليس بمحل للصوم شرعا قيل ويوم العيد ليس بمحل للصوم شرعا كما ان زمان الحيض ليس بمحل للصوم شرعا فالفرق بين فعلين لا بد ان يكونا فرقا شرعا فيكونا محقولا ويكونا الشارع قد جعله موثرا في الحكم بحيث علق به الحلال والحرمه الذي يختص باحد الفعلين وكثير من الناس يتكلم بفرق لا حقيقة لها ولا تأثير له في الشرع او يمنع تأثيره في الاصل وذلك انه قد يذكر وصفا يجمع بين الاصل والفرع ولا يكون ذلك الوصف مشترك بينهما بل قد يكون منفيا عنهما او عن احدهما وكذلك الفرق قد يفرق

بلغ

بوصف يدعى انتفاضة بأحد الصورتين ليس هو مختصا بالمال
 مشترك بينهما وبين الأخرى كقولهم النهي بمعنى في النهي عنه وذلك
 في غيبة أو إذا كان بمعنى في وصفه دون أصله ولكن قد يكون النهي بمعنى
 بالعبادة والعقد وقد يكون بمعنى مشترك بينهما وبين غيرها كما ينهي الحرم
 عما يختص بالأحرام مثل خلق الرأس واللبس لعامة وغير ذلك من الثياب
 النهي عنها وينهي عن تكاح امرأته وينهي عن صيد البر وينهي مع ذلك عما
 الربا وظلم الناس فيما ملكوه من الصيد فالنهي بمعنى مشترك أعظم ولهذا
 قيل الحرم صيد مملوكا وجب عليه الجزاء حتى أنه وجب عليه بدل حق المالك
 ولو زنى لا فساد حرامه كما يفسد بتكاح امرأته ويستحق حد الزنا مع ذلك
 وعلى هذا فمن لبس في الصلاة ما يحرم فيها وفي غيرها كالثياب التي فيها خلل
 وخثر كالمسبلة والحرير كان أحق ببطالة الصلاة من الثوب النجس وفي الخبر
 الذي في السجدة أن الله لا يقبل صلاة مسبل والثوب النجس فيه نزاع وفي
 قدر النجاسة نزاع والصلاة في الحرير للرجال من غير حاجة حرام بالنظر والاع
 جماع وكذلك البيع بعد النذر إذا كان قد نهي عنه وغيره يشغل ذلك عند الجملة
 كان ذلك أو كذا في النهي وكل ما شغل عنها فهو شر وفساد لا خير فيه والمالك
 يحصل بذلك كالمالك الذي لم يحصل إلا بعصية الله تعالى وغضبه وغالفية
 كالذي لا يحصل إلا بغير ذلك من المعاصي مثل الكفر والسحر والكهانة والفساد
 وقد قال صلى الله عليه وسلم حلوان الكاهن خبيث ومهر البغي خبيث فإذا كان
 السلعة لا تملك إلا لم تترك الصلاة المفروضة كان حصول المالك بسبب ترك
 الصلاة كان حصول الحلوان والمهر بالكهانة فكذا لو قيل إن ترك
 الصلاة اليوم أعطيتك عشرة دراهم فإن ما أخذته على ترك الصلاة خبيث
 كذلك ما يملك بالغا وضد على ترك الصلاة خبيث ولو استأجر جارا بغير ط
 أن لا يبيع

أن لا يبيع كان هذا الشرط باطلا وكان ما يأخذ من العمل الذي يعمل به
 الصلاة خبيث مع أن جنس العمل بالأجرة جائز كذلك جنس المعاوضة جائز
 لكن بشرط ألا يتعدى عنه فرائض الله تعالى وأما حصل البيع في هذا الوقت وتعدى
 الرد فله نظير منه الذي إذا وصدق بالبرج والبايع له نظير سلعة وصدق
 بالبرج أن كان قد ربح ولو تراخيا بذلك بعد الصلاة لم ينفع فانه انتهى هنا حتى أنه
 تخافوه كما لو تراخيا بمهر البغي وهناك يصدق به على أصح القولين لا يعطى
 المزاني وكذلك في الخمر وتؤخذ كذلك مما أخذ صاحبه منفعة محرمة فلا يجمع له
 العوض والم عوض فان ذلك أعظم أثماعة وبعد وإذا كان لا يحل أن يبيع الخمر
 بالتمن فكيف إذا أعطى الخمر وأعطى الثمن وإذا كان لا يحل للمزاني أن يزن
 وإن أعطى فكيف إذا أعطى المال والزنا جميعا بل يجب إخراج هذا المال كسائر
 أموال المصالح المشتركة فكذلك هذا إذا قد باع السلعة وقت النذر يربح و
 أخذ سلعة فان قامت تصدق بالبرج ولم يعطه الشري فكله فيكون إعانة
 له على الشري والمشتري يأخذ ثمنه ويعيد السلعة فان باعها بربح تصدق به
 ولم يعطه للبايع فيكون قد جمع له بين ربحين وقد تنازع الفقهاء في المقبوض
 بالعقد الفاسد هل يملك أو لا يملك أو يفرق بين أن ينفذ أو لا ينفذ كما
 هو مبسوط في غير هذا الموضع آخر ما وجدنا من كتب العلماء وصلى الله على محمد

واله وصحبه وسلم

قوله نافع في الأموال التي يجهل مستحقها مطلقا أو مبهما وهي
 قاعدة عامة النفع فان الناس قد يحصل في أيهم أموال يعلمون أنها محرمة
 بحق الغير ما لو كانت قبضت كلها كالغضب وأنواعه من الخيانة والسرقة و
 الغلول وأما لو كانت قبضت بعقد فاسد من ربا أو ميسر ولا يعلم عين
 المستحق لها وقد يعلم أن المستحق أحد رجلين ولا يعلم عينه كالميراث الذي

يعلم انه لا حد للزوجة الباقية من المطلقة والعين التي تداعها اثنان فيقرب
 بها ذوال اليد لا حد لها فذهب احد وولي حنيفه ومالك وعامة السلف اعطا
 هذه الاموال لاول الناس بها ومذهب الشافعي انها تحفظ مطلقا ولا تنفق
 بحال فيقول فيما جعل مالكة من المعصوب والعوارى والودائع انها تحفظ
 حتى يظهر اصحابها كسائر الاموال الضائعة وتبقى في العينة التي اقربها لا حد
 اثنان يوقفه الامر حتى يصطالحا ومذهب احمد وابي حنيفة فيما جعل مالكة
 انه يصرف في عدة اصحابه في المصالح كالصدقة على الفقراء وفيما انبهم مالكة
 القرعة عند احد والقسمة عند ابي حنيفة ويتفرع عن هذه القاعدة الوفاء
 من المسائل نافعة واقعة وبهذا يحصل الجواب عما فرضه ابو المعالي في كتابه
 وتبعه على ذلك من تبعه اذا طبق الحرام الارض ولم يبق سبيل الى الحلال فانما
 يباع الناس قدر الحاجة من الطعام والملابس والمساكن والحاجة اوسع من
 الضرورة من غير ادخال الحاجة وذلك ان ذلك يتصور اذا استولت الظنة
 من الملوك وغيرهم على الاموال بغير حق وبشبهها في الناس وتعاملوا بها وان
 زمانه قريب من هذا التقدير فكيف بما بعده وهذا الذي قاله فرضه محال
 لا يتصور ابدأ لما ذكرته من هذه القاعدة الشريفة وبسطه في غير هذا الموضع
 فانه المحرمات تسمان منهم محرم لعينه كالنجاسة من الدم والميتة ولحم الخنزير
 محرم حتى الغير وهو ما جنسه مباح من الطعام والملابس والمراكب والمساكن
 كمن والنقود وغيرها وتحريم هذه جميعها يعود الى الظلم فانها انما تحرم لشيئين
 احدهما قبضها بغير طيب نفس صاحبها ولا اذن من الشارع فيها وهذا هو
 الظلم المحض كالسرقة والخيانة والعصب وهو اشهر انواع التحريم والثاني
 قبضها بغير اذن الشارع وان اذن صاحبها وهي العقود والقبوض المحرم كالربا
 والميسر من القمار وغيره والواجب علم من حصل في هذه شي من ذلك
 رده

رده الى مستحقه فان تعذر ذلك فالجهول كالمعدوم وقد دل على ذلك قول النبي
 صلى الله عليه وسلم في اللقطة فان وجدت صاحبها فادها اليه والا فاني مال الله عز
 وجل يوشيه من يشأ فبين ان اللقطة التي عثر بها ملقطها انها ملك لمعصوم وقد
 خرجت عنه بغير رضاه اذ اوجده دفعها اليه وان لم يوجد فقد اباها الله
 له سلطه عليها بالالتقاط الشرعي وقد اتفق المسلمون على انه من مات بلا وارث
 رث له معلوم فماله يصرف في مصالح المسلمين مع انه لا بد في غالب الخلق ان يكون له
 عصبه بعيد لكن جهل عنه ولم ترج معرفته فجعل للمعدوم وهذا ظاهر فان
 ما لا يعلم بحال ولا يقدر عليه بحال هو في حقه بمنزلة المعدوم فلا تكلف الا بما تغلبه
 ونقدر عليه وكما انه لا فرق في حقنا بين فعل لم نؤمر به وفعل امرنا به جملة عند
 فوت العلم والقدرة كانه في حق الجنون والعاجز كذلك لا فرق في حقنا بين مال
 لا مال له امرنا بايصاله اليه ومال امرنا بايصاله الى مالكة اذا بان العلم به والقدرة
 عليه فالاموال كالاعمال سواء وهذا النوع انما حرم لتعلق حق الغير به
 فاذا كان الغير معدوما او مجهولا بالكلية او معجونا عنه بالكلية سقط تعلق
 حقه مطلقا كما يسقط تعلق حقه به اذا اخرج العلم به والقدرة عليه الى حيز العلم
 به والقدرة كانه في اللقطة سواء كما نبه عليه الشارع بقوله فان جاء صاحبها
 والا فاني مال الله يوشيه من يشأ فانه لو عدم المالك انتقل الملك عنه بالاتفاق
 وكذا ان اعدم العلم به اعدم ما مستقر وعجز عنه الا بعمال اليه عجزا مستقرا
 فالاعدام ظاهر والا عجاز مثل الاموال التي قبضها الملوك كالمكوس وغيرها
 وقد ثبت ان لا يمكننا اعادتها الى اصحابها فانها في مصالح اصحابها من
 الجهاد عنهم والصدقة الاولى من ابقائها بأيدي الظلمة بالكلية واذا انفتحت كانت
 له ياخذها بالحق مباحة كما انها على من ياكلها بالباطل محرمه وحليتها في
 قياسي معها ذكرناه من السنة والاجماع ان هذه الاموال لا تخلو امانا ان تحبس واما

الهراني وابي عبد الله ابي تميم صاحب التفسير الخطيب عم ابي البركة وابي
 المعالي ابي النجاشي وابي البقا الخواري لم يكن ذلك وقد اختلف اصحاب فيما
 يصحون منهم من يصح رواية و يصح اخرون رواية فمن عرف ذلك نقله ومن ترج
 عنده قول واحد على قول اخر اشيع القول الرابع ومن كان مقصوده نقل
 مذهب احد نقل ما ذكره من اختلاف الروايات والوجوه والطرق كما
 ينقل صحاب السافعي وابي حنيفة وما لك مذهب الائمة فانهم في كل مذهب
 من اختلاف الاقوال عن الائمة واختلاف اصحابهم في معرفة مذهبهم و
 معرفة الراجح شرعا ما هو معروف ومن كان خيرا باصول احد
 ونصوصه عرف الراجح في مذهب في غامض المسائل وان كان له بصيرة بالادلة
 الشرعية عرف الراجح في الشريعة واحد كان اعلم من غيره بالكتاب والسنة
 واقوال الصحابة والتابعين لهم باحسان ولهذا لا يكاد يوجد قول
 يخالف نضا كما يوجد لغيره ولا يوجد قول ضعيف في الغالب الا وفي مذهب
 ما يوافق القول القوي واكثر فائدة التي لم يختلف فيها مذهب يكون قوله
 فيها راجحا كقوله يجوز فسخ الافراد والقراءة الى المتع وقوله بشهادة اهل
 الذمة على المسلمين عند الحاجة كالوصية في السفر وقوله بتحريم تكاح الزنا
 ثمة حتى تنوب وقوله يجوز شهادة العبد وقوله بان السنة للشيعة ان
 يبيع الكروبيض بضر بواحدة وقوله في المستحاضة بانها تارة ترجع الى العا
 دة وتارة الى التميز وتارة ترجع الى الغالب عادة النساء نرى عند النبي صلى
 عليه وسلم فيها ثلاث سنن عمل بالثلاث احدى دون غيره وقوله يجوز
 المسافات والمزارعة على الارض البيضاء التي فيها شجر وسواء كان البذر منها
 او من احداهما وجوز ما يشبه ذلك وان هذا باب الماركة ليس ما
 باب الاجارة ولا هو على خلاف القياس ونظائر هذه كثيرة اماما يهيم بعض

الناس مفردة لكونه انفراد بها عند ابي حنيفة والسافعي مع ان قول مالك فيها
 موافق لقول احد او قريب منه وهي التي صنف فيها الهواشي راد عليها
 وانتصر لها جماعة كابن عقيل والقاضي ابي علي الصغير وابي الفرج بن
 الجوزي وابي محمد بن المشي فلهذا غالبها يكون قول احد وما لك ارجح من
 القول الاخر وما يترجح فيها القول الاخر يكون ما اختلف فيه قول احد وهذا
 كابطال ايجل المستقطعة للزكاة والشفقة ونحو ذلك كحيل المسج للربا والغرض
 ونحو ذلك وكاعتبار القاصد والميل والرجوع في الامان الى سبب التمييز
 وما يجمعها مع مذهب الخلف وكما قلناه احد ودعي اهل الجنايات كما كان النبي صلى الله
 عليه وسلم وخلفاؤه المرشدون يقيمونها كما كانوا يقيمون احد على الشارب بالرا
 حية والقي ونحو ذلك وكاعتبار العرف في الشروط وجعل الشرط العرفي كالشرط
 اللفظي والاكتمال في العقود المطلقة بما يعرفه الناس وانما عده الناس بعبارة
 لغوية وما عده اجارة فواجرة وما عده هبة فهو هبة وما عده وقفا
 فهو وقف لا يعتبر في ذلك لفظ معين ومن هذا كثير **فصل** واما
 قول الشيخ نجم الدين ابي حنيفة من التزم مذهبنا انكر عليه مخالفة بخير
 دليل وتقليد وعذر اخر فهذا يراد به شيان احدهما من التزم مذهبنا
 معينا ثم فعل خلافا منه غير تقليد لعالم افتاه ولا استدلال بدليل يقتضي
 خلاف ذلك مما غير عذر شرعي يوجب له فعله فانه يكون متبع هواه وعما
 ملا بغير اجتهاد ولا تقليد فاعلا للتحريم بغير اذن شرعي وهذا منكرو هذا
 المعنى هو الذي اراد الشيخ نجم الدين رحمه الله وقد نزل امام احمد وغيره على
 انه ليس لاحد ان يعتقد الشيء واجبا او محرما ثم يعتقد غير ذلك واجب ولا محرم بحج
 هواه مثل ان يكون طالبا الشفعة بالحجور فيعتقد انها حق ثم اذا طلبت
 منه شفعة الحجور اعتقد انها ليست ثابتة او قبل من يعتقد ان كان اخامع حجة

اعتقد ان الاخوة تقاسم المجد فاذا صار جوا مج اخ اعتقد ان الاخوة لا تقاسم المجد واذا كان
له عذر يفعل بعض الامور المختلف فيها كشراب النبيذ المختلف فيه ولعب الشطرنج
وحضور السماع ان هذا ينبغي ان يهجر ويترك عليه فاذا فعل في ذلك صدقة اعتقد
ذلك ان هذا من مسائل الاجتهاد التي لا تنكر مثل هذا مما يكون في اعتقاد الشيء
وحرمة وجوب وسقوطه بسبب هواه هو مذموم مجروح خارج عن
العدالة وقد نص احد وغيره على ان هذا لا يجوز واحا اذا ثبت له رجحان قول
على قوله اما بالادلة الفصل ان كان يعرفها ويفهمها واما ان يرى احد رجحين
اعلم تلك المسألة من الاخر وهو اني قد فيما يقوله فيرجع عنه قوله الى قول الله
مثل هذا يجوز بل يجب وقد نص الامام احمد على ذلك وما ذكره ابن حنبل المراد
به القسم الاول ولهذا قال من التزم مذهبنا انكر عليه مخالفة غيره دليل او
تقليد يسوغ له ان يقلد في خلافه او عذر شرعي ايا حله كحضور الذي يباح
بمثل ذلك لعذر لم ينكر عليه **هنا** مسألة ثانية قد يظن ان ايرادها
ولم يرد لها لكنها تكلم على تقرير ايرادها وهو ان من التزم مذهبنا لم يكن له ان
يشغل عنه قال بعض اصحاب ابن حنبل وكذلك غير هذا ما ذكره ابن حنبل
او غيره ما كان من قبل اصحابه وان لم يكن منصوصا عنه وكذلك ما يوجد في كتب
اصحاب الشافعي وما ذكره والي حنيفة كثير منه يكون مما ذكره بعض اصحابنا
بهم وليس منصوصا عنهم بل قد يكون المنصوص خلاف ذلك **والاصل**
هذه المسئلة ان العامي هل يجب عليه ان يلتزم مذهب معين يا خذ بعزمه
ورخصه فيه وجهان لا صحاب احد وهما وجهان لا صحاب الشافعي والجمهور
من هؤلاء وهو لا يجوز حين ذلك والذم واجب يقولون اذا التزم لم يكن
له ان يخرج عنه مادام ملتزما له او ما لم يشبه له ان غيره اولى بالالتزام منه
ولا ريب ان التزام المذهب والخروج عنها ان كان لغیر امر ديني مثل ان يلتزم

مذهبنا

مذهبنا الحصول غرض ديني من مال او جاه اخذ ذلك فله ان لا يلتزم عليه بل
يترك عليه في نفس الامر ولو كان ما انتقل اليه من مال انتقل عنه وهو بمنزلة
ما يسلم لا يسلم الا لغرض ديني او بها جرمه فله ان لا يلتزم لامة تزوجها
او دنيا يصيبها وقد كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم رجلها حرة
لامرأة يقال لها ام سنان فليس فكان يقال له ما جرم قيس وقال النبي صلى الله
عليه وسلم في الحديث الصحيح انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى فمن كانت
هجرة الى الله ورسوله فحجته الى الله ورسوله ومن كانت هجرة الى دنيا يصيبها
او امرأة ليتزوجها فحجته الى ما هاجر اليه واحا ان كان انتقله من مذهب
الى مذهب لا مردني مثل ان يشبه له رجحان قول على قول فيرجع الى القول
الذي يرى ان اقرب الى الله ورسوله فهو متابع على ذلك بل واجب على كل
احد اذا ثبت له حكم الله ورسوله في امره لا يعول عنه ولا يتبع احدا في
مخالفة حكم الله ورسوله فان الله فرض طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل
احد في كل حال فقال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم
الاية وقال تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبك الله والاية وقال تعالى
وما كان المؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من
امرهم وقد صنف الامام احمد كتابا في طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم
وهذا مشفق عليه بنية ائمة المسلمين طاعة الله ورسوله وتحليل ما حله الله
ورسوله وتحريم ما حرم الله ورسوله واجاب ما اوجبه الله ورسوله
واجب على جميع الثقليين الانس والجن واجب على كل احد في كل حال
سواء علانية لكونه لما كان من الاحكام ما لا يعرفه كثير من الناس رجوع الناس
س في ذلك الى ما يعلمون ذلك لانه علم بما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم
واعلم بمراده فائمة المسلمين الذين اتبعوهم وسابيل وطرق وادلة بنية الناس

وبيعه الرسول صلى الله عليه وسلم يبلغونهم ما قاله ويفهمونهم ملاده بحسب
اجتهادهم واستطاعتهم وقد عيّن الله هذه العالم من العلم والفهم ما ليس عند
الآخر وقد يكون عند ذلك في مسألة أخرى من العلم ما ليس عند هذا وقد
قال الله وداود وسليمان اذ يحكما في امرهما اذ اختلفا في امرهما ففهماها سليمان
وكلا اثنى حكما وعلما فخذان نبيا ان كرميا حكما في قضية واحدة فخص الله احدهما
بالفهم واثنى على كل منهما والعلم ورثة الانبياء واجتهاد العلماء في الاحكام كما جئنا
والمستدلين على جهة الكعبة فاذا كان اربعة انفس كل واحد يصلي بطلعة الى
اربع جهات لا عقادهم ان الكعبة هناك فان صلاة الاربعة صحيحة والذي
صلى الى جهة الكعبة واحدة وهو المصيب الذي له اجران كما في الصحيح عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اجتهد الحاكم فاصاب قلة اجر له وان اجتهد فخطا
فاجطا قلة اجر واحد واكثر الناس انما التزموا المذهب بل لا ديانة يحكم ما
يشبه لهم فان الانسان ينشأ على دين ابيه واسيدته او اهل بلده كما يشيع الظن
في الدين ابويع او ناصبي او اهل بلده ثم اذا بلغ الرجل فاعلم ان يشيع طاعة الله
ورسوله حيث كانت ولا يكون ممن اذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نشيع
ما الفينا عليه ابائنا فكل من عدل عن اتباع الكتاب والسنة وطاعة الله ور
رسوله الى عادته وعادة ابيه وقوم ففهم من اهل الجاهلية المستحقين
للعقوبة وكذلك من يشيع له في مسألة من المسائل الحق الذي بعث الله به
رسوله صلى الله عليه وسلم ثم عدل عن عادته فهو من اهل الزم
والعقاب واقامة كان عاجزا عن معرفة الحق وقد اشيع فيها من هو من
اهل العلم والدين ولم يشيع له ان يقول غير ارجح من قوله فهو محمود مهاب
لا يزم على ذلك ولا يعاقب وان كان قادرا على الاستدلال ومعرفة ما هو
الراجح ولو في بعض المسائل فعدل عن ذلك الى التقليد فهذا قد اختلف فيه
فذهب احد

فذهب احد المنصوص عنه الذي عليه ادعاه ان هذا ثم ايضا وهو
مذهب الشافعي واصحابه وحكي عن مذهب الحسن وغيره ان يجوز له
التقليد قيل مطلقا وقيل يجوز تقليد الا علم وحكي بعضهم هذا عن احد
كما ذكره ابو اسحق في الملح وهذا غلط على احد فان احدا لما يقول هذا في
الصحابة فقط على اختلاف عن في ذلك واقام مثل مالك والشافعي
وسفيان ومثل اسحق ابن راهوية وابي عبيد فقد نص في غير موضع على
ان لا يجوز للعالم والقادر على الاستدلال ان يقلدهم وقال لا تقلدوني
ولا تقلدوا ما لك ولا الشافعي ولا الثوري وكان يجب الشافعي وشيخ عليه
وجب اسحق وشيخ عليه وشيخ علي قالك والثوري وغيرهما من الائمة
وبما امر العامي ان يستفتي اسحق وابا عبيد وابا ثور وابا مصعب وشيخ
العلماء اصحابه كابي داود وعثمان ابن سعيد وابراهيم الحري وابي
بكر الاثرم وكابي زرعة وابي حاتم السجستاني ومسلم وغير هؤلاء اب
لا يقلدوا احدا من العلماء ويقول عليكم بالاصول الكتاب والسنة والله
سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على محمد واله وصحبه وسلم

فصل في الغيبة شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى
 فيه الناس من يغتاب موافقة لجلسائيه واصحابه وعشيرته مع
 بان المغتاب يرى ما يقبل او لا وفيه بعض ما يقولون لكن يرى انه لو انكر
 عليهم قطع المجلس واستقل اهل المجلس وتفرقوا عنه فري موافقهم من حسن
 المعاشرة وطيب المصاحبة وقد يغضبون فيغضب لغضبهم فيخوض معهم
ومنهم من يخرج الغيبة في قول شئ ناره في قالب ديانة وصلاح فيقول
 ليس لي عادة ان اذكر احدا الا بخير ولا احب الغيبة ولا الكذب وانما اخبركم
 بما حو له ويقول واسدانه مسكين او رجل جيد ولكن فيه كيت وكيت وربما يقول
 دعونا نحن ان يغفر لنا وله وانما قصده استنفا صاله وهضم الجانيه ويخرجون
 الغيبة في قالب صلاح وديانة يخادعون الله بذلك كما يخادعون مخلوقا
 وقد راينا منهم ان كانوا كثيرة من هذا وشابهه **ومنهم** من يخرج ^{مع غيبته} رياء
 فيرفع نفسه فيقول والله لو لقد دعوت البارحة في صلاتي لفلان لما بلغني
 عنك كيت وكيت ليرفع نفسه ويضعه عند من يعتقد انه او يقول فلان بعيد الله
 هذه قليل لفهم وقصده مدح نفسه واثبات معرفته وانما افضل منه **ومنهم**
 من يحمله الحسد على الغيبة فيجمع بين امرين فيعين الغيبة والحسد اذا اثبت على شخص
 لا زال ذلك عند ما استطاع من تنقصه في قالب دين وصلاح او في قالب حسد
 وغشور وقدح يسقط ذلك عنه **ومنهم** من يخرج الغيبة في قالب شتم
 ولعب ليضحك غيره باستهزائه ومحاكاته واستنفا الممزوجة **ومنهم** من
 يخرج الغيبة في قالب التعجب فيقول تعجب من فلان كيف لا يفعل كيت وكيت
 فلان كيف وقع منه كيت وكيت وكيف فعل كيت وكيت يخرج اسمه فيخرج تعجبه **ومنهم**
 من ^{من} الغشام فيقول مسكين فلان غني ماجرى له وما ثم لفيظه من سمعه ان يغم
 ويأسف وقلبه منطو على الشئ ولو قدر الزادة على ما به وربما يذكر عنده اعداء له فيستنوبه وهذه
 من اعظم اضرار الغيوب والمادة عادة وحلقه **ومنهم** من يظهر الغيبة في قالب غضب وانكار منكر فيظهر في

هذا هو الوجه الصحيح
 في الغيبة
 من اعظم اضرار الغيوب

سبيل من الغيبة ثابت مطلق وقد يتغير دليلا في سبيلها
 باسم الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين

وسه كلام شيخ الاسلام نقي الدين احمد بن تيمية رحمه الله ما صنفه بقلعه
 دمشق اخر ايضا فصل في اعتبار النية في النكاح وقد بسط الكلام في
 غير هذا الموضع وبين ان المقصود في العقود معتبر وعلى هذا ينبغي ابطال
 المحلل وابطال نكاح المحلل اذا قصد التحليل والمخالع خلع البين فان هذا لم
 يقصد النكاح وهذا لم يقصد فراق المرأة بل هذا مقصود ان تكون امراته
 وقصد الخلع مع هذا ممتنع وذلك مقصود ان تكون زوجته للمطلق ثلاثا
 وقصد مع هذا ان تكون زوجته له ممتنع ولهذا لا يعطى مهر بل قد يعطونه
 من عندهم ولا يطلب استلحاق ولده ولا مصاهرة في تزويجها بل قد يحلل الام
 ويستنها الى غير ذلك مما بين انه لم يقصد النكاح واما نكاح المتعة او قصد
 ان يستمتع بها الى مدة ثم يفارقه مثل المسافر الذي يسافر الى بلد يقيم به مدة
 فيتزوج وفي نيته اذا عاد الى وطنه ان يطلقها ولكن النكاح عقده عقدا
 مطلقا فهذا فيه ثلاثة اقوال في مذهب الامام احمد قيل هو جائز وقيل
 هو اختيار ابي محمد وهو قول الجمهور وقيل انه نكاح تحليل لا يجوز وقيل
 انه الاوزاعي وهو الذي نضره القاضي واصحابه في الخلاف وقيل مكروه
 وليس بحرم والصحيح ان هذا ليس بنكاح متعة ولا حرم وذلك انه قاصد
 للنكاح راغب فيه بخلاف المحلل لانه لا يريد دوام المرأة معه وهذا ليس
 بشرط فان دوام المرأة معه ليس بواجب بل انه ان يطلقها فاذا قصد ان
 يطلقها بعد مدة فقد قصد من جازم بخلاف نكاح المتعة فانه مثل الاجازة
 تنقضي فيها بقضاء المدة ولا تملك له عليها بعد انقضاء الاجل واما هذا فملكه
 ثابت مطلق وقد يتغير نيته فيمسكها او يما وذلك جائز له كما انه لو تزوجها

بنية اسكها واما ما يداله طلاقها جاز ذلك ولو تزوجها بنيتها انها ان
اسكها والا فارقتها جاز لكن هذا لا يشترط في العقد لكنه لو شرط انه يسكها بغير
او يسرها باحسان فهذا موجب العقد شرعا وهو شرط صحيح عند جمهور العلماء
وزوجه موجب الشرط كما اشترط النبي صلى الله عليه وسلم في عقد البيع بيع المسلم
المسلم لا راولا غايله ولا خبيثه وهذا موجب العقد وقد كان الحسن بن علي
رجي الله عنه كثيرا طلاق فلعل غالب من تزوجها كانت في بنيتها ان يطلمها
بعد مدة ولم يقل احد ان ذلك متعده وهذا ايضا لا ينوي طلاقها عند اجل
مسمى بل عند انقضاء عرضه منها او من البلد الذي اقام به ولو قدر انه نواه
في وقت بعينه فقد تنفیر بنيتها فليس في هذا ما يوجب تأجيل النكاح وجعله
كما لا جارة المسماة وعزم الطلاق لو قدر بعد عقد النكاح لم يبطله ولم يكره
مقامه مع المرأة وان نوى طلاقها من غير تزاع فغلبه في ذلك مع اختلافهم
فيما حدث من تأجيل النكاح مثل ان يوجل الطلاق الذي بينهما فهذا فيه قولان
هما روايتان عن احمد هدهما تستجيز الفزقة وهو قول مالك لا يصير
النكاح موقفا والثاني لا تستجيز الا هذا التأجيل طرا على النكاح والدوام
اقوى من الا بئد الا مع الدوام لكن يقال ومن الموانع ما يمنع الدوام والا
بتدا ايضا ففعل محل اجتهاد وكما اختلف في العيوب الحادثة وزوال الكفا
محل ثبت الفسخ واما حدوث بنية الطلاق اذا اراد ان يطلمها بعد
فلم يعلم ان اجدا قال بان ذلك يبطل النكاح فانه قد يطلف وقد لا يطلف
عند الاجل كذلك النافي عند العقد في النكاح وكل منهما يتزوج الاخر
الى ان يموت فلا بد من الفزقة والرجل يتزوج الامه الذي يرثها سببا
عتقها ولو عتقت كما لا امر ببيدها وهو يعلم انها لا تختاره وهو نكاح
صحيح ولو كان عتقها موقفا او كانت مدبرة وتزوجها وان كان

فانما الرد والاعرام ثم ابتداء
دون دوامه فلا يلزم اذا منع
التأجيل في الابتداء

مادة
عند الاقتضاء

بعدة الرجل ~~التي~~ اخبره فرائه والنكاح مبناه على ان الزوج يملك الطلاق
ما حين العقد فني بالنسبة اليه ليس بلانزم وهو بالنسبة الى المرأة
لانم ثم اذا عرف انه بعد مدة يزول الزوج من جهتها ويثب جاز
لم يقدح في النكاح ولهذا يصح نكاح المجبوب والعنينة وبشرط انهما الزوج
مع ان المرأة لها الخيار اذا لم يوف بتلك الشروط فعلم ان مصير جاز من
هذه المرأة لا يقدح وان كان هذا يوجب انتفاك مال الطمينة من الزوج
فعره على الملك ينقص الطمينة مثل هذا اذا كانت المرأة مقيدة على انه ان
شا طلف وهذا من لوازم النكاح فلم يعزم الا على ما يملكه بموجب العقد
وهو كما لو عزم ان يطلمها اذا فعلت ذنبا او اذا انقضت ماله ونحو ذلك فعره
على الطلاق اذا سافر الى اهله او قدمت امرأته الغريبة او قضى وطرها
من هذا الباب وزيد كان قد عزم على طلاق امرأته ولم يخرج بذلك
عزمه وجيشه بل ما زالت زوجته حتم طلقها وقال له النبي صلى الله عليه وسلم
انك الله وامسك عليك زوجك وقيل ان الله كان قد علمه انه سيبترها
وكتم هذا الاعلام عن الناس فعاقبته على كتمانها فقال وتختفي في نفسك ما الله
سبب به من مخفى من اعلام الله لك بذلك وقيل بل الذي اخفاها انه ان طلقها
تزوجها وبكل حال فلم يكن عزمه يد على الطلاق فادحا في النكاح في
الاستدانة وهذا مما لا يعرف فيه نزاع واذا ثبت بالضرورة الاجماع انه
لا يؤثر العزم على طلاقها في الحال وهذا يروى عن من قال انه اذا نوى
الطلاق بقلبه وقع فانه قلب زيد فخرج عنها ولم تزل زوجته الى
ان تكلم بطلاقها وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تجا وزلاشي
عن الخطا والنسيان وما حدثت به انفسها ما لم تتكلم به او تعمل به وهذا
منهجه في موركا اي حنيفته والشافعية واحمد وهو احدى الروايتين عن

ما ذكره ولا يلزم اذا بطل شرط التوفيق بقت ان تبطل بنية التعلق بها
 فان النية المبطل ما كانت من قضاة لمقصود العقد والطلاق بعدد امر
 جائز لا ينافي مقصود العقد الى حين الطلاق بخلاف المحلل فانه لا
 رغبة له في نكاحها البتة بل في كونها من وجدة الاول ولو امكنه ذلك لغير
 تحليل لم يملكها هذا اذا كان قد يقال للزوج علة لاجله وان كانت مقصودا
 العوض ولو حصل له بدونه نكاحها لم يتزوج وان كان مقصودا هذا
 وطبها ذلك اليوم فهذا من جنس البغي التي يقصد وطبها يوما او يومين
 بخلاف المزوج الذي يقصد المقيم والامر ببيده ولم يشترط احد ان يطلقها
 كما شرط على المحلل فان قدر من تزويجها نكاحا مطلقا ليس فيه شرط ولا
 لكن كان يشترط ان يستمتع بها اياما ثم يطلقها ليس مقصودا ان يعود الى
 الا في هذا هو عمل الكلام وان حصل بذلك تحليلها للاول فهو لا يكون محلا
 الا اذا كان قصده او شرط عليه شرط الفضي او عرفيا سواء كان الشرط قبل
 العقد او معه واما اذا لم يكن فيه قصد تحليل ولا شرط اصلا فهذا نكاح من
 الا نكحه خرمنا وجد واحمد الله رب العالمين

واقعة في المحرمات في النكاح نسبا وصها ورضا عاقل الشيخ رحمه الله عن
 بيانها مختصرا فاجاب الحمد لله رب العالمين المحرمات بالنسب فالصابط
 فيه ان جميع اقارب الرجل من النسب حرام عليه الابنات اعمامه وخاله
 وخالاته وهذه الاصناف الاربعة هي التي اجمعوا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بقوله يا ايها النبي انا احللت لك امرؤا وجك اللاتي هاجرن
 معك وامرؤة مؤمنة الا وهب نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستلمها خالصة
 لك من دون المؤمنين الاية فاحل سبحانه لنبيه صلى الله عليه وسلم من النساء
 اجناسا اربعة ولم يجعل خالصه من دون المؤمنين الا الوهبة التي تهب

نفسها

اللاتي هاجرن
 معك وامرؤة مؤمنة
 الا وهب نفسها للنبي
 ان اراد النبي ان يستلمها
 خالصة لك من دون المؤمنين
 الاية فاحل سبحانه لنبيه
 صلى الله عليه وسلم من النساء
 اجناسا اربعة ولم يجعل
 خالصه من دون المؤمنين
 الا الوهبة التي تهب

نفسها التي تهب هذه من خصايصه له ان يتزوج الوهبة بلا مهر وليس
 هذا الفيرك باقتاف المسلمين بل ليس لغيرة ان يستحل يضع امرأه الامع وجوبه
 مهر كما قال الله واحل لكم ما وراءكم ان تبغوا بأموالكم محضين غير متلفين
 وانفق العلماء على ان ما تزوج امرأه ولم يقدر لها مهر صحيح النكاح ووجوبها
 المهر اذا دخل بها وان طلقها قبل الدخول فليس لها مهر بل لها المتعة بنصف المهر
 وان مات عنها ففيها ثلثا وهي مسلة برقع بنت واشف التي استفتي بها
 مسعود شمر ثم قال قول فيها برأعي فان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطا فني
 ومن الشيطان واهه ورسوله بريان منه لها مهر نسائها لا وكس ولا شطط
 وعليها العدة ولها الميراث فقام رجال من اشيخ فقالوا ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قضى في برقع بنت واشف بمثل ما قضيت به في هذه قال
 علمه فما رايت عبد الله يخرج بشي اخرجه بذلك وهذا الذي اجاب عن مسعود
 هو قول فقهاء الكوفة كابي حنيفة وغيره وقها الحديث كاحد وغيره وهو
 احد قول الشافعي والقول الاخر له وهو مذهب مالك انه لا مهر لها وهو
 من روى عن علي ومهر زبد وغيرهما من الصحابة وتنازعوا في النكاح او شرط
 فيه فنه المهر هل يصح النكاح على قولين في مذهب احمد وغيره اجماعا بطل
 النكاح كقول مالك والثاني يصح ويجب مهر المثل كقول ابي حنيفة والشافعي
 والاولون يقولون نكاح الشغار لذات البطله النبي صلى الله عليه وسلم لانه
 تقيته المهر وجعل البضع مبرا للبضع وهذا قليل احمد في غير موضع
 من كلامه وهو قليل الاصحاحه والاخر ولا منهم من يصح نكاح الشغار
 كابي حنيفة وقوله افس على هذا الاصل لانه خالف للنصوص واثار الصحابة
 فانهم ابطلوا نكاح الشغار ومنهم من يبطله ويعلل البطلان اما بدعوى
 الشك في البضع واما بغير ذلك من العلة كما يفعله اصحاب الشافعي

نفسها

اعلم
 من يصح ولا يكمل نكاح
 الشغار

ومنه واقف من اصحاب احمد كذا لقاضي ابي يعلى واتباعه والقول الاول اخص به
 والقياس الصحيح كما قد بسط في موضعه وتنازعوا ايضا في انعقاد النكاح بغير
 بلفظ التملك والحبس وعينها فخور ذلك انهم من ركنك واي حنفية وعلم
 بذلك في اصول احمد وكلام قداما اصحابه ومنعه الشافعي واكثر متاخرين
 احمد كذا بر Hammond والقاضي ومن تبعهما ولم اعلم احدا قال هذا قبل من حامد
 من اصحاب احمد والمقصود هنا ان الله تعالى لم يحض رسوله صلى الله عليه
 وسلم الا بكتاب الكراهية بقوله وامرأة مؤمنة انا وهبت نفسها للنبي
 ان اراد النبي ان يستكملها خالصا فكذلك من دونه المؤمنين فذلك على
 ان سائر ما احله الله لنبيه صلى الله عليه وسلم حلال لامته وقد دل
 على ذلك قوله فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها لكيلا يكون على
 المؤمنين حرج في أزواج ادعيائهم اذ قضوا منه وطرا فلما أحل امرأة
 المتبنية لاسمها للنبي صلى الله عليه وسلم ليكون ذلك احتلا لا للمؤمنين
 كل ذلك على ان الاحلال له اطلاق لامته وقد اباح له من اقاربه بنات
 العم والعما وبنات الخال والخالات وتخصيصه بالذكر يدل على تحريم
 ما سواه من لاسمها وقد قال بعد ذلك لا تحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل
 بهن من أزواج ولو عجبك حسنته من بعد هو لا الملاهي احلناهن
 لك وهذه المذكورات في قوله ثم حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم
 وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت فدخل في الامهات
 ام ابيه وام امه وان علت بلا نزاع احله بينه العلم وكذلك دخل في
 البنات بنت ابيه وبنت ابيه بنته وابنته سفلت بلا نزاع احله وكذلك
 دخل في الاخوات الاخت من الابوية والاب والام ودخل في العمات
 والخالات عمات الابوين وخالات الابوين وفي بنات الاخ والاخت

المتبنية

وللاخت

وللاختوة وان سفلت فاحرم عليه اصوله وفروعه وبنات العم والعما وبنات الخال والخالات واما المحرمات بالصهر
 فنقول كل نسأ الصهر حلال له الا اربعة اصناف وهن حلايل الاب والابنة
 وامهات النساء وبناتهن فحرم على كل من الزوجين اصول الاخر وفروعه
 يحرم على الرجل ام امرأته وام امها وابنها وان علت وتحرم عليه بنت امرأته
 وهي الربيبة وبنت بنتها وان سفلت وبنت الربيب ايضا حرام كما نص
 عليه الاثمة المشهورون الشافعي واحمد وغيرهما ولا اعلم فيه نزاعا ويحرم
 عليه ان يتزوج بامرأة ابيه وان علما او امرأة ابنته وان سفلت فهن الاربعة
 هن المحرمات بالمصاهرة في كتاب الله وكل من الزوجين يكون اقارب الاخر
 اصهار له واقارب الرجل احما المرأة واقارب المرأة اخوات الرجل وهن الاثمة
 الاضاف الاربعة يحرم بالعقد الاربعة فانها لا تحرم حتى يدخل بها
 فان الله لم يجعل هذا الشرط الا في الربيبة والبواقي اطلق فيمن التحريم قلها
 قال الصحابة ابو امام الله وعلى هذا الاثمة الاربعة وجمهور العلماء واما
 بنات هاشم وامهاتهن فلا يحرم من يجوز له ان يتزوج بنت امرأة ابيه
 وابنته وام امرأة ابيه وابنته باتفاق العلماء فانها ليست من حلايل الاب
 والابن فان الحليلة هي الزوجة وبنت الزوج وامهات زوجة بخلاف
 الربيبة فان ولد الربيب ربيب كما ان ولد الولد ولد وكذلك ام الربيب
 زوجة ام الزوج وبنات ام الزوج هم محرمات فانها ليست ما قلها
 قال من قال من الفقهاء بنات المحرمات محرمات الا بنات العمات والخالات
 وامهات النساء وحلايل الاب والابن تجعل بنت الربيبة محرمة دون بنات
 الثلاث وهذا مما لا اعلم فيه نزاعا ومن وطئ امرأة بما يعتقد نكاحا فانه
 يلحقه النكاح وتثبت فيه حرمة المصاهرة باتفاق العلماء فيما اعلم وان كان

بخلاف الاقارب فان ولد الابن حلال
 الا اربعة اصناف واقارب الربيب حلال
 حلال الا اربعة اصناف

الابن

غير

وبناء عماته واولاد المرتضع بمنزلة كما ان اولاد المولود بمنزلة فليس اولاده
 من نسب ولا رضاع ان يتزوج وجوا اخوته ولا اخوة ابيه كما من نسب ولا رضاع
 لانهم اعماهم وعماتهم واخوتهم وخالاتهم واما اخوة المرتضع من نسب او رضاع
 غير رضاع هذه المرتضعة فمما لم يجز منها ومن اقاربها فجوها لا اخوة هو لا
 ان يتزوج اولاد المرتضعة كما اذا كان للرجل اخ من ابيه واخت من امه وبا
 لعكس جاز ان يتزوج احداهما الاخر وهو نفسه لا يتزوج واحد منها
 فكذا لك المرتضع هو نفسه لا يتزوج واحد من اولاد مرتضعة ولا احد من
 اولاد والديه فالأخوة من الرضاع وهؤلاء اخوته من النسب ويجوز
 لاخوته من الرضاع ان يتزوجوا اخوته من النسب كما يجوز لاخوته من
 ابيهم ان يتزوجوا اخواتهم من امه وهذا كله متفق عليه بين العلماء ولكن
 بعض المنتصين للفنيان قد يغلط في هذه المسائل لا سيما من امرها على المستفتين
 ولا يذكر فيه ما يسألون عنه بالاسم أو الصفات المعتبرة في الشرع مثل
 ان يقول اثنان ترأضعا هل يتزوج هذا بانفت هذا وهذا سؤال مجمل
 فالمرتضع نفسه ليس له ان يتزوج من اخوات الاخر اللاتي هن من امه
 التي ارضعته وان كان له اخوات من غير تلك الام فهي اجانب من المرتضع
 فالمرتضع ان يتزوج منهن وكذا ان اذ قتل طفل وطفلة ترأضعا او طفلة
 ترأضعا هل يحل له ان يتزوج احداهما باخوة الاخر او يتزوج الاخوة من
 الجانيين بعضهم لبعض فاجاب ذلك ان اخوة كل من المرتضعين لهم
 ان يتزوجوا اخوات الاخر اذا لم يرضع الخاطب من ام الخطوبة ولا الخطوبة
 من ام الخاطب وهذا متفق عليه بين العلماء واما المرتضعين فليس لاحدهما
 ان يتزوج شيئا من اولاد المرتضعة فلا يتزوج هذا احد من اخوة الاخر
 من الام التي ارضعته او من الاب صاحب اللبن ويجوز ان يتزوج كل منهما
 من اخوة الاخر الذي ليسوا من اولاد ابويه من الرضاعة فهذا جواب

هذه

هذه الاقسام فان الرضيع اما ان يتزوج من اخوة المرتضع الاخر من تلك المرتضع
 او الرجل وان يتزوج من اخوة المرتضع الاخر من النسب او من رضاعة
 اخرى واخوة الرضيع اما ان يتزوجوا من هؤلاء واما من هؤلاء فاخوة
 الرضيع لهم ان يتزوجوا جميع اولاد المرتضعة وزوجها من نسب او رضاع
 ولاخوة هذا ان يتزوجوا باخوة هذا بل لا بد هذا من النسب ان يتزوج
 اخوته من الرضاع واما اولاد المرتضعة فلا يتزوج احد من المرتضع ولا اولاد
 ولا يتزوج احد من اولاد اخواتها واخواتها من نسب ولا رضاع فانه يكون
 اعماء واما خالا وهذا كله متفق عليه بين العلماء ثم الرضاع المحرم فيه ثلاثة
 اقوال مشهورة هي ثلاث روايات عن احمد احدها انه يحرم كبره وقبيله
 وهو من هب مالك واي حنيفة لطلاق القران والثاني لا يحرم الرضيع
 والرضعتان ويحرم ما فوق ذلك وهو من هب طائفة لقوله صلى الله عليه وسلم
 في الحديث الصحيح لا تحرم الرضعة والرضعتان وروى المصنف والمصنفان وروى
 الاملاجه والاملاجه ان نفى التحريم عنهما وبقي ابايع على العموم والمفهوم
 والثالث انه لا يحرم الا لهس رضعات وهو من هب الشافعي وظاهر مذهب
 احمد لم يبين صريح حديث عائشة ان ما نزل من القران عشر رضعات
 معلومات ثم نسخن بخمس معلوما فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والامر على ذلك ولا امره صلى الله عليه وسلم لامرأة اي حذيفة بن عتبة بن
 ربيعة ان ترضع سالما مولا حذيفة بن عتبة بن ربيعة خمس رضعات
 ليصير محرما لها بذلك وعلى هذا الرضعة في مذهب الشافعي واحمد ليس هي
 السبعة الشبعة وهو ان يلتزم الثدي ثم يلتزم ثم يلتزم ثم يلتزم حتى يشبع بل
 اذا اخذ الثدي ثم تركه باختياره فهي رضعة سواء شبع بها او لم يشبع الا رضعات
 فاذا التزم بعد ذلك فوضع ثم تركه فهي رضعة اخرى وان تركه بغير اختياره

يلج

في الامانة الاصل يتبلى
الرجل على حسيديته فان كان

(٤٦١)

ابو حنيفة فيقول لا تضمن باليد وضمان اليد هو ضمان العقد كضمان البائع
وان كان قد بشره بقرعة خفية
عنه ولا يزال التمسك بالقرعة حتى
يتم على الارض وليس عليه خطية
رواه الترمذي وغيره وكان الحسن
واحمد قد سبقا فيهما والله تعالى
سليم من المنة العالية ولم يكن
حصولهما من البلا ما حصل لغيرهما
الطيب فانهما وليا
فزع الامام وتربيا في عز وكرام
وسلمون يعظمونها ويكرمونها
وما من النبوة ارفع علم ولا يستكمل
سنن التمسك فكان من كبر الله تعالى
ان ابتلاه بما يحبها ما هاهنا
كما ابتليهم كان افضل منها فان
عاش ابطال الدين افضل منها
وقد قيل شهيدا وكانه مفضل
احسن تاريخ به الفتى كما كان
مفضل عثمان رضي الله عنهما
التي اوجبت الفتى بين الناس
وليس به تفريق الامم الى
اليوم ففقد اجاز في الحديث
بلاذع من نجا مني فقد
نجا مني وقتل من طهر
والرجال وكان مودة النبي صلى الله
من اعظم الكليات التي افوت
بها خلق كثير من الناس
عنا الامام فقام الله الصديق
رضي الله عنه به الامام
واعاد به الامم الى ما كان
فا دخلوا الى مكة الى
الذي منه خرجوا واقره
الامام على الدنيا الذي فيه
وحوأ وحمل الله فيهم
القوة والجهاد والتسعة على
اعدا الله

الاول

(٤٦٢)

على اعد الله والذين لا يولوا
مستحق به وبغيره ان يكون
خلفه من الله تعالى على
استخافه من الله تعالى

الاول فاعتبر المصلحة بحسن المسجد وان كان في قرية غير القرية الاولى اذا كان
جنس المساجد مشتركة بين المسلمين والوقوف على قوم بعضهم احق بحسنه من قبله الى
مدى بينهم مع المسجد فان الوقف على معينين حقا لهم لا يشترط فيه غيرهم وغاية
ما فيه ان يكون بعد ^{الاعتراض} ~~المصلحة~~ عامة كالقصر والمسكن فيكونه كالمسجد وشراؤه او اقامته يظهر
فاذا كان العقد الوقف ببلدهم اصلح لهم كان اشترى البديل ببلدهم هو الذي ينبغي تصديق قوله هو الذي اراد
فعله متولى ذلك وايقار هذا كالفرض بحسن الذي يباع ويشترى بغيره ان يكون في ذلك
ما يقوم مقامه اذا كان محبوبا على الناس ببعض الثغور ثم انتقلوا الى ثغر ليزرع على الدار كل وكفى
اخر فشرى البديل بالتغر الذي هم فيه مقيمون اولى من شراؤه بغيره اخر وان كان باسسه تهدد وقوله وعده
الفرض حبسا على جميع المسلمين فهو بمنزلة الوقف على جهة عامة كالمساجد ليستحقن في الارض كاستخفاف
والوقف على الساكنين ومما يبين هذا ان الوقف لو كان منقول كالحقون والصلاح الذي من قبلهم ولم يكن لهم
وكتب العلم وهو وقف على ذرية رجل بعينهم جاز ان يكون مقر الوقف حيث كانوا وقوله النبي صلى الله عليه وآله
يكون هذا هو المتعين بخلاف ما لو اوقف على اهل بلد بعينه لكن اذا صار له عوض هل يشرى به ما يقوم مقامه
هل يشرى به ما يقوم مقامه كان العوض منقول او كانا ان يشرى به العوض والذي ليس به لتفق
في بلد مقامهم اولى من الا يشرى به في مكانا العقار الاول اذا كان ذلك اصلح لهم ^{كقوله} ~~هو الذي~~ انفق كقوله
اذ ليس في مكانا تخصيص العقار الاول مقصود شرعي ولا مصلحة لاهل الوقف ^{في سبيل الله} ~~هو الذي~~ انفق كقوله
ومالم يامر به الشارع ولا مصلحة فيه للانسان فليس بواجب ولا مستحب فعلم محمد بن يحيى جليل الامور في
التعيين المكان الاول ليس بواجب ولا مستحب لم يشرى بالعوض ما يقوم مقامه فالتفكير جرون
مقامه بل العدم له من ذلك جاز وقد يكون مستحباً وقد يكون واجبا اذا ^{والا فشرى} ~~هو الذي~~ انفق كقوله
فثبت المصلحة والله اعلم قاعدة فيما يشترطه الناس في الوقف ^{رغبة} ~~هو الذي~~ انفق كقوله
فان فيها ما فيه عرض ديني واخرى وماليس كذا وفي بعضها تشديد ^{باجتماع} ~~هو الذي~~ انفق كقوله
على الوقف عليه فنقول الاعمال المشروطة في الوقف على الامور الدينية مثل ^{طريق} ~~هو الذي~~ انفق كقوله
الوقف على الائمة والمؤذنين والمستغنين من القران والحديث والفقه ونحو ذلك ^{والعهد} ~~هو الذي~~ انفق كقوله
فقطوا شهيدا بغير حجب

٢٩

بلغ

سبح قتل وهو ضار لم يقابل
مسلم فلما قتل في سبيل الله تنقسم ثلاثة أقسام أحدها عمل يشترط
وعظمت الكذب وسخر في القتل
وذلك الاختيار وسخر في القتل
من كان عاجزا عنها وعجز عن
الخير والصالح من حيث أقامته
فما يعجزوا أمير المؤمنين عليه
بما إليه طاعة وارضاه
وهو أحق بالخلافة حينئذ
وأفضل من بقي لكن كانت
القلوب متفرقة وترا القتل
متوقفا فلم تتحقق الكلمة
ولم تتطهر الجماعة ولم تنهك
الحائفة وخلف الأمانة
باريدونه من أجزاها ودخل
في الفقه والفتنة أحوالهم
وكان مكانهم إلى أن ظهرت
أحمرية المارقة مع كثير
صلاتهم وصيامهم وقراءتهم
فقالوا أمير المؤمنين مرا الله
من المؤمنين فقتلهم
وسموا طائفة لقتل النبي صلى
الله عليه وآله وصفهم بقوله
يقيمون صلاتهم مع صلاتهم
وصيامهم مع صيامهم وقراءتهم
مع قراءتهم لقرون القرآن
لا يجاوزونها وهم يعرفون
من الدين كل طريق السموات
السموات إنما يقتسموها
فأقبلهم فان قتلهم القصة
عن الله التي عليهم إلى يوم
وقوله يترك مارقا
على حذو فقه من المسلمين
تقبلهم أذن الطائفتين إلى
أحد أجزاها في الصحيح
فكانت

أن يكون

أن يكون الشيطان مستلزا ما ترك ما نذب إليه الشارع مثل أن يشترط على أهل
الرباط أو مدرسة أو جانب المسجد الأعظم أن يصلوا فيها فريضهم فان هذا دعاء
الترك الغرض على الوجه الذي هو واجب إلى الله ورسوله فلا يلتفت إلى مثل هذا
بل الصلاة في المسجد الأعظم هو الأفضل بل الواجب لهم مساجد الضاربين
هذا موضع تفصيله ومن هذا الباب **اشتراط الأيقاد على القبور** فان كان
أيقاد النعم والدهن ونحو ذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن الله من
رأى القبور والتخذ من عليها المساجد والسرى وبنا المسجد وأسرار
المصاييع على القبور محرم أعلم خلافا أنه معصية لله ورسوله وتفصيل هذه
الشروط جدا وإنما نذكرها هنا جماع الشرط الثالث عمل ليس بمكروه في الشرع
ولا مستحب بل هو مباح مستوي الطرفين فهذا قال بعض العلماء بوجوب
الوفاء والجهاد من العلماء أهل المذاهب المشهورة وغيرهم على أنه شرط
باطل فلا يصح عندهم أن يشترطوا إلا مكان فيه فربما إلى الله تعالى وذلك لأن
الإنسان ليس له أن يبذل ماله إلا لما فيه منفعة في الدين أو الدنيا فإدام إلا
سنان حيا فله أن يبذل ماله في تحصيل الأغراض المباحة لأنه ينتفع بذلك
فأما الميت فما بقي بعد الموت ينتفع من أعماله لا يعمل صالح قد أمر به من هؤلاء المارقين فقل
وأعماله عليه أو أهدي إليه ونحو ذلك فاما الأعمال التي ليست طاعة لله ورسوله
فلا ينتفع بها الميت بحال فإذا اشترط الوصي أو الوقف عملا أو صنعة لا ثواب شهيد أو بايع أصحابه الحسن
فإنها من السعي في تحصيلها سعيها فيما لا ينتفع به في دينه ولا في آخرته ومثل
هذا لا يجوز وهذا إنما مقصوده بالوقف التقرب إلى الله والشارع أعلم
من الواقفين بما يقرب إلى الله تعالى فالواجب أن يعمل في شروطهم بأشراطها
الله ورضيه وهذه القاعدة ممددة عند العلماء لكن قد اختلفت أراء
الناس وأهوائهم في بعض ذلك ولا يمكن هنا تفصيل هذه الجملة ولكن من له
هداية من الله لا يكاد يخفى عليه المقصود في غالب الأمر ليس في المماثل هذه التفاصيل فامدحه به النبي صلى
الله عليه وسلم

تحقيق المناط وذلك كما انهم يشترطون العدالة في الشهادة في الحديث ويوجبون
 ثم انه ما من وصار الى كرامته الله
 ورضوانه وقامت طوائف
 وكانوا الحبيب وكان راي
 جماعة الانبياء كان عيسى
 ومن غير انصاروا عليه
 بان لا يذهب اليهم ولا يقبل
 منهم وراوا انهم فيهم
 ليس بمصالح ولا يترتب عليه
 ما يسر وكان الامر كما قالوا
 وكان ما عليه قد راقه وراى
 فلما خرج احب من راي
 ان الامور قد تغيرت طلب
 منهم ان يدعوا رايهم او يثبت
 ببعض الغور او يثبت بآراء
 عمه فمنعهم هذا وهذا
 حتى يتسلسلوا وقا تلوهم قفا
 تلم فقتلهم وطائفة منهم
 مع فظلموا ما شهدوا شهادة
 اكرم الله بها والحكمة باهل
 بيت الطين الطاهرين
 واهل من ظلم واعتدى
 عليه واوجب ذلك تفرقا
 بين الناس فصار طائفة
 جاهلة طائفة غاوية اما
 ما حقه من ائمة واما ضالته
 غاوية تظلموا لانهم موالا
 اهل بيته يتخذونهم عدا
 يوم ما يخرجون ونيابته
 وتظهر فيه بلعها ارجاءه
 من لم يخرجه ووسق
 ارجاءه والتغري
 بغيا ارجاءه والذبي
 امر الله ورسوله في
 المضيق

تحقيق المناط وذلك كما انهم يشترطون العدالة في الشهادة في الحديث ويوجبون
 النفقة بالمعروف ونحو ذلك قد يختلف اجتهادهم في بعض الشروط هل هو شرط
 في العدالة وكذلك في صفة الانفاق بالمعروف ونحو ذلك ما ينبغي على مثاله
 اما اذا اشترط على اهل الرباط او المدرسة ان يصلوا فيها الصلوات الخمس المبركة
 فان كان الصلاة فيها مقصود شرعي بحيث يحض الشارح على ذلك وجب الوفا
 به والا وجب الوفا منه بما فيه مقصود شرعي كما لو نذر ان يصل في مكان
 بعينه فان كان في ثمين ذلك المكان فربما وجب الوفا بان يصل فيه والا
 وجب الوفا بالصلاة دون البقيين للمكان والغالب انه ليس في التقيين مقصود
 شرعي فاذا كان شرط عليهم ان يصلوا الصلوات الخمس هناك في جماعة اعتبرت
 الجماعة فانها مقصود شرعي بحيث من لم يصل في الجماعة لم يف بالشرط الصحيح
 واما التقيين فعمل ما تقدم واما اشترط التغرب والرهانية فالاشبه
 بالكتاب والسنة لانه لا يصح اشترطه بحال لاعلى اهل العلم ولا على اهل العباد
 ولا على اهل الجهاد فان غالب الخلف يكون له جهنم شهوات والنكاح في حقهم
 مع القدرة اما واجب واما مستحب فاشترط التغرب ان كان في حق
 هؤلاء فوفوا بقصة الشرع وان قيل المقصود التغرب الذي لا يستحب
 له النكاح عند بعض اهل العلم خرج عامة الشباب عن هذا الشرط وهم
 الذين تروى المنفعة بتعليمهم في الغالب وقد كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله اذا اناه مال قسم للاهل قسمين وللغرب قسما فكيف يكون الاهل محررا وما
 وقد قال صلى الله عليه وسلم لاصحابه المتعلمين والمتقدين يا معشر الشباب من
 استطاع منكم اباءة فليتزوج فانه اغض للبصر واحصن للفرج فكيف يقال
 المتعلمين والمتقدين لا تزوجوا والوقف على ذلك وحض عليه
 وقد قال ايضا لرهبايته في الاسلام فكيف يصح اشترط الرهانية وما يشترط
 من ان التغرب اعول على التقيد والتعلم غلط مخالف للشرع والواقع بل التفرق

اعول كيف الشيطان ولا اعانه المتعلمين والمتقدين من المناهلين احب الى الله
 ورسوله من اعانة المترهين منهم وليس هذا موضع استقصاء ذلك وكذلك
 اشترط اهل بلد او قبيلة في الائمة والمؤذنين مما لا يصح فان النبي صلى الله عليه
 قال يوم القوم اقرؤهم كتاب الله فان كان في القرعة سؤا فاعلمهم بالسنة
 فان كان في القرعة سؤا فاقدمهم هجرة فان كان في الهجرة سؤا فاقدمهم سنة
 رواه مسلم والمساجد لله تتنازع الوجه الذي شرعه الله فاذعين في امام المسجد
 بلد او قبيلة فقد يوجد في غير ذلك من هو اولى منه بالامامة في شرط الله
 فان وفيها بشرط الوقف في هذه الحال انهم ترك ما امر الله به ورسوله وشرط
 الله احف واوقف ولما بقية الشرط فحتاج كل شرط منها الى كلام خاص فيه ولا
 يشع هذا الموضع لذلك وقد ذكرنا الاصل فعلى المؤمن بالله ان ينظر دايما في كل ما
 يحبه الله ورسوله من الخلف فيسقي في تحصيله بالوقف وغيره وما فكره في
 يسقي في اعطائه وما لا يكرهه الله ولا يحبه يعرض عنه ولا يعلف به استحقاق
 وقف ولا عدمه ولا غير ذلك والله اعلم

قاعدة في الخلع وهو جواب سؤال عنه هل هو طلاق محسوب
 من الثلاث وهل يشترط كونه بغير لفظ الطلاق وبينه تضمن الجواب فوايد
 عزيزة وضوابط جامعة لا اصول كلية في هذا الباب وغيره قال رحمه الله
 هذه المسألة فيها نزاع مشهور بين السلف والخلف فظاهر مذهب الامام
 احمد رحمه الله صحابه انه فرقه بابينه ونسخ للنكاح وليس من الطلاق الثلاث
 فلو خلعها عشر مرات كما قاله ان يتزوجها بعقد جديد قبل ان تنكح زوجا
 غيره وهو خلع قولي الشافعي واختاره طائفة من اصحابه ونسوه وطائفة
 نسوه ولم يخاروه وهذا قول جمهور فقهاء الحديث كما سماه رايهم
 وابونقروا وروى ابن المنذر وابن خزيمة وهو ثابت عن ابن عباس و
 ما زينة الشيطان لاهل الصلاة

في المضيق اذا كانت شديدة
 انما هو الصبر والاحتساب
 ولا استرجاع كما قاله
 الصارم الذي اذا صلبت فيه
 قالوا اناسه وانا لله لا يصون
 اولئك عليهم صلوات من ربهم
 ورحمة والذين هم لجهنم
 وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه
 انه قال ليس من مات من غير ان يكون
 اجهلته وقا ان لا يرعى من
 الهالكه والحالقة والشاقة
 وقا ان الناجية اذا لم تنب
 قبل موتها فانها تليق بموت القيمة
 درعها من حرب وسرا من
 قطان وفي المسند في فاطمة
 بنت الحسين هي ابنت الحسين
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما
 من تخلصت عن عصى فذكر
 مصيبة وان قد منة فتخرج
 لها استرجاعا الا اعطاه الله
 من الاجر كما جرم يوم اصيب
 وهذا من كرامته الله المؤمنين
 فان مصيبة كبرى وعنه
 اذا ذكره بعد طول العجوة
 ينبغي للمؤمن ان يسترجع
 فيها كما امر الله ورسوله ليعطى
 من الاجر بدل اجر المصابين
 اصيبها واذا كان الله قد
 امر بالصبر والاحتساب
 اصحابه عند حد فان العبد بالمصيبة
 فكيف مع طول الزمان فكان
 ما زينة الشيطان لاهل الصلاة

* ورواية الاخبار التي فيها كذب كثير والصدق فيها ليس يسير فيها الا تجدوا اخر من صح

(٤٦٧)

والغرض من اخذ يوم عاشوراء
ما يما ويصنعونه فيه من التذنب
والنياحة والشكوى وقصائد
الحنين والندب والتمنيات
التي هي من اجاب الله تعالى
بني اسرائيل في اولادهم
الذين ساءوا في اولادهم
وكذبوا في طوائف
الدين فيكونوا في طوائف
الاسلام كذبوا في طوائف
ومعافاة الكفار على اهل الاسلام
من هذه الطائفة الظالمة التي
فانهم من المارقين كوارسهم
واولئك في فهم النبي صلى الله عليه
تقولون اهل الاسلام ويريدون
الانصاف والعدل على اهل البيت
اليهود والنصارى والمنافقين
الذين صلوا على النبي صلى الله عليه
كما انما لو كان من الترفيع
التي هي على ما فعلوا بغيره
وعلى اهل البيت النبوة
ومع ذلك لا يزالوا ينادون
بغير الله والسيوف والدمار
من القتل والسيوف والدمار
وسرهم ولا يرضونهم على اهل البيت
اهل الاسلام لا يرضونهم
الكلام في عارض هو
فوق ما من النواصب
التي تصيب على اهل البيت
واهل بيته واما من جهة
الذين كانوا القاسدين
بالناسد والكذب والكذب
والشر والبغاة بالبدعة
فوضفوا اثارا في شعائر
الفراخ

مرتين

* موسما في يوم الاسماء والاعباد والاخراج
داود عليه السلام في يوم عاشوراء
ما تما صبح
(٤٦٨)

مرتين ثم قال فان طلعتا فلا تخل له من بعد حتى تنكح وجلفك وهذا يعني في الفدية
خصوصا وغيرهما عما فلو كانت الفدية طلاقا لكان الطلاق اربعا واحدا في الاطراف اربعة عن العادة
المشهور عنه هو من تقدم اتبعوا ابن عباس واختلف هؤلاء في المصلحة هل عليها
مرة ثلاثة فقرأوا وتبري بحضرة علي فويلها روايتان عن احمد احدهما هو ان يتخذون يوم عاشوراء *
تستبري بحضرة وهذا قول عثمان بن عباس ومن غيرهم روايتهم وهو ما يقيمون فيه الاجازة
قول غير واحد من السلف وعندهم اسحاق ومن المنذر وغيرهما وروي ذلك عن خطبة خارجة عن النبي
عن النبي صلى الله عليه وسلم في السن من وجوه حسنة كما قد بينت طرقاتها وان كان اولئك انهم قصدوا
غير هذا الوضع وهذا مما اخرج به من قال انه ليس من الطلاق الثلاث وقالوا ان الله يا مريد بعد الاحصاء
لو كان منه لوجب فيه تبرع ثلاثة فربما ينص القرآن واحتملوا به على نقل
ضعف من نقل عن عثمان انه جعلها طلاقا باينه فانه قد ثبت عنه بالاسناد اختلاف الكثر فقلتم بسبب
الرخيانه جعلها تستبري بحضرة ولو كانت مطلقة لوجب عليها تبرع ثلاثة ومنه اختلاف الرشد من بعد
فرواها في بل عثمان جعلها مطلقة تستبري بحضرة فهذا لم يقل به احدهم منسكوا بها وعظوا عليها بالنواصب
العلماء اتباع عثمان في الرواية الخائبة عنه التي يوافقها بن عباس ويؤيد طريقتهم من سنن
عليها الكتاب والسنة اولى من رواية راويها مجهول وهي رواية جهمان الا
سلمي عنه انه جعلها طلاقا باينة واجود ما عند من جعلها طلاقا باينة من
النقل عن الصحابة فهو هذا النقل عن عثمان وهو مع ضعفه قد ثبت عنه
بالاسناد الصحيح ما يناقضه فلا يمكن الجمع بينهما لما في ذلك من خلاف النص
والاجماع واما النقل عن علي بن مسعود فضعيف جدا والنقل عن عمر بن الخطاب
لا دلالة فيه واما النقل عن بن عباس انه فرقه فليس بجواب في اصح ما هذا فقالوا هذا يوم نحى الله
النقل الثابت بتوافق اهل العلم بالاثار وهذا ما اعتضده القائلون بانه
نسج كما حمد وغيره والذين اتبعوا ما نقل عن الصحابة من انه طلاق باينة
من القوم ظنوا تلك نقولا صحيحة ولم يكن عندهم من نقد الاثار والتميز في اليوم الذي امر الله الناس
بهيما مكران في يوم واحد

* فلم يرد شيئا واعلاما عندهم انه يروي عن محمد بن ابي بصير عن المنصور
ادعى ابيه انه قال بلغنا انه من روى عن اهل بيته عا سفيان

بلا ريب عنده اهل المعرفة

صريح في باب وجود نفي فيه لم يكن كناية في غيره ولهذا الوقي بلفظ الظاهر الطلاق
لم يقع عند عامة العلماء على هذا الكتاب والسنة وكذلك عند احمد لوقى بلفظ
الحرام الطلاق لم يقع لانه صريح في الظاهر لا سيما على اصل احمد والفاظ الخلع والفسخ
والفدية مع العوض صريحة في الخلع فلا يكون كناية في الطلاق فلا يقع بها الطلاق
بجاء لان لفظ الخلع والمفادات والفسخ مع العوض اما ان يكون صريحة في الخلع
او صريحة في الطلاق او كناية فيهما فان قيل بالاول وهو الصحيح لم يقع بها الطلاق
وان ثبته وان قيل بالثاني لزم ان يكون لفظ الخلع والفسخ والمفادات من صريح
الطلاق يقع بها الطلاق كما يقع بلفظ الطلاق عند التجرد وهذا لم يقله احد ولم يرد
احد من الصريح فان قيل هي من العوض صريحة في الطلاق قل هذا باطل على اصل الشافعي
فاما ما ليس بصريح عنده لا يصير صريحا بدخول العوض ولهذا قال الشافعي ومن
واقعة من اصحاب احمد ان النكاح لا يتعقد بغير لفظ النكاح والتزويج لان ما سوى
ذلك كناية والكناية تقتضي النية والنية لا يمكن الاشارة اليها والنكاح لا بد
فيه من الشهادة فاذا قال ملكتها بانف اعطيتها بانف ونحو ذلك او وهبتها لها
لم يجعل دخول العوض قرينة في كونه نكاحا لاحتمال تملك الرقبة كذلك لفظ الفا
دالة من الاسر ولفظ الفسخ ان كان طلاقا مع العوض فهو طلاق بدون العوض
ولم يقل احد من اصحاب الشافعي انه صريح في الطلاق بدون العوض بل غاية ما يكون
كناية وهذا القول مع كونه اقرب من الاول فهو ايضا ضعيف القول
الثالث انه فسح باني لفظ وقع وليس من الطلاق الثلاث واصحاب هذا القول
لم يشترطوا لفظا معينيا ولا عدم نيته الطلاق وهذا هو المنتول عن عبد بن عباس
واصحابه وهو المنقول عن محمد بن حنبل وقدمنا أصحابه لم يفرق احد من سلف ولا
احد وقدمنا اصحابنا في الخلع بين لفظ ولفظ لا لفظ الطلاق ولا غيره بل القاطن صريحة
في انه فسح باني لفظ كما اصرح من لفظ الطلاق في معناه الخاص واما الشافعي فلم يقل عنه احد
خصوصا وهذا كما
ان كثيرا من النكاح

صحيحا لتمامه وقد قال
عنه الكرماني في مسائل
سراحيه حنبل عن هذا
احد من روى عن اهل
في يوم عاشوراء وسع
الله عليه سائر سنته
سما سفيان بن عيينة
جرنياه منته من عام
فوجدناه صحيحا وبارك
في محرابه من اهل الكوفة
ولم يذكر من سمع هذا منه
عنه حنبلوها

ولا عني بغير قلعه هذا
الذي قال كان من اهل
البيع الذي يبيعون
عليها واصحابه ويريدون
ان يقابلوا الرافضة
بالكذب مقابل القتل
مالفا سله والبدعة
بالبدعة واما قولك

بجمل الملمات

عينه فانه لا حجة فيه
فان الله سبحانه في قوله
برزقه وليس في الكلام
ايه بذلك ما يدل على
ان حجة ذلك كان التوحي
يوم عاشوراء وقد روي
الله على من اخذ من اهل
من اهل الجرب ولم يكونوا
يقصدون ان يكونوا
على اهلهم يوم عاشوراء
خصوصا وهذا كما
ان كثيرا من النكاح

بين السلف انه فرق بين لفظ الطلاق وغيره بل ما ذكر قول من عا
عن عكرمة انه قال لما اجازته المال ليس بطلاق قال ^{في حقه} لم يجعله طلاقا انما يقول في حق من حاجته
ذلك اذ لم يكن بلفظ الطلاق ومن هذا ذكر محمد بن نصر والطحاوي وغيرهما انهم لا يقولون في حق من حاجته
سراحيه الخلع بلفظ الطلاق ومعلوم ان مثل هذا الظاهر لا ينقل به مذهب السلف بل يعدل عن النبي صلى الله عليه وآله
به عن الفاظهم وعلمهم وادلتهم البينة في التسوية بين جميع الالفاظ واما احمد فكلما به بغير وانما يستخرج من
بينه في انه لا يعتبر لفظا معينيا ولا يفرق بين لفظ ولفظ وهو شيع لان عباس بن
هذا القول وبه اتفق وكان احمد يقول اياك ان تكلم في مسألة ليس فيها امام كذب الله ورسوله والكتاب
وامامه في هذه المسألة هو عبد بن عباس ونقله احمد وغيره عن عبد بن عباس واصحابه
فتبين ان الاعتراف عندهم ببطلان المرأة العوض وطلبها الفدية وقد كتبنا الفاظهم واقتفاها هذه وعليهم
في هذا الباب في الكلام المبسوط وايضا فقد روي البخاري في صحيحه عن عبد بن عباس
ان النبي صلى الله عليه وآله لم قال لثابت بن قيس بن شماس وهو اول من خالع
في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما جاءت امراته الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقالت
له لا انقم عليه خلقا ولا دينيا ولكن اكره الكفر ^{في حقه} الاسلام فذكر انها ابتغضه
نقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رديته عليه احدى يقة فقالت نعم قال اقبل
الحديقه وطلبها تطليقه وبه عباس الذي روى هذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وسلم روي ايضا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه امرها بحبضة استبرأ وقال
لا عدة عليك وافتي بان طلاق اهل اليمن الذي يسمى الفدا ليس من الطلاق
الثلاث مع ان ابراهيم بن سعد قال له عامة طلاق اهل اليمن الفدا فقال له ليس
الفدا بطلاق وانما هو فرق ولكن الناس غلطوا في اسمه فاجزه السائل ان طلاقهم
هو الفدا وهذا ظاهر في ان ذاك يكون بلفظ الطلاق وادنى حواله ان يتم لفظ
الطلاق وغيره وبه عباس اطلق الجواب وعم ولم يستثن الفدا بلفظ الطلاق
لا عني له لفظا مع علمه بان وقوع ذلك بلفظ الطلاق اكثر منه بغيره بل العامة

ان كثيرا من النكاح
بطلبها
ففي حق من حاجته
يعلمون في حق من
السب وثبت في الصحيح
عن النبي صلى الله عليه وآله
عن النبي صلى الله عليه وآله
بغير وانما يستخرج من
التجديد من كان حاجته
انما قضيت بالنذر فقد
كذب الله ورسوله والكتاب
ما يورون بطاعة الله
واتباع نبيه وسبيله
واقتفاها هذه وعليهم
ان يشكروه الله تعالى
والله اعلم

لا تعرف لفظ الفسخ والخلع ونحو ذلك ان لم يعلمها ذلك معلوم ولا يعرف قوله بغيره لفظ
 بل كثير منهم اذا قيل له خالجه امرتك طلقها بلا عوض وقال قد خلعها فلا يعرف قوله لفرق
 بينه لفظ ولفظ ان لم يذكر لفظ العوض في احدي اللفظين واهل اليمن الى اليوم يقول
 امرأة لزويها طلقني فيقول لها ابني لي فتبتدئ له الصداق او غيره فيطلقها فهذا
 عامه طلاقهم وقد فتاهم به عباس بن هذا فدية وقراف وليس بطلاق ورد امرأه
 علي بن وجها بعد طلقته ^{وفاء} امرأته فهذا نقل به عباس بن فتيانه واستدل به بالقرآن
 بما يوافق هذا القول وهذا كما انه مقتضى لنصوص احمد وأصوله فهو مقتضى
 اصول الشرع ونصوص الشارع فان الاعتبار في العقود مقاصدها ومعانيها
 لا بالفاظها فاذا كان المقصود بالمفظة واحدا لم يجز اختلاف حكمها ولو كانت
 المعنى الواحد ان شأ العبد جعله طلاقا وان شأ لم يجعله طلاقا وهذا باطل
 وقد وردوا على هذا ان المعنفة تحتها أو خيرها من وجهها فان لها ان تطلق نفسها
 ولها ان تفسخ النكاح لاجل عتقها قالوا في خبره بين الامر بينه وكذلك الزوج مع
 العوض يملك ايقاع فسخ ويملك ايقاع طلاق وهذا القياس ضعيف فان هذه اطلقت
 نفسها انما يقع الطلاق رجعيا فتكون مخيرة بينه ايقاع فسخه وبينه ايقاع طلاق
 رجعي وهذا مستقيم كما يخبر الزوج بين ان يخلعها ففارقه فراقه بانه وبين ان
 يطلقها بلا عوض طلاقا رجعيا وانما الخالف الاصول ان يملك فراقه بانه ان شأ جعلها
 فسحا وان شأ جعلها طلاقا والمقصود في الموضوعين واحد وهو الفراق البائنة والامر
 اليه في جعلها طلاقا او غير طلاق فهذا هو المنكر الذي يقتضي ان يكون العبد ان
 شأ جعل العتق الواحد طلاقا وان شأ جعله غير طلاق مع ان المقصود في الموضوعين
 واحد وايضا فان لم يرجع الى العبد هو قصد الافعال وعنايتها واما الاحكام فالى
 الشارع فالشارع يعرف بين حكم هذا الفعل وحكم هذا الفعل لا اختلاف المقصود
 لفعلين فاذا كان مقصود الرجل بها واحدا لم يكن خيرا في اثبات الحكم وفيه معلوم
 ان يفسخ

ان مقصود الفراق واحد لا يختلف وايضا فعني الافتد اثبات فيما اذا سألته ان يفارقها
 بعوض واسمعلق حكم الخلع بمسئولية فحيث وجد هذا المعنى فهو الخلع المذكور في
 كتاب الله تعالى وايضا فان الله جعل الرجعة من لوازم الطلاق في القرآن فلم يذكر الله تعالى
 طلاق المدخول بها الا في اثبت فيه الرجعة فلو كان الافتد طلاقا لثبت فيه الرجعة
 وهذا يدل على معنى الافتد اذ هو خلاف الاجماع فاننا لا نعلم من قال ان الخلع المطلق يملك
 فيه العوض ويستحق فيه الرجعة لكن قال طائفة هو غير لازم فان شأ رالعوض وجهها
 وتنازع العلماء فيما اذا شرط الرجعة في العوض هل يصح على قولين هما وانما يرد عن
 مالك وبطلان الجمع من ذهب ابي حنيفة والشافعي وهو قول متأخر ابي احمد
 ثم من هو ان لا يوجب العوض ويرد الرجعة ومنهم من يثبت الرجعة ويبطل العوض
 وجهها وجهها في مذهب احمد والشافعي وليس عن احمد في ذلك نص وقياس مذهب
 احمد بهذه الشرط كما لو بدلت ما لا على ان تلك امرها فان نهض على جواز ذلك
 ولا ان الاصل عنده جواز الشرط في العقود الا ان يقوم على فسادها دليل شرعي
 وليس الشرط الفاسد عنده ما يخالف مقتضى العقد عند الاطلاق بل ما خالف
 مقصود الشارع ونافض حكمه كما شرط الولاء لغير المعتق واشترط البائنة للوطي
 مع ان المالك للمشتري ونحو ذلك وايضا فان فرق بينه لفظ ولفظ في الخلع قول
 محدث لم يعرف عن احد من السلف الا الصحابة والتابعين ولا تابعيهم والشافعي
 رضي الله عنه لم ينقل عن احد بل ذكر انه يجب ان الصحابة يعرفون ومعلوم
 ان هذا ليس بقول احد من السلف والشافعي ذكر هذا في احكام القرآن ورجح
 فيه ان الخلع طلاق وليس بفسخ فلم يميز هذا القول لما ظنه من تناقض صحابه
 وهو انهم يجعلونه بلفظ طلاق باينا من الثلاث ولفظ ليس به الثلاث فلما
 ظنه من تناقض عدل عن ترجيحه ولكن هذا التناقض لم ينقله الا هو والآخر
 عن احد من السلف القائلين به ولا من اتبعه كما حدث به حنبل وقد ما احياه به

ط
ض

وإنما قاله بعض المتأخرين من أصحاب أحمد لما وجدوا غيرهم قد ذكروا الفرق بينه وبين لفظ الطلاق وعزوه وذكر بعضهم كبره بنصر والطحاوي أنهم لا يعلمون في ذلك نزاعا وإنما قاله بعض المتأخرين من أصحاب أحمد والمنقول عن السلف قاطبه أما جعل الخلع فرقة بآينه وليس بطلاق وأما جعله طلاقا وما رأيت في كلام أحد منهم أنه فرق بين لفظ ولفظ ولا اعتبر فيه نية عدم الطلاق بل قد يقولون كما يقول عكرمة كلما أجازة المال ليس بطلاق ونحو ذلك من عبارات مما بين أنهم اعتبروا مقصود العقد لا لفظا معينا والتفرقة بين لفظ ولفظ مخالف للأصول والنصوص ويبطلان هذا الفرق مستبدل من جعل الجميع طلاقا فيبطل القول الذي دل عليه الكتاب والسنة وهذا الفرق إذا قيل به كان من أعظم الحجج على فساد قول من جعله فسحا ولهذا عدل الشافعي رضي الله عنه عنه ترجيح هذا القول لما ظهر له أن أهله يعرفون وإيضاحه أنه ان في رواية الديلمي سلم وتمتة اختان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم طلق ابنتها شئت قال ففردت إلى استقامتها صبيته ففارقتهما وهو حديث حسن فقد امره النبي صلى الله عليه وسلم أن يطلق أحدهما وهذا الفرق عند الشافعي واحد فرقة بآينه وليس من الطلاق الثلاث فدل ذلك على أن لفظ الطلاق قد تناول ما هو فسح ليس من الثلاث ويدل على أن الذي سلم وتمتة أكثر من أربع إذا قال قد طلقت هذه كان ذلك فرقة لها واختيار الآخر بخلاف ما يقوله من يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد أنه إذا قال لأحداهما طلقا كان ذلك اختيارا لها قالوا لأن الطلاق لا يكون إلا بوجه فأن هذا القول مخالف للسنة والمعقول أن المطلقة المرأة أن يهد فيها رغبة عنها فكيف يكون مختارا لها مريدا لبقائها وإنما وقع في مثل هذا ظنهم أن لفظ الطلاق لا يستعمل إلا فيما هو من الطلاق الثلاث وهذا ظن فاسد مخالف للشرع واللغة وإجماع العلماء وأيضا فإن الطلاق لم يجعل الشارع له لفظا معينا بل إذا وقع الطلاق بأي لفظ عياله

عن جيب أو كثر في بعض
وهو من نية من زنتها
وماذا يشترط على الذي
يخرج ويخص به من الشرع
وهو من نية من زنتها
الحكم أن أمه وإذا لم يجر
المهاجر إلى أمه طهر حرم الرد
عليه أم لا وطهر من ذلك
حتى يتحقق ذلك الصنف
المذكور التي بغيره
وهو عليه أم يكون لذلك
مادة معلومة فإن كان
لحامدة مطلوبة فما حدها
أحمد بن محمد بن الحسين
الحجازي الشافعي نو عان
أحمد بن عيسى الترمذي المتكلم
والثاني بمعنى العقوبة
عليها فالأول هو المذكور
في قوله تعالى وإذا زنت
الزانية فمحصونها في آياتنا
(طالعها)

وتعني الصالح

ولم عند الصحابة والسلف وعامة العلماء من ينافي في ذلك إلا بعض متأخرى الشيعة والظاهرية ولا يعرف في ذلك خلاف عن السلف فإذا قال قارنك أو سرحتك أو سبتك ونوى به الطلاق وقع وكذلك سائر الكنايات فإذا نوى بهذه الكنايات مع العوض مثل أن تقول له سرحتني أو سبتني بالفاو فارقني باللف أو خلعتني باللف فأي فرق بين هذا وبين أن تقول قارنك أو سرحتك باللف أو خلعتني باللف أو سبتك باللف وكذلك سائر ألفاظ الكنايات مع أن لفظ الخلع والفسخ إذا كان بغير عوض ونوى به الطلاق وقع الطلاق رجعيًا فهما من ألفاظ الكنايات في الطلاق فأي فرق في ألفاظ الكنايات بين لفظ ولفظ وقد اختلف العلماء في صحة الخلع بغير عوض على قولين هما روايتان عن أحمد أحدهما لا يصح كقول أبي حنيفة والشافعي وفي اختيار أكثر أصحابه والثانية يصح كما مشى في مذهب مالك وهو اختيار الحنفية وعلى هذا القول فلا بد أن يفي بلفظ الخلع الطلاق ويقع به طلاق دائم لا يكون فسخا على الروايتين بضم على ذلك أحمد رحمه الله فإنه لو جاز أن يكون فسخا بلا عوض لكان الرجل يملك فسخ الكا حبة بتدًا ولا يجب ذلك عليه من الثلاث وهذا لا يقوله أحد فإنه لو جاز ذلك لكان هذا يستلزم جعل الطلاق بخير عدد كما كان في الجاهلية وفي أول الإسلام لم يكن للمطلاق عدد فلو كان لفظ الفسخ أو غيره يقع به طلاق ولا يحسب من الثلاث لكان ذلك يستعمل بدل لفظ الطلاق ومعناه معنى الطلاق بلا عدد وهذا باطل وإن قيل هو طلاق بآينه قبل هذا أشد بطلانا فإنه إن قيل أنه لا يملك إلا الطلاق الرجعي ولا يملك طلاقا بآينه بطل هذا وإن قيل أنه يملك إيقاع طلاق بآينه فلو جاز له أن يوقعه بلفظ الفسخ ولا يكون من الثلاث لزم المحذور وهو أن يطلق المرأة كما شأوا ولا يحسب عليه من الثلاث ولهذا ينافي عن العلماء أن لفظ الخلع بلا عوض ولا سوالها لا يكون فسخا وإنما النزاع فيما إذا طلبت المرأة أن يطلقها

عن جيب أو كثر في بعض
وهو من نية من زنتها
وماذا يشترط على الذي
يخرج ويخص به من الشرع
وهو من نية من زنتها
الحكم أن أمه وإذا لم يجر
المهاجر إلى أمه طهر حرم الرد
عليه أم لا وطهر من ذلك
حتى يتحقق ذلك الصنف
المذكور التي بغيره
وهو عليه أم يكون لذلك
مادة معلومة فإن كان
لحامدة مطلوبة فما حدها
أحمد بن محمد بن الحسين
الحجازي الشافعي نو عان
أحمد بن عيسى الترمذي المتكلم
والثاني بمعنى العقوبة
عليها فالأول هو المذكور
في قوله تعالى وإذا زنت
الزانية فمحصونها في آياتنا
(طالعها)

منها

منه ركن العاصيات وفعل الحيات
 كركن الصلاة والركن الثاني
 والفواحش والركن الثالث
 الخالف للكتاب والسنة واجماع
 الفقهاء التي اشبهت انها بدع
 حقا لا يثبت في قوله تعالى
 وهذا حقيقة قوله تعالى
 الف والاشهاد بالبراءة الى
 البعد لا ينقل منها بدع ولا بدع
 خلفهم ولا يثبت عنهم العلم ولا يثبت
 كونه حقيقة بل هي بدع في حقهم
 وهذه اربعة قول به الدعي غير
 الداعي لان الدعي اظهر
 المكلفات في حق العقوبة في حق
 المكلفات في حق شرع المتألفين
 الكافة فانه لا يثبت في حقهم
 الذين كان النبي صلى الله عليه وسلم
 على انبيائهم ويكسرهم في حقهم
 مع علمه على انهم بدع
 جاء في الحديث ان المعصية اذا
 خفيت لم تضر الا صاحبها وتكسر
 اذا اعلنت فتم تضر به العامة
 وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم
 ان الناس اذا راوا منكرا لم يغيروا
 او شكوا به يجرهم الله بهقاب
 منه في المكلفات الظاهرة فان
 انكاره يخالفها طه فان
 يحقوبها على صاحب الدين
 خاصة وهذا المحكي
 مختلف باختلاف الفقهاء
 في قوتهم وضعفهم وقيلهم
 وكبريتهم فان المقصود
 به زجركم عن العاصيات
 ورجوع العامة

طلقة باينة بلا عوض هل يملك ذلك على قوليه فان العلم تارة على ثلاثة
 اقوال في الطلاق البائن فقول ان شاء الزوج طلق طلاقا باينا وان شاء طلق طلاقا
 رجعي باينا على ان الزوج يملك له وان شاء اشبهها وان شاء نفها وهذا مذهب
 ابي حنيفة ورواية عن احمد واظنه رواية عنه مالك وقيل لا يملك الطلاق
 البائن ابتداء بل اذا طلبت منه الابانة ملك ذلك وهذا معروفي عن مالك ورواية
 عن احمد اختارها الحنيفة وقيل لا يملك ابتداء بلا عوض ابداسي طلبت ذلك
 او لم تطلبه ولا يملك ابتداء بلا عوض وهذا مذهب اكثر فقهاء الحديث وهو
 هو الشافعي واحمد في ظاهر مذهبه وعليه جمهور الفقهاء وهو قول اسحاق
 واي ثوري ورواية المنذر وبه يخرجه داود وغيرهم وعليه اكثر النقول
 في الحاجة عنه اكثر الصحابة وعليه هذا القول يدل الكتاب والسنة فانه الله لم
 يجعل الطلاق الا رجعي وليس في كتاب الله طلاق باين من الثلاث لا بعوض
 ولا بغير عوض بل كل فرقة تكون باينة فليست من الثلاث وايضا فان الحكم
 والطلاق يصح بغير الملقط العزى باتفاق الامة معلوم انه ليس في لغة العرب
 لفظ يفرق مع العوض بينهما هو خلع وما هو طلاق ليس بخلع وانما يعرف بينهما
 ما يختص بالخلع من دخول العوض فيه وطلب المرأة العزى بلفظ الطلاق
 يضاف الى غير المرأة كقولهم طلقت الدنيا وطلقت ذكرا واذا اضيف الى
 فقد مراد به الطلاق من غير الزوج كما يقول انت طالق من وثاق او طالق
 من الحرم والاخران ولو وصل لفظ الطلاق بذلك لم يقع به بلا ريب وان
 نواه ولم يصله بلفظه منه وفي قوله في الحكم نزاع فاذا وصل لفظ الطلاق بقوله
 انت طالق بالف فقالت قبكت او قالت طلقني بالف فقل طلقك كما في هذا
 طلاقا مقيدا بالعوض ولم يكن هو الطلاق المطلق في كتاب الله فان ذلك
 جعله الله رجعي وجعل فيه ركن ثلاثة قروء وجعله ثلاثا فاشبهه ثلاثا

احكام وهذا ليس برجعي بدلالة النص والاجماع ولا يتصور فيه المرة ثلاثة قروء بالسنة
 فذلك المريب ان لا يجعل من الثلاث وذلك لان هذا لا يدخل في معنى الطلاق عند
 الاطلاق وانما يعبر عنه بلفظ الطلاق مع فني كما يسمى الخلف بالنذر نذر الجاح
 والفضيل يسمى نذرا مقيدا لان لفظه لفظ النذر وهو في الحقيقة من الايمان
 لا من التوبة ومن عند الصحابة وجمهور السلف والشافعي واحمد وعنه مالك
 لفظ المانع عند الاطلاق لا يتناول المني وان كان يسمى ما مع التقييد لقوله تعالى
 من ما دفعه يخرج من بينه الصلب والترائب وكذلك لفظ الخلف لا يتناول عند
 الاطلاق المقطوع وان كان يقال خف مقطوع فلا يدخل المقطوع في لفظ المسح على
 الخفيه ولا فيما نهي عنه المحرم من لبس الخف على الاصح من اقوال العلماء فانهم امر النبي
 صلى الله عليه وسلم اولا بقطع الخفيه لان المقطوع ليس بخف ثم رخص في عرفات
 في لبس السراويل وليس الخفاف ولم يشترط تنف السراويل ولا قطع الخفاف
 والسراويل المنقوش والخف المقطوع لا يدخل في معنى الخف والسراويل عند الاطلاق
 وكذلك لفظ البسم المطلق لا يتناول بسم الخمر والمسيحة والخنزير وان كان يسمى
 مع التقييد وكذلك الايمان عند الاطلاق انما يتناول الايمان بالله ورسوله
 واما مع التقييد فقد قال الله تعالى ان تر الى الذين اوتوا نصيبا من الكتاب
 يؤمنون بالجبت والطاغوت لا يدخل في مطلق الايمان وكذلك لفظ البشارة
 عند الاطلاق انما يتناول الاخبار بما يسر واحا مع التقييد فقد قال تعالى فبشرهم
 بما كانوا يعملون واما في كتاب الله يتناول الطلاق
 الذي يوقعه الزوج بغير عوض فنثبت له فيه الرجعة وما كان بعوض فلا رجعة
 له فيه وليس من الطلاق المطلق وانما هو في التقييد به المرأة نفسها من زوجها
 كما تفتدي الاسيرة نفسها من اسيرها وهذا القول ليس من الطلاق الثلاث
 سوء وقع بلفظ الخلع او الفسخ او الفدا او السراح او الفرأ او الطلاق او الابانة

العامه عن مثل حاله
 فانه كانت للصلاة في ذلك
 راجحة بحيث يفضي بهم الى
 ضعف البصر وحقه كان مشروعا
 وان كان الجور لا يرتفع بذلك
 وشيئ يزيد والمهاجر ضعيف
 بحيث يكون مفلسه ذلك
 راجحة عما حصلت له من شرع
 المحرم لكون التالف له من
 البذل اتفق من الفقهاء والجمهور
 لبعض ذلك اتفق من التالف
 وحكمه كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يتناولهما ويحكم بينهما
 وقد يكون المؤلف قلوبهم
 اشركا في الدين من المالكين
 كما ان الثلاثة الذين خلفوا
 كانوا خيرا من المؤلف قلوبهم
 لما كانوا اولئك في سبيل
 مطاعون في عسائرهم
 وكان المعصية الدينية في الجب
 قلوبهم وهو اذ كانوا مؤمنين
 والذين من سواهم كفروا
 فكان فيهم من كفروا
 وقيل لا يرون
 المشرك فيهم وهذا كما ان
 تارة والمعادنة تارة
 فاختار الحنيفة تارة كل
 ذلك بحسب احوال المصالح
 وجواب الامة مثل ما روي
 مني على هذا الاصل

ولا يخلاف من فرق بين حقيقة الظاهر وحقيقة الابل او حقيقة الطلاق فان هذا
علم حدود ما انزل الله على رسوله فلم يدخل في المحذور ما ليس منه ولم يخرج منه
ما هو منه وكذلك لا افتدله حقيقة بيايه كما معنى الطلاق الثلاث فلا يجوز
ان يدخل حقيقة الطلاق في حقيقة الافتد ولا حقيقة الافتد في حقيقة الطلاق
وان عبر عن احدهما بلفظ الاخر او نوى باحدهما حكم الاخر فهو كما اذا نوى بالطلاق
الواحدة او الخلع ان يحرم عليه حتى تنكح ويجازيه فنية هذا الحكم باطل كذلك
نية ان تكون من الثلاث باطل قال الله لم يحرمها حتى تنكح ويجازيه الا بعد
الثالثة فمن نوى هذا الحكم بغير هذا الطلاق فقد قصد ما ينقض حكم الله وسوله
وليس له ذلك كذلك من نوى بالفرقة البائنة ان الفرقة تنقض بعض من الثلاث
فقد قصد ما ينقض حكم الله وسوله وليس له ذلك واذا كان قصد هذا او هذا الجمل
بحكم الله وسوله كان كما لو قصد سائر العقود ما يخالف حكم الله وسوله فيكون
جاهلا بالسنة فيرد الى السنة كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ردوا الجهالات الى
السنة وما قال طائفة من السلف في طلاق ثلاثا بكلمة هو جاهل بالسنة فيرد
الى السنة وقول النبي صلى الله عليه وسلم للمخالع وطلقها تطليقة اذن له في الطليقة
الواحدة بعموم ونهي له عن الزيادة كما قد بين في دلالة الكتاب والسنة على ان
طلاق السنة ان يطلق طليقة واحدة لم يراجعها او يدها حتى تنقضي عدتها
وانه متى طلقها اثنتين او ثلاثا قبل رجعه او عقد جديد فهو طلاق بدعة غير
عند جمهور السلف والخلف كما هو مذاهب مالك وابي حنيفة واصحابنا واورد
في اخر قوله واختيار اكثر اصحابه وهل يقع الطلاق المحرم فيه نزاع بين السلف والخلف
كما قد بسط في موضعه وذكر ما ثبت في الصحيح عنه بن عباس انه قال كان الطلاق
الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة ومن ان اي بكر وصدر من
خلافه عمر فلما تنازع الناس على ذلك قال عمر ان الناس قد استعملوا في امر كانت
لهم فيه اناة فلو انقذه عليهم فانقذه عليهم وقد تكلمنا على هذا الحديث وعلى كلام

هو العليا ويكون الذي كل له
والكومن عليه ان يعادي في الله
ويؤاخذ الله في ذلك ان هناك مؤمن
فعليه ان يعالجه وان ظلمه فان
الظلم لا يقطع العورات الا بما فيه
في السنة وان ظلمه فان
فالمؤمنين اقلوا فانما المؤمنون
بينهم الاية وقا اني المؤمنون
اصف فيهم صفة مع
وصدق الله فيهم فليست
وامت بالاصلاح بينهم فليست
المؤمنين الفقير به هذا
في الكرم بالقبول لحد هذا
وليعلم ان المؤمن يتجمل بالآية
وان ظلمه وان ظلمه
والكافر يتجمل بالآية وان
اعطاك واخسر الكافر فان
الله يعطي السر والسر يكون
ليكون الذي كله الله في بعض
احب له ولا وليا له والبعض
لا يدرى والامر لا يدرى
والاهاثة لا عدل في التواب
فوق الطلاق
الطلاق واحد
وتفصيل بين
العالم بالحرم
واجبا هو

فيه ما هو

*

فيه ما هو مبسوط في موضعه وذكرنا الحديث الاخر الذي يوافق الذي رواه الامام
احمد وغيره من حديث محمد بن اسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن
بن عباس ان وكانت طلق امرته ثلاثا فلما اتى النبي صلى الله عليه وسلم قال له
النبي صلى الله عليه وسلم لم يجلس لم يجلس قال بل يجلس واحد فردها عليه
وقد اثبت هذا الحديث احمد بن حنبل وبين انه صحيح من رواية من روى في حديث
ركانة انه طلقها البتة وان النبي صلى الله عليه وسلم اسقطه ما اردت الا واحد
قال ما اردت الا واحدة فردها فان رواة هذا جاهل الصفات لا يعرف علمهم
ولهذا ضعف حديثهم احمد وابو عبيد وبن حزم وغيرهم ائمة الحديث
بخلاف حديث الثلاث فان اسناده جيد وهو من رواية بن عباس موافق
لحديثه الذي في الصحيح والذين روه علماء وفقهاء وقد علموا بوجوبه كما في طائفة من
وعكرمة وبن اسحاق في الثلاث واحدة وقد قال من قال منهم هذا خطأ السنة
في رواية سنة وما ذكره ابو داود في سنته من تقديم رواية البتة فاما ذاك
لانه لم يذكر حديث داود بن الحصين هذا عن عكرمة عن بن عباس وانما
ذكر طريقا اخرى عن عكرمة من رواية مجهول فقدم رواية مجهول على مجهول
واما رواية داود بن الحصين هذه فهي مقدمة على تلك باتفاق اهل المعرفة
ولكن هذه الطريق لم تبلغ اكثر العلماء كما ان حديث طاوس لا يعرفه كثير من
من الفقهاء بل اكثرهم وقد بسط الكلام على هذا في موضع وبينه الكلام على
ما نقل عن عمر وبن عباس وغيرهما من الصحابة من الافتا بلزوم الثلاث
ان ذاك كان لما اكثر الناس من فعل المحرم واطهره ففعل عقوبة لهم وذكر
كلام الناس على الالتزام بالثلاث هل فعله من فعله من الصحابة لانه شرع
لأنهم من النبي صلى الله عليه وسلم او فعله عقوبة لظهور المنكر وكثره واذا
فيل هو عقوبة فعل من جهل ما لا ير نفع في او يخالف باختلاف الاحوال وبين

والله اعلم واليه المرجع
لاعبائه فاذا احقق في الرجل
الواحد خبره وشروا في خبر
وطاعة فمعه صبر وسنة
وبعد عن الحق من الموالاة
والكتاب بقدر ما فيه من الخير
واستحق المهاد والعقد
بحسب ما فيه من الشر فيجمع
في الشخص الواحد من جليل
الارام والاهانة ويحتج به
فهذا او هذا كالمصنف
تقطع به لسرقته ويعطى
ثم يسلط او يكفيه الحاجة
فهذا هو الاصل الذي
اتفق عليه اهل العلم
فاجازة وغالطوا في حكمه
فلم يجعلوا التام الاصحاح
للشباب فقط ومستحقا
للعقاب فقط واهل
السنة يقولون ان الله
يعذب بالنار من اهل الكبر
منهم من يخرجهم من النار
شقاوة من اذن له في
الشفاء فيفضل احسن
كما استفاضت به
السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم
وانه اعلم

(٤٧)

مسألة ما قول العلماء
في قول الله تعالى
وإذا تزوجكم بها...

ان هذا لا يجوز ان يكون شرعا لان ما لا يعقوبه اجتهاديه لانه بل غايته انه
اجتهاد سائغ مرجوح او يعقوبه عارضة شرعية والعقوبة انما تكون على اقدم
عليها عالم بالتحريم فاما من لم يعلم بالتحريم وطاعا لم تاب منه فلا يستحق العقوبة
فلا يجوز الزام هذا بالثلاث المجعولة بل انما يلزمه واحدة هذا اذا كان الطلاق
بغير عوض فاما اذا كان بعوض فهو فدية كما تقدم فلا يحل له ان يوقع الثلاث
ايضا بالعوض كما امر النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يطلق بالعوض الا واحدة
لا اكثر كما لا يطلق بغيره الا واحدة لا اكثر لكون الطلاق بالعوض طلاق مقيد
هو فدية وقرينة بانه ليس هو الطلاق المطلق في كتاب الله فانه هذا
هو الرجعي فاذا اطلقها ثلاثا مجموعة بعوض وقيل ان الثلاث بلا عوض
واحدة وبالعوض فدية لا تحسب من الثلاث كانت هذه الفرق فدية
لا تحسب من الثلاث وكان لهذا المألف ان يترجى وجهها عقد جديد
ولا يجب عليه ذلك الفراق بالعوض من الثلاث فلا يلزمه الطلاق
الثلاث لكونه حرما والتمسك حرما والوحد مباحة ولا تحسب الواحدة
بالعوض من الثلاث لانها فدية وليست من الطلاق الذي جعله الله ثلاثا
بل يجوز ان يتزوج المرأة وتكون معه على ثلاث وجماع الامران البيّنونه
بفعاية البيّنونة الكبرى وهي ايقاع البيّنونة الحاصلة بايقاع الطلاق
الثلاث الذي عثر به المرأة حتى تنكح زوجا غيره والبيّنونة الصغرى
وهي التي تبين بها المرأة وله ان يتزوجها بعقد جديد في العدة وبغيرها
فالخلع تحصل به البيّنونة الصغرى ووه الكبرى والبيّنونة الكبرى الحاصلة
بالثلاث تحصل اذا وقع الثلاث على الوجه المباح المشرع وهوان
يطلقها طلقة واحدة ثم نظرا يصحها فيه او يطلقها واحدة وقد تبين
جملها ويدها حتى تنقضي العدة ثم يتزوجها بعقد جديد وله ان يراجعها
في العدة

بعض أهل المعاصي والقدرهم
بوجود مكفههم
رضي الله بسخطهم فلهذا
الحق هوون بما صمم ام كل
عاص سواء كان مجاهدا
او محتفى احوال
احد سبب العلم فان في
نظرنا من معنى حديث
انه عام في كل خاص ولكن
الشارح في فضل وبنوا
مفناه وحققه ففهم
الامام النووي فقال الطلاق
لما طهر من الكفر والشرك
على نوعه فحاشا له ان يترجى
بل في فاما المجاهد فربما يصيب
فاذا انقضى فلم يقبل له ان
لم يكن له ولي يرده عن معاصيه
حتى يتوب عنها ويقتل
قال في البينونة الكبرى
البيع والمعاينة
غير انما الذي لا يطلق الا
على معاصيه الا انهم يفتنون
الفتنة ما طناه فلهذا
في العدة الى غايتها فانما
منه من الطاعة ويغض
على قدر ما يظهر من
المعصية فاما
اكثر من قولهم ان
اشيئا ما كان عدوا
على الله على وزاده فلهذا
احد في البيهقي في شعب

في العدة واذا تزوجها او ارجعها فله ان يطلقها الثانية على الوجه المشرع
فاذا اطلقها ثلاثا بكلمة او كلمتين قبل رجعة او عقد فهو محرم عند الجمهور
وهو من ذهب ما كان ولا يحنيفة في المشهور عنه وكذلك اذا اطلقها الثلاث
في الطهر قبل رجعة او عقد في من ذهب ما كان واحمد في المشهور عنه ولو وقع
الثلاث ايقاعا غير ما قبل يقع الثلاث او واحدة على قولين معروفين
للسلف والخلف كما قد بسط في موضعه فاذا قيل انه لا يقع لم يملك البيّنونة
الكبرى بكلمة واحدة واذا لم يملكها لم يجز ان تبدل له العوض فيما يحرم عليه
فعله ولا يملكه فاذا وقع لم يقع منه الا المباح والمباح بالعوض انما هو البيّنونة
الصغرى ووه الكبرى بل لو اطلقها ثنتين وبذلك له العوض على الفرق بلفظ
الطلاق او غير لفظ الطلاق لم يقع الطلقة الثالثة على قولنا ان الفرق يتعطف
فمنه تحصل به البيّنونة الصغرى فاذا فارقها بلفظ الطلاق او غير في هذه
الصورة وقعت به البيّنونة الصغرى وهو الفسخ دون الكبرى وجاز له
ان يتزوج المرأة بعقد جديد لكنه ان صرحت ببذل العوض في الطلقة
الثالثة الحرمه وكان مقصودها انما عثر عليه حتى تنكح زوجا غيره فقد بذلت
العوض في غير البيّنونة الصغرى وهو يشبه ما اذا بذلت العوض في الخلع بشرط
الرجعة فان اشترط الرجعة في الخلع يشبه اشترطها الطلاق المحرم لها فيه
وهو في هذه الحال يملك الطلقة الثالثة المحرمه لها كما كان يملك قبل ذلك
الطلاق الرجعي والله سبحانه اعلم مثل الشيخ رحمه الله عن توفي من اهل وقف
عن وليد وشقيق فتشهد قوم ان الوقف يختص بالولد ووه الاخ بمقتضى
شرط الوقف هذا مع عدم تحقيقه لحدود الوقف فقل يجوز له ذلك وهل يسوغ
لحكم بشهادتهم هذه غير استيفصال اجاب الشهاده في الوقف بالاستيفصال غير مقبولة
وكذلك في الارث وما اشبه ذلك من الامور الاجتهادية كطهارة الماء نجاسته ونحو ذلك
لكن الشاهد يشهد بما علمه من الشرط والحكم بحكم في الشرط بموجب اجتهاده والله اعلم

في قول الله تعالى
وإذا تزوجكم بها...

في قول الله تعالى
وإذا تزوجكم بها...

في قول الله تعالى
وإذا تزوجكم بها...

ولكن اخذت السلام ومودته
 لا تبقى في المسح خوضه الاسد
 ما خلا باب ابني بكره
 الثاني يتفصلون في فهم
 القرآن والحديث كما ثبت في
 القرآن ان عليا لما سئل هل
 اوصيكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 شيئا لم يعصه الا الناس
 او عصيتم شيئا فقل لا
 والذي قلناه احسن وبرا
 انتم هذا الا انها يؤيده الله
 عبدا في كتابه وما في
 الصحيح وكان فيها العقل
 اي دية الانسان فكذلك
 الكبر ولا يقتل مسلم
 بكافر **وام** التفسير
 الذي طرأ ان اردت ذلك
 انه يحتاج الى انشا نكلام
 ويحتاج طبعه بخلافه
 كما يروي بعض الكذابين
 عن ابي بكر رضي الله عنه
 عن الرؤية فقال نعم رايت
 ربي وان عاينته
 سئلته فقال لا تملأه
 فانه خا طبعها
 بحسب عقله فها من الكذب
 المغرور غار غل الله
 وكذلك ان اراد انه
 يحتاج الى ان يثني
 على علي والزين فيليس
 عليه الحق ويكون ما
 اظهر خلافه فظهر
 كما

والاصلاح بين الناس بان لا يخلف الرجل ان لا يفعل معروفا مستحبا او واجبا او ليفعل
 مكرها او حراما ونحوه فاذا قيل له اقل ذلك او لا تفعل هذا قال فقلت بالله فيجعل الله
 عرضة ليمينه فاذا كان قد نذر عبادا ان يجعل نفسه ثقالا فانما الحكم في الحلف
 من البر والتقوى فالحلف بهذه الايمان ان كان مخلصا في عموم الحلف به وجب
 ان لا يكون مانعا من باب التيسير لا على الادنى قاته اذا هي عن ان يكون هو
 سبحانه عرضة لايماننا ان نبر وننفي فغيره اولي ان يكون منحيين عنه جعله عرضة
 لايماننا واذا ثبت اننا نهيون عنه ان يجعل شيئا من الاشياء عرضة لايماننا ان نبر
 وننفي ونصلح بين الناس فنعلم ان ذلك انما هو لما في البر والتقوى والاصلاح
 مما يحبه الله وبما فيه فاذا خلف الرجل بالنذر او بالطلاق او بالعتاق ان لا يبر
 ولا يتقي ولا يصلح ففوق بينه امر به ان وفا بذلك فقد جعل هذه الاشياء عرضة
 ليمينه ان يبر ويتقي ويصلح بين الناس وان خنت فيها وقع عليه الطلاق وجب
 عليه فقل المنذور فقد يكون خروجه اهل له وماله منه ابعد من البر والتقوى
 وصار عرضة ليمينه من الامر المحلوف عليه فان اقام على يمينه ترك البر والتقوى
 وان خرج عن اهل له وماله ترك البر والتقوى وصار عرضة ليمينه ان يبر ويتقي
 فلا يخرج عنه ذلك الا بالكفارة وهذا المعنى هو الذي دل عليه السنة في الصحيحين
 عن همام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلج أحدكم بيمينه في أهله ثم
 له عند الله من ان يعطى كفارته الشا فترض الله عليه ورواه البخاري ايضا
 مع حديث عكرمة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من استلج في أهله
 يمين فهو عظم اثما فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان الراجح باليمين في اهل الحلف
 اعظم اثما من التكفير والرجح المتماذي في الخصومة ومنه قيل رجل لجوج اذا نادى
 في الخصومة ولهذا سمي العلماء هذا نذر الرجح والغضب فانه يلج حتى يعقده ثم يلج
 في الامتناع من الحث فبين النبي صلى الله عليه وسلم ان الرجح باليمين اعظم اثما من
 الكفارة وهذا عام في جميع الايمان وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن
 بن عوف

بن سيرة اذا حلفت على يمين غرابت غير هاتين هاتين الذي هو خير وكفر عن يمينك
 اخرجه في الصحيحين وفي رواية في الصحيحين فكفر عن يمينك وات الذي هو خير
 وروى مسلم في صحيحه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف
 على يمين غير هاتين هاتين فكفر عن يمينه وتيفل الذي هو خير وفي رواية
 فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه وهذا نكس في سياق الشرط فبم كل حلف
 على يمين كانا ما كان الحلف فاذا رأى غير اليمين المحلوف عليها خيرا منها وهوان
 يكون اليمين المحلوف عليها تركه الخير فيرى فعله خير من تركه او يكون فعلا شريرا
 تركه خير من فعله فقد امر النبي صلى الله عليه وسلم ان يأت الذي هو خير ويكفر عن
 يمينه وقوله هنا على يمين هو والله اعلم من باب تسمية المفعول باسم المصدر
 سمي الامر المحلوف عليه يمين كما يسمى الخلق خلقا والمضروب ضربا والمبيع بيعا
 ونحو ذلك فلهذا اخرجه في الصحيحين عن ابي موسى الاشعري في قصته وقصته
 اصحابه لما جاءوا الى النبي صلى الله عليه وسلم يستملوه فقال والله ما احكم وما عندي
 ما احكم عليه ثم قال اي انشا الله لا احلف على يمينه فارى غير هاتين هاتين الاكفرت
 عن يميني واثبت الذي هو خير وروى مسلم في صحيحه عن عدي بن حاتم قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حلف أحدكم على اليمين فارى غير هاتين هاتين فكفر
 وليأت الذي هو خير وفي رواية لمسلم من حلف على يمينه فارى غير هاتين هاتين
 فكفرها وليأت الذي هو خير وقد رويت هذه السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من غير هذه الوجوه من حديث عبد الله بن عمرو وعوف بن مالك البجلي فهذه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم المتواترة انه امر من حلف على يمينه فارى غير هاتين هاتين
 ان يكفر عن يمينه ويات الذي هو خير ولم يفرق بين الحلف بالله والنذر ونحوه
 وروى النسائي عن ابي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما على الارض
 من حلف عليها فارى غير هاتين هاتين الا تيته وهذا صريح بانه قصد تعميم كل يمين

كما تقول للملاحة الباطنية
 القرامطة غير الفلاسفة
 الغيبية وما انبشروا
 في الملاحة المنسية الى كلام
 او تصوف فها ان النفس ان
 باطلان وهوان يقول صلى الله عليه وسلم
 انه على غير ما كان عليه او ليس
 على الحلق فها انشاه من ذلك
 بل انما يوجب البلاغ المبين
 وقديس احقنا نوحى هذه
 احكاما وافق في الطريق
 صلى الله عليه وسلم والله اعلم

في الأرض وكذلك الصلابة فهو منه دخول الحلف بالنذر في هذا الكلام فتروى ابوداود
في مسنده حد ثنا جابر بن المنهال حد ثنا زيد بن زريع حد ثنا حبيب المعلم عن عمرو
بن شعيب عن سعيد بن المسيب ان احق بن من الانصار كان بينهما ميراث فقال
احدهما صاحبه القسمة فقال ان عدت لنا التي القسمة فكل مالي في رباح الكعبة
فقال له عمر ان الكعبة غنية عن مالك كفر عن يمينك وكلم اخاك سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول لا يمين عليك ولا نذر في معصية الرب ولا في قطيعة
ولا فيما لا يملك فهذا امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه امر هذا الذي
حلف بصيغة الشرط ونذر نذر الجاح والفضب ان يكون يمينه وان لا يفعل
ذلك المنذور واخرج بها سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يمين عليك
ولا نذر في معصية الرب ولا في قطيعة الرحم يجمع ما يسمى بها لا فيما لا يملك
ففرم من هذا ان من حلف يمين او نذر على معصية او قطيعة فانه لا وفا عليه
في ذلك النذر وانما عليه الكفارة كما افتاه عمر ولولا ان هذا النذر كان عندك لكان
لم يقل له كفر عن يمينك وانما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يمين ولا نذر الا في
ما قصد بها الحضر او المنع والنذر ما قصد به التقرب وكلاهما لا يوفى بهما في المعصية
والقطيعة وفي هذا الحديث دلالة اخرى وهو ان قول النبي صلى الله عليه وسلم
لا يمين ولا نذر في معصية الرب ولا في قطيعة الرحم يجمع ما يسمى يميناً او نذراً
سواء كانت اليمين بالله او كانت بوجوب ما ليس بواجب من الصدقة والصيام
او الحج والهدي او كانت بحريم الحلال كالظهار والطلاق والعناق ومقصود النبي
صلى الله عليه وسلم اما ان يكون مخفيه عنه فعل المحلوف عليه من المعصية والقطيعة
فقط او يكونه مقصوده مع ذلك انه لا يلزمه ما في اليمين والنذر من الايجاب
والحزم وهذا الثاني هو الظاهر لا استدلال عمر بن الخطاب رضي الله عنه
فانه لو ان الحديث يدل على هذا لم يصح استدلال عمر رضي الله عنه على ما اجاب به

السائل من الكفارة دون اخراج المال في كسوة الكعبة ولان لفظ النبي صلى الله عليه وسلم
يتم ذلك كله وايضا مما بين دخول الحلف بالنذر والطلاق والعناق في اليمين
والحلف في كلام الله وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما روى عن عمر قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فقال انشأ الله فلا حنت عليه رواه احمد
والنسائي والترمذي وقال حد يث حسن وابوداود ولفظه حد ثنا احمد بن حنبل
حد ثنا سفيان عن ابويوب عن نافع عن ابن عمر عن بلع به النبي صلى الله عليه وسلم
قال من حلف على يمين فقال انشأ الله فقد استثنى رواه ايضا من طريق عبد الله بن
عمر نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف فاستثنى فان
شأ رجوع وان شأ ترك غير حنث وعن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من حلف فقال انشأ الله لم يحنث رواه احمد والترمذي وفيه حجة
ولفظه فله ثنائه والنسائي وقال فقد استثنى ثم عامة الفقهاء ادخلوا الحلف
بالنذر وبالطلاق وبالعناق في هذا الحديث وقالوا يتفع فيه الاستثناء
المستثني بل كثير من اصحاب احمد يجعل الحلف بالطلاق لا خلافا فيه في مذهبه
وانما الخلاف فيما اذا كان بصيغة الجزاء وانما الذي لا يدخل عند اكثرهم
هو نفس ايقاع الطلاق والعناق والفرق بين ايقاعها والحلف بها
ظاهر وسند ذكر انشأ الله باعادة الاستثناء اذا كان نذراً ودخل الحلف
بعدة الاشياء في قوله من حلف على يمين فقال انشأ الله فلا حنت عليه فلهذا
لك يدخل في قوله من حلف على يمين فرائى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير
وليكر عن يمينه فان كلا اللفظين سواء وهذا يخرج له تأمله فان قوله
صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فقال انشأ الله فلا حنت عليه لفظ العموم
فيه مثاله في قوله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرائى غيرها خيرا منها
فليأت الذي هو خير وليكر عن يمينه واذا كان لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم
في حكم الاستثناء هو لفظه في حكم الكفارة وجب ان يكون كلما يتفع فيه الاستثناء

ينفع فيه التكفير وكلما ينفع فيه التكفير ينفع فيه الاستئناس كما نفع عليه أحد في غير مقام
ومن قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صدق قوله من حلف على يمينه فقال
ان الله فلا حنث عليه جميع الايمان التي يحلف بها من اليمين بالله وبالنذر وبما
الطلاق وبالعناق وبقوله من حلف على يمينه فزاعها حنثا منها انما قصد
به اليمين بالله والنذر بقوله ضعيف فان موجب لصور أحد التقطيع بقلب
البنى صلى الله عليه وسلم مثل حظ من موجب اللفظ الاخر اذ كلاهما اللفظ واحد
واحكم بينهما من جنس واحد وهو رفع اليمين اما بالاستئناس واما بالتكفير
وبعد هذا فاعلم ان الامة انقسمت في دخول الطلاق والعناق في حديث
الاستئناس على ثلاثة اقسام تقوم قالوا يدخل في ذلك الطلاق والعناق
انفسهما حتى لو قال انت طالق انشأ الله وانت حر انشأ الله دخل ذلك
في عموم الحديث وهذا قول ابي حنيفة والشافعي وغيرهما وقوم قالوا لا
يدخل في ذلك الطلاق والعناق لا يقعها ولا الحلف بهما الا بصيغة الجزا
والابصينة القسم وهذا أشهر العقول في مذهب مالك وجمهور حدى الرواية
عن احمد والفقهاء الثالث ان ايقاع الطلاق والعناق لا يدخل في ذلك
بل يدخل فيه الحلف بالطلاق والعناق وهذه الرواية الثانية عن احمد
ومن اصحابه من قال ان كان الحلف بصيغة القسم دخل في الحديث ونفعه
المشقة رواية واحدة وان كان بصيغة الجزا فغيره روايتان وهذا القول
الثالث هو الصواب المأثور عنه عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وجمهور التابعين فان بن عباس والكثر التابعين كسعيد بن المسيب والحنس
لم يجعلوا في الطلاق استئناسا ولم يجعلوه من الايمان ثم قد ذكرنا عنه الصحابة
وجمهور التابعين انهم جعلوا الحلف بالصدقة والهدى والعاقبة ونحو
ذلك يمينتك وهذا معنى قول احمد في غير موضع الاستئناس في الطلاق والعناق
ليسا من الايمان وقال ايضا الشيا في الطلاق لا اقول به وذلك ان الطلاق والعناق

حرفان وقيل وقال ايضا انما يكون الاستئناس فيما يكون فيه كفارة والطلاق والعناق
لا يكفران وهذا الذي قاله ظاهر ذلك ان ايقاع الطلاق والعناق ليس مينا
اصلا وانما هو بمنزلة العقوق عن القصاص والا برأى من الدين ولهذا قال والله
لا احلف على يميني ثم اعتق عبيد له او طلق امرأته او برأى غيره من دم او مال
او عرض فانه لا يحنث ما علمت جدا خالف في ذلك فمن دخل ايقاع الطلاق
والعناق في قول النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على يمينه فقال انشأ الله لم
يحنث فقد حمل العام ما لا يحتمله كما ان من اخرج من هذا العام قوله الطلاق
يلزمني لا فعلن كذا ولا افعله انشأ الله او انا فعلته فامرأتي طالق انشأ الله
فقد اخرج من القول العام ما هو داخل فيه فان هذا يمين بالطلاق و
العناق وهنا ينبغي تقليل أحد بقوله الطلاق والعناق ليس من الايمان
فان الحلف بيمين الحلف بالصدقة والحج ونحوها وذلك معلوم بالاضطرار
عقلا وعرفا وشعرا ولهذا لو قال والله لا احلف على يميني ابد لم قال ان
فعلت كذا فامرأتي طالق حنث وقد تقدم ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
سموه يميننا وكذا الفقهاء كلهم يسمونه يميننا وكذا انك عامة المسلمين يسمونه
يميننا ومعنى اليمين موجود فيه فانه اذا قال احلف بالله لا افعلن انشأ الله
فعله فاذ لم يفعل لم يكن الله قد شاء فلا يكون ملزما له والا فلو نوى عبادة
الحلف بان يقصد اني حالف انشأ الله ان اكون حالفا كما لا معنى هذا معنى
الاستئناس في الانشاءات كالطلاق والعناق وعلى مذهب الجمهور لا ينفعه
ذلك وكذا قوله الطلاق يلزمني لا فعلن كذا انشأ الله تعالى المشقة عند
الاطلاق الى الفعل فالمعنى لا فعلته انشأ الله تعالى ففعله لم يكن الله قد
شاءه فلا يكون ملزما للطلاق بخلاف ما لو عني الطلاق يلزمني انشأ الله
لزمه اياه فان هذا بمنزلة انت طالق انشأ الله وقول احمد انما يكون الاستئناس

في حديثه عن الطلاق والعناق
في حديثه عن الطلاق والعناق
في حديثه عن الطلاق والعناق

فيما فيه الكفارة والطلاق والعناق لا يكفران كلام حسن بليغ لما تقدم مع النبي صلى الله عليه وسلم اخرج حكم الاستنساخ حكم الكفارة فخرجها واحدا بصيغة واحدة فلا يفرق بين ما جعده النبي صلى الله عليه وسلم ولا ان الاستنساخ انما نفع لما علق به الفعل فانه الاحكام التي هي الطلاق والعناق ونحوهما لا يعلق على مشيئة الله تعالى احد وجوبها سببا لها فاذا انقضت اسبابها فقد شأ الله وانما تعلق على الحوادث التي قد يشأها الله وقد لا يشأها من افعال العباد ونحوها والكفارت انما شرعت لما يحصل من الخس في الممين التي قد تحصل فيها الموافقة بالبرائة وانما لفتة بالبحث اخرى فوجوب الكفارة بالبحث في الممين التي تحتمل الموافقة والخالفه كارتفاع الممين بالمشيئة التي تحتمل التعليق عدم التعليق فكل من حلف على شيء ليفعله قام بفعله فانه ان علق بالمشيئة فلا حنت عليه وان لم يعلقه بالمشيئة لم يمتد الكفارة فا الاستنساخ والتكفير يتعاقبان الممين اذا لم يحصل فيها الموافقة فهذا اصل صحيح يرفع ما وقع في هذا الباب من الزيادة والنقص فهذا على ما اوجبه كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقال بعد ذلك قول احمد وغيره الطلاق والعناق اما الحلف بها فليس تكفيرا لهما وانما هو تكفير للحلف لهما كما انه اذا حلف بالصلاة والصيام والصدقة والحج والهدى ونحو ذلك في نذر الحج والفضب فانه لم يكفر الصلاة والصيام والحج والهدى وانما كفر الحلف لهما والافا الصلاة الكفارة فيها وكذلك هذه العبادات لا الكفارة فيها من غيرهما وكما انه اذا نال ان فعلت كذا فعلى ان شاء الله فان عليه الكفارة بلا خلاف في مذهب احمد وموافقه من القائلين بنذر الحج والصدقة والهدى وانما كفر الحلف تكفير للمعتق وانما هو تكفير للحلف به فلان قول احمد هذا انه اذا جعل الحلف لهما يعم فيه الاستنساخ كما حد القول به في مذهب احمد ومذهب مالك فهو قول مرجوح ونحن في هذا المقام انما نكلم بتقدير الحلف تسليمه وسنتكلم ان شاء الله

فانما اوجب بوجوب اسبابها مع

الله كان كلفها تصح فيه الكفارة فانما هو جيبته وقوله صاع الطلاق لا ينفك فيها يرجع فيه الاستنساخ كما حد قوله

في مسالة الاستنساخ على هذا اذا قال احمد وغيره من العلماء ان الحلف بالطلاق والعناق لا كفارة فيه لانه لا استنساخ فيه من هذا القول انه الاستنساخ في الحلف بها وانما من فرق من اصحاب احمد فقال يصح في الحلف بها الاستنساخ ولا يصح الكفارة في هذه الفرق لم اعلمه منصوصا عن احمد ولكنهم ينفرون فيه من قوله حيث لم يجدوه نضر في تكفير الحلف بها على رايين كما نضر في الاستنساخ في الحلف بها على رايين لكن هذا القول لازم على احدي الروايتين عنه التي ينصر ونها ومن سوى التثنية لا يجوز ان يلزم قوله لو لم لا يتفطع للزومها ولو تفطع لكان اما ان يلتزمها او لا يلزمها بل يرجع عن الملزوم او لا يرجع عنه ويعتقد انها غير ملزمة والفقهاء من اصحابنا وغيرهم اذ خرجوا على قول عالم لو لم قوله وقياسه فاما ان لا يكون نضر على ذلك اللازم لا ينفي ولا اثبات او نضر على نفيه واذا نضر على نفيه فاما ان يكون نضر على نفي لزومه او لم ينضر فان كان قد نضر على نفي ذلك اللازم وخرجوا عنه خلاف المنصوص عنه في تلك المسالة مثل ان ينضر في مسائل من حيثها على قولين مختلفين او يعلل مسألة بعلمه ينقضها في موضع اخر كما علل احمد هنا عدم التكفير بعدم الاستنساخ عنه في الاستنساخ واذا كان في هذا مبني على تخرج ما لم يتكلم فيه بنفي ولا اثبات هل ليس ذلك مذهبنا او لا يسمى ولا اصحابنا فيه خلاف مشهور ولا اثارم والخرقي وغيرهما يجعلونه مذهبنا والجلال وصاحبه وغيرهما لا يجعلونه مذهبنا والتحقيق ان هذا قياس قوله ولا يمتد فليس بمنزلة المذهب المنصوص عنه ولا ايضا بمنزلة ما ليس بلان قول بل هو بمنزلة بين منزلتين هذ حيث يمكن الا ان يلزمه وايضا فان الله شرع الطلاق جسيما له او امر به او لمزاه اذا وقع صاحبه وكذلك العقف وكذلك النذر وهذه العقود من النذر والطلاق والعناق تقتضي وجوب شيئا على العبد او تحريم شيئا عليه والوجوب

نضر

نضر

والتميز الما يلزم العبد اذا قصده او قصد سببه فانه لو جرى على لسانه هذا الكلام
 بغير قصد لم يلزمه شيء بالاتفاق ولو تكلم بهذه الكلمة لمكرها لم يلزمه حكمها عندنا
 وعند الجمهور كما دللت عليه السنة واكثر الصحابة لان مقصوده انما هو دفع المكروه
 لم يقصد حكمها ولا قصد التكلم بها ابتداء فذلك الحلف اذا حلف ان لم افعل كذا
 ففعل كذا او الطلاق ليس بقصد التزم به والطلاق ولا تكلم بما يوجب ابتداء وانما
 قصده الحضر على ذلك الفعل او منع نفسه منه كما ان قصد المكروه دفع المكروه عنه
 فان على طريق المبالغة في الحضر والمنع ان فعلت كذا فممنوع لا يلزم او هذا على
 حرام لشدة امتناعه من هذا اللزوم والتحريم علق ذلك به فقصده منعها
 جميعا لا ثبوت احدهما ولا ثبوت سببه واذا لم يكن قاصدا للحكم والسببه انما
 قصده عدم الحكم لم يجب ان يلزمه الحكم وايضا قال اليمين بالطلاق بدفعه
 في الامة لم يبلغني انه كان يحلف بها على عهد قدماء الصحابة ولكن قد ذكروها
 في ايمان البيهقي التي رتبها الحجاج بن يوسف وهي تشمل على اليمين بالله و
 المال والطلاق والعقاق ولم اتفق الى الساعة على كلام احد من الصحابة في الحلف
 بالطلاق وانما الذي بلغنا عنهم الجواب في الحلف بالعتق كما تقدم ثم هذه اليد
 قد شاعت في الامة وانتشرت انتشارا عظيما ثم لما اعتقد من اعتقد ان الطلاق
 يقع به لا محالة صار في وقوع الطلاق بها من الاعلال على الامة ما هو شبيه بالاعلال
 التي كانت على بني اسرائيل ونشأ من ذلك خمسة انواع من الحيل والمفاستة
 في الايمان حتى اتخذوا آيات الله هزوا وذلك انهم يحلفون بالطلاق والعتاق
 بلفظهم الجواب على ترك امور لا بد لهم من فعلها اما شرعا واما طبعيا وعلى
 فعل امور لا يصلح مثلها اما شرعا واما طبعيا وغالب ما يحلفون بذلك في حال
 الجحاح والغضب ثم فرأى اهل فيه من الضر في الدين والدنيا ما يزيد على
 اكثر من اغلال اليهود وقد قيل ان الله انما حرم المطلقة ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره

بيان
 بدعة محدثة

وقد علمت
 هذه البرعم

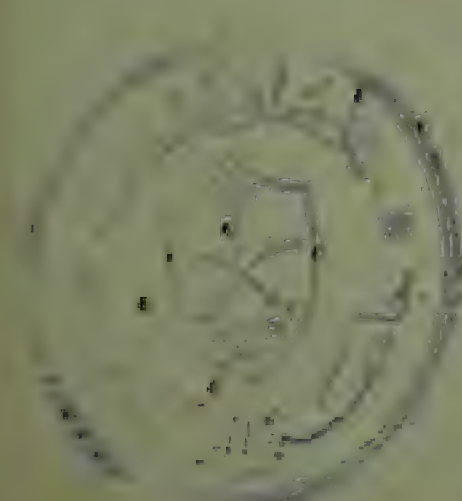
لما يتعارف

لما يتعارف الناس الى الطلاق لما فيه من المفاسدة فاذا حلفوا بالطلاق على الامور المأثورة
 او الممنوعة وهم محتاجون الى تلك الامور وتركها مع عدم فراق اهل وتحت الاكثار
 لهم اربعة انواع من الحيل اخذت عن الكوفيين وغيرهم الحيل هي الاولى في الحلف
 عليه فيثبوا له حلفا لا يقصد به فحلف ما يدل عليه الكلام في عرف الناس على انهم
 وهذا هو الذي وضعه بعض المتكلمين في الفقه وسموه باب المعاينة وسموه باب
 الحيل في الايمان واكثر مما يعلم بالا اضطراره من الدين انه لا يسوغ في الدين ولا يجوز
 حمل كلام الحالف عليه ولهذا كان الائمة كما حدد وغيره يشددون في النكاح على من يحتمل
 في هذه الايمان الحيلة الثانية اذا تعذر الاحتمال في الكلام المحلف عليه احثا لو الفعل
 المحلف عليه بالامر او النهي لم ينفذ لانه لا ينفذ المحلف عليه في زمن البيوتة وهذه
 الحيلة احدثت من الذي قبلها واظهرها حدثت في حدود المائة الثالثة فان عامة
 الحيل انما نشأت عن بعض اهل الكوفة وحيلة الخلع لا تنسب الى اهلهم لانهم يقولون
 اذا فحل المحلف عليه في العدة وقع به الطلاق لانا المعينة من فرقة باينة بالحلف
 الطلاق عندهم فحتاج الحيل لهذه الحيلة ان تترجم حتى تنقضي العدة ثم يفعل
 المحلف عليه بعد انقضاءها وهذا فيه ضرر عليه من جهة طول المدة فصار يفتي بها
 بعض الحكماء في رجماء كنواهم الى احد قوله لوافق لا شتر الر وابتدعوا
 من ان الخلع نسخ وليس بطلاق فيصير الحالف كما اراد الحنث خلع من وجهه في
 حلف عليه ثم تركها فاما ان يفتوك بنقص عدد الطلاق او يفتوك بعدمه
 وهذا الخلع الذي هو خلع اليمينات شبيه بنكاح المحلل سواء كان ذلك عقد عقد لم يقصد
 وانما قصد خلع اليمينات وهذا نسخ فسخا لم يقصد وانما قصد ان الله وهذه
 حيلة محدثة باردة قد صنف ابو عبد الله بن بطه جزا في ابطالها وذكر عن
 السلف في ذلك من الآثار ما قد ذكرت بعضه في غير هذا الموضع الحيل هي
 الثالثة اذا تعذر الاحتمال في المحلف عليه احثا لو في المحلف به فيبطلوه

انما الغار

بالجرح عن شرطه فصار قوم من المتأخرين من اصحاب الشافعي يجهلون عن صفة
 عقد النكاح لعدم اشتمال على امر يكون به فاسدا ليرتفع على ذلك ان الطلاق في النكاح
 الفاسد لا يقع وعند هذا الشافعي في احد قوليه واحمد في احدى روايته ان الوطى
 الفاسد لا يصح نكاحه والفسوق قال في كثير من الناس فيفتقون هذه المسألة
 بسبب الاحتيال لرفع يمين الطلاق حتى رايت من صنف في هذه المسألة مصنف
 معصودة به الاحتيال لرفع الطلاق ثم جرد هؤلاء الذين تحت الوطى هذه الحيلة اما
 ينظرون في صفة عقد النكاح وكونه ولاية الفاسد لا يقع عند انقاع الطلاق
 الذي قد ذهب كثير من اهل العلم واكثرهم الى انه يقع في الفاسد في الجملة واما
 عند الوطى والاستمتاع الذي يجمع المسلمون على انه لا يباح في النكاح الفاسد
 فلا ينظرون في ذلك ولا ينظرون في ذلك ايضا عند الميراث وغيره من احكام النكاح
 الصحيح بل عند وقوع الطلاق خاصة وهذا يقع منه انما ذوات الله عز وجل
 المكر في ايات الله اما اوجب الحلف بالطلاق والضرورة الى عدم وقوعه هو
 الحيلة الرابعة السريعة في فساد الخوف فيها ايضا كونه لوجود مانع لا يكون
 شرط فانما بالعباس بن سريج وطائفة بعده اعتقدوا انه قال لامرأته
 اذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا فانه لا يقع عليها بعد ذلك طلاق
 ابدا لانه اذا وقع المنجز لزم وقوع المعلق واذا وقع المعلق امتنع وقوع المنجز
 فيفضي وقوعه الى عدم وقوعه فلا يقع واجامعة فقهاء الاسلام من يجهلون
 الطوائف الكروا ذلك بل راوه من الزلات التي يعلم بالا اضطراب كونها ليست
 من دين الاسلام حيث قد علم بالضرورة من دين محمد بن عبد الله صلى الله
 عليه وسلم ان الطلاق امر مشروع في كل نكاح وانه ما من نكاح الا يمكن فيه
 الطلاق وسبب الغلط انهم اعتقدوا صحة هذا الكلام فقالوا اذا وقع المنجز
 لزم وقوع المعلق وهذا الكلام ليس بصحيح فانه مستلزم وقوع طلاق مسبق

ثلاث ووقوع طلاق مسبق بثلاث ممنوع في الشريعة فالكلام المشتمل على ذلك
 باطل واذا كان باطلا لم يلزم من وقوع المنجز وقوع المعلق لانه انما يلزم اذا كان
 التعليق صحيحا ثم اختلفوا هل يقع من المعلق تمام الثلاث ام يبطل التعليق
 ولا يقع الا المنجز على قوليه في مذهب الشافعي واحد وعندهما معا ادرك
 هل استحدثت بن سريج هذه المسألة للاحتيال على دفع الطلاق ام قاله
 طرد القياس اعتقد صحة واحتمال بهما من بعده لكني رايت مصنف لبعض المتأخرين
 بعد المائة الخامسة صنفه في هذه المسألة ومعصودة بها الاحتيال على عدم
 وقوع الطلاق ولهذا صاغوها بقوله اذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا
 لانه لو قال اذا طلقك فانت طالق قبله ثلاثا لم تنفعه هذه الصيغة في الجملة
 وان كان كلاهما في الدور سواء وذلك لان الرجل اذا قال لامرأته اذا طلقك
 فنتي يحرأ فانت طالق لم يحث الا بتطبيق ينجز به هذه اليمين
 او يعلقه بعدها على شرط فيوجد فان كل واحد من التخيير والتعليق الذي
 وجد شرطه تعلق اما اذا كان قد علق طلاقه قبل هذه اليمين بشرط ووجد
 الشرط بعد هذه اليمين لم يكن مجرد وجود الشرط وقوع الطلاق به تعلقا
 لان التعلق لا بد ان يصدر عن المطلق ووقوع الطلاق بصيغة يفعلها
 غيره ليس فعلا منه فاما اذا قال اذا وقع عليك طلاق فنتي فبعد ايم المنجز والمعلق
 فانه بشرط الواقع بعد هذا بشرط تقدم تعليقه فصوروا المسألة بصورة
 قوله اذا وقع عليك طلاق فنتي فاحلف الرجل بالطلاق لا يفعل شيئا قالوا
 قل اذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا فيقول ذلك فيقولون له
 افعل الان ما حلفت عليه فانه لا يقع عليك طلاق في هذا التشرع المنكر عند عامة
 اهل الاسلام المعلوم يقينا انه ليس من الشريعة التي بعث الله بها محمد صلى الله
 عليه وسلم انما نفقه في الغالب * واحوج كثير من الناس الى الحلف بالطلاق
 والافتقار الى ذلك لم يدخل فيه احد لان العاقل لا يكاد يقصد انفساد باب الطلاق



عليه السلام مع ان لزوم الطلاق عند الحلف به ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله
 عليه وسلم ولا ائمتي به اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لا احد منهم فيما اعلمه
 ولا اتفق عليه التائبون لهم باحسان والعلماء بعدهم ولا هو مناسب لاصول الشريعة
 ولا جهة لمن قاله اكثر من عادة مستمرة اسندت الى قياس معتقد بتقليد تقوم
 ائمة علماء جوديين عند الامه وهم والله المحذوف ما يظن بهم لم يكن لهم من عند التنازع
 الا بالرد الى الله والى رسوله صلى الله عليه وسلم وقد خالفهم من ليسد وانهم بل مثلهم
 او فخرهم فانا قد ذكرنا عن اعيان من الصحابة كعبد الله بن عمر الجمعي على امامته
 وفقهه ودينه واصله حفصه ام المؤمنين وزينب ربيبة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وهي من اهل فتيها الصابة الاقبا كالفار في الحلف بالعتق
 والطلاق او في غيره وذكرنا عن طاووس وهو من افاضل التابعين علماء
 وفهنا وديننا انه لم يكن يرى اليمين بالطلاق معتقده له فاذا كان لزوم الطلاق
 عند الحنك في اليمين به مقتضا لهذه المفسد وحاله في الشريعة هذه الحالة
 كان هذا دليلا على ما افضى الى هذا الفساد لم يشعه الله ولا رسوله كما بينهما
 عليه في ضلالت الحديث لم يزرعها ويستمرها ونحوها وذلك ان الحالف بال
 طلاق اذا حلف ليقطعه رحمه وليعتق اباه وليقتل عدوه المسلم المعصوم
 اليائمين الفاحش ولشرب الخمر وليفرقه بين الزوجين ونحو ذلك
 من كباير الامم والفواحش ففي يمينه ثلاثة امور اما ان يفعل هذا المحلوف
 عليه فهذا لا يقول مسلم لما فيه من ضرر الدنيا والاخرة بل ان كثير من الناس
 بل اكثرهم من المقتنين اذا امره حلف بالطلاق كان ذلك سببا لتحقيق الامر
 عليه واقامة عذره واما ان يحتمل ببعض تلك الجمل المذكورة كما استخرج قوم
 من المفتين فقي ذلك من الاستشهاد باياد الله ونحو عذته والمكر في دينه والكيد له
 وضعف العقل والدين والاعتدال لحدوده والانتهاك لمجرمه والاحاديث في يائه
 عليه وسلم

قصة
 على قول الشيخ
 فان وقع الملاك
 عام وقصد

عليه السلام لا فاكرا الحيلة الخامسة اذا وقع الطلاق ولم يكن الاحتياط الا في المحلوف عليه
 قولوا ولا فعلا ولا في المحلوف به ابطلا ولا منعنا احتيا لوالاعادة النكاح بتكاح المحلل
 الذي دلت السنة واجماع الصحابة مع دلالة القران وشواهد الاصول على تحريمه
 وفناده ثم قد تولد من تكاح المحلل من الفساد ما لا يعلمه الا الله كما قد نبهنا على بعضه
 في كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل واعلم ما يجوز للناس الى تكاح المحلل
 هو الحلف بالطلاق والا فالطلاق الثلاث لا يقدم عليه الرجل في الغالب الا اذا
 قصده ومن قصده لم يترتب عليه من الندم والفساد ما يترتب على من
 اضطر لوفوه حاجته الى الحنك فهذه المفسد الخمس التي هي الاحتياط على
 الايمان واخبر بها عن مفهومها ومقصودها بالاحتياط بالتحلف واعادة النكاح
 ثم الاحتياط بالحنك فساد النكاح ثم الاحتياط بمنع وقوع الطلاق ثم الا
 حتيال بتكاح المحلل في هذه الامور من المكر والخداع والاستشهاد بايات الله
 واللعب الذي ينفر العقلاء عنه دين الاسلام ويوجب طعن الفار فيه كما رايته في بعض
 كتب النصارى وغيرها ويبين لكل موطن صحيح الفطرة ان دين الاسلام بري من هذه
 عن هذه الخزعبلات التي تشبه حيل اليهود ونحاريق الرهبان والكرما وقع الناس
 فيها ووجب كثرة افكار الفقهاء فيها واستخراجهم لها هو حلف الناس بالطلاق
 واعتقاد وقوع الطلاق عند الحنك لا محاله حتى لو فرغ الكوفيون وغيرهم
 من فروع الايمان شيئا كثيرا مبناه على هذا الاصل واكثر من الفروع الضعيفة
 التي يفرع عنها هؤلاء ونحوهم هي كما كان الشيخ ابو عمر المقدسي رحمه الله يقول
 مشاهير رجال بناد احسنه على حجارة مقصوبه فان فروع في استحقاق
 تلك الحجارة التي هي الاساس فاستحقاقها عند الخدم بناء على فروع الحسنه ان
 تكن على اصول حكمه والام يكن لها منفعة فاذا كان الحلف بالطلاق واعتقاد لزوم
 الطلاق عند الحنك قد اوجب هذه المفسد العظيمه التي قد عرفت بعض امور
 الاسلام عند من فعل ذلك وما رايته هو لا شبه من اهل الكتاب كما احب النبي صلى الله

قراءة

ما لا اختلاف وان كان في حقنا الفقه امة قد يستجيز بعض ذلك فقد دخل عليه
 من الغلط في ذلك وان كان يغفر لصاحبه المجتهد المتقي لله ما فساد ظاهر
 له تامة بل حقيقة الدين واما ان لا يحتال ولا يفعل المحلوف عليه بل يطلق امره
 كما يفعله من يخشى الله اذا اعتقد وقوع الطلاق ففي ذلك من الفساد في الدين وما
 لا ياذن به الله ولا رسوله اما فساد الدين قاله الطلاق مني عنه مع استقامة
 حال الزوجين بانفاق العلم احق قاله النبي صلى الله عليه وسلم ان الخلعات و
 المنكرات هذه المناققات وقال ايما امرأة سالت زوجها الطلاق من غير
 ما يبرئها من عليها راحة الجنة وقد اختلف العلماء هل هو حرم او مكروه وفيه
 وايتان عن احمد وقد استحسن جواب احمد رحمه الله لما سئل عن حلف بالطلاق
 ليطان امرته وهي حائض فقال يطلقها ولا يطلقها قد اباح الله الطلاق وحرم
 وطى الحائض وهذا الاستحسان يتوجه على صلين اما على قوله ان الطلاق ليس
 بحرام واما ان يكون تحريمه دون تحريم الوطى والا فاذ كان كلاهما لم يخرج
 من حرم الحرام واما ضرر الدنيا فابين ان يوصف فان لزوم الطلاق المحلوف
 في كثير من الاوقات يوجب من الضرر ما لم تات به الشريعة في مثل هذا فقط
 فان المرأة الصالحة تكون في صحبة زوجها الرجل الصالح سيرة كثيرة وهي متاعه
 الذي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم الدنيا متاع وخير متاعها المرأة المؤمنة ان
 نظرت اليها اعجبتك وان امرتها اطاعتك وان عبت عنها حفظتك في نفسها
 ومالك وهي التي امر بها النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لما ساله المهاجرون اي
 المال نتخذ فقال سنانا ذكرا وقلبا ساكرا وامرة صالحة تعين احدكم على ايمانه
 رواه الترمذي من حديث سالم بن ابي جعد عنه ثوبان ويكون بينهما من
 المودة والرحمة ما امتن الله تعالى في كتابه فيكون الم الفراق اشتد عليهما من
 الموت حيانا واشد من ذهاب المال واشد من فراق الاوطان خصوصا
 ان كان باحدى من علاقته من صاحبه او كان بينهما اطفال يضيعون بالفراق

٥٣٧
 ٢٦٨
 ٢٥٦
 ١٢٢

وتفسد حالهم ثم يفتني ذلك الى القطيعة بين اقرارهما ووقوع الشرطان الشايعين
 المصاهرة التي اقر الله بها في قوله وجعله نكاحا وصرا وعلم ان هذا من المخرج الكحل
 في عموم قوله وما جعل عليكم في الدين من حرج وبمعنى العسر المنفي بقوله يريد بكم اليسر
 ولا يريد بكم العسر وايضا فاذا لم يزل المحلوف عليه بالطلاق فعمل بر وحيث من
 صدقة وعتاقة وتعليم وصلة رحم وجهها في سبيل الله واصلاح بينه الناس
 ومخوذاك من الاعمال التي يحبها الله ويرضاها فانها لما عليه من الضر العظيم
 في الطلاق لا يفعل ذلك بل ولا يؤمر به شرعا لانه قد يكون الفساد الباشي من الطلاق
 اعظم من الصلاح الحاصل من هذه الاعمال وهذه المفسدة هي التي انزلها الله
 ورسوله بقوله تعالى فلا تجعلوا لله عرضة لايمانكم وقوله صلى الله عليه وسلم
 لان يلج احدكم بميمته في اهله اثم له عند الله من ان ياتي الكفارة فان قيل فهو الذي
 اوقع نفسه في احد هذه الضار الثلاث فلا ينبغي له ان يحلف قيل ليس في شريعتنا
 ذنب اذ فعله للانسان لم يكمله فخرج منه بالتقرب الى الله لا بضر عظيم فان الله لم يجعل
 علينا اصرارا كما حمله على الذم من قبلنا فبهد هذا تاكيدا من الكبار في حلفه
 بالطلاق لا ياب من تلك الكبير فكيف يناسب اصول شريعتنا ان يبقى ضرر ذلك
 الذي عليه لا يحكم منه مخرجا وهذا بخلاف الذي ينشئ الطلاق لا بالحلف عليه فانه
 لا يفعل ذلك الا وهو مريد للطلاق اما الكراهة المرأة او غضب عليها وعقوب ذلك
 وقد جعل الله الطلاق ثلاثا فاذا ايمان انما يستكم بالطلاق باختياره وانه ذلك ثلاث
 مرات كان وقوع الضر بمثل هذا ثلاثا بخلاف الاول فان مقتضوه لم يكن
 الطلاق واما كما ان يفعل المحلوف عليه ولا يفعله ثم قد يامر الشرع او يخطر
 الحاجة الى فعله او تركه فيلزم من الطلاق بعض اختياره الى ولا السبية وايضا فان
 الذي احث الله تعالى به صلى الله عليه وسلم في باب الايمان تخفيفها بالكفارة
 لا تخفيفها باليمين والتحرر فانهم كانوا في اهل بيته يرون الظهار طلاقا

واستمر على ذلك في اول الاسلام حتى ظهر اوس بن الصامت من امرته وايضا
 فالاعتبار بغير البهاج والغضب فانه ليس بينهما من الفرق الا ما ذكرناه وسنين
 انما الله عدم تاثيره والقياس بالقياس الفارق اصح ما يكون من الاعتبارات بالتفريق
 العلم المتكبر من المعتبرين وذلك ان الرجل اذا قال ان اكلت او شربت ففعل
 ان اعتق عبدي او ففعل ان اطلق امرتي او ففعل الحج او فانا محرم بالحج او ففعل صدقة
 او ففعل صدقة فانه يجزئه كفارة يمين عند الجمهور كما قد مرنا به بدلالة الكتاب
 والسنة والجماع الصحابة فكذلك اذا قال ان اكلت هذا او شربت هذا ففعل
 الطلاق او ففعل الطلاق لا يتم او فامرني طالق وفيه عدي اصرار فان قوله
 على الطلاق لا فعل كذا او الطلاق يلزم مني لا فعل كذا فيصير بمنزلة قوله علي الحج
 لا افعلك كذا او الحج لي لا يتم لا افعلك كذا وكلاهما يمين محدثان ليستا مائتين
 عند العرب ولا معروفين عند الصابة وانما المتأخرون صنفوا هذه المعاني
 ايماناً وربطوا احد الجملتين بالآخرى كالإيمان الذي كانت المسلمون من الصابة
 يحلفون بها وكانت العرب تحلف بها لا فرق بينه وهذا ان قوله ان فعلت
 ففعل صدقة يقتضي وجوب الصدقة عند الفعل وقوله فامرني طالق يقتضي
 وجود الطلاق فالكلام يقتضي وقوع الطلاق نفي الشرط وادعوا بحديث بعده
 طلاقاً ولا يقتضي وقوع الصدقة حتى يحدث صدقة وجواب هذا الفرق
 الذي اعتمد الفقه المرفوع من وجهين احدهما مع الوصف الفارق في
 بعض الاصول المتيسر عليها وفي بعض صور الفروع المتيسر عليها والثاني عدم
 التاثير اما الاول فانه اذا قال ان فعلت كذا ففعل صدقة او فانا محرم
 او ففعل عدي هدي فالحلف بالصفة وجود الصدقة والحرام والمهدي لا وجوبها
 كما ان الحلف في قوله فعبدي حر وامرني طالق وجود الطلاق والعنف
 لا وجوبها ولهذا اختلف الفقهاء من اصحابنا وغيرهم فيما اذا قلنا هدي
 وهذه المدة

وهذا صدقة لله هل يخرج عن ملكه او لا يخرج منه قال يخرج عن ملكه فهو كزوج
 من وجهه وعبداً عن ملكه اكثر ما في الباب ان الصدقة لله والمهدي يملكه الناس
 بخلاف الزوج والعبد وهذا لا تاثير له وكذلك لو قال علي الطلاق لا فعلت
 كذا او الطلاق يلزم مني لا فعلت كذا فيصير كقوله علي الحج لا فعلت ففعل المحلوف
 به هاهنا وجوب الطلاق للوجود كانه قال ان فعلت كذا ففعل ان اطلق
 فبعض صور الحلف بالطلاق يكون المحلوف به حقيقة وجوده واما الثاني
 فنقول هب ان الحلف بالفعل هنا وجود الطلاق والعنف هناك وجوب
 الصدقة والحج والصيام والاهل ليس موجب الشرط ثبوت هذا الوجوب
 ذاك الوجود عند وجود الشرط فاذا كان عند الشرط لا يثبت ذلك الوجوب
 بل يجزئه كفارة يمين كما لو قال هو يهودي او نصراني او كافر ان فعلت كذا فان
 الحلف هنا وجود الشرط عند الشرط ثم اذا وجد الشرط لم يوجد الكفر لا اتفاق
 بل يلزمه كفارة يمين او لا يلزمه شيء ولو قال ابتداء هو يهودي او نصراني او كافر
 لزمه الكفر بمنزلة قوله ابتداء عبدي حر وامرني طالق وهذه البدنة هدي
 وعلى صوم يوم الخميس ولو علف الكفر بشرط يقصد وجوده كقوله اذما الهلال
 فقد برئت من دينه الاسلام لكان الواجب انه يحكم بكفره لكنه لا يتأخر الكفر
 الا انما دليل على فساد عقيدته فان قيل فالحلف بالنذر انما عليه فيه الكفارة فقط
 قيل مشيئة الحلف بالعنف وكذلك الحلف بالطلاق كما لو قال ففعل ان اطلق امرتي
 ومن قال انه اذا قال ففعل ان اطلق امرتي لا يلزمه شيئاً فقياس قوله في الطلاق
 لا يلزمه شيء ولهذا توقف عنه طائفة من كونه يميناً وان قيل انه يجزئه كفارة
 والتكفير فكذلك هنا يجزئه الطلاق والعنف وبه التكفير فان وطئ امراته
 كان اختياراً للتكفير كما انه في الظاهر يكون غير بين التكفير وبه تطبيقاً
 فلو وطئ امرته الكفارة لكان في الظاهر لا يجوز له الوطئ حتى يكفر لا ان الظاهر

هذا هو الوجه
 في الحلف بالصفة
 في الحلف بالصفة

منكر من القول وزر وحرمها عليه واما هنا فقوله ان فعلت في طائف بمنزلة قوله
 فعلت ان اطلقها او قال وزر لا تطلقها ولا شيء عليه وان لم يطلقها ففعله كفارة يمين
 يميني اما يقال هل يجب الكفار على الفور اذا لم يطلقها حينئذ كما لو قال والله لا
 تطلقها الساعة ولم يطلقها او لا يجب الا اذا عزم على امساكها او لا يجب حتى يملكها
 منه ما يدل على الرضا بها من قول او فعل كالذي يجتر بينه وبينها وامساكها
 ونحوه كما لمعققة تحت عبدا او لا يجب بحال حتى يغوث الطلاق قبل الحكم في ذلك
 كما لو قلت مالي صدقة او هدي ونحو ذلك والا فيس في ذلك انه غير بينهما
 على الترخي عالم بوجود منه ما يدل على الرضا به وهما كسائر انواع الخيارات

فصل موجب نذر الجحاح والغضب عندنا احد شيئين على المشهور اما
 التكفير واما فعل المعلق ولا ريب ان موجب اللفظ في مثل قوله ان فعلت كذا
 ففي صلاة ركعتين او صدقة الف او فلي الحج او صوم شهر هو الوجوب عند الفعل
 فهو محتمل بين هذا الوجوب وبين وجوب الكفارة فاذا لم يلتزم الوجوب
 المعلق ثبت وجوب الكفارة فاللازم له احد الوجهين كل منهما ثابت بتقدير
 عدم الاخر كما في الواجب الخيري وكذلك ان قال ان فعلت كذا ففعل عتق هذا
 العبد او تطلق هذه المرأة او علي ان تصدق واهدي فانه لا يجب
 استحقاق العبد للاعتاق والمال للتصدق والبدنة للهدي ولو انه تجز
 ذلك فقال هذا المال صدقة وهذه البدنة هدي وعلي عتق هذا العبد
 ففعل يخرج عنه بلكه بذلك او يستحق الاجرا فيه خلاف وهو يشبه قوله
 هذا وقف فاما اذا قال هذا العبد حر وهذه المرأة طالق فهو اسقاط بمنزلة
 قوله فلان برتيه كذا او من دم فلان او من ذنبي فان اسقاط حق الدم
 والمال والعرض من باب اسقاط حق الملك بملك البضع وملك اليمين فان قال
 ان فعلت ففعل الطلاق او ففلي العتق او فامري طالق او فعيدي احب الي

وقلنا

وقلنا ان من حبه احد الامر به فانه يكونه غيرا بينه وبين ذلك وجوب
 الكفارة كما لو قال فخذ المال صدقة او هذه البدنة هدي ونظير ذلك ما لو
 قال اذا طلعت الشمس فعيدي احب را ونسأ طو لاف وقلنا التحيير اليه فانه اذا
 اختار احدهما كان ذلك بمنزلة اختياره احد الامر به من الوقوع او وجوب
 الكفارة ومثال هذا ايضا اذا سلم وتحتة اكثر من اربع او اختار احدى
 هذه المواضع التي تكون الفرقة احد اللامرين اما فرقة معين او وقع للفرقة
 لا يحتاج الى انشا طلاق لكن لا يتعين الطلاق الا بوجوب تعيينه كما في النظائر
 المذكورة ثم اذا اختار الطلاق فهل يقع من حين الاختيار او من حين الحث
 يخرج على نظير ذلك فلو قال في جنس مسائل نذر الجحاح والغضب اخترت التكفير
 او اخترت فعل المنعة وهر هل يتعين بالقول كما في التحيير بين النساء طلاق
 والعنف وان كان بين الفعلين لم يتعين الا بالفعل كما التحيير بين خصال الكفارة
 وان كان بين الفعل والحكم كما في قوله ان فعلت كذا فعيدي حر او امري طالق
 او دي هدي او مالي صدقة او بدتي هدي تعين الحكم بالقول ولم يتعين الفعل
 الا بالفعل اخر ما ذكرناه وجد بخط المؤلف وصلى الله على محمد

واعلم ان شريعة في الحسبة تاليف الامام العالم العلامة شيخ الاسلام تقي الدين
 ابي العباس احمد بن عبد الحكيم بن عبد السلام بن عثيمين رحمه الله ورضي عنه وعنه جميع الملوك
 بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور
 انفسنا ومن سيئات اعمالنا من يهتدي به الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له
 واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله
 صلى الله عليه وعلى اله وسلم تسليم كثيرا اما بعد فهذه قاعدة في الحسبة اصل ذلك
 ان يعلم ان جميع الولايات في الاسلام معصومة وان يكون الدين كله لله وان
 يكون كله لله هو العليا فان اسم سبى انه الماخلف الخلف لذلك وبه

والفرق



انزلت الكتب به ارسلت الرسل وعليه جاهد الرسول والمؤمنون قال الله
 تعال وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون وقال وما ارسلنا من قبلك من رسول
 الا نوحي اليه انه لا اله الا انا فاعبدون وقال ولقد بعثنا في كل امة رسولا ان
 اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت وقد اخبر عن جميع المرسلين ان كلا منهم
 يقول لقومي اعبدوا الله ما لكم من العزير وعبادته تكون بطلاعه وطاعة
 رسوله وذلك هو الخير والبر والتقوى والحسنات والقرابات والبا
 قيات الصالحات والعمل الصالح وان كانت هذه الاسماء بينهما فرق لطيفة
 ليس هذا موضعها وهذا هو الذي يقا تل عليه الخلف كما قال تعالى وقا تلوهم حتى
 لا تكون فتنه ويكون الدين كله لله وفي الصحيحين عن اي موسى الاشعري
 قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يقا تل شجاعة ويقا تل همة
 ويقا تل رياء فأي ذاك في سبيل الله فقال من قا تل لتكون كلمة الله هي العليا
 فهو في سبيل الله وكل بني آدم لاثم مصلحتهم لا في الدنيا ولا في غيرها الا بالاجتماع و
 التعاون والتناصر والتعاون على جلب منافعهم والتناصر لدفع مضارهم
 ولهذا يقا تل الانسان مدي بالطيع واذا اجتمعوا فلا بد لهم من امور يفعلونها
 يحلونها بها المصلحة وامور يجتنبونها لما فيها من المفسدة ويكونون في طاعتين
 للامر بتلك المقاصد والنهي عن تلك المفاسد فجميع بني آدم لا بد لهم من
 طاعة امر ونهي فمن لم يملك يكن من اهل الكتب الالهية ولا من اهل دينه
 فانهم يطيعونه ولو كره فيها يرون انه يعود بمصالح دينهم ومصيبين تارث
 وخطيئين اخرى واهل الاديان الفاسدة من المشركين واهل الكتب المتسكنة
 بعد التبديل وبما نسخ والتبديل يطيعونه فيها يرون انه يعود بمصالح دينهم
 ودينهم وغير اهل الكتاب منهم من يؤمن بالجزء بعد الموت ومنهم من لا يؤمن به
 واما اهل الكتاب فمتفقون على الجزاء بعد الموت ولكن الجزاء في الدنيا متفق عليه

بيد الارض

بين اهل الارض فان الناس لم يتنازعوا ان عاقبة الظلم وخيمة وعاقبة العدل
 كريهة ولهذا يروى ان الله ينصر الدولة العادلة ولا يكلفه كلفة ولا ينصر الدولة
 الظالمة وتكونت مؤمنة واذا كان لابد من طاعة امر ونهي فافعلوا ان دخول
 المر في طاعة الله ورسوله وهو الرسول النبي الامي المكتوب في التوراة والانجيل
 الذي يامر بالمعروف وينهى عن المنكر ويجعل الطيبات ويجرم الخبايا خيرا
 وذلك هو الواجب على جميع الخلف قال الله تعالى وما ارسلنا من رسول الا ليطاع
 باذن الله انه قوله فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في
 انفسهم جرما مما قضيت ويسلموا تسليما وقال ومن يطع الله والرسول فاولئك
 مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك
 رفيقا وقال ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين
 فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتقصد ويريد له
 نارا خالدا فيها وله عذاب مهين وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في خطبة الجمعة
 ان خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد ويشتر الا مورا محدثا وكا يقول
 في خطبة الحاجة من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصمها فانه لا يضره
 نفسه ولا يضر الله شيئا وقد بعث الله رسوله محمدا صلى الله عليه وسلم بافضل
 المناهج والشرائع وانزل عليه افضل الكتب وارسله الى خیر امة اخرجت للناس
 وكرم له ولائته الدين وامن عليهم النعمة وحرم الكفر الا على من آمن به وعاجابه
 ولم يقبل من احد الا الاسلام الذي جاء به فمن ابتغى غيره ديننا فليس يقبل منه وهو
 في الآخرة من الخاسرين واخبر في كتابه انه انزل الكتاب واكد يد ليقيم الناس
 بالقسط فقال تعالى لقد ارسلنا رسلا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان
 ليقوم الناس بالقسط الى قوله ان الله قوي عزيز ولهذا امر النبي صلى الله
 عليه وسلم بتولية ولاية الامور عليه وامر ولا الامور اليه يوقدوا
 الامانات الى اهلها واذا حكموا بين الناس ان يحكموا بالعدل وامرهم بطاعة

الى الاسلام وانزل الله في ذلك حيدر سورة الروم لما اقتسك الروم وفارس القصص
 مشهوره وكذلك يوسف الصديق لما كان نائبا لفرعون بمصر وهو وقومه مشركون
 وفعل من الخير والعدل ما قدر عليه ودعاهم الى الايمان بحسب الامكان **فصل**
 عموم الولايات وخصوصها وما يستفيد المتولي بالولاية يتعلق من الاطلاق
 والاحوال والفرق ليس لاذك حديث الشرع فقد يدخل في ولاية القضاء في بعض
 الامكنة والازمنة ما يدخل في ولاية الحرب في مكان وزمان اخر وبالعكس
 وكذلك الحسبة وولاية المال وجميع هذه الولايات هي الاصل ولايات شرعية
 وتماصب دينية فاي من عدل في ولاية من هذه الولايات فساها بعلم
 وعدل واطاع الله ورسوله بحسب الامكان فهو من الابرار الصالحين واي
 من ظلم او عمل فيها بجهل فهو من الفجار الظالمين اما الضابط بقوله تعالى ان الابرار
 لفي نعيم وان الفجار لفي عذاب واذ كان كذلك فولاية الحرب في هذا الزمان في هذه
 البلاد الشامية والمصرية تختص باقامة الحدود التي فيها اطلاق مثل قطع يد
 السارق وعقوبة الخارب ونحو ذلك وقد يدخل فيها من العقوبات ما ليس فيه
 اطلاق كجلد الشارب ويدخل فيها الحكم في الخصومات والمضاربات ودعاوي
 التهم التي ليس فيها كتاب وشهود كما تختص ولاية القضاء بما فيه كتاب وشهود
 كما تختص باثبات الحقوق والحكم في مثل ذلك والنظر في الابضاع والاموال
 التي ليس لها لى معينة والنظر في حال نظار الوقوف واوصيا اليتامى وغير ذلك
 مما هو معروف وفي بلاد اخرى كبلاد المغرب ليس لولي الحرب حكم في شيء وانما
 هو منفذ لما يامر به متولي القضاء وهذا ابعق للسنة القديمة ولهذا من
 المذهب والعادات مذكورة في غير هذا الوضع وانما المحتسب فله الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر فيما ليس من خصائص الولاية والقضاة واهل الديانة وغوهم واكثر
 من الامور الدينية هو مشترك بين ولاية الامور المدنية وفيه الواجب وجبت طائفة

فيه نفعي المحتسب انما امر العامة بالصلوات الخمس في اوقاتها ولما قرب من لم يصل بالضراب
 والحبس ولما اقبل في غير ويتعاهد الائمة والموت في امة فمن قطع عنهم فيما يجب من
 حقوق الامامة او خرج عن الاذان المشروع الزمهم ذلك واستعان فيما
 يعجز عنه بولي الحرب والحكم وكل مطاع يعين على ذلك وذلك ان الصلاة هي عرف
 المعروف من الاعمال وهي عمود الاسلام واعظم شرايعه وهو قرينة الشهادتين
 وانما فرضها الله لبلدة المعراج وحاطب بها الرسول بلا واسطة لم يبعث بها رسولا
 من الملائكة وهي خير ما وصي بها النبي صلى الله عليه وآله امت وهي المخصوصة
 بالذكر في كتاب الله تخصيصا بعد تعميم كقوله تعالى والذين يسكنون في الكتاب
 واقاموا الصلاة وقوله انما اوحى اليك من الكتاب واقم الصلاة وهي الفريضة
 بالصبر وبالزكوة وبالنسك وفي غير موضع من كتاب الله كقوله
 واستعينوا بالصبر والصلاة وقوله واقموا الصلاة واتقوا الزكوة وقوله
 ان صلاتي ونسكي وقوله اشد على الكفار رحما بينهم تراهم ركعا سجدا وقوله
 واذ كنت فيهم فاقم لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا اسلحتهم
 الى قوله فاذا اطاعتكم فاقموا الصلاة ان الصلاة كما ثبت على المؤمنين
 كما باعقوا يا امرها اعظم من ان يحاط به فاعتنا ولا الامور بها يجب
 ان يكون فوق اعتنائهم بجميع الاعمال ولهذا كان امير المؤمنين عليه السلام
 رضي الله عنه يكتب الى عماله ان اهم امركم عندي الصلاة من حفظها
 وحافظ عليها حفظ دينه ومن ضيعها كان لما سواها اشد اضرارا
 رواه مالك وغيره ويا امر المحتسب بالجمعا واجمعا وصدق الحديث واذ
 الامانة وينهى عن المنكرات من الكذب والخيانة وما يدخل في ذلك من تظليل
 الكيال واليغزان والفسخ في الصناعات والبياعات والديانات ونحو ذلك
 قال الله تعالى ويل للمطففين الذين اذا كاتوا على الناس يستوفون واذكوا لهم
 الاون يوفون يخسرون وقال في قصة شعيب وفوا اليك ولا تكونوا من

صلى الله عليه وآله
 ص ٣

وبالجهاد

الخسرة وزنا وبالفسطاس المستقيم ولا تقسوا الناس اشياءهم ولا تقسوا في
 الارض مقسدين وقال تعالى لا اله الا الله لا يجب من كان خولاً ان ياتوا وقال الله لا
 يهدي كيد الخائنين وفي الصحيح عن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم البيعة بالخير مالم يتفرقا فان صدقا وبيننا بورك لهما في بيعهما
 وان كذبا وكما حقت بركة بيعهما وفي صحيح مسلم عن ابي هريرة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مر على صبرة طعام فادخل يده فيها فالت اصابعه بلالا
 فقال ما هذا يا صاحب الطعام قال اصابته السماء يا رسول الله قال افلا
 جعلته فوق الطعام كي يراه الناس من غش فليس مني وفي رواية من غشنا
 فليس منا فان جبر النبي صلى الله عليه وسلم ان الفاس ليس بداخل في مطلق اسم
 اهل الدين والايان كما قال لا يزي الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق
 السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن
 فسلبه حقيقة الايمان التي بها يستحق حصول الثواب والنجاة من العقاب
 وان كان معه اصل الايمان الذي يعارف به الكفار ويخرج به من النار
 والغش يدخل في البيوع كتمان العيوب وتدليس السلع مثل ان يكون ظاهر
 المبيع خيرا من باطنه كالذي مر عليه النبي صلى الله عليه وسلم وانكر عليه ويدخل
 في الصناعات مثل الذين يصنعون المطعومات من الخبز والخبز والطبخ والقديه
 والنشأ وغير ذلك او يصنعون الملبوسات كالنساجين والخياطين وخوفاهم
 او يصنعون غير ذلك من الصناعات فيجب عليهم عن الغش والخيانة والكتمان
 ومن هؤلاء الكماوية الذين يفسون النفاق والجواهر والعطر وغير ذلك فيفسون
 ذهباً وفضة او عينا او سكا او عقرانا او جوهرا او ما ورد او غير ذلك
 ايضا هون به خلق الله ولم يخلق الله شيئا فيقدر العباد ان يخلقوا كخلق
 بل قال الله تعالى فيما حكاه عن رسوله ومن اظلم من ذهب يخلق خلقا فيخلقوا
 ذرة او فيخلقوا بعبوضة ولهذا كانت المصنوعات مثل الاطعمة والملابس المساكن

والا يبيع غير مخلوقه الا بترسة الناس قال السيد واية لهم اننا علمنا ذنوبهم في الفلك المشحون
وخلقنا لهم ثم مثل ما يكون وقال له العقيدون ما نتحدثون والسر خلقكم وفاتقولون
وكانت المحالقات من المعادن والنبات والحوار غير مقدورة لبي آدم ان يصنع حوها
لكنهم يشبهون على سبيل الفس وهذا حقيقة لكميا فانه المشبه وهذا باب واسع
وقد صنف فيه اهل الخزع ما لا يحتمل ذكره في هذه الموضع ويدخل في المنكرات ما نرى الله
عنه وروى في العقود الحرة مثل عقود الربا والميسر مثل بيع الغرر كبيع الحبل والملاسة
والمناذرة ورياء المشيئة ورياء الفضل وغير ذلك وكذلك الخشوع وهو ان يزيد
والسلف من كبريل مثلها وتقرية الدايمة للبيون وسائر انواع التدليس وكذلك
المعاملات الربوية سواء كانت ثنائيه او ثلاثيه اذا كان المقصود بها جميعها
اخذ دراهم بدراهم اكثر منها الى اجل فالتثاثير ما تكون ثنائيه مثلا ان يجمع
الكافض بيعا او اجارة ومساكن او مزارة وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه علم
انه قال لا يحل سلف وبيع ولا شيطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا بيع
مالم يضمن قال الله مدي حديد صحيح ومثاله يبعه سلم الى اجل ثم
يعيدها اليه ففي من ابي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع بعتين في بيعه
فلم او كسها او الربا والمثلا ثمة مثلا ان يدخل بينهما محلا للربا يترى
السعة منه اكل الربا ثم يبيعها لمعطى الربا الى اجل ثم يعيدها الى صاحبها
ينقص دراهم يستفيدها كحله وهذه المعاملات منها ما هو حرام باجماع
المسلمين مثل التي يحى فيها شرط لذلك او البيع فيها المبيع قبل القبض
الرعي او بغير شروط شرعية او يقبل فيها الدين على المعسر فان المعسر
يجبه الظاهر ولا يجوز الزيادة عليه بعاما مالا ولا غيرها باجماع المسلمين
ومنها ما قد نرى في بعض العلماء لكن الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم واهل
التابعين ثم ذلك كله ومن المنكرات بلقي السلف قبل ذلك تجيء الى السوق
فان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن ذلك ما فيه من تعذر البائع فانه لا يعرف السعر
فيشترى منه المشتري بدون القيمة ولذلك ما ثبت له النبي صلى الله عليه وسلم ان خيار
الاذن الى السوق وموت الخيار له دفع الغبن لا ريب فيه واما ثبوت
الغبن فيه نزاع بين العلماء وفيه من اخرجوا بيان اخذها يثبت وهو

قول الشافعي والثاني لا يثبت لعدم الغبن وثبوت الخيار بالغبن المستلزم وهو
 الذي لا يملك كسبه من غير ما كسبه ولا يملك ما كسبه من غير ما كسبه لا هذا الاسواق ان يبيعوا الخبز
 بسعر ويبيعوا المستلزم الذي لا يملك كسبه من غير ما كسبه بالسعر ما كسبه من ذلك
 السعر بل هذا مما يشك على الباعه وحده في احدى غير المستلزم بل هو بمنزلة
 بطلن السلع فان التادم جاهل بالسعر كذا في النبي صلى الله عليه وسلم ان يبيع حاضرا
 لباذ قال لا يكون له سمسار وهذا من غير ما كسبه من غير ما كسبه فان المقيم
 اذا تولى للتادم في بيع سلعة يحتاج الناس اليها والقادم لا يبيع والسعر عند ذلك
 بالمشتري فقل النبي صلى الله عليه وسلم وعوالتنا من رزق الله بعضهم من بعض ومثل
 ذلك الاحكام لما يحتاج الناس اليه لما روى سلم في صحيحه عن عمر بن عبد الله ان النبي
 صلى الله عليه وسلم لا يحكم الا على ما كان في المحاكم هو الذي يعامل اليه ما يحتاج
 اليه الناس من الطعام فيجب عليهم ويريد اغلاسه عليهم هو ظالم للخلق للمشتري
 ولقد كان لو لم يامر ان يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضروره
 الناس اليه فقل من عند طعام لا يحتاج اليه والتاكي في مخمضه وعنده سلاح
 لا يحتاج اليه والناس يحتاجون اليه للجهد او غير ذلك فانه يجبر على بيعه للناس
 بقيمة المثل ولقد قال الفقهاء في اضطرار طفا من الغنم اخذ منه بغير اختياره
 بقيمة ماله ولو امتنع من بيعه الا باكثر من سعره لم تستحق الاسعر ومن
 هنا تبين ان التسعير منه ما هو ظلم لا يجوز ومنه ما هو عدل جائز فاذا
 تضمن ظلم الناس واكرههم بغير حق على المبيع يمتن لا يرضونه او منهم
 ما اباحه الله لهم فهو حرام واذا تضمن العدل بين الناس مثل اكرههم على ما
 يجب عليهم من المعافضة يمتن المثل ومنهم ما يجبر عليهم من اخذ زياده
 على غرض المثل فهو جائز بل واجب فاما الاول فمما روى في ان قال
 غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلوا يا رسول الله لو سعت هـ
 فقال ان الله هو القاري بالاساطير الرزق المسعوراني لا رجوا ان القاري الله
 لا يظلمني احد بظلمة ظلمتها اياه في مال ولا دهر رواه ابو داود والترمذي
 وصححه فاذا كان الناس يبيعون سلعتهم على الوجه المعروف من غير ظلم
 منهم وقد ارتفع السعر ما لقل الشيء واما لكثرة الخلق فهذا الى الله
 فانما الخلق ان يبيعوا بقيمة بعينها اكره بغير حق واما الثاني

فلان

وقال الشافعي والثاني لا يثبت لعدم الغبن وثبوت الخيار بالغبن المستلزم وهو الذي لا يملك كسبه من غير ما كسبه ولا يملك ما كسبه من غير ما كسبه لا هذا الاسواق ان يبيعوا الخبز بسعر ويبيعوا المستلزم الذي لا يملك كسبه من غير ما كسبه بالسعر ما كسبه من ذلك السعر بل هذا مما يشك على الباعه وحده في احدى غير المستلزم بل هو بمنزلة بطلن السلع فان التادم جاهل بالسعر كذا في النبي صلى الله عليه وسلم ان يبيع حاضرا لباذ قال لا يكون له سمسار وهذا من غير ما كسبه من غير ما كسبه فان المقيم اذا تولى للتادم في بيع سلعة يحتاج الناس اليها والقادم لا يبيع والسعر عند ذلك بالمشتري فقل النبي صلى الله عليه وسلم وعوالتنا من رزق الله بعضهم من بعض ومثل ذلك الاحكام لما يحتاج الناس اليه لما روى سلم في صحيحه عن عمر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يحكم الا على ما كان في المحاكم هو الذي يعامل اليه ما يحتاج اليه الناس من الطعام فيجب عليهم ويريد اغلاسه عليهم هو ظالم للخلق للمشتري ولقد كان لو لم يامر ان يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضروره الناس اليه فقل من عند طعام لا يحتاج اليه والتاكي في مخمضه وعنده سلاح لا يحتاج اليه والناس يحتاجون اليه للجهد او غير ذلك فانه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل ولقد قال الفقهاء في اضطرار طفا من الغنم اخذ منه بغير اختياره بقيمة ماله ولو امتنع من بيعه الا باكثر من سعره لم تستحق الاسعر ومن هنا تبين ان التسعير منه ما هو ظلم لا يجوز ومنه ما هو عدل جائز فاذا تضمن ظلم الناس واكرههم بغير حق على المبيع يمتن لا يرضونه او منهم ما اباحه الله لهم فهو حرام واذا تضمن العدل بين الناس مثل اكرههم على ما يجب عليهم من المعافضة يمتن المثل ومنهم ما يجبر عليهم من اخذ زياده على غرض المثل فهو جائز بل واجب فاما الاول فمما روى في ان قال غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلوا يا رسول الله لو سعت هـ فقال ان الله هو القاري بالاساطير الرزق المسعوراني لا رجوا ان القاري الله لا يظلمني احد بظلمة ظلمتها اياه في مال ولا دهر رواه ابو داود والترمذي وصححه فاذا كان الناس يبيعون سلعتهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر ما لقل الشيء واما لكثرة الخلق فهذا الى الله فانما الخلق ان يبيعوا بقيمة بعينها اكره بغير حق واما الثاني

فقل ان يمتنع ارباب السلع من بيعها مع ضرر الناس اليها الا بزيادة على القيمة
 المعروفه فانه يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ولا معنى للتسعير الا الزامهم بقيمة
 المثل فوجب ان يلزموا بما الزمهم الله به والبلغ من هذا ان يكون الناس قد
 الزموا الا ببيع الطعام او غيره الا اناس معروفون او لا يتابع تلك السلع الا لهم
 ثم يبيعونها هم فلو باع غيرهم ذلك منع اما ظلم الوضيفة فتخذ من البائع
 او غير ظلم لما في ذلك من الفساد فنهى الله عن التسعير عليهم بحسب ما يريدون
 الا بقيمة المثل ولا يشترون اموال الناس الا بقيمة المثل لا ترد في ذلك
 عند احد من العلماء لانه اذا كان قد منع غيرهم ان يبيع ذلك النوع او يشتريه
 فلو سوغ لهم ان يبيعوا بما اختاروا او يشتروا بما اختاروا كان ذلك ظلم
 للخلق من وجهين ظلم للمبايعين الذين يريدون بيع تلك الاموال وظلم
 للمشتري منهم والواجب اذ لم يمكن دفع جميع الظلم ان يدفع الممكن
 منه فالسعي في مثل هذا واجب بلا نزاع وحقيقة الزامهم الا يبيعوا
 او يشتروا الا بئى المثل وهذا واجب في مواضع كثيرة الشريعة فهو
 كما ان الاكره على البيع لا يجوز الاجم ولا يجوز الاكره على البيع بحق
 في مواضع مثل بيع الما ان لقضاء الذي الواجب والتفقه الواجبه
 والاكره على انه لا يبيع الا بئى المثل لا يجوز الاجم ولا يجوز في مواضع
 مثل المضطر الى طعام الغير ومثل الغراس والبناء الذي في ملك الغير فان
 لرب الارض ان ياخذ بقيمة المثل لا باكثر ونظائره كثيره وكذلك
 السراية في العتق كما قال النبي صلى الله عليه وسلم كالمه في عبيد وكان له من
 المالا ما يبلغ من العبد قوم عليه قيمة العبد لا اكثر ولا شططا فاعطى
 شركاه حصصهم وعق عليه العبد والا فقد عتق منه ماعتق وكذلك
 من وجب عليه شيء للعبادات كالتراحم ورفقة العتق وما المظاهرة
 فعليه ان يشتريه بقيمة المثل ليس له ان يشتريه عن المثل الا بما يختار وكذلك
 فيما يجبر عليه من طعام او كسوة لمن يجبر عليه لفقته او وجد الطعام
 واللباس الذي يصلح له في العرف يمتن المثل لم يكن ان ينتقل الى ما هو دونه
 وحتى يبدل له ذلك يمتن يختار ونظائره كثيره ولهذا منع غير واحد

عدل

في العلم كما في حقيقته واصحابه القسام الذين يتسعون العقار وغيره بالاجران
 يشتركون فيما يشترى احدهم حتى يصفوا سلع الناس اولى والبقا فاذا كانت
 الطائفة التي تشتري نوعا من السلع او تباعها قد توافقوا على ان يصفوا ما
 يشترىونه فيشترىونه بكونه يكون الثمن المعروف وزيد واما يبيعونه فيبيعونه
 بالثمن الثمن المعروف ويقسم ما يشترىونه كان هذا اعظم عدوانا من
 تلقي السلع ومن يبيع الحاضر للباد ومن النحس ويكونون قد اتفقوا على ظلم
 الناس حتى يضطر والى بيع سلعهم وشراها اكثر من ثمن المثل والناس محتاجون
 الى بيع ذلك وشراؤه وما احتاج اليه الى بيعه وشراؤه عامه ومن ذلك
 الا يبيع الا بئس المثل اذا كانت الحاجة الناس الى الفلاحه والنساجه
 ان تحتاج الناس الى صناعاتهم لا بد لهم من طعام لا يكونه وثياب ليسونهم ومسكن
 والبناء فان الناس لا بد لهم من الثياب ما يكفيهم كما كان يجب الى الحجاز على
 يسكونها فاذا لم يجدوا من الثياب ما يكفيهم من الثياب من اليمن ومصر واسامه
 محمد رسول الله علم كانت الثياب تجلب اليهم من اليمن ومصر واسامه
 واطلها كانوا كفار فكلوا ليسون ما سيج الكفار ولا يغسلونه فاذا لم
 يجلب اليهم من الثياب ما يكفيهم احتاجوا الى من ينسج لهم الثياب وحاجتهم
 الى الطعام اكثر من حاجتهم الى الثياب فلا بد لهم من طعام اما مجلوب من
 غير بلدهم واما ازدياع بلادهم وهذا هو الغالب وكذلك لا بد لهم من مسكن
 يسكنونها فاحتاجوا الى البناء فلهذا قال غير واحد من الفقهاء من اصحاب
 الشافعي واخذ جليل وغيرهما كما في جامد الغزالي والفرج ابن جوزي وغيرهما
 هذه الصناعات فرض على الكفايه فانه لا تتم مصلحة الناس الا بها فان
 الحماة فرض على الكفايه الا ان يتعين فيكون فرضا على الاعيان مثل ان
 يقصد العدو ولذا او مثله ان يستنظر الامام حاد وطلب العلم الشرعي فرض
 على الكفايه الا فيما يتعين مثل طلب كل واحد علم ما امره الله به وما نهاه
 عنه وان هذا فرض على الاعيان كما اخرجنا الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال من يريد الله به خيرا فليقله في الدين فكل من اراد الله به خيرا لا بد
 ان يوفقه في الدين من لم يوفقه في الدين لم يرد به خيرا والدين هو
 ما بعى الله به رسوله وهو ما يجب على امره التقصدي به والعمل به وعلى
 كل خذلان يصدق محمد صلى الله عليه وسلم فيما اخبره بطبيعته فيما امره بالتقدي
 عاما

اولى ذلك من الذي لا يطعن في ان لا يبيعوا الا بئس المثل
 فانهم اذا اشتروا والنا من محتاجون اليهم اغلوا عليهم الامر

بلغ

عاما وطاعة عامة ثم اذا ثبت عنه خبر كان عليه ان يصدق به مفصلا واذا كان
 فامورا فجهته با مرعي كان عليه ان يطيعه طاعة مفصلة وكذلك غسل
 الوتر وكفنتهم والصلوة عليهم ودفنهم فرض على الكفايه وكذلك الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر فرض على الكفايه والولايات كلها الدينية مثل امر المؤمنين وما
 دونها فملك ووزارة وريونه سواء كانت خطاب او كتابية حسب المستخرج
 او مصرف في اوراق المقانل او غيرهم ومثل امارة حرب وقضاة وحسبهم
 وفروع هذه الولايات اما شرعية للامر بالمعروف والنهي عن المنكر وكان رسول الله
 في مدنيته النبوية يتولى جميع ما يتعلق بولاية الامر ويولي في الاماكن البعيدة
 عنه كما ولي عاملا من عتابة بن اسيد وعلى الطائفة عثمان بن ابي العاص وعاصم بن
 عريشه خالده بن عبيد بن العاص وبعث عليا ومعاذا وابا موسى الى اليمن
 وكذلك كان يومر على السرايا ويبعث السعاة على الاموال الزكوية فيأخذونها
 من هي عليه ويدفعونها الى مستحقها الذين سماهم الله في القرآن فيرجع
 الساعي الى المدينة وليس معه الا المسوط لا ياتي الى النبي صلى الله عليه وسلم من
 من الاموال الا وحدها موصفا يضعها فيه وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستوفي
 اكساب على العامة يحاسبهم على المستخرج والمصرف كما في الصحيحين عن ابي حميد
 الساعدي ان النبي صلى الله عليه وسلم استعمل جلالته الاذ يقول له ابن المنيته على
 الصدقات فلما رجع حاسبه فقال هذا لكم وهذا الهدي الي فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 ما بال الرجل يستعمل على العمل ما ولانا الله فيقول هذه لكم وهذا الهدي الي افلا
 حبل في بيت ابيه وانه فينظر ايمى اليوم لا والى نفسي بيده لا يستعمل
 رجلا على العمل ما ولانا الله فينقل منه شيئا الا جاء يوم القيمة يحمل على رقبته
 وان كان زعيما له رعاوان كانت يرقم لها خوار وان كانت شاة تيعر
 ثم رفع يديه الى السماء وقال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت قالها مرتين
 او ثلاثا المقصود بهذا الاعمال التي هي فرض على الكفايه متى لم يقر بها غير
 الانسان صارت فرض عين لا سيما ان كان غير عاجز عنها فاذا كان الناس
 محتاجين الى فلاحته قوما ونساجتهم او بناءهم صار هذا العمل واجبا عليهم
 بجرهم وفي الامر عليهم اذا امتنعوا عنه بعوض المثل فلا يمكنهم من مطالبة
 الناس بزيادة على عوض المثل ولا يمكن الناس من ظلمهم بان يعطوهم دون
 حقهم كما اذا احتاج الجند المرصودون الى فلاحته ارضهم الزمر من

20

صناعة الفلاحين بان يصنعوا لهم فان الحنيد يلزمون بان لا يظلموا الفلاح كما يلزم الفلاح
 ان يبيع الحنيد والمزارع حائز في اصح قول العلماء وهي على المصلحة عند النبي وعمر بن
 خلفائه الراشدين وعليها عمل الابرار والعلماء والفقهاء كقولهم من يبيع امره بغير
 (٥١٩) وهو قول ابي الصالح كابرهم عود وامثالهم من ذهب فقهاء الحديث كاحمد بن حنبل
 واسحق بن راهويه وداود بن عمار والبخاري ومالك بن انس والشافعي والحنفلي والحنفلي
 وغيرهم ومن ذهب الى ان النبي صلى الله عليه وسلم قد علم ان الله علم ان الله علم ان الله علم
 من فقهاء المسلمين وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد علم ان الله علم ان الله علم ان الله علم
 من ثم وزرع حتى مات ولم تزل تلك المعاملة حتى اجلاهم عمر بن الخطاب وكان قد
 شاركهم ان يعروها من اموالهم فكان البذر منهم لان النبي صلى الله عليه وسلم قد علم ان الله علم
 ثم قول العلماء ان البذر يجوز ان يكون في العام لم يكن في السنة من الصالح قالوا لا يكون
 البذر الا في العام الذي يزرع فيه النبي صلى الله عليه وسلم قد علم ان الله علم ان الله علم ان الله علم
 قد جاء مفسرا بانهم كانوا يشترطون لب البذر في السنة معينة ومثل هذا
 الشرط باطل بالنسبة واجماع العلماء وهو لو كان شرط في ان يزرع في العام
 نراهم معيته فان هذا لا يجوز بالاتفاق لان المعاملة منهاها على العدة
 وهذه المعاملات من جنس المشاركة والمشاركة انما تكون اذا كان لكل
 من الشريكين جزء شائع كالثلث والنصف فاذا جعل احداهما شريكا في
 لم يكن ذلك مشاركة بل كان ظاهرا فظن طائفة من العلماء ان هذه المشاركة
 من باب الاجارة لغرض مجزئ فقلوا القياس يقتضي تحريمها ثم منهم من
 حرم المساقاة والمزارعة وابعاح المضاربة استحيانا للحاجة لان البذر
 لا يمكن اجارته كما يقولون حنيفة ومنهم من اباح المساقاة اما مطلقا كقول
 مالك والشافعي والحنفلي فمما اوعى القل والحنف كالحديث للشافعي لان الشجر
 لا يمكن اجارته بخلاف الارض وابعاحوا ما يحتاج اليه من المزارعة بغير
 المساقاة كقول الكشاف في اذا كانت الارض غلب او قدرها ذلك بالثالث
 كقول مالك وما جمهور السلف وفقهاء الامم رفقا لو اذن من باب
 المشاركة لان باب الاجارة الذي يقصد به العمل فان مقصود ذلك
 فيها ما يحصل من الثمر والزرع وهما متشباكان هذا ببدنه وهذا
 بماله كما مضى به ولهذا كان الصريح في قول العلماء ان هذه المشاركة
 اذا فسدت وجب نصيب المثل الاجرة المثل فيجب من الربح او النسيئة
 لا اما ثلثه واما نصفه كما جرت به العادة في مثل ذلك لا يجب اجارة
 فان تلك

فان قيل في المزارعة

فان قيل قد تستغرق المزارعة اضعافا ونما يجب في الفاسد من العقود نظير
 ما يجب في الصحيح والواجب في الصحيح ليس له واجبة مسماة بل هو جزئ شائع
 من المزارعة فيجب في الفاسد نظير ذلك والمزارعة احل من الاجارة واقرت الى
 العدل والاصول فانها يشتركان في المنفعة والمنفعة بخلاف المزارعة فان صاحب
 الارض يملك الاجرة والمستاجر قد يحصل له زرع وقد لا يحصل له العلم مختلفون
 في حواجز هذا وجواز هذا والصحيح حواجزها وسواها كانت الارض مقطعة
 او لم تكن وما علمنا احوال علماء المسلمين لا اهل المذاهب الاربعه ولا غيرهم
 فان ان اجارة الاقطاع لا تجوز وما زال المسلمون يؤخرون الارض للمقطعة
 من هذه المصالح التي منها هذا لكن بعض اهل زماننا ابتدعوا هذا
 القول قالوا لان المقطوع لا يملك المنفعة فيصير كالمستجير اذا اكرى الارض
 المعارة وهذا القياس خطأ لوجهين احدهما ان المستجير لم تكن المنفعة
 حقالة وانما يتبع له المعية بها **واما** الارض المستجير فتنقطع
 حق المسلم وفي الامر قاسم يقسم بينهم حقوقهم ليس مترعا لهم كما لمع
 والمقطوع يستوفى المنفعة بحكم الاستحقاق كما يستوفى الموقوف عليه فنافع
 الوقف وادى واذا جاز للموقوف عليه ان يوجر الوقف وان امكن
 ان يكون فتفسخ الاجارة بموته **واما** قول العلماء فلان يجوز للمقطوع
 ان يوجر الاقطاع وان التفتحت الاجارة بموته او غير ذلك بطريق
 الاولى والاخرى الثاني ان المعبر لما اذن في الاجارة جازت الاجارة
 وفي الامر بان ذلك للمقطوعين في الاجارة وانما اقطعهم ليتفعوا **واما**
 اما بالمزارعة واما بالاجارة وفي حرمها لا تنفع بها بالمعاجزة
 والمزارعة فقد افسد على المسلمين دينهم ودينهم فان المسلمين
 كالحوانيت والدور ونحو ذلك لا يتنفع بها المقطوع الا بالاجارة
 واما المزارعة والبساتين فيتنفع بها بالاجارة والمزارعة والمساقاة
 في الامر العام والمزارعة تنفع من المزارعة ولا يخرج عن ذلك الا اذا
 استكرى باجرة مقدرة من يعمل فيها وهذا لا يكاد يفعل الا قليل
 من الناس لانه قد يحسر ماله ولا يحصل له شيء بخلاف المشاركة
 فانها يشتركان في المنفعة والمنفعة فهو اقرب الى العدل فلهذا
 شتتارة الفطر السليم وهذه المساقاة لم يسطرها موضع اخر

والمقصود من هذا ان الامور اذا اجبرها الصناعات على ما يحتاج اليه الناس من
 صناعاتهم كالقلاحة والحياكة والبناء فانها باجرة المثل ولا يمكن الاستغناء
 نقص اجرة الصانع عن ذلك ولا يمكن الصانع من المطالبة بأكثر من ذلك حيث
 يقين عليه العمل وهذا من الشئور الواجب وكذلك اذا احتاج الناس الى قوت
 يصنع لهم الا ان اجسادهم من سلاح وجنود الحرب وغير ذلك فلا يستعمل باجرة المثل
 يمكن المستعملون من ظلمهم العمال من مطالبتهم بزيادة على حقهم مع الحاجة
 اليهم فقد تشبهوا في الاعمال وامان الاموال فاذا احتاج الناس الى سلاح للحاجة
 فعلى اهل السلاح ان يبيعوه بغير المثل لا يمكنون من ان يحبسوا السلاح
 حتى يسلط العدو ويبيد لهم من الاموال فاحتاجون والامام لوعين
 اهل الجهاد للجهاد لتعين عليهم كما قال النبي صلى الله عليه وآله واذا استنفرتهم فانفروا
 اخرجاه في الصحراء وفي الصحيح ايضا عنه انه قال اعلموا ان الله يسمع والطاعة
 في يسه وعسى ومنشط ومكرهه وارثه عليه فاذا وجب عليه ان يجاهد
 بنفسه وماله فكيف لا يجب عليه ان يبيع ما يحتاج اليه بغير المثل والعاجز
 عن الجهاد بنفسه يجب عليه الجهاد بماله في اصح قول في العلماء وهو احدى الروايتين
 عن احمد فان الله سبحانه امر بالجهاد بالمال والنفس في غير موضع في القرآن وقد قال
 فاتقوا الله فانه طاعة وقال النبي صلى الله عليه وآله اذ امرتكم بامر فانوامنه ما استطعتم
 اخرجاه في الصحراء في غير موضع عن الجهاد بالبدن لم يستطع عنه الجهاد بالمال
 كما ان من عجز عن الجهاد بالمال لم يستطع عنه الجهاد بالبدن وفيما وجب على العضو
 ان يخرج من ماله ما يحج به الغير عنه فاوجب الحج عن المستطيع بماله ولم يوجب
 الجهاد عن المستطيع بماله فقوله ظاهر التناقص ومن ذلك اذا كان
 الناس محتاجين الى من يطحن لهم ومن يخبز لهم لعجزهم عن الطحن والخبز
 في البيوت كما كان اهل المدينة على عهد النبي صلى الله عليه وآله فانهم لم يلبسوا
 عندهم من يطحن ويخبز بكرة ولا من يبيع طحينيا ولا خبزا بل كانوا يشترون
 الحبوب ويطحنونها في بيوتهم فلم يكونوا محتاجين الى التسعين وكان من قدم
 بالحب باعده فطشبه الناس من الجاهلين ولهذا قال النبي صلى الله عليه وآله
 الجالب مزروق والمحتكر ملعون وقال لا يجتكر الاخطا طي رواه مسلم
 في صحيحه وما روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه نهى عن قفني الطحنان
 فحديثه ضعيف بل ياتل فان المدينة لم يكن فيها طحنان ولا خبز
 لعدم جرائم

لعدم حاجتهم الى ذلك كما ان المسلمين لما فتحوا البلاد كان الفلاحون كلهم كفارا
 كان المسلمين كانوا يشتغلون بالجهاد ولهذا ما فتح النبي صلى الله عليه وآله علم خير اعطاها
 لليهود يعولونها فلاحا لعجز الصغار عن قلاحتها لان ذلك يحتاج الى سكاها
 وكان الذين فتحوها هم اهل بيعة الرضوان الذين بايعوا تحت الشجرة وكانوا نحو
 الف واربع مائة والنظم اليهم اهل سفيانة جعفر بن وهب الذي فتح النبي صلى الله عليه وآله
 بينهم ارض خيبر فلو اقام طائفة من هؤلاء فيها لفلاحتها لتعطلت مصالح الدين
 التي لا يقوم بها غيرهم فلما كان في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ففتحت البلاد وكثر
 استغنوا عن اليهود فاجلوه وكان النبي صلى الله عليه وآله قد قال نفكر فيها ما شئنا
 وفي رواية ما اخرجه الله وامرنا جلالته منها عند موته صلى الله عليه وآله ففتحوا
 اليهود والنصارى من جزيرة العرب فلهذا ذهب طائفة من العلماء كالحمد بن محمد
 الطبري الى ان الكفار لا يقرؤون في دار المسلمين بالخزينة الا اذا كان المسلمون
 محتاجين اليهم فاذا استغنوا عنهم اجلوه كما فعل خير في هذه المسئلة
 تراعى ليس هذا هو صنعه والمقصود من هذا ان الناس اذا احتاجوا
 الى الطحانين والخبازين فهذا على وجهين احدهما ان يحتاجوا الى صناعاتهم
 كالذين يطحنون ويخبزون لاهل البيوت فهو لا يستحقون الاجور وليس
 لهم عند الحاجة اليهم ان يطالبوا الا باجرة المثل كغيرهم من الصناعات
 والثاني ان يحتاجوا الى الصنفه والبيع فيحتاجوا الى من يحفظه كحفظه
 ويطبخها والى ما يخبزها ويبيعها حيثما الحاجة الناس الى شئ الخبز من الادوية
 فهو لا يمكنوا ان يشتروا حنطة الناس الجايه ويبعوا له دقيق
 والخبز بما شاءوا مع حاجته الناس الى تلك الحنطة فكان ذلك ضد ما
 عظيما فان هؤلاء يتجارح عليهم زكاة التجارة عند الائمة الاربعة
 ويمنعون علماء المسلمين كما تجب على كل من اشترى شئنا يقصد ان يبيعه
 ليخرج سوا علفه عملا او لم يعمل سوا اشترى سوا علفه طعما او ثيابا
 او حيوانا وسوا ذلك مسافرا ينقل ذلك من بلد الى بلد او كان
 مزرعا يحبس في وقت الكساد الى وقت التفاق او كان مديرا يبيع
 داما ويشترى كاهلا كوانيته فهو الاكلهم تجب عليهم زكاة التجارة واذا
 وجد عليهم ان يصنعوا الدقيق والخبز لحاجة الناس الى ذلك الزموا
 كما تقدم او دخلوا طوعا فيما يحتاج اليه الناس من غير الزام لواحده
 منهم بعينه لكن على التقديرين ليس عليهم الدقيق والحنطة فلا يبيعوا

الدينق الا يمين الله ولا يجوز الا بيمين الله بحسن الرخ بالمعروف وغيره ضار
بهم ولا بالناس وقد تنازع العلماء في التسعير في مسئلتين احدها اذ كان للناس
سعر غالب فارد بعضهم ان يبيع باغلاف ذلك فانه يمنع منه في السوق في مذهب
مالك وهذا يمنع في النقض ان يبيعوا قباينهم واما الثاني فاصحاب اخذوا في
العكس والقاضي الي يعلى والرقي الي جعفر والي خطاب وازعقيل وغيرهم
منعوا ذلك واجتبه مالك بما رواه في موطاه عن يونس بن عفيف عن عبيد بن كاسب
ان عمر بن الخطاب مر بحاطب ابن ابي بلتعنه وهو يبيع زبيبا له بالسوق فقال له
عمر ان تزد في السعر واما ان ترفع فموقوفنا واجاب السنانعي وموافقهم
عن ذلك بما رواه فقال اخذ ثمن الدر او ردي عن داود بن صالح التمار عن القاسم
بن محمد عن عمر بن الخطاب في سوق المصلي وبين يديه غرار ثمان فيها زبيبا
فستا له عن سعرها فسر له مدي لكل درهم فقال له عمر قد حدثت بعين
مقبلة من الطائف تجمل زبيبا وهم يعتبرون بسعرك فاما ان ترفع
في السعر واما ان تزد في السعر فستفقدت فاما رجع عمر بحاطب
نفسه ثم الى حاطب بن ابي ذر فقال ان الذي قلت لك ليس بعرفة ميني
ولا قضا وانما هو شيء اردت به اخير لاهل البلد فحيث شئت فبيع وكيف
شئت فبيع قالوا في هذه الحدة مستقصى ليس بخلاف لما رواه مالك في
روى بعض الحديث او رواه عنه في رواه وهذا الى با والكذب واخر
وبه اقول لان الناس مسيطرون على اموالهم ليس لاخذ ان ياخذها او شيئا منها
بغير طيب النفسهم الا في المواضع التي تازمهم وهذه ليس منها قلت وعلى قول
مالك قال ابو الوليد الباجي الذي يورثهم خط عنه ان يلحق به هو السعر
الذي عليه جمهور الناس فاذا انفرد منهم الواحد والعدد اليسير كخط
السعر او غيرهما بالحاق بسعر الناس او ترك البيع فان زاد في السعر واحد
او عدد يسير لم يجر بحال الجمهور بالحاق بسعرهم لان المرء على حال الجمهور
وبه تقوم المبيعات وزوي ان الحكم في مالك لا يقيم بخمسة قال وعندي
انه يجب ان ينظر في ذلك الى قدر السواق وهل يقيم من زاد في السوق
اي قدر البيع بالدرهم مثلا كما يقيم في نقض منه في لا يواحد من النقض
الما لكي اختلف اصحابنا في قول مالك ولكن في خط سعر فقال البيهقيون
اراد من باع خمسة بدينهم والناس يبيعون ثمانية وقار قوم في المصنفين
اراد من باع ثمانية والناس يبيعون عنه قال وعندي ان الامر
جميعا

جميعا ممنوعان لان من باع ثمانية والناس يبيعون عنه افسد على اهل السوق
يبيعهم فربما ادى الى الشبهة المحضومة ففي منع الجميع مصلحة قال ابو الوليد ولا خلاف
حكم اهل السوق واما الجالب ففي كتاب محمد لا يمنع الجالب ان يبيع في السوق دون بيع
الناس وقال ابن حبيب فاعدا الف والشر لا يبيع الناس والارفعوا قال
واما جالب الف والشر فيبيع كغيره الا ان لم يبيع في نفسه حكم اهل السوق
ان امر حقه فيهم ~~فان~~ وان كسر المخرج فيلحق بقى اما ان تبيعوا كسبهم
واما ان ترفعوا قال ابن حبيب وهذا في المكيل والموزون ما كولا او غير ما كولا
دون غيره مما لا يكال ولا يوزن لان غيره لا يمكن لتسعه لعدم التماثل فيه
قال ابو الوليد يريد اذ كان المكيل والموزون ملتصقا وبان فاذا اختلف (٥٢٤)
لم يور بايع احمدا ان يبيع بسعر الدون والمسألة الثانية التي
تنازع فيها العلماء في التسعير ان يجد لاهل السوق حدا لا يتجا وزونه مع قيام
الناس بالواجب فمذا منع منه جمهور العلماء حتى ما لك في في المشهور عنه
ونقل المنع ايضا عن ابن عمر والهام بن محمد وسالم وذكر ابو الوليد عن عبيد بن كاسب
وربيع بن عبد الرحمن وعنه حمزة بن سعيد انهم اخصوا فيه ولم يذكروا الفاظهم
وروى الشيباني مالك في صا حقه سوق يبيع على اجزاء من الفضان
لكل رطل ولحم الابرة ففقد طار والآخر جوافه السوق قال اذا سعه عليهم قدر
ما يرى من شئ ثم فلا بأس به ولكن اخاف ان يقوموا من السوق واجتبه
اصحاب هذا القول بان في هذا مصلحة للناس بالمنع من اغلا السعر عليهم
والافساد عليهم قالوا ولا يجبر الناس على البيع انما يمنعون من البيع
بغير السعر الذي يحرم وفي الامر على حسب ما يرى من المصلحة فيه للبائع
والشترى ولا يمنع البائع ربحا ولا يسوع له منه ما يضر بالناس واما
الجمهور فاحقوا بما تقدم من حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقد رواه ايضا
ابوداود وغيره من حديث العلامة عن ابن عباس عن ابي هريرة قال جاء
رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سعلنا فقال بل اذ غوانه
ثم جاء رجل فقال يا رسول الله سعلنا فقال بل اذ غوانه ورفع ويخفف في
لا رجوانه التي الله وليست لاحد عندي مظنة قالوا ولان احبار
الناس على بيع لا يجبر عا او منعهم مما يباح شرعا ظلم لهم والظلم حرام

ارفع

واما صفته ذلك عند خبره فقال ان حبيب ينبغي للامام ان يجمع وجوه اهل ذلك
الشيء ويخفف غيرهم استعملها راعا حصة قهر فبمسالكهم كيف يشتركون وكيف يبيعون
فبما زلهم اليها فيه لهم والمعاملة سلا حتى رضوا به قال ولا يجوز ان على الشئ ولو كان
في رضى قال وعلى هذا اجازة من اجازة قال ابو الوليد ووجه ذلك انه في هذا يتوصل
الى معرفة مصالح الباعة والمكترين ويجعل للباعة في ذلك من الرجح ما يقوم به
ولا يكون فيه اجحاف بالناس وانما سعى من غير رضى بما لا راجح فيه ادى
ذلك الى غش والاسعار واخفا الاقوات وانتلاف اموال الناس قلت فمفضل
الذي تنازع فيه العلماء واما اذا امتنع الناس من بيع ما يبيع عليهم ببيعهم فمفضل
يؤمرون بالواجب ويعاقبون على تركه وكذلك يجب عليه ان يبيع بئى
المثل فامتنع ان يبيع الا بالكره منه فمفضل يوجب عليه ودعا فبى على تركه
بلا ريب ومن منع التسعير مطلقا محض القول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله طهر
القا بقر الباطل واني ارجو ان القائل ليس احد منكم يطالبني بمظلمة فليدبر
ولامال فقد غلط فان هذه قضية معينة ليست لفضل عاما وليس فيها
ان احدا امتنع من بيع يبيع عليه او عمل بحسب عليه او طلب في ذلك اكثر من عوض
المثل ومعلوم ان الشئ اذا قلر غلبنا من في المزايدة فيه فاذا كان صلبا
قد بذله كما جرت به العادة ولكن الناس ترايدعافيه فمفضل لا يسعير عليهم
والمدينة شرفها الله كما ذكرنا انما كان الطعام الذي يباع فيها غالبا من
الحليب فقد يباع ما يزدفع فيها وانما كان يزدفع فيها الشئ فلم يكن
البائعون ولا المشتركون ناسا معينين ولم يكن هناك احد يحتاج
الناس الى عنيه او الى مال ليحب على عمل او على بيع بل المسلمون كلهم من
واحد يجاهد في سبيل الله ولم يكن من المسلمين البائعون القادرين على
اجهاد الا من يخرج في الغزو وكل منهم يغزو وينفق ماله او بما يعطاه من
الصدقات او من الفيا وبما يجزوه به غيره فكانت اكره البائعين على الا
يبيعوا سلعتهم الا بئى معين اكرهها فخرجوا واذا لم يكن يجوز اكرههم
على اصل البيع فاكراههم على تقدير الثمن كذلك لا يجوز واما من يبيع عليه
ان يبيع فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقدر له الثمن الذي يبيع به ويسعير عليه
كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اعتق شركا له في عبد وكان له
من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل لا وكس ولا شطط

فاعطى

فاعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق فمفضل لما وجب
عليه ان يملك شركا له المعتقد بضمير الذي لم يعتقه لتكميل الحرية في العبد قد غرضه
بان يقوم جميع العبد قيمة عدل ويعطى قسطه من القيمة فان حصة الشريك في نصف القيمة
لا في قيمة النصف عنه جاهد العلماء كما انك والى حقيقه واخره فمفضل قال هو لا يملك
لا يمكن قسمة عنيه فانه يباع ويقسم منه اذا طلب احد الشركاء ذلك ويجب
المتنوع على البيع وحكى بعض المالكية ان هذا لا يجوز لان حصة الشريك في نصف
القيمة كما ادعى عليه هذا الحديث الصحيح ولا يمكن اعطاء ذلك الا ببيع الجميع (٥٢٦)
فاذا كان التنازع يوجب اخراج الشئ من ملكه ما لم يعرض المثل حاجة
الشريك الى اعتاق ذلك النصيب وليس للمالك المطالبة بالزيادة على نصف
القيمة فكيف بمن كانت حاجته اعظم من الحاجة الى اعتاق ذلك النصيب
مما حاجته المضطر الى الطعام واللباس وغير ذلك وهذا الذي امر به النبي صلى الله عليه وسلم
من يقوم بجميع بقيمة المثل هو حقيقة التسعير وكذلك يجوز للشريك ان يشرع
النصف المشرع من يد المشتري بمثل الثمن الذي اشتراه به لا يزاو
للتخلص من ضرر المشرع والمقاسمه وهذا ثابت بالسنة المستقيمة
واجماع العلماء وهذا الزام له بان يعطيه ذلك الثمن لزيادة الاجر يحصل
مصلحة التكميل الواحد فكيف بما هو اعظم من ذلك لم يكن له ان يبيعه
لشريك بما شاء بل ليس له ان يطلب من الشريك زيادة على الثمن الذي حصل
له به وهذا في الحقيقة من نفع التولية فان التولية ان يعطى المشتري
السلف لغيره بمثل الثمن الذي اشتراه به وهذا يبلغ من البيع بئى المثل
ومع هذا فلا يجوز للمشتري على ان يبيعه لاحد غير الشريك الا بما شاء
اذا حاجته بذلك الى شرايه كحاجة الشريك فاما اذا قدما قوما اضطررا
الى سكنى في بيت انسان اذا لم يجدوا مكانا يابون اليه الا ذلك فعليه
ان يسكنهم وكذلك لو احتاجوا الى ان يعمرهم ثوبا باستقدفون بها من
البرد او الالة يطبخون بها او يبنون او يسبقون كما يحتاجون الى ان
يعمرهم ولو استقون بها او قدرا يطبخون فيها او فاسا يحفرون به
وهو عليه ان يبدل هذا مجانا او يبدل له باجرة المثل لزيادة فيه قولان
للعلماء في مذهب احمد وغيره والصحيح وجوب بدل ذلك مجانا اذا كان صلبا
فستغنيا عن ملك المنفعة وعوضها كما دل عليه الكتاب والسنة قال الله تعالى

فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم راوون ويمنعون انما عون وفي
 الكثر عن ابن مسعود قال كنا نعد الماعون عارية الدلو والقدر والقاس وفي
 الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما ذكر اخيرا قال هي راحة رجله وراحته
 وزر قامة الذي هي راحة رجله وراحته - يدا الله واما الذي هي راحة رجله وراحته
 تغنيا وتقفيا ولم ينس حق الله في رقاها ولا ظهورها وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال فحق الله العارة دلوها واطراف فخها ونسب عنه صلى الله عليه وسلم انه قال في حق
 عيب الفحل وفي الصحيحين عنه انه قال لا يجتمع جازا رة ان يغز خشبه في ٥
 في حذاره واما يجب بذل هذه المنفعة مذهبهم وغيره ولو احتاج الى اجراء
 ما في ارض غيره من غير رزقها حيا الارض في هذا يجب على قولنا للعلماء
 رويان عن احمد والاحبار بذلك ما تورد عن عمر بن الخطاب قال للمجتمع والله
 ليخرجنها ولو على رطبك ومذهب غير واحد من الصحابة والتابعين ان زكوة
 الحلي عارية وهو احد الوجهين في مذهب احمد وغيره والمنافع التي يجب
 بذلها نوعان منها ما هو حق المال كما ذكر في الحيد والابل وعارية الحلي
 ومنها ما يجب لحاجة الناس وايضا فان بذل منافع البدن يجب عنه الحاجة
 كما يجب تعلم العلم واقتناء الناس واداء الشهادة والحكم بينهم والامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر واجتهاد وغير ذلك من منافع الابدان فلا يمتنع
 وجوب بذل منافع الاموال للمحتاج وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ياب الشهادة اذا
 ما دعوا وقا ولا ياب كاتب الله يكتب كما علم الله والفقيه في اخذ الجمل
 على الشهادة اربعة اقوال هي اربعة اوجه في مذهب احمد وغيره احدها انه
 لا يجوز مطلقا والثاني لا يجوز الا عند الحاجة والثالث يجوز الا ان يتعين
 عليه والرابع يجوز فان اخذ اجره عند التحمل لم ياجزه عنه الاداء وهذا
 المسائل بسطها موضع اخر والمقصود هنا انه اذا كانت السنة
 قد مضت في مواضع بان على المال ان يبيع ما لم يمتنع مقدرا ما من المثل
 واما الثمن الذي اشتراه به لم يجر مطلقا تقدير الثمن ثم انما قدره النبي
 صلى الله عليه وسلم في شراء نصيب المفقوت هو الاجل تكميل الحربة وذلك حق الله
 وما احتاج اليه الناس من حاجة عامة فالحكم فيه لله ولهذا يجعل العلماء
 هذه حقوق الله وحدود الله بخلاف حقوق الاداميين وحدودهم
 وذلك من حقوق المساجد وما لا الف والصدقات والوقوف على اهل
 الحاجات والمنافع العامة ونحو ذلك ومثل هذه الحمازية والسرقة
 والزنا

شريك

والزنا وشرب الخمر فان الذي يقتل شخصا لا اهل المال يقتل حتما باتفاق العلماء
 وليس لورث المقتول العقوبة بخلاف من يقتل شخصا لغرض خاص مثل خصومة
 بينهما فان مثل هذا لا اولياء للمقتول ان احبوا قتلوا وان حبوا عفووا
 باتفاق المسلمين وحاجة المسلمين الى الطعام واللباس وغير ذلك مصلحة عامة
 ليس كما فيها لو احده بعينه فتقدر الثمن فيها بثمن المثل عيانا وحيث عليه
 البيع اولى من تقديره لتكميل الحرية لكن تكميل الحرية واحصا على الله كالتعق
 فلم يقد ر فيها الثمن لتقدير طبقا لشريك الاخر ما شأنا وهذا عموم لذلك
 عليهم شر الطعام واللباس لا أنفسهم ولم ينزروهم نفقته ولو كان من يحتاج
 الى سلقته ان لا يبيع الا بما شأنا وكان ضرر الناس اعظم ولهذا قال الفقهاء
 اذا اضطر الانسان الى اكل طعام الغير كان عليه بذل ثمن المثل في الفرق
 بين من عليه ان يبيع وبين من ليس عليه ان يبيع وايضا لا بد من ايجاب
 المعاوضة وتقديرها هو الشافعي ومع هذا فان نية جيب على من اضطر
 الانسان الى طعامه ان يعطيه ثمن المثل وتنازع اصحاب في جواز
 شعير الطعام اذا كان بالناس الى حاجته ولم فيه وجهان وقال اصحاب
 الجحيفة لا ينبغي لسلطان ان يسرق الناس الا اذا تعلق به حق ضرر
 العام فاذا رفع الى القاضي امر المشتك ببيع ما فضل من ثوبه وقوت
 اهل على اعتبار السعر في ذلك ونهاه عن الاحتكار فان رفع التاجر اليه
 فيه ما يباحسب وعزمه على مقتضى رايه زجره لم يدفع للضرر عن الناس
 فان كان ارباب الطعام يتعدون ويتجوزون القيمة تعدوا فاحسنا
 ونحو القاضي عن صيانة حقوق المسلمين الا بالضرورة مع حرج من
 بمشورة اهل الرأي والبصيرة واذا تعدى احد دعه ما فعل ذلك جبر
 القاضي وهذا على قول الجحيفة ظاهرا حيث لا يرى الجحيز على الحق وكذا
 عند ما ائتمن الى يورث وكذا الا ان يكون الجحيز على قوم معينين ومن باع
 منهم ما قدره الامام صحيح لانه غير ملك عليه وهل يبيع القاضي على المشتك
 طعامه من غير رضاه قيل هو الا ختلاف المعروف في مال المدعي وقيل
 يبيعها هنا بالاتفاق لان ابا حنيفة يرى الجحيز لدفع الضرر العام
 والسر على عهده والسر على علمه وطبقوا منه التسعين فامتنع
 لم يذكر ان كان هناك من عنده طعام امتنع عن بيعه بل عامة من كان

م كان يبيع الطعام انما هم جالسون يبيعونه اذا هبطوا السوق لكن في النبي
صلواته علم ان يبيع حاضر لباد فانه ان يكون له سمسار او قال دعوا الناس يبيعوا الله
بعضهم من بعض هذا ثابت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم في غير وجهه في الحاضر
العالم بالسعر ان يتوكل للبادي اجمالا بالسعة لان اذا توكل لهم مع خيرة
بحاجة الناس اغلا الثمن على المشتري فنهى عن التوكل لهم مع ان جنس التوكل له
مباح لما في ذلك من زيادة السعر على الناس ونهى صلى الله عليه وسلم عن تلقي اكل
وهذا ايضا ثابت في الصحيح فخرج وجعل للبائع اذا هبط الى السوق
اخيارا وكيفية كان اكل القضاة على انه في ذلك لما فيه من ضرر البائع وهذا
فانه اذا لم يكن عرف السعر وتلقاه المتلقي قبل ان يات به الى السوق اشترها
المشتري بدون من المثل فغنيه فثبت النبي صلى الله عليه وسلم علم اختيار هذه المباح
وهذه الخيارات ثابتة فيه مطلقا او اذا غلب فيه قولان للعلماء هما روايتان
غناهما ظاهرهما انه انما يثبت له الخيار اذا غلب والثاني يثبت له الخيار
مطلقا وهو من هذا الباب فخرج وقاطعة بغيره عن ذلك لما فيه من ضرر علم
المشتري اذا تلقاه المتلقي فاشتره ثم باعه وفي احمله فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم
عن البيع والشراء الذي جبهه حلال حتى يعلم البائع بالسعر وهو من المثل
ويعلم المشتري بالسعة وصاحب القضاة من القاسدين يقولون المشتري
ان يشتري شيئا وقد اشترى من البائع كما يقولون ان يتوكل البادي
الحاضر وغير الحاضر والى الشارع راعى المصلحة العامة فان اجمالا اذا لم
يعرف السعر كان جاهلا بمن المثل فيكون المشتري غاررا له وتفضل
اكثر ما كثره احد بذلك تسرسل والمسئلة الذي لا يماكس والجاهل
بقيمة المبيع فانه بمنزلة اجمالا يلهي بالسعر فتبين انه يجب
على من ان لا يبيع مثل هؤلاء الا بالسعر المعروف وهو من المثل وان
لم يكن هؤلاء محتاجين الى الاتباع من ذلك البائع لكن لكونهم جاهلين
بالقيمة او ضلوا الى البائع غير ما كسبه والبيع يعتبر فيه الرضا
والرضى يتبع العلم وفلم يعلم فقد رضى وقد لا يرضى فاذا علم انه
غيب ورضي فلا بأس بذلك واذا لم يرض بمن المثل لم يثبت اكل
نخلة

الى سخطه وكيفية ثبت الشارع اختيار لم يعلم بالعيب او التذليل فان
الاصحح البيع الصحة وان يكون الباطن كالتظاهر فاذا اشترى على ذلك فثبت
عرف رضاه الا بذلك فاذا بين ان في السلعة عيبا وعيب فهو كما لو وصفها
بصفة فتبينت بخلافها فقد رضى وقد لا يرضى فانه لم يرض والا فله
فسخ البيع وفي الصحيحين حكيم بن حزام عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال البيعتان بالخيار
ما لم يتفرقا فان صدقا وبيننا بورك لهما في بيعهما وان كذبا وكما محقرة
بيعهما وفي السنن ان رجلا كان له شجرة في ارضه عزم وكان صاحب الارض يتصرف
بصاحب الشجرة بدخول فشكل ذلك لرجل من النبي صلى الله عليه وسلم فامر ان يقبل منه بدعا
او يتبع له بها فلم يفعل فاذن لصاحب الارض بقطعها وقال لصاحب الشجرة انما
انت مضار فقتلنا او حبل عليه اذ لم يتبع بها ان يبيعها فله على وجوب البيع
عنه حاجة المشتري وان الحاجة عموم الناس الى الطعام ونظير هؤلاء الذين
يتجرون في الطعام بالطحن والحزب نظير هؤلاء اصحاب الخان والقبائل والحمام
اذا احتاج الناس الى الا تشفع بذلك وانما ضمتها ليتجر فيها فلما منع من
ادخال الناس الى ما شاء وهم محتاجون لم يمكن من ذلك ولزم ببطلان ذلك
باجرة المثل والزام الذي يكره كحفظه بطحنها ليتجر فيها والذي يكره
الذي يكره ويحترق ليتجر فيه مع حاجة الناس الى ما عنده الزامه ببيع ذلك
بمن المثل او لى اخرى بل اذا امتنع من صنعة تجر والطحن حتى يتضرر الناس
بذلك الزوار صنعتها كما تقدم واذا كانت حاجة الناس تنفذ اذا عملوا
ما يكفي الناس بحيث يشتري الناس اذ ذاك بالثمن المعروف لم يجز الى تعير
واما اذا كانت حاجة الناس لا تنفذ الا بالمشور العادلسر عليهم تعير عدل
لاوكس ولا شطط **فصل** واما الغش والتدليس في الدنانير فمثل
البلع الخالفة للكتاب والسنة واجماع سلف الامة من الاقوال والافعال مثل
اظهار الماكاء والتصدية في مساحدا المسئلة مثل سب جمهور الصغار وجمهور
المسلمين كوسب ائمة المسلمين ومساكنهم ودلالة الامور المشهورة عن عهدهم
الامة بالخبر ومثل التكنيد باحاديد النبي صلى الله عليه وسلم تلقاها اهل العلم
بالقبول ومثل رواية الاحاديث الموضوعة المقتضية على رسول الله صلى الله عليه وسلم
القول في الذين بان تزل البش منزلة الا له ومثل تجور الخرج عن تركعة
رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحد من الناس ومثل الاحاد في اسماء الله وانياته

بائع

أخذ سطره مانع الزكاة وسارح يقسمان في عفا ان المصاحف الخالفة للامام
 وتحرير في خطب الخطاب الكتاب والا وادله بقره بقره قصر عن ابى وقاص الذي
 نباه لما اراد ان يجتري عن الناس فاسد اليه من مسلمة فامم ان تحرقه عليه
 فذهب فخره وهذه القضا كلها صحيحة وعرفه عند هذا العلم وظاهر
 هذه متعلده ومن قال ان العقوبات المالية منسوخة واطلق ذلك من اصحاب
 مالك واحد فقد غلط على مذهبه ما وافق قاطن فافهم اي مذهب كان فقد
 قال قولاً بالاراد لم يجز عن النبي صلى الله عليه وسلم قط يقتضي انه حرر جميع العقوبات
 المالية بل اخذ اكفاء الراسخين كما قال الصحابة بذلك بعد موته دليل ان ذلك
 محكم غير منسوخ وعلمت هذه الصورة صحتها غناهم وما كذا اصحابه وبعضها
 قواعده السماعي باعتبارها بلغة من الحديث ومذهب مالك واحد وغيرهما
 ان العقوبات المالية كالبدنية تنقسم الى ما يوافق الشرع والى ما يخالفه
 وليس العقوبات المالية منسوخة عندها والمدعى بالنسخ ليس معه حجة
 بالنسخ لان كتاب ولا من سنه وهذا الكيف من مخالف النصوص الصحيحة والسنة
 التامة بلا حجة الاجماد دعوى النسخ واذا طولى بالناسخ لم يكن معه حجة
 الا انه مذهب طائفة ترك العمل ببعض تلك النصوص او توهم ان ترك
 العمل بها اجماع والاجماع دليل على النسخ ولا ريب انه اذا ثبت الاجماع
 كان ذلك دليلاً على انه منسوخ فان الامم لا تجتمع على ضلاله ولكن لا يعرف
 اجماع عليه في قول الا وقد عرفنا النسخ له ولقد كان اكثر من يدعي نسخ
 النصوص بما يدعيه في الاجماع اذا حقق الامر عليهم لم يكن الاجماع الذي ارعاه
 صحابي بل غايته انه لم يعرف فيه نزاعاً من ذلك ما يكون اكثر اهل العلم
 على خلاف قول اصحابه ولكن هو نفسه لم يعرف اقوال العلماء وايضا فان
 واجبات الشريعة التي هي حوائج الناس اقسام عبادات كالصلاة
 والزكاة والصيام والعقوبات اما مقدرة وامام مفضلة وكفارات وكل
 واحد من اقسام الواجبات منقسم الى بدني والى مالي والى مركبة
 فالعبادات البدنية كالصلاة والصيام والمالية كالزكاة والمركبة
 كالزكاة والمالية كالصيام والبدنية كالصيام والمركبة كالزكاة
 كالحج والذبح ويقيم والعقوبات البدنية كالقتل والقطع والمالية
 كالانفاق او غية الحرق والمركبة كالحمل السارق من غير حرز وتصنيف
 البغرة عليه وكتل الكفار واخذ اموالهم وكما ان العقوبات البدنية

تارة يكون جزاء على ما مضى كقطع السارق وتارة يكون دفعاً عن مستقبل
 لقتل الصائل وكذلك المالية فان منها ما هو من باب ازالة المنكر وهي تنقسم
 كالبدنية الى اطلاق والى تغيير الى تملك فالاول المنكرات من الاعيان والاصناف
 يجوز اطلاق محلها تبعاً لها مثل الاضنام المعبودة فمردون الله كما كانت صورتها
 منكر جاز اطلاق ما دلتها فاذ كانت حجلاً وحشياً ونحو ذلك جاز تملكها
 وتحرقها واكافوت الذي يباع فيه الحرق يحرق وتحرقه وقد روي عنه ذلك
 هو وغيره من المالكية وغيرهم ويتبعوا ما ثبت عن عمر بن الخطاب انه امر بتحرق
 حائوت كان يباع فيها الخمر لروى سيد الشافعي قال انما انت فوليست لارشد
 وكذلك امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه امر بتحرق قربة كان يباع فيها الخمر
 رواه ابو عبيد وغيره وذلك لان امكان البيع مثلاً لا وعية وهذا ايضا
 على المشهور في مذهبهم وقالوا وغيرهم مما ينسب ذلك ما فعله عمر
 بن الخطاب رضي الله عنه راي رجلاً قد كسب اللبن بالماء للبيع فارق عليه وهذا
 ثابت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبذلك لا فني طائفة من الفقهاء القائلين بهذا
 الاصل وذلك لما رووه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال ان يكتسب اللبن بالماء
 للبيع وذلك بخلاف سوية للشرب لانه اذا خلط لم يعرف المشتري مقدار
 اللبن من الماء فان لم يعرف مقدار ما فني به طائفة من الفقهاء القائلين بهذا
 الاصل من جواز اطلاق المغسوسات في الصناعات مثل الثياب التي لم يثبت
 نسخها ردياً انه يحرق تمزيقها وتحرقها وكذلك عن الخطاب رضي الله عنه انه امر ابنه
 بكوبا فحرقه منقه عليه فقال لا تلتسوهم احمر وكذلك تحرق عبد الله بن عمر
 كوبة المعصية بامر النبي صلى الله عليه وسلم وهذا كما يتلف من اليد المحل الذي
 قام به المعصية فتقطع يد السارق وتقطع رجل المحارب ويد
 وكذلك المحل الذي قام به المنكر في اطلاقه ينهي عن العود الى ذلك المنكر وليس
 اطلاقه ذلك واجبا على الاطلاق بل اذا لم يكن في ابقاء المحل فسد جاز
 اطلاقه ايضا اما ما لك وما ان يتصدق به كما افني طائفة من العلماء
 على هذا الاصل ان الطعام لم يغف وتكره من الحيز والطبيع والسوى كالخبز
 والطعام الذي لم ينضج وكما لطعام المغسوسين وهو الذي خلط طه
 بالزدي واظهر لك ترى انه جيد ونحو ذلك يتصدق به على الفقراء فان

ذلك خير من اتلافه واذا كان عرقه اتلف الذي يبيع المبيع فلا يجوز النسخة
 بن كيطر في الاول فانه حصل عقوبة الغاشي وخرجه عن العود ويكون انتفاع
 الفقير بذلك النسخ من اتلافه وعمره المثل لانه كان يعنى الناس بالعطاء وكان
 الفقير اعنده في المدينة املا قليلا واما معدومين وكذا جوار طائفة من
 العلماء النصارى وكرهوا اتلافه ففي المدونة عن مالك ان النسخ من اتلافه
 لم يلزم المذنب المفسوس في الارض بل لصاحبه وكره ذلك مالك في رواية
 ابن القاسم وراى انه يتصدق به وهذا يتصدق من ذلك بالكثير كما تصدق
 باليسير فيه قولاه للعلماء وقد روى الشيباني ما لا يمنع العقوبات المأثية
 وقال لا يحل دية من الذنوب ما لا ينسأ وان قتل نفسا كمن الاول الشريعة
 وقد استحسن انه يتصدق بالدين المفسوس وفي ذلك عقوبة للغاشي
 بل لا فيه عليه ونفع المساكين باعطائهم اياه ولا يراق قيل للمالك في الزعفران
 والمسك اتران مثله قال اما اشبه ذلك ان كان هو الذي غشه فهو كالدين
 قال ابن القاسم هذا في الشيء الخفيف منه فاما اذا كان غشه فلا يراى ذلك فكل
 وعلى صاحبه العقوبة لانه يدق في ذلك ما هو اعظم مريد في الصدقة
 بكثير قال بعض النجاشي وسواء علم مذهب مالك كان ذلك يسيلا او كثر لانه
 يسيلا في ذلك بين الزعفران والدين والمسك قليل وكثير وخالفه ابن القاسم
 فلم يراى ان يتصدق الا بما كان يسيلا وذلك ان كان هو الذي غشه واما
 عند واحد عنده من ذلك شيء مفسوس لم يغشه هو وانما هو اشتراه او
 وهب له او ورثه فلا خلاف في انه لا يتصدق بشيء منه ومن افق بجوار
 اطلاق المفسوس من الثياب ابن القاسم قال في الملاحف الردية النسخة
 بالنار وافق ابن عتاب فيها بل صدقه فقال لا يقطع خرقا ولا يقطع المساي
 اذا تقدم الى استعمالها فلم ينهوا وكذلك افق باعطائهم الخبز المفسوس
 للمساكين فانكر عليه ابن القاسم وقال لا يحل هذا في ما ارفع فلم يغش
 اذنه قال القاضي ابو الاصبغ وهذا اضطراب في جوابه وتناسل من
 قول لان جوابه في الملاحف باجرافها بالنار لا صدقة في اعطائهم الخبز للمساكين
 وابن عتاب اضطراب لا صلح ذلك واتبع لقوله واذا لم يراى الامر عقوبة
 الغاشي بالصدقة والا فلا بد ان يمنع وصول الضرر الى الناس
 بذلك الغش اما ببيع المفسوس فمن يعلم انه مفسوس ولا يغشه علم
 غيره قال عبد الملك بن حبيب قلت لمطرق وابن الما جشون لما نهيا عن
 الصدقة

الصدقة بالمفسوس كرواية الشيباني واوجه الصواب عنه كما فهمت غش او نفقه
 الوزن قال يعاقب بالقرص والحبس والاخراج من السوق وما كثر في الخبز والدين او
 غش من المسك او الزعفران فلا يفرق ولا يهيب قال عبد الملك بن حبيب ولا يرد الامام
 اليه وليا مرققه ببيعه عليه ممن يامن ان يغش به
 لصاحبه ويبيع عليه العسل والسمن واللب الذي يغش فيه ممن ياكله ويبيعه
 له غشه هكذا العمل كل ما غش من التجارات قال وهذا الرضا في امستوضي
 في اصحاب مالك وغيره **فصل** واما التغير فمثل ما روى ابو داود عن
 عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان من كسب مسك المسلمين اجازته بينهم الا
 من باى فاذا كانت الدراهم او الدينار اجازته فيها باسكتة ومثل التغير
 الصور المصورة المجسمة وغير المجسمة اذ لم يكن موطوءة مثل ما روى ابو هريرة رضي
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتاني جبريل فقال اني كنت اتيك الليل فلم
 يمنعني ان ادخل الا ان كان في البيت تمثال رجل وكان في البيت قمار ستر فيه
 تماثيل وكان في البيت كلب فامر من التمثال الذي في البيت فقطع يصير
 كهيئة السجود وامر بالستر فقطع فيجعل وسادتين متبذرتين يوطآن
 وامر بالكلب يخرج فتقول النبي صلى الله عليه وسلم واذا الكلب جروا الحنف والحسين تحت
 نسيدهم رواه احمد وابوداود والترمذي وصححه وكما كان من العين
 والتأليف المحرم فانما زالة والتغيره متفق عليهما بين المسلمين مثل اراقة خمر
 السلم وتفكيك آلات الملاهي وتغير الصور المصورة واما تناسلها في
 جوار الملك فكلها تتبع الحلال والصواب جوازها كما روى عليه الكتاب والسنن
 واجماع الفقهاء هو طاهر مذهب مالك واخوه وغيرهما والصواب ان كل مسك
 من الطعام والشراب فهو حرام ويدخل في ذلك البسج والمزج واكشيش والقشيش
 وغير ذلك واما التملك فمثل ما روى ابو داود وغيره فانه لا يبيعه النبي صلى الله عليه وسلم
 فمن سرق من الثمن المعلق قبل ان ياقونه الى الجرح ان عليه جلدات ثمانية
 وعشرة مائة وكذا في غير غير الخبز رضى في الفعلة المكنونة انه يضعف عليه
 غيرها ويدل على ذلك قال طائفة من العلماء مثل احمد وغيره واضعف عمر الغر
 في ناقة اعرجي اخذها فاليك حيا عفا ضعف الغر على سيدة ودر
 عنهم القطع واضعف عثمان بن عفان رضى في المسلم اذا قتل الذي عمل
 انه لضعف عليه الدية فيجب عليه دية مسلم لان دية الذي نصف
 واخذ احمد بذلك **فصل** الثواب والعقاب

يكون من جنس العمل في قدر الله وفي شيء من هذا العمل الذي تقوم به السماء
 والارض كما قال الله ان تبدوا خيلا وتحفوا اول تقفوا على سور فان الله كان عفو
 قدرا فقال اول بعضوا اول بعضوا الاتحبون ان يغفر الله لكم وقال صلى الله عليه وسلم
 الراحون رحمهم الرحمن ارحموا في الارض رحمكم من في السماء وقال من لا يرحم
 لا يرحم وقال ان الله وتر يحب العذر ان الله جميل يحب الجمال وان الله طيب لا
 يقبل الا طيبا وقال ان الله نضيف يحب النضافة ولقد شرع قطع يد
 بالسارق وشرع قطع يد المحارب ورجل وشرع القصاص في الدماء
 والاموال والابشار فاذا امكن ان تكون العقوبة من جنس المعصية
 كان ذلك هو المشرع بحسب الامكان مثل ما روي عن عمر بن الخطاب
 في شاهد الزور امره بركابه ذابة مقلوبا وليست وجهه فانه لما قلب
 مكدي قلب وجهه وهذا قد ذكره في تعريض شاهد الزور طائفة
 من العلماء اصحاب احمد وغيرهم ولقد قال الله ومن كان في هذه اعمى
 فهو في الاخرة اعمى واضل سبيلا وقال الله ومن اعرض عن ذكرى فان
 له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيمة اعمى الى قوائم وكذلك اليوم نشي
 وفي الحديث يجسر الجبارون والمتكبرون على صور الذر يطوهم
 الناس بأرجلهم فانهم لما اذلوا عباد الله اذلهم الله لعباده كما انه
 من تواضع لله رفعه الله فعمل العباد متواضعين له نسئل الله
 ان يصلحنا وسائر اخواننا المسلمين ويوفقنا لما يحبه ويرضاه
 انه جواد كريم واحمد رب العالمين وصلى الله على سيدنا
 محمد وآله وصحبه وآلنا بعينهم باحبنا
 الى يوم الدين

وقع الفراع من شجرة هذه الامة الفقهية في رابع شعبان
 بقلم الفقير الى الله محمد بن محمد بن احمد اللهم اغفر له ولوالديه
 واخوانه فامين انك اعلمت شيئا في قدر وصل الله على محمد
 وذلك في الرياض في الديار البخرية
 والله كبره اوله وآخره